



اطلاع۔ اگرچہ اس مطبع میں ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ سلسلہ وار فروخت کے لیے موجود ہے اور اسکی فہرست مطول ہر ایک شائق کو چاہے خانہ سے مل سکتی ہے، لیکن سائلین و ملاحظہ سے شائقان اصلی حالات کتب کے معلوم کر کے بہن قیمت بھی از ان ہر لیکن خاص اس کتاب کے ٹیبل ج کے تین صفحوں سادہ ہیں انہیں بعض کتب فقہ و تفسیر و احادیث وغیرہ کی درج کرتے ہیں تاکہ جس فن کی یہ کتاب ہو اس فن کی اور بھی کتب موجودہ کارخانہ سے قدر و وزن کو آگاہی کا ذریعہ حاصل ہو

کتب فقہ عربی

ابوالمکارم - شرح مختصر وقایہ از علامہ  
 نقیہ ابوالکلام عبداللہ بن محمد معروف و مستند  
 چار جلد میں یکجا بیچنا سلیق -  
 برجندی - شرح مختصر وقایہ از مولانا  
 عبدالعلی برجندی متین و لطیف بہت مشہور  
 و معتبر شرح ہے چار جلد میں یکجا بی -  
 جامع الرموز - شرح مختصر وقایہ از علامہ  
 شمس الدین محمد قستانی بہت مشہور اور  
 متداول ہے -  
 فتح القدیر - مع کلمۃ نتائج الافکار اور  
 ہدایہ عربی پیشانی ہر صفحہ پر بالاستیعاب ہے  
 فتح القدیر حاشیہ کیا ہدایہ کا جو کمال سندی  
 تصنیف شیخ الاسلام کمال الدین بن اکام  
 اور کلمۃ نتائج الافکار از نقیہ زین الدین  
 افندی عالموں کے نزدیک قدر کے قابل ہے  
 نہایت صحت کے ساتھ خوشخط چھپا اور خط  
 نے نہایت خواہش سے پسند کیا - واقعی  
 نہ بہت خفیہ میں یہ بڑے پایہ کی کتاب ہے -  
 کامل چار جلد میں لینے -  
 جلد اول کتاب الطہارت سے تاکہ کتاب حج -  
 جلد دوم کتاب النکاح سے تاکہ باب الوقت -  
 جلد سوم کتاب البیوع سے تاکہ باب انصاف -  
 جلد چہارم نتائج الافکار فتح القدیر کی کتب فقہ  
 سے تا سائل شتے -  
 عینی - شرح ہدایہ از مولانا قاضی القضاة  
 بدر الدین محمود بن احمد العینی حنفی جو علما  
 و فضلاء کے نزدیک بہت مستند و نایاب ہے

کامل چار جلد میں بہ تفصیل ذیل -  
 (۱) - جلد دوم جلد میں کتاب الطہارت سے  
 کتاب الحج تک -  
 (۲) جلد - دو جلد میں کتاب النکاح سے  
 تاکہ باب الوقت -  
 (۳) جلد - مجلد واحد کتاب البیوع سے  
 کتاب انصاف تک -  
 (۴) جلد - مجلد واحد کتاب الشفہ سے  
 تا سائل شتے -  
 ہدایہ محشی - یہ کتاب فقہ حنفی میں مشہور  
 ہے نظیر مولفہ امام محمد علی بن ابی بکر معروف  
 بہ برہان الدین مرغینانی رحمہ اللہ ہے  
 ہر جلد یہ کتاب ہندوستان میں طرح طرح سے  
 چھپی مگر اس وقت اس مطبع میں پورے  
 اہتمام سے ایسی خوب بہ بخشی جدید طبع ہوئی  
 کہ جو آج تک کہیں نہیں چھپی - اور اس میں ایک  
 کام عجیب یہ کیا گیا کہ نتیجہ احادیث و تخریج  
 اخبار و آثار و مباحث اسانید و بیان اصول  
 خفیہ متعلقہ حدیث و جوابات احادیث  
 معارضہ و تطبیق مختلفات اس اسلوب  
 کی گئی کہ جس سے یہ ہدایہ اب مذہب حنفی میں  
 ایک کوہ استوار ہو گیا کہ کسی طرح جنبش نہیں  
 کھا سکتا - الغرض اسکی خوبی دیکھنے سے  
 متعلق ہو کہ کامل دو جلد میں لینے اولین عباد  
 آخرین معاملات بہ خشیتہ جدیدہ از  
 مولانا محمد حسن سنبلی مرحوم -  
 در مختار - شرح تنویر الابصار  
 معتبر فتاویٰ مولفہ محمد علاء الدین بھکھی  
 بن شیخ علی چار جلد میں یکجا لینے - جلد اول

کتاب الطہارت سے کتاب الحج تک - جلد  
 دوم کتاب النکاح سے کتاب الوقت تک -  
 جلد سوم کتاب البیوع سے کتاب انصاف تک  
 جلد چہارم کتاب الشفہ سے تا سائل شتے  
 ہدایہ مع شرح الکافیہ - از سید جلال  
 کر لانی بہت معروف و مستند متداول  
 جلد میں - اس شرح ہدایہ پر حاشیہ بہت  
 مستند لکھے گئے ہیں -  
 فتاویٰ قاضی خان - مصنفہ قاضی  
 امام حسن بن منصور بن محمود اور جنس  
 مع فتاویٰ سے سراجیہ حاشیہ پر بڑے رتبہ کا  
 فتاویٰ بہت مقبول و متداول و بڑی  
 کوشش سے بصحت تمام چھپا ہے - کامل  
 چار جلد میں بہ تفصیل ذیل -  
 (۱) جلد میں اولین لینے جلد اول و دوم  
 کتاب الطہارت سے کتاب الوقت تک -  
 (۲) جلد میں آخرین لینے جلد سوم و چہارم  
 کتاب البیوع سے تا سائل شتے -  
 شرح وقایہ - جلی ظم مع کامل حاشیہ  
 ذخیرۃ العقبیٰ از انجی یوسف بن جنید چلبی  
 داخل درس -  
 شرح وقایہ متوسط ظم مع رسالہ دائرہ  
 ہندیہ جلد میں اولین مصنفہ محمود بن صدر  
 ذخیرۃ العقبیٰ - حاشیہ شرح وقایہ از انجی  
 یوسف بن جنید چلبی جو طلباء و علماء میں  
 ایشاہ و التظار مع الجمویہ - از شیخ  
 بن نجم مصری مع شرح سید احمد حموی - طلباء  
 و اہل علم و فضل کے نزدیک بہت قابل  
 قدر ہے -



K  
 A9347F3  
 1890  
 v. 1-2

# فهرس مطالب فتاوى علم الكبرى جلد اول و ثانی

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
			<b>كتاب الطهارة</b>		
		۲	الباب الاول في الوضوء		
		۳	الفصل الاول في فرائض الوضوء		
		۴	الفصل الثاني في سنن الوضوء		
		۵	الفصل الثالث في المسحبات		
		۶	الفصل الرابع في المكروهات		
		۷	الفصل الخامس في نواقض الوضوء		
		۹	الباب الثاني في الغسل		
			الفصل الاول في فرائضه		
			الفصل الثاني في سنن الغسل		
			الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل		
		۱۲	الباب الثالث في امسياه		
			الفصل الاول فيما يجوز فيه التيمم		
			الفصل الثاني فيما لا يجوز فيه التوضي		
		۱۹	الباب الرابع في التيمم		
			الفصل الاول في امور لا بد منها في التيمم		
			الفصل الثاني فيما ينقض التيمم		
			الفصل الثالث في المتفرقات		
		۲۷	الباب الخامس في المسح على الخفين		
			الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في المسح		
			الفصل الثاني في نواقض المسح		
			الباب السادس في الزهارة المختصة بالرجال		
			الفصل الاول في الحيض		
			الفصل الثاني في النفاس		
			الفصل الثالث في الاستحاضة		
			الفصل الرابع في احكام الحيض		
		۳۱	الباب السابع في الغسالة لكامها		
			الفصل الاول في تطهير الاغصان		
			الفصل الثاني في الاعيان الجسدية		
			الفصل الثالث في الاستنجاء		
			<b>كتاب الصلوة</b>		
			الباب الاول في المواقيت		
			الفصل الاول في اوقات الصلوة		
			الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات		
			الفصل الثالث في بيان الاوقات		
			الباب الثاني في الاذان		
			الفصل الاول في صفة الاذان ولحوائ		
			المؤذن -		
			الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة		
			الباب الثالث في شرط الصلوة		
			الفصل الاول في الطهارة وستر العورة		
			الفصل الثاني في لجمارة ما استره العورة		
			الفصل الثالث في استقبال القبلة		
			الفصل الرابع في النيّة		
			الباب الرابع في صفة الصلوة		
			الفصل الاول في فرائض الصلوة		
			الفصل الثاني في واجبات الصلوة		
			الفصل الثالث في سنن الصلوة		
			الفصل الرابع في القراءات		
			الفصل الخامس في زلة القارئ		
			الباب الخامس في الامامة		
			الفصل الاول في الجماعة		
			الفصل الثاني في بيان مذهب حق الامامة		
			الفصل الثالث في بيان مذهب امام الخيرة		
			الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة		
			الاقامة وما لا يمنع -		
			الفصل الخامس في بيان مقام الامام المأمور		
			الفصل السادس في اتباع الامام		
			وفيما لا يتابعه -		
			الفصل السابع في المبوق واللاحق		
			الباب السادس في المحدث في الصلوة		
			الباب السابع فيما ينسد الصلوة		
			وشرائطها -		
			وما يكره فيها		
			الفصل الاول فيما يفسدها		
۸۷			الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما يكره		
۸۸			الباب الثامن في صلوة الوتر		
۸۹			الباب التاسع في النوافل		
۹۲			فصل في التراحم		
۹۵			الباب العاشر في ادراك الفريضة		
۹۶			الباب الحادي عشر في قضاء الفرائض		
۱۰۰			الباب الثاني عشر في سجود السهو		
۱۰۳			فصل في سهو الامام		
۱۰۷			الباب الثالث عشر في سجود التلاوة		
۱۰۹			الباب الرابع عشر في صلوة الرخص		
۱۱۰			الباب الخامس عشر في صلوة المسافر		
۱۱۴			الباب السادس عشر في صلوة الجمعة		
۱۲۱			الباب السابع عشر في صلوة العيد		
۱۲۳			الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف		
			الباب التاسع عشر في الاستسقاء		
۱۲۴			الباب العشرون في صلوة الخوف		
۱۲۶			الباب الحادي والعشرون في الجنائز		
			الفصل الاول في المختصر		
			الفصل الثاني في الغسل		
۱۲۸			الفصل الثالث في التكفين		
۱۲۹			الفصل الرابع في حمل الجنائز		
۱۳۱			الفصل الخامس في الصلوة على الميت		
۱۳۲			الفصل السادس في القبر والدفن		
			وتقل من مكان الى اخر -		
۱۳۳			الفصل السابع في التشييد		
۱۳۵			الباب الثاني والعشرون في السجود		
۱۳۶			<b>كتاب الزكوة</b>		
			الباب الاول في تفسيرها وصفتها		
			وشرائطها -		

صفحة مطالب	صفحة مطالب	صفحة مطالب
الباب الثاني في صدقة السوائم	الباب الثاني في العصرة	المهر وبيان ما يصلح منه وما لا يصلح
الفصل الاول في المقدمة	الباب السابع في القران والتمتع	الفصل الثاني فيما يتكدر به المهر للمتنع
الفصل الثاني في زكوة الابل	الباب الثامن في الجنائيات	الفصل الثالث فيما سمي ملا وضم
الفصل الثالث في زكوة البقر	الفصل الاول فيما يجب تطيب الترهين	اليه ما ليس بما
الفصل الرابع في زكوة الغنم	الفصل الثاني في اللبس	الفصل الرابع في الشروط في المهر
الفصل الخامس فيما يجب فيه الزكوة	الفصل الثالث في حلق الشعر	الفصل الخامس في المهر يدخله الجمال
الباب الثالث في زكوة الذهب و الفضة والعروض	الفصل الرابع في الجماع	الفصل السادس في المهر
الفصل الاول في زكوة الذهب والفضة	الفصل الخامس في الطواف والسبع	الفصل السابع في الزيادة في المهر
الفصل الثاني في العروض	والرمل ودمي الجمار	الفصل الثامن في السمعة
الباب الرابع في مهر على العائش	الباب التاسع في الصيد	الفصل التاسع في مدن المهر واستحقاقه
الباب الخامس في المعادن والركاز	الباب العاشر في مجازة البتقاء بغير مهر	الفصل العاشر في هبة المهر للمرأة
الباب السادس في زكوة الزوج والطلاق	الباب الحادي عشر في اضافة كلهم الى المحرم	الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتاجيل في المهر
الباب السابع في المصارف	الباب الثاني عشر في الاحصار	الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر
الباب الثامن في صدقة الفطر	الباب الثالث عشر في فوات الحج	الفصل الثالث عشر في تكرار المهر
<b>كتاب المهر</b>	الباب الرابع عشر في الحج	الفصل الرابع عشر في ضمان المهر
الباب الاول في تعريفه وتقسيمه و سببه ووقته وشرطه	الباب الخامس عشر في الوصية بالحج	الفصل الخامس عشر في مهر الزوج والمهر
الباب الثاني في رؤية الهلال	الباب السادس عشر في الهدية	الفصل السادس عشر في مهر الزوج والمهر
الباب الثالث فيما يكون له صائم وما يكونه	الباب السابع عشر في النذر بالحج	الفصل السابع عشر في جوار البيت
الباب الرابع فيما يفسد مما لا يفسد	<b>جلد ثانی</b>	الفصل الثامن عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت
الباب الخامس في الاعذار	<b>كتاب النكاح</b>	الباب التاسع في النكاح الفاسد
الباب السادس في النذر	الباب الاول في تفسيره شرعا ووصفته وركنه وشرطه وحكمه	الباب التاسع في نكاح الرقيق
الباب السابع في الاعتركات	الباب الثاني فيما يعقد به النكاح وما لا يعقد به	الباب العاشر في نكاح الكفار
<b>كتاب المناسك</b>	الباب الثالث في بيان المحرمات	الباب الحادي عشر في القسم
الباب الاول في تفسير الحج	الباب الرابع في الاولياء	<b>كتاب الرضاء</b>
الباب الثاني في المواقيت	الباب الخامس في الاكفاء	<b>كتاب الطلاق</b>
الباب الثالث في الاحرام	الباب السادس في الوكالة بالنكاح	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه ووصفه وحكمه وتقسيمه
الباب الرابع فيما يفقد المهر بعد الاحرام	الباب السابع في المهر	الباب الثاني في ايقاع الطلاق
الباب الخامس في كيفية اداء الحج	الفصل الاول في بيان ادنى مقدار	الفصل الاول في الطلاق الصريح
فصل في المتفرقات		

صفحة	مطال	صفحة	مطال	صفحة	مطال
٢٨٢	الباب الخامس في اليمين على الاكل والنوم	٢٨٢	الباب الخامس عشر في ثبوت النسبة	٢٨٢	الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان
٢٨٥	الباب السادس في اليمين على الكلام	٢٨٣	الباب السادس عشر في الخصامة	٢٨٢	الفصل الثالث في تشبيهه لطلاق
٢٨٥	الباب السابع في اليمين على الطلاق وعلقه	٢٨٤	الباب السابع عشر في النفقات	٢٨٢	الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٢٨٥	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك	٢٨٤	الفصل الاول في نفقة الزوجة	٢٨٢	الفصل الخامس في الكنايات
٢٨٥	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم	٢٨٤	الفصل الثاني في السكنى	٢٨٢	الفصل السادس في الطلاق المكتاتية
٢٨٥	الباب العاشر في اليمين في ليس الثياب والمخيط وغير ذلك	٢٨٤	الفصل الثالث في نفقة المعتدة	٢٨٢	الفصل السابع في الطلاق بالفاظ الفارسية
٢٨٥	الباب الحادي عشر في اليمين في الضم والقتل وغيره	٢٨٤	الفصل الرابع في نفقة الاولاد	٢٨٢	الباب الثالث في تفرير الطلاق
٢٨٥	الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي الدية	٢٨٤	الفصل الخامس في نفقة ذوى الاحرام	٢٨٢	الفصل الاول في الاختيار
٢٨٥	<b>كتاب الحدود</b>	٢٨٤	الفصل السادس في نفقة المالكات	٢٨٢	الفصل الثاني في الامر باليد
٢٨٥	الباب الاول في تفسيره شرعا وكنهه وحكمه وانواعه وشرطه وسبب طفاؤه وفي العتق بالملك وغيره	٢٨٤	<b>كتاب العتق</b>	٢٨٢	الفصل الثالث في المشية
٢٨٥	الباب الثاني في العتق بالملك وغيره	٢٨٤	الباب الاول في تفسيره شرعا وكنهه وحكمه وانواعه وشرطه وسبب طفاؤه وفي العتق بالملك وغيره	٢٨٢	الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه
٢٨٥	الباب الثالث في الزنا	٢٨٤	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بغيره	٢٨٢	الفصل الاول في الفاظ الشرط
٢٨٥	فصل في كيفية الحد ود	٢٨٤	الباب الثالث في متى احد العبدین	٢٨٢	الفصل الثاني في تعليق الطلاق
٢٨٥	الحد والذي لا يوجبه	٢٨٤	الباب الرابع في المحلف بالعتق	٢٨٢	الفصل الثالث في تعليق الطلاق
٢٨٥	الباب الرابع في الشهادة على الزنا والرجوع عنها	٢٨٤	الباب الخامس في العتق على جعل	٢٨٢	الفصل الرابع في الاستثناء
٢٨٥	الباب الخامس في حد الشرب	٢٨٤	الباب السادس في التدبير	٢٨٢	الباب الخامس في طلاق المريض
٢٨٥	الباب السادس في حد القذف والتعزير	٢٨٤	الباب السابع في الاستيلاء	٢٨٢	الباب السادس عشر في الرجعة وفيما تجل به المطلقة وما يتصل به
٢٨٥	فصل في التعزير	٢٨٤	<b>كتاب الامكان</b>	٢٨٢	فصل فيما تجل به المطلقة ما يتصل به
٢٨٥	<b>كتاب السرقة</b>	٢٨٤	الباب الاول في تفسيرها شرعا وكنهها وشرطها وحكمها	٢٨٢	الباب السابع في الاسلام
٢٨٥	الباب الاول في بيان السرقة وما يوجبها	٢٨٤	الباب الثاني في ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا	٢٨٢	الباب الثامن في الخلع وما في حكمه
٢٨٥	الباب الثاني في ما لا يقطع فيه وما لا يقطع فيه	٢٨٤	فصل في تخفيف الظلمة وفيما يلوى الخالف غير ما يتولى المستحلف	٢٨٢	الفصل الاول في شرط الخلع وحكمه
٢٨٥	الفصل الاول في القطع	٢٨٤	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما	٢٨٢	الفصل الثاني في ما جاز ان يكون بدلا عن الخلع وما يجوز
٢٨٥	الفصل الثاني في الحرز والاخذ سنة	٢٨٤	الباب الرابع في اليمين على الرجوع واليمين في البيع على الرجوع وغير ذلك	٢٨٢	الفصل الثالث في الطلاق على المال
٢٨٥	الفصل الثالث في كيفية القطع والبيات	٢٨٤	الباب الخامس في السرقة والسرقة في السرقة	٢٨٢	الباب التاسع في الظهار
٢٨٥	الباب الثالث في ما يحدث في السرقة	٢٨٤		٢٨٢	الباب العاشر في الكفارة
				٢٨٢	الباب الحادي عشر في اللعان
				٢٨٢	الباب الثاني عشر في العنين
				٢٨٢	الباب الثالث عشر في العدة
				٢٨٢	الباب الرابع عشر في الحداد

صفحه مطالب	صفحه مطالب	صفحه مطالب	صفحه مطالب
۳۴۹	الباب الرابع في قطاع الطريق	۳۴۹	الباب الثاني في المفادضة
۳۵۰	كتاب السير	۳۵۰	الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها
۳۵۱	الباب الاول في تفسيرها وشرائطها	۳۵۱	الفصل الثاني في احكام المفادضة
۳۵۲	الباب الثاني في كيفية القتال	۳۵۲	الفصل الثالث فيما يانم كل واحد من
۳۵۳	الباب الثالث في المراجعة الامان	۳۵۳	المتفادضين بحكم المفادضة عن صاحب
۳۵۴	ومن يجوز امانة -	۳۵۴	الفصل الرابع في ابطال المفادضة للابطال
۳۵۵	فصل في الامان -	۳۵۵	الفصل الخامس في تصرف احد المتفادضين
۳۵۶	الباب الرابع في الغنائم وقسمتها	۳۵۶	في مال المفادضة -
۳۵۷	الفصل الاول في الغنائم	۳۵۷	الفصل السادس في تصرف المتفادضين
۳۵۸	الفصل الثاني في كيفية القسمة	۳۵۸	في عقد صاحبها فيما يجب له عقد صاحب
۳۵۹	الفصل الثالث في التنفيل	۳۵۹	الفصل السابع في اختلاف المتفادضين
۳۶۰	الباب الخامس في استيلاء الكفارة	۳۶۰	الفصل الثامن في وجوب الضمان على
۳۶۱	الباب السادس في المستامن	۳۶۱	المتفادضين -
۳۶۲	الفصل الاول في دخول السلم في الجهاد	۳۶۲	الباب الثالث في شركة العتبات
۳۶۳	الفصل الثاني في دخول الحرب في حلال السلم	۳۶۳	الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها وحق
۳۶۴	الفصل الثالث في هديته عند هله	۳۶۴	الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية
۳۶۵	الحرب يستحقها الى مخرج جيش المسلمين	۳۶۵	الفصل الثالث في تصرف شريك العتبات في
۳۶۶	الباب السابع في العشر والخراج	۳۶۶	مال الشركة وفي عقد صاحبها فيما يجب له عقد
۳۶۷	الباب الثامن في الجزية	۳۶۷	الباب الرابع في شركة الوجود وشرائطها
۳۶۸	الباب التاسع في احكام ابر تد بين	۳۶۸	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
۳۶۹	الباب العاشر في البغاة	۳۶۹	الباب السادس في استغفقات
۳۷۰	كتاب القبط	۳۷۰	كتاب الوقف
۳۷۱	كتاب القسمة	۳۷۱	الباب الاول في تعريفه وكنهه وسببه
۳۷۲	كتاب الايمان	۳۷۲	حكمه وشرائطه في الالفاظ التي يسميها الوقف
۳۷۳	كتاب الفقو	۳۷۳	فصل في كذا كذا في الوقف وكذا كذا
۳۷۴	كتاب الشركة	۳۷۴	الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز
۳۷۵	الباب الاول في بيان انواع الشركة	۳۷۵	في وقف المشاع -
۳۷۶	واركانها وشرائطها واحكامها	۳۷۶	فصل في وقف المشاع
۳۷۷	الفصل الاول في بيان انواع الشركة	۳۷۷	الباب الثالث في المصارف
۳۷۸	الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة	۳۷۸	الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف
۳۷۹	بيها والى لا تصح -	۳۷۹	الفصل الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز
۳۸۰	الفصل الثالث فيما يصح ان يكون	۳۸۰	الفصل الثالث في الوقف على القرابة
۳۸۱	راسوا مال وما لا يصح -	۳۸۱	وبيان معرفة القرابة -
۳۸۲	الفصل الرابع في الوقف على غير القرابة	۳۸۲	الفصل الرابع في الوقف على غير القرابة
۳۸۳	الفصل الخامس في الوقف على غير القرابة	۳۸۳	الفصل الخامس في الوقف على غير القرابة
۳۸۴	الفصل السادس في الوقف على غير القرابة	۳۸۴	الفصل السادس في الوقف على غير القرابة
۳۸۵	الفصل السابع في الوقف على غير القرابة	۳۸۵	الفصل السابع في الوقف على غير القرابة
۳۸۶	الفصل الثامن في الوقف على غير القرابة	۳۸۶	الفصل الثامن في الوقف على غير القرابة
۳۸۷	الفصل التاسع في الوقف على غير القرابة	۳۸۷	الفصل التاسع في الوقف على غير القرابة
۳۸۸	الفصل العاشر في الوقف على غير القرابة	۳۸۸	الفصل العاشر في الوقف على غير القرابة
۳۸۹	الفصل الحادي عشر في الوقف على غير القرابة	۳۸۹	الفصل الحادي عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۰	الفصل الثاني عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۰	الفصل الثاني عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۱	الفصل الثالث عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۱	الفصل الثالث عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۲	الفصل الرابع عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۲	الفصل الرابع عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۳	الفصل الخامس عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۳	الفصل الخامس عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۴	الفصل السادس عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۴	الفصل السادس عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۵	الفصل السابع عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۵	الفصل السابع عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۶	الفصل الثامن عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۶	الفصل الثامن عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۷	الفصل التاسع عشر في الوقف على غير القرابة	۳۹۷	الفصل التاسع عشر في الوقف على غير القرابة
۳۹۸	الفصل العشرون في الوقف على غير القرابة	۳۹۸	الفصل العشرون في الوقف على غير القرابة
۳۹۹	الفصل الحادي والعشرون في الوقف على غير القرابة	۳۹۹	الفصل الحادي والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۰	الفصل الثاني والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۰	الفصل الثاني والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۱	الفصل الثالث والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۱	الفصل الثالث والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۲	الفصل الرابع والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۲	الفصل الرابع والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۳	الفصل الخامس والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۳	الفصل الخامس والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۴	الفصل السادس والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۴	الفصل السادس والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۵	الفصل السابع والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۵	الفصل السابع والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۶	الفصل الثامن والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۶	الفصل الثامن والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۷	الفصل التاسع والعشرون في الوقف على غير القرابة	۴۰۷	الفصل التاسع والعشرون في الوقف على غير القرابة
۴۰۸	الفصل الثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۰۸	الفصل الثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۰۹	الفصل الحادي والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۰۹	الفصل الحادي والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۰	الفصل الثاني والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۰	الفصل الثاني والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۱	الفصل الثالث والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۱	الفصل الثالث والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۲	الفصل الرابع والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۲	الفصل الرابع والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۳	الفصل الخامس والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۳	الفصل الخامس والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۴	الفصل السادس والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۴	الفصل السادس والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۵	الفصل السابع والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۵	الفصل السابع والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۶	الفصل الثامن والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۶	الفصل الثامن والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۷	الفصل التاسع والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۷	الفصل التاسع والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۸	الفصل الثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۸	الفصل الثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۱۹	الفصل الحادي والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۱۹	الفصل الحادي والثلاثون في الوقف على غير القرابة
۴۲۰	الفصل الثاني والثلاثون في الوقف على غير القرابة	۴۲۰	الفصل الثاني والثلاثون في الوقف على غير القرابة

مَذَابِصَ النَّاسِ هَدًى وَحِمَّةٌ لِقَوْمٍ يُؤْتُونَ

كِتَابٌ فِيهِ مَنْطُوقٌ وَمَنْطُوضٌ وَكُلُّ خُطَابِهِ بِأَلْوَحْيٍ مَنْطُوضٍ

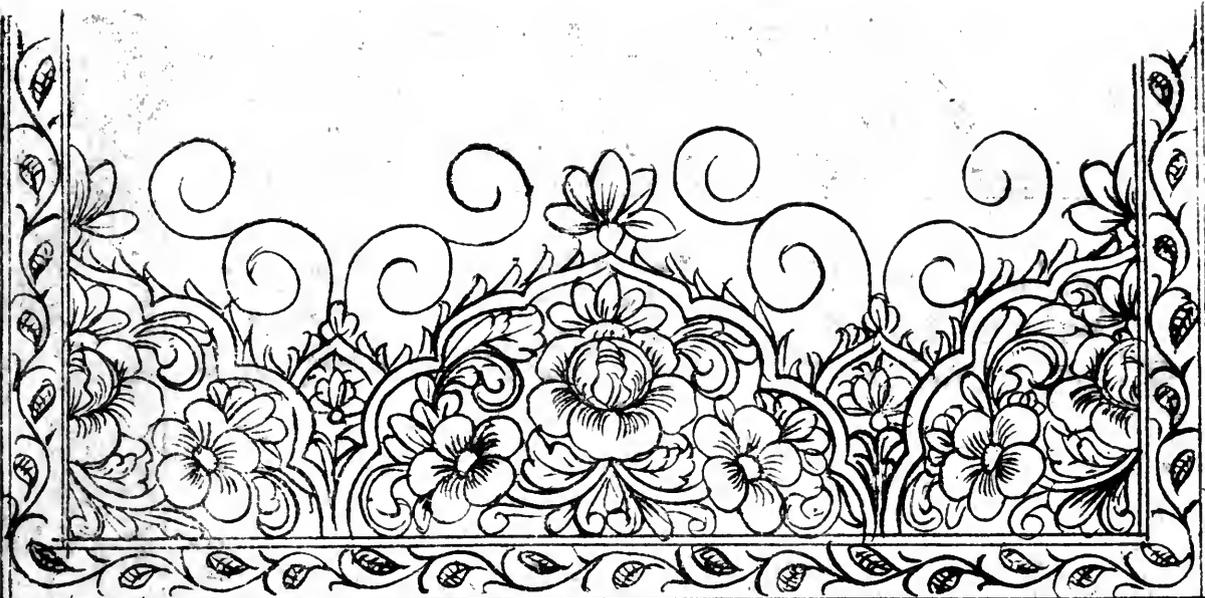
مسئله

# مَنَامِكُوكِيتِ

جلد اول

كِتَابٌ لِمَسَائِلِ جَاءَ حَكَوْهُ تَلَفَاتُهَا الْمُطَهَّرُ غَيْرُ مَنْطُوضٍ

طبع في المطبع المختص بحال نولكستور بحصل  
في المطبع المختص بحال نولكستور بحصل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

# كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب

الباب الأول  
الفصل الأول

**الباب الأول في الوضوء وفيه خمسة فصول + الفصل الأول** في قرائن الوضوء + قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ + وهو أربع الأوائل غسل الوجه والغسل ما لا سائله ولا موضعها إلا صباه كذا في الهداية + في شرح الطحاوي أن تسديد الماء في الوضوء شرط في ظاهر الرواية فلا يجزئ الوضوء ما لم يقطر الماء + وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاط ليس بشرط ففي مسئلة التلج إذا توضأ به أن قطر قطرتان تصان عدا بغيرهما + وإن كان بخلافه فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يجوز + وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يجوز كذا في الذخيرة + والصحيح قولهما كذا في المضمرات + ولم يذكر أحد الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع + في المعنى الوجه من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من اللحية والذقن إلى أصول الأذنين كذا في العينية شرح الهداية إن زال شعر مقدم الرأس بالصلع الأصح أنه لا يجب إيصال الماء إليه كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في الزاهد + والاقترع الذي ينزل شعره إلى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في العينية شرح الهداية + وإيصال الماء إلى داخل العينين ليس بواجب إلا سنة + ولا يكلف في الانحاض والفتح حتى يصل الماء إلى الاشفار وجواب العينين كذا في الظهيرية + وعن الفقيه أحمد بن إبراهيم أن غسل وجهه وغرض عينيه تغيبها شديدا لا يجوز كذا في المحيط + ويجب إيصال الماء من الماقي إلى الماقي كذا في الخلاصة + ولم يردت عينين فرمست يجب إيصال الماء تحت الرمص إن بقي خارجا يتغمض العين والأفلاك كذا في الزاهد + وأما الشفة ما يظهر منها عند الانضمام فمن الوجه وما بينكته عند الانضمام فهو تبع الفم هو الصحيح كذا في الخلاصة + والبياض الذي بين العنبر وبين شحمة الأذن يجب غسله عند الوضوء كذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح + وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة + ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الدقن + ولا يجب إيصال الماء إلى منابت الشعر إلا أن يكون الشعر قليلا لا يبدء المنابت كذا في فتاوى قاضينجات + في التصاكب وإذا كان شارب المتوضي طويلا ولا يصل الماء تحته عند الوضوء جاز وعليه الفتاوى بخلاف الغسل كذا في المضمرات + أما اللحية فعند أبي حنيفة ج مسح وبعها فوض كذا في شرح الوتاية + ورأي عن أبي حنيفة ومحمد أن يغيب المرء الماء على ظاهر اللحية وهو الأصح كذا في التبيين + وهو الصحيح هكذا في الزاهد + والشعر المستوسل من الذقن لا يجب غسله كذا في المحيط +

(٢)

وان امر الماء على شعر الذقن فمصلحة لا يجب عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب والشارب ومسح رأسه ثم حلق وفلما اظافر اليد  
لا يلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضيخان **الثاني** غسل اليدين والمرتفان يدخلان في الغسل عنه عند غسلنا الثلثة كذا في  
المحيط + ويجب غسل كل ما كان مراكبا على اعضاء الوضوء من الاصبع الثالثة والكف الرابعة كذا في السراج الوهاج ولو حلق يدان على الشكر  
فالتامة هي الاصلية يجب غسلها بالاحزى زائدة فما حازى منها محل الفرض يجب غسله والا فلا كذا في فتح القدير + بل  
ينداب غسله كذا في البحر الرائق + في فتاوى ما وراء النهر ان يغني من مواضع الوضوء قدر رأس برية او لوزق باصل ظفره طين  
يا بسر ورطب لم يجز وان تلطخ يده بخير او حثاء جاز + وسئل ابو سبي عن عجز فاصاب يده عجين فيلبس ثوبا قال يجز به  
اذا كان قليلا كذا في الشارح + وما تحت الاظفار فيمن اعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب ان يصل الماء الى ما تحته  
كذا في الخلاصة واكثر المعثورات + ذكر الشيخ الامام الشاهد ابو نصر الصفار في شرحه ان الظفر اذا كان طويلا بحيث يستتر  
رأسه لا غلة يجب ان يصل الماء الى ما تحته وان كان قصيرا لا يجب كذا في المحيط + ولو طال اظفاره حتى خرجت عروق من  
الاصابع وجب غسلها قولا واحدا كذا في فتح القدير + وفي الجامع الصغير سئل ابو القاسم عن وافر الظفر الذي يبقى في اظفار  
الدهن او الذي يعمل عمل الطين او المرأة التي تصبغت اصبعها بالحناء او الصبر او الصباغ قال كل ذلك سواء يجز به ثم ضمهم  
اذا لا يستطاع الامتناع عنه الا بجرح + والفتوى على الجواز من غير فصل بين المدي والقرم كذا في الذخيرة + وكذا الخبث اذا كان  
وافر الاظفار كذا في الزاهدي فاقلع عن الجامع الاصفر والحنثاب اذا تجسدت وليس يمنع تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج  
فاقلع عن لوجين + وفي مجموع النوازل تحريك الخثر سنة ان كان واسعا وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل  
الماء تحته كذا في الخلاصة + وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط + **الثالث** غسل الرجلين ويدخل الكعبان في الغسل  
عند غسلنا الثلثة والكعب هو العظم الثاني في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط + ولو قطعت يده او رجله  
فلم يبق من المرقق والكعب شي سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق + وكذا اغسل موضع القطع هكذا في المحيط  
وفي القيمة سئل المحقق عن رجل زرع رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم  
كذا في التاتارخانية + واذا ادهن رجليه ثم توضأ وامر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء  
كذا في الذخيرة وفي مجموع النوازل اذا كان برجله شقاق فجعل نية الشح وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحته  
ينظر ان كان يضره اوصول الماء الى ما تحته يجوز وان كان لا يضره لا يجوز كذا في المحيط + فان ضره جاز لكل حال كذا في الخلاصة  
وذكر شمس الائمة الحلواني اذا كان في اعضاءه شقاق وقد عجز عن غسله لسقطه فوض الغسل ويلزمه امر الماء  
عليه + فان عجز عن امر الماء يكفيه المسح فان عجز عن المسح سقط عنه المسح ايضا فيغسل ما حوله ويترك ذلك الموضع كذا  
في الذخيرة + ولو كان به قرحة فارقع جلد ها اطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل  
الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله كذا في فتاوى قاضيخان +  
واذا كان على بعض اعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على الجلدة ثم زرع الجلدة  
هل يلزمه غسل ما تحت الجلدة قال ان زرع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يبق له بذلك فعلية ان يغسل ذلك الموضع + وان زرع  
قبل البرأ بحيث يتا لم يبدل ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع + والاشبهان  
لا يلزمه الغسل في الوجحين جميعا + وفي فوائد القاضى الامام ركن الاسلام على السغدي اذا كان على بعض اعضاء وضوءه  
خروج دبابها وبرغوث فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته جاز لان الضر عنه غير ممكن ولو كان جلد سمك او خشن مهبوغ فمحق  
فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز لان الضر عنه ممكن كذا في المحيط + ولو بقيت على العضو نعة لم يصحبها الماء فصبر من  
البلل الذي على ذلك العضو اللدعة جاز كذا في الخلاصة + اذا احتول ببله عضوا الى عضو في الوضوء لا يجوز وفي الغسل يجوز  
اذا كانت البلية متقاطعة كذا في الظهيرية اذا اصاب الرجل المطر او وقع في نهر جاز وضوءه وغسله انما ان اصاب الماء جميع يده

(٣)

(٢٢)

وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراجية + **الرابع** مسح السراخ والفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية والاختار في مقدار الناصية وبع الرأس كذا في الاختيار شرح المختار الواجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد على الاصل كذا في الكفاية بفتح ص باصبع او اصبعين لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي ولو مسح بالسبابة والابهام مفتوحتين فيهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيمتد بجوز لا هما اصبعان وما بينهما من الكف قد لا يصعب فيصير ثلث اصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان + اذا مسح برأسه برأسه بابعه فان كان الماء متقاطرا يجوز وان لم يكن متقاطرا لا يجوز كذا في الذخيرة + وان كان على رأسه شعر طويل فمسح بثلث اصابع الا ان مسح على شعره وقع على شعره وان وقع على شعر تحت وجهه او رقبته لا يجوز + ولو كان له ذواتان مشدودتان حول الرأس كما يفعلهن النساء فوقع مسحه على رأس الزواية بعض مشاغلها ولو بالجواز اذا المرسلان لانه مسح على شعر تحت الرأس عامتهم على انه لا يجوز اسرها او لم يرسهما كذا في المحيط + مسح الاذنين لا يتوب عن مسح الرأس كذا في السراجية + ولو كان في كف بلبل فمسح به اجزاه سواء كان اخذ الماء من الاناء وغسل ذراعيه وبقي بلبل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه او خفه وبقي على كف بلبل فمسح به اسه او خفه لا يجوز كذا في الخلاصة + واذا اخذ البلبل من عضو من اعضائه لا يجوز للمسح به مضمون كما في ذلك العضو ومسوحا كذا في الذخيرة + ومن مسح رأسه بالتلج اجزاه مطلقا ولم يفصلوا بين بلبل تا طرا وغيره فاطر كذا في الفتاوى البرهانية واذا غسل الرأس مع الوجه اجزاه عن المسح ولكن يكره لانه خلاف ما أمر به كذا في المحيط + وان كان بعض رأسه مخلوقا فمسح على غير المخلوق جائز كذا في الجوهرة النيرة وفي الحجية ولو لم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره او يمينه او يساره او وسطه يجوز كذا في التاتارخانية + ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا الوضوء للمرأة على الخمار الا انه اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل الى الشعر فجاز ذلك عن المسح كذا في الخلاصة + وهذا اذا الميتون الماء كذا في الظهيرية في الاصل ان يمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضيخان وان كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب اذا اختلطت البلبة بالخضاب خرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة + **الفصل الثاني** في سدن الوضوء وهي ثلث عشر على ما ذكر في المتن منها التسمية + التسمية سنة مطلقا غير مقيد بالمستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض سمي لا يكون مقبولا للسنة بخلاف الاكل ونحوه كذا في التبيين فان نسيها في اول النظارة اتي بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يجلو الوضوء عنها كذا في السراج الوهاج + ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية + ولا يسمى في حال الاكتشاف ولا في محل النجاسة هكذا في فتح القدير + قال الطحاوي والاسناد العلامة مولانا فخر الدين الماترغلي المنقول من السلف في تسمية الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام + وفي الحيازية هو المرئي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدررية ولوقال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان لا اله الا الله صارا مقبولا السنة التسمية كذا في القنية + ومنها غسل اليدين الى الرسغين ثلثا ابتداء + قيل انه فرض وتقديمه سنة واختارته في فتح القدير والمعراج والختبانية + والمه يشير قول محمد في الاصل هكذا في البحر الرائق + وكيفية ان كان الاناء صغيرا يأخذه بشماله ويصير الماء على يمينه ثلثا ثم يأخذه بيمينه ويصير على يساره كذلك وان كان الاناء كبيرا كما يحب ان كان معه اناء صغير يفعل كما ذكرنا وان لم يكن خل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصير على كفه اليمين ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى يطهر ثم يدخل اليصفي في الاناء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات + وهذا لم يكن على يده نجاسة + فان كانت بحال جميلة اخرى كذا في الخلاصة + واختلفوا ان يغسل يده قبل الاستنجاء او بعده والاصح انه يغسلها مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضيخان ومنها المضمضة والاستنشاق والسنة ان يغمض ثلثا او لا ثم يستنشق ثلثا ويأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا في كل مرة كذا في محيط السرخسي حد المضمضة استيعاب الماء جميع الفم وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى الماكز كذا في خلاصة + ان ترك المضمضة والاستنشاق اش على الصحيح لانهما من سنن الهدى وتركها يوجب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاساءة هكذا في السراج الوهاج + وان اخذ الماء بكفه ورفع منه لفيه ثلث مرات ومضمض بجوز ولو رفع الماء

الفصل الثاني

(٢)

(٣٠٣)

من الكف بانفه ثلاث مررات واستنشقه لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق المضمضة هكذا في المحيط واذا  
لغز الماء بكفه فقمضه ببعضه واستنشقه بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج + ومنها  
السواك الذي ينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد لاسنان ويقوى للعدة وليكن رطبا في  
(٥) غلظ الخنصر وطول الشبر ولا يقوم الا بصبع مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة في ياقوم الاصبع من يمينه مقام الخشبة كذا في المحيط  
والظهيرية فالعلك يقوم مقامه للمرة كذا في البحر الرائق + ويندب امساكه بيمينه بان يجعل الخنصر اسفله والاهما اسفل  
راسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق ثم وقت الاستياك وهو وقت المضمضة كذا في النهاية وليستاك اعمال الاستياك  
واسافلها وليستاك عرض اسنانه ويبتدئ من الجانب الايمن كذا في الجوهر النيرة + ومن خشى من السواك تحريك القى تركه  
ويكفر ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج ومنها تحليل اللحية + ذكرنا في بيان شرح الجامع الصغير تحليل اللحية بعد  
التثليث سنة في قول ابى يوسف وبه اخذ كذا في الزاهد في المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدراية + وكيفية ان  
يدخل اصابعها ويحجل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول عن شمس الائمة الكردى كذا في المصبرات + ومنها تحليل  
(٥) الاصابع وهو ادخال بعضها في بعض بماء متقاظ وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق + هذا اذا وصل الماء  
الى اثنائها وان لم يصل بان كانت منضبة فواجب كذا في التبيين + وبغني عنه ادخالها في الماء ولو غير جار + والاولى  
في اليدين التشبيك وفي الرجلين ان يحلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى كذا في النهر الفائق  
ويدخل الاصبع من اسفل كذا في المصبرات + ومنها تكرار الغسل ثلاثا فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط  
(٨) المرع الواحدة السابعة في الغسل فرض كذا في الظهيرية + والثنتان سنتان مؤكدتان على الصحيح كذا في الجوهر النيرة + وتفسير  
السبوح ان يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة + وفي فتاوى الحجة وينبغي ان يغسل الاعضاء كل مرة  
غسلا يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرع الاولى وبقي موضع يابس اشرف المرع الثانية يصيب الماء بعضه  
شرف المرع الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء تلك مررات كذا في المصبرات + ولو توضأ مرة مرة لعزة الماء  
او البرح والحاجة لا يكره ولا ياشروا لافيا شرف كذا في معراج الدراية ولو زاد على الثلث لطمانينة القلب عند الشك او بنية وضوء  
اخر فلا بأس به هكذا في النهاية والسراج الوهاج + ومنها مسح كل الرأس مرة كذا في المتون + والظاهر ان يضع كفيه واصابعه  
على مقدم رأسه ويمدّها على تقاءه على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا هذا  
(١٠) كذا في التبيين وان داوم على ترك استيعاب الرأس بغير عدل كذا في الفقيه + ومنها مسح الاذنين بيمينه مقد مها  
وموخها بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوي ولو اخذ ماء جديدا من غير فناء البلية كان حسنا كذا في البحر الرائق  
ولو مسح مقد مها مع الوجه وموخها مع الرأس جاز ولكن الافضل هو الاول كذا في شرح الطحاوي ومسح ظاهر الاذنين بياطب  
الاهما من وباطن الاذنين بباطن السبابتين كذا في السراج الوهاج + ومنها النية + والمذهبان يتوكلان لا يصح الا بالطهارة  
(١١) من العبادة او رفع الحديث كذا في التبيين كيفية انها يقول لويت ان اتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى او نويت رفع الحديث  
او نويت الطهارة او نويت استباحة الصلاة كذا في السراج الوهاج + اما وقتها فعند غسل الوجه وحلها القلب والتلفظ بها  
مستحب كذا في الجوهر النيرة ومنها الترتيب هوان يبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره كذا في التبيين عند المقدور في النية الترتيب  
والاستيعاب من المستحبات وعدّها صاحب الجداية والمحيط والتحفة والابحاح والواقي من السنن وهو الاصح كذا في معراج الدراية  
ومنها الموالاة وهي المتتابع + وحده ان لا يجف الماء على العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتياد بشدة الحر والرياح  
(١٣) فلا شدة للبرد ويعتبر ايضا استواء حالة المتوضي كذا في الجوهر النيرة + وانما يكره التفرق في الوضوء اذا كان بغير عدل اما اذا كان  
بعد بيان فرغ ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء او الشبه ذلك فلا بأس بالتفرق على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والتميم  
(١٤) كذا في السراج الوهاج + الفصل الثالث في المستحبات + والمذكور منها في المتون اثنتان + الاولى التي من وهو ان يبدأ

الفصل الثالث

باليد اليمنى قبل اليسرى وبارك الله على النبي وهو فضيل على الصحيح وليس في اعضائه الذميمة عن يمينه لا يستحب تقديرا الايمن منها على اليسر الا الاذنين  
 ولو لم يكن الايد واحدة او باحد يديه ملة ولا يمكنه مسحهما معا يدا الاذن اليمنى فربما اليسر كذا في الجوهرة النيرة + والثاني مسح  
 الرقبة وهو يظهر لليدين + واما مسح الخلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق + وههنا سنن واداب ذكرها المشايخ + والسنة عند  
 غسل رجليه ان ياخذ الاناء بيديه ويكفيه على مقدم رجليه ويغسله ويغسل يديه كذلك يسارته فيغسلها ثلثا ثم يفيض الماء على مقدم  
 رجليه اليسرى ويدلكه كذا في المحيط + ومن السنن البديهة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليدين والرجلين كذا في فتح القدير وهو كذا في  
 المحيط + والبديهة من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الراعي + والترتيب في المضمضة والاستنشاق سنة عندنا كذا  
 في الخلاصة + والمبالغة فيها سنة ايضا كذا في الكافي وشرح الطحاوي + الا ان يكون صائما كذا في التاثير خانية + وهي في المضمضة  
 بالقرحة كذا في الكافي + وفي الاستنشاق ان يرفع الماء على منخرية ويجذب به حتى يصعد الى ما يشتم من انفه كذا في المحيط + وفي  
 الاصل من الادب ان لا يسن في الماء ولا يترك في الخلاصة وهذا اذا كان مع هوام ولو كان ماء موقوقا على من يظهر او يتوضأ من الزيادة  
 والاسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق وان يقول عند غسل كل عضوا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا  
 عبده ورسوله + وان لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط + فان دعت الى الكلام حاجة يخاف فواتها بتركه لم يكن فيه ترك  
 الادب كذا في البحر الرائق وان يقوم يامر الوضوء بنفسه + وان يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم ومجدك اشهد ان لا اله  
 الا انت استغفرك وتوب اليك واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله + وان لا يمسح ساكرا عضائه بالخرقة  
 التي يمسح بها موضع الاستنجاء + وان يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء + وان يقول بعد الفراغ من الوضوء  
 بحلال الوضوء اللهم اجعله من التوابين واجعله من المتطهرين ان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ان يلا شيت بعد الفراغ من الوضوء كذا في المحيط  
 ويشرب قطرة من فضل وضوءه مستقبل القبلة قائما + ويتوضأ باينية الخرف وينقى في التقاطع على الشيا كذا في الزاهد لا ينقض  
 يديه كذا في السراج الوهاج + والمضمضة والاستنشاق باليمين والامتناع باليسر كذا في خزنة الفقه لابي الليث وعجيب يابوب  
 انه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء ان يبسل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجا في عن الاعضاء في الشتاء  
 كذا في البدائع + ومن الادب ذلك اعضاءه وادخال خضرة صماخي اذنيه وتقدير الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير  
 نظم + والحاج في مكان مرتفع كذا في التبيين ويفعل عروة الاناء ثلثا ويغسل الاعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستقيم  
 في الغسل والتخليل والدلك + ويجوز ذود الوجه واليدين والرجلين ليتمكن بغسل احد وكذا في معراج الداراية + ويبدأ في غسل الوجه  
 من اعلاه كذا في النصارى لائق + والتوضي في الموضع ظاهر لان ماء الوضوء حرمة هكذا في النهر لائق ناعا لأدع المضمرات + وجعل  
 الاناء الصغير عيسا وهو الكبير الذي يرف من منه على يمينه والجمع بين تية القلب وفعل اللسان + وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو  
 ويقل عند المضمضة اللهم اغني عنى ثلاثة القرن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك + وعند الاستنشاق اللهم ارحني لا تحب الجنة  
 ولا ترخي الخ لثنا + وعند غسل الوجه اللهم يرضي يوم تدين وجهي وتسن وجهي + وعند غسل يديه اللهم اعطه كتابا يبينه وحاسبه حسابا  
 يسيرا + وعند غسل اليسر اللهم لا تعطه كتابا يشتمى ولا من وراء ظهره + وعند مسح رأسه اللهم اظلني تحت ظله عرشك يوم  
 لا ظل الا ظل عرشك + وعند مسح اذنيه اللهم اجعله من الذين يستمعون القول فيلتقون احسنه + وعند مسح عنقه اللهم  
 اعنق رقبتي من النار + وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم نزل الاقدام + وعند غسل رجليه اليسر اللهم  
 اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتني من تبور + ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا ينقص ما وضوء  
 عن مد كذا في التبيين + الوضوء انواع ثلاثة + فرض وهو وضوء المحدث عند القيام الى الصلوة + واجبة هو الوضوء للطواف +  
 ان طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركا للواجب ومنه واجب وذلك فيرمعه ودونها الوضوء للتومر ومنها المحافظة على  
 الوضوء وتفسيره ان يتوضأ كلما حدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها + ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر  
 ومنها الوضوء على الوضوء + ومنها الوضوء اذا اضحك قهقهة + ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى الخ

الفصل الرابع

بسم الله

انفصال السخسى

منها التعطيف في ضرب الماء على الوجه + والمضمضة والاستنشاق باليسار + ولا متخاط باليمين من غير غسل كذا في خزانة  
 كالي ليست + ومنها تثليث السخسى بماء جديد + ولا باس بالتمسح بالمندبل بعد الوضوء كذا في التبيين ويكره ان  
 يخص لنفسه الماء يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في المسجد مكانا كذا في الوجيز للكردي **الفصل الثاني**  
 في نواتض الوضوء منها ما يخرج من السبيلين من الغائط والبول والريح الخارجة من الدبر والودي والمذي والمنى والدم والدمع  
 والحصاة الغائط يوجب الوضوء قل او اكثر وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط + والريح الخارجة من الذكر  
 وفرج المرأة لا ينفق الوضوء على الصحيح الا ان تكون المرأة مفضضة فانه يستحب لها الوضوء كذا في الجوهر النيرة بجاقة  
 يخرج منها ريح لا ينفق الوضوء كالجشاء المنتن كذا في القنية + ولو نزل البول الى قسبة الذكر لم ينفق الوضوء + ولو خرج الى  
 القلفة ينفق الوضوء كذا في الذخيرة + وهو الصحيح هكذا في البصائر الرائق + ولو خرج البول من الفرج الداخل من المرأة دون الخارج  
 ينفق الوضوء + والمجبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو  
 بول ينفق الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينفق ما لم يسيل كذا في فتاوى قاضيان وفي الفتاوى اذا تبين ان  
 الخنثى رجل فان خرج الاخر منه بمنزلة المخرج لا ينفق الخارج منه حتى يسيل كذا في السراج الوهاج + وفي كذا في فتاوى  
 قاضيان والذخيرة ومحيط السخسى اكثر المعتمدين + واكثر هو على ايجاب الوضوء عليه كذا في التبيين + والذي ينبغي التعل  
 عليه هو الاول كذا في النصارى الفائق + ولو كان لذكر الرجل جرح له لسان احدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني  
 يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على راسه ينفق الوضوء وان لم يسيل + ولا وضوء في  
 الثاني ما لم يسيل اذا خاف الرجل خروج البول فحشا اهليلق بقطنه ولو لا القطنه يخرج منه البول فلا باس به ولا ينفق وضوءه  
 حتى يظهر البول على القطنه كذا في فتاوى قاضيان + اذا خرج دبره ان عاجه بيده او بخرقة حتى ادخله ينفق طهارته لانه يلحق  
 بيده شئ من النجاسة + وذكر الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان بنفس خروج الدم ينفق وضوءه كذا في الذخيرة  
 المذي ينفق الوضوء وكذا الودي والمنى اذا خرج من غير شهوة بان حمل شيا فسبقه المنى او سقط موجب مكان مرتفع يوجب الوضوء  
 كذا في المحيط + ومنى الرجل خاثر بيضا تحت كل حمة الطلع فيه كسرة يتركها الذكر عند خروجه ومنى المرأة رقيق اصفر والمذي رقيق  
 يصوب الى البياض بيد وخروجه عند الملاعبة مع اهله بالشهوة + ويقابله من المرأة القذي + والودي بول غليظ وقيل  
 ما يخرج بعد الاغتسال من الجحاح وبعد البول كذا في التبيين الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل  
 المرأة والذكر فكل ذلك المحصاة كذا في فتاوى قاضيان + اذا قطر في احليله ثم خرج لا ينفق كما في الصوم كذا في  
 الظهيرية + ولو احتقن بالدهن ثم سال منه يعيد الوضوء كذا في محيط السخسى + وكل ما وصل الى الداخل من الاسفل  
 ثم عاد نفض لعدم انفكاكه عن بلة وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي + ومنها ما يخرج  
 من غير السبيلين وينيل الى ما يظهر من الدم والقيح والصدية والماء لعلة + حد السيلان ان يعلو فيخرج عن رأس الجح  
 كذا في محيط السخسى وهو الاصح كذا في النصارى الفائق لدم اذا علا على رأس الجح لا ينفق الوضوء وان اخذ اكثر من راس  
 الجح كذا في الظهيرية + والفقوى على انه لا ينفق وضوءه في جنس هذه المسئلة كذا في المحيط الدم والقيح والصدية وماء  
 الجح والنفطة والسرقة والشدي والعين والاذن لعلة سواء على الاصح كذا في الترهات + ولو صب دهننا في اذنه فكث في دماغه  
 ثم سال من اذنه او من الفه لا ينفق الوضوء + وعن ابى يوسف رح ان خرج من فمه فعليه الوضوء لانه لا يخرج من الفم الا بعد  
 ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم القم كذا في محيط السخسى وان استنظ فخرج السعوط من الفم وكان ملاما  
 الفم نفض وان خرج من الاذن لا ينفق كذا في السراج الوهاج + ولو دخل الماء اذن رجل في اغتسال ومكث ثم خرج من الفه  
 لا وضوء عليه كذا في المحيط + وفي النصارى هو الاصح كذا في التناظر خانية + الا اذا صار قيحا فحينئذ ينفق كذا في المضمار واذا  
 خرج من اخفه قيح او صديد ينظر ان يخرج بدون الوجع لا ينفق وضوءه وان خرج مع الوجع ينفق وضوءه لانه اذا خرج مع الوجع

(1)

(2)

فالظاهر انه خرج من الحج هكذا حتى يوشع الشمس لائمة الحلواني كذا في المحيط. وهكذا في الذخيرة والتبيين والشرح الوهاج  
 ذكر محمد في الامهل اذا خرج من الحج مع قليل فسهى ثم خرج ايضا ومسحه فان كان الدم بحال لوترك ما قد مسح منه مسك  
 انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان الفى عليه دمادا او قرابا ثم ظهر ثانيا وترقبه ثم وشعره فذلك  
 يجمع كله كذا في الذخيرة. ولو نزل الدم من الرأس الى موضع يلحقه حكم التطهير من الانف والاذنين نقض الوضوء كذا في المحيط  
 والموضع الذى يلحقه حكم التطهير من الانف ما كان منه كذا في الملتقط. وان خرج من نفس القموتت بر الغلبة بيده وبين  
 الريق. فان تساويا انتقض الوضوء وتعتبر ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصفر لا ينتقض كذا  
 في التبيين المتوضى اذا عصى شيئا فوجد فيه اثر الدم واستاك بسواك فوجد فيه اثر الدم لا ينتقض بالمعبرت السيلان  
 كذا في الظهيرية. اذا كان في عينه قرحة وصل الدم منها الى جانب اخر من عينه لا ينتقض الوضوء لانه لم يصل الى  
 موضع يجب غسله كذا في الكفاية. خرج دم من القرحة بالعصر ولولا دمها خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكررى وهو  
 اشبه كذا في القنية وهو الاوجه كذا في شرح المنية للحلي. وان قشرت نقطة وسال منها ماء او صديد او غيره ان قال عن  
 رأس الحج نقض ان لم يسيل لا ينتقض هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصرة لا ينتقض به فخرج وليس بالحج كذا في  
 الهداية. الرجل اذا استنشر فخرج من انفه علق قدر العدسة لا ينتقض الوضوء كذا في الخلاصة. القراد اذا مص عضو انسان  
 فامتلا دما ان كان صغيرا لا ينتقض وضوءه كما لو مصت لذبابا والبعوض ان كان كبيرا ينتقض وكذا العلقه اذا مصت انسانا  
 حتى امتلأت من دمه انتقض الوضوء كذا في محيط السرخسى والغرب في العين بمنزلة الحج فما يسيل منه ينتقض الوضوء كذا  
 في فتاوى فضيحات ولو كان في عينه دمدا وعش يسيل منها الدم مع ق الوابى مر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال ان يكون  
 صديدا او قحما كذا في التبيين الدودة الخارجة عن أس الحج لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط. والعرق المدنى الذى يقال له  
 بالفارسية ومشته وهو بمنزلة الدودة. فان كان الماء يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في الظهيرية ومنها القمى. بوقاء ملاقيه  
 بيرة او طعنا او ماء نقض كذا في المحيط. والحى الصبح فى ملاء الفم لا يمكنه امساكه الا بكلفة ومشقة كذا في محيط السرخسى ولو  
 شرب ماء شوقا صافيا نقض الوضوء كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى ان قاء ملاء الفم بلغا ان نزل من الرأس لم ينتقض  
 وان صعد من الجوف لم ينتقض عندها خلافا لابي يوسف. هذا اذا قاء بلغا صرفا فان كان مخلوطا بشئ من الطعام وغيره  
 فان كان الطعام ملاء الفم يكون حدثا ولا حلا كذا في محيط السرخسى. وان قاء دما ان كان سائلا نزل من الرأس ينتقض اتفاقا  
 وان كان حلقا لا ينتقض اتفاقا. وان صعد من الجوف ان كان علقا لا ينتقض اتفاقا الا ان يملاء الفم وان كان سائلا فقل الى خيفة  
 ينتقض وان لم يكن ملاء الفم كذا في شرح المنية. وهو المختار كذا في التبيين. وصحى عامة المشايخ هكذا في البدائع وان قاء  
 قليلا قليلا لوجع ملاء الفم قال محمد بن ابي اسيد السبيعي مع والاقلا وهذا اصح كذا في المضمرات. اذا قاء ثانيا قبل سكون نفسه  
 من العجان والغثيان كان السبب متحدا. وان كان بعده كان السبب مختلفا كذا في الكافي. ما يخرج من بدن الانسان  
 اذا لم يكن حدثا لا يكون نجسا كالقئ القليل والدم اذا لم يسيل كذا في التبيين. وهو الصحيح كذا في الكافي ومنها  
 النوم. ينقضه النوم مع مطمأ في الصلوة او في غيرها بلا خلاف بين الفقهاء. وكذا النوم متوسرا بان تامر على احد ركبيه  
 هكذا في البدائع. وكذا النوم مستلقيا على قفاه هكذا في البحر الرائق. ولو نام قاعدا واضعا اليديه على عقبه شبيه  
 المنكب لا وضوء عليه وهو الاصح كذا في محيط السرخسى. ولو نام مستندا الى ما وازيل عنه لسقط ان كانت مقعدته  
 زائلة عن الارض نقض بالاجماع. وان كانت غير زائلة فالصحيح انه لا ينتقض هكذا في التبيين ولا ينتقض نوم القائم  
 والقاعد ولو في السراج او المحمل ولا الركع ولا الساجد مطلقا ان كان في الصلوة وان كان خارجا فكذلك الا في السجود فان  
 يشترط ان يكون على الهيعة المسنونة له بان يكون رافعا بطنه عن فخذه بما فيها عضديه عن جنبه وان سجد على غير  
 هذه الهيعة انتقض وضوءه هكذا في البحر الرائق. ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين غلبته ولعمدة وعن ابي يوسف نقض في السجود والضحك

(1)

(2)

في ظاهر الرواية هكذا في المحيط واختلجوا في المريض اذا كان يصله مضطجما فانما الصحيح ان وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق وعليه الفتوى كذا في النهر المقاتق وان نام جالساً وهو يتمايل ويمايزول مقدمه عزلاً الارض قال شمس الأئمة الحلو ائى ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً كذا في فتاوى قاضين ان لو نام قائماً فسقط على وجهه او جنبه ان انبته قبل سقوطه او حاله سقوطه او سقط نائماً وانتهى من ساعته لا ينتقض ان استقر نائماً ثم انبته ينتقض كذا في التبيين وان نام متديماً لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متوركاً بان يبسط قدميه من جانبك يلصق اليديه بالارض كذا في الخلاصة + واذ انما كبريا على اية والدابة وان كان في حالة الصعود والاستواء لا ينتقض وضوءه + اما حالة الهبوط يكون حدثاً كذا في المحيط وان نام على ظهر الدابة في اكان لا ينتقض وضوءه + وان نام على رأس لتور وهو جالس قدامي رجله كان حدثاً كذا في فتاوى قاضين + اما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو اما ان يكون تعميلاً او خفيفاً فان كان تعميلاً فهو حدث وان كان خفيفاً لا يكون حدثاً + والفصل <sup>المنفصل</sup> في التثقيب ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف وان كان يخفى عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقيل كذا في المحيط + وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة كذا في الذخيرة + ومنها الأعماء والجنون والغش والشكر الأعماء ينتقض وضوءه قليلاً وكثيراً وكذا الجنون والضعف والسكن وحد السكس في هذا الباب ان لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض الشائخ وهو اختيار الصدق والشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلو ائى انه اذا دخل في بعض مشيئته تحرك كذا في الذخيرة + ومنها القهقهة + وحد القهقهة ان يكون مسموعاً له ويجري له + والضحك ان يكون مسموعاً له ولا يكون مسموعاً لغيره + والتبسم ان لا يكون مسموعاً له ولا يجري له كذا في الذخيرة + القهقهة في كل صلوة فيها كوع وسجود تنتقض الصلوة والوضوء عندنا كذا في المحيط سواء كانت عمداً ونسياناً كذا في الخلاصة + ولا تنتقض الطهارة خارج الصلوة + والضحك يبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة + والتبسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة + ولو قهقهة في سجدة التلاوة او في صلوة الجنارة تبطل ما كان فيها ولا تنتقض الطهارة كذا في فتاوى قاضين والقهقهة من الصبي في حال الصلوة لا تنتقض الوضوء كذا في المحيط ولو قهقهة نائماً في الصلوة فالصحيح انها لا تبطل الوضوء ولا الصلوة كذا في التبيين قال الحاكم ابو محمد الكوفي فسدت صلواته وضوءه جميعاً وبه اخذ عامة المتأخرين احتياطاً كذا في المحيط + ولو قهقهة في الصلوة المظنونة الاصح انه ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية + ولو قهقهة فيما يصل به بالاياء بعدد او ما كبريومي بالنقل والفرس بعدد لا ينتقض كذا في فتح القدير + والقهقهة تبطل العيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل طهارة الاعضاء الاربعة + والغسل في الصلوة اذا قهقهة بطلت الصلوة ولا يجوز له ان يصل بعد من غير وضوء جديد هكذا في المحيط + وهو الصحيح كذا في التاتارخانية + ومنها المباشرة الفاحشة + اذا باشر امرأته مباشرة فاحشة يتحرم وانتشار وملافاة الفرج بالشرح فتيه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي يوسف جرح استحساناً + وقال محمد بن ابي حنيفة عليه وهو القياس كذا في المحيط + وفي النصاب هو الصحيح هو في الدنيا بيع وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية + في الملاصقة الفاحشة لا يعتبر انتشار الة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كذا في القنية + مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط + مس ذكره او ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الزاد + والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الامر ينتقض الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية + ومما يتصل بذلك مسائل الشك في الاصل من شك في بعض وضوءه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه فان وقع ذلك كثيراً لم يلغى ثابته + هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلغى ذلك + ومن شك في الحدث فهو على وضوءه + ولو كان محدثاً فشك في الطهارة فهو على حدثه + ولا يعمل بالتحرر كذا في الخلاصة

**الباب الثاني في الغسل** فيه ثلاثة فصول **الفصل الاول** في فوائده وهي ثلاثة + المضمضة والاستنشاق وغسل البدن على ما في المتن وحده المضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة + جنباً اذا شرب الماء ولم يمسح به بوضوءه ويجزيه عن المضمضة اذا صاب جميع جسمه كذا في الظهيرية + ولو كان سنه محوفاً فيقه فيه اوبان اسنانها او دبره رطباً انقه

الباب الثاني في الغسل

ترغسله على الاصح كذا في الزاهد + والاحتياط ان يخرج الطاهر عن نجويفه ويجري الماء عليه هكذا في فتح القدير والبدن  
 اليابس في الالف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهد + والعجين في الظفر يمنع تماما لاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروحة  
 والمدتي - سواء والقراخ الطين في الظفر لا يمنع + والصبرام والصباغ ما في ظفرها يمنع تمام لاغتسال + وقيل كل ذلك يخرج  
 للحر والضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرح كذا في الظهيرية + وان كان على ظاهره جلد سمك  
 او خبز مضمخ قد جفت فاغتسل ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز + ولو كان مكانه خرعة يابا وبرغوشا كذا في المحيط  
 ولو كان به جدر ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ما تحت القشر يابس به + فلوزالت القشرة لا يعيد  
 الغسل كذا في الظهيرية + ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين كذا في المحيط السرخسي + وليس على المرأة ان تنقض ضفائرها في  
 الغسل اذ بلغ الماء اصول الشعر وليس عليها بل ذائبها هو الصحيح كذا في الهداية + ولو كان شعر المرأة منقوضا يجب اصال  
 الماء الى ثنائها + ويجب على الرجل اصال الماء الى اثنائه المحية كما يجب اصولها والى اثنائه شعره وان كان ضفيرا كذا في  
 محيط السرخسي ولو الزقت المرأة راسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليها ازالته ليصل الماء  
 الى اصوله كذا في السراج الوهاج + وجب تحريك القرم والحقن الضيقين ولو لم يكن قرط فدخل الماء الثقب عند مروة  
 بعضاه والا دخله + ولا يتكلف في ادخال شيء من الماء من خشب نحو كذا في البحر الرائق + ويجب اصال الماء الى  
 داخل السرة وينبغي ان ييدخل اصبعه فيها للمبالغة كذا في محيط السرخسي + الاقل اذا اغتسل من الجنابة شريد دخل الماء  
 داخل الجملدة جاز كذا في المحيط + وفي واقعات النكاح وهو المختار كذا في التاتارخانية + ويدخل الماء القلفة استحبابا  
 كذا في فتح القدير + ويجب على المرأة غسل فرجها الخارج في الجنابة والحيض والنفاث وليس في الوضوء كذا في محيط السرخسي  
 وفي الفتاوى الغياثية ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التاتارخانية + واذا اذهن فامد

الفصل الثاني

الماء فلم يقبل يخرج كذا في شرح الوقاية - **الفصل الثاني** في سنن الغسل وهي ان يغسل يديه الى الرسغ ثلثا ثم فرجه  
 ويزيل النجاسة ان كانت على يديه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة الا جليله هكذا في الملقط + وقد يغسل الفرج في  
 الغسل سنة سواء كان فيه نجاسة او لا كتفيم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث او لا كذا في الفتن  
 يسع برأسه في رواية الحسن والصحيح انه يسح كذا في الزاهد + وهكذا في فتاوى قاضي خان ثم يفيض الماء على راسه وسائر  
 جسده ثلثا كذا في الزاهد + الا في فرض والثنتان سنتان على الصحيح كذا في السراج الوهاج + وكيفية الافاضة ان يفيض الماء  
 على منكبيه الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده ثلثا كذا في معراج الدراية + وهو الاصح هكذا في الزاهد  
 ثم يتخلى عن مغسله فيغسل قدميه كذا في المحيط + هذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على لوح او حجر لا يوح خرغسلها  
 كذا في الجوهرة النيرة + وههنا سنخ اذ انجزها ببعض المشايخ يسر ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل  
 لرفع الجنابة او الجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين ثم يستنجي كذا في الجوهرة النيرة + وان لا يستر في الماء ولا يستر  
 وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل وان يدلك كل اعضائه في المرة الاولى + وان يغتسل في موضع لا يراه احد + ويستحب ان  
 لا يتكلم بكلام قط + وان يسح بمندبل بعد الغسل كذا في المنية + **الفصل الثالث** في المعاني الموجبة لاغسل + وهم ثلثة

الفصل الثالث

(1) منها الجنابة وهي تثبت بسببين احدهما خروج المنى على وجه الدفق والشهوة من غير ايلاج بالمس او النظر والاختلاص  
 او الاستمناة كذا في محيط السرخسي من الرجل والمرأة في النوم والبقظة كذا في الهداية + وتعتبر الشهوة عند انفصاله  
 عن مكانه لا عند خروجه من راس الاحليل كذا في التبيين + اذا احتلم او نظرا الى امرأة قرال التي عن مكانه بشهوة فامسك  
 ذكره حتى سكنت شهوته ثم سأل المنى عليه الغسل عندهما وعنه ابي يوسف لا يجب هكذا في الخلاصة + لو اغتسل  
 من الجنابة قبل ان يبول او ينام وصلى ثم خرج بقية المنى فعليه ان يغتسل عندهما خلافا لابي يوسف ولكن  
 لا يعيد تلك الصلوة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة + ولو خرج بعد ما يال او نام او مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا

كذا في التبيين اذا احتلم الرجل وانفصل المتى من موضعه الا انه لم ينظر على رأسه لاجل لاي يلزمه الغسل كذا في فتاوى  
 قاضيان + رجل يال فرج من ذكره متى ان كان منتشر عليه الغسل ان كان منكسر عليه الوضوء كذا في الخلاصة + اذا اغتسلت  
 بعد ما جاء معها زوجها فخرج منها متى الزوج فعليها الوضوء دون الغسل + واذا استيقظ الرجل ووجد على فراشه او فخذ  
 بلدا وهو يتذكر احتلاما ان يتقن انه متى او يتقن انه مذي او شك انه متى او مذي فعليه الغسل ان يتقن انه مذي  
 لا يغسل عليه + وان رأى بلدا الا انه لم يتذكر احتلاما فان يتقن انه مذي لا يغسل عليه + وان رأى بلدا الا انه لا يتذكر  
 الاحتلام فان يتقن انه مذي لا يجب الغسل وان يتقن انه مذي لا يجب الغسل وان شك انه مذي  
 او مذي قال ابو يوسف لا يجب الغسل حتى يتقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا اذك شيخ الاسلام + قال قاضي الامام ابو علي النيسابري  
 ذكر هشام في نوادره عن محمد اذا استيقظ الرجل فوجد البلب في احليله ولم يتذكر حلما ان كان ذكره منتشر قبل النوم  
 فلا يغسل عليه الا ان يتقن انه مذي وان كان ذكره ساكنا قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الاعمة الحلواني هذه المسئلة  
 يكشر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب ان تحفظ كذا في المحيط + ولو تذكر الاحتلام ولذمة الانزال ولم ير بلدا لا يجب عليه  
 الغسل والمرأة كذلك في ظاهر الرواية لان خروج منيها الى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى فكذا  
 في معراج الدراية + اذا نام الرجل قاعدا او قائما او ما شئيا ثم استيقظ وجد بلدا فهذا وما لوانا مغطجا سواء كذا  
 في المحيط + اذا وجد في الفراش متى ويقول الزوج من المرأة وتقول المرأة من الزوج الاصح ان يجب الغسل عليها احتياطا  
 كذا في الظهيرية + الرجل اذا صار مغشيا عليه ثم افاق ووجد مذي او فخذ او ثوبه فلا يغسل عليه + وكذلك  
 السكران وليس هذا كالتو كذا في المحيط + رجل استيقظ وهو يتذكر احتلاما ولم ير بلدا ومكث ساعة فخرج  
 مذي لا يلزمه الغسل احتلاما لئلا يشر استيقظ ولم ير بلدا فتوضأ وصل الصلوة الفجر ثم نزل المتى يجب عليه الغسل  
 كذا في الذخيرة + ولا يعيد الصلوة + وكذا الواحتم في الصلوة فلم ينزل حتى اتمها فانزل لا يعيدها يغتسل كذا في  
 فتح القدير + السبيل الثاني الايلاج + الايلاج في احد السبيلين اذا توارت الحشفة لوجوب الغسل على الفاعل والمفعول  
 انزل او لم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا في المحيط + وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان ولو كان مقطوع الحشفة  
 يجب الغسل بالايلاج مقدارها من الذكر كذا في السراج الوهاج + والايلاج في البهيمة والمدينة تو الصغيرة التي لا يجامع  
 مثلها لا يوجب الغسل بدون الانزال فكذا في المحيط + والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضه  
 فهي ممن يجامع كذا في السراج الوهاج + اذا جمعت المرأة فيما دون الفرج ووصل المتى الى رحمها وهي بكرا وقتب لا يغسل  
 عليها فقد السبيل هو الانزال او مواراة الحشفة حتى لو حدثت كان عليها الغسل لوجود الانزال كذا في فتاوى  
 قاضيان + واذا خبلت فانما يجب عليها الغسل من وقت الجماع حتى يجب عليها اعادة الصلوة من ذلك الوقت  
 كذا في الملنقظو قالت امرأة معي جتي يا تليق واجد في نفسي ما اجد اذا اجامعت زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط  
 السرخسي غلاما بين عشر سنين جامع امرأة بالغة فعليه الغسل ولا يغسل على الغلام الا انه يؤمر بالغسل تخلقا واعتقادا  
 كما يؤمر بالصلوة تخلقا واعتقادا ولو كان الرجل بالغ والمرأة صغيرة يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها  
 وجامع الخنثى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط + ولولت على ذكر خرقه واوجب ولم ينزل قال بعضهم يجب  
 الغسل وقال بعضهم هو الاصح ان كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والانزال والاحوط  
 وجوب الغسل في الرجمين وان اوجب الخنثى المشكل ذكره في فرج امرأة او غيرها فلا يغسل عليها وكذا في فرج خنثى مثله +  
 وان اوج رجل في فرج خنثى مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله اذا كان من غير انزال اما اذا انزل وجب الغسل بالانزال  
 كذا في السراج الوهاج ومنها الحيض والنفس يجب الغسل عند خروج دم حيض ونفاس ووضوءه الى فرجها الخارج والافليس  
 بخارج ولا يكون حيضا كذا في التبيين المرأة اذا ولدت ولم تر الدبر هل يجب عليها الغسل الاصح انه يجب كذا في الظهيرية

(3)

اما انواع الغسل فلتسعة بثلاثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والنفاس وواحد واجب هو غسل التوت كذا في محيط  
 السرخسي الكافر اذا اجنب ثم اسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الرواية ولو انقطع دم الكافرة ثم اسلمت لا غسل عليها الصبيبة اذا  
 بلغت بالحيض فعليها الغسل بعد الانقطاع وفي الصبي اذا بلغ بالاحتلام الاصح وجوب الغسل كذا في الراشد والاحوط وجوب  
 الغسل في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضي خان واربعة سنة وهو غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند  
 الاحرار وواحد مستحب هو غسل الكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا كذا في محيط السرخسي وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح  
 كذا في الهداية لو اغتسل بعد الفجر ثم احدث واصل الجمعة بالوضوء او اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنسا ولو اتفق يوم الجمعة  
 يوم العيد وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل كذا في الزاهد وفي الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل  
 الغسل عند ابي يوسف وعند ابي الحسن كذا في فتح القدير ومن المندوب على ما ذكره بعض المشايخ روح الاغتسال  
 لدخول مكة والوقوف بمزدلفة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والمجنون اذا افاق والصبي اذا بلغ بالسك كذا في التبيين  
 وما يتصل بذلك مسائل من الجنابة اذا اخرج لاغتسال الى وقت الصلوة لا ياشتم كذا في المحيط وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الاجماع  
 على انه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنابة المحالض النفساء قبل وجود الطلوع او المردة ما لا يحل الاية كذا في البحر الرائق  
 كما صلوة وسجدة التلاوة ومس المسح نحو كذا في محيط السرخسي ذكر في ظاهر الرواية وادنى ما يكفي من الماء للاغتسال صراح  
 ولو المتوضي مدد قال بعض مشايخنا رحمه الله كفاية صراح اذا ترك الوضوء وما اذا جمع بين الوضوء والغسل يتوضأ بالمدد في الصبح  
 ويغتسل بالصبح وقال عامة مشايخنا رحمه الله الصبح كاف للغسل والوضوء جميعا وهو الاصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار  
 ادنى الكفاية وليس يتقدر بل ان كفاية اقل من ذلك نقص منه وان لم يكف زاد عليه بقدر ما لا اسرف ولا تقتير كذا في المحيط  
 السرخسي وكذلك لو توضأ بدون الماء واسبع وضوءه جاز فهذا في شرح الطحاوي والتقدير بالماء في الوضوء اذا كان لا يحتاج الى  
 الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنجز برطل وتوضأ بمدد وان كان لا يسا للخف هو لا يحتاج الى الاستنجاء يكفيه رطل وكل هذا  
 غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط ولا يسان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد كذا في المحيط ولا ياشتم الجناب  
 ان يتأمر ويأمر وداهله قبل ان يتوضأ وان توضأ محسنا فان اراد ان يأكل ويشرب فينبغي ان يمتضمض بغسل يديه كذا في البحر الرائق  
 بتنبه كذا في الكفن والخلاصة وهذا هو الحد الذي ليس في ذكره حرج لهكذا في شرح الوقاية وقيل ما بعدة الناس جاريا وهو  
 الاصح كذا في التبيين وفي المنهاج الفتوى في الماء الجاري انه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه او لونه او ريحه من النجاسة كذا في  
 المضمرات واذا الرقي في الماء الجاري شئ نجس كالخبيفة والخمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه كذا في مسنية المصلي  
 واذا سكب على الفص ويجرى الماء فوقه ان كان ما يلاقى الكلب اقل ما يلاقى يجرى في الوضوء في الاسفل والا قال الفقيه ابو جعفر  
 حل هذا امرت مشايخي كذا في شرح الوقاية وهكذا في المحيط وقد صح في التجنيس لصاحب الهداية كذا في بحر الرائق  
 وعند ابي يوسف لا بأس بالوضوء اذا التغير احد وصافه كذا في شرح الوقاية وفي النصاب عليه الفتوى كذا في المضمرات  
 واذا كانت الخبيفة جارية من تحت الماء لقله الماء لا لصفائه كان الذي يلاقىها اكثر اذا كان سد عرض الساقية وان كانت  
 لا جرى ولو تأخذ الا اقل من الصف لم يكن الذي يلاقىها اكثر كذا في المحيط ولو كان على السطح قديرة فوق عينه المطرفسك  
 الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب كان الماء كله يلاقى العذرة او اكثر وانصفه فهو نجس لافهوضا هو وان كانت العذرة  
 على السطح في مواضع متفوقة ولم يكن على رأس الميزاب لا يكون نجسا وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الوهاج وفي  
 بعض الفتاوى قال مشايخنا المظلم ما دام يطر فله حكم الجريان حتى لو اصاب العذرات على السطح ثم اصاب ثوبا لا يتنجس الا  
 ان يتغير المطر اذا اصاب لسقف في السقف نجاسة فوكله اصاب الماء ثوبا فالصحيح انه ان كان المطر لم ينقطع بعد فما سأل من  
 الثقب طاهر هكذا في المحيط وفي العتابية اذا لم يكن متغير كذا في التاتارخانية مما اذا انقطع المطر سأل من الثقب

الباب الثالث  
 لفصل الاول

فما سأل فهو نجس كذا في المحيط + وفي التوازل قال مشأئنا المتأخرون هو المختار كذا في التاتارخانية + ماء النهر او القنطرة  
اذا احتمل صدقاً فاعتبرت انسان بغيره العذرة جار والماء طاهر ما لم يتغير طعمه اولونه او ريحة ماء التخاذ القطلع من اعلاه لا يتغير  
حكمه جرياناً كذا في فتاوى قاضي خان + المسافر اذا كان معه ميزاب اسع ومعه اداة من ماء يحتاج اليه وهو على اطعم من  
وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حتى عن الشيخ ابى الحسن انه كان يقول يا مراد نفاقه متى يصب الماء في طرف من الميزاب هو يتوضأ في الميزاب  
ويضع عند الطرف الاخر من الميزاب تاء طاهراً يجتمع فيه الماء فان الماء المجتمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة  
حوض صغير كهرى منه رجل نهار واجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان اخر فكري منه رجل اخر نهار اخر لم يجز  
فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل اذا كان بين المكين مسافة وان فاتت + وكذلك حفيرتان يخرج الماء من احداهما ويغسل  
في الاخرى فتوضأ فيما بينهما كذا في المحيط + اذا جلس لئناس صفوفاً على شط نهر يتوضأ وان يجاز وهو الصحيح كذا في  
منية الصلح + اذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب يخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه القنطرة  
من غير تفصيل بين ان يكون اربعاً او اقل فيجوز او اكثر فلا يجوز كذا في شرح الوقاية + وهكذا في الواهد ومعاير الدراري  
حوض صغير يتنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب سأل ماء الحوض من جانب اخر كان الفقيه ابو جعفر يحرم يقول كما  
سأل ماء الحوض من الجانب الاخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد كذا في المحيط + وفي التوازل وبه نأخذ كذا في  
التاتارخانية + وان دخل الماء ولم يخرج ولكن الناس يفترون منه اغترافاً متداركاً طم كذا في الظهيرية فتفسر الغرير  
المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغريرتين كذا في الواهد ماء حوض الحمام طاهر عند هو ما لم يعلم بوقوع النجاسة  
فيه + فان ادخل رجل يده في الحوض وعليه نجاسة ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شئ من انبويه ولا يعترف منه انسان  
بالفصحة يتنجس ان كان الناس يفترون من الحوض بقصاعهم لا يدخل من الانبوب ماء او على العكس فاكثروا على انه  
يتنجس ان كان الناس يفترون لقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب فاكثروا على انه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضي خان  
وعليه الفتاوى كذا في المحيط الماء الجاري بعد ما تغير حدا وصافه وحكمه بنجاسته لا يحكم بطهارته ما لم ينزل ذلك التغير بان  
يرج عليه ماء طاهر حتى ينزل ذلك التغير كذا في المحيط + الثاني الماء الراكد الماء الراكد اذا كان كثيراً فهو بمنزلة الجاهل  
لا يتنجس سيلان قوع النجاسة في طرف منه الا ان يتغير لونه او طعمه او ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه اخذ عامة المشايخ شرح  
كذا في المحيط + وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة فعلى المرئيه يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير  
ثم يتوضأ وفي خبر المرئية عند مشائخ العراق كذلك + وعند مشايخ نجا را يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في  
الخلاصة + وهو الاصح كذا في السراج الوهاج + ومقدار الحوض الصغير اربع اذرع في اربع اذرع هكذا في الكفاية وعن  
ابى يوسف ان الغدير العظيم كالجاري لا يتنجس الا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير + والقاصل بين الكثير  
والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بان يصل النجاسة من الجزء المستعمل الى الجانب الاخر فهو  
قليل والاكثر قال ابو سليمان الجوزجاني ان كان عشر في عشر فهو مما لا يخاص وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله  
لهكذا في المحيط + والمعتبر في عمقه ان يكون بحال لا يخسر بالاعتراض هو الصحيح كذا في الهداية والمعتبر في كبريا  
كذا في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية + وهو ذراع العامة ست قبضات اربع وعشرون اصبعاً كذا في التبيين وان كان  
الحوض سداً ولا يعتبر ثمانية واربعون ذراعاً كذا في الخلاصة + وهو الاصح كذا في محيط السرخسي يجوز التوضي في الحوض  
الكبير المنتن اذا لم يعلم نجاسة كذا في فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى غدير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وترت  
فيه الدواب والناس شمير في الشتاء ويمرغ منه الجمدان كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس للماء والجهد  
نجس ان كثر بعد ذلك وان كان دخل في مكان طاهر استقر فيه حتى صار عسلاً في عشر ثم انتهي الى النجاسة فالماء والجهد  
طاهر ان كذا في فتح القدير ولو توضأ في اجمة القصبك من ارض فيها زرع متصل بعضها ببعض ان كان عشر في عشر

(٢)

يجوز، واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء، ولو توضع في حوض وعلى وجهه جميع الماء الطلبي الذي يقال له الماء السبي  
 جزيلا، ان كان بحال لوسر كيتوك يجوز كذا في الخلاصة ولو توضع في حوض انجم ماء الا انه دقيق يتكسر بغيرك للماء  
 جاز الوضع فيه، وان كان الجرد على وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كثيرا لا يتحرك بغيرك الماء لا يجوز الوضع به، وان كان قليلاً  
 يتحرك بغيرك الماء يجوز التوضي به كذا في المحيط، ولو وجد حوض كبير نقب فيه انسان فتوضا فيه فان كان متصلاً باطن  
 النقب لا يجوز، والا جاز كذا في فتح القدير، وان خرج الماء من النقب وانسبط على وجهه انجم بقدر ما لورفع الماء بكفه لا يفسد  
 ما تحته من انجم جاز فيه الوضع والا فلا، وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضع الا ان يكون النقب  
 عشراً في عشر كذا في فتاوى قاضيان والمشرفة كالخوض اذا انجم ماء لو كان الماء منفصلاً عن الواح المشرفة، وان قل بجواز  
 التوضي فيه ولو كان متصلاً لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة، وان كان اعلى الحوض اقل من عشر في عشر في عشر واسفله عشر  
 في عشر واكثر فوقعت نجاسة في اعلى الحوض حكم بنجاسة الاعلى ثم انتقص الماء وانتهى للموضع عشر في عشر فالاصح  
 انه يجوز التوضي والاغتسال فيه كذا في المحيط، الحوض اذا كان اقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقعت فيه نجاسة  
 ثم انسط وصار عشر في عشر فهو نجس، وان وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم انتقص فصار اقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة  
 ولو ان الغدير اذا حكم بنجاسة ثم ذهب ماءه وجف اسفله حكم بطهارته، وان دخله ماء ثانياً ففيه ريح ايتان والظاهر انه  
 لا يعود نجساً هكذا في السراج الوهاج، **الثالث** ماء الأبار، ما يزرع ماء البيرو يتوقه قسبان، الاول ما يجب نزع الماء  
 بوقوعه اذا وقعت في البر نجاسة ترحت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف رحمهم الله كذا في الهداية  
 ولعل لا يل والغتم اذا وقع في البيرو لا يفسد ما لم يتكثر هكذا في فتاوى قاضيان على حذيق نزع ان الكثير ما استكثره الناظر القليل  
 ما استقله وعليه الاعتماد هكذا في التبيين والبعث الكثير ما لا يتجاوز دونه والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط لا ماهر  
 السرخسي والنهاية، وفي الجامع الصغير انه لا فرق بين الصحيح والمتكسر والرطب اليابس كذا في الخلاصة، ولا فرق بين  
 التمر وث والخبث والبعث هكذا في الهداية، ولا فرق بين ابار المعبر والفاوات كذا في التبيين وهو الصحيح لان الضرورة قد تقع  
 في الجملة في المعبر ايضاً كما في الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي، وان مات فيها شاة او كلب او آدمي او تنفق حيواناً ففسخ  
 وانزع جميع ما فيها صغر الحيوان او كلب هكذا في الهداية، وكذا اذا تعطلت شعرة فهو كالنفسخ كذا في السراج الوهاج، وان وقع نحو  
 واخرج حياً فالصحيح انه اذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس، وان ادخل فاه فيه فمعتبر  
 بسوره فان كان سوره طاهراً فالماء طاهر ان كان نجساً فنجس في نزع كله، وان كان مشكوكاً فمشكوك في نزع جميعه وان كان  
 مكرماً فمفكره فيستحب ترجمها، وان كان نجس العين كالتخزير فانه يتنجس الماء وان لم يدخل فاه والصحيح ان الكلب ليس نجس العين  
 فلا يفسد الماء ما لم يدخل فاه هكذا في التبيين وهكذا سائر ما لا ياكل لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء اذا اخرج حياً  
 ولم يصل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعد كذا في الظهريه، الميت المسلم اذا وقع في الماء ان  
 كان قبل الغسل افسده وبعد الا وهو المختار هكذا في التاثيرات خانية، والسقط اذا استعمل فحكه حكم الكبيران وقع في الماء بعد  
 ما غسل لا يفسد ان لم يستعمل يفسد الماء وان غسل غير مرة، ولو وقع الشهية في الماء القليل لا يفسد الا اذا سال منه الله  
 كذا في فتاوى قاضيان واذا وجب نزع جميع الماء ولم يمكن فزاعها لكونها مبعوثاً يانح ما يتاد لو كذا في التبيين وهذا اليسر كذا في  
 الاختيار شرح المختار، والاصح ان يؤخذ بقول رجلين لهما ابصاره في امر الماء فائماً مقداراً قال انه في البر ينزع ذلك القدر  
 وهو شبه بالفقهاء كذا في الكافي وشرح المبسوط الامام السرخسي والتبيين، ان مات فيها الدجاجة والسنور والحمامة ونحوها  
 ولم يكن منفقاً ولا متفقاً ينزع اربعون او خمسون دلوً هكذا في محيط السرخسي، وهو الاظهر كذا في الهداية، اذا مات فأسرة  
 او عصوف في بئر فاخرجت حين ماتت قبل ان تلتفح فانه ينزع منها عشر دلوً الى ثلثين بعد اخراج الفأرة والعصفور  
 كذا في المحيط، ولا عبرة للنتح قبل اخراج الفأرة كذا في التبيين ولا فرق بين ان يموت الفأرة في البئر واخرجهما ويلقى فيها و

(۳)

كذلك سائر الحيوانات كذا في البحر الزرق + ولو قطع ذنب القارة والنقى والبرئ نرح جميع الماء + وان جعل على موضع لقطع شمعة لم يجب الاما في القارة كذا في الجوهرة النيرة + وان وقع فيها حكمة ومات فيها ينح منها في رواية عشرة وثلاثون دلوًا + اذا وقع في البئر سام ابرص ومات ينح منها عشرة دلوًا في ظاهر الرواية والصحيح بمنزلة القارة والوشان منزلة السنور ينح منها اربعون وخمسون كذا في فتاوى قاضيفان وما كان بيئر القاسرة والدجاجة فهو بمنزلة القاسرة وما كان بين العجاة والشاة فهو بمنزلة الدجاجة وهذا ظاهر الرواية كذا في التاخرانية + وهكذا يكون ايًا حكمه حكم الاصح كذا في الجوهرة النيرة + ثم يطهر البئر يطهر لدلو والرشاء والبكرة ونواحي البئر واليد هكذا في محيط الشرسج + ولو وقعت في البئر خشبة نجسة او قطعة ثوب نجس وتعدرا خارجها وتغيبت فيها ظهرت الخشبة والثوب تبع الظهارة البئر كذا في الظهيرية بيروجب فيها فتح عشرين دلوًا فتوح الدلو الاول وصبت في بيئر طاهر ينح منها عشرين دلوًا والاصول في هذا ان البئر الثانية تطهر بما تطهر الاول في حين كان لدلو المصبوب فيها ولو صب لدلو الثاني ينح تسعة عشر دلوًا ولو صب لدلو العاشر في رواية ابي حفص ينح احد عشر دلوًا وهو الاصح كذا في البدائع + فان اخرجت القارة والقيت في البيئر الاخرى وصبت فيها ايضا عشرين دلوًا فليحمر اخرج القارة ونرح عشرين دلوًا مثل ما كان عليه في الاول كذا في السراج الوهاج + بيوران وجب من كل واحدة منهما نرح عشرين فنرح عشرون من احدهما وصبت في الاخرى ينح عشرين ولو وجب من احدهما نرح عشرين ومن الاخرى نرح اربعين فنرح ما وجب من احدهما وصبت في الاخرى ينح اربعين والاصول فيه ان ينظر الى ما وجب لنرح منها والى ما صب فيها فان كانا سواء تداخلا وكان واحد اكثر دخل القليل في الكثير + وعلى هذا ثلث ايار وجب من كل واحد نرح عشرين فنرح الواجب من البيئرين وصبت الثالثة ينح اربعون كذا في البدائع + وان صب فيها من احد البيئرين عشرين ومن الثانية عشرة ينح منها ثلثون كذا في محيط الشرسج ولو وجب من احدهما نرح عشرين ومن الاخرى نرح اربعين فصبت الواجبان في بيئر طاهر ينح اربعون لما قلنا من الاصل + ولو نرح دلو من الاربعين وصبت في العشرين ينح اربعون كذا في البدائع + وفي النوادر فارة ماتت في بئر فاهريق الماء في البيئر قال محمد ينح اكثر من المصبوب من عشرين دلوًا وهو الاصح كذا في محيط الشرسج وفي الفتاوى اذا وقعت قطرة من الماء ذلك الحب في بيئر ينح منها عشرين دلوًا كذا في السراج الوهاج + وان تفسخت في الحب ثم صب قطرة من ذلك الماء في البيئر ينح جميع الماء كذا في خزنة المفتين بيئر الماء اذا كانت يقرب البيئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه او لونه او ريح كذا في الظهيرية + ولا يقدر هذا بالكدر حان حتى اذا كان بينهما عشرة اذرع وكان يوجد في البيئر اثر البلوعة فضاء البيئر نجس وان كان بينهما اذرع واحد فلا يوجد اثر البلوعة فضاء البيئر طاهر كذا في المحيط + وهو الصحيح هكذا في محيط الشرسج + واذا وجد في البيئر فاسرة او غيرها ولا يدرك متى وقعت ولم تفتح اعاد واصلوة يومه وسيلة اذا كانوا توضأوا واهتموا وغسلوا كل شئ اصابه ماؤها + وان كانت قد انتفتحت وتفسخت اعاد واصلوة ثلثة ايام ولما لها وهذا عند ابي حنيفة ربح + وقال ليس عليهم اعادة شئ حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية + وان علم وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلوة من ذلك الوقت بالاجماع + وما عجز من العجين بذلك الماء ففي الاستحسان ان كانت متفسفة لا يؤكل ما عجز بذلك مذ ثلثة ايام ويوان كانت غير متفسفة لا يؤكل كل مد يومه ويه اخذ ابو حنيفة كذا في المحيط + والثاني ما يستحب فيه نرح الماء + اذا وقع في البيئر فاسرة يستحب نرح عشرين دلوًا في السنور والجمجمة الخلافة نرح اربعين لان سوسر هذه الحيوانات مكروه والغالب ان الماء يصيب فمن الواجب حتى لو تقيت ان الماء لم يصب فلهذه الحيوانات لا ينح شئ من الماء وان كانت الدجاجة غير مخلاة لا ينح منها شئ وهذا الذي ذكرنا كذا في ظاهر الرواية ثم في كل موضع كان النرح مستحبًا لا ينقض من عشرين دلوًا ولله اشارتهم في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط + ويستحب في الماء المكروه نرح عشرة كذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير + وفي البدائع فافلاهن الفتاوى





وسور ما ليس له نفس ساكنة مما يعيش في الماء او غير طاهر هكذا في التبييض وسور حشرات البيت كالجمجمة والفأرة والسور  
مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة + ويكره ان تلحس الهرة في كف الانسان ثم يصيل قبل غسلها + وان يأكل من بقية الطعام  
الذى اكلت منه كذا في التبيين + وانما يكره ذلك في حق الغدة لانه يقدر على بدله اما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا  
في السراج الوهاج + فان كانت فارة وشربت الماء في قورها ينتجس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم شربت لا ينتجس هو الصحيح كذا  
في الظهيرية + وسور سباع الطير مكروه وعن ابى يوسف مع انها اذا نبتت محبوبتة يعلم صاحبها ان لا قدز على منقارها  
لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرولية كذا في الهداية + وكذا سور ما لا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه ما استحسننا هكذا في الليس  
الماء المكروه اذا توضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كذا في الاختيار شرح المختار + وسور  
الكلب والخنزير سباع البهائم نجس كذا في الكنز + حيا الماء اذا ترشح منه الماء فجاء كلب فحس الحيا فاما الذي في الحيا طاهر  
كذا في الخلاصة + ويفسل الاثاء من ولوج الكلب ثلثا كذا في الهداية + وسور البغل والحمار مشكوك والصحيح انه طاهر  
وانما الشك في ظهوريته هكذا في فتاوى قاضيان وعليه الجمهور كذا في الكافي + فان لم يجد غيرهما لم يضرهما وان تيمم  
وارهما قد جاز كذا في السراج الوهاج + ولا يجوز الاكتفاء باحدهما كذا في خزنة المفتين والافضل تقدير الوضوء والغسل  
به عندنا كذا في البحر الرائق + اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاحوط ان ينوي كذا في فتح القدير ولو وقع سور الحمار  
في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط الشريعة + بول الخفاش وخر وة لا يفسد الماء والشوب  
كذا في فتاوى قاضيان وصوت ما ليس له نفس ساكنة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقارب نحوها وموت  
ما يعيش في الماء فيه لا يفسد كالمسك والصفير والسرطان وفي غير الماء قيل غير السمك يفسد وقيل لا وهو الاصح +  
والصفير البحر والبرج سواء كذا في الهداية + قال ابو القاسم الصفار دونه ناخذ كذا في المضمرات + ولا فرق في الصحيح بين ان  
يموت في الماء او خارج الماء شريطة فيه كذا في التبيين ويستوى الجواب بين المتفسخ وغيره الا انه يكره شرب الماء لانه لا يخالو  
عن اجزائه وهو غير ما كوال كذا في محيط الشريعة + وما يعيش في الماء ما يكون تولده ومثواه في الماء وما في المعاش دون  
مائي المولد يفسد كذا في الهداية + ولا يهرق للخيار النجس اذ وقع في الماء انما العبر للتراب كذا في القنية + خشية  
اصابها نجاسة او سرقين فاحترقت فصارت ماء اذ وقع في الماء القليل لا يفسد عند محمد + وعليه الفتوى هكذا في  
المضمرات + شعر الميتة وعظها طاهر كذا العصب الحافر والنخف والظلف والقرن والصفوف والوبر والريش والسر والبنقار  
والخلد كذا اشعر الانسان وعظها وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار + هذا اذا كان الشعر مخلوقا ومجدوا اما اذا كان  
منثونا فانه يكون نجسا كذا في السراج الوهاج + وانفحة الميتة ولبنها في ضرعها وقشر البليضة الخارجة والسخلة الساقطة  
من امها وهي مبتلة طاهرة عند ابى حنيفة رح كذا في محيط الشريعة + وناخبة المسك الكانت بحال لو اصابها الماء لم يفسد  
فهي طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذبكية طاهرة بالانفاق كذا في التبيين اما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا  
في الاختيار شرح المختار + ولو وقع في لبن عظم ميتة وعليه محمدا ودمه ينجس الا كذا في معارج الدراية + جلد الانسان  
اذا وقع في الماء او قشره الكان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعنى قدر الظفر  
يفسد والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة + كل اهاب يع دباغة حقيقيه بالادوية او حكمية بالترتيب التشميس الا في الرج فقد  
طهرت جازت الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الادمي والخنزير هكذا في الزاهد + ولو اصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية  
لا يعوج نجسا وبعد الحكمية الاظهر انه لا يعوج نجسا كذا في المضمرات + وما طهر جلده بالدباغ طهر جلده بالذكوة وكذلك  
جميع اجزائه يظهر بالذكوة الا الدر وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط الشريعة + الكوال الذي يوضع في نواحي البيت ليغتنق فيه  
من الخبث فان له ان يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم ان به قدرا + اذا قوت الفأرة من الهرة ومزت على قصعة ماء ذكر  
شمس الائمة المحلوا في رج الهرة ان جرحتها تنتجس القصعة والا لا + وفي شرح الطحاوى تنتجس مطلقا لانها تبول غالبا عن

عن الامام

خوف الحق هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة + ويجوز للرجل ان يتوضأ من الحوض الذي يخاف ان يكون فيه قدر لا يقدر  
 به وليس عليه ان يسأل عنه ولا يدع التوضي منه حتى يتيقن ان فيه قدر لا يلاش هكذا في المحيط + ولو طننه نجسا فتوضأ منه ثم  
 ظهر انه ظاهر يجوز هكذا في الخلاصة + سبع مرات بالركية وغلبت عليه شربه منها يتنجس الا فلا كذا في البحر الرائق ناقلا عن <sup>المتن</sup>  
 في الفتاوى العتابية ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز ان يأخذ منه يتوضأ فان كان يده نجسة وليس معه ما يعترف منه فانه  
 يقع منه يلا واذا سال الماء على يده من المندبل طهرت + فان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء  
 بحيث يعلم انه يقدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التاتارخانية + ولو اتى الصبيان واهل الرستاق  
 يضرعون ايديهم على الدلو والشاء فالدلو والشاء يطأ هرن كذا في الظهيرية ما لم يعلم يقننا بالنجاسة كذا في فتح القدير اذا دخل  
 الصبي يده في كوز ماء او رجله فان علم ان يده طاهر بقيت يجوز التوضي به وان كان لا يعلم انها طاهرة او نجسة فالمستحب  
 ان يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ بجزءه كذا في المحيط + واذا غاس الرجل في الماء المصبوب عليه وجهه الحام بعد ما غسل قدميه  
 وخرج فان لم يعلم ان في الحام جنبا اجزاه وان لم يغسل قدميه وان علم ان فيه جنبا قد اغتسل فعلى رواية محمد بن ابي نعيم ان  
 يغسل وهو الظاهر هكذا في المحيط + اذا مسح اعضاءه بالمندبل وابتل حتى صار كثيرا او تقاطر الماء من اعضاءه على ثوب مقداره  
 الكثير الفاكش يبارت الصلوة معه لان الماء المستعمل ظاهر عند محمد ح وهو المختار + وعندهما وان كان نجسا لكن سقط  
 اعتبار نجاستها فهنا المكان الضرورة هكذا في البدائع + ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة + في جامع الجوامع اذا تنجس  
 الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تعيرت اوصافه لا ينتفع به من كل وجه كالبول والاعجاز سقى الدواب وبيل الطين ولا يطبخ  
 به المسجد كذا في التاتارخانية + البول في الماء الجاري مكروه كذا في الخلاصة + ويكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في  
 التاتارخانية + حوض فيه عصير فوقع البول فيه ان كان عشرا في عشرة لا يفسد + وان كان اقل افسد كما في الماء كذا في الخلاصة  
**الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول** في امور لا يد منها في التيمم ومنها النية  
 وكيفيتها ان يتوى عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة + ونية الطهارة او استباحة الصلوة تقوم وقام ارادة الصلوة  
 ولا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم بحدب صريد به الوضوء جاز كذا في التبيين وفي النصاب عليه الفتوى  
 كذا في التاتارخانية + لو تيمم لصلوة الجنائز او لسجدة التلاوة اجزاه ان يصل به المكتوبه بالاختلاف كذا في المحيط + ولو تيمم  
 لقرعة القران عن ظهرا القلب وعن المصحف ولزيادة القبول ولد في الميت او للاذان او للاقامة ولد دخول المسجد ونحوه  
 بان دخل المسجد وهو متوضئ ثم احدث ولمس المصحف يصل بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان  
 ولو تيمم لسجدة الشكر على قول ابي حنيفة ح وابي يوسف ح لا يصل المكتوبه بذلك التيمم + وعند محمد ح يصل بناء على ان  
 السجدة قرينة عند محمد خلافا لهما كذا في الذخيرة + ولو تيمم للسلام او لرحم السلام يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم كذا  
 في فتاوى قاضيان + ولو تيمم يريد به تعليم الغير ولا يريد به الصلوة لم يخبره عند التأشئة كذا في الخلاصة وهو ظاهر الرواية  
 هكذا في فتاوى قاضيان + والكافر اذا تيمم للسلام واسلم لا يجوز له ان يصل بذلك التيمم عند ابي حنيفة ح ومحمد ح  
 كذا في الخلاصة + مريض يقيم غيره فان نية صلى المريض دون المتيتم كذا في القندية + ومنها الضربتان يسميهما محمد ح  
 وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين كذا في الهداية + ويسمى المرفق كذا في فتاوى قاضيان + وفي الحلية يسمي من جهة ظاهر البشرة  
 وظاهر الشعر على العجم كذا في معراج الدراية + وهكذا في فتح القدير مسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناقص فاقول  
 كذا في الراهد + وهل يمسح الكف الصحيح انه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضمرات + وان مسح وجهه وذراعيه بضرورة واحدا  
 لا يجزئ كذا في فتاوى قاضيان ولو مسح باحد يديه وجهه وبالاخرى احدى من جهة ظاهر البشرة الاولى ويعيد الضرب  
 لليد الاخرى كذا في السراج الوهاج واذا اراد التيمم فتمتلك في التراب وذلك به جسده كله ان كان الزايل صاحب جهة ذراعيه  
 وكفيه جاز وان لم يصب لم يجز هكذا في الخلاصة + مقطوع الميدين من الرسغ مسح ذراعيه + ومقطوع الذراعين

الباب الرابع  
 الفصل الاول

(1)

(2)

یسح موضع القطع + واکان القطع فوق المرفق لا یسح المسح کذا فی محیط السرخسی ولو شملت یداه یمسح یدیه علی الارض ووجهه  
 علی الخائط وجزیه ولا یدع الصلوة هكذا فی الذخیره فی الفصل الخامس قبیل فصل التیمم + لو ضرب یدیه فقبل ان یمسح احدث  
 لا یجوز المسح بتلك الضربة کما او احدث فی الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء وبه قال السید ابو شجاع + وقال القاضی الاسبغیانی  
 یجوز کمن ملا کفیه ماء فاحدث ثم استعمله + وفي الخلاصة والاصح انه لا یستعمل ذلک التراب کذا اختاره شمس الائمة کذا فی  
 فتح القدر **ومنها الاستیعاب** استیعاب لعضوین بالیتم واجب فی ظاهر الروایة کذا فی محیط السرخسی + وهو المختار کذا فی المصنوعات  
 حتی لو لم یسح یمسح تحت الحاجبین وفوق العینین لا یجزیه کذا فی محیط السرخسی ولا ید من مزع الخاتم والسوار هكذا فی الخلاصة  
 و یمسح الوتره التي بین المخرین ويجب تحمیل الاصابع ان لم یدخل بینها غبار کذا فی التبيين + **ومنها الصعید الطیب** یتیمم  
 بظاهر من جنس الارض کذا فی التبيين کل ما یحترق فیصیر ما کما کحطب الحشیش ونحوها او ما ینطبع ویلین کالجید والصفیر  
 والنحاس والنهجاج وعین الذهب الفضة ونحوها فلیس من جنس الارض وما کان بخلاف ذلک فهو من جنسها کذا فی البدائع فیجوز  
 التیمم بالتراب الرمل والسیحة المنقذة من الارض دون الماء والجمل والنورة والحل والزرنج والمفرغ والكبریت والقیح والحقیق  
 والبخس والرمح والتریح کذا فی البحر الرائق + وبالکلیا قوت والمرجان کذا فی التبيين وبالاجرام المشویة وهو الصحیح کذا فی البحر الرائق  
 وهو ظاهر الروایة هكذا فی التبيين وبالخرق اذا کان علیه صبغ لیس من جنس الارض کذا فی خزانه الفتاوی ویا المخر علیہ  
 غبارا ولو لم یکن بان کان مغسولا او امس مدقوفا او غیر مدقوق کذا فی فتاوی قاضی خاٹق وبالطین الاحمر الاسود والابيض  
 کذا فی البدائع + ولا صفر کذا فی الخلاصة ولا خضر کذا فی التاثر خانبه + وبالارض الندیة والطين الرطب کذا فی البدائع  
 وبالمرداسج المعدل دون المتخذ من شیء اخر هكذا فی محیط السرخسی + اما الملم فان کان ما ثیا فلا یجوز به اتفاقا + وان کان  
 جبلیا ففیہ روایتان صحیح کل منهما ولكن الفتح علی الجواز هكذا فی البحر الرائق + الارض اذا احترقت فیتیمم بذلک التراب الاصح  
 انه یجوز هكذا فی الظهیریه + وتویمم بالالی المدقوقة او غیر المدقوقة لا یجوز + ولو تيمم بالذهب الفضة ان کان مسبوکا لا یجوز + وان لم یکن  
 مسبوکا وکان محتظبا للتراب الغلبة للتراب جاز کذا فی محیط السرخسی ولا یجوز بالرماد والعنبر والکافور والمسک کذا فی الظهیریه  
 ولا بالماء المنجمه هكذا فی التبيين ویجوز بالغباء مع القدرة علی الصعید کذا فی السراج الوهاج وهو الصحیح + وصورة التیمم بالغباء ان  
 یضرب بیديه ثوبا اولها او وسادة او ما اشبهها من الاعیان الطامرة التي علیها غبار فاذا وقع الغبار علی یدیه تيمم ویفقد  
 ثوبه حتی یرتفع غباره فیسفع یدیه فی الغبار فی الهواء فاذا وقع الغبار علی یدیه یتيمم کذا فی محیط السرخسی + ولو اصابه الغبار وجهه یدیه  
 فمسح به ناکیا لیتيمم یجوز وان لم یسح لا یجوز کذا فی الظهیریه + ولو وضع یدیه علی حنطة او شعیرا او غیر ذلک من الحبوب  
 فلصق بیديه غبارا وبان الفرہ جازیه التيمم کذا فی السراج الوهاج + وان لم یبین لا یجوز هكذا فی البحر الرائق + واذا خالط التراب  
 ما لیس من جنسه فالعق للغلبة هكذا فی الظهیریه + ولو کان المسافر فی طین ورجفه لا یجد ماء ولا صعیدا ولیس فی ثوبه وسرجه  
 غبارا یلمح ثوبه او بعض جسده بالطين فاذا جفت یتيمم به ولا یبغی ان یتيمم او یرجفه ما لیس لوقت لان فیہ تلخ الوجه من غبن  
 ضروره فیصیر معنی المثلة وان تيمم به اجزاه عندا بی حنیفة ومحمد رح لان الطین من اجزاء الارض وما فیہ من الماء مستهلك  
 هكذا فی البدائع + وان صار الطین مغلوبا بالماء فلا یجزیه التيمم هكذا فی محیط السرخسی اذا تيمم بغبار الثوب التيمم  
 الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب کذا فی النهایة + الارض اذا اصابتها الخباسة فیبست وذهب ثوبها لا یجوز التيمم بها کذا  
 فتاوی قاضیان **ومنها المسح** بثلاث اصابع لا یجوز المسح باقل من ثلث اصابع کسوم السرخسی الخفین کذا فی التبيين + **ومنها**  
 عدم القدرة علی الماء + یجوز التيمم من کان بعیدا من الماء مبالا هو المختار فی المقدار سواء کان خارج المصر او فیہ وهو الصحیح وسواء  
 کان مسافرا او مقیما هكذا فی التبيين + لا یجوز التيمم لعدم الماء فی المصر کذا القس التي لا یفارقتها اهلها او اکثرهم بها +  
 و ذکر عن السلمی جواز ذلک والصحیح عدم اجواز والخلاف بعد الطلب اما قبله فلا یجوز اجماعا کذا فی السراج الوهاج + واقرب  
 الاقوال ان المیل وهو ثلث الفرحم اربعة الاف ذراع طول کل ذراع اربع وعشرون اصبعاً وعرض کل اصبع ست حبلت شعیر بلصقا

(۳)

(۴)

(۵) (۶)

ظلم اربطن لهكذا في التيميم والمعتبر لساقفة دون خوف الوقت كذا في الهداية ويتمم بخوف سبع او عدد وسواء كان خائفا  
على نفسه او على ماله لهكذا في لعناتية او بخوف حية او نارا لهكذا في التبيين وكذا لو كان عند الماء ليصلي وظالم فوي ذبيتم  
كذا في الفتية وفي العتف يتيمم بخوف ضياع الوديعه او قصد عمره لا وفاء بدينه كذا في الزاهد والكفاية وكذا اذا خافت  
امرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر السائق والنهر الفائق وكذا اذا خاف العطش على نفسه او رفيقه الخاط  
له او اخر من اهل القافلة او وابته او كلايه الماشيته او صيده في الحال او ثانيا في الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجز دون  
انحاز المارقة ويجوز التيمم اذا خاف الجذب اذا اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه وهذا اذا كان خارج المصر اجماعا  
فان كان في المصر فكذا عند ابي حنيفة خلافا لها والتحلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيما  
اذا لم يقدر على تسخين الماء فان قدر ثم يجز هكذا في السراج الوهاج واذا خاف المحدث ان توضع ان يقتله البرد او يرضه  
يتيمم هكذا في الكافي واختاره في الاسرار لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الفائق والصحيح انه لا يباح للتيمم  
كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه او يطاره بثره يتيمم لافق  
بيوار يشد بالقرية كالمشك من العرق المدغى والمبطون او بالاستعمال كالجدي ونحوه او كان لا يجد من يوضئه ولا يقدر  
بنفسه فان وجد خادما او ما يستاجر به اجيرا او عنده من لو استعان به اعانه فعلى طاهر المذهب انه لا يتيمم لانه  
قادرا كذا في فتح القدير ويعرف ذلك الخوف اما بغلبة الظن عن امالة او تجربة او اخبار طبيب خاذق مسلم غير ظاهر الفسق  
كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلي وان كان به جدار او جراحات يعتبر لاكثر محدثا كان او جنبا نفى الجنابة يعتبر  
اكثر لبدن وفي الحديث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر صحيحا والاقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح اكله  
وان لم يمكن المسح يمسح على الجرحا او فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم وان كان نصف لبدن صحيحا والنصف جريحا اختلف  
المشايخ فيه والاصح انه يقدر لا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط في جميع العلوم له التيمم في كله كبري او مطر او حر شديد  
كذا في الزاهد والكفاية المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له ان يتيمم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء  
قالوا هذا اذا لم يكن معه مندبل فان كان معه مندبل لا يتيمم ولو كان مع رفيقه دلو مملوك له وقال له رفيقه انظر  
حتى يستقر الماء ثم ادعه اليك فالمستحب ان ينتظر فان يتيمم ولو ينتظر جا كذا في فتاوى قاضيان ولا يتيمم عند وجع  
الذة التقويم في نهر جامد تحت ماء وقيل يتيمم في جمه او تلج ومعه الة الدوب لا يتيمم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى  
لهكذا في البحر الرائق والاسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة يتيمم ويصل بالاياء ثم يعيد اذا خرج  
وكذا الرجل اذا قال لغيره ان توضأ حيثك او قتلتك فانه يصل بالتيمم ثم يعيد كذا في فتاوى قاضيان المحبس في  
السجن يصل بالتيمم يعيد بالوضوء لان العجز انما تحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يشر في اسقاط حق الله تعالى ولو حبس في  
السفر يتيمم ويصل ولا يعيد لانه انضم عند السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق العدم من كل وجه كذا في  
محيط السرخسي والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير محوق ضرر في نفسه او ماله وجب استعماله وما زاد على ثمن  
المثل ضرر فلا يلزمه بخلاف ثمن المثل كذا في البحر الرائق **ومنها** الطلب مسا فوجب على ظنه ان يقربه ماء وجب  
الطلب بقدر غلوة ولا يجب الطلب عليه بغير غلوة ظن او اخبار كذا في الكافي واذا شك يستحب له الطلب ان لم يشك يتيمم  
ولم يكن تارا كالافضل هكذا في السراج الوهاج والغلوة اربع مائة ذراع كذا في الظهيرية ولو بعث من يطلبه له كفاه  
عن الطلب بنفسه ولو يقرب من غير طلبه صلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الاعادة عندها خلافا لابن يوسف  
كذا في السراج الوهاج ولو قرب من الماء ولا يعلم به ولم يكن بحضوره من يسأله اجزاء التيمم وان كان بحضوره من يسأله  
فلم يسأله حتى يتيمم وصل ثم سأل فاجب بماء قريب لم يجز صلواته كالذي نزل بالمران ولم يطلب الماء لم يجز بقمه وارساله  
في الايتداء فلم يجز حتى يتيمم وصل ثم سأل فاجب بماء قريب جازت صلواته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي ولو كان مع رفيقه

(٤)

ماء فظن انه ان سأل اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه يجوز التيمم وان شك في اعطائه وتيمم بغيره واذا اعطاه بغيره كما  
 في لكافة وهكذا في شرح الزيارات للعتابى وان منعه قبل شراعه واعطاه بعد فزأفه لم يعد وان ابى ان يعطيه الا بشن المشل  
 ان لم يكن معه ثمنه تيمم وان كان لم يتيمم وان لم يبيع الا بعين فاحتج هو ضعف القيمة تيمم هكذا في الكافي ويعتبر قيمة  
 الماء في اقراب المواضع من الموضع الذي يعثر فيه الماء كذا في فتاوى قاضيان + المتيمم المصلد رأى مع رفيقه ماء فان  
 كان اكبر لانه انه يعطيه يقطع صلواته وان كان يشك فيه يعض على صلواته + فان امر يسأله فان اعطاه فوضأ  
 واعاد الصلوة وان ابى تمت صلواته وان اعطاه بعدما ابى لم ينتقض ما مضى كذا في محيط السرخسى **الفصل الثاني**  
 فيما ينتقض التيمم + ينتقض التيمم كل شيء ينتقض الوضوء كذا في الهداية + وتنقضه القدر على استعمال الماء الكافي الفاضل  
 عن حاجته كذا في بحر الرائق + جذب فتسل وبقي لمعة وفنى مائى يتيمم لبقاء الجذابة فان احدث يتيمم للمحدث فان  
 وجد ماء يكفيهما صرفه اليهما وان كفى معينا صرفه اليه والتيمم للاخر باق وان كفى احدا غير عين صرفه الى المعة  
 واعاد يتيمم للمحدث عند محمد راج وعنده ابى يوسف راج لا يعيد ولو صرفه الى الوضوء جازو يتيمم بحنايته اتفاقا فان  
 لم يكن يتيمم للمحدث قبل وجود هذا الماء فتم قبل غسل المعة للمحدث لم يجز عند محمد وعنده ابى يوسف يجوز والاول  
 اصح + وان لم يكن واحدا بقي يتيممهما + جذب على يده لعة احدث قبل ان يتيمم تيمم لهما واحدا ناديا لهما فان يقع  
 لهما ثم وجد ماء يكفى لاحدهما غير عين صرفه الى المعة ويعيد التيمم للمحدث عند محمد راج هكذا في الكافي + وان كفى  
 لاحدهما بعينه غسله ويبقى التيمم في حق الاخر كذا في شرح الوقاية + ولو كان على ظهره لمعة وقد نسي اعضاء الوضوء  
 يكفى لاحدهما صرفه الى ايهما شاء لكن الصرف الى اعضاء الوضوء احب هكذا في شرح الزيارات للعتابى مسافر  
 محدث بخسل الثوب معه ماء يكفى لاحدهما يغسل به النجاسة يتيمم للمحدث ولو تيمم او لا ثم غسل النجاسة بعد  
 التيمم لانه يتيمم وهو قادر على ماء يتوضأ به كذا في محيط السرخسى وان توضأ بالماء وصل في الثوب النجس جازو يتيمم  
 مسيئا فيما فعل كذا في فتاوى قاضيان + اذا زال المرض المبلغ ينتقض تيممه + المسافر اذا تيمم لعدم الماء ثم مرض  
 يبطل له التيمم ولو كان مقيما لم يجز له الصلوة بذلك التيمم لان اختلاف سباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى والثانية  
 وتصير الاولى كان لم يكن كذا في الفصول العمادية في احكام المرضى في كتاب الطهارة + ولو مرض بماء وهو نائم فاصح انه  
 لا ينتقض عند الكل كذا في الزاهدى + وان مرض على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول اليه نحو عدوا وسبح ينتقض  
 هكذا في السراج الوهاج + وكذا اذا اثنى بغيره وليس معه دلو ورشاء او وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض  
 والاصل فيه ان كل ما منع وجوده التيمم لفض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع + ولو مرض بالماء وهو متيمم  
 لكنه نسي انه متيمم ينتقض تيممه كذا في خزنة المفتين + متيممون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به اياكم  
 شاء وهو يكفى لواحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيممهم كذا في الكافي + ولو اذنا الواحد  
 منهم انتقض تيممه في قولهما + اما على قياس قول ابى حنيفة راج فلا يصح فساد التيمم اجما كذا في السراج الوهاج المسافر  
 اذا مرض في القلعة بماء موضوع في حث او نحوه لا ينتقض تيممه وليس له ان يتوضأ منه الا ان يكون الماء كثيرا فيستدل  
 بكثرته على انه للشرب والوضوء جميعا كذا في فتاوى قاضيان + المتيمم في السفر اذا وجد من الماء قدر ما يكفى لغسل  
 اعضاءه الفريضة مرة واحدة ولو غسل على وجه السنة لا يكفيه انتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة + اعراض  
 الردة على المتيمم لا يبطل التيمم حتى لو اسلم وصل بذكر التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضيان **الفصل**  
**الثالث** في المتفرقات + سدن التيمم سبع اقبال اليدين بعد وضعهما على التراب اذ بارهما ونفضهما وتفرج الاطراف  
 والتمية في اوله والترتيب المعالاة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض يقبل بها  
 ويد برشمير فعضها وينفض كذا في التبيين بقدر ما يتناثر التراب كذا في الهداية + ويسمى بها وجهه بحيث لا يبلغ منه

الفصل الثالث

الفصل الثالث

شئ ثم يهرب يديه على الارض كذلك ويمسح بها ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين قال مشائخنا ويمسح بالربع اصابع  
يده اليسرى على يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح بيده اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ ويمسح باطن  
اليمنى اليسرى على ظاهرها من اليدين ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخس وهكذا في البدائع  
لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة + ويصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوة فرضا او نفلا كذا في  
الاختيار شرح المختار ويستحب تأخيرها في اخر الوقت لمن يغلب على ظنه انه يجد الماء في اخره اذا كان بينه وبين موضع يروح  
ميل فكذا في معراج الداية + قال الحنفي يؤخر الى اخر وقت الجواز وقال غيره الى اخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج  
وان لم يكن على طبع من جود الماء لا يؤخر وتيمم ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع + وهكذا في شرح الطحاوى والكافي +  
ثلاثة في السفر جنب حائض طهرت وميت وغمه ماء مقدار ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فوجوا الى به + وان كان  
الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل وان كان مباحا كان الجنب ولو به كذا في فتاوى قاضيان وهو لا يصح  
هكذا في الظهيرية + وكذا لو كان مكان الحائض محدث يصرف الى الجنب كذا في الخلاصة + ولو كان الماء بين الابن والابن  
فلا جوارى به كذا في فتاوى قاضيان + لو كان مع الجنب ماء يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب لتوضي به الا اذا كان مع الجنابة حدث  
يوجب الوضوء وكذا لو كان مع الحدث ماء يكفي لغسل بعض اعضاء الوضوء فانه يتيمم من غير غسله هكذا في شرح الوقائع تيمم  
وفي دحلها ماء لا يعلم به او نسبه فصلا اجزائه عند خلائق الابن يوسف كذا في محيط السرخس + والخلاف فيما اذا وضعه  
بنفسه او وضعه غيره بامرة او بغير امره بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد اتفاقا كذا في التبيين والذكر في الوقت وبعده  
سواء كذا في الهداية + واذا ضرب خبأه على رأسه بثر قد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم او كان على شط النهر وهو لا يعلم  
فتيمم ويصلي به جاز عندنا خلافا لابن يوسف هكذا في المحيط + اذا اشك او ظن ان ماءه قد فنى وصلى ثم وجده فانه يعيد لهما  
ولو كان على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين يديه ففسديه وتيمم لا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج + ولو كان الماء على الارض  
معلقا اتكان راكبا والماء في مؤخر الرجل حاز وان كان في مقدمه لا يجوز وان كان سائقا وان كان في مؤخر الرجل لا يجوز وان كان  
في مقدمه جاز وان كان قائدا جاز كيف ما كان هكذا في محيط السرخس واذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من  
يوضئه ويمسحه فانه لا يصلي عندها + قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح رأت في الجامع الصغير للكرخي ان مقطوع اليدين  
والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يتيمم ولا يعيد وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية + ولو ان الجبوس لم يجد  
ماء ولا ترابا نظيفا لا يصلي في قول ابي حنيفة ومحمد كذا في فتاوى قاضيان + وهذا اذا لم يمكنه ان يفر الارض او الحائط بشئ فان  
امكنه يستحب التراب يتيمم كذا في الخلاصة + وفي الاضاح اذا كان لو توضأ سلس بوله وان تيمم لا يسلس جاز له التيمم  
كذا في السراج الوهاج + رجل في البادية معه ماء زمزم في القمعة وقد رصص رأسها لا يجزئ التيمم كذا في الخلاصة + ويجوز التيمم  
اذا حضرته جنائز والولى خير فخاف ان يشتغل بالطهارة ان يقوتها الصلوة ولا يجوز للولى وهو الصحيح هكذا في الهداية  
ولا لمن امره الولى هكذا في الخلاصة + ويجزئ التيمم للولى اذا كان من هو مقدم عليه حاضر اتفاقا لانه يخاف النفوت وكذا  
يجوز له التيمم اذا اذن لغيره بالصلوة هكذا في البحر الرائق + صلى على جنازة يتيمم ثم اوى باخرى فان كان بين الثانية والاولى  
مقدار مده يذهب يتوضأ ثم يأتى ويصلي عاد التيمم وان لم يكن مقدارا يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه  
الفتاوى هكذا في المقصود التيمم لصلوة العيدين قبل الشروع فيها لا يجوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يجوز  
هكذا في البحر الرائق + ولا يجوز للمقتدى اذا لم يخف قوت الصلوة لو توضأ ولا يجوز + ولو احدث احدهما بعد الشروع فيها بالتيمم  
تيمم وبني بالخلاف + وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف ذهاب الوقت بالاجماع وان لم يخف ذهابه فان كان رجوا  
ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرحج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبني عند ابي حنيفة خلافا له هكذا  
في النهاية + والاصل ان كل موضع نفوت فيه الاداء لا الى خلف فانه يجوز له التيمم + وما نفوت الى خلف لا يجوز التيمم

کاجمعه کذا فی الجوهرة النيرة + ولو يقران من مكان واحد جاز كذا في محيط السخمي واذا تيمم من راء من موضع واحد جاز كذا في التاتارخانية + ويجوز التيمم لليمين لصلوة الجنابة وصلوة العياد كذا في النظرية + ومن استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدوث ومن استيقن بالحدوث فهو على عدائه حتى استيقن بالتيمم كذا في الخلاصة + والتيمم ليس بقربة كذا في القنية + والمسافر ان يطأ جابيتها وان علم انه لا يجد الماء كذا في الخلاصة + المصلحة اذا قال له نصراني خذ الماء فانه يحضه على صلوته ولا يقطع لانه لا يقطع قد يكون على وجه الاستحرام فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من الصلوة وسأله ان اعطاه اعاد والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان +

**الباب الخامس**

**الفصل الاول**

في الامور التي لا بد منها في جواز المسح + ومنها ان يكون الخف مباحا  
 يمكن قطع السفر به وتتابع المشية عليه ويستتر الكعبين وسترا ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط + حتى لو لبس خفا لاساق  
 يجوز المسح ان كان الكعب مستورا ويمسح على الجورب المجلد وهو الذي وضع الحلد على اعلاه واسفله هكذا في الكافي + والمنعل وهو الذي  
 وضع الحلد على اسفله كالنعل للقدم هكذا في السراج الوهاج + والتخين الذي ليس مجلدا ولا منعلا بشرط ان يستمسك على الساق  
 بلا ربط ولا يراى ما تحته وعليه الفتوى كذا في التمهيد الفائق + اذا لبس مكعبا لا يراى من كعبيه او قد اميه الا مقدار اصبع او  
 اصبعين جاز المسح عليه وهو منزلة الخف الذي لا يساق له كذا في فتاوى قاضيخان + واذا لبس بجر موقين فان لبسهما وحدهما  
 فان كانا من كرايس او ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما + وان كانا من اديروا وما يشبهه يجوز + وان لبسها فوق الخفين فان كانا  
 من كرايس او ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما الا ان يكونا رقيقين يصل البلبل الى ما تحتهما + ان كانا من اديروا وما يشبهه  
 اجتمعوا اذ لبسها بعد ما احدث قبل ان يمسح على الخفين او بعد ما احدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما + وان لبسها  
 قبل ان يحدث جاز المسح عليهما عندنا هكذا في المحيط ولو لبس الخفين ولبس الخفين ولبس احد الجرمين جاز له ان يمسح على الخف الذي  
 لا جرم فوقه عليه وعلى الجرم فوق كذا في فتاوى قاضيخان + والخف على الخف كالجرم فوق كذا في الخلاصة + ولو لبس خفا اطاقين له  
 ان يمسح عليه كذا في الكافي + والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواظبة المشي فيهما  
 سهل ممكن كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي الجاروق ان كان يستر القدم ولا يستر الكعب لانه من ظم القدم الا قد اصبح  
 او اصبعين جاز المسح + وان لم يكن كذلك لكن يستر القدم بالجلد ان كان متصلا بالجاروق بالخزنجار المسح عليه + وان  
 شده بشئ الا كذا في الخلاصة + ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزعاج والخشب هكذا في الجوهرة النيرة + ومنها ان يكون  
 المسح من ظاهر كل خف مقدار ثلث اصابع اليد على الاصح هكذا في محيط السخمي اصغرها هكذا في فتاوى قاضيخان  
 ولا يجوز المسح على باطن الخف او عقبه او ساقه او جوانبه او كعبه هكذا في التبيين ولو مسح على رجل قدرا اصبعين وعلى اخره  
 قدرا خمسة ليرى كذا في فتح القدير + ويعتبر المسح على موضع خال عن القدم فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز + وان ازال  
 رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع احاد المسح هكذا في السراج الوهاج + ولو كانت ياحدا رجلية جراحة لا يقدر بها على لبس  
 والمسح يجوز له المسح على الاخرى وكذا لو قطعت من فوق الكعب وان قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلث  
 اصابع يجوز المسح عليهما والا هكذا في المحيط + ولو كان الجرم فوق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في  
 القنية + ومنها ان يكون المسح بثلاث اصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي + حتى لو مسح باصبع واحدة من غير ان يأخذ ماء  
 جديدا لا يجوز ولو مسح بماء ثلاث مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل مرة ماء جديدا جاز كذا في التبيين ولو مسح بالاهواء والسبابة  
 ان كانتا مفتوحين جاز كذا في فتاوى قاضيخان ولو مسح بثلاث اصابع موضع غير ممدودة يجوز ويكون مخالفا للسنن كذا  
 في منية المصلحة + واذا مسح خفه بروس صابغة فان كان الماء متقاطرا يجوز والا فلا هكذا في الذخيرة + ولو اصاب موضع المسح  
 ماء او مطر قد رثلت اصابع او مشى في حشيش ميتل بالمطر يجزيه + والطل كالطر على الاصح هكذا في التبيين ويجوز المسح ببلل  
 الغسل سواء كانت متقاطرة او غيرها + ولا يجوز ببله بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط + وكيفية المسح ان يرفع اصابع يده

الباب الخامس  
 الفصل الاول (۱)

(۲)

(۳)

اليد على مقدم خفه الايمن يضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويدهم الساتون في الكعبين بفرجهن اصابع هكذا في فتاوى قاضخان +  
هذه بيان السنن حتى لو برد من الساق الى الاصابع او مسح عليها عرضا اجزاء هكذا الجوز النيرة + ولو وضع الكف ومدها ان وضع الاصابع ومدها  
كلاهما حسن الا حسن ان يمسح بجميع اليد + ولو مسح بظاهر كفها جازها + والمستحب ان يمسح بباطن كفها كذا في الخلاصة + واطهار الخطوط  
في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزا هدى + وهكذا في شرح الطحاوي ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي ولا يسر  
فيه التكرار كذا في فتاوى قاضخان + ولا تشتط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير + فلو توضأ بوضع  
على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة لا ينجس كذا في الخلاصة + ومنها ان يكون الحدث بعد اللبس طاريا على طهارة كاملة  
كلمت قبل اللبس او بعده هكذا في المحيط + حتى لو غسل رجله او لا ثم لبس خفيه او غسل احد رجله ولبس الخف عليها ثم  
غسل الرجل الاخرى ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث جاز هكذا في فتاوى قاضخان + ولو غسل رجله ولبس  
خفيه ثم احدث قبل الاكمال لم يجز المسح كذا في الكافي + ولو لبس خفيه محذرا وخاض الماء حتى دخل الماء وانفسلت رجلاه  
واتر ساخر الاعضاء ثم احدث جاز المسح عليه كذا في التبيين توضأ بسور حمار ويتم ولبس خفيه ثم احدث وتوضأ بسور  
الحمار ويتم مسح على خفيه + ولو كان مكانه نبذا التمر والمسئلة يحالها لا يمسح على الخف كذا في الكافي + وفي الفتاوى اذا توضأ  
بسور الحمار ولبس الخفين فام يتم حتى احدث فانه يتوضأ بسور الحمار ويمسح على خفيه ثم يتم ويصلي كذا في السراج الوجاج  
ويحيط الشرسبي لا يجوز المسح للحدث المتمم هكذا في خزنة المفتين ولا يجوز المسح لمن اجنب بعد لبس الخف او قبله الا اذا يتم  
للجنابة وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ يجوز له المسح في المدة فان عاد جنبا برؤية الماء فكانت  
الجنابة لان هكذا في المضمرات + اجنب اذا اغتسل وبقي على جسده لمة فلبس الخف ثم غسل اللمة ثم احدث يمسح كذا في  
الخلاصة + ولو بقي من اعضاء الوضوء لم يصبها الماء فحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبيين ومنها ان يكون في المدة  
وهي المعتبرة يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولثيابها هكذا في المحيط + سواء كان السفر فرطاعة او محصية كذا في السراج  
ولبدء المدة يتم من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان توضأ في وقت الفجر فلبس الخفين ثم احدث وقت العصر فتوضأ  
ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة التي احدث فيها من الغدا ان كان مقيما هكذا في المحيط ومن اليوم الرابع ان كان  
مسافرا هكذا في محيط الشرسبي مقيم مسافرا في مدة الاقامة يستكمل مسافر كذا في الخلاصة + واذا استكمل مسح الاقامة ثم  
سافر ونزع خفيه وغسل رجله كذا في المحيط + والمسافر اذا اقام بعد ما استكمل مدة الاقامة يغتسل خفيه ويغسل رجله وان اقام  
قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدتها كذا في الخلاصة + المعدور اذا كان على غير موجود وقت الوضوء ولبس الخفين يجوز له  
المسح الى المدة كالاحتياج بخلاف ما اذا وجد العذر مقارنا لتوضيحه او لبس احدهما يجوز المسح في الوقت لا خارجة هكذا في المحيط  
ومنها ان لا يكون الخرق في الخف كثيرا وهو مقدار ثلث اصابع الرجل اصغرها وهو الصحيح هكذا في الهداية + ويشترط ان يبد  
قد نلت اصابع بكاملها وهو الاصح سواء كان الخرق في باطن الخف وفي ظاهره او في ناحية العقب كذا في المحيط + ولو كان  
الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة + وانما يعتبر الاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع واما  
اذا انكشف الاصابع انفسها فالمعتبر ان ينكشف الثلث ايها كانت حتى لو انكشف الاصابع مع جارتها وما قد نلتها اصابع  
من اصغر ما يجوز المسح + وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في  
الجوهرة النيرة والتبيين ويجمع الخرق في خفت واحد لا في خفتين حتى اذا كان في احد الخفتين خرق قد را صبع وفي  
الاخر قد را صبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خفت واحد خرق في مقدم الخفت قد را صبع وفي العقب مثل ذلك وفي الخاتم  
الخف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط + ثم الخرق الذي يجمع اقله ما يدخل فيه المسئلة وما دونه لا يعتبر الحاقه بوضع الخرق  
واخرق المانع من المسح هو المنفج الذي ينكشف ما تحته او يكون منضما لكن يفرج عند المشي ويظهر القدم + اما اذا لم ينكشف فاحت  
فلا يمنع وان كان الخرق طويلا ولو انكشف الطهارة وفي داخلها بطانة من جلد او خرقة مخزفة بالخف لا يمنع هكذا في النين

(٣)

(٥)

(٦)

الفصل الثاني

والخف او الجوز ب او الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله اثر وسيوريشده عليه فيستره فهو كغير المشقوق وان ظهر  
 من ظهر القدم شئ فهو كخرق الخف كذا في الزاهدي + **الفصل الثاني** في نواقض المسح + ينقضه ناقض الوضوء ونزع  
 الخف وكذا نزع احد طرفي وضوءه هكذا في الهداية + هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجد له رينتنقض مسحه بل يجوز له الصلوة  
 حتى اذا انقضت وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صياوته وهو الاصح هذا في المحيط وفتاوى قاضيخان والزاهد  
 والجوهرة الثيرة ومن المشائخ من قال تفسد صلواته وهو الاشبه كذا في التبئين واذا نزع الخف وهو ظاهر لا يجب عليه الا غسل  
 رجليه وكذا اذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية ولو كان من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح  
 وان طالت المدة مسح الجبيرة هكذا في التبئين والبحر الرائق + وخرج اكثر القدم الى الساكنة وهو العجم هكذا في الهداية  
 لو كان الخف واسعا اذا دفع القدم يخرج الخف واذا وضع ما دالى موضعه يجوز المسح عليه + ولو كان الرجل اعرج يمشي  
 على صدره وقد رفع العقيب عن موضع عقيب الخف كان له ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى قاضيخان  
 واذا مسح على خف ذي طاقين فنزع احد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الاخر وكذا اذا مسح على خف مشتمر فخلق  
 الشعر هكذا في المحيط + وكذا اذا مسح فقتش جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي وان نزع الخف موقين بعد ما مسح  
 يعيد المسح عن الخفين هكذا في المحيط + ولو نزع احد ما مسح على الخف الياوي واعاد المسح على الخف موق الباقي في ظاهر الرواية  
 هكذا في الهداية وفتاوى قاضيخان + ولو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ما شرد في الماء في احد خفيه ان بلغ انكسر  
 حتى صار جميع الرجل مغسولا لا يجب عليه غسل الرجل الاخرى هكذا في الخلاصة + وكذا ان ابلت اكثر القدم وهو الاصح  
 هكذا في الظهيرية + ولو توضع وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجليه ولبس خفين ثم احدث يتوضأ ويمسح على الجبيرة  
 والخفين وان برأت الجراحة قبل ان ينتقض الطهارة التي لبس عليها الخف فانه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وان  
 برأت بعد ان انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في السراج الوهاج والظهيرية + **ومما يتصل**  
**بذلك** المسح على الجبائر + وهو ليس بفرع لا واجب عند ابي حنيفة وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق  
 وانما يمسح اذا لم يقدر على غسل ما تحتها ومسحها بان تضر باصحابية الماء او حلتها هكذا في شرح الوقاية + وممن يفرح بالحل  
 ان يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في فتح القدير وان كان يضروه الغسل بالماء البارد  
 ولا يضروه الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار هكذا في شرح جامع الصغير لقاضيخان وهو الظاهر هكذا  
 في البحر الرائق + وان لم يضربها تركه عند ابي حنيفة لا عندهما + وفي العنابية الصحيح انه رجح ان يوقها بذكر العيون والحفاة  
 ان الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم + واذا ادت الجبيرة على نفس الجراحة فان  
 ضمها الحل المسح على ما يواز الجراحة ويكون موضعاً صحيحاً وان في رعا المسح على ما يواز الجراحة وان لم يضربها  
 ولا الحل غسل ما حولها ومسحها نفسها + ويؤتى في ذلك بين الجراحة وغيرها مثل الكلى والكسر هكذا في فتح القدير +  
 والمسح على اكثر الجبيرة هكذا في الهداية ويهتدى كذا في المضمرات + ولا يجوز على المتصفت فما دونه اجماعاً كذا في السراج الوهاج  
 وان مسح المتصفت على العصابة دون الخرقه اجزاء ايضاً وعليه الاعتماد هكذا في فتاوى قاضيخان + وفي المضمرات ان الفتوى  
 اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم + الفرجة التي تبقى من اليدين عقد في العصابة يكفيها المسح  
 وهو الاصح هكذا في شرح الوقاية + وفي الصغير وهو الاصح + وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية + اذا سقطت  
 الجبائر لا عن بوع لا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وان سقطت عن بوع يبطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا  
 في الكافي والمحيط + اذا توضع وامر الماء على الداء ثم سقط الداء عن بوع يبطل الغسل والا هكذا في المحيط ولو انكسر  
 طرفه فجعل عليه دواء او علكا فان كان يضربه نزع مسحه عليه وان ضربه المسح تركه + وشقوق اعضائه يمر عليها الماء  
 ان قدسوا الا مسح عليها ان قدسوا والا تركه وغسل ما حولها كذا في التبئين مسح على العصابة فسقطت فهدتها

فتاوى

يا شخصاً فاحسن ان يعيد المسح هكذا في الذخيرة + رجل باصبعه قرحة قادتمل المرهم في اوز موضع القرحة فتوضأ  
ومسح عليها جازا اذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المفتصد وعليه الفتوى + رجل على ذراعيه جبا فمسخها  
في اناء يدي المسح عليها لم يجز وافسد الماء بخلاف ما اذا كان على اصابع اليد والكف فانه يجز به الماء وازاد المسح  
لهكذا في الخلاصة + والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس يبدل حتى لو كانت الجبيرة  
على احدى جلديه مسح عليها وغسل الاخرى هكذا في التبيين ولا يتوقت هذا المسح بوقت ولا فرق بين ان يشده  
على الوضوء او على غير الوضوء كما في الخلاصة + ويستوى فيه الحدث الاكبر والا كبر ولا يشترط النيء في مسحها  
يا نقات الشايات هكذا في البحر الرائق + ويكتفى بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط + واذا زالت العصابة الفوقانية  
لا يجب عادة المسح على التختانية هكذا في البحر الرائق + ولا يجمع بين غسل لقدم ومسح الخف كذا في الكافي + رجل باحد  
رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم ليس الخف على الصحيح لا يجوز المسح على الخف  
ولو مسح على الجبيرة وليس الخفين جاز له المسح على الخفين كذا في محيط السير حتى رجل باحد جلديه اثره فغسل  
رجليه وليس الخفين ثم احدث ومسح عليها وصل صلوات فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسأل منها الداء  
وهو لا يعرفه سئى انشقت حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان كان راس الحرح قد يبس وكان الرجل  
ليس الخف عند طلوع الفجر نزعها بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيد ما بعد صلواتها من الصلوات وان كان رأس الحرح  
مبتلا بالدم لا يعيد شيئاً منها هكذا في المحيط + ولو كانت جراحة فربطها فابتل ذلك الرباط ان تعد البلل الى  
الخارج فمض الوضوء والا فلا + ولو كان الرباط ذاقا فنفذ البعض دون البعض ينتقض الوضوء كذا في التاتارخانية  
في نواقض الوضوء + ولا يجب ز المسح على الققازين هكذا في الكافي + ولو امر انسان ان يمسح خفيه جاز كذا في  
الخلاصة + المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

**الباب السادس**  
**الفصل الاول**

(١) **الحيض** في النساء وفيه اربعة فصول +  
**الفصل الاول** في الحيض وهو دم من الرحم لا ولادة كذا في فتح القدير + فان رآته عن الدبر لا يكون حيضاً +  
ويستحب ان يغسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة + ويتوقف كونه حيضاً على امور + **صحتها** الوقت وهو من  
تسع سنين الى لا يأس هكذا في البدائع + الا يأس مقدراً بخمس وخمسين سنة وهو المختار كذا في الخلاصة + وهو اعدل  
الا قوال كذا في المحيط + وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسراج الوهاج + وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية + فمآرات  
بعدها لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب والمختار ان ماداً ته ان كان وما قويا كان حيضاً كذا في شرح المجمع لابن الملك +  
**ومنها** خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط الكرسف فما دام بعض الكرسف ما تلابين الدم والفرج الخارج  
لا يكون حيضاً هكذا في المحيط + ظاهرة رأت على الكرسف اثر الدم يحكم بحيض من حين الرفع + والمخاض اذا لم تجد  
عليه اثر الدم حكماً بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوفاية + ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة +  
**صحتها** ان يكون على لون من الوان الستة السوداء والحمرة والصفرة والكدرية والخضرة والترابية هكذا في النهاية + وانما  
يعتبر اللون على الكرسف حين يرض وهو طوي لا حين يجف هكذا في المحيط + فلو رأت بياضاً خالصاً على الخرقة ما دام  
لطباً فاذا يبسل صفراً فحكمه حكم البياض + وكذا لو رأت حمراً او صفراً فاذا يبسلت بيضت تعتبر حالة الرؤية لاحالة التغيير  
هكذا في العنبر **ومنها** النضاب قل الحيض ثلاثة ايام وثلاثة ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين + واكثره عشرون ايام  
وليا لها كذا في الخلاصة **ومنها** تقدم نضاب الطهر فخرج الحجر عن الحمل هكذا في السراج الوهاج + الطهر المتخلل  
بين الدمين والدماء في مدة الحيض يكون حيضاً ولو خرج احد الدمين عن مدة الحيض بان رأت يوماً ما وتسعة طهر  
يوماً ما مثلاً لا يكون حيضاً لان الدم الاخير له يوجد في مدة الحيض ولا يتعدى الحيض بالطهر على هذه الرواية

الباب السادس  
الفصل الاول  
(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

الفصل الثاني

ولا يختم به وهي رواية محمد بن ابي حنيفة صح + وعمرى ابو يوسف صح عن ابي حنيفة صح ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً لا يفصل وكثير من المتأخرين افتوا بهذه النهاية لانها اسهل على المفتي والمستفتي كذا في التبيين وهكذا في الزاهدي + والاخذ بهذه اليسر كذا في الهداية + وعليه استقر رأي صدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى كذا في المحيط + فان لم يجاوز العشرة فالطهر الدم كلاهما حيض وسواء كانت مبتدئة + ومعتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدئة حيضها عشرة ايام وفي المعتادة مع فتها في الحيض حيض الطهر طهر هكذا في السراج الوهاج + ويجوز بداية الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا كان بعده دم هكذا في التبيين + اذا كان الطهر خمسة عشر يوماً او اكثر يعتبر فاصلاً فيجعل كل واحد من الدمين واحداً بانفراداً حيضاً حسب ما يمكن من ذلك هكذا في المحيط + واقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا غاية لاكثره الا اذا احتيج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستقر الدم فيقدر حيزها بعشر ايام من كل شهر وباقية طهر هكذا في الهداية **الفصل الثاني** في النفاس وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون ولو ولدت ولم تر حماً لا يجب الغسل عند ابي يوسف وهو رواية عن محمد بن ابي حنيفة صح + لكن يجب عليه الوضوء بخروج النجاسة مع الولد هكذا في التبيين وعند ابي حنيفة صح يجب الغسل فاكثر المشايخ اخذوا بقوله وبه كان يفتى الصدر والشهيد هكذا في المحيط + وقال ابو علي الدقاق وبه ناخذ كذا في المصنوعات + وفي الفتاوى هو الصحيح هكذا في الجوهرة النيرة + لو خرج اكثر من ذلك فلو كان نفساء والا فلا ولكن لو تقطع فيها وجرح اكثره والسقط ان ظهر بعض خلقه من اصبع او ظفر او شعر لئلا يقصير به نفساء هكذا في التبيين + وان لم يظهر شيء من خلقه فلا تقاس لها فان امكن جعل المرءى حيضاً يجعل حيضاً والا فهو استحاضة وان رأت دمًا قبل استنطاقه ودمًا بعده فان كان مستبين الخلق فما رأت قبله لا يكون حيضاً وهي نفساء فيارأته بعده وان لم يكن مستبين الخلق فما رأت قبله لا يسقط الحيض ان امكن جعله حيضاً هكذا في النهاية + ولو ولدت من قبل سرتها بان كان ببطنها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لانفساء هكذا في الطهيرة والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقيد خرج الولد من الرحم فانه ينشئ يكون نفساء هكذا في التبيين ونفاس التوامين من الاول كذا في الكافي بشرط التوامين ان يكون بين الالدين اقل من ستة اشهر واذا كان بينهما ستة اشهر واكثر فهم حاملان ونفاسان وان ولدت ثلثة بين الاول والثاني اقل من ستة اشهر كذا في الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح انه يجعل حملاً واحداً كذا في التبيين اقل النفاس ما يوجد ولو بساتة وعليه الفتوى واكثره اربعون يوماً عندنا كذا في السراجية + وان زاد الدم على الاربعين فالاربعون في المبتدئة والمعروفة في المعتادة نفاس هكذا في المحيط الطهر المتخلل في الاربعين بين الدمين نفاس عند ابي حنيفة صح وان كان خمسة عشر يوماً فصاعداً وعليه الفتوى في العادة في نفاس تلتقل برؤية الحيا الف مرة عند ابي يوسف هكذا في الخلاصة + **الفصل الثالث** في الاستحاضة لو رأت الدم بعد اكثر الحيض نفاس في اقل مدة الطهر فما رأت بعد الاكثر ان كانت مبتدئة وبعد العادة ان كانت معتادة استحاضة + وكذا ما نقص عن اقل الحيض كذلك ما رأته الكبيرة جداً والصغيرة جداً هكذا في المحيط + وكذا ما تراه الحامل ابتداء وحال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية **الفصل الرابع** في الحيض والنفاس والاستحاضة لا يثبت حكم كل منها الا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهبنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط + الاحكام التي يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية + منها ان يستقط عن الخائض والنفساء الصلوة فلا تقضى هكذا في الكفاية + اذا رأت المرأة الدم تترك الصلوة من اول ما رأت قال الفقيه وبه ناخذ كذا في التاتارخانية ناقلاً عن النوازل + وهو الصحيح كذا في التبيين + اذا حاضت في الوقت اولقست سقط فرضه بقی من الوقت ما يمكن ان تصل فيه الا هكذا في الذخيرة + لو اقتضت الصلوة في اخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلوة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة + ويستحب للمحاض اذا دخل وقت الصلوة ان تتوضأ وتجلس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

(۱)

عند مسجد بيتهما تسبوع وتخلل قدرا ما يمكنها اداء الصلوة لو كانت ظاهرة كذا في السراجية وفي الطهارة الحائض اذا سمعت  
 آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التا تاريخانية + **ومنها** ان يحرم عليهما الصوم فتعصيانه لمكذ في الكفاية + اذا شرفت  
 في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطا هكذا في الظهيرية + **ومنها** انه حرم عليهم ما وعلى بجانب الدخول  
 في المسجد سواء كان للجوس او للعبور هكذا في منية المصلي + في التهذيب لا تدخل الحائض مسجد الجماعة + وفي الحجة الآ  
 اذا كان في المسجد ماء ولا يتجدد في غيره + وكان الحكم اذا خاف الجنب والحائض سبعا او لصبا او بردا فلا باس بالمقام فيه  
 والاولى ان يشتم تعظيما للمسيء هكذا في التا تاريخانية + وسطح المسجد له حكم المسجد كذا في الجوهرية النيرة + المتخذ للصلوة  
 الجنائز والعيد الاصح انه ليس له حكم المسجد كذا في الجرائق + ولا باس للحائض والجنب زيارة القبور هكذا في السراجية + **ومنها**  
 حرمة الطواف لهما بالبيت وان طافا خارج المسجد هكذا في الكفاية وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين + **ومنها**  
 حرمة قراءة القرآن لا تقسم الحائض النفساء والجنب شيئا من القرآن والآية وما دونها سواء في التبرير على الاصح الا ان  
 لا يتصد بها دون الآية القراءة مثل ان يقول الحمد لله يريد الشكر او بسم الله عند الاكل او غيره فانه لا باس به هكذا في  
 الجوهرية النيرة + ولا يحرم قراءة آية قسيق تجزى على اللسان عند الكلام كقوله ثم نظرا ولم يولد هكذا في الخلاصة + ان غسل  
 الجنب فسه لغيره لم يغسل له ذلك هكذا في عيظ السرخسي وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج + ويكفر الحائض والجنب قراءة  
 التوراة والانجيل والزيور هكذا في التبيين + اذا حاضت المعلبة فينبغ لها ان تعلم الصبيان كلمة كلمة ويقطع  
 بين الكلمتين ولا يكفر لهما التعلم بالقرآن كذا في المحيط + ولا يكفر قراءة القنوت في ظاهرا رواية كذا في التبيين وعليه الفتوى  
 كذا في التبيين والظهيرية + ويجوز للجنب الحائض الدعوات وجواب الاذان ونحو ذلك كذا في السراجية + **ومنها** حرمة  
 مس المصحف لا يجوز لهما والجنب والمحدث من المصحف الا بغلاف منخاف عنه كالحريطة والجلد العير المسر لا بما هو  
 متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية + وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة + والصحيح منع من حواشي المصحف البياض الذي لا كتابة  
 عليه هكذا في التبيين + واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قليل الكمال الوضوء والمنع اصح  
 كذا في الزاهد + ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التي هم لا بسوها + ويكفر لهم من كتب التفسير والفقهاء والسنن لا باس  
 بمسها بالكرم هكذا في التبيين + ولا يجوز من شئ مكتوب فيه شئ من القرآن من لوح او دراهم او غيره ذلك اذا كان آية تامة هكذا  
 في الجوهرية النيرة + ولو كان القرآن مكتوبا بالالفارسية يكفر لهم مشه عند ابن حنيفة وح وكذا عندنا على الصحيح هكذا في الخلاصة  
 ومن عافية ذكر الله تعالى نسخ القرآن قد اطلقه عامة مشائخنا هكذا في النهاية + ولا يكفر للجنب الحائض والنفساء النظر  
 في المصحف هكذا في الجوهرية النيرة + ويكفر للجنب الحائض ان يكتب الكتاب الذي في بعض سطونه آية من القرآن فكانا الاقران  
 القرآن والجنب يكتب القرآن في الحانة العجوة على الارض ولا يرفع يده عليها وان كان ما دون الآية + وقال محمد بن ابي نعيم لا يكفر به اخذ مشكح  
 بخار هكذا في الذخيرة + ولا باس برفع المصحف الى الصبيان وان كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج + **ومنها**  
 حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية + وله ان يقبلها ويقبضها ويستمتع بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عند  
 ابن حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج + فان جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه الا التوبة والاستغفار  
 ويستحب ان يتصدق بدينارا ونصف دينار كذا في محيط السرخسي + **ومنها** وجوب الاغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية  
 اذا مضى اكثر من مدة الحيض وهو العشر مجل وطبها قبل الغسل مبتدأة كانت او معتادة + ويستحب له ان لا يطأها حتى تغسل هكذا  
 في المحيط + واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشر ايام لم يجز وطبها حتى تغسل او يمضي عليها اخر وقتة الصلوة الذي يسع  
 الاغتسال والشريعة لان الصلوة انما تجب عليها اذا وجدت من اخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاهد + وما مضى كما  
 الوقت بان ينقطع دمها في اول الوقت يدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس عشر طهركذا في النهاية + ولو انقطع دمها  
 دون عادتها يكفر قريباؤها وان اغتسلت حتى تمضي ما دتها وعليها ان تصلي وتصوم فلا حياء هكذا في التبيين + **ومنها**

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

لا تامل من عشر ايام ولم تجده ماء فتيهت لم تحيل وطهرها عند ابى حنيفة و ابى يوسف رحمهما الله تعالى حتى تصلي فاذ وجدت  
الماء بعدة قمره القراء لا الوطى عن ناكذا فى الزاهد قال الخجندى وسوا لا نكح كذا فى السراج الوهاج . وعتى طهرت الممطرة  
دون العشرة ومعتادة دون عاداتها اخرت الوضوء والاغتسال الى اخر الوقت بحيث لا يدخل الصلوة فى الوقت المكروه  
كذا فى الزاهد . **واما الاحكام** المختصة بالحيض فخمسة . انتقال العدة والاستبراء والحكم بياوتى والغفيل  
بين طلاق السنة كذا فى الكفاية . وعدم قطع المتابع الصوم هكذا فى التبئين والمضمرات فى كفاية الظهار و ذكر  
الاستحاضة كالوعاف لدا عمولا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطى كذا فى الهداية . انتقال العادة يكون مرة عند الوطى  
وعليه الفتوى هكذا فى الكافى . فاذا رأت بين طهرين تامين دما لا على عادتها بالزيادة او النقصان او بالانقضاء اما  
التاخر وبهما معا انتقلت العادة الى ايام دمها حقيقيا كان الدم او حكما يسهل اذا لم يجاوز العدة وان جاوز فمضمرات  
وما رأت على غيرها استحاضة فلا تنقل العادة هكذا فى محيط السرخسى وكذا النفاس فان رأت لا على العادة ولم يجاوزها  
انتقلت هكذا فى المحيط . واذا جاوز الاربعين ولها عادة فى النفاس ردت الى ايام عادتها سواء كان ختم وعرفتها  
الدم او بالظهور عند ابى يوسف هكذا فى السراج الوهاج . المعتادة اذا استمر معها واشتبه عليها كل من عدوايا ومحيفة والمن  
والدور تحريم ومضمت على ما استقر رايضا عليه وان لم يكن لها رأى لا يحكم بشئ من الحيض والظهر على التعيين بل تأخذ  
بالاحوط فتجنب بد اما تجنبه المحاض وتغتسل لكل صلوة هكذا فى التبئين فتصلي المكتوبات والواجبات والسنن  
المأكدة ولا تصلي تطوعا وتقرأ القدر المقر وض والواجب على الصحيح . وتقرأ فى الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح  
هكذا فى البحر الرائق . وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء وقت كل  
صلوة وان ترددت بين الطهر وبين الخرج من الحيض اعتساون وقت كل صلوة استحسانا . وقال بحمد الدين النسفي رحمه الله  
تغتسل لكل صلوة هكذا فى المحيط . وهو الاصح هكذا فى المبسوط للام السرخسى وهو الصحيح هكذا فى البحر الرائق لا تغتسل  
شئ من شهر رمضان وعليها قضاء ايام الحيض بعد منى الشهر فان علمت ان حيضها كان يبتدئ بالليل فعليها قضاء  
عشرين وان علمت انه بالنهار فقضاء اثنين وعشرين احتياط وان لم يدانها بالليل والنهار فاكثر مشائخنا يقول  
يلزمها قضاء عشرين وكان الفقيه ابو جعفر يقول تقضى اثنين وعشرين احتياطاً فقضتها موصولة بالشهر مفصولة  
هذه اذا علمت ان دورها كان يكون فى كل شهر ان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يبتدئ بالليل تقضى خمسة  
وعشرين احتياطاً فقضتها موصولة او مفصولة وان علمت انه كان بالنهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لوقفتها موصولة وان قضتها  
مفصولة فثمانية وثلاثين وان لم تدر فان قضت موصولة فعليها قضاء اثنين وثلاثين تقضى مفصولة فثمانية وثلاثين  
هذا اذا كان رمضان كاملا وان كان ناقصا فسبعة وثلاثين هكذا فى المبسوط للام السرخسى المعتادة اذا رأت بعد الولادة  
دما ونسيت عاداتها فان لم يتجاوزها اربعين يوماً وطهرت هى بعد الاربعين طهرا كاملا لم تعد شياً مما تركت من الصلوات  
وان جاوز الدم الاربعين او لم يجاوز ولكن طهرت بعد الاربعين اقل من خمسة عشر يوماً فعليها ان تحرمى فان استقر ايها  
على عدد كان عادة نفاسها ذلك مضت على ذلك وان لم يكن لها رأى فى ذلك احتاطت فقضت صلوة الاربعين كلها  
فان كان دمها مستمر للحال انتظرت عشر ايام ثم قضت صلوة هذه الاربعين ثانياً هكذا فى المحيط . اسقطت فى الخرج  
ما يشك فى انه مستبين الخلق او لا واستمر بها الدم ان اسقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر عادتها بيقين لانها اما  
حائض او نفساء ثم تغتسل بصل عاداتها فى الطهر بالشك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم تركت الصلوة قدر عادتها فى  
الحيض بيقين لانها اما نفساء او حائض ثم تغتسل وتصل عاداتها فى الطهر بيقين ان كانت استوفت اربعين من وقت الاستطاق  
والا فبالشك فى القدر الداخل فيها وبقين فى الباقي ثم تستمر على ذلك . وان اسقطت بعد ايامها فانها تصلي من وقت الوقت  
قدر عادتها فى الطهر بالشك ثم تركت قدر عادتها فى الحيض بيقين . وما حمل هذا كله لانه لا حكم للشك ويجب الاحتياط

ب

كذاني فتح القديري وهو **ايتصل** بذلك احكام المعذور بشرط ثبوت العذر ابتداء ان يستوي عيب ستمائة  
وقت الصلوة كاملاً وهو الاظهر كما لا يقطع كما يشهد ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سأل دمه في بعض وقت صلوة  
فقرضات وصلبت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى انقطع دمه فيه اعادت تلك الصلوة لعدم الاستيعاب  
وان لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية حتى يخرج لانقضاءها لوجود استيعاب الوقت بشرط بقاءه ان لم يمض عليه وقت  
فرض الا والحديث الذي **ايتصل** به يوجد فيه هكذا في التبيين المستحاضة ومن به سلس البول او استطلاق البطن  
او انقلاب السراج او رعا فداؤا وخرج لا يبرق ايتوضون وقت كل صلوة ويصلون بذلك الوضع في الوقت ما شاء امن  
الفرأض والنوافل هكذا في البحر الرائق وان توضع على السيلان وصل على الانقطاع وتم الا انقطاع باستيعاب الوقت  
الثاني اعاد كذا في شرح منية المصلي لاجل اهلهما الخبيث وكذا اذا انقطع في خلال الصلوة وتم الا انقطاع هكذا في المضمحل  
ويبطل الوضع عند خروج وقت المستحاضة بالحديث السابق هكذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في نواقض الوضوء  
حتى او توضع المعذور لصلوة العيد انه ان يصل الظهر به عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة  
الضحى ولو توضع مرة للظهر في وقته واخرى فيه للعصر فعندنا ليس ان يصل العصر به هكذا في الهداية وهو الصحيح  
هكذا في السراج الوهاج وانما يذوق طهارتها اذا توضأت والدم سائل او سأل بعد الوضوء في الوقت حتى لو توضأت  
والدم منقطع ثم خرج الوقت هي على وضوءها ان تصل بذلك ما لم يسل او تحدث حدثاً آخر كذا في التبيين ان توضع  
في وقته بلا حكمة فسأل يتوضأ وكذا ان توضع المحدث اخر غير السيلان فسأل كذا في الكافي رجل به جدس منها  
ما هو سائل فتوضأ ثم سأل الذي لو يكن سائلاً فنقض وضوءه كذا في السراج الوهاج وكذا اذا سأل الدم من احد ضغرية  
فقضاً ثم سأل من المنخر الاخر فعليه الوضوء هكذا في البحر الرائق المستحاضة اذا توضأت وافتتحت الصلوة النافلة  
فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلوة ولنزها القضاء احتياظاً هكذا في الظهيرية متى قد  
المعذور على رجة السيلان برباط او حشوا وكان لو جلس لا يسيل ولو قام سأل وجب دة ويجزى برودة عن ان يكون  
صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدم فانها حائض كذا في البحر الرائق والنساء والمستحاضة اذا  
احتشت لا تخرج من ان تكون نساء او مستحاضة كذا في التبيين ولو كان في عينه ومد او غمش يسيل دمه  
يؤمر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال كونه صديداً هكذا في التبيين اذا كان به جرح سائل وقد شد عليه خرقة  
فاصابها الدم اكثر من وقت الدم او اصاب ثوبه ان كان بحال لو غسل يتنجس ثانياً قبل الفراغ من الصلوة جاز  
ان لا يغسله وصل على قبل ان يغسله الا فلا هذا هو المختار هكذا في المضمرات رجل سأل عن جرحه  
الدم ينتظر اخر الوقت فان لم ينقطع بقضاً **الفصل الاول** في تطهير الانجاس ما يطهره  
النجس عشرة منها الغسل يجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مائع ظاهر يمكن اذا التها به كالحل وماء الورد ونحوه  
مما اذا عصر العصر كذا في الهداية وما لا ينصهر كالدهن لم يجز اذا التها به هكذا في الكافي وكذا الدبس اللابن العصير  
كذا في التبيين ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول محمد بن ورجاية عن ابي حنيفة وح عليه الفتوى هكذا في  
الزاهدي وازالتها كانت مرئية بازالة عينها واشرها كانت شيئاً من اول اثره ولا يعتبر فيه العذر كذا في  
المحيط فلوزالت عينها بمق اكتف بها ولو لم تنزل بثلاث غسل الى ان تنزل كذا في السراجية وان كانت شيئاً لا يزل  
اثره الا بشقة بان يحتاج في الله شي اخر سوى الماء كالماء يزل كذا في التبيين وكذا لا ينجس الماء المظلم بالنار هكذا في  
السراج الوهاج وعلى هذا قالوا لو صبغ ثوبه اوبق بصبغ او حناء نجس في غسل ان صبغ الماء يطهره قيام اللون كذا في فتح القدير واذا غمس  
الرجل يده في السمن النجس او اصاب ثوبه ثم غسل اليد والنوب بالماء مبروح يخرج من اثر السمن باق على يده يطهره وبه انه الفقهاء اوال

الباب السابع  
الفصل الاول

وهو الاصح هكذا في الذخيرة + وان كانت غير عتيقة يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط + ويشترط العصر في كل مرة فيما ينص عليه  
 في المرتبة الثالثة حتى لو عصر بعد لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته + وفي غير رواية الاصول يكتب بالعصر مرة  
 وهو ارفق كذا في الكافي وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية + والاول احوط هكذا في المحيط + ولو عصره في كل مرة  
 وقوته اكثر ولم يبالغ فيه صيانة للشوب لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيان + ان غسل ثلاث فحصر في كل مرة ثم تقاطره قطرة  
 فاصابت شيئا ان عصره في المرتبة الثالثة ويالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالشوب يلبس وما تقاطره ثم الافا كل نجس هكذا  
 في المحيط + وما لا ينص عليه يطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف اثر في استخراج النجاسة + وحد التجفيف ان  
 يخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس هكذا في التبيين + هذا اذا تشربت النجاسة كثيرا وان تشربت قليلا يطهر  
 بالغسل ثلاثا هكذا في محيط السرخسي امرأة طمخت الحنطة او اللحم في الخمر قال ابو يوسف يطح بالماء ثلاث مرات ويحجف في كل مرة  
 وقال ابو حنيفة يح لا يطهر ابدا وعليه الفتوى كذا في المضمرات ناقلا عن النصاب الكبير + اذا تجس ما لا ينص عليه العصر كما اذا  
 تشربت النجاسة في المصاب بان موه السكين بماء نجس او كان الخنزف والاجر حديدين وقد وقعت الخمر فيهما او الحنطة اذا  
 اصابتها خمر تشربت فيهما وانتفخت فيهما وانتفخت من الخمر عند ابى يوسف يمسح بموه السكين بالماء الطاهر ثلاثا ويغسل الاجر  
 والخنزف بالماء ثلاثا ويحجف في كل مرة فيطهر الحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف يفعل كذلك  
 ثلاث مرات ويجكر يطهر اربها وان لم تنفخ تطهر بالفضل ثلاثا والتجفيف في كل مرة + ويشترط ان لا يوجد طعام الخمر ولا ربحها  
 هكذا في المحيط + وان كان الاجر قديما يكفيه الغسل ثلاثا بدفعة واحدة كذا في الخلاصة + تجس العسل يلقى في طينغ ويصب  
 عليه الماء ويلق حتى يوجع الى مقداره هكذا ثلاثا طهر قالوا وعلى هذا الدمين الدهن الجبس يغسل ثلاثا بان يلق في الخانية  
 ثم يصب فيه مثله ماء يخرج شويترك حتى يعاد الدهن فيخرج هذا او يفتت سفل الخابية حتى يخرج الماء هكذا اثلاثا فيطهر  
 كذا في الزاهد + ثوب نجس غسل ثلاثا جفان او في واحدة ثلاثا وعصره في كل مرة طهر بحر يان العادة بالغسل هكذا قالوا يطهر  
 لضاق على الناس وغسل عضو او ان وغسل جنب يستقيم فبناء كالثوب يتجس الماء والاواني والماء الرابع مطهر في الثوب  
 لا العضولانه اقمريه قرية كذا في الكافي + والمياه الثلثة نجسة متفاوتة فالاول اذا اصاب شيئا يطهر بالثلث والثاني  
 بالثلث والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في التنوير + ويكون حكمه في الثوب ثلثي مثل حكمه في الاول  
 كذا في محيط السرخسي وطهر الاجانة الثالثة تبعا للفسول كرمه القممة وحب الخمر التي تحللت فيه هكذا في الزاهد  
 نخت بظان ساقه من كمر باس تدخل في خرقة ماء نجس فغسل الخف + ولكنه باليد شعوملا الماء ثلثا وارقه الا انه  
 لم يتهيأ له عصر الكمر باس فقد طهر الخف كذا في المحيط + وفي لنوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر  
 كذا في التاتارخانية + الخفل الخراساني صوم موثني بالغزل بحيث صار ظاهره كله منزلا فاصابت النجاسة  
 تحتها فانه يغسل ثلاثا ويحجف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانيا كذلك وهذا اصح  
 والاول احوط كذا في الخلاصة + الارض والشجر اذا اصابت به النجاسة فاصليته المطر ولم يبق لها اثر يصير طاهرا وكذا الخشب  
 اذا اصابت النجاسة فاصاب المطر كان ذلك بمنزلة الغسل الا ان في تجس ببول احتاج الناس الى غسلها فان كانت صلبة جنة يصب الماء عليها ثلثا فانه طاهر  
 قالوا يصب الماء عليها وتلك شوتشفت بصوت او خرقة يفعل كذلك ثلاث مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى  
 تفرقت النجاسة ولم يبق ربحها ولا لونها وتروك حتى جفت تطهر كذا في فتاوى قاضيان + حصيدا صابته نجاسة  
 فان كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك حتى تلين وان كانت رطبة ان كان الحصيد من ذهب او ما اشبهه يطهر بالغسل  
 ولا يحتاج فيه الى شيء اخر كذا في المحيط + ويظهر بلا خلاف لانه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان وان كان  
 من بردي او ما اشبهه يغسل ويحجف في كل مرة فيطهر عند ابى يوسف كذا في منية المصل + وعليه الفتوى كذا في شرحها  
 لا والله الحيلة البردي اذا التقى في الماء النجس في الابداء على قول ابى يوسف وعليه المشايخ يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل

٣٤

مرة او يجفف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضيان في فصل الحمام + وهكذا في الخلاصة + البساط النجس اذا جعل في حجر  
 وترك ليلة حتى جنى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة + وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصطفى لا يبراهيم الحلي الكوز  
 اذا كان فيه خر فطهره ان يجعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديداً وهذا عند ابى يوسف صح  
 هكذا في الخلاصة + دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعمرا يطهر كذا في فتاوى قاضيان اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في  
 التا تاريخانية ناقلا عن الكبر + الجلد المدبوغ اذا صابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة له صلابته يطهر بالغسل  
 في قوله وان كان ينشف النجاسة ان امكن عصوه يغسل ثلثا ويعصر في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصوه عند ابى يوسف يغسل  
 ثلثا ويجفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضيان اذا تجرطن مو اطران الثوب ونسيه فغسل طرفا من اطران الثوب من غير تجر  
 حكم يطهارة الثوب هو المختار + فلو صل مع هذا الثوب صلوات شرفها من النجاسة في الطرف الاخر يجب عليه اعادة الصلوات  
 التي صل مع هذا الثوب كذا في الخلاصة + والاحتياط ان يغسل جميع الثوب وكذا اذا علم انه اصابه كبر ولا يدري اى الكيين  
 غسلها هكذا في محيط الشرحى الثوب اذا تجسس وجب غسله ثلث مرات فضل يوما مرة ويوما مرتين جاز لجهول المقصود  
 كذا في فتاوى قاضيان في فصل فيما يقع في البئر **ومنها المسح** + اذا وقع على الحديد الصقيل الغير الخش كالسيف السكين  
 والمرأة ونحوها نجاسة من غير ان يمتص بها كذا يطهر بالغسل بالمسح بخزقة طاهرة هكذا في المحيط + ولا فرق بين الشرب  
 والياس ولا بين ماله جرمه ولا جرمه كذا في التبيين وهو المختار للفتاوى كذا في العناية + ولو كان خشنا او منقوشا لا يطهر  
 بالمسح كذا في التبيين اذا مسح موضع الحجمة بثلاث خراقات وصاب نظاف اجزاه عن الغسل لانه يعمل عمل الغسل كذا في محيط الشرحى  
**ومنها الفرق** في المنى اذا اصاب الثوب فاذا كان يطهر بالمسح وان جف على الثوب جزا فيه الفرق استسنا كذا في  
 العناية + والصحيح انه لا فرق بين منى للرجل والمرأة وبقاء اثر المنى بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الغسل هكذا في الزاهد +  
 ولو كان رأس ذكره نجسا بالبول لا يطهر بالفرق كذا في محيط الشرحى وان اصاب بدنه لا يطهر الا بالغسل وطبا كان او يابساً  
 وهو مرئى عن ابى حنيفة صح كذا في الكافي ناقلا عن الاصل + وهكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة + قال مشائخنا يطهر  
 بالفرق لان البلوى فيه اشد كذا في الهداية + ولو نفذ المنى ان البطانة يكتفى بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهر النيرة  
 وهكذا في التبيين خلف صابته منى ان كان يابساً يجوز فيه الفرق كذا في الكافي + المنى اذا فرك عن الثوب ذهب اثره فاصاب  
 ماء فيه روايتان المختار انه لا يعود نجسا كذا في الخلاصة + **ومنها الحث** + والدلك الخفف اذا صابته النجاسة ان كانت نجسة  
 كالعدرة والرحم والمنى يطهر بالحث اذا بيست وان كانت رطبة في ظاهرها ولا يطهر الا بالغسل وعند ابى يوسف اذا  
 مسحه على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا في فتاوى قاضيان وان لم تكن النجاسة  
 متجسدة كالتحزيم البول اذا التصق بها مثل التراب والقي عليها فمسح ايطهر هو الصحيح هكذا في التبيين وعليه الفتوى للضربة  
 كذا في معراج الدراية + وفي فتاوى الحجاة الفرع اذا اصابته النجاسة المتجسدة وبسبب يطهر بالدلك كما يطهر الخفف كذا  
 في المضمرات + **ومنها الجفاف** وزوال الاثر + الارض تطهر باليسر ذهاب الاثر للصلوة لا للتيمم هكذا في  
 الكافي + ولا فرق بين الجفاف بالشمس النار والريح والظل كذا في البحر الرائق + ويشترك الارض في حكمها كل ما كان  
 ثابتا فيها كالحيطان والاشجار والكلاد القصب ما اذا قاما عليها + فاذا قطع الخشيس والخشب بالقص في اصابته  
 النجاسة لا يطهر الا بالغسل كذا في الجوهر النيرة الاجرة اذا كانت مقرشة فحكما حكم الارض تطهر بالجفاف +  
 وان كانت موضوعة تنقل وتحول لا يد من الغسل هكذا في المحيط + وكذا الحجر للينة هكذا في منية المصطفى فان قلع بعد ذلك  
 حل ليعود نجسا فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيان الخطر حكمها حكم الارض اذا كان على وجه الارض  
 لا يطهر كذا في المحيط + وهكذا في منية المصطفى + واذا طهرت الارض بالجفاف شواصبا للماء الصحيح انه لا يعود نجسا و  
 لو رش عليها الماء وجلس عليها لا يابس به هكذا في فتاوى قاضيان **ومنها الاحراق** السرقين اذا احرق حتى صار ماداً

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

فعمدہ یکن یحکم بطہارتہ وعلیہا الفتویٰ ہکذا فی الخلاصۃ . وکذا العذوق کما فی البحر الرائق . واذ اصررت فی غسلہ لم یجزئک الا ان  
 وزال عنہ الدم یحکم بطہارتہ . الطین النجس اذا جعل منہ الکونواو القدر فبطنہ یكون طاهرًا کذا فی المحیط . وکذا الدب فالدب یغسل بالماء البارد  
 احرق کذا فی فتاویٰ الغرائب اذا سعت المرءۃ التورثہ مسحتہ بخرقۃ مبتلۃ نجسۃ ثم خزینت فیہ فان کان حرارتہ التورثہ کثرت بق الماء  
 قبل الصاق الخبز یا التورثہ لا یتنجس الخبز کذا فی المحیط . بشر التورثہ لا یختلفہ ولا فرات یکرہ الخبز فیہ ولورثہ بالماء بطلت کذا فی  
 کذا فی القنیۃ . **ومہا الاستمالۃ** . تخلل الخبز فی خابئۃ یدیدۃ طہرت بالانفاق کذا فی القنیۃ . الخبز الذی یجس بالخمر لا یطہر بالغسل  
 ولو صب فیہ الخل وذهب شرہا یطہر کذا فی الظہیریۃ . الرغیف اذا لقی فی الخمر ثم صارت الخمر خلافا للصمیم انہ طاهر اذا لم یبق الخمر  
 الخمر . وکذا البصل اذا لقی فی الخمر ثم تخلل لان ما فیہ من اجزاء الخمر صارت خلافا لکذا فی فتاویٰ تائینات الخمر اذا وقعت فی الماء والماء فی الخمر  
 ثم صارت فلا یطہر کذا فی الخلاصۃ . واذ اصابت الخمر فی المرقۃ ثم الخمر ان صارت المرقۃ کالخمر فی المحضۃ طہرت ہکذا فی الظہیریۃ .  
 فأمرۃ وقعت فی الخمر ثم استخرجت قبل التفطت ثم صارت خلافا لیباس باکلہ . وان قسخت فی الخمر ثم استخرجت  
 ثم صارت الخمر فلا یجزل اکلہ . وکذا الکلب اذا وقع فی عصیرۃ ثم خمر ثم تخلل لا یجزل اکلہ لان لکلب قاتلہ فیہ فانیہ لا یجوز  
 خلا کذا فی فتاویٰ قاضینان . وکذا اذا وقع البول فی الخمر ثم تخلل فکذا فی الخلاصۃ . الخمر النجس اذا صب فی الخمر فصارت کما یکن  
 نجسا لان النجس لم یتغیر کذا فی فتاویٰ قاضینان الحمادوا والخنزیر اذا وقع فی المملحۃ فصا وعلی او یثر بالبولۃ اذا صارت طینا  
 یطہر عندہما خلافا لابن یوسف کذا فی محیط السرخسی دن العصیرۃ اذا غلا واشتد وقد ن بالوبد وسکن عن الغلیان  
 وانقضت ثم صارت خلافا لثروت الخمر فیہ حتی طال مکثہ وارتفع نجار الخمر الی رأس لادن یصیر طاهرًا . وکذا الثوب الذی  
 اصابت الخمر اذا غسل بالخمر کذا فی فتاویٰ قاضینان جعل لادن النجس فی الصابون یقتہر بطہارتہ لانه تغیر کذا فی الزاہد .

(۷)

**ومہا الدباغ** والذکوۃ والنزح . وقد مر کل منہا بالتفصیل . **ومما یتصل** بذلک مسائل اذا اصابت الخمر  
 بعض اعضاہ وکسبہا بلسانہ حتی ذهب اثرہا یطہر وکذا السکین اذا تنجس فلحسہ بلسانہ او مسحہ بمریقہ ہکذا فی  
 فتاویٰ قاضینان ولو کسب الثوب بلسانہ حتی ذهب لاشرفہ فقد طہر کذا فی المحیط . اذا قاء ملاً الفم وتوضأ ولم یغسل فانیہ  
 حتی صلی جازت صلواتہ لانه یطہر بالبراق . الصبی اذا قاء علی ثدی الام ثم مقر الثدی مراراً یطہر کذا فی فتاویٰ قاضینان  
 المملوج النجس اذا نذرت ان کان کل والنصف نجسا لا یطہر وان کان یسیرا یجث یجث ان یدھب بهذا الفعل یحکم بطہارتہ  
 کالکلب اذا تنجس فقسو یدہما والدمقان والعامل یحکم بطہارتہ کذا فی الخلاصۃ . الخنطۃ تداس بالخمر تبول وتروث  
 ویصیب بعض الخنطۃ ویختلط ما اصیب منہا بغيرها قالوا لوعزل بعضها وغسل ثم غلط کل ایدیہما وتوضأ . وکذا لو عزل  
 ووحبہ من انسان او تصدق بہ علیہ کذا فی الذخیرۃ . اذ یب یقلع النجس طہر بخلاف الموم کذا فی القنیۃ . الصاۃ لوانت  
 فی السمن تکان جامداً اقوڑ ما حولہ ورحی بہ والباقی طاهر یؤکل وان کان ما تعلق لکل ویقتنع بہ من غیر جهة الاکل مثل  
 الاستصباح ودبج الجلد کذا فی الخلاصۃ . واذ ادبغ بہ یوم یا لغسل ثم امکان بنصیر فیصل ویصیر ثلث مرات وان کان یصیر  
 عند ابن یوسف یغسل ثلث مرات ویجفف فی کل مرۃ کذا فی البدائع . وحدا تکامد انہ اذا اخذ من ذلک الموضع لا یستوی  
 من ساعتہ . وان کان یستوی فهو مائع ہکذا فی فتاویٰ الغرائب **الفصل الثالث** فی لاعیان النجسۃ . وحی

(۸)

نوعان **الاول** المغلظہ وعفی منہا قدر الدرہم واختلفت الروایات فیہ . والصیح ان یعتبر بالوزن فی النجاسۃ النجسۃ وهو  
 ان یتورث وزنہ قدر الدرہم الکبیر والمثقال وبالمساحۃ فی غیرہا وهو قدر عرض کف ہکذا فی التبیین . والثانی اکثر الثوب  
 والمثقال وزنہ عشرین قیراطاً . وعن شمس الاممۃ یتبر فی کل زمان بدمرہمہ والصیح الاول ہکذا فی السراج الوہاب . والثانی  
 عن الاضاح . کل ما یخرج من بدن الانسان مما یوجب خراجہ الوضوء والغسل فهو مغلظ کالغائط والبول والمخ  
 والکبد والرحی القیم والصدید والقی اذا ملاً الفم کذا فی البحر الرائق . کذا دم الحیض النفاس والاستحاضۃ . کذا فی  
 السراج الوہاب . وکذا بول الصغیر والصغیر کلاً او کذا فی الاحتیاد شرح المختار . وکذا الخمر والدم المسفوف الملیتہ

الفصل الثالث (۱)

وبول ما لا يוכל والشرث واختفاء البعثر العذرة ونحو الخلل ونحو الدجاج والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا  
 فتاوى قاضيخان + وكذا خزع السباع والسنور والقارعة هكذا في السراج الوهاج + بول البقرة والقارعة اذا اصابت المشيمة  
 بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو انظافه هكذا في فتاوى قاضيخان والخلابة + خزع الحية ويولها نجس  
 نجاسة غليظة وكذا خزع العاق كذا في التا تاريخانية + ودم الحلمة والوزغة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية  
 فاذا اصابت الثوب اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة كذا في المحيط **والثاني المنقحة** وعنفونها مادون  
 ربع الثوب كذا في اكثر المتون اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل المعتبر ربع طون اصابتها نجاسة كالذيل الكرم  
 والذخريص ان كان المصاب ثوبا + وبيع العضو المصاب كاليه والرجل الكان بدنا او صحى صاحب المنقحة والمحيط  
 والبدائع والمجتبى والسراج الوهاج + وفي المحقق وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق + وبول ما يוכל لحمه والقشر من خزع  
 طير لا يוכל مخفف هكذا في الكنز + وخفة النجاسة تظهر في الثوب دون الماء كذا في الكافي + ودم الشهيد ما دام عليه  
 طاهر اذا ابين منه كان نجسا + ومرارة كل شئ كبول كذا في الظهيرية لسبول المنقحة قد روى من لا يبرم مقول للضروري  
 وان ابتلا الثوب كذا في التبيين وكذا قدر الجانبل اخر هكذا في الكافي والتبيين هذا اذا كان لا ينضح على الثياب  
 والابدان اما اذا انضح في الماء فانه ينجمه ولا يعنف عنه لان طهارة الماء اكبر من طهارة الابدان انشباب المكان  
 كذا في السراج الوهاج + ولو كان المنقح مثل ريش المسئلة منع كذا في البحر الرائق **ومما يتصل** بذلك مسائل جليل  
 الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباغ هكذا في الظهيرية + قميص حية الصحيح انه طاهر كذا في الخلاصة  
 لعاب لنا ثم طاهر سواء كان من الفم ومنبتعا من اجوف عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى واما ما الميت  
 فقد قيل انه نجس هكذا في السراج الوهاج + ماء دود القرق وعينه وخزع وظهر كذا في القنية + وخرق ما يוכל لحمه من  
 الطير طاهر عندنا + مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج + والصحيح ان ثوب الاذان طاهر كذا في التبيين وهكذا في  
 منية المصل + وهو الاصح كذا في الهداية + ولا يוכל كذا في النهاية والخلابة + وما يقع في الدم في عرق المذكاة بعد الذبح لا يفسد  
 الثوب وان فحش كذا في فتاوى قاضيخان وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمسحوق هكذا في محيط السرخسي وما  
 لزق من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في نية المصلحة + ودم الكبد والطحال ليس نجس كذا في خزانة الفتاوى وذكر البق  
 والبراغيث والقل والكمان طاهر ان كثر كذا في السراج الوهاج + ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب قول ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضيخان بقره القارة وقعت في قرق الخنطة فطحنت والبعرة فيها او وقعت في قدر دهن  
 لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما + قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ + وفي مسائل ابي حفص في بقره القارة اذا  
 وقع في التراب او الخلل انه لا يفسد هكذا في المحيط + ولو اصابت الثوب من نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصدا اكثر  
 من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلوة وبه اخذ الاكثر ونهكذا في السراج الوهاج + به يؤخذ كذا في منية المصلحة  
 اذا الف الثوب النجس في الثوب لطاهر والنجس طيب فظهرت ندوته في الثوب لطاهر لكن لو يبرر طبا بحيث لو  
 عصر يسيل منه شئ ولا يتقاطر فلامع انه لا يضير نجسا وكذا لو بسط الثوب لطاهر على الثوب النجس وعلى ارض نجسة  
 متبلة واشترت تلك النجاسة في الثوب لكن لو يبرر طبا بحال لو عصر يسيل منه شئ ولكن يعرف موضع الذرة فلا يصح  
 انه لا يضير نجسا هكذا في الخلاصة + ولو وضع رجله المبلولة على ارض نجسة او بسط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة  
 على بسط نجس طيب ان ابتلت تنجست ولا تعتبر الندوة هو الخنك كذا في السراج الوهاج نائلا عن الفتاوى واذا جعل  
 السرقين في الطين فطين به السقف فيبس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس السرقين الجأت او القراب النجس اذا هبت  
 به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس مالم يرفيه اشر النجاسة هكذا في فتاوى قاضيخان + اذا مررت الريح بالعدوات واصابت الثوب  
 المبلول يتنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما يصيب الثوب من بخارات النجاسات الا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في

(٢٥)

الظهيرية + دخان النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن الصحيح انه لا ينجسه فكذلك في السراج الوهاج وفي فتاوى ابي ارحم  
العدري في بيت فعلا دخانه وبخاره اسلم الطابق والعقد ثم ذاب وعرق الطابق فاصاب مائه ثوبا لا يفسد استنشاقا ما لم يطهر  
اثر النجاسة وبه افتى الامام ابو بكر محمد بن الفضل كذا في فتاوى النياتية + وكذا الاصطبل اذا كان حادا وملي كوتته  
طابق او بيت البالوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر + وكذا الحمام اذا احرق فيه النجاسة فعرق حيطانها  
وكواها وتقاطر كذا في فتاوى قاضيخان لو استنجى بالماء ولم يمسح به بالمدليل حتى فسا عامته صلى الله عليه وسلم لا يتنجس لمحوه وكذا  
لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق او بالماء ثم فسا كذا في الخلاصة + وكذا اذا دخل المربط في الشتاء وبدنه مبتل او  
ادخل فيه شيء مبتل فحجف من حدة لا يتنجس الا ان يظهر اثره كصفره ظهرت في السراويل المبتل او في ذلك الشيء اذا يبس  
هكذا في الذخيرة اذا نام الرجل على فراش فاصابه منى وبيس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثره البليل  
في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب ببل الفراش جسده فظفر اثره وجسده يتنجس بدنه  
كذا في فتاوى قاضيخان + حماما بال في الماء فاصاب من ذلك الرشاش ثوبا لسان لا يمنع جواز الصلوة وان كثر حتى يستيقن  
الله بولوكذا الوديمت العذرة في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر اثره فيه يتنجس الا فلا هذا هو المختار  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء جاريا او راكدا + وعن ابي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فحتمه  
في الماء فاصاب منه رشاشا ثوبا لسركب صار نجسا سواء كان الماء راكدا او جاريا + والاصح هو الاول للقاعدة المطلقة  
ان اليقين لا يزول بالشك هكذا في شرح منية المصلح لابراهيم الحلبي + ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد الا ان  
يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضيخان رجل اصابه طير او مشى فيه ولم يفصل قدميه وصلح يجره ما لم يكن فيه اثر النجاسة  
الا ان يحس كذا في فتاوى قاضيخان ناقلا عن الواقعات الحسامية + التراب لطاهر اذا جعل طينا بالماء التمس او على الحس  
الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضيخان وبه اخذ الفقيه ابو الليث كذا في الخلاصة - التين النجس اذا جعل في الطين  
اذا كان التين قائما في عينه كان نجسا النكاح كثيرا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيخان + ولو ليس يحكم بطهارته كذا في المحيط الكلي اذا  
اخذ عضو انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اثر البليل راضيا كان او غصنا كذا في منية المصلح + قال في الصيرفية  
هو المختار كذا في شرحها لابراهيم الحلبي اذا قام الكلب على حصير المسبح النكاح يابس لا يتنجس وان كان رطبا لم يظهر اثر  
النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيخان عظم الفيل طاهر هو الاصح كذا في المحيط لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد  
والاسد اذا اصاب ثوب نجس طومه ينجسه كذا في فتاوى قاضيخان جرة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج والشعير  
الذي يوجد في بعر الابل والشاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في بقرة البقر لانه لا صلابه فيه كذا في الظهيرية + خنزير  
خلاله بعر الفأرة النكاح البعر على صلابته بعر البعر ويؤكل كل الخبز كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا في سراج الوهاج + البصر  
اذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعتها لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا  
في فتاوى قاضيخان اذا جعلت التنكة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة + اذا اصاب بول الشاة وبول الادمي  
يجعل الخفيفة تيبا للغليظة كذا في الظهيرية **الفصل الثالث** في الاستنجاء + يجوز الاستنجاء بنحو صحيح منق كالمد والقراب  
والعود والنخلة والجرد وما اشبهها + ولا فرق بين ان يكون الخنج معتادا او غير معتاد في صحيح حتى لو خرج من السبل  
دورا وقع يطهر بالحجارة + وكذا الوصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها + وصفة  
الاستنجاء بالاحجار ان يجلس معتدا على يساره منحرفا عن القبلة والسرير والشمس القمر معه ثلثة احجار يدبر بالاول يقبل  
بالثاني يدبر بالثالث + قال ابو جعفر ع في الصيف اما في الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني يقبل بالثالث + والمرأة  
تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء + ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد  
الاستنجاء بالحجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعدة لا يتنجس ولو وقع في ماء قليل نجسه هكذا في التبيين +

الفصل الثالث

في

وهو الصحيح كذا في الذخيرة وليس في الاستنجاء عدد سنون كذا في التبيين وانما للشرط هو الاتقاء حتى يوصل بحجر واحد  
يصير مقيما للسنة ولو لم يحصل بثلاثة اجزاء لا يصير مقيما للسنة كذا في المضمرات + ويستحب ان يكون الاجزاء الثلاثة  
من يمينه + ويضع ما استنجى بها عن يساره + ويجعل وجهه اليسرى تحت كذا في السراج الوهاج + والاستنجاء بالماء افضل ان  
امكنه ذلك من غير كشف العورة فان احتاج الى كشف العورة يستنجى بالحجر ولا يستنجى بالماء كذا في فتاوى قاضيان والافضل  
ان يجمع بينهما كذا في التبيين قيل هو سنة في زماننا وقيل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج +  
ثم لا يستنجاء بالاجزاء انما يجوز اذا اقتضت الحاجة على موضع الحدث + فاما اذا تعدت موضعها بان جا وزت  
الشرح اجمعوا على ان ما جا وز موضع الشرح من النجاسة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم فترغف غسلها بالماء ولا يغيرها  
الاثر له بالاجزاء وكذلك اذا صاحب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم يجب غسله + وان كان ما جا في  
موضع الشرح اقل من قدر الدرهم او قدر الدرهم الا انه اذا شق اليه موضع الشرح كان اكثر من قدر الدرهم هو فان الرها بالحجر  
ولم يغسلها بالماء يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يكره كذا في الذخيرة + وهو الصحيح كذا في  
الزاد + وان كانت النجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجمم ولم يغسلها ذكر في شرح الطحاوي  
ان فيه اختلافا بعضهم قالوا ان مسحه بثلاثة اجزاء وانما جازت قال وهو الاصح وبه قال الفقيه ابو الليث  
كذا في المحيط + وهو المختار كذا في السراجية + اذا كان على طرف حليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع اخر  
اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم يحجر كذا في الخلاصة + وهو الصحيح هكذا في التبيين واختلافها  
اذا كان مقدته كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولو تجا وز المخرج + عن ابي شيخان ومثله عز الطحاوي  
يجزى الاستنجاء بالاجزاء فهذا الاشبه بقولهما وبه تأخذ كذا في التبيين **وكيفية الاستنجاء من البول**  
ان ياخذ الذكر بشماله ويمره على الجدار او حجر او مدبر ناتق من الارض ولا ياخذ الحجر بيمينه وكذا الا ياخذ الذكر بيمينه  
والحجر بشماله + وان اضطر تيمسك مدرايين عن يمينه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه  
لهكذا في الزاهد + والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على النقطاع العورة كذا في الظهيرية + قال بعضهم يستنجى بهما ينظر  
خطوات + وقال بعضهم ركض برجله على الارض ويتختم ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود الى الجبوت  
والصبيان طباع الناس مختلفة فيمن وقع في قلبه انه هو استنظرهما في السبيل يستنجى هكذا في شرح منية المصلي لا يبر  
الحاج والمضمرات + ولو عرض له الشيطان كثير الا يلتفت الى ذلك كما في السهولة وينتفع فرجه بماء حتى لو رأى لبلا  
حمله على بلة الماء هكذا في الظهيرية + وصفة الاستنجاء بالماء ان استنجى بيده اليسرى بعدما استرجى كل الاستنجاء  
اذا لم يكن صائما ويصعد اصبعه الوسطى على سائر الاصابع قليلا ثم يدهم الاستنجاء في غسل موضعها ثم يصعد بصره ويغسل موضعها ثم يصعد  
خضوعه ثم سبغ يديه فيغسل حتى يطهر قلبه + انه قد طهر بيمينين او غلبه ظن ويبالغ فيه الا ان يكون صائما ولا يقبل  
بالعدد الا ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلث كذا في التبيين ولا يستعمل في الاستنجاء الاكثر من ثلث  
اصابع ويستنجى بغير اصابع الا بربع سما كذا في محيط الشرحي + ويصيب الماء بالرفق ولا يضرب بالعتف كذا في المضمرات  
ويدلك برفق وقال عامة المشايخ يكفيه الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه + وقال عامتهم تجلس المسألة  
منفرجة وتغسل ما ظهر وكفها ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الوهاج + وهو المختار هكذا في التاتارخانية ناقلا  
عن الظهيرية + وتكون افرج من الرجل كذا في المضمرات + وفي الحجته ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يغسل ذمرا  
او لا ثم يغسل قبله بعده وعندهما يغسل قبله او كذا في التاتارخانية + وعلى قولهما مشبرا الغزوي وهو الاشبه كذا في  
شرح منية المصلي لا يبر الحاج + ولطهر اليدين طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية + ويغسل يده بعد الاستنجاء  
كما يكون يغسلها قبله ليكون القى واظف سوقا وان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك

على الحائض كذا في التجنيس من متنجس في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء أمر وابلغ حتى يحصل النقاظة وهذا اذا  
كان الماء سخياً كان كمن استنجى في الصيف ولكن توابه دون ثواب المستنجى بالماء البارد كذا في المصنوعات المستحسنة  
لا يجب عليها الاستنجاء نوقت كل صلوة اذ المرئيين منها بول وفغاط كذا في السراجية + لو شلت يده اليستى ولا يقد  
ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى وان قدر على الماء الجارى يستنجى بيمينه كذا في الخلاصة + الرجل  
المريض اذ المرئيين للمرأة ولا امة وله ابن او اخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضيه ابنته او اخو غير الاستنجاء  
فانه لا يس فوجه وسقط الاستنجاء كذا في المحيط + المرأة المريضة اذ المرئيين لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة  
او اخت توضيها وليسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيان وكذا استقبال القبلة بالفرج في الخلاص واشتد  
وان غفل وقعد مستقبل القبلة يستحب له ان ينحرف بقدر الامكان كذا في التبيين ولا يختلف هذا عندنا في  
البنيات والصحراء كذا في شرح الوقاية + ويكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في  
السراج الوهاج + ويكره الاستنجاء بالعظم والشرث والرجيع والطعام واللحم والزجاج والخرف وورق الشجر والشعر  
وكذا ابا يمين هكذا في التبيين واذا كان باليسر حذر يمنع الاستنجاء بها جازان يستنجى بيمينه من غير كراهة  
كذا في السراج الوهاج ولا يستنجى بالاشياء النجسة وكذا لا يستنجى بجزء من استنجى به مرة هو او غيره الا اذا كان حمله احرف له  
ان يستنجى كل مرة بطرف لم يستنجى به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط + ولا يستنجى بكاغذ وان كانت بيضاء كذا في المصنوعات  
ويكره الاستنجاء بالاجور والفحم وشئ له قيمة كخرقة الديباج كذا في الزاهدى + الاستنجاء على خمسة اوجه اثان احدهما  
احدهما غسل نجاسة الخارج في الفسل عن الجنابة والخمير والنفاس كيلا تشيع في بدنه + والثاني اذا تجاوزت فخرجها  
يجب عند مخرج + قل او كش وهو الاحوط + وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الداهية لان ما على المخرج سقط احتسابه  
يجوز الاستنجاء فيه فيبقى المعتبر ما وراءه + والثالث سنة وهو اذا لم تنجا والنجاسة فخرجها + والرابع مستحب وهو اذا  
بال ولم يتغوط يقبل قبله + والخامس بدعة والاستنجاء من الريح كذا في الافتقار شرح المختار اذ اراد دخول الخلاص يستحب له  
ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يعلو فيه ان كان له ذلك والا فيجتهد في حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل  
ويدخل مستور الرأس ويكره ان يدخل في الخلاص ومعه خاتم عليه اسم الله او شئ من القرآن كذا في السراج الوهاج  
ويستحب له عند الدخول في الخلاص ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج  
يقدم اليمنى كذا في التبيين ولا يكشف عورته وهو نائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يثمت  
عاطسا ولا يرد السلام ولا يجيب الملق ذك فان عطس يحمده الله بقلبه ولا يحرث لسانه ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا ينظر  
الى ما يخرج منه ولا يبرز ولا يستخط ولا يتنخم ولا يكثر الالتفات ولا يعيث بيده ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل  
النعوذ على البول والنائط كذا في السراج الوهاج + ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما لودني وابقى ما ينفعني كذا في  
التبيين ويكره البول والنائط في الماء جاريا كان او ساكنا او يركب على طرف ثمر او ثمر او حوض او عين او تحت شجرة مشرق  
او في زرع او في ظل ينثقم بالجلوس فيه + ويكره مجتنب لمسجد وصلة العبد وفي المقامير بين الوايت وفي طرق المسلمات  
ويكره ان يقعد في اسفل الارض ويبول الى اعلاها وان يبول في حجر فائرة او حية او ثقب يكره ان يبول قائما او مضطجعا او تجردا  
عن ثوبه من غير حذر فان كان بعد فلا بأس به + فاذا اراد ان يبول وكانت الارض صلبة دقها بجر او حف صغيرة حتى يتشرب  
عليه البول - ويكره ان يبول في موضع ويوضأ فيه او تغسل كذا في السراج الوهاج +

# كتاب الصلوة

الصلوة فرضية محكمة لا تسع تركها ويكفر جاحدا كذا في الخلاصة + ولا يقتل قاردا للصلوة عامدا غير منكر

عنه

وجوبها بل يجيب حتى يحدث ثوبية كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك + الوجوب يتعلق عندنا بأخر الوقت بمقدار التحريم  
 حتى ان الكافر اذا سلم واليهما اذا بلغ والمجنون اذا اتفق والمخاض اذا ظهرت ان بقى مقدار التحريم يجب عليه الصلوة  
 عندنا كذا في المصنعات + واذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى  
 القابلة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز لها ان تقع من صلوة عن وقتها وتؤخر بسبب اليأس وخوفه كذا في  
 الخلاصة في الفضل الرابع من المواقيت وفيه اثنتان عشر دن بالجملة

المصنعات  
 الفصل الاول

**الباب الاول في المواقيت وما يتصل بها + وفيه ثلثة فصول + الفصل الاول في اوقات الصلوة**

وقت فجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع الشمس ولا عبرت بالكاذب وهو البياض من الليل  
 يبدا وطول اثره يعقبه الظلام فيما كاذب لا يدخل وقت الصلوة ولا يحرم الاكل على الصائم هكذا في الكافي + اختلاف المشايخ  
 في ان العبارة اول طلوع الفجر الثاني او الاستظارته وانتشاره كذا في المحيط + والثاني اوسع واليه مال اكثر العلماء  
 هكذا في مختار الفتاوى + والاحوط في الصوم والعشاء اعتبارا لاول وفي الفجر اعتبارا لثاني كذا في شرح التقاسيم  
 المشيخ الكبار + ووقت الظهر من الزوال است بلوغ الظل مثليه سوى الفجر كذا في الكافي وهو الصحيح كذا في محيط المشيخ  
 والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب مشرق كذا في الكافي + وطريق معرفة زوال الشمس في الزوال ان تغد  
 خشبة مستوية في الارض مستوية فما دام الظل في الانقراض فالشمس في حد الانقراض واذا اخذ الظل في الازدياد  
 علوان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ازداد  
 على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سمي في الزوال يخرج وقت الظهر عندنا في حذيفة رحمه الله كذا في  
 فتاوى قاضى خان وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية + قالوا الاحتياط ان يصل الظهر قبل هير وقت الظل مثل  
 ويصل العصر حين يصير مثليه ليكون الصلواتان في وقتيهما بيقين ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير الزوال  
 الى غير الشمس هكذا في شرح المجمع + ووقت المغرب منه الى غيبوبة الشفق وهو الحجر عندنا في حذيفة هكذا  
 في شرح الوقاية + وعندنا في حذيفة الشفق هو البياض الذي يلى الحجر هكذا في القدورى + وقولهما اوسع للكتاب  
 وقول ابن حذيفة يح احوط لان الاصل في باب الصلوة ان لا يثبت فيها ركوع ولا شرط الا بما فيه يقين كذا في النهاية  
 ناقلا عن الامرار وبسوط شيخ الاسلام + وقت العشاء والوتر من غير المشفق الى الصبح كذا في الكافي + ولا يقام الوتر  
 على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الوتر يدخل حتى لوصل الوتر قبل العشاء عن ناسيا او صلها فظهر في اداء العشاء  
 دون الوتر فانه يصح الوتر ويعيد العشاء وحدها عندنا في حذيفة رح لان الترتيب يسقط بمثل هذا بعدد ومنه يجب  
 وقت العشاء والوتر بان كان في البلد يطاع الفجر فيه كما يغرب الشفق او قبل ان يغيب الشفق لم يجب عليه هكذا في

الفصل الثاني

**التبيين الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات + يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في**  
 طلوع الشمس بل يسفر بها بحيث لو ظهر فساد صلواته يمكنه ان يعيد لها في الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين  
 في هذا الازمنة كلها الا صيغة يوم النحر الحاج بالمزدلفة فان هناك التخليل افضل هكذا في المحيط + ويستحب تأخير الظهر  
 في الصيف وتجيله في الشتاء هكذا في الكافي + سواء كان يصل الظهر وحده او جماعة كذا في شرح المجمع لابن الملك ويستحب  
 تأخير العصر في كل زمان ما لم يتغير الشمس والعرق لتغير القرص لا لتغير الضوء فمتى صار القرص بحيث لا تجار فيه العين  
 فقد تغيرت والا كذا في الكافي + وهو الصحيح كذا في الهداية + ولو شرع فيه قبل التغير فله اليه لا يكره كذا في مجاز الوراق  
 ناقلا عن غاية البيان ويستحب تعجيل المغرب في كل زمان كذا في الكافي + وكذا تأخير العشاء اذا ثلث الليل والوتر الى اخر الليل  
 لمن يثق بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه او من قبل النعم هكذا في التبيين وفي يوم الغيم ينور الفجر كما في حال الصحو  
 ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال ويجعل العصر خوفا من ان يقع في الوقت المكروه + ويؤخر المغرب حذرا عن الوقوع

الفصل الثالث

قبل الغروب ويعجل العشاء كيلا يمنع مطرا وتليج عن الجماعة فهكذا في محيط السخسى هذه في الازمنة كلها ولا يجوز بين الصلوتين في وقت واحد الا في السفر ولا في المحضر بعد ما معدا حرفة وانز دلفة كذا في المحيط - **الفصل الثالث** في بيان الاوقات التي لا يجوز فيها الصلوة وتكره فيها تلك ساعات لا يجوز فيها المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة اذا طلعت الشمس حتى ترقعه وعندما لا تنصبا بالي ان منزل وعندهما امرار ما الى ان تخيبا لا عصر يومه ذلك فانه يجوز اداعة عند الغروب هكذا في فتاوى قاضيخان + قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن القاضى ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة + هذا اذا وجدت صلوة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت المباح واخرتها الى هذا الوقت فانه لا يجوز قطعها اما لو جبتنا في هذا الوقت واديتا فيه جائزا لانها اديت ناقصة كما وجبت كذلك السراج الوهاج + وهكذا في الكافي والتبيين لكن الافضل فسيما تلاوة تأخيرها الى صلوة الجنازة التأخير مكره وهكذا في التبيين ولا يجوز فيها قضاء القران والواجبات الفاشئة عن اوقاتها كالوتر هكذا في المستصفى والكافي والطلوع في هذه الاوقات يجوز ويكفر كذا في الكافي وشرح الطحاوى حتى لو شرع في الطلوع عند طلوع الشمس لم يجر بها شرهههه كان عليه الوضع + ولو صلى في ربيعة سنة عصر يومه لا ينتقض طهارته بالتحققه هكذا في فتاوى قاضيخان وفي قضاء الوضع + ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكره في ظاهرا لرواية + واذا اتمه خرج عن عمدة ما لزمه بذلك الشرع هكذا في فتح القدير + وقد اساء ولا شئ عليه كذا اشرح الطحاوى ولو قضاها في وقت مكره جاز وقد ساء كذا في محيط السخسى ولون ذلك يصلي في الوقت المكروه فاذا شئ فيه يصح ويأثم ويجب ان يصل في غيره كذا في البحار الرائق + اذا نذر مطلقا وفي غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الاداء فيها وهو اوجه هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج + تسعة اوقات يكره فيها التواضل وما في معناها الا الفرائض هكذا في النهاية والكفاية + فيجوز فيها قضاء الفاشئة وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضيخان ومنها ما بعد طلوع الفجر قبل صلوة الجنازة في النهاية والكفاية + يكره فيها الطلوع باكش صر سنة الفجر + من هلى تطوعا في اخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام افضل لان وقوعه في الطلوع بعد الفجر لا عن قصد ولا تنويان عز سنة الفجر على الاحم هكذا في السراج الوهاج والتبيين ولو شرع اربعاءا الشفع الذي بعد الطلوع ينوب عز سنة الفجر هو المختار كذا في خزنة الفتاوى + ومنها ما بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية ولو افسد سنة الفجر شرع قضاها بعد صلوة الفجر لم يجز وكذا في محيط السخسى ومنها ما بعد صلوة العصر قبل الغروب هكذا في النهاية والكفاية + لو اتمت صلوة النفل في وقت مستحب ثم افسدها فقضاها بعد صلوة العصر قبل مغيب الشمس لا يجز به هكذا في محيط السخسى ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب عند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعيد والعيدين والكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية + ويكره التنفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج ويكره الطلوع اذا خرج الامام للخطبة يوم كذا في منية المصلي + اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتواربوا وهو الصحيح واليه مال الامام الصمد الاجل الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية ويكره التنفل اذا اقيمت للصلوة الاسنة الفجر لم يخفف فوت الجماعة + وقبل صلوة عيدين مطلقا وبعدها في المسجد الا في البيدث وبين صلوة الجمع بعرفة وفرفة هكذا في البحار الرائق + ويكره جميع الصلوة سح الوقتية اذا ضاقت وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج ناقلا عن الحاشي ويكره الصلوة وقت مدافعة البول والغائط ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس شائقة اليه والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من افعال الصلوة ويحتمل بالخشوع كما انما كان الشاغل ويكره اداء بعشاء ما بعد نصف الليل هكذا في بحر الرائق +

**الباب الثاني في الاذان** وفيه فصلان **الفصل الاول** في صفة واحوال المؤذن الاذان سنة لاداء المكتوب بالجماعة كذا في فتاوى قاضيخان + وقيل انه واجب الصحيح انه سنة مؤكدة كذا في الكافي + وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط

الباب الثاني  
الفصل الاول

والاقامة

والاقامة مثل الاذان في كونه سنة للفرائض فقط كذا في البحر الرائق وليس بغير الصلاة الخمس والجمعة نحو السنن الوتر والظواهر  
 والترجيح والعديد من اذان ولا اقامة كذا في المحيط وكذا للمنذور و صلاة الجنازة والاستسقاء والفضي والافضل  
 هكذا في التبيين وكذا الصلاة الكسوف والخسوف كذا في العيني شرح الكنتز وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صليين  
 بمحابة يصليين بغير اذان واقامة وان صليين بمحابة جازت صلواتهم مع الاساءة هكذا في الخلاصة + وندب الاذان  
 والاقامة للمسافر والمقيم في بيته + وليس على العبد اذان ولا اقامة كذا في التبيين فقد يعذر اذان على الوقت في غير الصبح  
 لا يجوز اتفاقا وكذا في الصبح عندنا حنيفة ومحمد رحمهما الله + وان قدر عياد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لا بد  
 وعليه الفتوى هكذا في التناثر خانية ناقلا عن الحجة + واجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا يجوز كذا في المحيط + حضر الامام  
 بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد ما لا يجبل عادت هكذا في القنية + واهلية الاذان تعتمد بمعرفة القبلة  
 والعلم بمواقيت الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان وينبغي ان يكون المؤذن رجلا عاقل صالحا نقيبا عالما بالسنة كذا  
 في النهاية + ينبغي ان يكون مهيبا ويتفقد احوال الناس يزجر المتخلفين عن الجماعة كذا في القنية + وان يكون مواظبا  
 على الاذان هكذا في البدائع والتناثر خانية + وان يكون محتسبا في اذانه كذا في النهر الفائق + والاهتمام  
 يكون اماما في الصلاة كذا في معارج الدررية + والافضل ان يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي وان اذن رجل  
 واقام اخران غاب الاول جاز من غير كراهة + وان كان حاضرا ويلحقه الوحشة باقامة غيره فيكون رضيا به  
 لا يكره عندنا كذا في المحيط + اذان الصبي لعاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن اذان  
 البالغ افضل واذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز وبعاد وكذا المجنون هكذا في النهاية + ويكره اذان السكران  
 ويستحب مادته كذا في التبيين وكره اذان المرأة فيعاد نداء كذا في الكافي + ويكره اذان الفاسق ولا يعاد هكذا في التنوير  
 وكره اذان الجنب اقامته باتفاق الروايات + ان يعاد الاذان ولا يعاد الاقامة ولا يكره اذان المخد في ظاهر  
 الرواية هكذا في الكافي + وهى الصحيحة كذا في الجوهر في السيرة + وكره اقامته ولا تعاد هكذا في محيط الشرح في لوازم الملوك  
 بعد الاذان لا يعاد وان اعيد فهو افضل كذا في السراج الوهاج + واذ اذنت في الاذان فالاولى ان يبتمدى غيره وان يقتم  
 غيره واتمه جاز كذا في فتاوى قاضيخان ويكره الاذان قاعدا وان اذن لنفسه قاعدا فلا بأس به + والمسا فواذا اذن  
 لا يكبله ولا ينزل للاقامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة + وان لم ينزل واقام اجزاه كذا في المحيط + ويجوز للاسفل  
 ان يقيم الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة + وفي محضر يكره ان يؤذن ركبا  
 فظاهر الرواية كذا في محيط الشرح ولا يعاد هكذا في الخلاصة + ويجوز اذان العبد والقرى واهل المفازة وولد الزنا والاعمى  
 ومن يؤذن في بعض الصلاة دون بعض بان كان في السوق نهادا وفي السكة تيملا من غير داهة لكن غير هؤلاء اولى  
 هكذا في المحيط + ومتى كان مع الاعمى من يحفظ عليه اوقات الصلاة فتأذنه وتأذنين البصير سواء هكذا في النهاية + ويكره  
 اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة كذا في فتاوى قاضيخان ولا يكره تركها لمن يصلي في المصرا اذان جدا  
 في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين والافضل ان يصلي بالاذان والاقامة كذا في التمر تاشي واذ المؤذن  
 في تلك المحلة يكره له تركها ولو ترك الاذان وحده لا يكره كذا في المحيط + ولو ترك الاقامة يكره كذا في التمر تاشي + ويكره  
 للمسافر تركها وان كان وحده هكذا في المبسوط + ولو ترك الاقامة اجزاه ولكنه يكره هكذا في شرح الطحاوى فان اذن  
 واقام فهو حسن كذلك ان اقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط + ولو صلى في بيته في قرية كان في القرية مسجدا في الاذان  
 واقامة فحكمه حكم من صلى في بيته في المصرون لم يكن فيها مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في الشئب شرح النقاية + وان كان  
 في كرم او ضيعة يكتفى باذان القرية او البلدة ان كان قريبا والا فلا + وحد القرية ان يبلغ الاذان اليه منها كذا في  
 معتاد الفتاوى + وان اذنا كان اولى كذا في الخلاصة + وان صلوا بجماعة في المفازة وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا

اعى افاضت  
 كونه ١١

الاقامة يلك كذا في فتاوى قاضيان اهل المسجد اذ صلوا باذان وجماعة يلك تكرار الاذان والجماعة فيه ولو صلى بعض اهل المسجد باقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والاهل وبقية الجماعة فالجماعة المستقبلة لهم والكرامة الاولى كذا في المضمرات ولو صلى فيه غير اهله بالجماعة فلا بأس لانه ان يصلوا فيه الجماعة كذا في محيط السرخسي جماعة من اهل المسجد اذ لو اذنت المسجد على وجه التحاقفة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذا نوا على وجه الوجه ثم علموا ما صنع الفريق الاول فلهون يصلو بالجماعة على وجهها ولا عبرة بالجماعة الاولى كذا في فتاوى قاضيان في فصل الاذان مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم يصله فيه الناس فوجاً فوجاً بالجماعة فالافضل ان يصل كل فريق باذان واقامة على حدة كذا في فتاوى قاضيان في فصل المسجد قوم ذكر افساد صلوة صلوا في المسجد في الوقت قضوها بالجماعة فيه ولا يعيدون الاذان ولا الاقامة وان قضوها بعد الوقت قضوها في غير ذلك المسجد باذان واقامة كذا في الزاهد ومن فاتته صلوة في وقتها فقضاها اذنها واقام واحداً كان او جماعة هكذا في المحيط واليه فانتة صلوة اذن للاولى واقام وكان مخيراً في الباقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة كذا في الهداية ودون اذن واقام لكل صلوة فحسن ليكون القضاء على سنن الاداء كذا في الكافي وهكذا في المبسوط للامام السرخسي والتحبير في البوابي انما هو اذ اقضاها في مجلس احدا ما اذ اقضاها في مجالس يشترط كلاهما هكذا في البحر الرائق والضابطة عندنا ان كل فرض اداء كان او قضاء يؤذن له ويقام سواء اداه منفرداً او بالجماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصرقان اداه باذان واقامة مكبر كذا في التبيين وفي الجمع بين الصلوتين بعرفة وصحيفة يؤذنه ويقيم الاولى ويقيم الثانية لا يؤذن الاغشى على المؤذن في الاذان الاقامة يستقبل في اولها كذا في التلخيص مدهما ولو سبقه الحدث في احدهما فلهب لم يتوضأ يستقبل غيره او هو اذ اجع هكذا في فتاوى قاضيان قال مشايخنا رحمهم الله الاولى ان يتعذر الاذان ان حدث فيه وهم واقامة ان احدث فيها شربة لم يتوضأ كذا في المحيط واذ حضر المؤذن في خلال الاذان او الاقامة ولم يكن هناك من يقيم يجلس الاستقبال وكذا الاخرى في احدهما ويجزى عن الاقامة ويستقبل غير كذا في فتاوى قاضيان اذ وقف في خلال الاذان بعيدة اذا كانت الوقفة بحيث تعد فاصلة وان كانت يسيرة مثل التنجيم والسعال لا يعيد هكذا في التاتارخانية فاعلان عن البيهقي ويكره التوجه في الاذان بغير عذر فان كان بعد فلا بأس به هكذا في السراج الرواح ويكره ردة السلام في الاذان والاقامة ولا يجب التحرك بعده على الاصح كذا في الزاهد ولا ينبغي للسؤدن ان يتكلم في الاذان او في الاقامة او يمشي فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال واذا انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله قد قامت الصلوة له الخيارات ان شاء انتهى مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة كذا في فتاوى قاضيان والمحيط **الفصل الثاني** في كلمات الاذان والاقامة وكيفيةها والاذان خمس عشرة كلمة واخره عندنا لا اله الا الله كذا في فتاوى قاضيان وحى الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول الله وحى على الصلوة حتى على الصلوة حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله هكذا في الزاهد والاقامة سبع عشرة كلمة بخمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلوة من تين كذا في فتاوى قاضيان ويؤيد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين كذا في الكافي ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان اخر قيل العربية كذا في فتاوى قاضيان وهو الاظهر الاصح كذا في الجوهر النيرة ومن السنة ان ياتي بالاذان والاقامة جمل رافعاً بصوته الا ان الاقامة انخفض منه هكذا في النهاية والبدائع وينبغي ان يؤذن على المشددة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد كذا في فتاوى قاضيان والسنة ان يؤذن في موضع عال يكون اسمع بجوارحه ويرفع صوته كذا في البحر الرائق ويكره التوجه ان يرفع صوته فوق الطاق كذا في المضمرات ويقوم على الارض هكذا في القنية وفي المسجد هكذا في البحر الرائق ولا ترجع في الاذان وهو ان ياتي بالشهادتين مرتين مخافة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمداً

الفصل الثاني

رسول الله خفياً في قوله اشهد ان لا اله الا الله وانه معبوده فيكثر والشركاء الذين فيهم من الشركاء الذين اربع عزرات مرتين  
على سبيل الاختفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية ويترسل في الاذان ويحد في الاقامة وهذا بيان الاستحباب  
كذا في الهداية حتى لو ترسل فيهما او وحد فيهما او ترسل في الاقامة وحد في الاذان جاز كذا في الكافي وقيل كبره  
وهو الحق هكذا في فتح القدير والترسل ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى مثله وكذلك يقف  
بين كل كلمتين الى اخر الاذان والحد والوصل والسرعة كذا في التاتارخانية الا ان الينا بيع - ويسكن كل تحمما على  
الوقوف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة يتولى الوقف كذا في التبيين والاول التكبير كقولنا واخره خطاء فاحش كذا في  
الزاهد ويرتب بين كلمات الاذان والاقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي وما اذا قدم في اذانه وفي اقامته بعض  
الكلمات على بعض نحو ان يقول اشهد ان محمداً رسول الله قبل قوله اشهد ان لا اله الا الله فالافضل في هذا ان يسبق  
على اذانه لا يعتد به حتى يجيده في اوانه وموضعه وان مضى على ذلك جازت صلواته كذا في المحيط ويوالي بين كلمات  
الاذان والاقامة حتى لو اذن فقط انه اقامة شرع لم يجد ما فرغ فالافضل ان يعيد الاذان ويستقبل الاقامة مراعاة  
وكذا اذا اخذ في الاقامة فظن انه اذان شرع لم يفرغ من الاقامة كذا في التبيين والافضل ان يسبق في الاقامة  
بهما الصلوة ولو ترك الاستقبال جاز وكبره كذا في الهداية وما اذا التزم الى الصلوة والقلاج حول وجهه عيانياً وشمالاً  
وقد ما مكا كما سواء صلي وحده اومع الجماعة وهو الصحيح حتى قالوا في الذي يقرأ في الصلوة ان يقول وجهه عن يمينه  
ويسبق عندهما بين الكلمتين هكذا في المحيط والكنية ان يكون الصلوة في اليمين والقلاج في الشمال وقيل الصلوة في اليمين  
والشمال والقلاج كذلك والصحيح الاول كذا في التبيين وان استدار في صومته عند انساها ففسد هكذا في البداهة فيسند  
المؤذن في المسئلة عند الحثنتين ويخرج رأسه من القبلة المصطفى ويقول حي على الصلوة مرتين ثم من الكوفة الصلوة ويقول  
حي على القلاج مرتين ولهذا اذا لم يعلم الاصلاح بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ ابن المكارم وما اذا قرأ بحول  
الرأس عيانياً وشمالاً فيكفي بذلك فلا يزال القدامان عن مكانهما كذا في شأها كان شرح الهداية - ويكبر التحمين وهو التغمي  
بحيث يودي الى تغيرهما كذا في شرح المجموع لابن الملك وتحسين الصوت الاذان حسن المرئى كذا في السراجية - وهكذا  
في شرح الوقاية - ويعني صبعيه في اذنيه وان لم يفعل تحسن لانه ليس بسنة اصلية وانما شرع لاجل المباينة في الاعلام  
وان جعل يديه على اذنيه تحسن هكذا في التبيين وجعل صبعيه في اذنيه سنة الاذان ليس في صوته بخلاف الاقامة كذا في  
الفتية والنووي حسن عند المتأخرين في كل صلوة الا في المغرب هكذا في شرح النقاية للشيخ ابن المكارم وهو يجمع المؤذن الى  
الاعلام بالصلاة بين الاذان والاقامة وتؤيب كل بلدة على ما تعارفوه اما بالتحنن والصلوة او قامت قامت  
لانه للمباينة في الاعلام وانما يحصل ذلك بما تعارفوه كذا في الكافي ويؤذن للمغرب ثم يقعد قدما يقرا عشرة زواجر ثم يثوب  
ثم يقعد مثل ذلك ثم يقبر كذا في التبيين ويفصل بين الاذان والاقامة مقدار ركعتين او اربع يقرأ في كل ركعة نحواً من  
آيات كذا في الزاهد والوصل بين الاذان والاقامة مكسرة بالاتفاق كذا في معراج الدراية - والاولى للمؤذن في الصلوة  
التي قبلها تطوع مسنون او مستحبان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في المحيط فان لم يصل يجلس بينهما وما اذا كان  
في المغرب فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العنابية - واختلفوا في مقدار الفصل فعند ابي حنيفة شرح  
استحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت قائماً ساعة ثم يقبر ومقدار السكتة عند قدما ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث  
آيات قصار او آية طويلة وعندما يفصل بينهما بمجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين المجلستين وذكر الامام الحلو في الخلا  
في الاضحية حتى ان عند ابي حنيفة رح ان جلس جاز ولا افضل لا يجلس وعندما على العكس كذا في النهاية - ويستحب ان  
يدعوا بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج - وينتظر المؤذن الناس ويقبر للصيغة المستحب ولا ينتظر رئيس الجماعة  
وكبير ما كان في معراج الدراية يلغى ان يؤذن في اول الوقت ويقبر في اوسطه حتى يفرغ المنون من وضوئه

المصلحة من صلوته والمعتصم من قضاء حاجته كذا في التائمان رخصة ناعلا عن الحجية + اذا دخل الرجل عند الاقامة يكره  
 له الا انظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حتى على الفلاح كذا في المصنوعات النكان المؤذن غير الامام  
 وكان يقوم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح  
 فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل الصفوف فكلاما جاء نصفه قائم ذلك الصف واليه مال  
 ثم لئلا يمتدحوا في الخسبي وشيخ الاسلام بنحوه زيادة + وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كما ساروا  
 الامام وان كان المؤذن اقام واحدا فان اقام في المسجد اقم لا يقوم ما لم يفرغ من الاقامة وان اقام خارج المسجد فمشائنا اتفقوا  
 على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد + ويكبر الامام قبيل قوله قد قامت الصلوة + قال الشيخ الامام شمس الدين  
 الحلواني وهو الصحيح هكذا في المحيط **وما يتصل** بذلك اجابة المؤذن يجب على السامعين عند الاذان  
 الاجابته وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلوة وحتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلوة  
 لهول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ما شاء الله كان وما ليرشأ لم يكن كذا في محيط السرخسي  
 وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب وكذا في قول المؤذن الصلوة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول  
 صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي سمع الاذان وهو عيشي فالاولى ان يقف ساعة ويحيب كذا في الفتية + واجابة  
 الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير + واذا بلغ قوله قد قامت الصلوة يقول السامع اقامها الله وادامها ما دامت  
 السموات والارض وفي سائر الكلمات يحيب كما يحيب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب ولا ينبغي ان يتكلم السامع في  
 خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقرات القرآن ولا بشئ من الاعمال سوى الاجابة + ولو كان في القرأة ينبغي ان  
 يقطع ويستقل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع + ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة +  
 اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن واحد اذا تواوا **كما بعد واحد فاحرمه للاول كذا في الكفاية**

الباب الثالث  
 الفصل الاول

**الباب الثالث في شرط الصلوة** + وهي عندنا سبعة + الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس + ستر  
 العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والحرمة كذا في الزاودي + وفيه فصول اربعة + **الفصل الاول**  
 في الطهارة وستر العورة + تطهير النجاسة من بدن المصلحة وتوبه والمكان الذي يصل عليه واجب هكذا في الزاودي  
 في باب الانجاس هنالك كانت النجاسة قد امانا وامنك انزلها من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من اذاتها الا بابداء عورته الناس  
 يصل معها + ولو ابدى ما لازالة فسق هكذا في البحر الرائق + وتعتبر طاهر البدن حتى لو اتمل بكل نجس لا يجب عليه غسل  
 عينه كذا في السراج الوهاج + النجاسة النكاسة غليظة وهي اكثر من قدر الدرهم ففصلها فرطية والصلوة فيها باطله  
 وان كانت مقدار درهم فصلها واجب الصلوة معها جائزة وان كانت اقل من قدر الدرهم فصلها سنة وان كانت  
 خفيفة فانها لا يمنع جواز الصلوة حتى تفحش كذا في المصنوعات + ستر العورة شرط لصحة الصلوة اذا قدر عليه كذا في  
 محيط السرخسي العورة للرجل من تحت الشرة حتى تجاوز كتفيه فستره ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة + وركبته عورة  
 عند علمائنا جميعا هكذا في محيط بدن المحجورة الا وجهها وكفيها وقد مبرها كذا في المتون وشعر المرأة ما على رأسها عورة  
 واما المسترسل ففيه روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة + وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعليه القائل  
 كذا في معراج الدراية + والامة كالرجل وبطنها وظاهرها عورة + ويدخل في هذا الجواب الولد والمدرسة والمكاتب  
 هكذا في التبيين والمستسعاة بمنزلة المكاتبه وعند ابي حنيفة ح كذا في الظهيرية + والتحنثي المشكل اذا كان رقيقا فبغير  
 عورة الامة وان كان حرا امرنا ان ليست جميع بدنه فان سترها بين سترته الى ركبته قال بعضهم يلزم الامادة وقال  
 بعضهم لا يلزم كذا في السراج الوهاج + عوامه صلت حرمانه او غير وضوء باعادة وان صلت بغير فاع فصلواتها ما استحسانا كذا في  
 محيط السرخسي + وستر العورة في الصلوة من الغيب فرض بالاجماع + ونفسه غير فرض عندنا ما المشايخ كذا في الشاهانك فاخا صلت في غير

اذا ارى وكان لو نظر رأى عورته من زيقه فعند عامة الشايع لا تقصد وهو الصحيح + وان صلى في بيت مظلم عرياناً  
 وله ثوب ظاهر لا يجوز صلواته بالاجماع كذا في السراج الموهج هو الثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا يجوز الصلوة  
 فيه كذا في التبيين ولو كان عليه قميص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى احد عورته لكن لو نظر اليه انسان من تحته راعى عورته فهذا ليس  
 قليل الاكتشاف عموماً فيه يلوى لا يلوى في الكثير فلا يجعل عفا الربيع وما توفقه كثير وما دون الربيع قليل وهو الصحيح هكذا في المحيط والاصح ان  
 التقدير في العورة الغليظة والحقيقة بالربيع هكذا في الخلاصة + انكشاف ما دون الربيع معفو اذا كان في عضو واحد ان كان في عضوين او اكثر  
 صحيح بل في ربيع ادى في عضو منها يمنع جواز الصلوة كذا في شرح الجمع لابن الملك + لا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والتمتع  
 بل انكشاف رجلي لو انكشف من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع لان المكشوف قدر ربيع الاذن هكذا في القنية  
 وان انكشف عورته في الصلوة فسترها بلا مكث جازت صلواته اجمالاً وان ادى زكناً مع الاكتشاف فسدت اجمالاً  
 وان لم يرد ذلك لكن مكث قدس ما يمكن الاداء تفسد عند ابى يوسف صح خلافاً للصحيح ولا نص عن ابى حنيفة صح كذا في  
 شرح النقاية للشيخ ابى المكارم صلب بغير قناع فاعتقت في صلواتها فان لم تستر من ساعتها فسدت صلواتها  
 وان سترت من ساعتها بعمل قليل جازت كذا في محيط السرحتى والعمل القليل ان تأخذ بهيد واحدة كذا في السراج الموهج  
 والذكر يعتبر بانفراده وكذا الانثيان هو الصحيح هكذا في الهداية + والاليان كل واحد منهما عورة على حدة والدبر  
 ثالثهما هو الصحيح كذا في شرح الجمع لابن الملك وهكذا في التبيين + والوكبة الى اخر الفخذ عضو واحد حتى لو وصل الى الركبتان  
 مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلواته وهو الاصح هكذا في التبيين وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن  
 الملك + وما بين سرتة وعانتة عضو على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فاذا انكشف ربعه فسدت صلواته  
 كذا في الخلاصة + والنظر بانفراده عورة والبطنة كذلك وكذا الصهد كذا في التا تاريخانية ناقلاً عن العتبية + والمجلب تبع للبطن  
 كذا في القنية + وثدى المرأة ان كانت صغيرة ناهية فمعي تبع لصددها وان كانت كبيرة فهي عضو ملحقة كذا في الخلاصة  
 ويعتبر كل واحد عورة بانفراده وكذا الاذنان حتى لو انكشف ربع واحد منهما فسدت كذا في الزاهد + ومن لم يجد  
 ثوباً صلى قائماً يرمى بالركوع والسجدة او قائماً بركوع وسجود الاول افضل هكذا في الكافي + ليا كان اونها راني بيت او  
 صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق + والمراد بالوجود القدرة فان ابيع له فالاصح انه يجب عليه استعماله هكذا في  
 بحرية النيرة + العارى اذا كان بمحضته من له كسوة فانه يسأله فان لم يعطه صلى عرياناً + ولو وجد في خلال صلوة ثوباً  
 استقبال كذا في التا تاريخانية ناقلاً عن السراجية + وان كان يرجى وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان  
 كذا في القنية + ويصل المرأة وحدها انما متباعد بين وان صلوا بجماعة ويتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه الى القبلة  
 ويضع يديه بين فخذه يرمى اسماء وان اوفى القائم ادكع او سجد القاعد جاز كذا في الزاهد + في الحجة اذا وجد العارضة  
 حصيل او بساطاً صلى فيه ولا يصل عرياناً + وكذا ان امكنه ان يستر عورته بالحشيش كذا في التا تاريخانية + عرياناً  
 على طين يلطخ به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كما لو قد ان يخفف عليه ورق الشجر كذا في القنية + ولو  
 وجد ما يستره بعض العورة وجب استعماله ويستربه القبيل والدبر بالاتفاق هكذا في معراج الدراية وان لم يجد الا ما يستر  
 احدهما قال بعضهم ليستر به الدبر لانه افش في حالة الركوع وقال بعضهم ليستر به القبيل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الموهج  
 ولا يجوز الصلوة في ثوب لم يستره النساء ولو لم يجد غيره يصل فيه لاعتبار كذا في فتح القدير + ولو ان  
 امرأة صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة وتوصلت قاعدة لا ينكشف شيء منها فانها تصل قاعدة  
 كذا في التبيين في العتبية اذا انكشف ربع عورتها عند السجود تركت السجود كذا في التا تاريخانية + والمستحب ان يصل  
 الرجل في ثلثة اواب قميص ازار وعباءة + اما لو وصل في ثوب احد متوشحاً يدنه يجوز صلواته من غير كراهة +  
 وان صلى في ازار واحد يجوز ويكره + واما المرأة فالمستحب ان تصل في ثلثة اواب أيضاً قميص ازار ومقنعة + فان

الفصل الثاني

صلت في ثوبين جازت صلواتها كذا في الخلاصة + وان صلت في ثوب واحد متوشحة به لا يجوز الا اذا استمرت به راسها  
وجميع جسد ها كذا في محيط السرخسي + ولو صلى رجلان في ثوب واحد استتر كلاهما بطرف منه اجزاء وكذا الوالشي اعطى  
على نائمه اجزاه كذا في الجوهرة النيرة + ولو كان الثوب يغطي جسدا وربع راسها فتركت اعطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي اقل  
من الربع لا يضرها تركه والستر افضل كذا في التبيين عريان وجد قطعة تستدربع اصغر العورات فلم يستر فسد والا فلا  
كذا في القنية + وان صلى في الماء ان كان كدر اصحت فان كان صافيا يمكن رؤية عورة لا تصح كذا في السراج الوهاج + **الفصل الثالث**  
في طهارة ما يستربه العورة وغيره + وجد ثوبا ربيعه طاهر صلى عاريا لم يجز + وان كان اقل من ربعة طاهر او كله نجسا خير  
بين ان يصل عاريا قاعا بايامه بين ان يصل فيه قاعا بركوع وسجود وهو افضل كذا في الكافي + ولو وجد الاطراف ميتة غير متداع لا يجوز ان يستبرئ عورة ولو لم يجز  
صلوته فيه كذا في السراج الوهاج + ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم تغير حاله فيبلغ احداهما  
ربع الثوب الاستواءهما في المنع كذا في التبيين والمستحب الصلوة في اقلهما نجاسة كذا في الخلاصة + ولو كان درهما واحدا  
قدر الربع ودر الاخر اقل يصل في اقلهما دما ولا يجوز عكسه + ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احدهما اكثر  
لكن لا يبلغ ثلثة ارباعه وفي الاخر قدر الربع صلى في اقلهما شاء + والا فضل ان يصل في اقلهما نجاسة + ولو كان ربع احد  
طاهرا والاخر اقل من الربع يصل في الذي رابعه طاهر لا يجوز العكس كذا في التبيين + ولو كان الدمام في ناحية عن الثوب  
والطاهر منه بقدر ما يمكنه ان يثوره لم يجز الا ان يصل فيه لانه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولو لم يصل يبرئ  
ما اذا تحرك الطرف الاخر ولم يتحرك كذا في محيط السرخسي + الاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى بملبوسين هما متساويين  
ياخذ بايتهما شاء وان اختلفتا فعليه ان يختار اهوون ما كذا في البحر الرائق + اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس  
تحرى وصل في وان كانت الغلبة لثياب النجاسة كذا في السراجية + ولو وقع تحريه على ثوب وصل في فيه الظاهر ثم وقع تحريه  
على ثوب اخر فصل في فيه العصر فالعصر سدا + ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصل في الظاهر في احدهما ثم صلى العصر  
في الاخر ثم المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في احدهما نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولا يدرك ايهما الاول  
والثاني فالظهر المغرب جائز ان والعصر والعشاء فاسدان وهذا وما لو صلى الظهر في الاول بالتحريم والعصر في الثاني  
وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة + واذا صلى في ثوب وعنده انه  
نجس فلما فرغ من صلوته تبين انه طاهر يجوز صلوته كذا في المحيط + اذا كان مع العريان ثوب يباح وثوب كره  
فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم يصل في الذبيح كذا في الخلاصة + المصلحة اذا رأى على ثوبه نجاسة هي اقل من  
قدر الدرهم ان كان في الوقت سعة فالفضل ان يغسل الثوب يستقبل الصلوة وان كان تفوته الصلوة بجماعة ويجز  
في موضع اخر فذلك ذلك + وان خاف ان لا يجد الجماعة او يفوته الوقت مضى على صلوته كذا في الذخيرة + وهذا اذا كان  
في الصلوة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلوة وهو يخشى ان يغسله تفوته الجماعة احب الي ان يدخل  
في الصلوة ولا يغسله كذا في الخلاصة + ان وجد في ثوبه نجاسة مغالطة اكثر من قدر الدرهم ولا يدركه من اصابه  
لا يعيد شيئا من صلوته بالاجماع وهو الاصح كذا في محيط السرخسي والجوهرة النيرة ولو رأى في ثوب امامه نجاسة  
اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب المقتدى ان النجاسة القليلة لا تمنع الصلوة ومذهب الامام انها تمنع  
فضل الامام وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدى ولا يجوز صلوة الامام وان كان مذهبا على العكس فحكمها على العكس  
كذا في فتاوى قاضيخان في باب النجاسات + قال نظرو به ناخذ كذا في الذخيرة + النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب  
وكل واحد منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صارت اكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز الصلوة + وكذا لو كانت  
في ثوب المصلحة في مواضع كذا في الخلاصة + ولو وصل في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل من  
قدر درهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الاخر فلو جمعها يكون اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة في قول الجمهور

ع

وليسك نجاسة المتفرقة في ثوب احد + ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم ووجهما تكونت  
اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما وينبغي جواز الصلوة + ولو صلى في ثوبين في طاقين قاصبت النجاسة احد الطاقين  
ونفذت الى الاخر على قول ابي يوسف صح هو كقرب واحد لا تمتنع جواز الصلوة وعلى قول محمد صح تمتنع وقول ابي يوسف  
اوسع وقول محمد احوط كذا في فتاوى قاضيانا ولو صلى في موضع نجس جازم المختار انه لا يمنع الجواز كذا في  
الخلاصة وهو الصحيح لان الكل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيانا اذا كان موضع انفة نجسا وموضع جبهته ظاهر الجواز صلواته  
بلا خلاف وكذا اذا كان موضع انفة طاهرا وموضع جبهته نجسا وسجد على انفة يجوز صلواته بلا خلاف وان كان موضع انفة وجهه نجسا  
ذكر الرزدي وسي في نظره قال ابو حنيفة سجد على انفة دون جبهته ويجوز صلواته وان لم يكن بجبهته عدا وعندهما لا يجوز صلواته الا اذا كان  
بجبهته عدا كذا في المحيط وان سجد على الاخر صلى الاخر هكذا في محيط الشريفي فان كانت النجاسة تحت قدم المصلي منع الصلوة  
كذا في الوجيز للكردي ولا يفتري في الحال بين ان يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين ان يكون موضع احد القدمين  
نجسا واذا كان موضع احد القدمين طاهرا وموضع الاخرى نجسا فوضع قدميه مختلف المشايخ فيه الاصح انه  
لا يجوز صلواته فان وضع احد القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس صلواته  
صلواته جائز كذا في المحيط + وان كانت النجاسة تحت يديه او ركبتيه في حالة السجود يفسد صلواته في ظاهر  
الرواية + واختار ابو الليث انها تغسل ويصح في العمود كذا في السراج الوهاج + اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه  
الا انه اذا السجد يقع ثيابه على ارض نجسة او ثوب نجس جازت صلواته كذا في المحيط + ان كانت النجاسة تحت  
كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو جمعت تصير اكثر من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع جواز الصلوة كذا في فتاوى قاضيانا  
في فصل النجاسة التي تصيب الثوب والضمائم والمختار وفي الفتاوى العنابية وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم  
كذا في التاتارخانية + واذا كان في ثوب المصلي اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم لكن يجمع يبلغ  
اكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة + اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول  
ان لم يمكث على النجاسة مقدارا يمكنه فيه اداء ركني صلواته والا فلا كذا في فتاوى قاضيانا فصل النجاسة  
التي تصيب الثوب المكان ولو افتتح الصلوة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شراعا في الصلوة كذا في  
الخلاصة ولو صلى على الدابة وعلى وجهها نجاسة مثل الدم والعدرة اكثر من قدر الدرهم فصلواته فاسدة والصحيح  
انه يجوز كذا في محيط الشريفي ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة ان لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع  
سجوده لا تمتنع اداء الصلوة سواء كان اليسا طكيرا او صغيرا بحيث لو ترك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر هو  
المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس وكذا في الشرايط كذا في السراج الوهاج + وفي حجة البساط اذا انما  
نجاسة ولا يدري في اي موضع هي فانه يجوز ان يتحرى في موضع الذي يطسك قلبه انه طاهر كذا في التاتارخانية  
ولو كانت النجاسة على بطانة مصلاة او في حشوها جازت الصلوة عليها اذا لم يكن احدهما مغطيا على صاحبه لا مضرا  
وان كان احدهما مغطيا على صاحبه يجوز على قول محمد لانه بالخياطة والتضريب لم يضر ثوبا واحدا وعند ابي يوسف لا يجوز  
لهكذا في محيط الشريفي وقول ابي يوسف قرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيانا ولو كانت النجاسة رطبة فالقى عليها  
ثوبا وصل على ان كان ثوبا يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان كالتالي يجوز عند محمد وان كان لا يمكن لا يجوز وان كانت نجاسة  
جازت اذا كان يصلم سائرا كذا في الخلاصة + وفي الفتاوى اذا نثى ثوبه والاعلى طاهر دون الاسفل يجوز كذا  
في السراج الوهاج وشرح المنية لامير الحاج ناقلا عن المبتغي + ولو قام على النجاسة وفي رجله نعلان او جوربا لم ينجس  
صلواته كذا في محيط الشريفي ولو خلع نعليه وقام عليه ما جاز سواء كان ما يلي الارض منه نجسا او طاهرا اذا كان  
ما يلي القدم طاهرا والاجز اذا كان احد وجهيهما نجسا فقام على الوجه الطاهر صلى جازم فمشتة كانت او موضوعة

لهكذا في فتاوى قاضيخان واذا وصل على حجر الرخى او على باب وبساط غليظ او على مكعب ظاهر وباطنه نجس يجوز عند  
محمد ح وبه كان يفتى الشيخ ابو بكر الاسكاف وهو الاشبه بالترجميم هكذا في شرح منية المصل لا ميروا الحاج من كذا  
اللبد هكذا في المحيط وكذا الخشب اذا كان غلظه بحيث يقبل القطع هكذا في الخلاصة + اذا اراد ان يصل على ارض  
عليها نجاسة فليسها بالتراب ينظون كان التراب قليلا بحيث لو استثمته بجدر ائحة النجاسة لا يجوز وان كان  
كثيرا لا يجدر ائحة يجوز هكذا في التاتارخانية + اذا كان على الثوب لمبسوط نجاسة فعوش عليه التراب  
لا يجوز هكذا في السراج الوهاج + ولو بسط كتمه على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح انه لا يجوز هكذا في التاتارخانية  
ولو وصل في جبة محشوة فوجد في حشوها بعد الفراغ فارة ميتة يابسة النكان للجنة ثقب او خرق اعاد صلوة  
ثلاثة ايام وان لم يكن اعاد جميع ما وصل في تلك الجبة كذا في السراج الوهاج + **ومما يتصل** بذلك مسائل اذا  
صل وفي كتمه بيضة مدقة قد حال مضمما ما جازت صلوته وكذا البيضة التي فيها من ميتة كذا في فتاوى قاضيخان  
في انصاب جل صل في كتمه فاروقه فيها بول لا يجوز الصلوة سواء كانت ممتلية او لم تكن لان هذا ليس مظان ومعدته بخلاف البيضة  
المذكورة لانه ومعدته ومظان وعليه الفتوى كذا في المضمم + ولو وصل والشهيد على عاققة وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلوته ولو كان ثوب الشهيد  
على عاققة دون الشهيد لا يجوز رجل دخل في الصلوة وفي كتمه فرخ متحمة فلما فرغ من صلوته راحا ميتة فان  
كان غالب ظنه انها ماتت في صلوته تجب عادة الصلوة وان لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشكلا لا يجب عليه  
الاعاد هكذا في الخلاصة + ما وثقت جازت صلوته وان ناد على قدر الدرهم + لا خلاف بين علماءنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح  
ان سبت الادمى طاهر هكذا في الكافي + ولو وصل في عنقه قلادة فيها سبت كلبا وذئب يجوز صلوته + اذا وصل ومعه  
قائمة او هرة او حية يجوز صلوته فقلد اساء وكذا اكل ما يجوز التوضي بسورة + وان كان في كتمه ثعلب جرد كلبا وخنزيرا  
لا يجوز صلوته لان سورة نجس كذا في فتاوى قاضيخان اذا وضع في حجر المصل الصبي الغير المستمسك وعليه نجاسة  
مانعة ان لم يمكث قدرا ما امكته اداء ركن لا تفسد صلوته وان مكثت تفسد بخلاف ما لو استمسك وان طال  
مكثته وكذا الحمامة المتبخسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير + وكذا الجنبة المحدث اذا حمل المصل جاز  
صلوته كذا في السراج الوهاج + ويكره الصلوة في تسع مواطن في قوارع الطريق + ومعاطن الابل + والمزبلة + والمخربة + والمخرج  
وللقنن والحمار والمقبرة + وسط الكعبة ولا يابس بالصلوة والسجود على الحشيش والحصير البسط والبوارى هكذا في فتاوى قاضيخان  
ولو كان الثوب المتبخس معلقا فوق راسه اذا قام المصل يصير على كتفه فصلد كذا معه تفسد صلوته وكذا لو وضع عليه قباء  
نجس هكذا في الخلاصة + اذا راى الرجل في ثوب خيرة نجاسة اكثر من قد الددهران كان في قلبه انه اخبره بذلك  
يفسل النجاسة فانه يخبر وان كان في قلبه انه لا يلتفت الى قوله وسعه ان لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في  
فتاوى قاضيخان قال الامام والشيخ حسى الامر بالمعروف واجب مطلقا من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة **الفصل**  
**الثالث في استقبال القبلة** لا يجوز لاحد ان يفرغ من الصلاة ولا نافلة ولا سجدة ولا صلوة جنازة الامتوجها الى القبلة كذا في  
السراج الوهاج + اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضيخان  
ولا فرق بين ان يكون بينها وبينه حائل من جدار او لم يكن كذا في التبيين حتى لو وصل مكى في بيته ينبغي ان يصل بجيش  
لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي + ولو وصل مستقبلا بوجهه الى المحيط لا يجوز كذا في المحيط  
ومن كان خارجا عن مكة فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في التبيين وجهة الكعبة تعرف  
بالدليل والدليل في الامصار والقري المحاربا التي نصبها الصحابة والتابعون فعلينا انبا عصف فان لم تكن في سوال  
عن اصل ذلك الموضع + واما في الجار والمفاوز فدليل القبلة الضوم هكذا في فتاوى قاضيخان + والمعتبر التوجه  
الى مكان البيت دون البناء + وفي فتاوى حجة الصلوة في الابار العميقة والجبال والتلال الشائعة وعلى ظلمة الكعبة

الفصل الثالث

ص ۴۸

جائزة لان القبلة من الارض للسابعة الى السماء السابعة بحذاء الكعبة الى العرش كذا في المفصلات + ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز الى اي جهة توجه ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط + مريض صاحب فراش لا يمكنه ان يتحول وجهه وليس بحضرتة احد بوجهه يحز به صلواته الى حيثما شاء كذا في الخلاصة - وكذا اذا كان من يتحول ولكن بضرورة التحويل هكذا في الظهيرية + ومن كان خائفا يصل الى اي جهة قد كذا في الهداية + ويستوى فيه الخوف من عدو او سبع اولق + وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الغرق اذا انحرقت الى القبلة هكذا في التبيين وكذا اذا صلى الفريضة بالخدر على دابة والتافلة بغير عمد فله ان يصل الى اي جهة توجه كذا في منية المصلي + ومن اراد ان يصل في سفينة تطوعا او فريضة فله ان يستقبل القبلة ولا يجوز له ان يصل حيثما كان وجهه كذا في الخلاصة - حتى لو دارت السفينة وهو يصل توجهه الى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لا ميرا الحاج + ان اشبهت عليه القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد وصل الى كذا في الهداية + فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها + فان علم وهو في الصلوة استدرا الى القبلة وبني عليه كذا في الزاوية + واذا كان بحضرتة من يسأله عنها وهو من اهل المكان عاود بالقبلة فلا يجوز له التحري كذا في التبيين ولو كان بحضرتة من يسأله عنها فلم يسأله وتحري وصل فان اصاب القبلة جاز والا فلا كذا في منية المصلي + وهكذا في شرح الطحاوي وحدا الحضرة ان يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهر النيرة + ولو اشبهت القبلة في المفاضة فوقع اجتهاده الى جهة فاجتهد عدلان ان القبلة الى جهة اخرى فان كانا مسافرين لا يلتفت الى قولهما اما اداه من اهل ذلك الموضع لا يجوز له الا ان يأخذ بقولهما كذا في الخلاصة فان تحري وصل الى غير جهة التحري يعيدها وان اصاب القبلة كذا في منية المصلي + ولو صلى الى جهة من غير ان يشك في او سر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين فيجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة + فان ظهر في خالك الصلوة انه اخطأ يلزمه الاستتقال وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه واحيى انه يتعد ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضخان ولوشك ولم يتحرر وصل من غير تحري فان زال الشك في الصلوة بان اصاب او اخطأ يستقبل الصلوة والا فان ظهر اخطأ بعد الفراغ او لم يظهر شيء يعيد وان ظهر الاصابة مضمي الا من هكذا في الخلاصة تحري فلم يقع تحريه على شيء قيل بآخر وقيل يصل الى اربع جهات وقيل يخير كذا في البحر الرائق + والاصوب الاداء كذا في المفصلات فان صلى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وكذا ان ظهر انه اخطأ او لم يظهر شيء هكذا في الظهيرية + لو دخل بلدة وعابن الحاربي المنصوبة يصل اليها ولا يتحرر وكذا لو كان في المفاضة والسماء مصحبة وله علم باستدلال الجوز على القبلة لا يتحرر كذا في محيط السرخسي رجل دخل مسجد الاحزاب له وقيل مشكلة فصل بالتحري ثم ظهر انه اخطأ كان عليه الاعادة لانه قادر على السؤال من الامل وان تبين انه اصاب جازت صلواته كذا في فتاوى قاضخان ولو سألهم فلم يجزوه وصل جاز وان تبين انه اخطأ كذا في محيط السرخسي رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري فبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلواته لانه ليس عليه ان يقرب ابواب الناس للسؤال عن القبلة + ولو صلى ركعة بالتحري ثم تحول رايه الى جهة اخرى فصلت الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رايه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ منزه من قال يتوصلته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلوة كذا في فتاوى قاضخان رجل صلى في مفاضة بالتحري فاقتدى به رجل من غير تحريان اصاب الامام القبلة جازت صلواتهما وان اخطأ جاز صلوة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة + رجل اشبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوسا ولم يكن بحضرتة من يسأله فصل بالتحري ثم تبين انه اخطأ روى عن محمد انه لا اعادة عليه وهو ايسر كذلك اذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية ولو اشبهت عليه القبلة فصل ركعة بالتحري فتحول رايه الى جهة فصلت الثانية الى تلك الجهة هكذا اصل اربع ركعات الى اربع جهات عن محمد انه يجوز كذا في فتاوى قاضخان ولو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تحول رايه الى جهة اخرى فصلت الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم ذكر انه ترك

لشيء من الركعة الاولى اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يفسد صلواته كذا في الفتية + رجل دخل في الصلوة يا التحية واجتهاده كان خطاء ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلوة  
 صلوة الاول جائئة و صلوة الداخل فاسدة + الاعطى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل ونحوه الى القبلة واقتدى به  
 ان كان الاعطى حين افتتح الصلوة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلوة الامام والمقتدى وان لم يسأل  
 من يسأله جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى كذا في فتاوى قاضى خات و لو ان قوما اشتبهت عليهم القبلة  
 في ليلة مظلمة وهو في بيت ليس بحضورهم احد صدل يسألونه وليس شمه علامة يستدل بها على جهة القبلة او  
 كانوا في المفازة فخرجوا جميعاً وصلوا ان صلوا وحدها جازت صلواتهم صابوا القبلة اولاً ووصلوا بجماعة يجوز لهم ايضاً  
 الا صلوة من تقدم صلى امامه او علم بخالفته امامه في الصلوة + وكذا لو كان عنده انه تقدم عن الامام او صلى  
 الى جانب اخر غير ما صلى امامه + قوم صلوا في مفازة بالتحريم وفيهم مسبوق ولاحق فلما فرغ الامام من صلواته قاما  
 يقضيان فظهر لهما القبلة فلات ما رأى الامام امسك للسبوق اصلاح صلواته بان يحول الى القبلة دون اللاحق  
 كذا في الخلاصة + ويجوز التحريم لسجدة التلاوة كما يجوز للصلوة هكذا في السراج الوهاج + وما يتصل بذلك الصلوة  
 في الكعبة + صح فرض الصلوة ونفائها في الكعبة + ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فوجعل  
 ظهره الى ظهر الامام او جعل وجهه الى ظهره جازت صلواته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن  
 بينه وبين الامام سترة + ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة و السراج الوهاج + ومن كان عن يمين  
 الامام او يساره جاز اذا الركين اقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد + وهكذا في المبسوط للامام  
 الشريفي واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى  
 الكعبة من الامام جازت صلواته اذا الركين في جانب الامام كذا في الهداية + ولو قام الامام في الكعبة وتحول المقتدى  
 حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً كذا في التبيين + وان وقفت امرأة بجناء الامام ونوى الامام ما قبلها فان استقبلت  
 بجهة التي استقبلها الامام فسدت صلواته واز استقبلت بجهة الاخرى لفسد كذا في الظهيرية + من صلى في  
 جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة اخرى الى جهة اخرى لا يجوز لانه صاه مستدبراً عن الجهة التي صارت قبلة  
 بيقين من غير ضرورة كذا في البدائع + **الفصل الرابع** في النية + النية امرادة الدخول في الصلوة + والشيطان يعلم  
 بقلبه انى صلوة يصلى وادناها ما نوسئل لا يمكنه ان يجيب على البدعية وان لم يقدر على ان يجيب الا بتامل لم يجز صلواته  
 ولا عبوة للذكر باللسان فان فعله لتجمع عزيمة قلبه فهو حسن كذا في الكافي + ومن عجز عن احضار القلب يكفي باللسان  
 كذا في الزاوي + وكيفيه مطلق النية للتقل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين + وهو ظاهر الجواب للاختيار  
 عامة المشايخ كذا في التجنيص والاحتياط في التراويح ان ينوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل كذا في منية المصلي  
 والاحتياط في السنن ان ينوى الصلوة متابعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة + الواجبات والفرائض تتأدى  
 بمطلق النية اجماعاً كذا في النياتية + فلا بد من التعيين فيقول نويت ظهر ليوم او عصر ليوم او فرض الوقت او ظهر الوقت  
 كذا في شرح مقدمة ابى الليث + ولا يكفي نية الفرض واذا نوى فرض الوقت جاز انى في الجمعة ولو نوى الظهر في غير  
 الجمعة قبل مجوزها الصحيح + وانما يجوز به ان ينوى فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت اما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم  
 بخرجه فنوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج + ولو نوى ظهر ليوم يجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مخلص  
 لمن يشاء في خروج الوقت كذا في التبيين وفي صلوة الجمعة ينوى الصلوة لله والدماء للميت وفي العيد ينوي  
 صلوة العيد وفي الوترينى صلوة الوتر كذا في الزاوي وفي النية انه لا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه  
 كذا في التبيين وكذا يشترط التعيين في المنذور وركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق + ولا يشترط نية عدداً ركعتاً

الفصل الرابع

لهكذا في شرح الوقاية حتى لو نواها خمس كمات وقعدت رأس الرابعة اجزاه وتلفونية الخمس كذا في شرح مقية المصلح  
لامير الحاج ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المصنوعات + ويحتاج الى التبيين في القضاء  
ايضا هكذا في فتح القدير + ولو كانت لفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء محتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما ويتفق  
ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضيخان والظهرية وهو الاحتمال كذا في التبيين في مسائل  
شعر + فان اراد تسهيل الامر بنوى اول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضيخان والظهرية + وهكذا في التبيين في مسائل  
شعر ويبين قضاء ما شرع فيه من النقل ثم افسدة كذا في التبيين وفي القضاء نوى انها سبئية فاذا هي احدية  
او على عكسه اختلاف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الراهدى + عز على الظهر جرى على لسانه العصر يجزى كذا في  
شرح مقدمة الى الليث + وهكذا في القنية + وجل اختتم المكتوبة فظن انها تطوع فصلا على نية التطوع حتى فرغ  
فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فاجاب بالعكس هكذا في فتاوى قاضيخان + ولو افتقر الظهر ثم نوى  
التطوع او العصر او الجنائز وكثير يخرج عن الاول ويشرع في الثاني + والنية بدون التكرير ليس يخرج كذا في التبيين  
ناقلا عن العتامة + واذا صلت ركعة من الظهر ثم كتب بنوى الظهر فهي هي ويجزى بتلك الركعة لهذا اذا نوى يقابله  
اما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلي الظهر ينتقض ظهره ولا يجزى بتلك الركعة كذا في الخلاصة + ولو كان للتطوع  
ثم كتب بنوى به الفرض يصير شارعا في الفريضة كذا في فتاوى قاضيخان والمنفرد يحتاج ثلث نيات الصلاة لله تعالى  
وتعيين انها اية صلاة بنوى القبلة حتى يكون جائزا عند الكل كذا في الخلاصة + والامام بنوى ما بنوى المنفرد  
ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى ان لا يؤمر فلانا فشاء فلان واقضى به جاز هكذا في فتاوى قاضيخان ولا يصير  
اماما للنساء الا بالنية هكذا في المحيط + ولو كان مقتديا بنوى لا يقتداء لا يقتداء لا يجزى بنى كذا  
في فتاوى قاضيخان لو نوى الشرع في صلاة الامام او الاقتداء به في صلواته يجزى به كذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو  
الاصح هكذا في معراج الدراية + ولو نوى صلاة الامام او فرض الامام لا يجزى به هكذا في التبيين والافضل ان بنوى الاقتداء  
بعدهما قال الامام والله اكبر حتى يكون مقتديا بالمصلا ولو نوى الاقتداء غير مقتدا بالامام صوفى الامامة يجوز نيته  
عند عامة العلماء وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب هو وجود كذا في المحيط + ونوى  
الشرع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعدد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الامام اذا شرع كذا في  
المحيط وهكذا في فتاوى قاضيخان ولو نوى الشرع في صلاة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا  
اختاره قاضيخان كذا في شرح النية لامير الحاج + اذا اقتدى بالامام بنوى صلاة الامام ولا يعلم ان الامام في  
اية صلاة في الظهر وفي الجمعة اجزاه ايضا كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر  
فاذا هي الجمعة لا يجوز + واذا اراد المقتدى تيسير الامر على نفسه ينبغي ان ينوى صلاة الامام والاقتداء به او يتوكل  
ان يصل مع الامام ما يصل الامام كذا في المحيط + ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم  
جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطبوا له انه زيد وعمرو او يرى انه  
زيد فاذا هو عمر وصح اقتداءه كذا في فتاوى قاضيخان ولو كان المقتدى يرى شخصا لا مام فقال اقتديت بهذا الامام  
الذي هو عبد الله ولا يرى شخصا لا مام فقال اقتديت بالامام الذي هو قاسم في الحجاب الذي هو عبد الله فاذا هو  
جعفر جاز كذا في المحيط + واذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر لم يجز كذا في التبيين وينبغي للمقتدى ان لا يعين الامام عند  
كثرة القوم + وكذلك في صلاة الجنائز ينبغي ان لا يعين الميت كذا في الظهيرية + المصلون ستة من علم الفرائض  
منها والسنن وعلم معنى الفرض انه عا يستحق الثواب بقله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعالها ولا يعاقب  
بتركها فتوى الظهر او الفجر اجزاه واختمت نية الظهر عن نية الفرض + والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض

ولکن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه + والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه + والرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض وفرائض فيصليها كما يصليها الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزيه + والخامس اعتقاد ان الكل فرض جازت صلواته + والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوة مفترضة ولكنه كان يصليها الاوقات لم يجز كذا في الفتية + من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي يصح الاقتداء به في صلوة ليس لها سنة قبلها مثلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلوة قبلها سنة مثلها كصلوة الفجر والظهر هكذا في شرح المنية لا يبرأ الحاج وفتاوى قاضيان + اجمع اصحابنا على ان الافضل ان يكون النية مقارنة للشرع هكذا فتاوى قاضيان والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عنه التكبير اذا لم يوجد ما يقطع به وهو عمل لا يليق بالصلوة كذا في الكافي حتى لو نوى ثم نوى ومشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يمتد بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين + الرياء لا يدخل في الفرائض كذا في الخلاصة + لو اتمه خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما افتقره والرياء انه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليراع الناس فاما لو صلى مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسنها فله نوافل صل الصلوة دون الاحسان كذا في المصنوعات في باب النوافل ناقلا عن العتبية + رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في المقدمة ولم يد رانها المقدمة الا ان الواخيرة فاقتد به ونفسه انه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت لا يصح الاقتداء وكذا الونوي ان كانت الاولى اقتديت به في القرينة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداء في القرينة كذا في التبيين فوجد الامام في الصلوة ولم يد رانها القرينة او التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء او التراويح + ولو قال ان كان في العشاء اقتديت وان كان في التراويح اقتديت به فظهر انه في التراويح او في العشاء صح الاق

الباب الرابع  
الفصل الاول

**الباب الرابع** في هفت الصلوة وهذا الباب مشتمل على خمسة فصول + **الفصل الاول** في فرائض الصلوة وهي ست + منها القرنية + وهي شرط عندنا حتى ان من يجزئ للفرائض كان له ان يؤدي بها التطوع هكذا في الهداية ولكنه يكره لتركه التحلل عن الفرض بالوجه المشرع + واما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر لا يجزئ اجماعا + وكذا ابتداء الفرض على تحريمه النفل كذا في السراج الوهاج + ولو احرر حاملا للنجاسة فالقاه عند فراغه منها او مكشوف العورة فستقها عند فراغه من التكبير يعمل يسيرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها او منى فاعز القبلة فاستقبل عند فراغه منها جاز هكذا في البحر الرائق + ولو شرع بالتسيير او بالتحميل صح ولكن الاولى ان يشرع بالتكبير كذا في التبيين وهل يكره الشرع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح هكذا في الذخيرة والمحيط والظهيرية + ثم لا يصل عند ابي حنيفة صح ان ما تجزئ للتكبير من اسماء الله تعالى جاز الافتتاح به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط وكذا اذا قال الله اجل او اعظم او الرحمن كبر اخر عند دعا اما اذا قال ابتداء اجل او اعظم او كبر ولم يقرب اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعا بالاجماع هكذا في الجوهرية السنية والسراج الوهاج + ولو قال اللهم يصير شارعا عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان وهو الاصح كذا في المحيطين ولو ذكر اسم دون الصفة بان قال الله او الرحمن والرب ثم رزق عليه يصير شارعا عند ابي حنيفة صح كذا في التبيين وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشرع عنده بالاسماء الخاصة او بها وبالمشركة كالرحيم والكلب + والظاهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي وافق به المرغيناني هكذا في الزاودي + ولو اتمه بالحمد لله لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط الشرحي واذا قال استغفر الله او عوذ بالله او ان الله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله كان لا يصير شارعا هكذا في المحيط + ولو كبر متجنباً ولم يرحم بالتعظيم

او الاله

او اراد به جواب لمؤذن لم يجزئه وان نوى كذا في التاتارخانية + ولو قال **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** لا يصير  
شارعا كذا في التبيين ولو قال الله اكبر مع الف الاستفهام لا يصير شارعا بالاتفاق كذا في التاتارخانية نا قلا عمر  
الصغيرة + ولو قال الله اكبر بالكاف الفارسية يصير شارعا كذا في المحيط + ولا يصير شارعا بالتكبير الا في حالة القيام  
او في ما هو اقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدى + حتى لو كتب قاعدا اشرقا لا يصير شارعا في الصلوة +  
ويجوز افتتاح التطوع قاعدا مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسى ويحرم مقارنا التحريمة الامام معتدلى في  
وعندهما بعد ما اخرجهم والقنوى على قولهما هكذا في المعدن + قيل لا خلاف في اجواز وهو الصحيح وانما الخلاف  
في الاولوية هكذا في التبيين + والمقارنة على قوله كمقارنة حركة الخاتم والاصبع والبعدية على قولهما ان  
يواصل المقتدى همة الله براء الاكبر كذا في المصنف في باب الحنفية + فان قال المقتدى الله اكبر ووقع قوله الله  
مع الامام وقوله اكبر وقع قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر الاصحانه لا يكون شارعا عندهم وكذا الروادى  
الامام في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة وا  
اجمعوا على ان المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فرغ الامام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في اظهر الروايات  
كذا في الخلاصة + ان اكبر قبل امامه فالصحيح انه ان نوى لاقتداء به لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به يصير  
شارعا في الصلوة نفسه هكذا في محيط السرخسى اما فضيلة تكبيرة الافتتاح فتكلموا في وقت ادراكها والصحيحة  
من ادرك الركعة الاولى فقد ادرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في المحصر في باب ابى يوسف + ولو ادرك الامام وهو  
داع فكبر قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلوة ولغت نيته هكذا في محيط السرخسى ولو كتب بالفارسية  
جاز هكذا في المتون + سواء كان بحسن العربية او الا لانه اذا كان يحسنها يكره وعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله  
لا يجوز اذا كان بحسن العربية هكذا في المحيط وعلى هذا الخلاف جميع اذكار الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء  
وتسليمات الركوع والسجود وكذا اكل ما ليس بعربية كالتركية والترنجية والحشية والذبية هكذا في فتاوى فاضلات  
وفي المبسوط الوبرى والاخر من الاقنى الذى لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك باللسان  
كذا في التبيين **ومنها** القيام وهو فرض في صلوة الفرض والوتر هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج + وفرضه  
يتأدى باذن ما ينطق عليه الاسم كذا في الكافى في اخر فصل القراءة + وحدد القيام ان يكون بحيث اذا مديديه  
لا ينال ركبتيه + ويكبر القيام على حدى القدمين من غير عذر ويجوز الصلوة وللعدول لا يكون كذا في الجوهر النيرة  
والسراج الوهاج + **ومنها** القراءة وفرضها عند ابى حنيفة ج يتأدى بآية واحدة وان كانت قصيرة هكذا في المحيط  
وفي الخلاصة وهو الاصح كذا في التاتارخانية والمكتفى بها مسعى كذا في الوقاية + ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات  
او كلمتان نحو قوله تعالى ثم قتل كيف قدر وثمر نظره يجوز بلا خلاف المشايخ + فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كمداهمتا  
او آية هي حرف كصادفون قاف فيه اختلاف بين المشايخ كذا في المصنف والاصح انه لا يجوز كذا في شرح المجمع لابن  
الملك + وهكذا في التطهيرية والسراج الوهاج وفقم القديم + اذا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكسرى وآية المائدة  
البعض في ركعة والبعض في اخرى عامتهم على انه يجوز كذا في المحيط وهو الاصح كذا في الكافى ومنية المصل + ولا عذر  
القراءة فنقول تصح الحروف امر لا يتأمنه فان صح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه اخذ عامة المشايخ هكذا  
في المحيط + وهو المختار هكذا في السراجية + وهو الصحيح هكذا في التقاية + وعلى هذا نحو التسمية على الذبيحة والاستثناء  
في اليمين والطلاق والعتاق والايلاء والبيع + واما محل القراءة ففي الفرائض الركعتان هكذا في المحيط ثانيا كانا ثلاثيا او ثانيا  
سواء كانا اوليين او آخرين او مختلفين هكذا في شرح التقاية الشيخ ابى المكارم + حتى لو لم يقرأ في واحدة منه او  
قرأ في واحدة فقط فسدت صلواته كذا في الشمنى بشرح التقاية + وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط

ولو قرأ في حالة النسيء الاصح انه لا يجوز كذا في الظهيرية + ولا يجوز القراءة بالفارسية الا بعد دعاء ابي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله وبه ينقضي حكمه في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم + ويجوز عند ابي حنيفة سج بالفارسية وبما في لسان  
 كان وهو الصحيح ويرى في دعواه الى قولهما وعليه الاعتماد هكذا في الهداية وفي الاسرار هو اختيارنا وفي التحقيق  
 هو اختيار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم وهو الاصح هكذا في مجمع البحرين  
**ومنها الركوع** وقد اوجب من الركوع ما يتناوله الاسم بعد ان يبلغ حدة وهو ان يكون  
 بحيث اذا مدي يديه قال ركبتيه كذا في السراج الوهاج + اذا الميراجح + وذهب من القيام الى السجود بغير  
 السنة بان خثر كما جعل فذلك الانحناء يجزي من الركوع + والاحد اذا بلغت حد وبيته الركوع يشير براسه  
 للركوع كذا في الخلاصة والتجنيب + اما وقته فبعد ما فرغ من القراءة وهو الاصح هكذا في المحيط + ومنها السجود  
 السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهد + كما في السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعا  
 ولو وضع احدهما فقط النكاح من غير الايكراه وان كان من غير عرفان وضع جبهته دون انفه جاز اجماعا وليكن  
 وان كان بالعكس فكذا ذلك عند ابي حنيفة وح وقال لا يجوز وعليه الفتوى + ولو وضع خده او ذقنه لا يجوز في حالة  
 العذو ولا في غيرها الا انه في حالة العذر بما يؤمى ايماء ولا يسجد كذا في خزنة المفتين انما يجوز لاقتصاد على الالف اذا سجد  
 على ما صلب منه واما اذا سجد على ما كان منه وهو الالف لا يسجد كذا في المعراج الوهاج والجوهرة النيرة لو سجد  
 على الحشيش والتبن او على القطن او الطنفسة او الثلج ان استقر جبهته وانفه ويجزى لو لم يستقر الا ولو  
 سجد على العجلة ان كانت على البقرة لا يجزى وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على السير ولو سجد على المفرال وهو  
 بالفارسية كانه يجوز كالسير هكذا في الخلاصة + اذا سجد الخنطة او الشعر جاز وان سجد على الذر او الجاوس  
 والذخن او الارز لا يجوز + فان كان الارز والجادرس او الذرة او الذخن او المحلوج في الجوالق جاز كذا في  
 السراج الوهاج + ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة او ليس في صلوته  
 لا يجوز + ولو سجد على فخذه النكاح لغير عذر المختار انه لا يجوز وان كان بعد المختار انه يجوز ولو سجد على ركبتيه  
 لا يجوز بغير عذر كذا في الخلاصة + ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبديع ولو سجد  
 على ظهر الميت وعليه لبدان وجد جسم الميت لم يجزه وان لم يجد جسمه جاز كذا في المحيط السرخسي اذا كان موضع  
 السجود ارفع من موضع القدمين بقدر البسنة او اثنتين منهن بيمين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهد  
 وحده البسنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج + في الحجمة لو كان بموضع سجدته شوك كثيرا وقراضات زجاجة فرفع  
 راسه من موضع السجود ووضع بموضع اخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل لكل سجدة واحدة كذا في التارخا  
 وتترك وضع اليدين والركبتين جازت صلوته بالاجماع كذا في السراج الوهاج ولو سجد ولم يضع قدميه على  
 الارض لا يجزى ولو وضع احدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية المصلح لامير الحاج + ووضع  
 القدمين موضع اصابعه وان وضع اصبع واحد فلو وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقا كان وضع احدهما  
 دون الاخرى يجوز صلوته كذا في الخلاصة + ولو سجد وهو نائم او اعاد السجدة + ولو نام في ركعة  
 او سجدة لا يصيد شيئا كذا في محيط السرخسي + ولو وضع جبهته على حجر بغير ان يضع اكثر الجبهة على الارض يجزى والا  
 فلا كذا في التجنيب وهكذا في المحيط + ومنها القعود الاخير مقدار التشبه كذا في التبديع وهو من قوله القيامات  
 لا تلو الى عبدة وسهولة هو الصحيح حتى لو فرغ المقدمي قبل فراغ الامام فتكلم فصلوته تامة كذا في الجوهرة النيرة  
 والقعدة الاخرة فرض في الفرض والتطوع حتى لو صل ركعتين ولو يقع في اخرهما وقام وذهب تفسد صلوته  
 كذا في الخلاصة + واما الخرج بضع المصلح فليس يفرض هو الصحيح هكذا في التبديع العينه شرح الكفر واكثر الكتب

في

الفصل الثاني

**الفصل الثاني** واجبات الصلوة يجب تعيين الاوليين من الثلاثة والرابعة المكتوبتين للقراءة المفترضة حتى لو قرأ في الاخيرين من الرباعية دون الاوليين في لغة الاوليين واحد الاخيرين ساويا وجب عليه السجود في البحر الرائق ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة او ما يقوم مقامها من تلك آيات قصارا واية طويلة في الاوليين بعد الفاتحة كذا في نهر الفائق وفي جميع ركعات النفل والوتر هكذا في البحر الرائق ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في نهر الفائق اذا نسي الفاتحة في الركعة الاولى والثانية وقرأ السورة ثم تذكر فانه يبدء بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط ومن قرأ في العشاء في الاوليين السورة ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ الفاتحة في الاخيرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخيرين الفاتحة والسورة يجهر بها هو الصحيح هكذا في الهداية اذا لم يقرأ بشيء في الشفع الاول يقرأ في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب سورة يجهر بها في قوله ويسجد للسجود وكذا في فتاوى قاضي خان في فصل سجود السهو ويجب ان يقصدا على قراءة الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة من الاوليين هكذا في المنتبه ويجب مراعاة الترتيب في كل ركعة كالسجود وجميع الصلوة بعد عدد الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في اخر الصلوة جاز وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الاما اول صلوته عندنا ولو كان الترتيب فيها فمما كان اخره اما ما شرع غير ممكن في كل ركعة كالقيام والركوع او في جميع الصلوة كالقعدة الاخيرة فالنشأ فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لا يجزئ وكذا لو قعد قبل التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة او نحوها بطل التعمد كذا في التبيين اجتمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند ابو حنيفة وسجدتها لله كذا في الظهيرية والظاهر انية في الجلسة هكذا في الكافي واما الاعتدال في الركوع والسجود وكل دكن هو اصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قومه لهما هكذا في الظهيرية وهو الصحيح كذا في شرح المنية لامير الحاج وتعديل الاركان هو تسكن الجواح حتى تطمئن مفاصله وادناه قد رتبته كذا في العيضة شرح الكزن والنهر الفائق ويجب لقعدة الاولى قدر التشهد اذا فرغ راسه من سجدة الثانية في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلث هو الاصح هكذا في الظهيرية ويجب التشهد في القعدة الاخيرة وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج وهو الاصح كذا في محيط المسمى والتشهد يقول الثعبات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الزاهد وهذا الشاهد عبد الله بن مسعود والخذ هذا اولى من اخذ بقشهد ابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية ولا بد من ان يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كانه يحيى الله ويسلم على النبي وعلى نفسه واولياء الله تعالى كذا في الزاهد ويجب لفظ السلام هكذا في الكنز ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها ويجب ان يجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت هكذا في التبيين ويجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ان كان اما ما يخفيها فيما بعد الاوليين كذا في الزاهد ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان يعرفه ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية وكذا يجهر في التراويح والوتر ان كان اما ما وان كان منفردا كانت صلوة يخافت فيها يخافت حقا هو الصحيح وان كانت صلوة يجهر فيها فهو يا خيارا ويجهر ففضل ولكن لا يبلغ مثل الاما لان لا يسمع غيره كذا في التبيين ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق واذا جهرا الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الاما ما يخفيها لاسماء القوم ليدبروا في قراعتهم ليحصل احضا والقلب كذا في السراج الوهاج والذكر ان كان وجب للصلوة فانه يجهر به كتكبيره الاقتناع وما ليس فيه فما وضع للعلامة فانه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اما ما واما المنفرد والمقتدر فلا يجهران به وان كان يخص ببعض الصلوة كتكبيرات العيدين جهر به وكذا القنوت في مذهب لم يقرأه واخبر

الصلوة

صاحب الهداية الانفاء + واما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وأمين والتسبيحات كذا في البحر الرائق +  
 اذا ترك صلوة الليل ناسيا فقصها في النهار ووافر فيها وخافت كان عليه السهو + وان اولى في صلوة النهار نجافت  
 ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيان في سحر السهو + والمنفرد اذا قضا هذه الصلوة  
 فضى الجهر فيما يجهر اختلاف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط + وهكذا في الكافي + وهو اختيار شمس الامنة  
 وفخر الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح وفي الذخيرة وهو الاصح كذا في التبئين وفي الخلاصة  
 عن الاصل رجل يصلي وحده فياء رجل واقتدى به بعدما قرأ الفاتحة او بعضها يقرأ الفاتحة ثانيا ويجهر كذا في  
 البحر الرائق + واما نوافل النهار فيخفى فيها ختمها وفي نوافل الليل يتجهر كذا في الزاهد في اختلافها في حد الجهر والخافعة قال  
 الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى الخافعة ان يسمع نفسه + وعلى هذا  
 يعتمد كذا في المحيط + وهو الصحيح كذا في الوقاية والنقاية + وبه اخذ عامة المشايخ كذا في الزاهد ولو كان بحيث تجاوز  
 شفعية حتى لو قرب بانسان صهاخه من فمه دخل صوته في اذنه وفصح ما يقرأ فهذه صحتها كذا في الخلاصة الفصل

الفصل الثالث

**الثالث في سنن الصلوة وادبها وكيفيةها** + سنتها رفع اليدين للتحمية ولشراصبعي وجه  
 الامام بالتكبير والثناء والتعويذ والتمية والتأمين سراد وضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتبجيحه  
 ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الوقوف نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه  
 واقر اش رجلاه اليسرى ونصب اليمنى + واقومة والمجسة كذا في البحر الرائق + وكذا الطائفة فيهما قد تسبيحه كذا في  
 شرح المنية لامير الحاج + والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء + **وادبها** نظره الى موضع سجده حال القيام  
 والى ظهر قدميه حال الركوع والى ارضيته حال السجود والى حجره حال القعود وعند التسليم الاولى الى مقبلة اليمين  
 وعند الثانية الى منكبه اليسرى وكظم فمه عند التثاقب واخراج كفيه من كتميه عند التكبير ورفع السعال ما  
 استطاع هكذا في البحر الرائق + **وكيفيةها** اذا اراد الدخول في الصلوة كتب ورفع يديه خذاه اذنيه حتى يجازي  
 بايها وشحمة اذنيه وبرؤس الاصابع فرفع اذنيه كذا في التبئين + ولا يطاق على رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة +  
 قال الفقيه ابو جعفر يستقبل ببطون كفيه القبلة وشراصبعي ويرفعهما + فاذا استقرت في موضع محاذة الابهامتين  
 شحمة الاذنين يكلبن قال شمس الامنة الشخصى عليه عامة المشايخ كذا في المحيط + والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا  
 في الهداية + وهكذا تكبيرات القنوت وصلوة العيدين ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا في الاختار شرح المختار  
 فلو رفع عندنا لا تقصد صلواته على الصحيح كذا في السراج الوهاج + والمرأة ترفع خذاه منكبيها هو الصحيح كذا في الهداية  
 والتبئين + واذا رفع يديه لا يضر اصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريج  
 هكذا في النهاية + وهو المعتمد هكذا في المحيط + ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به + وان ذكره  
 في اثناء التكبير يرفع + وان لم يمكنه الى الموضع للسنون رفعها قد داميا يمكن وان أمكنه رفع احد هما او الاخر  
 رفعها وان لم يمكنه الرفع الا بزيادة على السنون رفعها كذا في التبئين في المبسوط لو مد الف الله لا يصير شادعا  
 وخيف عليه الكفران كان قاصدا + وكذا الومد اكبر وباءه لا يصير شادعا + ولو مد هاء الله فهو خفاء لغة وكذا لو  
 مد راءة + ومد لام الله صواب وجزء الهاء خطأ كذا في فتح القدير + واذا قال الله اكبر بمد هزة الله او هزة  
 اكبر تقصد صلواته لمكان الشك + واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تقصد صلواته وقال بعضهم  
 لا تقصد هكذا في النهاية + ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت المستر كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط نا قلا  
 عن الامام خواهر زادة + وهكذا في النهاية + والمرأة تضعه على ثديتها كذا في المنية + كل قيام فيه ذكر  
 مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الثناء والقنوت وصلوة الجنازة + وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون

كما في تكبيرات العيدين فالسنة فيه الارسال كذا في النهاية + وهو الصحيح كذا في الهداية + وبه كان ينبغي ان لا يفتى  
 الشيخ والصدور الكبيرين فان السنة والصدور والشهيد حسام الدين كذا في المحيط + ويرسل اثنان في قوته الركوع  
 اذا ذكر سنة الانتقال لا القوة كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم + استحس كثيرا من مشائخنا الجمع بين الاخذ  
 والوضع كذا في الخلاصة + وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم + وذلك بان يضع باطن كفه اليمنى  
 على ظاهر كفه اليسرى ويأخذ الرسخ بالخنصر والابهام ويرسل الباقي على المذراع وينبغي ان يكون بين قدميه اربع اصابع  
 في قيامه كذا في الخلاصة + ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتعالى جدهك ولا اله الا انت كذا في  
 الهداية + اماما كان او معتديا او منفردا كذا في التاتارخانية ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر ثناء كذا في المحيط  
 فلا يأتي به في الفرائض كذا في الهداية + ولا يوجه بعد التحريمة ولا بعد الثناء كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم + والاول  
 ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير ليصل النية به وهو الصحيح كذا في الهداية + ثم يتعقذ وهو رتبه اعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة + وبه يفتى هكذا في الزاهد + والسنة فيه الانخفاء وهو المذهب عند علماءنا كذا  
 في الذخيرة + ثم التعوذ تتبع للقراءة دون الثناء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى يأتي به المسبوق اذا قواله  
 القضاء دون المقتهدي + ويؤخر عن تكبيرات العيد هكذا في الهداية واكثر المتون والتعوذ عند افتتاح الصلوة  
 لا غير + فلما افتتح الصلوة ونسى التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة + ثم يأتي بالتسمية  
 ويخفيها وهي من القران آية نزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يكره في الصلوة + ولا يتأدى بها فوض  
 القراءة كذا في الجوهرة المنيرة + ويأتي بها في اول كل ركعة وهو قول ابي يوسف كذا في المحيط + وفي المحجة والفتاوى  
 هكذا في التاتارخانية + ولا يستحب بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنقاية + وهو الصحيح هكذا في البدائع  
 والجوهرة المنيرة + ثم يقرأ فاتحة الكتاب كذا في السراج الوهاج + اذا فرغ من الفاتحة قال آمين + والسنة فيه الانخفاء كذا في  
 المحيط + المنفرد والامام سواء وكذا المأموم اذا سمع هكذا في الزاهد + وفي آمين لغتان المنة والقهر ومعناه استجيب  
 والشديد خطأ فاعش ولو قال آمين بالمد والتشديد لا تقصد صلواته وعليه الفتوى لانه موجود في القران  
 هكذا في التبيين + ثم يسمع المقتهدي من الامام في الضالين في صلوة لا يجهر فيها مثل الظهر والعصر قال بعض مشائخنا  
 لا يقرن + وحين الفتحة ابي جعفر الهندواني يقرأ من كذا في المحيط + وفي صلوة الجمعة والعيدين اذا سمع المقتهدي  
 من المقتهديين التامين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى شرحه الى الفاتحة سورة او  
 ثلث آيات هكذا في شرح المنية لامير الحاج + والآية الطوية تقوم مقام كذا في التبيين + ويركع حين يفرغ من  
 القراءة وهو معتصب هو المذهب الصحيح كذا في الخلاصة + في الجامع الصغير يكبر مع الانحطاط كذا في الهداية + قال الخطيب  
 وهو الصحيح كذا في معارج الدراية + فيكون ابتداء تكبيره عند اول الخرج والفرغ عند الاستواء للركوع كذا في المحيط  
 الامام بتكسية الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية + وهو الاصح كذا في الخلاصة + ويجزئ السراء  
 من التكبير كذا في النهاية + ويعتمد بيديه على ركبته كذا في الهداية + وهو الصحيح هكذا في البدائع + يفرج  
 بين اصابعه ولا يتدب الى التفريح الا في هذه الحالة ولا الى الفم الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة  
 كذا في الهداية + ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قلع من ماء لاستقر ولا يتكسر أسه ولا يرفع يديه حتى يستوي  
 رأسه بعجزه كذا في الخلاصة + ويكبر ان يحذر ركبته شبه القوس والمرأة تنحني في الركوع ليسيرا ولا تعتمد ولا تفرج  
 اصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتها وضعا وتحذر ركبتها ولا تجافي عضدها كذا في الزاهد + ويقول في  
 ركوعه سبحان النبي العظيم ثلثا وذلك ادناك فلوتره التسبيح اصلا او اني به مرة واحدة يجوز ويكره + فاذا انطمأ  
 ناكما رفع رأسه فان ترك الظانيدية يجوز صلواته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة + فان كان اماما

يقول سمع الله من حمدة بالاجماع + وان كان مقعدا يأتى بالتحميد ولا يأتى بالتسليم بلا خلاف + وان كان منقرا الاصح  
انه يأتى بها كذا فى المحيط + وعليه الاعتماد كذا فى التا تاريخانية + وهو الاصح هكذا فى الهداية + ثم فى الرواية الثالثة  
يجمع يأتى بالتسليم حال الارتفاع واذ استوى قائما قال ربنا لك الحمد كذا فى الزاهدى + وهو الصحيح كذا فى الفتية  
يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من حمدة قال لا يأتى به بعد ما يستحق قائما وكذا  
كل ذكر يوقى به فى حال الانتقال لا يوقى به فى غير محله كالتكبير الذى تولى به عند الانحطاط من القيام الركوع  
ومن الركوع الى السجود وكذا الاياتى ببقية تسبيحة السجود بعد رفع رأسه بل الواجب ان يراعى كل شئ فى سجدة كذا  
فى التا تاريخانية ناقلا عن القمعة + اذ قال سمع الله من حمدة يقول الهاء بالجرع ولا مين الحركة فى الهاء كذا فى  
التا تاريخانية ناقلا من المحجة + ثم اذ استوى قائما كبر سجد كذا فى الهداية + ويكبر فى حالة الخور ويقول فى  
سجدة سبحان ربى الاعلى ثلاثا وذلك ادناه كذا فى المحيط + ويستحب ان يزيد على الثالث فى الركوع والسجود بعد  
ان يختم بالوتر كذا فى الهداية + فالادنى فيها ثلاث مرات والاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا فى الزاد + وان كان  
اماما لا يزيد على وجه يميل القوم كذا فى الهداية + قالوا اذا اراد السجود يرضع او لا ما كان اقرب الى الارض فيرضع  
ركبتيه او لا شورى به ثم انقه ثم وجهته واذا اراد الرفع يرفح او لا بوجهته ثم انقه شورى به ثم ركبتيه + قالوا هذا  
اذا كان حافيا اما اذا كان متحففا فلا يمكنه وضع الركبتين او لا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليدين على اليسر  
كذا فى التبيين + ويقع يديه فى السجود حذاء اذنيه ويوجه اصابعه نحو القبلة وكذا اصابع رجليه ويعتمد على رجليه  
ويبدى ضبعيه من جنبه + ولا يفتش ذراعيه كذا فى الخلاصة ويجا فى بطنه عن فخذه كذا فى الهداية والمرأة  
لا تجا فى ركبتيها وسجودها وتقع على رجليها وفى السجدة تفتش بطنها على فخذيها كذا فى الخلاصة + والامة  
كالحرمة الا فى رفع اليدين عند الاحرام فهى كالرجل كذا فى السراج الوهاج + ثم رفع رأسه ويكبر + والسنة فيه ان يرفع  
رأسه حتى يستوى جالسك وليس فى هذا الجالس ذكر مسنون عندنا هكذا فى الجوهر النيرة + ولو لم يستويا لساو  
سجدة خروا جزاء عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا فى الهداية + رفع الرأس من السجدة ليس كذا فى الركوع والانتقال لانه لا يمكنه اداء الثانية الا به  
الانه لا يمكنه الانتقال الى الثانية الا بعد رفع الرأس فلزمه رفعه حتى لو يمكنه الانتقال من غير ارفع الرأس بيان سجد على وسادة  
وازيلت الوسادة حتى وقع وجهه على الارض هكذا فى النهاية + واختلفوا فى مقدار الرفع فروى عن ابو حنيفة  
انه النكاح الى القع اقرب بجازوا النكاح الى الارض اقرب لا يجوز كذا فى التبيين وهو الاصح هكذا فى الهداية وروى  
ابو يوسف عنه اذ ارفع رأسه مقدار ما يسمى رافعا جازا + قال فى المحيط وهو الاصح كذا فى التبيين + وهو الصحيح هكذا  
فى البدائع + ثم يكبر ويخط للسجدة الثانية ويستبرج فيها مثل ما سجد فى السجدة الاولى كذا فى المحيط + ثم اذ افرغ من السجدة  
يلتفض على صدره قدميه ولا يعتمد على الارض بيديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا فى المحيط +  
وتترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عذر عندنا عتاما هو ظاهر فى كثير من الكتب المشهورة كذا فى البحار الرائق  
وثوقه واعتمد بيديه على الارض كما هو مذهب لشافعى كما لا بأس به هكذا فى الظهيرية ويفعل فى الركعة  
الثانية مثل ما فعل فى الركعة الاولى الا انه لا يستقم ولا يتعوذ كذا فى القدرى + واذ ارفع رأسه من السجدة  
الثانية فى الركعة الثانية افرش رجليه اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اصابعه نحو القبلة  
ورضع يديه على فخذه وبسط اصابعه كذا فى الهداية + ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا فى الخلاصة + وان كانت امرأة  
جلست على اليسرى اليسرى واخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا فى الهداية + ويقبل تشهداين مسجودا كذا  
فى الكافي + ولا يزيد على هذا كذا فى محيط السرخسى واذا انشأ الى قوله اشهد ان لا اله الا الله يشهد بالاسمية والنجاد  
انه يشهد كذا فى الخلاصة + وعليه الفتوى كذا فى المصنفات ناقلا عن الكبير + وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة ذكرها

في منية المفتحة كذا في التبيين + فاذا فرغ من قراءة التشهد قائم كذا في المحيط + وفي الجلابي والقيام من العفة  
على صمد ووقدميه كالقيام من السجدة + وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الأرض كذا في الزاهد  
واذا قام يفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط + ويقر الفاتحة  
فقط هكذا في الكافي + ويكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج + ناقلاً عن الاختيار شرح المختار + وان  
ترك القراءة والتسليم لم يكن عليه حرج ولا سجدة السهو وان كان ساھياً لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات  
هكذا في الذخيرة + وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضخان وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة + وهو الصحيح  
وظاهر الرواية هكذا في البدائع والسكوت مكره هكذا في الخلاصة + ويجلس في الاخرة كما جلس في الاول  
لهكذا في الهداية + وتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط + وسئل محمد  
عن كيفية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابيهم  
وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على اسباط ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد + وكسره  
بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمدًا والصحيح انه لا يكره كذا في التبيين فاذا فرغ من الصلوة على النبي صلى الله عليه  
وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة + ويدعو لنفسه ولغيره من المؤمنين  
ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة هكذا في التبيين ثم يقول ربنا اتنا الى اخره كذا في الخلاصة + ولا يدعوا بما يشبه  
كلام الناس وما لا يستجيب سوا له من العباد كقولهم اللهم زد وحنى فلانة يشبه كلامهم وما يستجيب كقولهم  
اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاق كذا في الهداية + فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ  
هو الصحيح كذا في العلية شرح الهداية + ولو قال اللهم ارزقني ما لا عظيم افسد ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج  
وتخو ذلك لا تفسد كذا في المفردات + وفي الولوالجية ينبغي ان يدعو في الصلوة بدعاء محفوظ لانه يخاف ان يجري  
على لسان ما يشبه كلام الناس فتفسد صلوته كذا في التا تاريخانية + وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد اذا لم يقم  
قدرا التشهد في آخر الصلوة واما اذا قعد فصلوته تامة فيخرج به من الصلوة كذا في التبيين + ومن الادعية  
الماثورة ما روى عن ابي بكر بن عبد الله عنه انه قال لسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دعاء ادعوه في صلواتي  
فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم  
وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه مما لم ادعوك به من شر كل ما علمت منه وما لم اعلم  
كذا في النهاية ويستحب ان يقول المصل بعد ذكر الصلوة في آخر الصلوة رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي ربنا  
وتقبل دعاء ربنا اخبرني ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التا تاريخانية ناقلاً عن الحجية + ثم تسلم تسليمين  
تسليمه عن يمينه وتسليمه عن يساره ويجوز في التسليمه الاولى وجهه عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وفي  
التسليمه الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسر وفي القنية هو الاصح هكذا في شرح النقاية للتبليغ ابي انكار  
ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط + المختار ان يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية  
ولا يقول في هذا السلام في اخره ويركاه عند نداء السنة في السلام ان تكون التسليمه الثانية اخفض من الاولى  
كذا في المحيط + وهو الاحسن كذا في التبيين + وان سلم عن يمينه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد فقد وسلم كذا  
في التا تاريخانية ناقلاً عن الحجية والصحيح انه اذا استبرأ القبلة لا ياتي بها كذا في القنية + وتوسلم اولاً عن يساره فانه يسلم  
عن يمينه ما لم يتكلم ولا يديه السلام عن يساره + ثم سلم تلقاء وجهه يسلم عن يمينه كذا في التبيين + اختلفوا في تسليم  
المقتدى قال النقيه ابو جعفر المختار ان يبتظر اذا سلم الا ما مر عن يمينه يسلم المقته عن يمينه واذا فرغ يساره  
يسلم المقته عن يساره كذا في فتاوى قاضخان + ويتوى من عنده من الحفظه والمسلمين في جانبيه كذا في التا

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلواته هو الصحيح كذا في الهداية + والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من كثرنا + فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيه + وان كان في الجانب الايسر نواه فيه + وان كان بجانبه نواه في جانبه الايمن عند ابى يوسف وعند محمد بن يونس فيهما كذا في المحيط + وهو رواية عن ابى حنيفة كذا في الكافي وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التاتارخانية + والمنفرد ينوي الحنيفة لا غير + ولا ينوي في الملائكة حد ما يصح وما كذا في الهداية + وهو الصحيح هكذا في البدائع + واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث قاعدا المكتبة يقوم الى التطوع + ولا يتطوع في المكان الفرضية ولكن يعرف يمنة ويسرة او يتأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه وان كان مقتديا او يصلي وحده ان لم يث في مصلاه يدعوا + وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تأخر او اخرف يمنة ويسرة جازا لكل سوا + وفي صلوة لا تطوع بعدها كالنجم والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مسقيا القبلة والنبي عليه الصلوة والسلام سمي هذا بدعة + ثم هو بالخيار ان شاء ذهب ان شاء جلس في محراب الى طلوع الشمس وهو افضل + ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن يجد الله مسبوقا فكان ينحرف يمنة او يسرة والصيف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة + وفي الحجج الامارة اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء لشرح في السنة ولا يتنقل بها دعوى طويلة كذا في التاتارخانية + **الفصل الرابع في القراءة** + سنتها حالة الاضطراب في السفر هو ان يدخله خوف وعجلة في سيرة ان يقرأ بفاحة الكتاب واتى سورة شاء + وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت والخوف على نفس او مال ان يقرأ قد رماه يفوته الوقت او الامن هكذا في الزاهد + وسنتها حالة الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امنه وقيل ان يقرأ في الفجر سورة البرج او مثلها يحصل الجمع بين مولاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلي لمير الحاج وفي الظهر مثله في العصور والعشاء دونه وفي المغرب بالقصار جدا هكذا في الزاهد + وسنتها في الحضر ان يقرأ في الركعتين بربعين او خمسين آية سقيا فاتحة الكتاب وفي الظهر كسر في الجامع الصغير مثل الفجر وذكر في الاصل اودونه + وفي العصور والعشاء في الركعتين عشرين آية سقيا فاتحة الكتاب وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط + واستحسنوا في الحضر طول المفضل في الفجر والظهر وواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية في طول المفضل من الحجرات الى البروج والارواسط من سورة البرج الى التركين والقصار من سورة التركين الى الاخر هكذا في المحيط والوقاية ومنية المصلي وفي التيمية اذا كان يؤدى العصر في وقت مكروه فالصواب انه يستوفي القراءة المسنونة كذا في التاتارخانية ولم يتوقت في الوقت شئ سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية + فما قرأ فيه فهو حسن كذا في المحيط ولكن عن النبي عليه السلام انه اوتسبح اسم ربك الاعلى وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد فيقرأ احيا ناهذا للتبولك واحيانا غير ذلك للتحريز هجران باقى القران كذا في التمهيد ولا ين يد على القراءة المستحبة ولا يتقل على القوم ولكن يخفف بعد ان يكون على التمام والاستحباب كذا في المضمرات ناقلا عن الطحاوى واطالة القراءة في الركعة الاولى على الثانية من الفجر مسنونة بالاجماع + قال محمد بن ابي حنيفة ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى كذا في الزاهد ومعراج الدراية وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التاتارخانية وفي هذا الخلاف الجمعة والعيدين هكذا في البدائع + وبعد لهذا اختلاف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التفات بينهما بقدر الثلث والثلاثين وثلثان في الاولى والثالث في الثانية + وفي شرح الطحاوى وينبغي ان يقرأ في الاولى بثلثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات او عشرين كذا في المحيط + هذا البيان الاولى - واما البيان المحكم فالتفاتا وكان فاحشا بان قرأ في الاولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في التمهيد + وفي بعض شرح الجامع الصغير لا خلاف ان اطالة الركعة الثانية على الاولى مكروهة ان كانت بثلث آيات او اكثر

الفصل الرابع

وان كانت باقل من ثلث لا يكره كذا في الخلاصة + قال المرغيناني التطويل معتبر بالآي ان كانت مئة آية في  
الآيات متفاوتة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والمحرف كذا في التبيين ويكره ان يوقت شيئا من  
القرآن لشيء من الصلوة قال الطحاوي والاسيلاجي في هذا اذا راه حتما واجبا بحيث لا يجوز تغييره او ربي تراوة  
غيره مكرهة واما اذا قرأ الاجل ليس عليه او تبركا بقراءته صلى الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط  
ان يقرأ غير احب ان لا يتلا يحتمل ان غير لا يجوز هكذا في التبيين الافضل ان يقرأ في كل ركعة الفاتحة  
وسورة كاملة في مكتوبة فان عجز ان يقرأ السورة في الركعتين كذا في الخلاصة ولوقر بعض السورة في ركعة  
والبعض في الركعة قبل يكره وقيل لا يكره وهو الصحيح كذا في النظم يرية + ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به كذا  
في الخلاصة + ولو قرأ في ركعة من سطر سورة او من آخر سورة وقرأ في الركعة الاخرى من سطر سورة اخرى من آخر سورة اخرى  
لا ينبغي له ان يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة + في الحجر لو قرأ في  
الركعة الاولى اخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ من السور في ركعة وقل هو الله احد في  
ركعة لا يكره كذا في التاتارخانية + قراءة اخر السورة في الركعتين افضل من قراءة السورة بتمامها ان كان اخرها  
اكثر آية من السورة + وان كانت السورة اكثر آية فقراءتها افضل هكذا في الذخيرة + واذا اراد ان يقرأ آية طويلة  
مثل آية المدنية او ثلث آيات اختلفوا فيه + والصحيح ان قرأ تلك آيات او في اذ بلغت الآيات مقدارا قصيرا  
سورة من القرآن كذا في التاتارخانية - واذا جمع بين سورتين بينهما سور او سورة واحدة في ركعة واحدة يكره  
واما في الركعتين ان كان بينهما سورة لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره هكذا  
في المحيط + كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في الخلاصة وقال بعضهم لا يكره اصلا اذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الاخرى  
او في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره وكذا اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الاخرى او في تلك الركعة  
آية اخرى فوق تلك الآية + واذا جمع بين آيتين بينهما آيات او آية واحدة في ركعة واحدة او في ركعتين فهو على اذكريا  
في سور كذا في المحيط + هذا كله في الفرض واما في السنن لا يكره هكذا في المحيط + ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة  
الاخرى سورة اخرى بينهما سورة او قرأ سورة فوق تلك السورة فالخيار انه يرضى في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة افتتح سورة  
وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك السورة يفتح التي ارادها يكره وكذا لو قرأ اقل من آية  
وان كان حرفا ولو كتب للركوع في الصلوة ثم بدا له ان يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة +  
اذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلوة او الفاتحة ومعها آية او آيتين فذلك مكره كذا في المحيط + من يختم القرآن  
في الصلوة اذا فرغ من العوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بقية الكتاب شيئا من البقرة  
كذا في الخلاصة + في الحجة قراءة القرآن بالقراءات السبعة والروايات كلها جائزة ولكن ارى الصواب ان لا يقرأ  
القراءة العجيبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التاتارخانية + **الفصل الخامس في زلة**  
**القارئ + منها** وصل حرف من كلمة محرف من كلمة اخرى + ان وصل حرفا من كلمة محرف من كلمة  
اخرى نحو ان قرأ اياك نعبد وصل لكاف بالتون او غير المفهوب عليهم وصل الباء بالعين لو سمع الله  
لمن حمده وصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعد ذلك هكذا في الخلاصة + **ومنها**  
ذكر حرف مكان حرف آخر ذكر حرفا مكان حرف ولم يتغير المعنى بان قرأ المسلمون ان الظالمون وما اشبه ذلك  
لم يفسد صلواته + وان غير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقرا الطاحنا  
هكذا الصالحات تفسد صلواته عند الكل + وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطاء مع الصاد  
والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ قال اكثرهم لا تفسد صلواته هكذا في فتاوى قاضينا وكثير

الفصل الخامس

(١)

(٢)

من المشايخ فتوايه + قال القاضي الامام ابو الحسن القاضي الامام ابو جعفر محمد بن احمد بن محمد بن ابي اسحاق  
او كان لا يعزب التميز لا تقصد وهو اعدل الاقارب والاختار هكذا في الوجيز للكردي ومن لا يحسن بعض الحروف  
يلبغى ان يجهد ولا يعذر في ذلك + فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد اية ليس فيها تلك الحروف  
يجوز صلوته ولا يعزب غيره وان وجد اية ليس فيها تلك الحروف فقرأ ما جازت صلوته عند الكل + وان قرأ الآية  
التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلوته هكذا في فتاوى فاضل بن جابر + وهو الصحيح كذا في المحيط + ومنها  
(٣) حذف حرف - ان كان الحذف على سبيل اليجاز والترخيم فان وجد شرطه نحو ان قرأ وناذوا يا مال لا تقصد  
صلوته وان لم يكن على وجه اليجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تقصد صلوته نحو ان يقرأ ولقد جاء هجر  
ارسلنا بالبينات بترك التاء من جاءت + وان غير المعنى تقصد صلوته عند عامة المشايخ نحو ان قرأوا فاعلم يؤمنون في  
الايمان بترك لا هكذا في المحيط + وفي العتابية هو الاصح كذا في التا تاريخانية + ونحو ان يقرأ وهم لا يظلمون فرأيت  
فحذف الالف من افرايت ووصل نون يظلمون بقاء افرايت وان يقرأ وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فحذف  
الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تقصد الصلوة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر في اظهر  
ما هو محذوف + ومنها زيادة حرف ان زاد حرفا فان كان لا يغير المعنى لا تقصد صلوته عند عامة المشايخ نحو  
ان قرأ وانحى عن المتكبر زيادة الياء هكذا في الخلاصة + وكذا نحو ان يقرأ هو الذين كفروا فيجزم الميم من هم ويظهر  
الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تقصد الصلوة + وكذا نحو ان يقرأ ما خلق الذكر والانثى فاطهر الالف  
كانت محذوفة واطهر اللام وكانت مدخمة في الذال هكذا في المحيط + وان غير المعنى نحو ان قرأ ذوايب مكان  
وزراي او متانين مكان مثاني او الذكر والانثى وان سعيكم ليشته والقران الحكيم وازك زيادة الواو تقصد هكذا  
في الخلاصة + ومنها ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل + ان كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها  
وهي في القران لا تقصد صلوة نحو ان قرأ مكان العليم الحكيم ان لم تكن تلك الكلمة في القران لكن يقرب معناها عن  
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تقصد وعزل في يوسف ح تقصد نحو ان قرأ النيا بين مكان التوايين وان لم تكن  
تلك الكلمة في القران ولا تقادبان في المعنى تقصد صلوته بلا خلاف اذا لم تكن تلك الكلمة تسليما ولا تحميذا  
ولا ذكرا + وان كان في القران ولكن لا يتقاربان في المعنى نحو ان قرأ وعدا علينا انا كنا فاعلمين نخوة مما  
لو اعتقدت تقصد عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب ابن ابي عمير هكذا في الخلاصة + ولو نسب الي غير ما نسب اليه  
ان لم يكن المنسوب اليه في القران فهو ريباينة غيلا تقصد بلا خلاف ولو كان في القران نحو ريباينة لقمان  
وموسى بن عيسى لا تقصد عند محمد وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تقصد ولو قرأ موسى بن لقمان لان  
عيسى لا اب له اب الا انه اخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي + ومنها زيادة كلمة لا على وجه البديل + الكلمة  
(٤) الزائدة ان غيرت المعنى ووجدت في القران نحو ان يقرأ والذين امنوا وكفروا با الله ورسوله اولئك هم الصديقون  
او كثر لوجود نحو ان يقرأ انما على وجه كبير دادوا اشما وجما لا تقصد صلوته بلا خلاف + وان لم يغير المعنى فان كانت القران  
نحو ان يقرأ ان الله كان لعباده خبيرا بصيرا لا تقصد بالاجماع وان لم تكن في القران يقرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح  
ورمان لا تقصد عند عامة المشايخ هكذا في المحيط + ومنها تكرار الحرف او الكلمة + ان كرر حرفا واحدا فان كان  
ذلك اظها تضعيف لم تقصد صلوته نحو ان يقرأ ومن يرتدد + وان كان زيادة نحو ان يقرأ ومن يرتدد + وان كان  
زيادة نحو ان يقرأ الحمد لله ثلاثا لامات تقصد + وان كرر الكلمة فان لم يغير المعنى لا تقصد صلوته وان تغير  
نحو ان يقرأ ربنا رب العالمين او مالك مالك يوم الدين فالصحيح انه تقصد هكذا في الظهيرية + ومنها الخطاء  
(٥) في التقديم والتأخير + ان قدم على كلمة او اخر ان لم يغير المعنى لا تقصد نحو ان قرأ لهم فيها زفير وشهيق ثم الشهيق

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

تشكك في الخلاصة + وان تغير المعنى نحو ان يقرأ عن الابرار لفي حجة وان الفجر لفي تحيوا فكثر المشغل على انه نفسا وهو الصحيح هكذا في الظهيرية + وان قدوة كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى ففسد نحو ان قل انك قد سكر الشيطان يخوف اولياءه فيخافونهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا تفسد نحو ان قرأ يوم تسود وجوهه وتبيض وجوهه ولو قد مر حرقا على حرف ان تغير المعنى تفسد صلواته كعقوص مكان عصفا وان لم يتغير لا تفسد كما اذا قرأ غشاءا وحى مكان احوى هو المختار هكذا في الخلاصة + **ومنها** ذكر اية مكان اية + لو ذكر اية مكان اية اذ وقعت وقفا فاما ثم ابتدأ اية اخرى او بغير اية لا تفسد كما لو مر والعبه ان الانسان ثم قال ان الابرار لفي نعيم او قرأ والتين الى قوله وهذا البلد الامون ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الانسان في كبد وقرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال اولئك هم شر البرية لا تفسد اما اذا لم يقف وصل ان لم يتغير المعنى نحو ان قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فاهم جزاء الحسنه مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس لا تفسد اما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية ان الذين كفروا من اهل الكتاب الى قوله خالد بن فيها لولئك هم خير البرية تفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح هكذا في الخلاصة + **ومنها** الوقف والوصل والابتداء في غير موضعها + اذا وقف في غير موضع الوقف او ابتدأ في غير موضع الابتداء لم يتغير به المعنى تغيرا فحشا نحو ان قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله اولئك هم خير البرية لا تفسد بالاجماع بين علماءنا هكذا في المحيط + وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كما لو لم يقف عند قوله اصحاب المناديل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قيم هكذا في الخلاصة + وان تنوير به المعنى تغيرا فحشا نحو ان قرأ شهد الله انه لا اله الا هو لا تفسد صلواته عند عامة علماءنا وعند البعض تفسد صلواته + والفتوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط وقال القاضى الامام السعيد النجيب ابو بكر اذا فرغت من القراءة وتردد ان تكبر الركوع ان كان الختم بالشاء فالوصل بالله اكبر اولى ولولم يكن بالشاء فالفصل اولى لقوله تعالى ان شانك هو الابرار هكذا في التاتارخانية **ومنها** اللحن في الاعراب اذا لحن في الاعراب لم يفسد المعنى بان قرأ لا ترفعوا اصواتكم برفع التاء لا تفسد صلواته بالاجماع وان غير المعنى تغيرا فحشا بان قرأ وعطى ادم ربه بنصب الميم ورفع الوب ما اشبه ذلك مما لو تعد به يكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلواته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وابونهر محمد بن سلام وابوبكر بن سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهندواني وابوبكر بن محمد بن الفضل والشهيد الامام الزاهد وشمس الامعة الحلواني لا تفسد صلواته وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعد به كفرا وما يكون كفرا الا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يمينون بين الابد اعراب كذا في فتاوى قاضيخان وهو الاشبه كذا في المحيط + وبه يفتى كذا في القنابية وهكذا في الظهيرية + **ومنها** ترك التشديد والمدة في موضعها + لو ترك التشديد في قوله ايتا لك نعبد واياك نستعين او قرأ الحمد لله رب العالمين واستقط التشديد على الباء المختار انه لا يفسد كذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انه يفسد + اما ترك المدة ان كان لا يتغير المعنى بان قرأ اولئك بالامتد وانا اعطيناك بدون المد لا تفسد + وان كان يتغير بان قرأ سواء عليه بترك المدة وكذا في قوله دعاء ونداء المختار انه لا يفسد كما في ترك التشديد هكذا في الخلاصة + وان شدد في ومن اظلم من كذب على الله قال بعضهم لا تفسد وعليه الفتوى كذا في القنابية + **ومنها** ترك الادغام والابتداء به + اذا لحن بالادغام في موضع لم يدغمه احد من الناس يقع العبارة ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو ان يقرأ قل الذين كفروا استغلبون يا دغام الغين في الاذغام فسدت صلواته وان اذغام في موضع لم يدغمه احد الا ان المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار نحو ان يقرأ قل سيرة ابا دغام الامر في لسين لا تفسد صلواته + واذا ترك الادغام نحو ان يقرأ وايمنا تكو لو ايدم ككلم الموت بفساد الادغام لا تفسد صلواته وان فحش من حيث العبادة هكذا في المحيط

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٣)  
(١٥)  
(١٦)

ومنها الامالة في غير موضعها + اذا قرأ بسم الله بالامالة او قرأ ما نكث بوعا الذين بالامالة وما شاكل ذلك  
 لا تفسد صلوته كذا في المحيط ومنها القراءة بغير ما في المصحف الذي جمعه امير المؤمنين عثمان رضي الله  
 عنه + ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ما لا يوقى معنى تفسد صلوته بالاتفاق اذ لم يكن  
 ولا شئ في نفسه + وان قرأ ما يؤدى معناه فعليه قولهما لا تفسد وعلى قول ابى يوسف تفسد + والصحيح من الجواز  
 في هذا انه اذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود وغيره لا يعتد به من قرأه الصلوة اما لا تفسد صلوته حتى  
 لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقداراً يجوز به الصلوة يجوز صلوته هكذا في المحيط ومنها  
 ذكر بعض المحرف عن كلمة + اذا ذكر بعض الكلمة وما اتى اما لا تقطع النفس لانه ينسى الباقي ثم تذكره في الباقي نحو ان اراد ان  
 يقرأ الحمد لله فلما قال ال القطع نفسه او ينسى الباقي ثم تذكره قال حمد الله او لم يذكر الباقي نحو ان اراد ان  
 يقرأ فاتحة الكتاب السورة ثم نسي قراءته فاراد ان يقرأ فلما قال ال قد ذكره قد كان قرأ فترك ذلك وكعب او  
 ذكر بعض الكلمة وترك تلك الكلمة وذكر كلمة اخرى فقرأه الصلوة كلها او ما شاء كلها تفسد صلوته عند بعض المشايخ وبه  
 كان يفتي الامام شمس الامنة الحلواني + ومن المشايخ من قال ان ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها يوجب فساد  
 الصلوة فذكر شرطها يوجب فساد الصلوة + وان ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب لفساد فذكر شرطها  
 لا يوجب لفساد هكذا في الذخيرة والمحيط + وللشروط حكم الكل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان + ومنهم من قال لكان  
 ما ذكر من الشرط وجه صحيح في اللفظ ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي ان لا يوجب فساد الصلوة + وان كان الشرط  
 مفروغاً لا معنى له ويكون لغوا ولم يكن لغوا ولكن يكون معيلاً للمعنى يوجب فساد الصلوة + وعامة المشايخ على انه  
 لا يفسد ان هذا مما لا يمكن التحرز عنه فصار كاللنخ المدفوع في الصلوة هكذا في الذخيرة والمحيط + اذا انقض  
 بعض حروف الكلمة فالصحيح انه لا يفسد صلوته لان فيه بلوى العامة كذا في المحيط + لو قرأ القرآن في الصلوة  
 بالاحسان ان غير الكلمة تفسد + وان كان ذلك في حروف المد واللين لا تفسد الا اذا فحش وان قرأ في غير الصلوة  
 اختلف المشايخ + وما تهم كره هو ذلك كذا في الخلاصة + وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي + وكرهوا الاسماء  
 ايضا كذا في الخلاصة + ونقل عن ابى القاسم الصفار البخاري ان الصلوة اذا اجازت من وجوه وفسدت من وجوه  
 يحكم بالفساد احتياطاً الا في باب القراءة لان للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية + ومنها ادخال التانيث  
 في اسماء الله تعالى + اذا قرأ في صلوته هل ينظرون الا ان تأتم الله في ظلم من الغمام بالثناء قال محمد بن علي بن محمد  
 الاديبي تفسد صلوته لان التانيث لا يجوز ادخاله في اسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل لا اله الا الله  
 الا هو الحق القوي وقوله لم يلد ولم يولد واشباه ذلك + وحكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه لا يفسد  
 صلوته لان الاتيان ههنا فعل غير الله تعالى + وبعض مشايخنا عجموا ما ذكره الفضل رحمه الله هكذا في  
 المحيط والذخيرة + ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلوة بخطاء فاحش شرجع وقرأ صحيحاً قال عندى صلوته  
 جائز وكذلك الاحراب ولو قرأ بالنصب مكان الرفع والرفع مكان النصب والحذف مكان الرفع او النصب لا تفسد صلوته  
**الباب الخامس في الامامة** وفيه سبعة فصول **الفصل الاول** في الجماعة  
 الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتون والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي وفي الغاية قال عامة مشايخنا  
 اتها واجبة + وفي المفيد وتسمية سنة لوجوبها بالسنة + وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين  
 الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج + واذا فاتت الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد اخص  
 بلا خلاف بين اصحابنا لكن ان اتي مسجد اخر ليصله يجمع مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حيه فحسن وذكر  
 القدوري انه يجمع في اهله ويصلي بهم وذكر شمس الامنة الاولى في زماننا اذ المراد من مسجد حيه ان يتبع الجماعة

باب الخامس  
الفصل الاول

وان خذ صلى فية وتسقط الجماعة بالاصدا حتى لا يجيب على الاخير والمقعد والزمن مقطوع اليد الرجل من خلافه ومقطوع الرجل  
 والمقنوع الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند ابى حنيفة ربح + والصحيح انها تسقط بالمطر والطين والبرق  
 الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين وتسقط بالريم في الليلة المظلمة او ما بالنها ليست البرق عند اذا كان  
 يرفع الاخيئين او احدهما او كان اذا خرج يخاف ان يجلسه غزيرة في الدين او يريد سفرا واقامت لصلاة فيخشى  
 ان يفرته القافلة او كان قيما للمريض ويخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقامت صلوة ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر  
 الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تنوق اليه كذا في السراج الوهاج + المسجد اذا كان له اما معلوم وجماعة  
 معلومة في محلة فصل اهل فيه بالجماعة لا يباح تلكرارها فيه باذان تات اما اذا صلوا بجيران يباح اجماعا وكذا  
 في مسجد فارغة الطريق كذا في شرح المجموع للمصنف اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة والكان معه صبي حائل  
 كذا في السراجية + النطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداوى يكره + وفي الاصل للصبر والشهيد اما اذا صلوا بالجماعة  
 بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره + وقال شمس الامنة الحلواني ان كان سكا الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق روى  
 الاربع اختلف المشايخ + والاصح انه يكره لهكذا في الخلاصة + **الفصل الثاني في بيان من هو احق  
 بالامامة** الاولى بالامامة اعلمهم يا احكام الصلوة لهكذا في المنهات وهو الظاهر لهكذا في البحر الرائق وهذا  
 اذا علم من القراءة قدرا ما يقوم به سنة القراءة لهكذا في التبيين ولم يطعن في دينة كذا في الكفاية + ولهكذا في  
 النهاية + ويحتمل الفواحش الظاهرة وان كان غيره اورد منه كذا في المحيط + ولهكذا في الزاهد + وان كان متجما  
 في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو اولي كذا في الخلاصة + فان تساوا فاقرا هم اى اعلمهم  
 يعلم القراءة بلقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية  
 فان تساوا فاورعهم + فان تساوا فاستهزم كذا في الهداية + فان كانوا سواء في السن فاحسنهم خلقا + فان كانوا  
 سواء فاحسنهم فان كانوا سواء فاصبحهم وجهه كذا في فتح القدير اى اكثرهم صلوة بالليل كذا في الكافي +  
 فان استوا في الحسن فاشرفهم نسبا كذا في فتح القدير + فكل من كان اكمل فهو افضل لان المقصود كثرة الجماعة  
 ورغبة الناس فيه اكثر كذا في التبيين فان اجتمعت هذه الخصال في جلين يقرح بينهما او اختيار الى القوم كذا  
 في الخلاصة + جماعة في دار ارضيات فصاحب الدار اولي بان يتقد ملا ان يكون معه ذو سلطان او قاض + فان  
 قد وملك واحد منهم وكبيره فهو افضل + وان تقدر احدهم جازم اذ فيها مستاجرهما وما لكها وضيف فالستاجر  
 احق بالاذن والاستيدان منه لهكذا في التاتارخانية + وكذا المستجير اولي من المغير كذا في السراج الوهاج ودخل  
 المسجد من هو اولي بالامامة من امان المحلة فاما المحلة اولي كذا في القنية + والآخرس اذا اقرقوما خر سا حصوة  
 الكل جائزة + واذا اقرامتا ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند حلما ثنا + وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلوة ان  
 الاخرس مع الاثم اذا اراد الصلوة كان الاثم اولي بالامامة + والاقمي اذا اقر الاخرس صلواتهما جائزة بالافلا  
 كذا في التاتارخانية وفي منية المصل للمفتي المتيمم من الجنابة اولي من المتيمم من الحدث كذا في النهر الفائق +  
 قوم جلوس في المسجد الداخل او قوم في المسجد الخارج اقام الموزن تقام من اهل الخارج فاقمهم وقام امام من اهل  
 الداخل فاقمهم من يسبق بالشرح فهو والمقتدون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة + رجلا في الفقه  
 والصلاح سواء الا ان احدهما اقر فقدهم اهل المسجد غير الاقر فقلا ساءوا + وان اختار بعضهم الاقر وان اختار  
 بعضهم الاقر واختار بعضهم غيرهم فالغير اكثر كذا في السراج الوهاج + ليس في المحلة الا واحد يصلح بالامامة  
 لا تزومه ولا ياشوبتر كها كذا في القنية + **الفصل الثالث في بيان من يصلح امام الغيرة**  
 قال المرغيناني يجوز الصلوة خلف صاحب حق وبلعة ولا يجوز خلف الراضي والجمهور والجمهور المشبهة

الفصل الثاني

الفصل الثالث

ومن يقول يخلق يخلق القراق وحاصله ان كان هوى لا يكفر به صاحبه بجز الصلوة خلفه مع الكراهة والافلا  
لهكذا في التبيين والخالصة وهو الصحيح هكذا في البزائع + ومن انكر المعراج ينظر ان انكر الاسراء من مكة الى  
بيت المقدس فهو كافر وان انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر + وتوصلني خلف مبتدع اوقاسق فهو محرث ثواب  
الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف تقي كذا في الخالصة + والاقتداء بشا فعي المذهب انما يصح اذا كان الامام  
يتحاطب مواضع الخلاف بان يتوضأ في الخارج النجس من غير السبيلين كالفحص وان لا يخرج عن القبلة انما فاعا  
فاحشا هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر ولا شك انه اذا جاوز المعارب كان فاحشا كذا في فتاوى قاضيان  
ولا يكون متعصبا ولا شاكاً في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المنى + ويفرك اليأس  
منه وان لا يقطع الوتر وان يراعى لترتيب في الفوائت وان يسمح ربيع رأسه هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر  
ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيان ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية  
ذكر الامام الترمذى عن شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده انه اذا رجع عنه هذه الاشياء بيقين يجوز  
الاقتداء به ويكره كذا في الكفاية والنهاية + وتعلم المتقدم من الامام ما يفسد الصلوة على زعم الامام كسب الرائق  
او الذكرا وما اشبه ذلك والامام لا يدرى بذلك تجوز صلوة على قول الاكثر وقال بعضهم لا تجوز وجه الاول  
وهو الاصح ان المتقدم يرى جواز صلوة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في التبيين  
قال الفضل يميم اقتداء الخلف في الوتر بمن يرى مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هكذا في الخالصة + ويجوز ان  
يؤثر المتيمم المتوضعين عند ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله هكذا في الهداية وذكر شيخ الاسلام هذا  
الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يقرأ المتوضعين هكذا في النهاية + واما اقتداء المتوضي  
بالمتمم في صلوة الجنائز فيجوز باختلاف كذا في الخالصة + ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور وان اتحد عندهما وان  
اختلف فلا يجوز كذا في التبيين فلا يجوز ان يصلي من به انفلات ربح خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق + وكذا  
لا يصلي من به سلس البول خلف من به انفلات ربح ورح لا يرا قال الامام صاحب عذرين والماء موجودا حين  
كذا في الجوهر النيرة + ولا يصلي الظاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهر خلف المستحاضة وهذا اذا قارن  
الوضوء بالحدث او طرأ عليه هكذا في الزامدى + ويجوز اقتداء انفسا بما سمع الخفق وبالماسع على الجبيرة وكذا امامة  
المقتصد بغيره من الاحتفاء اذا كان يامن خرج الدر والراكب على الدابة لمن كان معه على دابة والمؤمى للمثله والعاشق  
للغرة هكذا في الخالصة + والافضل ان يصلي المرأة وحدها لا يسمع ابا لاماء ويتباعد بعضهم عن بعض فانصلوا جماعة  
وقبل الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهر النيرة + وان تقدم صومرا كذا في النهاية + وصلوة تهر جماعة مكرهة كذا في  
الجوهر النيرة والسراج الرابع + ويصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد لا اقتداء بالراكع والساجد بالمؤمى هكذا في  
فتاوى قاضيان ويؤمر الاحد بالقائم كما يؤمر القاعد كذا في الذخيرة وهكذا في الخانية + وفي النظم ان يقيم  
من ركوعه جازبا لاتفاق والافضل ان يركع عند ما وبه اخذ عامة العلماء خلافا للمحدث كذا في الكفاية + ولو كانت  
لقدم الامام صومرا وقام على بعضها يجوز وغيره او الى كذا في التبيين وتصلب المتغفل خلف المقتصد كذا في الهداية  
وان لم يقرأ في الاخرين كذا في التا تاريخانية ناقلا عن جامع البحار + وان اقتدى متغفل بمقتصد فافسده شمر  
اقتدى به في ذلك الفرض ونوى قصدهما الزمه بالافساد جازعنا قضاء هكذا في الكافي + ولا يصح الاقتداء  
بالمجتنون المطبق ولا بالسكران + فان كان يجزى ويفيق يصح الاقتداء به في زمان الافاقة هكذا في فتاوى قاضيان  
قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين ان يكون لافاقته وقت معلوم او لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في زمان  
الافاقة ربه ناخذ هكذا في التا تاريخانية + ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في وقت وضاح الوقت وكذا اقتداء المسافر

بالحج

بالمقیم فی الوقت + المقیم اذا صلح رکعتین من العصر فغربت الشمس فجاء مسافر اقتدی به فی هذا العصر لا یصح اقتداء  
 ومصلی رکعة الظم اذا اقتدی من یصلی الاربع قبل الظم يجوز هكذا فی الخلاصة + ویجوز امامة الاعرابی والاعمی  
 والعبد وولد الزنا والفاسق کذا فی الخلاصة + الا انها تکرر هكذا فی المتون امامة الرجل للمرأة جائزة اذا اقتدى  
 الامام امامتها ولم یکن فی الخلوۃ اما اذا کان الامام فی الخلوۃ فان کان الامام لمن او لبعضهن صح ما فانه یجوز  
 ویکره کذا فی النهاية ناقلا عن شرح الطحاوی + ویصح اقتداء المرأة بالرجل فی صلوة الجمعة وان لم یؤم امامتها وکذا  
 فی العیدین وهو الاصح کذا فی الخلاصة + ولا یجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا فی الهدایة + ویکره امامة المرأة للنساء  
 فی صلوات کلها من الفرائض والنواقل الا فی صلوة الجنائز هكذا فی النهاية + فان فعلت قفت الامام وسطه  
 بقیامها وسطه لا تزول الکره وان تقدمت علیها انما من نفسه صلواته هكذا فی النیة + وصلواته من ذی افضل هكذا فی الخلاصة  
 و امامة الخنثی المشکل للنساء جائزة ان تقدمه من وان قام وسطه فسدت صلواته لوجود المحاذاة ان کان الامام رجلا کذا فی  
 صیحة الشریعی والرجال والخنثی مثله لا یجوز + و امامة الصبی المرهق لصبیان مثله یجوز کذا فی الخلاصة + وعلى قول ائمه بل یصح  
 الاقتداء بالصبیان فی الترویج والسنن المطلقة کذا فی فتاوی قاضین الختار انه لا یجوز فی الصلوات کلها کذا فی الهدایة +  
 وهو الاصح هكذا فی المحيط + وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا فی البحر الرائق + ویجوز صلوة الاخرس افاضل منه کذا فی النکاح کذا فی الاقتداء  
 بالقاری هكذا فی التاتاریخانیة + و امامة الاقی قوما امتین جائزة کذا فی السراجیة + اذا امر اسی امیتا وفارقا  
 فصلوة الجميع فاسدة عند ابی حنیفة صح وقال اصولة القاری وحده + واما اذا صلوا وحدها فقیل انه علی الخلاف  
 وقیل یصح وهو الصحیح هكذا فی شرح مجمع البحرین للمصنف + لو اقم الاقی ثم حضر القاری قیل تفسد وقال الکنحی لا  
 ولو حضر الاقی علی قاری یصل فلم یقتد به وصلی مختلفوا فیه الاصح ان صلواته فاسدة + القاری اذا کان بالمسجد  
 او بجوار المسجد والامی فی المسجد یصل وحده فصلوة الامی جائزة بالخلاف اذا کان القاری فی صلوة غیر صلوة الاقی جاز الامی ان یصل وحده  
 ولا ینظر فرخ القاری بالاتفاق + ذکر الامام القری تاشی یجب ان لا یتروک الامی اجتهاده فی اداء عبادة ونهاره حتى یتعلم  
 مقداره ما یجوز به الصلوة فان قصر لم یرع عند الله تعالی کذا فی النهاية + ولا یصح اقتداء القاری بالامی الا بالآخرس  
 وكذا لا یصح اقتداء الاقی بالآخرس والکاسی بالقاری والمسبوق فی قضاء ما سبق بمثله کذا فی فتاوی قاضین الختار  
 ولا اقتداء اللاتی والنازل بالواکین فی الخلاصة + لا یصح اقتداء مصی الظم بمصی العصر ومصی ظمیر به بمصی ظمیر مسه  
 وبمصی الجمعة وكذا عکسه ولا اقتداء المفترض بالمتنفل والناذر بالناذر الا اذا نذر احدهما صلوة صحیح  
 فاقتدی احدهما بالآخر فانه یصح + ولا اقتداء من افسد تطوعه بمن افسد تطوعه الا اذا اشتراکا فی زافلة  
 و افسد اهما شراقتدی احدهما بالآخر فانه یصح ویصح اقتداء الخالف بالخالف ولا یجوز اقتداء الناذر بالمتنفل ولا یصح اقتداء  
 الخالف بالناذر هكذا فی محیط الشریعی القاری اذا امر العرلة واللابسین تجوز صلوة الامام والعاذین  
 ولا تجوز صلوة اللابسین بالاجماع کذا فی الخلاصة + ولا یصح اقتداء الصحیح الذی ثوبه نجس وتعذر علیه غسله  
 بالمبتلی بالحدث الذی اشترک فی التاتاریخانیة + ولا یجوز امامة الاثغ الذی لا یقدر علی التكلم ببعض الحروف  
 الا مثله اذا لم یکن فی القوم من یقدر علی التكلم بتلك الحروف فاما اذا کان فی القوم من یقدر علی التكلم بها فسد صلواته  
 وصلوة القوم + ومن یقف فی غیر مواضعه ولا یقف فی مواضعه لا ینبغی له ان یؤم وكذا من یتخف عن القراءة کثیرا  
 ومن کان به تممة وهو ان یتکلم بالتاء مرارا او فاقاة وهو ان یتکلم بالتاء مرارا + واما الذی لا یقدر علی اخرج  
 الحروف الا بالجهد ولم یکن له تممة او فاقاة فاذا اخرج الحروف اخرجها علی الصحیة لا ینبغی ان یكون اماما هكذا فی  
 المحيط فی ذلة القاری + القاری اذا اقتدی بالامی لا یصیر شارعا حتى لو کان فی التطوع لا یجوز لقضاء هو الصحیح  
 وكل جواب عرفته فی القاری اذا اقتدی بالامی شرا فسدہ علی نفسه فهو الجواب فی رجل یقتدی بالمرأة او الصبی

او الجنب ثم افسده على نفسه + والآصل في هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال المقتدى او فوقه جاز صلواته  
 الكل + وان كان دون حال المقتدى صح صلواته الامام ولا يصح صلوة المقتدى هكذا في المحيط + الا اذا كان الامام  
 اميا والمقتدى قادرا او كان اخرس والمقتدى اميا فلا يصح صلوة الامام ايضا هكذا في فتاوى قاضيهان وذكر الفقيه  
 ابو عبد الله الجرجاني انما تنفس صلوة الامى والاخرس عند ابى حنيفة رح اذا علم ان خلفه قادرا اما اذا لم يعلم  
 لا تنفس صلواته كما قال + وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية + رجلا ان افتتح  
 الصلوة معا ونوى كل واحد ان يكون اما ما لصاحبه فصلواتهما تامة + وان نوى كل ان ياتر لصاحبه فصلواتهما  
 فاسدة كذا في محيط الشخصى لا بأس للرجل ان يؤمر الناس على بدنه تعبا ويرى لانها مستورة بالشيء كذا الوصل  
 وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صلوة ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضيهان رجل  
 يصلح للامامة ولا يؤتمر العمل بعهده ويؤتمر اهل حجة اخرى في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت  
 العشاء ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره له ذلك كذا في الخلاصة الفاسق اذا كان يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى  
 به في الجمعة ولا تترك الجمعة بامامة وفي غير الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد اخر لا ياتر به هكذا في الظهيرية + رجل امر قوما وهم له كارهون  
 ان كانت لكل امة الفساد في امة او لا يمتدح حق بالامامة ياتر له ذلك وان كان هو احق بالامامة لا يمكن هكذا في المحيط وذكره  
 تطويل الصلوة كذا في التبيين وينبغي ان لا يطول بهما الصلوة بعد القدر المستنقح وينبغي له ان يراعى حال الجماعة  
 هكذا في الجوهرة النيرة - رجل امر قوما شهر اشرف قال كنت مجوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلواتهم جازية  
 ويضرب ضربا شديدا وكذا الوقتان صلواتكم المدة على غير وضوء وهو ما جرح لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحدا  
 انه قال على وبنه التورع والاحتياط اعادوا صلواتهم + وكذا اذا قال كان في ثوبي قد ركعا في الخلاصة + وكذا اذا كان  
 ان الامام كافرا ومجنونا او امرأة او خنثى او امى او صلبى بغيا حراما ومحدثا او جنبا هكذا في التبيين + **الفصل السابع**  
 في بيان ما يمنع صحتها لاقتداء وما لا يمنع - المانع من اداء ثلثة اشياء + منها طريق عام مر فيه العجلة  
 والافتقار هكذا في شرح الطحاوى + اذا كان بين الامام وبين المقتدى طريق ان كان شيقا لا يمر فيه الجملة والافتقار لا يمنع  
 وان كان واسعاً يمر فيه الجملة والافتقار لا يمنع كذا في فتاوى قاضيهان + الخلاصة + هذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق  
 ما اذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء + ولو كان في الطريق واحد لا يثبت به الاحتفال ويالثث يثبت بالاتفاق  
 وفي المتن خلاف على قول بن يوسف ح يثبت وعلى قول محمد لا كذا في المحيط - ولو قام الامام في الطريق واصطف  
 الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما يمر فيه الجملة  
 عازت صلواتهم وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى اخر الصفوف كذا في فتاوى قاضيهان والمانع من الاقتداء  
 في الصفوف قدر ما يسع فيه صفان وفي مصلة اميد الفاضل لا يمنع الاقتداء وان كان يسع فيه الصفان او اكثر  
 وفي المتخذ لصلواته الجواز اختلافا المشايخ وفي النوادر جعله كالمسجد كذا في الخلاصة + ومنها عجز عظيم لا يمكن العبور  
 عنه الا بالعرض كالقنطرة وغيره هكذا في شرح الطحاوى فان كان بينه وبين الامام نفسا كبير يجرى فيه السفن والارواق  
 يمنع الاقتداء + وان كان صغيرا لا تجز فيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة + وهذا الصحيح كذا في جواهر الاخلاصة  
 وكذا لو كان في المسجدا الجامع هكذا في فتاوى قاضيهان وان كان على نهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء  
 كان خلفه في المسجدا حكمه بالاصح + وليس للواحد حكم الصف بالاجماع + وفي المثلة اختلاف على ما مر في الطريق  
 ان كان بينهما بركة او عوصا ان كان بحال او وقت النجاسة في جانب يتجسر الجانب الاخر لا يمنع الاقتداء + وان كان لا يتجسر  
 يمنع الاقتداء هكذا في المحيط + ومنها صفت تآمر من النساء هكذا في شرح الطحاوى اذا كان صف تآمر من النساء  
 تحلت امام ووراء من صفوف من الرجال فسدت صلوات تلك الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط + قوم صلوا

الفصل السابع  
(١)

(٢)

(٣)

على ظهر ظلة في المسجد وتحتها سماء منسأة او طريق لا يجوز صلواتهم + فان كن ثلثا في  
 ظاهر الرواية تفسد صلوة ثلثة من الرجال في آخر الصفوف ويجوز صلوة الباقيين وان  
 كن صفوا واحدا تفسد صلوة الكل وان كان الذين فوق الظلة يحذوهم من تحتهم نساء جازت  
 صلوة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل مسائل الشك وفي فوائد الشيخ الزاهد في الحسن  
 يستغنى اذا كان في المسجد صرف وعلى المرت صهف من النساء اقتدىن بالاعلم وتحت المرت صهف من  
 من الرجال هل تفسد صلوة من وقف تحت النساء قال لا تفسد + اما ما يصح برجال والنساء وصف النساء  
 بجماع صرف الرجال تفسد صلوة رجل واحد الذي بين الرجال والنساء وضاير ذلك كشيء او  
 حائط بينهم وبينهن الا يراى لو كان بين صف النساء وصف الرجال سائرة قدر مؤخر الرجل كان  
 ذلك سائرة للرجال ولا تفسد صلوة واحد منهم وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان اقل من  
 ذلك لا يكون سائرة + فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس يسترق وان كان  
 قدر سائرة فهو سائرة لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون سائرة لمن كان على الحائط كذا في المحيط + اذا  
 كان بينهما حائط لا يصح الاقتداء ان كان كثيرا يمنع المقتدى الوصول الى الامام لو قصد الوصول اليه اشتبه  
 عليه حال الامام ولو لم يشبهه هكذا في الذخيرة + ويصح ان كان صغيرا لا يمنع او كبيرا وله ثقب لا يمنع الوصول  
 وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشته عليه حال الامام سماعا ورؤية هو الصحيح واما  
 اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا يخفى حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط + و  
 ان كان في الحائط باب مسدود قيل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول + وقيل يصح لان وضع الباب للوصول  
 فيكون المسدود كالمفتوح هكذا في محيط الشرحي والمسجد وان كان لا يمنع الفاصل فيه كذا في الوجيز للكرج  
 ولو اقتدى بالامام في اقصي المسجد والامام في المحراب فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي وان قام على سطح داره  
 المتصل بالمسجد لا يصح اقتدائه وان كان لا يشته عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة وهو الصحيح  
 الا اذا كان على أس حائط المسجد كذا في محيط الشرحي وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد ولا يشته  
 حال الامام صح الاقتداء ولو قام على دكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء لكن يشترط اتصال الصفوف  
 كذا في الخلاصة + ويجوز اقتداء جوار المسجد بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام وان كان  
 طريقا عاما ولكن مسدود الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التتارخانية ناقلا عن المحجة  
 ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشته عليه حال الامام يصح الاقتداء  
 وان اشبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيان وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشته عليه حال الامام  
 صح الاقتداء ايضا وكذا لو قام في المئذنة مقتديا بامام المسجد كذا في الخلاصة + **الفصل الخامس** في  
 بيان مقام الامام والمأموم + اذا كان مع الامام رجل واحد وصحبه يعقل الصلوة قام عن عمدته وهو المختار ولا يتأخر  
 عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط + وتوقف على يساره جاز وقد ساء كذا في محيط الشرحي ولو وقف خلفه  
 جاز + ولو ركب محمد الكرامة فقها واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم بكرة هو الصحيح هكذا في البدائع + واذا كان  
 اثنان قاما خلفه وكذلك اذا كان احدنا صبييا وان كان معه رجل وامرأة اقام الرجل على يمينه والمرأة خلفه وان كان  
 رجلان وامرأة اقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فصلوا جميعا كذا في  
 رجلان صليتا في الصلوة واقتدى احدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث ومد يده الى نفسه قبل ان  
 يكتم الاقتداء حكي عن الشيخ الامام ابي بكر طرخان انه لا يفسد صلوة المومنين به الثالث في نفسه قبل التكبير

ان فصل الخامس

او بعدة كذا في المحيط + وفي الفتاوى من العتابية هو الصحيح كذا في التاتارخانية + رجلان ام احدهما صاحب في فلاة  
من الارض فجاء ثالث ودخل في صلواتهما فقدم حتى جاوز موضع سجود مقدار ما يكون بين الصف الاول وبين الامام  
لا تقصد صلوته وان جاوز موضع سجود كذا في المحيط + ولو اجتمع الرجال الصبيان والنحاث والانات والصبويات المذمومة  
يقوم الرجال اتفق ما يلي الامام ثم الصبيان ثم النحاث ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي  
وكره لهن حضور الجماعة الا للضرورة في الفجر والمغرب والعشاء والفتوى القوم على الكراهة في كل الصلوات  
لظهور الفساد كذا في الكافي + وهو المختار كذا في التبيين + وينبغي القوم اذا قاموا الى الصلوة ان يتواضعا  
ويسدوا الخلل ويسبقوا بين من اكبرهم في الصفوف + ولا بأس ان يامرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق + وينبغي  
للامر ان يقف بازاء الوسط فان وقف في يمينه الوسط او في يساره فقد اساء لمن الغلة السنة هكذا في التبيين  
وينبغي ان يكون بحذاء الامام من هو افضل كذا في شرح الطحاوي والقيام في الصف الاول افضل من الثاني وفي  
الثاني افضل من الثالث وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يخرج الصف الثاني كذا في القنية  
وافضل مكان المأموم حيث يكون اقرب الى الامام + فان تساوت المواضع ففي يمين الامام وهو الاحسن يمكن ان  
المحيط تحاذية المرأة الرجل مفسدة لصلوته ولها شرائط ومنها ان تكون الحاذية مشتبهة تصلي للجماع  
ولا عبرت للسنة وهو الاصح كذا في التبيين حتى لو كانت صبوية لا تشترى هي تعقل الصلوة فحاذت لا تقصد صلوت  
كذا في الكافي + ومنها ان يكون الصلوة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا يصليان بالايحاء + ومنها  
ان تكون الصلوة مشتركة تحريمه واداءه + ونعني بالشركة تحريمه ان يكونا يبايعين تحريمه بما على تحريمه الامام حقيقة  
ونعني بالشركة اداءه ان يكون لهما امام فيما يؤديان تحقيقا او تقديرا فالمدرك بان تحريمه على تحريمه الامام  
وبان اداءه على ادائه حقيقة + واللاحق بان تحريمه على تحريمه الامام حقيقة وبان اداءه فيما يقضيه على اداء  
الامام تقديرا والمسبوق بان في حق التحريم منفرد في ما يقضيه + فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان لا تقصد  
صلوته كذا في التبيين ومنها ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان  
مثل قامة الرجل لا تقصد صلوته ومنها ان يكونا بلاها مثل حتى لو كانا في مكان متجاور كان على الارض وعلى  
الدكان الا ان بينهما اسطوانة لا تقصد صلوته كذا في الكافي + وادنى الحائل قدر موخرة الرجل وغلظة الاصبع  
والفرجة تقوم مقام الحائل + وادناه قدر ما تقوم فيه الرجل كذا في التبيين ومنها ان تكون ممن تصح منها  
الصلوة حتى ان المجنونة اذا حاذت لا تقصد صلوته كذا في الكافي + ومنها ان ينوي الامام معها او امامة  
النساء وقت الشروع لا بعدة ولا يشترط حضور النساء لصحة نيتهم ومنها ان تكون الحاذية في ركن كامل  
حتى لو كبرت في صف وركعت في اخر وسجدت في ثالث فسدت صلوة من عن يمينها ويسارها وخلفها  
من كل صف ومنها ان تكون جبهة متحدة حتى لو اختلفت لا تقصد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في  
جوف الكعبة او في ليلة مظلم يصل كل بالتحري الى جهة والمعتبر في الحاذية الساق والكعب على الصحيح هكذا في  
التبيين + والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المشتهرة والكبيرة التي يتفرغ عنها الرجال  
هكذا في الكفاية + ثم المرأة الواحدة تفسد صلوة ثلثة واحد عن يمينها واخر عن يسارها واخر خلفها ولا تقصد  
اكثر من ذلك هكذا في التبيين عليه الفتوى كذا في التاتارخانية + والمرأتان صلوة اربعة واحد من يمينها  
واخر عن يسارها واثنان خلفهما بخلافهما + وان كن ثلثا افسدن صلوة واحد عن يمينهم واخر عن يسارهم  
وثلثة ثلثة خلفهم الى اخر الصفوف ولهذا جوابا لظاهر هكذا في التبيين + والحاذية الخنثى المشكل لا تقصد  
كذا في التاتارخانية في فصل بيان مقام الامام والمأموم + الفصل السادس في ما يتابع الامام وقبيل

(١)

(٢) (٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

الفصل السادس

لا يتأبى + اذا ادرك الامام في التشهد وقام الامام قبل ان يتم المقتدى او سلم الامام في آخر الصلوة قبل ان يته المقتدى في التشهد فالتحذير ان يتم التشهد كذا في الغياثية + وان لم يتم اجزاه ولو تكلم الامام قبل ان يرفع المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد كما لو سلم واحد من الامام عمدا قبل فراغ المقتدى من التشهد تفسد صلوته هكذا في الخلاصة الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الثالثة فمضى بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فبطل من لم يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان يفوته الركعة كذا في الكفاية + ولو سلم الامام قبل ان يرفع المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد او قبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام + ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل ان يسلم المقتدى ثلثا الصحيح انه يتابع الامام هكذا في فتاوى قاضيان اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركعي عاين وسجود من كذا في الخلاصة ولو اطال الامام السجود فرفع المقتدى رأسه بظن انه سجد ثانيا فبجده معه ان نوى الاولى او لم يكن له نية يكون عن الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية + فان شادك الامام فيها جاز كذا في التبئين + وان رفع المقتدى رأسه من السجدة الثانية قبل ان يضع الامام وجهه على الارض لا يجوز وكان عليه اعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلوته هكذا في فتاوى قاضيان والخاصة + ولو اطال المقتدى سجود السجود وسجد الامام الثانية فرفع المقتدى رأسه وظن ان الامام في السجدة الاولى فبجده ثانيا يكون عن الثانية وان نوى الاولى لا غير لان النية لم تصادف محلها لا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل الامام كذا في محيط الشرح خمسة اشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى ايضا وتابع + تكبيرات العيد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو والقنوت اذا خاف قوت الركوع هكذا في الوجيز المذكور في وان كان الايجاف بقنت ثم ركع كذا في الخلاصة + واربعة اشياء اذا فادبه الامام لا يتعابى المقتدى زاد في صلوته سجدة عمدا او زاد على اقاويل الصلوة فيها في تكبيرات العيد او كثير في صلوة الجنازة خمسة او قام الى الخامسة ساهيا كذا في الوجيز المذكور في فان لم يقم الخامسة بالسجدة وعاد وسلم سلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى ولو لم يفعل الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلواته كذا في الخلاصة + تسعة اشياء اذا ترك الامام في به المقتدى ثم ترك ركع اليمين في التسمية او الشاء المكان الامام في الفاتحة والكان في السورة لا عند محمد بخلاف الثالث وترك تكبيرة الركوع او السجود او التبشير فيما او التسميع او قراءة التشهد او ترك السلام او تكبيرات التشريق التي بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها فطر ركعة بلا قراءة كذا في الوجيز المذكور في واذا سجد قبل الامام وادرك الامام فيها جاز ولكن يكره للمقتدى ان يفعل ذلك كذا في المحيط في صفة الصلوة + **الفصل السابع في المسبوق واللاحق**

(١) المسبوق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وله احكام كثيرة كذا في البحر الرائق **صحتها** انه اذا ادرك الامام في القراءة في الركعة التي يجهر فيها لا يأتي بالثناء كذا في الخلاصة + هو الصحيح كذا في التحنيس + وهو الاصح هكذا في الوجيز المذكور في سواء كان قريبا او بعيدا ولا يسمع بصوته هكذا في الخلاصة + فاذا قام الى قضاء ما سبق ياتي بالثناء وتيعود للقراءة كذا في فتاوى قاضيان والخاصة والظهيرية + وفي صلوة الغياثية ياتي به هكذا في الخلاصة + وان ادرك الامام في الركوع او السجود تحري المكان اكبر رأيد انه لو اتى به ادرسه في شيء من الركوع او السجود ياتي به قائما ولا يتابع الامام ولا ياتي به واذا يدرك الامام في الركوع او السجود لا ياتي بهما + وان ادرك الامام في القعدة لا ياتي بالثناء بل يكبر للافتتاح تحلا نمطاً ثم يقعد هكذا في البحر الرائق في صفة الصلوة + **ومنها انه يصلي**

(٢) او لا ادرك مع الامام ثم يقضى ما سبق كذا في محيط الشرح واذا ابدأ بقضاء ما فاتته قيل تفسد صلوته وهو الاصح هكذا في الظهيرية + وذكر في ما مع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المضمحل

الفصل السابع

(۳)

اولا ظهر القول بالفساد كذا في البرائق + ومنها انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر الشهد الا في مواضع + اذا كانت  
المسبوق الناسخ زوال مدته او صاحب العذر خاف خروج الوقت او خاف المسبوق في الجمعة ودخول وقت العصر  
او دخول وقت الظهر في العيد او في الفجر طلوع الشمس وخاف ان يسبقه الحدث له ان لا ينتظر فراغ الامام  
ولا يسجد السهو + اما اذا كان لا تقصد الصلوة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق ان يمر للناس بين يديه  
لو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فواضه كذا في الوجيز للمكردسج + ولو قام في غيرها بعد قدر الشهد  
صح ويكفر قصرهما كذا في فتح القدير والبحر الرائق وان قام قبل ان يقعد قدر الشهد لم يجز + ولو فرغ المسبوق

(۴)

قبل سلام الامام وتابع الامام في التسليم قبل تفسد وقيل لا تقصد به يفتة هكذا في الخلاصة وفتح القدير ومنها  
انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليمين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق ويسكت حتى يقوم الامام ان تطوعه  
ان كان صلاته بعد ما تطوع او يسجد للمخارج ان لم يكن او يلتقل عن موضعه او يغير من الوقت مقدار ما لو كان

(۵)

عليه سهو لسجد لذا في التمر تاشي في باب صلاوة العيدين ومنها ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في  
الشهد الاخير واذا قتم الشهد لا يشتغل بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل كما وفيه وعن ابن شجاع ان يركع  
للشهد اى قوله اشهد ان لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغياثية + والصحيح ان المسبوق يترسل في الشهد حتى  
يقض عن سلام الامام كذا في الوجيز للمكردسج وفتاوى قاضيان + وهكذا في الخلاصة وفتح القدير +

(۶)

ومنها انه لو سلم مع الامام ساهيا او قبله لا يلزمه سجود السهو وان ساهى بعد له لزمه كذا في الظهيرية +  
هو المختار كذا في جواهر الاخلاص + وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عمدا  
تفسد كذا في الظهيرية + واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فليس ولو استقبل الصبي من غير اخطائه

(۷)

المنفرد اذا شك فكبى بنوى الاستقبال كذا في فتاوى قاضيان + ومنها انه يقضى اول صلوته في حق المرأة و  
اخرها في حق الشهد حتى لو ادرك ركعة من المغرب قضا ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرا في  
كل فاتحة وسورة ولو ترك القراءة في احداهما تفسد ولو ادرك ركعة من الرباعية فعليه ان يقضى ركعة في غيرها  
الفاتحة والسورة ويتشهد ويقضى ركعة اخرى كذلك ولا يشهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة افضل هكذا في  
الخلاصة + ولو ادرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احداهما فسدت - ولو كان الامام يقضى قراءة تركها  
في الشفع الاول في الشفع الثاني فادركه فيه واقتضى به يأتى بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيه تفسد كذا في

(۸)

الوجيز للمكردسج ومنها انه منفرد فيما يقضى الا في البيع مسائل احدها انه لا يجوز اقتداءه ولا الاقتداء به +  
فلو اقتضى مسبوق مسبوق فسدت صلوة المقتضى قرا اوله يقرأ دون الامام كذا في البحر الرائق ولو سجد المسبوق في التسليم  
كثيرة ما عليه فقط ما اخطا للاخر بلا اقتداء به صح هكذا في الخلاصة + ولو نظر الامام ان عليه سهوا فسجد السهو  
فتابعه المسبوق فيه ثم علوا انه لم يكن عليه سهو فاشم الروايتين ان صلوة المسبوق تفسد لانه اقتضى في  
موضع الانفراد قال الفقيه ابو الليث في زماننا لا تقصد هكذا في فتاوى قاضيان ثانياً بما انه لو كان نارا بالاستيقان  
كذا في فتاوى قاضيان + هو المختار وبه يفتي ابو حفص الكبير وهو المأخوذ به كذا في النياثية + ولو قام الامام الى الخامسة  
فتابعه المسبوق ان قدم الامام على امرس الرابعة تفسد صلوة المسبوق وان لم يقعد تفسد حتى بقية الخامسة  
بالسجدة فاذا قعد بها بالسجدة فسدت صلاوة الكل هكذا في فتاوى قاضيان ثانياً بما انه لو كان نارا بالاستيقان  
يصير مستانفا قاطعا للدليل بخلاف المنفرد + ثالثها انه لو قام الى قضاء ما سبق وعلى الامام سجدة تسهوية قبل ان  
يدخل معه كان عليه ان يعجز فيسجد معها لم يقيد الركعة بسجدة فان لم يعجز حتى يسجد يصح وعليه ان يسجد في اخر  
صلاوته بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه يأتى بتكبير التشرعي اتفاقا بين المنفرد لا يجز عليه

(9)  
(10)

عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتح القدير والبحر الرائق ومنها انه يتابع الامام في السهو ولا يتابع في التسليم والتكبير والتلبية فان تابعه في التسليم والتلبية فسدت فان تابعه في التكبير وهو يمينان مسبوق لا تفسد صلواته اليه ما لشمس الائمة الشريفة كذا في الظهيرية والملاح من التكميل للشيخ كذا في البحر الرائق **ومنها** ان الامام لو تذكر سجدة تلاوة وعاد الى قضاها ان لم يقيد المسبوق ركعة بسجدة يرفض ذلك ويتابع فيها ولو سجد معه للسهو ثم يقوم الى القضاء ولو لم يعد فسدت صلواته + ولو تابعه بعد تعديدها بالسجدة فيها فسدت في رواية واحدة وان لم يتابعه ففي رواية كتاب الاصل تفسد ايضا كذا في فتح القدير وهكذا في البدائع والتاتارخاني فاذا لعن الطحاوي والمضهرات وشرح المبسوط للامام الشريفي والسراج الوهاج والخلاصة + ولو ان الامام لم يعد الى سجدة التلاوة فصلوة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه ان يقضه ما عليه كذا في التاتارخانية ولو يدرك الامام سجدة صلواتية وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه فسدت + وان قيد ركعة بالسجدة تفسد في الروايات كلها ما دام لم يعد + والاصل انه اذا اقتدى في موضع الاضداد او يتقدم في موضع الاقتداء تفسد كذا في البحر الرائق + اللاحق هو الذي ادرك اولها ما فاته الباقي لنوم واحد او بقي قائما للزما والطائفة الاولى في صلوة الخوف كانه خلف الامام يقرب او لا يسجد للسهو كذا في الرجز للكردي ولو سجد الامام لم يسجد ولا يتابعه اللاحق قبل قضاء ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة اللاحق اذا عاد بعد الوضوء ينبغي له ان يشتمل او لا يقضه ما سبقه الامام بغير قراءة يقوم مقدما لقيام الامام ودكوه وسجوده ولو زاد ونقص فلا يضر وهكذا في شرح الطحاوي واذا اكتم مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم انتبه فانه يصلي الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية هكذا في الذخيرة + ولو لم يشتمل يقضه ما سبقه الامام ولكن يتابع الامام والا ثم قضه ما سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلواته عندنا هكذا في شرح الطحاوي والمسافر اللاحق اذا نوى الإقامة في حال اداء ما فاته مع الامام او حدث فدخل مصره يستتم صلوة المسافر بخلاف الزفريخ هذا اذا فرغ الامام من الصلوة اما اذا لم يفرغ بعد يصلي اربعا بالاتفاق كذا في المصنف + والامام اذا ترك القعدة الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاق بان نام فانتبه او سبقه حدث فذهب توذنا ثم جاء وقد سبقه الامام بركعات لا يقعد في موضع القعود عندنا خلافا لزفريخ بخلاف المسبوق هكذا في المحضرة المسبوق يخالف اللاحق في القضاء في ستة اشياء + في محاذاة المرأة والقراءة والسهو والقعدة الاولى اذا تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي نية الامام الإقامة اذا قيد المسبوق الركعة بالسجدة كذا في الظهيرية + رجل سبق بركعة في صلوة هي من ذوات الاربع ونام خلف الامام في الثلث الباقي ثم انتبه يأتي بما عليه في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابعه للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلواته + ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل ادركها مع الامام ياتي بالركعة التي هو شاك فيها في غيرها الصلوة هكذا في الخلاصة + ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم وبين القوم ووقع الاختلاف بين الامام والقوم صلوات ثلثا وقال الامام صلوات اربعا ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلوة بقوله وان لم يكن على يقين يعيد الصلوة بقوله + ولو اختلف القوم قال بعضهم صلوات ثلثا وقال بعضهم صلوات اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كذا في الخلاصة + فاذا لم يكن مع الامام واحد واعاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداءهم به كذا في المحيط ولو استيقن من القوم انه صلوات ثلثا واستيقن واحد منهم صلوات اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شي كذا في الخلاصة + ولا يستحب للامام الاعادة على المتيقن بالنقصان الاعادة + ولو كان الامام

استيقن انه صلي ثلثا واحدا استيقن بالتمام كان عليه ان يعيد بالقوم ولا اعادة على الذي تميقن بالتمام  
 هكذا في المحيط + ولو استيقن واحدا من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادة  
 احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شئ عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبروا بذلك كذا في الخلاصة + اما  
 صلي بقوم وذهب قال بعضهم في الظن قال بعضهم في الظن فان كان في وقت الظهر ففي الظاهر وان كان في وقت  
 العصر ففي العصر وان كان مشكلاً **كذا في الظهيرية**

الباب السادس

**الباب السادس في الحدث في الصلوة**

من سبقه حدث توضع وبني كذا في الكثرة والرجل المرأة  
 في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط + ولا يعتد بالتي احدث فيها ولا بد من الاعادة هكذا في الهداية والكا في  
 والاستينات افضل كذا في المتون وهذا في حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً + واما الامام  
 والمأمور ان كانا يجدان جماعة فالاستينات افضل وان كانا لا يجدان فالبناء افضل صيانة لفضيلة  
 الجماعة وصح هذا في الفتاوى كذا في الجوهرة النيرة ثم يجوز البناء بشرط + **منها** ان يكون المحدث موجباً للوؤء  
 ولا يتدر وجوده وان يكون سماوياً لا اختياري للعبد فيه ولا في سببه هكذا في البحر الرائق + فاذا احدث في الصلوة  
 من بول او غائط او سريح او دعات منعد افسدت صلاته ولا يبني + وان لم يتعد فان كان المحدث موجباً للغسل  
 فكذلك وان كان موجباً للوضوء فان كان يفعل الاذني فذلك خلافاً لابن يوسف كذا في الخلاصة + واذا ذرعه  
 القمى ملاً القوم من غير قصده يتوضأ ويبنى ما لم يتكلم وفي التقيؤ لا يبني هكذا في المحيط + ولو اصاب المصلي حدث  
 بغير فعله كما لو اصابته بندقة او رماء انسان محجراً ومدرفشتر رأسه او مس احد فرجه فادماة لا يجوز له البناء  
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في شرح الطحاوي + ولو سقط من السطح مدر او لوح فشتر رأسه ان كان بمجر  
 المار استقبال الصلوة خلافاً لابن يوسف + وان كان لا يمر ورالماد فمن مشائخنا من قال يبني بالخلاف ومنهم  
 من قال على اختلاف هو الصحيح وكذا لو كان تحت شجرة فسقطت منها شرة في رحته + ولو دخل الشوك في رجل المصلي  
 او سجد فدخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من غير قصده لا يبني وكذلك لو غصه زنبور فسال منه الدم  
 ولو غطس فسبقه الحدث من عطاسه او تنجخه فخرج بقوته ليس قيل لا يبني وهو الصحيح كذا في الظهيرية + ولو سقط  
 من المرأة الكرسف بغير صنعها ميلو لا بدت في قولهم جميعاً وتجرى كذا في يونس في يوسف في وعندهما لا تبني  
 كذا في التبيين وان سال من دمل به دم توضع وغسل وبني ولو غصه الدمل حتى سال او كان في موضع ركبتيه دمل  
 فانفق من اعتماده على ركبتيه في سجوده فهذا بمنزلة الحدث العمد فلا يبني على صلوته كذا في المحيط + اذا اعشى  
 في صلوته او جث او قهقهه يتوصأ ويستقبل الصلوة وكذلك اذا نام في صلوته واحتمل استقباله ولا يبني استحساناً  
 واذا نظر الى فرج امرأة فانزل لا يبني او انتضخ البول على ثوب المصلي اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسلها  
 لا يبني في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي + **ومنها** ان ينصرف من ساعته حتى لو اذني ركننا مع الحدث او

(۱)

(۲)

مكث مكانه قد ملك في ذمى ركننا فسدت صلوته + ولو قتل ذاهباً نفسه واتياً لا وقيل بالعكس والصحيح الفساد  
 فيها + والتسليم والتخليل لا يمنع البناء في الاصح كذا في التبيين ولو احدث الامام وهو اكبر من رأسه وقال شئ  
 لمن حمدته او رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مردياً به اداء ركن فسدت صلوة الكل + وان لم يرح به اداء الركن  
 ففيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله هكذا في الكافي + اما من سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبراً  
 فسدت + وان رفع بلا تكبير لا تفسد فيستخلف كذا في الوجيز للمكر دري ولو احدث نائماً ثم انقبت بعد ساعة  
 يبني وان مكث يقظان ساعة تفسد كذا في معارج الدراية + **ومنها** ان لا يفعل بعد الحدث فعلاً منافياً  
 للصلوة لو لم يكن احدث الاما لا بد منه او كان من ضرورة ما لا بد منه او من توابعه وتتمائة حتى اذا

(۳)

سبقة الحدث ثم تكلموا وحدث متعمدا او تمهقه او اكل او شرب او نحو ذلك لا يجوز له البناء + وكذا اذا جن او اغشى عليه واجب هكذا في البدائع + ونظرا الى فريضة امرأة فاعلم هكذا في شهر الطحاوي ولو استقى من الاناء او البئر وهو محتاج اليه فتوضأ جازله البناء + ولو استنجى فان كان مكشوف العورة بطل البناء هكذا في البيهقي المصنف اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشف عورته في الوضوء او كشفها هو قال القاضي ابو علي النسفي ان لم يجد يدا من ذلك لم يفسد صلوته كذا في النجاة + واذا كشف المرأة ذراعيها للوضوء بطلت صلوتها وهو الصحيح + واذا توضأ يتوضأ ثلاثا وثلاثا ويستوعب رأسه المسم ويضمض ويستنشق ويأق يسائر السنن وهو الاصح كذا في التبيين اما لو غسل اربع اربعاء يستقبل الصلوة كذا في التاتارخانية + ان احدث والماء بعيد والبئر قريب اختار اقل مؤنة من الامر من الذهاب للترج + والصحيح انه اذا نزع استأنف كذا في المصنفات هو المختار كذا في الخلاصة + احدث وفي منزله ماء فلم يتوضأ وقصد الحوض والبيت اقرب من الحوض ان كان بينهما قليل من قدر صفيين لم يفسد صلوته وان كان اكثر منه تفسد ولو كان في بيته ماء ان كان عادته التوضي من الحوض فليس الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وتوضأ بئى على صلوته هكذا في الخلاصة + ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضي ونجا وذا كان ان كان بعد ركضيق المكان الاول يلبي والالا كذا في الوجيز للكرد رحى ولو توضأ وتذكر انه لم يمسه برأسه فذهب مسج جازله البناء + ولو لم يتذكر حتى قام الى الصلوة ثم تذكر استقبل هكذا في الخلاصة + ولو نسي ثوبه فرجع ورفع استقبال الصلوة كذا في التاتارخانية + اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اناء فتوضأ بذلك الماء وحمل الاناء الى موضع صلوته جازله البناء ان كان حمل الاناء على يد واحدة كذا في المحيط + رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتح وتوضأ فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والا فلا كذا في التاتارخانية وان مالا الاناء حمله بيدين لا يئتي وان حمله بيده واحدة جازله البناء كذا في الجوهرة النيرة + وان اصابته سحابة مانعة من جواز الصلوة فسلها فان كانت من سبق الحدث منه بنى وان كانت من خارج لا يئتي خلافا لابن يوسف رحى + ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا يئتي وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين + ولو اصابته ثوبه نجاسة ان امكنه النزع بان وجد ثوبا اخر فنزع من ساعته اجزاه وان لم يمكنه النزع من ساعته بان لم يجد ثوبا اخر فان اذى جزء من الصلوة مع ذلك الثوب تفسد صلوته بالاجماع وان لم يبق جزء من الصلوة ولكن مكث كذلك لم يفسد وان طال وان امكنه النزع من ساعته بان كان يجد ثوبا اخر فلم ينعج ولم يؤد جزيء من الصلوة اختلف اصحابنا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تفسد صلوته كذا في المحيط + ولو سبقه الحدث في الصلوة فانصرف ليتوضأ فحدث متعمدا لا يجوز له البناء كذا في فتاوى قاضيان + ومنها ان لا يظفر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق + قالما سمع على المحققين لو احدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوئه يستقبل الصلوة هو الصحيح كما لو احدث المتيهم في الصلوة فذهب فوجد الماء لم يبرح كذا المستحاضة اذا احدثت في الصلوة ثم ذهبت هكذا في محيط السرخسي وكذا ما سمع الجبيرة اذا برأت جراحتها او صاحب الجرح السائل اذا خرج وقت الصلوة هكذا في التاتارخانية + ومنها اذا كان مقتديا ان يعود الى الامام ان لم يكن فراغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء ولو فرغ امامه لا يعود + ولو عاد اختلفوا في فساد صلوته + ولو لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من غير عود هكذا في البحر الرائق + والمنفرد بعد ما توضأ يتخير بين ان ينام الصلوة في بيته والرجوع الى مصلاه والرجوع افضل هكذا في الكافي + والامام كالمنفرد ان فرغ امامه والامام ويتم خلف خليفته كذا شرح الوقاية + ومنها ان لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق ومنها اذا كان اماما ان لا يستخلف من لا يصلح للامامة فلو استخلف امرأة استقبل

(٣)

(٥)

(٦)

(٤)

ص

فصل في الاستخلاف

كذا في البحر الرائق + في كل موضع جازله البناء فللامام ان يستخلف وما لا يصح له معه البناء فلا استخلاف فيه + وكل من يصلي اماما ما للامام الذي سبقه احدث في الابتداء يصلي خلفه له ومن لا يصلي اماما له في الابتداء لا يصلي خلفه كذا في المحيط + وصورة الاستخلاف ان يتأخر شخص فدينا واضعا يده على انقه يوهم انه يوهم انه قد رعت ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكل بل بالاشارة + وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في الصحراء وفي المسجد ما لم يخرج منه كذا في التبيين اذ احدث واستخلف جلا من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه + وتفسد صلوة القوم في قول ابي حنيفة وابي يوسف صح + وفي فساد صلوة الامام روايتان + والاصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضيان + والاولى للامام ان لا يستخلف المسبوق وان استخلف ينبغي له ان لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية + ولو تقدم يبتدئ من حيث انتهى اليه الامام + واذا انتهى الى التسليم يقدم مدركا يسلمونهم + فلوانه حين التوصل الامام قهقهة او احدث متعمدا او تكلم او خرج من المسجد فسدت صلوته و صلوة القوم تامة والامام الاول ان كان قد فرغ لا تفسد صلوته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح كذا في الهداية + ولو ترك ركوعا يشير بوضعه يده على ركبته او يجزي يشير بوضعه على جبهته او قرأ ويشير بوضعه على فمه كذا في البحر الرائق + وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنين فباصبعين + وللمسجد التلاوة يضع اصبعه على الجبهة واللسان والسجود على قلبه وهكذا في الظهيرية + هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك اما اذا علم فلا حاجة كذا في التانرخمانية + رجل اقتدى بالامام في ذوات الاربع فاحد الامام وقدم لهذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كمن صلى الامام وكمن بقي عليه فان المقتدى يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضيان في فصل المسبوق + ولو استخلف لاحقا للخليفة ان يشير للقوم حتى يودى ما عليه من الصلوة ثم يتوجه بهم الصلوة ولو لم يفعل ذلك ومضى على صلوة الامام واخر ما عليه حتى انتهى الى موضع السجود واستخلف من سلم بهم جاز عندنا هكذا في المضمرات + والامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد واستخلف جلا يقوم الخليفة في مقامه ينوي ان يؤمر الناس وليستخلف القوم غير حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضا من باب المسجد والقوم ينتظرونه ورجع الى مكانه واتم صلوته بهم اجزا هو وان لم يستخلف الامام الا القوم حتى خرج من المسجد فسدت صلوة القوم ويتوضا الامام ويبنى لانه في حق نفسه كالمتردد كذا في المحيط + وان تقدم من رجل من غير تقديم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب يقوم مقامه فسدت صلوة الرجل والقوم ولا تفسد صلوة الاول هكذا في فتاوى قاضيان اذا كان خلف الامام شخص واحد واخذت الامام تعين في ذلك الواحد للامامة عينه الامام بالكنية او لم يعينه ولو قدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام والان ينوي القوم ان يأتوا بالاكثية قبل ان ينوي ذلك ولو قدم كل طائفة رجلا فالعبرة للاكثر وعند الاستواء تفسد صلوة الكل وان تقدم رجلا فالسابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقدم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلوة الذي ياتر به الاكثر صحيحة وصلوة الاقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترجيح ففسد صلوة الطائفتين هكذا في التبيين ولو استخلف من اخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من مساعته صار اماما ففسد صلوة من كان يتقدمه دون صلوة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول ثم خرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل ان ينوي الامامة فسدت صلوته وشروط جواز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد كذا في البحر الرائق ولو استخلف استخلف الخليفة فيقال الفضلان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جاز ويصير كل الثاني

تقدري نفسه او قدمه الاول والاخر هكذا في الخلاصة + لو احدث وليس معه احد فلم يخرج حتى جاء من  
اكثر به ثم خرج كان الثاني خليفة الاول اصحابنا ح فكذا في الظهيرية + اذا حضر عن القراءة له الاستخفاف  
وفضل اذا لم يقرب قد ما يجوز به الصلوة او اعلمه بخجل او خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان اما اذا قرأ  
ما يجوز به الصلوة فلا يستخلف بل يركع ويحضر على صلوته فلا يستخلف فسدت صلوته لانه لا حاجة اليه هكذا  
في التبيين + واذا نسي القراءة اصلاً لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العينية شرح الهداية + مسافر اقتدى  
بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيماً لم يلزم المسافر الا تمام ولو استخلف مسافراً فنوى الخليفة الاقامة لم يلزم  
القوم الا تمام كذا في محيط السنجس في فصل صلوة المسافر + ومما يتصل بذلك مسائل + من ظن انه احد فخرج  
من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبال الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقى كذا في الهداية وهذا بخلاف  
ما لو ظن انه افتتح على غير وضوء او كان ما سجد على الخفين وظن ان مدة مسجده قد انقضت او كان متيمماً قرأ في سرايا  
فظنه ماء او كان في الظهير فظن انه لم يصل القبر او رأى حفر في ثوبه فظنها نجاسة وانصرف حيث تفسد صلوة  
والدار والجنانة ومصلحة الجحازة بمنزلة المسجد ومكان الصدفون في الصفوف في السجاء له حكم المسجد ولو تقدم  
قدامة ولم يكن له ستره ليعتبر وقد رالضفون خلفه وان كان بين يديه ستره فالحمد السترة كذا في التبيين +  
وان كان يصلي وحده فموضع سجدة ككونه في المسجد كذا في بيته وشماله وخلفه كذا في المحيط + وللأمر ان نزلت  
عن مصلاها فسدت صلواتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعتكف فيه كذا في التبيين ولو خاف  
المصلحة سبق الحديث فانصرف ثم سبقه ليس له ان يبنى كذا في فتاوى قاضيخان **ولطلب المصلوة في مسائل** اذا  
طلع الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة + او سقطت جبهته عن برع او زال عذر العذر او استخلف  
امياً + او قدم من حج على الركوع والسجود + او كان ما سجد على الخفين فتمت مدة مسجده وكان احد الماء واما اذا لم يكن  
واجداً له لا يبطل وقيل تبطل + او تنح خفيه بعمل يسير يا كذا واسمين لا يحتاج فيهما الى المعالجة في النزع بوما  
اذا كان النزع يفعل عذيف تمت صلوته بالاجماع + او تعلم اقم سورة بان تذكرها او حفظها بالسمع من  
بقية غير اشتغال بالتعلم اما لو تعلم حقيقة تمت صلوته هذا اذا كان منفرداً او اما ما حيث يجوز امامته  
اما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامتهم انها تفسد اختار ابو الليث انها لا تفسد هكذا في التبيين + هو  
الصحيح كذا في الظهيرية + او وجد عارثوياً يجوز فيه الصلوة وان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلوة او كانت فيه  
وخنة ما يزيل به النجاسة او لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه او اكثر منه ظاهر وهو ساير العروق  
او كان المصل متيمماً فقد عمل استعمال للماء او تذكرة قائمة عليه ولم يسقط الترتيب بعد ولو كان  
متوضئاً يصلي خلف متيمم فراغ المولى من الماء او وقت ما دخل الامام فائته فتذكر الموتر الفائته  
بطلت صلوة المولى وحده كذا في التبيين **واذا بطلت المصلوة في هذه المسائل لا تقلب نقلاً**  
**الا في ثلاث مسائل** وهو ما اذا تذكر فائته او طلعت الشمس خرج وقت الظهر فجلوه الجمعة هكذا في الجمرة النيرة +  
فهذه اثنا عشر مسألة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل + **صحتها** اذا كان يصلي بالثوب النجس  
فوجد ما ينسل به + **وصحتها** اذا كان يصلي القضاء فدخل عليها الاوقات المكروهة من الزوال او تغير الشمس او  
او طلوعها + **وصحتها** اذا صلت لامة بغير قناع فاعتقنا في هذه الحالة ولم تستوعورتها من ساعتها + فهذا  
المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قعد لم تشهد او في سجد السهو وبطلت صلوته وصلاة من كان خلفه  
كان اماماً + ولو سلم وعليه سجود السهو فخر له واحد منها فان سجد بطلت صلوته والا فلا بد وسلم القوم قبل  
الامام بعه ما قعد قد لا تشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلوته دون القوم وكذا اذا سجد هو

الباب السابع  
الفصل الاول

المسهو ولم يسجد القوم  
**الباب السابع** فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها + وفيه فصلان + **الفصل الاول** فيما يفسد الصلاة  
 للصلوة نوعان + قول وفعل + **النوع الاول** في الاقوال اذ انكلم في صلوته ناسيا او عمدا خاطئا او قاصدا قليلا  
 او كثيرا انكلم لاصلاح صلوته بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدى اقم وقعد في موضع القيام فقال له  
 قم او لا اصلاح صلوته ويكون الكلام من كلام الناس يستقبل الصلوة عند ناكذ في المحيط + هذا اذا تكلم قبل ان يقعد  
 وقد التشهد هكذا في فتاوى قاضيان وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان  
 بحيث يسمع نفسه تفسد صلوته كذا في المحيط + وان لم يسمع وصح الحرف لا تفسد كذا في الزاهد + وفي الموازل اذا  
 تكلم في الصلوة وهو في النوم تفسد صلوته وهو المختار كذا في المحيط + يفسد ما السلام للصلوة عمدا واما غيره  
 فان كان على ظن ان الصلوة تامة فغير مفسد وان كان ناسيا للصلوة فمفسد ولو سلم على رجل تفسد مطلقا كذا في  
 شرح ابي المكارم + المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه ان يسلم مع الامام فهو سلام عمدا يمنع البناء كذا في الخلاصة  
 باربعينما يتصل بمسائل الاقراء مسائل المسبوق + وهكذا في فتاوى قاضيان في فصل فيمن يصح الاقتداء به ولو  
 سلم المسبوق مع الامام ينظر ان كان ذا كراما عليه من القضاء فسدت صلوته + وان كان ساهيا لما عليه من القضاء  
 لا تفسد صلوته لانه سلام الساهي فلا يخرجه عن حرمة الصلوة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو + فصل  
 صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن انها ركعتان او سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انها ركعة او المقيم  
 سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلوة ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها ركعة فانه  
 يفسد على صلوته ويسجد للسهو كذا في فتاوى قاضيان + والصلوة ان السهو عن السلام وقع في اصل الصلوة يوجب  
 فسادها وان وقع في وصف الصلوة لا يوجب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو ولو اراد ان يسلم  
 على انسان ساهيا فاما قال السلام تذكر انه لا ينبغي له ان يسلم وهو في الصلوة فسكت تفسد صلوته كذا في المحيط  
 ولو صاح بنسبه السلام تفسد صلوته لانه كلام عجز ولا يخرجه بالاشارة + ولو اشار يريد به رد السلام او طلب من المصلي شيئا فانه  
 بيده او براسه ينعم او يبلا لا تفسد صلوته هكذا في التبيين ويكره كذا في شرح منية المصلي لا يراى حاج رجل يعطس فقال  
 لمصلي رحمه الله تفسد صلوته كذا في المحيطين + ولو قال العاطس يرحمك الله وغاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة  
 ولو عطس في الصلوة فقال اخر يرحمك الله فقال المصلي امين تفسد كذا في منية المصلي + وهكذا في المحيط ولو عطس  
 فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس يجواب ان اراد به جوابه او استتمها به فالصحيح انه يفسد هكذا في  
 الترتاشي ولو قال العاطس لا تفسد صلوته + وينبغي ان يقول في نفسه والاحسن هو السكوت كذا في الخلاصة + فان  
 لم يجده فهل يجده اذا فرغ فاما يجده انه يجده فان كان مقتديا لا يجده + ولا علمانيا في قوله كذا في الترتاشي رجالا يصلون  
 فعطس احدهم فقال رجل خارج الصلوة يرحمك الله فقا لا يجيب امين تفسد صلوة العاطس ولا تفسد صلوة الاخر  
 لانه لم يدع له هكذا في الطهريه وفتاوى قاضيان في الفتاوى لو قال له يرحمك الله وقال الاخر امين لا تفسد  
 صلوة من قال امين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوهلي + اذا قرأ القرآن او ذكر الله تعالى يريد خطاب انسان  
 امره بشيئا او نهاه عن شيئا تفسد صلوته فان اراد تنبيهه من يشغله انه في الصلوة لا تفسد كذا في التمهيد يشبه لو  
 عرض للامام شيئا فيسبب الامام لا بأس به لان القصد به اصلاح الصلوة + ولا يسيء للامام اذا قام الى الاخرين  
 لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اقرب فلم يكن التسليم مقيدا كذا في البحر الرائق ناقلا عن المبداء + ولو قدم على  
 غير امامه تفسد الا اذا عرف به التلاوة دون تعليم كذا في محيط السرخسي وتفسد صلوته بالغمزة ولا يشترط  
 فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيان وان قدم غير المصلي على المصلي فاخذ بفتى تفسد كذا في منية المصلي

ان فتح على امامه لم يفسد ثم قيل ينوي الفتح على امامه التلاوة والصحيح ان ينوي الفتح على امامه دون التلاوة  
قالوا هذا اذا اسرع عليه قبل ان يقرأ قدما يجوز به الصلوة اربعه ما قرأ ولم يتحول الى آية الأخرى واما اذا قرأ او قول  
ففتح عليه تفسد صلوة الفتح والصحيح انه لا تفسد صلوة الفتح بكل حال ولا صلوة الامام لو اخذ منه على الصحيح لم يكن  
في الكافي + ويكره للمقتدى ان يفتح على امامه من ساعة يجوز ان يتذكر من ساعته فيصير قارئاً خلف الامام من غير  
حاجة كذا في محيط السرخسي + ولا ينبغي للامران يلجأ الى الفتح لانه يلجأ الى القراءة خلفه فانه مكره بل يرجع ان  
قرأ قدما يجوز به الصلوة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في الكافي وتفسيره الاجماع ان يرتخى الآية او يقف ساكناً  
كذا في النهاية + ارتج على الامام ففتح عليه من ليس في صلوته وتذكر فان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم يفسد  
لا تفسد لان تذكره مضاف الى الفتح + وفتح المراهق كالبائع + ولو سمعه المؤمن من ليس في الصلوة ففتح على امامه  
يجب ان تبطل صلوة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقلاً عن القينة + اخبر بما يشهد محمد الله تعالى  
واراد به جوابه تفسد صلوته وان لم يرد جوابه واراد به اعلانه انه في الصلوة لم يفسد بالاجماع كذا في  
محيط السرخسي + واذا اخبر بما يعجبه فقال سبحان الله او لا اله الا الله او الله اكبر ان لم يرد به الجواب لا تفسد صلوة  
عند الكل وان اراد به الجواب فسدت عند ابى حنيفة ومحمد حمهما الله هكذا في الخلاصة + ولو ادخله عقيب  
فقال بسم الله تفسد صلوته عند ابى حنيفة ومحمد حمهما الله كذا في الظهيرية + وقيل لا تفسد لانه ليس من  
كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق + ولو قال عند رؤية الهلال ربى وربك الله  
تفسد صلوته عند ابى حنيفة ومحمد حمهما الله ولو عوى ذنفسه يشيح من القرآن للحط ونحوها تفسد عندهم لمكانها  
في الظهيرية + فريض صلى فقال عند قيامه او عند انحطاطه بسم الله لما يلحقه من المشقة والوجع لا تفسد صلوة  
وعليه الفتوى هكذا في المصبرات في الجامع الصنير الصمد والشهيد وفي قوله ان الله وانا اليه راجعون اذا اراد  
الجواب تفسد صلوته عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد او قال الله اكبر لا تفسد صلوته بالاجماع ان لم يرد  
به الجواب ما اذا اراد الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عند الكل وهو الظاهر ولو صلى على النبي صلى الله عليه  
وسلم في الصلوة ان لم يكن جواباً غيراً لا تفسد صلوته + وان سمع اسم النبي عليه السلام فقال جواباً لا تفسد  
ولو قرأ رجل ما كان محملاً با احد من رجبكم وصلى عليه رجل في الصلوة لا تفسد صلوته وكذا الوقر ذكر الشيطان  
فقال هو في الصلوة لعنة الله لا تفسد صلوته ولو نادى رجل فقال اقراء الفاتحة لاجل المهمات فقرأ المسبوت  
تفسد صلوته وبه يفتي هكذا في الخلاصة + ولو انشد شعراً يوجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر ارايت الذي  
يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم وقولهم ويخبرهم وينصركم عليهم ويشف صدورهم منيت  
واراد به انشاد الشعر تفسد هكذا في محيط السرخسي ولو انشأ شعراً وخطبة ولم يتكلم بلسانه لا تفسد وقد انشاء  
كذا في المنية المصلي + في الفتاوى ولو تفكر في صلوته فتذكر حديثاً وشعراً او خطبة ومسئلة يكره ولا تفسد صلوته  
كذا في السراج الوهاج + ولو جرى على لسانه نعره فان كان يعتاد ان يجري في كلامه تفسد صلوته والا فلا لانه يجعل  
من القرآن كذا في محيط السرخسي وان قال بالفارسية ارى فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك مادة له تفسد والا فلا  
كذا في فتاوى قاضخان ان دعاباً يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمنقرة والسرقة بان قال اللهم ازرقني  
الحج او اخصمني لا تفسد ولو دعاباً لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم اطعمني واقض ديني او زفني فان  
يفسد ولو قال اللهم ارحمني فلا تفسد فالصحيح انه يفسد لان هذا اللفظ ايضاً مستعمل فيما بين الناس ولو قال اللهم اغفر لي ولو قال  
لا تفسد لانه موجب في القرآن ولو قال اللهم اغفر لخي ذكر الشيخ ابو الفضل البخاري انه يفسد والصحيح انه لا يفسد لانه  
موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي وان قال اغفر لعمى او لعنتي ونحوه لا يزيد فسدت صلوته كذا في السراج الوهاج

وتوقرا الامامة الترغيب والترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت رسوله فقد اساء ولا تقصد  
صلوته كذا في فتاوى قاضيان + وهكذا في الظهيرية + المصباح كما يقرأ أيا ايها الذين امنوا رفع رأسه وقال  
البيهقي سبكت فالاحسان لا يفعل ولو فعل قيل لا تقصد صلوته كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان  
في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن ولو كتب الحاج في صلوته تقصد كذا في الخلاصة + ولو قال في ايام التشرية الله اكبر  
لا تقصد صلوته كذا في فتاوى قاضيان + واذا اذن في الصلوة وادابه الاذان فسدت في قول ابي حنيفة صرح كذا في  
المحيط + واذا سمع الاذان فقال مثل ما يقول المؤمن ان ادب جارية تقصد الا فلا وان لم يكن له نية تقصد هكذا في  
محيط البيهقي ولو سئى سبه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان كان ذلك في امر الاخرة لا تقصد وان كان  
في امر الدنيا تقصد كذا في التمرناشي اذ انسى التشهد في اخر الصلوة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما او بالبيضة  
سأه قيل اتما والتشهد فسد صلوته في قول ابي يوسف روح لان قعوده الاول ارتفض بالبعث الى قراءة التشهد فاذا  
سلم قيل اتما والتشهد فسد صلوته + وقال محمد وحمه الله لا تقصد صلوته لان قعوده الاول لا يرتفض كذا  
في العروة القوية واذا ارتفض بقدم ما فقرأ لم يرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة ولا ضرورة الاقضية  
وعليه الفتوى + وعن هذا اختلف المشايخ في مسألة من واية لها اذ انسى الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه  
فارتفض قائما للقراءة ثم ركب الركوع ولم يركب الركوع قال بعضهم تقصد صلوته لانه لما انتصب قائما للقراءة ارتفض  
ركي عنه فكذا الركوع كركي تقصد صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع او لم يرتفض اصلا لان الركوع كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ  
صالحا كان له لو لم يكن كذا في فتاوى قاضيان ولو اذن في صلوته او اتاوه او بكى فما ارتفع بكافه فصالح له حرمت فان كان من ذكر  
المجنونة او النافر صلوته تامة وان كان من وجع او مصيبة فسدت صلوته ولو تارة لكثرة الذنوب لا يقطع الصلوة ويصح  
بلى في صلوته فان سال دمه من غير موت لا تقصد صلوته + وتفسير لانين ان يقول انه الا + وتفسير التاوه ان  
يقول او كذا في التاوه خاتمية + ولو قال اخ تقصد بالاجماع وان لم يكن مسوعا لا تقصد فبكرة لانه ليس بجائز كذا  
في محيط السرخسي ولو وقع التواب من موضع سجدة ان كان غير مسوع لا تقصد صلوته كالتفصيل لكن ان نعد يركب وان كان  
مسوعا بان يكون له خروج مجاز فهو منزلة الكلمة ويقطع الصلوة هكذا في الخلاصة + اذا ساق الداية بقوله ثم اساق الكلم بقوله يقطع  
وان ساقها باليسر لم يقطع مجازا ولا يقطع الصلوة كذا اذا ساق الفرج بانه حرمت مجازا يقطع الصلوة واذا دعاها بما ليس حرمت  
مجازا لا يقطع الصلوة وكذا اذا تفرها بما له حرمت مجازا قطع هكذا في اخ خيرة + ويقصد الصلوة التخفيف لا ان يكون مدقفا  
اليه وحصل منه حرمت هكذا في التبيين ولو لم يظهر له حرمت فانه لا يفسد اتفاقا لكنه ممكن كذا في البحر الرائق  
وان كان بعد ربا كان منوعا اليه لا يفسد لعدم امكان الاحتراز عند كذا الانين والتاوه اذا كان بعد ربا كان منوعا  
لا يملك نفسه فصار كالعطاس والنجاء + ولو عطس فبجأ فحصر منه كلاما لا تقصد كذا في محيط السرخسي ولو تنخم  
لاصلاح صوته وتحسينه لا تقصد على الصحيح كذا الواط الامام فتختم المقتدى يجهدي الامام لا تقصد صلوته  
وتذكر في الغاية ان التخفيف لا يفسد في الصلوة لا تقصد كذا في التبيين ويقصد ما قرأته من مصحف عند ابي حنيفة  
فقال لا يفسد له ان حمل المصحف وتقليب الاوراق والنظر فيه عمل كثير وللصلوة عنه بدو وعلى هذا لو كان  
موضوعا بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب او قرأ المكتوب في الحجاب لا تقصد لان التلقين من المعصية تمام  
ليس من اعمال الصلوة + وهذا يرجع للتسوية بين المحمول وغيره فتقصد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي +  
ولو كان يحفظ القرآن وقرأه من مكتوب من غير حمل المصحف لو لا تقصد صلوته لعدم الامر به ولم يفصل في  
المختصر ولا في الجامع الصغيرين ما اذا قرأ قليلا او كثيرا من المصحف وقال بعض المشايخ ان قرأ مقداراً تقصد  
صلوته والا فلا + وقال بعضهم ان قرأ مقدار الفاتحة تقصد الا فلا كذا في التبيين ولو نظر الى مكتوب هو قرأ

وفهم لا خلاف فيه لاحد انه يجوز كذا في النهاية وفي الجامع الصغير المحسني لو نظر في كتاب من الفقه في صلوة  
وفهم لا تفسد صلوته بالاجماع كذا في التاتارخانية + اذا كان المكتوب على المحراب غير القرآن فنظر المصلي في ذلك  
وتأمل وفهم فعلى قول ابى يوسف رحمه الله لا تفسد وبه اخذ مشائخنا وعلى قياس قول محمد بن حنفية  
والصحيح انه لا تفسد صلوة بالاجماع كذا في الهداية + ولا فرق بين المستفهم وغيره على الصحيح كذا في التبيين ولو قرأ  
من الانجيل او التوراة او الزبور وهو يحسن القرآن او لا يحسن فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضى خان **النوع**  
**الثاني** في الافعال المفسدة للصلوة + العمل الكثير بفسد الصلوة والقليل لا كذا في محيط السرخسي واختلفوا  
في الفاصل بينهما على ثلاثة اقوال + الاول ان ما يقام باليدين عادة كثيرة وان فعله بيده واحدة كالتمتع والقبض  
وشد السراويل والرمي عن القوس وما يقام بيده واحدة قليل وان فعل بيدين كنزع القميص وحل السراويل ولبس  
القلنسوة ونزعها ونزع اللجام هكذا في التبيين + وكل ما يتم بيده واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضى خان  
**والثاني** ان يفوض الى رأى المبتدئ وهو المصلي + فان استكثره كان كثيراً وان استقله كان قليلاً وهذا القرب الاقوال  
الى رأى ابى حنيفة رح + **والثالث** انه لو نظر اليه ناظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير الصلوة فهو كثير مفسد وان  
شك فليس بفسد وهذا هو الاصح هكذا في التبيين + وهو احسن كذا في محيط السرخسي وهو اختيار العامة كذا في  
فتاوى قاضى خان الخلاصة + ان تقلد سيفاً او نزع لا تفسد صلوته + وكذا اذا امرت بى بره او حمل شيئاً خفيفاً بحمل  
بيده واحدة او حمل صبيته او ثوباً على عاتقه لم تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضى خان وان حمل شيئاً بحيث يتكلف  
بحمله وله مؤنة فسد صلوته كذا في الظهيرية + وان كل وشرب عامداً او ناسياً تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضى خان اذا كان بين  
اسنانه شئ من الطعام فابتلعه ان كان قليلاً دون الحصة لم تفسد صلوته بكرة وان كان مقدار الحصة كذا في السراج الوهاج ناقلاً  
عن الفتاوى + هكذا في التبيين والبدائع وشرح الطحاوى ذكر البقائى وهو الاصح هكذا في البهجة والى ولو ابتلع ما بين  
اسنانه لم تفسد اذا كانت لغلبة اللويح كذا في السراج الوهاج + في النصاب جل اكل او شرب قبل الشروع في الصلوة شر  
شروع في الصلوة ويقي في ثمة افضل طعام او شراب فاكل او شرب ما بقي فيه لا تفسد صلوته وعليه الفتوى وكذا لو كان  
بين اسنانه شئ وهو في الصلوة فابتلعه لم تفسد صلوته وان كان مقدار الحصة وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف رحهما  
الله كذا في المضمرات + ولو ابتلع مما خرج من اسنانه لم تفسد صلوته اذا لم يكن ملاً الفم كذا في فتاوى قاضى خان والخلاصة  
والحيط + ولو اخذ سمسة من خارج وابتلعها فسدت وهو الاصح + ولو اكل شيئاً من الحلاوة وابتلع عينها فدخل في الصلوة  
فوجد حلاوتها في فيه فابتلعها لا تفسد صلوته ولو ادخل القانين او السكر في فيه ولم يمضغه لكن يصبه والحلاوة  
تصل الى جوفه تفسد صلوته كذا في الخلاصة + وهو المختار كذا في الظهيرية + ولو مضغ العلك كثيراً فسدت كذا في  
محيط السرخسي اذا لاق الفوفلة فلم ينفصل منه شئ ان كثر فسدت من اجل انه حمل كثير وان انفصل عنها شئ  
ودخل حلقه فسدت ولو قل واما اذا لم يلكها ودخل ريقه لم تفسد ولو وقع في فيه برودة او قطرة او نبلج فابتلع فسدت  
كذا في السراج الوهاج + ولو رقع المصلي الفتيلة في المسبحة لا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضى خان ولو وضع الفتيلة في  
السراج وهو يصبه لا تفسد صلوته لانه قليل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى اذا قاء ملاً الفم ينقض طهارته  
ولا تفسد صلوته وان قاء اقل من ملاً الفم لا ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وان قاء ملاً الفم وابتلعه وهو يقا  
علم ان يحبه تفسد صلوته وان لم يكن ملاً الفم لا تفسد صلوته في قول ابى يوسف رحهما الله تفسد في قول محمد رحهما الله والاخط  
قوله كذا في فتاوى قاضى خان وان تقيماً فان كان اقل من ملاً الفم لم تفسد صلوته وان كان ملاً الفم تفسد صلوته كذا في المحيط  
المشرف في الصلوة اذا كان مستقبل قبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقاً ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصلوة  
كذا في المنية + واذا استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية + لو مشى في صلوته مقدراً رصق واحد لم تفسد صلوته

ولو كان مقدرا وصفيين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلواته وان شتم الى صوته دفعت ثم الصلوة لا تقصد كذا فتاوى تانينيان  
 دفع اليدين لا يفسد الصلوة اما سوت الحمار بعد الرجلين يفسد ويبرجل واحدا لا كذا في الخلاصة + وان حرك رجل  
 واحدا لا على المداوم لا تفسد صلواته وان حرك رجله تفسد + واعتبر بهذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين  
 والعمل برجل واحد بالعمل بيد واحدة + وقال بعضهم ان حرك رجله قليلا لا تفسد صلواته كذا في المحيط + وهو  
 الاوجه هكذا في البحر الرائق + ولو تحول القادر صدارة عن القبلة فسدت صلواته ولو تحول وجهه دون صلواته  
 لا تفسد هكذا في الزايد هذا اذا استقبل من ساعته كذا في الذخيرة + ولو ركبت نداء فسدت صلواته لانه  
 لا يتم الايبدين وان نزل من المداومة لم تفسد كذا في فتاوى قاضينيان + رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير  
 ان يتحول عن القبلة لا تفسد صلواته وان وضعه على النداء تفسد كذا في السراج الوهاج + ولو تقدر على الامام  
 غير عد فسدت صلواته كذا في فتاوى قاضينيان وفي فتاوى الفضل في الصلوة رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه  
 مقدرا سجوده لا تفسد صلواته ويعتبر بمقدار سجدته من خلفه وعن يمينه عن يساره + وتخط هذا القدر حكم  
 المسجد كما في وجه القبلة فما لم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو  
 خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرنا من المواضع فسدت صلواته كذا في المحيط في بيان ما يمنع  
 صحة الاقتداء وما لا يمنع + ولو كان في الصف فرجة قد دخل رجل في تلك الفرجة فقد المصلي حتى وسع عليه المكان  
 فسدت صلواته كذا في خزائن الفتاوى وهكذا التقنية + رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقتدى به  
 يصل المغرب تطوعا فقاها الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلواته الامام  
 والمقتدى كذا في فتاوى قاضينيان في فصل في من يصح الاقتداء به + قتل العقرب والحية في الصلوة لا يفسد الصلوة  
 سواء حصل بضربة او بضرية وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى فاخذ النعل بيده ومشى  
 اليه لا تفسد وان صار قدام الامام كذا في الخلاصة + ويستوى فيه جميع انواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية +  
 وانما يباح قتل الحية والعقرب في الصلوة اذا امرتين يديه وخاف ان يؤذيه فاما اذا كان لا يتحتم الاذى فيكون  
 كذا في المحيط + وتور على ثلاثة اجزاء على الولاة او قتل القلاد على الولاة او نبت ثلث شعرات على الولاة او كحل تفسد صلواته  
 كذا في الظهيرية + وفي محجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجر بسط ذراعه ومدها بطاقته ورمى نحو الهواء فسدت صلواته  
 بحجر احد كذا في التاتارخانية وعن الحسن رحمه الله في المصلي على المداومة اذا ضربها لا يستخرج السير في صلواته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة او مرتين  
 لا تفسد صلواته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلواته + اذا ضربها على الولاة كذا في المحيط + وكذا ضرب انسانا بيد واحدة  
 او بسوط تفسد كذا في منية المصلي + وتور في طائر الحجر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة + ولو خلع الخف وهو واسع  
 لا تفسد كذا في محيط الشريفي وتور في الخف فسدت صلواته + ولو اجمرد ايبته او اسرجها او نزع السرج فسدت صلواته  
 كذا في فتاوى قاضينيان ولو كتب قد تلت كلمات في صلواته تفسد صلواته وان كان قل لا وفي الفتاوى فقد تلت كلمات في مجموع  
 النوازل كذا في الخلاصة + وان كتب على الهواء وعلى بدنه شيئا لا يستبين لا تفسد وان كتب كذا في السراج الوهاج  
 ولو اغلق الباب لا تفسد صلواته وان فتح الباب لم يفسد كذا في فتاوى قاضينيان صبي مضى ثدي امرأة مصلية  
 ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضاعا وبذنه لا كذا في محيط الشريفي وان مضى ثلث  
 مصفات تفسد صلواتها وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضينيان والخلاصة + ولو كانت المرأة في الصلوة في امها  
 زوجها بين الفحين فسدت صلواتها وان لم ينزل منها بيلة وكذا الوقبها بشهوة او مسها بشهوة اما لو قبلت المرأة  
 المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلواته + ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا جعيا عن شهوة يصير مباحا ولا تفسد صلواته  
 في رواية هو المختار كذا في الخلاصة + ولو اذ من رأسه او كسبه او جعل ماء الورى على رأسه فسدت صلواته

فقبل هذا اذا تناول الفاروق فصبب الدهن على راسه ولو كان في ربه فمسيه برأسه او بلحيته ثم نفسد صلاته كذا في  
فتاوى تهاضخان ولو سرح بحيثه تفسد صلاته كذا في محيط الشرحي اذا حاك ثلثا في ركن واحد تفسد صلاته + هذا  
اذا رفع يده في كل مرة اما اذا ارفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحاك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة ولو تكرر في موضع سجود  
لا تفسد وان اشترى وشكاه في موضع الذي يكره المرفوعه + والاصح انه موضع صلاته من قوله الى موضع سجود  
كذا في التبيين قال مشائخنا اذا صلى راميا بصره الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو الصحيح كذا في الخلاصة  
وهو الاصح كذا في البدائع + وهو الاشبه الى الصواب كذا في النهاية + هذا حكم العجاء + فان كان في المسجد اثنان بينهما  
حائل كانسان او اسطوانة لا يكره + وان لم يكن بينهما حائل للسجدة الصغيرة في أي مكان كان المسجد الكبير والصالح كذا في الكافي ولو كان يصلي  
في الدكان فان كان اعضاء الماريج اذى اعضاء المصلي يكره ولا فلا كذا في محيط الشرحي ولو مر رجلان متجازيان  
فالكرهه تلحق الذي يل المصلي كذا في السراج الوهاج + قالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان يصير رداء الدابة ويمر  
بقصير الدابة ستره ولا يتم كذا في النهاية + ولو مر اثنان يقوم احدهما امامه ويمر الاخر ويفعل الاخر هكذا او يمران كذا في  
القنية + وينبغي لمن يصلي في العجاء ان يتخذ امامه ستره طولها ذراع وغانظها غنظ الاصبع ويقرب من السترة ويجعلها  
على حاجبه اليمين او اليسار واليمين افضل هكذا في التبيين + وان تعذر غير العود لا يلحق كذا في الكافي + وصحى جماعة  
منهم قاضيان في شرح الجامع الصغير كذا في بحر الرائق + وفي الخلاصة هو الاصح + وفي القنية هو المختار كذا في شرح المكارم  
فان وضعتها وضعها طولها كذا في التبيين واذا لم يكن معه خشبه او شئ يفرض او يقع بين يديه هل يخط خطا  
المشايخ على انه لا يخط وهو رواية عن محمد وقال بعض مشائخنا يخط وهو رواية عن محمد ايضا + والذين قالوا بان يخط  
اختلفوا في كيفية الخط قال بعضهم يخط طولها وقال بعضهم يخط كالمحراب كذا في المحيط + ولا بأس بترك السترة اذا من  
المسور ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين وسترة الامام ستره للقوم + ويدرسه المارة اذا لم يكن بين يديه ستره  
او من بينه وبين السترة بالاشارة او بالتسليم كذا في الهداية + قالوا هذا في حق الرجال اما النساء فانهم  
يصرفقن + وكيفية ان يضرب بظهور الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقلا  
عن غاية البيان + والجمع بين الاشارة والتسليم يكره + والاشارة بالرأس والغين او غيرهما كذا في  
الكافي + اذا زاد في صلاته ركوعا او سجودا ذكر في ظاهرها رواية انه لا يفسد + وكذلك اذا زاد سجدين  
او اكثر لا تفسد صلاته + وكذلك الركوعان ما زاد على ذلك + ولو زاد فيها ركعة تامة قبل اتمام صلاته فسدت  
صلاته + لو ركع الامام وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فاجاز رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة تين فانه يفسد  
صلاته لانه دخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانه يفسد الصلوة هكذا في المحيط + اذا كان يصلي الظهر  
مثلا فافتح العصر والتطوع بتكبيرين جديدة فان صلاته تفسد لانه صح شرعه في غير ما هو فيه من التطوع اذا  
نواه او نوى العصر وكان صاحب ترتيب ولم يكن بان سقط الترتيب بكثرة الفوائت او يضييق الوقت فيخرج عما هو  
فيه ضرورة + وكذا لو كان يصلي التطوع فافتح الفرض او كان يصلي الجمعة فافتح الظهر وبالعكس يخرج عما هو فيه  
لما ذكرنا كذا في التبيين ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستيناف للظهر يعينه فلا يفسد ما اذاه فيحسب  
بتلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما يبقى للعدة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلوة كذا في البحر الرائق هذا اذا نوى  
بصلية حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب بتلك الركعة هكذا في الكافي + ولو افتتح متفرجا ثم  
اقتدى به رجل فافتح ثانيا لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة كذا في النهاية ولو افتتح الظهر  
ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فيها بطل الاول + ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل الموعود كذا في  
في الكافي + اذا صلى الظهر اربعا فلما سلم تذكر انه ترك سجدة منها ساهيا ثم قام واستقبل الصلوة وصلى

اربعاً وسلم فسد ظمير لان نية دخوله في الظهر ثانياً وقع لغواً فاذا صلى ركعة واحدة فقط خلط المكتوبة فالتامة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق + وهكذا في الخلاصة + ومن المغرب ركعتين وقعد قعد التشهد وزعموا انه اتهمها فسلم ثم قام فكبّر ونوى الدخول في سنة المغرب قد سجد للسنة ولا فصاوة المغرب فاسداً لانه صارت متقلاً من الغرض الى النقل قبل فراغها + اما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسبان صلواته فسدت فقام وكبّر للمغرب ثانياً وصلى ثلاثاً ان صلى ركعة وقعد قعد التشهد اجزاء المغرب والا فلا ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فقط: انه لم يكبر للافتتاح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات جازت صلواته ولو صلى ركعتين فقط انه لم يفتتح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات لا يجوز صلواته + وفي كتابنا من هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة وانتقل الى النقل قبل الغرض كذا في الخلاصة

**الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره + يكره ان يوصل اليه ان يعيث بشويه او لعنته او جسده**

وان يكف ثوبه بان يرفع ثوبه من بين يديه او من خلفه اذا اداد السجود كذا في معراج الداراية + ولا بأس بان يفض ثوبه كيلا يلتفت بجسده في الركوع + ولا بان يمسح وجهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلوة وقبله اذا كان يضره ذلك ويشغله عن الصلوة واذا كان لا يضره ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضيان والترك افضل كذا في محيط السرخسي ولا بأس بان يمسح العرق عن وجهته في الصلوة كذا في فتاوى قاضيان كل عمل هو مفيد لا بأس به للمصل وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن وجهته وكان اذا قام من سجدة لفض ثوبه بمنة اولى من ان يقطر منه على الارض كذا في القنية + ويكره عند الهمى والتسليم باليد وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بذلك + ثم قيل الخلاف في الفراغ ويجوز في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع والاطمئنان الخلاف في الكل كذا في التبيين قال مشائخنا وان احتاج المرء الى العدة لانه اشارته لا انصافها ويعمل المضطرب يقولها كذا في النهاية + قالوا ان غمير برؤس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى قاضيان واختلفوا في عند التسليم خارج الصلوة قال في المستصفى لا يكره خارج الصلوة في الصحيح هكذا في التبيين ويكره عند السور لان ذلك ليس من اعمال الصلوة كذا في الهداية + وكره تقليد الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسوي به مرة او مرتين وفي ظاهر الرواية يسويه مرة كذا في المنية + وتركه احب الي كذا في الخلاصة + ويكره ان يشبك اصابعه وان يفرغ كذا في فتاوى قاضيان والفرقة ان يغزها او يمدها حتى تصوت كذا في النهاية والفرقة خارج الصلوة كرها كثيراً من الناس كذا في الزاهد + ويكره حقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشي حتى لا ينحل كذا في التبيين واختلف الفقهاء فيه على اقول فقيل ان يجمعه وسط رأسه ثم يشده وقيل ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعل النساء وقيل ان يجمعه من قبل الغشاء ويمسكه بخيط او خرقة + وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق ناقلاً عن غاية البيان + ويكره ان يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى قاضيان ويكره التضرع ايضاً خارج الصلوة كذا في الزاهد + ويكره ان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه عن القبلة + فاما ان ينظر بموق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيان ويكره ان يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين ويكره ان يقعي في التشهد او يبرسجج كذا في فتاوى قاضيان والاقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب ركبتيه نصباً هو الصحيح كذا في الهداية فعلاً مع هكذا في الكافي والنهاية ناقلاً عن المبسوط والاقعاء ان يقعد على عقبيه وقيل على اطراف اصابعه وقيل ان يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا ويعتمد بيديه على الارض وهو الاشبه باقعاء الكلب في كل مكروه كذا في الزاهد + ويكره رد السلام بيده والتراجم بلا ضمير هكذا في التبيين ويكره ان يفترش ذراعيه وان يرفعه يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية + وهو ان يجعل ثوبه على أسنانه وكنتفيه

الفصل الثالث

عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه على أسنانه وكنتفيه

فيسل جوانبه + ومن السدل ان يجعل الصباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين سواء كان تحت قميص او  
 كذا في النهاية - في الخلاصة والنص بالمصلي اذا كان لايس شقة او فرجى ولم يدخل يديه في الكمين اختلف  
 المتأخرون واختلفوا انه لا يكره كذا في المضمرات قالوا ومن صلى في قباء ينبغي ان يدخل يديه في كميته ويشد بالمنطقة  
 مخافة السدل كذا في فتاوى قاضيخان واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلوة كذا في الهداية + وصحح  
 في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق + ويكره الصلوة حاسر راسه اذا كان يجمل العمامة وقد فعل  
 ذلك بكاسلا او تهاونا بالصلوة ولا بأس به اذا فعله تذكرا ونحوه ما بل هو حسن كذا في الهداية + ولو صلى  
 مع السرويل والقميص عنده يكره كذا في الخلاصة + وفي الفتاوى العتابية ويكره الصلوة مع البرنس  
 ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التائادخانية + ولو صلى رافعا كميته الى المرفقين كره كذا في فتاوى قاضيخان  
 ويكره الصماء وهو ان يشتمل بثوبه فيجلل به جسده كله من راسه الى قدمه ولا يرفع جانبيا يخرج يده منه كذا في  
 التبيين ويكره لبسة الصماء وهو ان يجعل الثوب تحت لابط اليمين ويطلع جانبيه على عاتقه الايسر كذا في  
 فتاوى قاضيخان ويكره الاعتجار وهو ان يكون دعامة ويترك وسط راسه كشونفا كذا في التبيين وقال الامام ابو ابي  
 وهو يكره خارج الصلوة ايضا هكذا في البحر الرائق + ويكره الصلوة في ثياب البذلة كذا في مدارج الدراية + ويكره  
 التلمس وهو تغطية الالف والقم في الصلوة والثائب فان غلبه فليكظم ما استطاع فان غلبه وضع يده او كره  
 على فيه كذا في التبيين ويكره ترك تغطية القدم عند الثائب هكذا في خزنة الفقه + ثم اذا وضع يده يضع ظهر  
 يده كذا في البحر الرائق ناقلا عن مختار رابط النوازل + ويعطى فاه يمينته في القيام وفي غير اليسار كذا في الزهد +  
 ويكره التقطر وتضيير عينيه وان يدخل في الصلوة وهو يدافع الاضغاث وان شغله قطعها وكذا الريح وان قضم  
 عليها اجزاء وقد اساء ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء يفوته يصلي لان الاداء مع الكراهة او لم  
 من تقضاء + ويكره ان يروح على نفسه بمرحة او كره ولا تقصد به الصلوة ما لم يكثر كذا في التبيين ويكره السعال  
 والتنخيم فصدوا وان كان مدقوما اليه لا يكره كذا في الزهد + ويكره ان يترق في الصلوة وكذا ترك الطمانينة في الركوع  
 والسجود وهو ان لا يقدم صلبه كذا في المحيط + وكذا في القومة التي بينهما وفي الجلسة التي بين السجدين كذا في  
 شرح منية المصلح لامير الحاج + ويكره للمنفرح ان يقوم في خلال صفوف الجماعة فيخالفهم في القيام والقعود  
 وكذا للمقتدى ان يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف  
 روى محمد بن شجاع وحسن بن زيار عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يكره + فان جرح احد من الصف الى نفسه  
 وقام معه فذلك اولى كذا في المحيط + وينبغي ان يكون عالما حتى لا يفسد الصلوة على نفسه كذا في خزنة الفتاوى في الجاهل  
 وان كانت القبور ما وراء المصلح لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبور مقدار ما لو كان في الصلوة غير نساخ لا يكره فيها ايضا  
 لا يكره كذا في التائادخانية + ويكره ان يصلي وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه  
 تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة  
 تميز وللناظر من غير تحلف كذا في فتاوى قاضيخان ولو كانت صغيرة بحيث لا تميز وللناظر لا يتأمل لا يكره وان  
 قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس ان يحس رأسها بحيث يحاط عليها حتى لم يبق للرأس تراصلا ولو خطيب للرأس  
 والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق واشدها كراهة ان تكون امام المصلح ثم فوق راسه ثم يمينه ثم يساره  
 ثم خلفه هكذا في الكافي + وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض  
 لا يكره كذا في التائادخانية + ولا يكره تمثال غمري الرمح كذا في النهاية + ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة  
 في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضيخان واذا كرر راية واحدة مرارا فان كان في التطوع

الذى يصله وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلوة المفترضة فهو مكروه في حالة الاختيار واما في حالة الجبر  
والنسيان فلا بأس وهكذا في المحيط ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة في الصلوة الجمعة وكذا في كل صلوة يخاف  
فيها بالقرأة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورفعهما  
قبلهما اذا قام الا من عند كذا في المنية ويكره للمأموم ان يسبق الامام بركوع والسجود وان يرفع رأسه فيها  
قبل الامام كذا في محيط الشرخسي ويكره الجهر بالتسمية والتأمين وتمام القرأة في الركوع والاذا كان بعد تمام الانتقال  
والانكاء على العصا من غير عند في القرأة من دون التطوع على الاصح كذا في الزاهد وصلّى وهو حامل مبيد اجازة  
صلواته ويكره ولو لم يكن هناك من يحفظ ويتعمده وهو يبكي فلا يكره وهكذا في محيط الشرخسي يكره نزع القميص  
والقلنسوة ولبسهما وخلق الخف في الصلوة يعمل يسير كذا في المحيط وان رفع العمامة من رأسه ووضعها  
على الارض او منها من الارض ووضعها على رأس لا تقصد ولكنه يكره كذا في السراج الوهاج ويكره ان يسجد  
على كوعه كذا في الذخيرة انما يكره اذا لم يمنع وجدان جمع الارض فانه لو منع ذلك لم يجز اصلا كذا في  
الابرجندى اذا بسط كفه وسجد عليه ان بسط يلقى التراب عن وجهه كره وان بسط يلقى التراب عن عمامته شاي  
لا يكره كذا في البحر الرائق رجل يصل على الارض ويسجد على خرقة وضوعها بين يديه ليقبها الحار لا بأس به كذا في الظهير  
ولو ستر قدميه في المسجد يكره كذا في الخلاصة ولا بأس للمتطوع المنقرح ان يتعوذ من النار ويسئل الرحمة اية الرحمة  
او استغفر وان كان في الفرض يكره واما الامام والمقتدى فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النقل كذا في المنية ويكره  
التمايل على يمينه مرة وعلى يساره اخرى كذا في الذخيرة ويكره التراوح بين القدمين في الصلوة الا بعد ركعة القبا  
ياخذى القدمين كذا في الظهيرية ويكره تقديروا احدى الرجلين عند النهوض ويستحب ان يهبوط باليمين والنهوض  
بالشمال كذا في التبيين ويكره ان يشم طيبا او يحا كذا في الذخيرة ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجله عن القبلة  
في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضخان ويكره قيام الامام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه اذا كانت  
قائما خارج المحراب هكذا في التبيين واذا ضاق المسجد بمن تلف الامام فلا بأس بان يقوم في الطاق كذا في فتاوى القضاة  
ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهل الرواية كذا في الهداية وان كان بعض القوم معه  
فلاصح انه لا يكره كذا في محيط الشرخسي ثم قد اذ ارتفاع اامة ولا بأس بباد ونها ذكر الطحاوي وقيل انه مقدر  
بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الدواع اعتبارا بالسترة وعليه الاعتماد كذا في التبيين وفي غاية البيان  
هو الصحيح كذا في البحر الرائق ويكره الصلوة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ويكره للانسان ان يخلص نفسه مكانا  
في المسجد يصل فيه كذا في التا خانانية ولو صلى الى وجه انسان يكره كذا في اللعن + ولو صلى الى وجه انسان  
وبينه ما نالت ظهره الى وجه المصلّي لم يكره كذا في التمرناشي الاستقبال الى المصلّي مكروه سواء كان المصلّي في الصف  
الاول او في الصف الاخير كذا في المنية ولو صلى الى ظهر رجل يتحدث لا يكره وان كان بالقرب منه الا اذا  
رفعوا الصواتهم بحيث يخاف المصلّي ان ينزل في القرأة فح يكره هكذا في الخلاصة ويكره ان يصل ويبيديه  
ينام كذا في فتاوى قاضخان ومن توجه في الصلوة الى التورفيه نارتوقدا او كانت فيه ناركير لو توجه الى  
قنديل او الى سراج لو يكره كذا في محيط الشرخسي وهو الاصح كذا في خزانة الفتاوى ولا بأس بان يصل وبين يديه  
او فوق رأسه مصحف وسيف معلق او ما اشبه ذلك كذا في فتاوى قاضخان اذا سمع الامام حرس خلع وهو في  
الركوع فطول ليد ركع الجائ فان عرت الذي يجي يكره وان كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة او تسبيحة  
كذا في مختار الفتاوى وقيام الامام في غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق ويكره ان يصل وفي فيه  
درهم او دنانير وان كان لا يمنع عن القرأة ويكره لو صلى وفي يده مال يمسه كذا في فتاوى قاضخان

ويكره ان يصلى وقدامه عذرة هكذا في محيط الشرح ويكره ان يخطو خطوات من غير عذر وقت بعد كل خطوة  
وان كان بعد ذلك يكره كذا في المحيط ويكره ان يكلم خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط الشرح ويكره ان لا يضع  
يديه على الركبتين في الركوع او على الارض في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيخان ويكره القراءة خلف الامام  
عند ابى حنيفة وابى يوسف رحهما الله هكذا في الهداية + يكره تنكيس الرأس ورفعها ومجاورة اليدين عن  
الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالفخذين وقيام القوم الى الصف عند الاقامة  
والامام فائب هكذا في خزنة الفقه + ويكره ان يعجزهم عن اكمال السنة كذا في المنية + في الحجية ويكره ان يذبح  
بيده الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل كذا في التاتارخانية + وكل عمل قليل بعد رفسه مكره  
كذا في البحر الرائق + ولا بأس ان يصلى مستقلا للقوس والجمعة الا ان يتحرك عليه حركة تشغله فمكره ويجز به  
كذا في السراج الوهاج + الصلوة في الارض مفضولة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين العباد يعاقب  
كذا في مختار الفتاوى الصلوة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شراطينها واركائها ونعاديها وغير مكره وهو  
المحرم في كل صلوة اذيت مع الكراهة كذا في الهداية + فان كانت تلك الكراهة كراهة تحريم فجب الاعادة او  
تنزيهه فلستحبان الكراهة التحريمية في رتبة الواجب كذا في القدير + **ومما يتصل بذلك مسائل**  
**المصل** اذا دعا اياه ابويه لا يجيب ما لم يفرغ من صلوته الا ان يستغث به لشيء لان قطع الصلوة لا يجوز الا لضرورة  
وكذا الاجنب اذا خاف ان يسقط من سطح او يحرقه النار او يغرق في الماء واستغاث بالمصل وجب عليه قطع الصلوة  
لجعل قام الى الصلوة فسرقت منه شيء قيمته درهم له ان يقطع الصلوة ويطلب لسارق سواء كانت فريضة  
او تطوعا لان الدرهم مال امرأة تصلى ففاز قد رها جاز لها قطع الصلوة لاصلاحها + وكذا المسافر اذا نذر تحت ابنته  
او خاف الراعي غنمه الذئب وتورأى اعلمى عند البئر فخاف عليه ان يقع فيها قطع الصلوة لاجله كذا في سراج الوهاج  
ولو جاء ذمي فقال للمصل اعرض على الاسلام يقطع وان كان في الفريضة كذا في الخلاصة ويكره الكلام بعد الشفاعة لانه كذا في الخبير  
كذا في محيط الشرح الصلوة بنت الحصى لا تقبل كذا في الخلاصة **فصل** كراهة غلق باب المسجد وقيل لا بأس بعلق المسجد في غير ان  
الصلوة صيانة لمتاع المسجد وهذا هو الصحيح + وكراهة الوطئ فوق المسجد والبول والتخلى لافوق بيت فيه مسجد +  
واختلفوا في **مصل** العيد والجماعة الاصح انه لا يأخذ حكم المسجد + وان كان في حق جوارز الاقتداء كالمسجد تكونه  
مكانا واحدا كذا في التبيين وفتاء المسجد له حكم المسجد حتى لو قام قضاء المسجد واقتدى بالامام صح اقتدائه وان لم تكن  
الصفوف متصلة ولا المسجد ملان اليه اشار محمد رحمه الله في باب الجمعة فعلى الاقتداء في الطقات والساعات  
لم تكن الصفوف متصلة + ولا يصح في دار الصليفة الا اذا كان الصفوف متصلة وعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على ذلك كذا في  
تكون على باب المسجد لانها من فناء المسجد متصلة بالمسجد كذا في فتاوى قاضيخان ولا يكره نقش المسجد بالحصى الذهب  
كذا في التبيين وهذه اذا فعل من مال نفسه اما المتولى يفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى  
النقش حتى لو فعل بضم كذا في الهداية + وان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع بطح الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في  
الكافي + وليس يستحسن كتابة القرآن على الحارثي الجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان توطئ وفي جمع النسخ  
مصلد ايسر فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه عن ملكه اذا المرء من عز استعمال  
الغير فالواجب ان يوضع في اعلی موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كنية الرقاع والصاقيها لابواب ثما فيه من  
الامانة كذا في الكفاية + ويكره الموضحة والوضعي في المسجد الا ان يكون ثمة موضع امد كذلك ولا يصلى فيه وله ان  
يتوضأ في اثناء كذا في فتاوى قاضيخان ولا يذوق على حيوان المسجد ولا يبين يديه على الحصى ولا فوق البوارض لا تحتها  
وكذا المحاط ولكن يأخذ بثوبه وان كان فعل فعله ان يرفعه كذا في محيط الشرح فان اضطروا الى ذلك كان الاقضاء

فصل

فوق الحصيلهون مکه لبقاء تحتہ لان البوارى ليس بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البوارى  
يدفنه في التراب لا يتركه على وجه الارض كذا في فتاوى قاضي خان + ولو مشى في التين كروان بمسجده بجأط للسلطان  
باسطوانته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له ان لا يفعل وان مسح بتراب المسجد كان التراب مجموعاً لا بأس به وان كان  
منسبطاً لكره وهو المختار وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط الشرخسى ولا يضر في المسجد  
بثوماء ولو كان البئر قديمة تترك كثير من زمزم ويكثر غرس الشجر في المسجد لانه يشبهه بالبيعة ويستغل مكان الصلاة  
الا ان يكون فيه منفعة للمسجد بان كان الارض منزلة لا يستقرسا طينها فيغرس فيه الشجر ليقل التزكذ او قنطرة  
ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيتاً يوضع فيه البوارى كذا في الخلاصة + مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصلح  
فيه لان السور حق لعامة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البلدة فتح عنوة وبنى مسجد باذن الامام  
جازت الصلوة فيه لان الامام ان يجعل الطريق مسجداً فهذا اولى + رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقاً ان كان بغير عنوة ولا يجوز  
وبعد ريجوز + ثم اذا جاز يصلح في كل يوم مرة لا في كل مرة + الحياط اذا كان يخط في المسجد يكره الا اذا جلس لرفع الصلابة  
وصيانة المسجد لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب يا جركير وبغير اجراء عاماً المعلم الذي يعلم الصبيان باجر  
اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان لضرورة المحرومين لا يكره + وفي نسخة القاضي الامام وفي اقل الرايون جعل مسئلة  
المعلم كسئلة الكاتب الحياط كذا في الخلاصة + دار فيها مسجد فكانت الدار اذا اغلقت كان المسجد جماعة ممن كان  
في الدار فهو مسجد جماعة تثبت فيها احكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمتنون الناس  
من الصلوة فيه وان كانت الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتم بها كان لها جماعة فليس هذا مسجد وانما  
لا يمتعون الناس من الصلوة فيه كذا في فتاوى قاضي خان + ولا يحمل الرجل سراج المسجد الى بيته  
ويحمل من بيته الى المسجد كذا في الخلاصة + ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل  
ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا مشط الواقف ذلك او كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضي خان  
اذا تعاقب بئيا به بعض ما يلقى في المسجد من البوارى فاخرجه ليس عليه السرح اذا لم يعتمد كذا في الخلاصة + حمل  
بئى مسجداً وجعله لله تعالى فهو حق الناس بمرمته وعمارتها وبسط البوارى والمحصر والقناديل والاذان  
والاقامة والامامة ان كان اهلاً لذلك فان لم يكن فالرأى في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضي خان ولا بأس  
بالجائوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تله

**الباب الثامن** في صلوة الوتر

عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه في الوتر ثلاث وايات في رواية فريضة ولو ايت سنة  
مؤكدة + وفي رواية واجب وهي اخر اقواله + وهو الصحيح كذا في محيط الشرخسى ولو كان سنة تبعاً للشاء لكره تأخير  
الى اخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبعاً لها هكذا في التبيين + ولا يجوز ان يوتر قاعدا مع القدرة على القيام على راحته  
من غير عذر هكذا في محيط الشرخسى ويجب القضاء بتركه ناسياً او عامداً وان طالت المدة + ولا يجوز بدون نية  
الوتر كذا في الكفاية + ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط + والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام كذا  
في الهداية + والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة + اذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كتب ورفع يديه  
خداء اذنيه ويقنت قبل الركوع في جميع السنة + ومقدار القيام في القنوت قدر اذ السماء انشقت هكذا في المحيط  
واختلفوا انه يرسل يديه في القنوت امر يعتمد والمختار ان يعتمد هكذا في فتاوى قاضي خان + والمختار في القنوت  
الاخفاء في حق الامام والقوم هكذا في النهاية + ويخافته المنفره وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك +  
وليس في القنوت دعاء موقت كذا في التبيين والاولى ان يقرأ اللهم اننا نستعينك ونقرأ بعدة اللهم اهدنا  
فمن هديت ومن لم تحسن القنوت يقول ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فمنا عذاب النار كذا في

الباب الثامن

ب

المحيط + او يقول اللهم اغفر لنا ويكفر ذلك ثنا وعواختيار ابي الليث كذا في السراجية + ولو سلمى لقنوت فتذكر في الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام وهكذا في التاتارخانية + فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم يفسد صلواته كذا في البحر الرائق + اما اذا رفع رأسه من الركوع ثم تذكر يعود الى قراءة ما نسي بالاتفاق كذا في المصنوعات + وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسجود وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو انه لم يعد الركوع اجزا كذا في السراج الوهاج الامام اذا تذكر في الركوع في الوتر انه لم يقنت لا ينبغي ان يعود الى القيام ومع هذا ان عاد وقت لا ينبغي ان يعيد الركوع ومع هذا ان اعاد والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني او على القبل لا يفسد صلواته كذا في الخلاصة + ولا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الظهيرية المتقدمي يتابع الامام في القنوت في الوتر فالصحيح كذا في الامام في الوتر قبل ان يفرغ المتقدمي من القنوت فانه يتابع الامام ولو ركع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المتقدمي من القنوت شيئا ان خاف قنوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع كذا في الخلاصة + ذكرنا الناطقة في اجناسه لو شك انه في الاولى او الثانية او الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين يقعدتین ويقنت فيهما احتياطا وفي قول اخر لا يقنت في الكل احصاء الاول اصح لان القنوت واجب وما تردد بين الواجب البدعي ياتي به احتياطا كذا في محيط السرخسي المسبوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية + فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانيا فيما يقعد كذا في محيط السرخسي في قوله جميعا كذا في المصنوعات + واذا ادركه في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقعد كذا في المحيط لا يقنت في غير الوتر كذا في المتون + ولو صلى الوتر بمزبقة في الوتر بعد الركوع في القنوت والمقدمي لا يركع ذلك تابعه فيه هكذا في فتاوى قاضيخان + ان قنت الامام في صلاة الفجر بسكت من خلفه كذا في الهداية ويقعد قائما وهو الصحيح كذا في النهاية

**الباب التاسع في النوافل** سن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان قبل الظهر واجمة وبعدها اربع كذا في المتون + والاربع بتسليمة واحدة عند ناحتى لوصولها بتسليمتين لا يعتد به عن السنة + اقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين قال مشايخنا العالم اذا صاد مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن لم حاجة الناس التي فتواها الاسنة الفجر كذا في النهاية + ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الليل باق فاذا تبين الفجر قد كان طلع ذكرنا القاضي علاء الدين محمود النسفي في شرح المختلفات انه لا رواية في هذه المسئلة + وقال المتأخرون بخبره عن ركعتي الفجر وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الامنة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهرا جوابا انه يجوز به عن ركعتي الفجر لان الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط + ولا يجوز ان يصليها قاعدا مع القدرة على القيام + ولهذا قيل انها قريبة من الواجب كذا في التاتارخانية ناقلا عن المنافع + ولا يجوز ادائها اكبا من غير عند كذا في سراج الوهاج + السنة لركعتي الفجر ان يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص وان ياتي جمعا في اول الوقت في بيته هكذا في الخلاصة + ولا يجوز ادائها قبل طلوع الفجر + ولو وافق شرعه فيهما طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز ولو وصل ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة اخرها لانه اقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلوة والسنة ما توعى ذي متصلا بالملكوتية والسنن اذا فاتت عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فاتت مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق واذا فاتت دون الفرض لا يقض عند خلاف الحمد كذا في محيط السرخسي واما الاربع قبل الظهر اذا فاتت

الباب التاسع

وجدها بان شرح في صلوة الامام ولم يشغل بالاربع فعا متهو على انه يقضيها بعد الفراغ من الظهر فادار الوقت  
 باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط + وفي الحقائق يقدر الركعتين حندها وقال محمد بن يعقوب عن ابي بصير وعبد الفتاح  
 كذا في السراج الوهيج + مشرقيل لاباس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلته وحده وقيل لا يجوز تركها بكل حال هذا  
 اعوط + رجل ترك سنن الصلوة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لان تركها استغنا وان اصابها معجزا ثم لان جله العبد  
 بالترك كذا في محيط السرخسي ولو صل على الاربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين حاز استحسانا كذا في المحيط  
 وقد بنا الاربع قبل العصر والعشاء ويعد لها والست بعد المغرب كذا في الكنز + وغيره محمد بن يعقوب بين الاربع والركعتين  
 قبل العصر وبعد العشاء والافضل الاربع في كليهما هكذا في الكافي + **ومن المندوبات صلوة الضحى**  
 واقلها ركعتان واكثرها ثلثا عشرة ركعة + ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها + ومنها تحية المسجد وهي  
 ركعتان ومنها ركعتان عقيب الوضوء + ومنها صلوة الاستخارة وهي ركعتان ومنها صلوة الحاجة وهي  
 ركعتان + ومنها صلوة الليل كذا في البحر الرائق + ومنها تحية عليه السلام ثمان ركعات واقلها ركعتان كذا  
 في فتح القدير ناقلا عن المبسوط + اما صلوة التسبيح ذكرها في الملتقط يكبر ويقرأ الشاء ثم يقول سبحان الله  
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يتعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب سورة ثم يقرأ هذه الكلمات  
 عشر وفي الركوع عشر وفي القيام عشر وفي كل سجدة عشرة اذ يسجد تسبعا ويقرأ ركعات قبل ان يعكس هل هذه الصلوة  
 بالسورة قال نعم الهكبر التكاثر والعصر وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد قال المعلى ويصليها قبل الظهر كذا  
 في المصبرات + التطوع المستحب داخلة في كل وقت كذا في محيط السرخسي وكثرة الزيادة على اربع في نوافل النجاء  
 وعلى ثمان نيل بتسليمة واحدة والافضل فيها رابع لانه ادم تحريمه فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة وثمنا  
 ونذر ان يصل اربعا بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين على القلب يخرج كذا في التبيين الافضل في السنن والنوافل  
 المنزل لقوله عليه السلام صلوة الرجل في المنزل افضل الا المكتوبة ثم ياب المسجد كان الامر يصل في المسجد ثم المسجد  
 الخارج ان كان الامام في الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحدا فخلق سطوانة وكراه خلف الصفوف  
 بلا مثل واشدها كرامة ان يصل في الصف فخالص القوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلوة اما قبل الشروع في اتيها  
 في المسجد في اتي موضع شاء فاما السنن التي بعد الفرائض فيا في بها في المسجد في مكان صل فيه فرضه والاولى ان يتخطى خطوة  
 والامام يتأخر عن مكان صل فيه فرضه لانه كذا في الكافي + وذلك لجلوا في الافضل ان يؤدى كله في البيت لا التواضع  
 ومنهم من قال يجعل ذلك احيا في البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا يختل الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل  
 ما يكون ابعد من الرياء واجمع للاخلاص والخشوع كذا في النهاية + وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها لا يصل على التبو  
 صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتى اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر ذوات الاربع من النوافل كذا في التمهيد  
 ولو صل ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع والشراء او الاكل او الشرب فانه يعيد السنة كذا في الخلاصة  
 ولو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا ولكن ثوابه انقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية + ويقرأ  
 في كل ركعة من الطوع بقا تحة الكتاب وسورة فلوتر في القراءة في ركعة او ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المصبرات  
 وان شرع في النافلة على ظن انه عليه شوقين انه ليس عليه فافسدها لم يقض كذا في الزاهد + واقفوا اصحابنا  
 رحمهم الله ان الشرع في التطوع يطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة  
 نوى ان يتطوع اربعا شرع فهو شارح في الركعتين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في القنية + رجل صل اربع  
 ركعات تطوعا ولم يقعد على رأس الركعتين عاملا لا تقصد صلواته استحسانا وهو قولهما + وفي القياس تفسد  
 وهو قول محمد بن يعقوب + ولو صل التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح انه تفسد صلواته + ولو صل الست

(٢)  
(٣)

6  
ع

ركعات او ثمانى ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح انه على هذا القياس والاستحسان  
وذكر الامام الصفار في اختصاره من الاصل انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد بن يعقوب ويقعد  
وعند ما لا يعود ويلزمه سجود السهو كذا في الخلاصة + والاربع قبل الظهر حكمه حكم التطوع عند محمد بن  
الله واما عند ابي حنيفة صح فيه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا تقصد وهو لما خوذ كذا في المصنفات والتر  
حكمه حكم التطوع عند محمد بن ابي حنيفة رحمه الله فيه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يقصد وفي القياس  
يقصد عنده وهو لما خوذ كذا في الخلاصة + واذا افتتح التطوع على غير وضوء او في ثوب نجس لم يكن داخل في صلواته  
فاذا لم يصح شره لا يلزمه القضاء كذا في المحيط + ويجوز ان ينتقل القادر على القيام قاعدا بلا كراهة في الاصح كذا  
في شرح مجمع البحرين لابن الملك + واذا افتتح التطوع قائما ثم اراد ان يقعد من غير ان يرفله ذلك عند ابي حنيفة صح  
استحسانا كذا في المحيط + اذا تطوع قائما فاعلم لا بأس بان يتوسل على عهدها او ما نطه كذا في شرح الجامع الصغير  
للحسامي + ولو صلى التطوع بالايماء من غير عذر لا يجوز + ولو شرع في النقل ثم افسده ان خرج به من التحريمه كما لو اثم  
او تكلم لا يصح بناء الاخرين وان لم يخرج كما لو ترك القراءة ليصبح بناء الاخرين عليه كذا في التاتارخانية + ولو صلى  
قاعدا في التطوع او القرضية وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس محبتيا في حالة القراءة وان شاء  
جلس متويا كذا في التاتارخانية ناقلا عن شرح الطحاوى + والخيار انه يقعد كما يقعد في حالة التشهد كذا في الهداية  
ولو افتتح التطوع واذا في البعض قاعدا ثم بدله ان يقوم فقام وصلى البعض قائما بخراة عندهم جميعا كذا في المحيط + ولا يكره  
كذا في محيط الشيخ ومن صلى التطوع قاعدا فاذا اراد الركوع قام ودكع فالافضل ان يقرأ شيئا اذا قام فان قام مستويا  
ولم يقرأ شيئا ودكع اجزاء وان لم يستوقا ثم ودكع لا يجزيه كذا في الخلاصة + وقضى ركعتين لو نوى اربعا وافسده بعد  
العود الاول وقبله كذا في الكنز + وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة + وقيل يقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلاوة  
واحدة كذا في الهداية والكافي + وهو الاصح كذا في المصنفات + ونص صاحب المنهاج على انه الاصح كذا في البحر الرائق +  
ولو قام التطوع الى الثالثة فتذكر انه لم يقعد يعوده وانكثت سنة الظهر وعن علي بن ابي بصير رحمه الله انه لا يعود  
وان لم يبق اربعا وقام الى الثالثة فليعود اجماعا وتقصد ان لم يقعد كذا في البرجندى ولو قعد في الشفع الاول وسلم  
او تكلم لا يلزمه شيء + وعن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه قضاء الاخرين ولو نوى اربعا ولم يقرأ فيها شيئا او  
قرأ في احدى الاخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله + وعند ابي يوسف رحمه الله  
يقضى اربعا + ولو قرأ في احد الاولين واحدا الاخرين او قرأ في احدى الاولين لا غير فقل قول ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله يقضى اربعا وعند محمد بن يعقوب يقضى الاولين + ولو قرأ في الاولين لا غير وقرأ في الاولين واحدا الاخرين فعليه  
قضاء الاخرين بالاجماع + ولو قرأ في الاخرين لا غير او قرأ في الاخرين واحدا الاولين فعليه قضاء الاولين  
بالاجماع + والاصل فيها عند محمد رحمه الله ان ترك القراءة في الاولين او في احديهما يبطل التحريمه اذا قيد الركعة  
بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند ابي يوسف رحمه الله ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريمه  
لان القراءة ركعتين بدليل وجود الصلاوة بدونها في الجملة كصلاوة الامم والاخرس والمقتدى لكن يوجب  
فساد الاداء وهو لا يرضى على تركه فلا تبطل التحريمه فيصح شره في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة رحمه الله ترك  
القراءة في الاولين يوجب بطلان التحريمه لاجماع الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه + وفي اجمل رهما  
مختلف فيه فحكمنا بطلانها في حق لزوم القضاء وبقائها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطا كذا في البيهقي  
الداخل مع الامام في الاولين من التطوع اذا تكلم قبل ان يدخل امامه في الاخرين لا يلزمه الا الاوليان  
عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الاخرين وقرأ في الاربع يقضى اربعا ولو اقتدى به في الاخرين وصلوا

مع الامام قسطنطين الاوليين اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في اقله واخره ثم تكلم قسطنطين اربعا + اقتدى المتطوع بمصلي  
 الظهر ثم ذكر انه لم يصلي الظهر قطعا. واستأنف التكبير في الظهر ولا قضاء عليه + رجل يصلي الظهر فقال اخبرته على  
 ان اصل خلف هذا الرجل هذه الصلوة تطوعا ثم ذكر انه لم يصلي الظهر فدخل معه ينوي الظهر اجزته من الظهر  
 ولا يلزمه قضاء شيء + رجل صلى اربعا تطوعا فاقتدى به رجل في الخامسة ثم اسند ما يقضي المقتدى سنة ولو  
 اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرجع المقتدى فانطلق يتوضأ **فصل** امامه ثلاثا ثم تكلم المقتدى اربعا كذلك في  
 محيط السرخسي + **ومما يتصل بذلك مسائل** تؤذر ربا السنن واثنى بالمند وربه فهو سنة وقال

(۴)

تاج الدين صاحب المحيط لا يكون اتيا بالسنة لانه لما التزمها صارت اخرى فلا تنوب من باب السنة كذا في البحر الرائق  
 وقال الله على ان يصلي يوما فعليه ركعتان كذا في القنية + ولو نذر صلوات شهر فعليه صلوات شهر كالمفترحات  
 مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب اربعا كذا في البحر الرائق + رجل قال لله على ان يصلي ركعتين بغير شيء  
 لا يلزمه شيء كذا في السراجية + ولو قال بغير قراءة اذ يلمن منه صلوة بقراءة عند صلواتنا الثالثة رحمه الله  
 ولو قال الله على ان يصلي نصف كعة او ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وهو المختار + ولو قال  
 ثلاث ركعات يلزمه اربع ركعات + ولو قال الله على ان يصلي الظهر بشا في ركعات ليس عليه الا الظهر اربع ركعات  
 فكذا في الخلاصة + نذر ان يصلي ركعتين فصلاهما قاعدا جاز وعلى الدابة لا كذا في السراجية + ولو نذر ان يصلي  
 قائما يلزمه قائما ويكفر بالاعتقاد على شيء كذا في محيط السرخسي اذا قال الله على ان يصلي ركعتين اليوم فلم يصليهما  
 قضاهما + ولو قال الله لا صلين اليوم ركعتين فلم يصليهما كفر عن عيبه ولا قضاء عليه + اذا نذر ان يصلي في المسجد  
 المحرام او في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز خلافا لفرحه الله كذا في السراجية + **فصل**

فصل (۵)

**التراويح** + وهي خمس ترويجات كل ترويجة اربع ركعات بتسليمتين كذا في السراجية + ولو زاد على خمس ترويجات  
 بالجماعة يكره عندنا فهكذا في الخلاصة + والصحيح ان وقتها ما بعد العشاء الى طلوع الفجر قبل الوتر وبعد ذلك حتى  
 لو تبين ان العشاء صلوا بلا طهارته دون التراويح والوتر عاد التراويح مع العشاء دون الوتر لانها تتبع العشاء  
 هذا عند ابي حنيفة رحمه الله فان الوتر غير تابع العشاء في الوقت عنده والتقدير انما وجب لاجل الترتيب  
 وذلك يسقط بعد النسيان فيصنع اذا ادى قبل العشاء بالنسيان بخلاف التراويح فان وقتها بعد اداء العشاء  
 فلا يعتد بها ادى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح فابتداء وقتها بعد اداء العشاء فتجيب الاعادة  
 اذا ادى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح وبالجماعة اعادة الوتر مختلف فيه واما اعادة التراويح وسائر  
 سنن العشاء فمتفق عليه اذا كان الوقت باقيا هكذا في التبئين ويستحب الجلوس بيزال الترويجتين قدر ترويجة  
 وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي + وهكذا في الهداية + ولو علم ان الجلوس بين الخامسة والوتر يثقل على  
 القوم لا يجلس هكذا في السراجية + ثم هم مخيرون في حالة الجلوس ان شاء واسبحوا وان شاء وقعدوا ساكنين  
 واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة يصلون اربع ركعات فزادى كذا في التبئين +  
 والاستراحة على خمس تسليمات يكره عند الجمهور كذا في الكافي + وهو الصحيح كذا في الخلاصة + والمستحب تأخيرها  
 الى ثلث الليل ونصفه واختلفوا في اذائها بعد النصف الاصح انه لا يكره + وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقيل هي سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط + وهي سنة للرجال والنساء جميعا كذا في الزاهد  
 ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله + وقيل يستحب الاول الصبح والحاجة  
 فيها سنة على الكفاية كذا في التبئين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي لو ادى التراويح بغير جماعة او النساء وحدها  
 في بيوتهم يكون تراويح كذا في معارج الدراية + ولو ترك اهل المسجد كلهم الجماعة فقد اساء واثموا كذا في محيط السرخسي

وان تختلف احد من الناس صلها في بيته فقد تركه الفضيلة لا يكون مسيئا ولا تاركا للسنة + واما اذا كان الرجل  
 ممن يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج وان صلح  
 الجماعة في البيت مختلف فيه المشايخ والصيخان الجماعة في البيت فضيلة للجماعة وللجماعة والسجدة فضيلة انما اذا صلح  
 في البيت بجماعة فقد جاز فضيلة اداؤها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى هكذا قاله القاضي الامام ابو علي النسفي  
 والصيخان اداها بالجماعة في المسجد افضل وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئا فالافضل والاحسن ان  
 يصل بقرائه نفسه ولا يقتدى بغيره كذا في فتاوى قاضيان قال الامام اذا كان امامه مكانا لا بأس بان يترك مسجده  
 ويظون وكذلك اذا كان غير اخف قرعة واحسن صوابا وهذا تبين انه اذا كان لا يختم في مسجد حقه له ان يترك  
 مسجد حقه ويظون كذا في المحيط لا ينبغي للمقومين بقدموا في التراويح الخوشحون ولكن يقدموا الدرستحون  
 فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن الخشوع والتدبر والتفكير كذا في فتاوى قاضيان ويوتر بجماعة في  
 رمضان فقط عليه اجماع المسلمين كذا في التبيين التوتري في رمضان افضل من اداؤها في منزله وهو الصحيح  
 هكذا في السراج الوهاج وقال بعضهم الافضل ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار هكذا في التبيين ويكره للرجال  
 ان يستأجر الرجال في شهر في بيته لان استئجار الامام فاسد + ولو صلح التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كذا  
 في فتاوى قاضيان اما يصلح التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي والفتاوى على  
 ذلك كذا في المصنوع والمقتدى اذا صلحها في المسجدين لا بأس به ولا ينبغي ان يوتر في المسجد الثاني ولو صلح التراويح  
 ثم اراد ان يصلها ثانيا يصلون فرادى كذا في التاتارخانية + لو صلح العشاء والتراويح والوتر في منزلة ثم اقر قوما  
 اخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو الامامة او لا وشرع في الركوع واقتدى به الناس  
 في التراويح لم يكره لو احد منها كذا في فتاوى قاضيان والافضل ان يصلح التراويح بامام واحد فان صلحها بامامين  
 فالمستحب ان يكون انصرف كواحد على كمال الترويحة فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في الصحيح واذا  
 جازت التراويح بامامين على هذا الوجه جاز ان يصلح الفريضة احدهما ويصلح التراويح الاخر وقد كان عمر رضي  
 الله تعالى عنه يؤمهم في الفريضة والوتر وكان ابي بكر مؤمرا في التراويح كذا في السراج الوهاج فامامة الصبي العاقل  
 في التراويح والنوافل المطلقة يجوز عند بعضهم ولا يجوز عند عامةهم كذا في محيط السرخسي اذا قامت التراويح تقضى  
 الجماعة ولا يغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان + واذا تذكر الله فسد عليهم شفع من اللية الماضية فاراد  
 القضاء بنية التراويح يكره ولو تذكر التسليمة بعد ان صلحوا الوتر قال محمد بن الفضل لا يصلحونها بجماعة وقال  
 الصمد الشهيد يجوز ان يصلحها بجماعة كذا في السراج الوهاج + اذا سلم الامام في ترويحة قال اجعل القوم يصلون ثم ركعتا  
 وقال بعضهم يصل ركعتين ياخذ الامام بها كان عنده في قول ابي يوسف صح وان لم يكن الامام على يقين يأخذ بقول  
 من كان صادا فاعنده كذا في فتاوى قاضيان واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها  
 بجماعة او فرادى والصيخان يصيدوا فرادى هكذا في المحيط يصلح العشاء وحده فله ان يصلح التراويح مع الامام ولو  
 تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلحوا التراويح بجماعة + وانما يصلحها مع شيئا من التراويح او لم يدرك شيئا منها  
 او صلحها مع غيره فله ان يصلح الوتر معه هو الصحيح كذا في التقنية + واذا قامت ترويحة او ترويحة فلما اشغل بها فوتر  
 الوتر بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصل ما فاتته من التراويح وبه كان يقضى الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كذا في الجملة  
 ولو صلح التراويح مقتديا بمن يصلح مكتوبة او وتر او نافلة الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه مكره هناك العمل به  
 ولو اقتدى من يصلح التسليمة الاولى بمن يصلح التسليمة الثانية فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد  
 الظهر بمن يصلح الاربع قبله هكذا في محيط السرخسي لو اقتدى من لو وصل السنة بعد العشاء بمن يصلح التراويح والوتر

سنة العشاء جاز وهى يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوى التراويح الاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلوة واحدة هكذا فى فتاوى قاضيان + فاذا اصل التراويح مع الامام ولم يجد لكل شفع نية جاز كذا فى السراجية اذا لم يسلم فى العشاء حتى بنى عليه التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه + واذا بنى التراويح على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا فى الخلاصة + السنة فى التراويح انما هو المختوم فلا يترك لكسل القوم كذا فى الكافي + بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه يثقل على القوم لكن ينبغي ان يأتى بالصلوة على التنبى عليه السلام هكذا فى النهاية + واختر مرتين فضيلة + واختر ثلاث مرات افضل كذا فى السراج الوهاج الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به + اما بالتسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة فى الركعة الثانية كما لا يستحب فى سائر الصلوات + ولو طول الاولى على الثانية فى القراءة لا بأس به كذا فى فتاوى قاضيان ويستحب التسوية بين الركعتين عندهما وعند محمد بن يعقوب يطول القراءة فى الاولى على الثانية هكذا فى محيط السرخس + روى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله انه يقرأ فى كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح كذا فى التبديين ويكره الاسراء فى القراءة وفى اداء الارقان كذا فى السراجية + وكما رتل قصو حسن كذا فى فتاوى قاضيان والافضل فى زماننا ان يقرأ بما يودى الى تنفر القوم عن الجماعة لكسلهم لان تكثيها يجمع افضل من تطويل القراءة كذا فى محيط السرخس + والمتأخر من كانوا يفتون فى زماننا بثلاث آيات قصار واسب طويلة حتى لا يمل القوم ولا يمل تعطيل المساجد وهذا الحسن كذا فى الزاهد بنى وينبى للامام اذا اراد الختم ان يخطم فى ليلة السابع والعشرين كذا فى المحيط ويكره ان يجعل يخطم القرآن فى ليلة احدى وعشرين او قبلها + وحكى ان المشايخ رحمهم الله جعلوا القرآن على خمسة اربعين ركوعا + واعلموا ذلك فى المصاحف حتى يحصل الختم فى ليلة السابع والعشرين + وفى غير هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشرين الآيات وجعلوا اثنان ركوعا يقرأ فى كل ركعة من التراويح القدر السنون كذا فى فتاوى قاضيان لو حصل الختم ليلة التاسع عشر والحادى والعشرين لا يترك التراويح فى بقية الشهر الا انها سنة كذا فى الجوهرة النيرة الاصح انه يكره له الترتيب كذا فى السراج الوهاج + واذا غلط فى القراءة فى التراويح فتراويح صورة او آية وقرأ ما بعدها فالمستحب ان يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون على الترتيب كذا فى فتاوى قاضيان + واذا افسد الشفع وقد قرأ فيه لا يعتد بما قرأ فيه ويعيد القراءة ليحصل له الختم فى الصلوة الجماعة + وقال بعضهم يعتد بها كذا فى الجوهرة النيرة + والناس فى بعض البلاد تركوا الختم لتواينهم فى الامور الدينية ثم بعضهم اختار اقل هو الله احد فى كل ركعة وبعضهم اختار اقر سورة الفيل الى اخر القرآن وهذا الحسن القولين لانه لا يشبه عليه الركعة ولا يشغل قلبه بحفظها كذا فى التجسس اتفقوا على ان اداء التراويح قاصدا لا يستحب تغيير عذر + واختلفوا فى الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح الا ان ثوابه يكون على نصف من صلوة القائم + فان صلى الامام التراويح قاعدا بعذر او بغير عذر واقتدى به قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح + واذا صح اقتداء القائم بالقاعدا اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب ان يقعد واحتراما عن صورة الخالفة كذا فى فتاوى قاضيان فى فصل اداء التراويح قاعدا + فى الفتاوى ولو صلى اربعا بتسليمة ولم يقعد فى الثانية ففى الاستحسان لا يفسد وهو ظاهر الروايتين عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله + واذا لم يفسد قال محمد بن الفضل تنوب لاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا فى السراج الوهاج + وهكذا فى فتاوى قاضيان وعن ابى بكر الاسكاف انه سئل عن رجل قام الى الثالثة فى التراويح فبقيت فى الثانية قال ان تذكر فى القيام ينبغي ان يعود ويقعد ويسلم وان تذكر بعد ما سجد للثالثة فان اضاف اليها ركعة اخرى كانت هذه اربعة عن تسليمة واحدة وان قعد فى الثانية قد تشبهوا بغيره ففعل قول العامة يجوز عن تسليمة اثنين وهو الصحيح هكذا فى فتاوى قاضيان واذا اصل التراويح عشر تسليمات كل تسليمات ثلاث ركعات

ع

ولم يقعد في كل ثلث ملى رأس الثانية في القياس وهو قول محمد بن واحدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله عليه  
 قضاء التراويح لا غير وما في الاستحسان حتى قول ابي حنيفة بح على قول من لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء  
 التراويح + وهل يلزمه للثالثة شئ على قول ابي حنيفة بح لا يلزمه ساهيا كان او عامدا وعلى قول ابي يوسف بح  
 ان كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا فعليه مع التراويح عشر من ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين على  
 قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه قضاء شئ اخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا فعليه قضاء  
 عشر ركعة كذا في الظهيرية . وهكذا في فتاوى قاضيخان ولو صلى ست ركعات او شتانى او عشر ركعات بتسليمة  
 واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمة واحدة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان +  
 ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة ان قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في اخرها  
 ففي الاستحسان على القول الصحيح يجزيه عن تسليمة واحدة كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضيخان ويكره  
 للمقتدى ان يقعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم وكذا اذا غلبه النوم يكره ان يصلح القوم ليصوم ويحتمل يتقطن في الصلوة الملتزم  
 بها وقا وعقلة وتترك التدبير كذا في فتاوى قاضيخان رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما قعد الامام نام هو  
 وسلم الامام فاني بالشفع الاض وقعد للشفه فانتبه الرجل ان علم ذلك يسلم ويدخل مع الامام ويوافق في  
 الشفها فاذا سلم الامام يقوم ويأتى بالركعتين سرا ويسلم ويدخل مع الامام في الشفح الثالث كذا في الخلاصة

**الباب العاشر في ادراك الفريضة + ان صل ركعة من الفجر والمغرب فاقير يقطع ويقعد**  
 وكذا يقطع الثانية ما لم يقيد بها بالسجدة واذا قيدها بها لم يقطعها واذا اتها لم يشرع مع الامام لكرهاه النفل بعد  
 صلوة الفجر وما فيه من الاتيان بالوتر في النفل بعد المغرب او مخالفة امامه كذا في التبيين + وكل ذلك بدعة فاشرع  
 تمها اذ ابع الان موافقة السنة احم من موافقة الامام هكذا في الكافي + وهي مسئ كذا في محيط الشرحي ولو سلم مع الامام  
 تفسد صلوته فيقطع اربعا لانها لزمته بالافتداء كذا في الشنن + ولو اقتدى هذا المتنفل بمن يصل المغرب ولم يقعد  
 في الثالثة ان قر المقتدى يجوز صلوته ولو لم يقعد فكذا بتبعية الامام كذا نقل عن الشيخ الامام الاستاذ خاني وكفى  
 قام الامام الى الرابعة على ظن انها الثالثة فتابعه المقتدى في الرابعة تفسد صلوة المقتدى قعد الامام على رأس  
 الثالثة ولم يقعد هو المختار وان صلا صلوة الامام لفضلا عندها لكن كانت فرضا خصوصا منتقلا من الفرض الى النفل  
 خصوصا كان صلى صلواتين يتحرر يمتن فيصلي المقتدى مصليا صلوة واحدة با ما مين من غير عذر الحد فلا يجوز  
 ولو شرع في النفل شرأ قيمت المختار انه لا يقطعها الركعة بالسجدة او لم يقيد وكذا الوشرع في المنذورة او قضاء  
 الفوائت هكذا في الخلاصة في الافتداء بالامام وفيما يفعل المقتدى ومن صلى ركعة من الظهر شرأ قيمت يصل ركعة  
 شرمدخل مع الامام وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح كذا في الهداية + اراد بالاقامة  
 شرع الامام في الصلوة الاقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى  
 بالسجدة فانه يتحرر ركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا في النهاية + ولو اقيمت في موضع اخر بان كان يصلي في  
 البيت مثلا فاقامت في المسجد او كان يصلي في مسجد فاقامت في مسجد اخر لا يقطع مطلقا + ولو صلى ثلاثا من الظهر  
 يترو يقعدى متطوما بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقعد بها بالسجدة حيث يقطعها ويتخير ان شاء عادى  
 المقعد ليسلم وان شاء كبر قائما ينوي شرع في صلوة الامام ولو سلم قائما هكذا في التبيين + والتخير هو الصحيح هكذا  
 في معراج الدراية + وقيل يقطع قائما نسبية واحدة وهو الاصل ان القعدة مشرطة للتحلل وهذا قطع وليس يتحلل فان  
 التحلل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين وكفيه تسليمة واحدة كذا في محيط الشرحي وكذا في العشاء والعصر  
 غير انه لا يدخل معصنطوما في العصر بعد الفجر + اذا ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر شيئا في

الباب العاشر  
 (١)

(٢)

قولهم جميعاً ويكون صدراً كما أفضل الجماعة في قواهم جميعاً. وان ادرك ثلثاً مع الامام ركناً في الصلح الوهاج ولو شرع في التطوع ثم اقيمت المكتوبة اتم الشفع الذي فيه ولا يرد عليه كذا في محيط الشرحي ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقبله او خطب يقطع على رأس الركعتين يرفى ذلك عن ابي يوسف وقد قيل يتهاكذا في الهداية في الاصح كذا في محيط الشرحي وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج. ومن انتهى الى الامام في الصلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر ان يخشى بقوته ركعة ويدرك الاصح يصل ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشي فوتهما دخل مع الامام كذا في الهداية. ويزيد كذا في كتاب انه ان كان رجوا درك القعدة كيف يفعل نظراً ما ذكر في الكتاب انه ان خاف بقوته الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام. وحكى عن الفقيه ابي جعفر ح انه قال على قول ابي حنيفة والجد يوسف هما الله يصل ركعتي الفجر ان ادرك التشهد عندهما كادرك الركعة كذا في الكفاية. واما بقية السنن ان امكده ان يأتي بها قبل ان يركع الامام اتي بها خارج المسجد وان خاف قوت ركعة شرع معه كذا في التبيين ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدرك الباقي الى الركوع الاول والثاني يترك السنة ويتابع الامام ركناً في الخلاصة. ودخل مسجداً فادفن فيه يركع ركعتين يخرج حتى يصل في المكان وجلا مقبلاً انا امام مسجد وتتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج هكذا اذا لم يصل فان كان قد صلى مرة قضى الشاء والظهر لا بأس بالخروج ما لم يأخذ المؤمن في الاقامة فان اخذ في الاقامة لم يخرج حتى قضاهما تطوعاً في العصر والمغرب والفجر فان مكث ولم يدخل معهم يركع كذا في محيط الشرحي ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر وقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير مدارك لتلك الركعة في الهداية. سواء تمكن من الركوع او لم يتمكن كذا في الخط والوقوف لكن رفع الامام رأسه قبل ان يركع. وقال المصنف دخل المسجد والامام راكع فقد قال بعض مشائخنا ينبغي ان يكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتحق بالصف كيلا يقوت به الركوع. وعندنا لو مشى ثلث خطوات متوالية تبطل والايكبر واكثر مشائخنا على انه لا يكبر كيلا يحتاج الى المشي في الصلوة ذكر الجلابي في صلاته ادرك الامام في الركوع فكبر قائماً ثم شرع في الخطاط وشرع الامام في الرفع الاصح ان يعتد بها اذا وجدت المشاركة قبل ان يستقيم قائماً وان قل هكذا في المعراج الدرارية. واجمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم فكبر ولم يركع مع الامام حتى ركع الامام ثم ركع يصير مدارك لتلك الركعة. واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لم يكن مدارك لتلك الركعة كذا في البحار الرائق. ادرك امامه راكعاً قائماً وكبر ويأتي بالشاء وتكبيرات العيد قائماً ان غلب على ظنه انه يدرك الامام في الركوع وان خشي ان يقوته الركوع يركع ولا يركع التكبير وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب الصلوة العيد. ومدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافاً لبعضهم ولو نوى بتلك التكبير الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت نيته كذا في فتح القدير. المتقدم اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام في ركعات كلها يجب عليه ان يصل ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلواته وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وان ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء اربع ركعات بغير قراءة. وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلواته وان ادرك الامام في الركوع والسجود في آخرها يجوز هكذا في فتاوى قاضيهان ومن اتى مسجداً قد صلى فيه لا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدله مادام في الوقت سعة والكان فيه خفيق يتركه قيل هذا في غير سنة الظهر والفجر هكذا في الهداية وهو اختيار شمس الاثمة الشرحي وصاحب المحيط وقاضيهان والشرقا شني والمحبوب كذا في الكفاية. وكذا في النهاية وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية. وهو اختيار صدر الاسلام كذا في الكفاية. والاول ان لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية سواء صلى الفرض بجماعة او لا الا اذا خاف قوت فرض الوقت كذا في الكفاية.

(٣)

(٤)

(٥)

الباب الحادي عشر في قضاء الفوات

بسم الله الرحمن الرحيم

قضاؤها سواء ترك عمدا او سهوا او بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة او قليلة + فلا قضاء على جنون  
 حالة جنونه لما فاتته في حالة عقله كما لا قضاء عليه في حالة عقله لما فاتته حالة جنونه ولا على مرتديات  
 زمن ردة ته ولا على مسلم اسلم في دار الحرب ولم يصل مدة مجملته بوجوبها ولا على مغني عليه ومريض مجز عن  
 الايماء ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة ومن حكمه ان الفائتة تقضى على الصفة التي  
 فاتت عنه الا لعذر وضربة + فيقضى مسافرا في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي اربعا + والمقيم في الإقامة  
 ما فاتته على السفر منها ركعتين + والقضاء فوض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة ثم ليس للقضاء وقت  
 معين بل جميع اوقات العمرة وقت له الاثنية وقت طلوع الشمس وقت الزوال ووقت الغروب فانه لا يجوز الصلوة  
 في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق + رجل صلى فارتد فاسلم في الوقت يعيد كذا في الكافي + صبت على العشاء  
 ثم نكروا واحتلموا نكبه قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبية + اذا بلغت بالحض قبل طلوع الفجر لا يلزمها  
 قضاء العشاء لان الحوض لو طرأ على الوجوب سقط الوجوب فاذا قارنته اولى ان يمنع - وان بلغت بالسن يلزمها  
 العشاء + وان لم ينكبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من  
 الوقت + هو المختار كذا في فتاوى قاضين + ومتى قضى الفوائت ان قضاها بجماعة فان كانت صلوة مجزئها بغيرها الامام  
 بالقراءة + وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والخصف والجهرا افضل كما في الوقت يخاف فيها مخافة فيه حتما وكذا  
 الامام كذا في الظهيرية + الترتيب بين الفائتة والوقفية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي + حتى لا يجوز  
 اداء الوقفية قبل قضاء الفائتة كذا في محيط السرخسي وكذا بين الفرض والوتر هكذا في شرح الوقاية + ولو صلى الفجر  
 وهو ذكرا لم يوتره في صلاة عند ابى حنيفة وح + ولو تذكر فائتة في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف  
 واجبا في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غير كذا في محيط السرخسي وفي الفتاوى العتائبة الصبية اذا بلغ وصل  
 صلوة في وقتها يصير صاحب ترتيب كالمراة اذا بلغت وزات وما صححها تصير صاحب عادة بمرة واحدة كذا في  
 التاتارخانية + واما الترتيب في بعض اعمال الصلوة فليس يفرض عندنا كذا في المحيط + حتى ان من ادرك الامام  
 في اول الصلوة ونام خلفه او سبقه المحدث فسبقه الامام ثم انكبه او توضأ وعاد فعليه ان يقصر ولا ما سبقه  
 الامام ثم يتابع امامه اما اذا ادركه فالتابع الامام ولا ثم قضى بعد تسليم الامام جازع عند علمائنا الثلاثة  
 وكذلك في صلوة الجمعة اذا ناسه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائما  
 وامكنه اداء الركعة الثانية فادى اول الركعة الثانية قبل ان يؤدي الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام  
 جازع عندنا كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العودة ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا  
 في المصبرات ولو تذكر صلوة قد نسيها بعدما ادى وقتية كذا في فتاوى قاضين + ولو صلى الظهر على ظن ان الله  
 متوضي ثم ضا وصلى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء يعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناس في  
 حق الظهر بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفه على ظن انه متوضي ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين يعيدها لان  
 العصر ثمه تبع للظهر كذا في محيط السرخسي واذا صلى الظهر وهو ذكرا انه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر  
 وصلّى العصر وهو ذكرا للظهر يجوز العصر لانه لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في  
 التبيين + ولو شك في الظهر انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ يتيقن انه لم يصل الفجر يعيد الفجر ثم ظهر كذا في  
 محيط السرخسي ومن تذكر صلوات عليه وهو في صلوة فقد حكى عن فقيه ابى جعفر رحمه الله ان مذهب  
 علمائنا رحمه الله ان تفسد صلواته قال ولكن لا تفسد حين ذكرها بل يقيمها ركعتين ويعيدها تطوعا سواء  
 كان الفائتة قديما او حديثا كذا في المحيط ولو ان صلى الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث قطعها

واشتغل بالفجر يفوته الجمعة ولا يفوته الوقت فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يقطع الجمعة ويصلي الفجر  
 ثم يصلي الظهر + وعند محمد رح يترا الجمعة ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر ادرك الجمعة مع الامام فانه يشتغل  
 بالفجر اجماعاً + وان كان بحيث اذا قطع الجمعة واشتغل بالفجر يفوته الوقت اتم الجمعة اجماعاً ثم يصلي الفجر بعدها  
 كذا في السراج الوهاج + ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي ولو قدم الفأنتة جازوا ثم  
 هكذا في النعمان الفائق + ثم تفسير ضيق الوقت ان يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفأنتة جميعاً  
 حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلماً انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر تطلع الشمس قيل ان يقعد  
 قدر التشهد صلى الفجر في الوقت وقدر العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين ويراعى الترتيب ان كان  
 لا يؤدي الوقتية على وجه الافضل كما لو ضاق الوقت بحيث لا يمكنه ان يصلي الوقتية الا ما تخفيفها وقصر القراءة  
 والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقتضار على اقل ما يجوز به الصلوة كذا في التمراتاشي ثم ضيق الوقت  
 عند الشرح حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفأنتة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلواته الا ان  
 يقطعها ويشرع فيها ولو شرع ناسياً والمستئلة بحالها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلواته ولا يلزمه  
 القطع كذا في التبيين يعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق + حتى لو ظن من عليه  
 العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصله الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كانت  
 الوقت يسعها ما صلها وما والا اعد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد اخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلع الشمس  
 قيل ان يقعد قدر التشهد في العشاء صح فجزء هكذا في التبيين وكذا اذا ذكر الفجر في اخر وقت الظهر فوقع على ظنه  
 ان الوقت لا يحتمل الصلوتين فافتح الظهر فصلاهما وقد بقي من وقت الظهر بعضها نظر فيه فان كان ما بقى  
 من وقت الظهر ما يمكنه ان يصلي فيه الفجر ثم الظهر لم يجزئه التي صلها وعليه ان يقض الفجر ثم يصلي الظهر كذلك  
 ان بقي من وقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر كعة كذا في التاخران الثانية ناقلاً عن الحجة + وان كانت المنزلة  
 اكثر من واحد والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض حتى لو تذكر في الفجر ان يصلي  
 العشاء والوتر وبقي من الوقت ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول ابي حنيفة رح يقض الوتر ثم يصلي الفجر يقض  
 العشاء بعد طلع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العشاء انه لم يصلي الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان  
 ركعات فانه يقض الظهر ثم يصلي العصر + وان كان لا يسع فيه الا ست ركعات فانه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفأنتة  
 هكذا في فتاوى قاضي خان والعبقري في العصر الاخر الوقت عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في التبيين +  
 وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في المبسوط ان يمكنه اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب  
 وان كان لا يمكنه اداء الصلوتين قبل غروب الشمس فعليه اداء العصر وان كان يمكنه اداء الظهر قبل تغير الشمس وقبيل  
 العصر وكالهما او بعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الاعلى قول حسن بن ياد فان عنده ما بعد تغير الشمس  
 ليس بوقت العصر كذا في النهاية + ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع  
 كذا في التبيين + ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر اطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر  
 ان عليه الظهر فله ان يمضي على صلواته كذا في الجوهرة النيرة ولو سقط الترتيب لضيق الوقت شمرخ الوقت لا يعنى على  
 الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤدى على الاصح لا قاض كذا في الزاهد + ولا يظهر حكم الترتيب  
 عند النسيان مادام ناسياً واذا تذكر يلزمه هكذا في التاخران الثانية ناقلاً عن الخلاصة الحاخانية + ويسقط الترتيب عند  
 كثرة الفوات وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي وحد الكثرة ان تصير الفوات ستاً يخرج وقت الصلوة السادسة و  
 عن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح كذا في الهداية + ثم المعتبر فيه ان تبلغ الاوقات

المتخلفة مدفاته ستة وان ادنى ما بعدها في اوقاتها وقيل يعتبر ان تباع القوائت ستا ولو كانت متفرقة + وشتم  
الاختلاف يظهر فيها اذا تركت ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايها اول  
فعل الاول يسقط الترتيب لان المتخلفة بين القوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لان القوائت بنفسها يعتبر ان تباع ستا  
فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والاول اصح كذا في التبيين وهو واسع  
وبالثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو احوط هكذا في فتاوى قاضين وكثرة القوائت كما تسقط الترتيب  
في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلوة شهر ثم قضى ثلاثين فحرام ثلاثين ظهر ثم هكذا الصلوة في محيط السرخس +  
الترتيب اذا سقط بكثرة القوائت ثم يقضى بعض القوائت ويبقى القوائت اقل من ستة الاصح انه لا يعود هكذا في  
المخلاة + قال الشيخ اما الزاهد ابو هصن الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط حتى لو ترك صلوة شهر فقضاهما الاصلوة  
واحدة ثم صلى الوقتية وهوذا كراهها جاز كذا في محيط السرخس والقوائت نوعان قديمة وحديثة + فالحديثة  
تسقط الترتيب اتفاقا + وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلوة شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك  
الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى اذا كمل للفائتة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوى  
كذا في الكافي + واذا اخرج الصلوة الفائتة عن وقت التذكرة مع القدرة على القضاء هل يكره في الاصل انه يكره  
لان وقت التذكرة انما هو وقت الفائتة وتأخير الصلوة عن وقتها مكروه بالاخلاق كذا في المحيط + في الاصل لجل  
صلوة العصر وهوذا كراهه لم يصل الظهر فهو فاسد لان يكون في اخر الوقت تكن اذا فسد الفريضة لا يبطل اصل الصلوة  
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يبطل والمسئلة معرفة + ثم عند ابي حنيفة رحمه الله  
في ضيعة العصر تفسد فسادا موقفا حتى لو صلى ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائزا لا يجب عليه اعادته  
وعندهما تفسد فسادا باثباتا لاجزائها بحال + فالاصل ان عند ابي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب لفائتة الوقتية  
كما يسقط بكثرة القوائت يسقط بكثرة الوقت كذا في المحيط ثم نسي صلوة ولا يدريها ولم يقع تحريمه صلى شي يعيد الصلوة  
يوم وليله عندنا كذا في الظهيرية + قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التاتارخانية ناقلا عن النبايع + وكذا نوسي صلواتين  
من يومين ولا يدري اي صلواتين احاد صلوة يومين + وعلى هذا القياس نوسي ثلاث صلوات من ثلاثة ايام  
او خمس صلوات من خمسة ايام + ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري ايتهم ترك اقل التحريم فان لم يكن  
له رأي يعيد ما ادنى او لامرغ اخرى عند ابي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط  
واجب في العبادات وقال الامام ابو القاسم وليسقط عنه الترتيب لعجزه فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في  
محيط السرخس + فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز ايضا  
صلاة العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انها من صلوة الظهر ومن صلوة العصر التي هو فيها فان  
يتحريم فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر يعيد الظهر احتياطاً  
ثم يعيد العصر + وان لم يعد لاشي عليه كذا في المحيط + مسائل متفرقة في النية سئل والذي عمّن شرع في العصر ثم  
غربت الشمس في خلاله ثم اقتدى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتدائه فقال نعم ان لم يكن الامام مقبلاً والمقتد  
مسألة كذا في التاتارخانية + شافعي المذهب اذا صار حنفياً المذهب قد قلبه صلوات في وقت كان شافعي  
ثم اراد ان يقضيها في الوقت الذي صار حنفياً يقضى على مذهب ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة + رجل اتي  
التيتم الى الرسغ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلثا لا يعيد ما صلى وان صلى كذلك عن جهل  
من غير ان يسأل احدا ثم سأل وأمر بالثلث يعيد ما صلى كذا في الذخيرة وفي الصيرفية امرأة تركت صلوة في وقت  
وظهرت فصلت مع تذكر الفائتة قال لا يجوز كذا في التاتارخانية + حررتي اسلم في دار الحرم لم يعلم بالشرايع

من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قيا سا واستحسانا  
 ولا يعاقب عليه اذ مات + ولو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه القضاء استحسانا كما ذكرنا في فتاوى قاضي  
 في احياء ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون + فان بانه رجل في دار الحرب يلزمه + وروى الحسن عن  
 ابن حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان او رجل وامرأتان لا يلزمه كذا في محيط السرخسي في العتبية عن ابي بصير  
 رحمه الله فيمن يقضى صلوات عمر من غير ان فاته شيء يريد الاحتياط فان كان لاجل التقصان والذكاهة فحسن وان  
 لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الا بعد صلوات الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف بشبهة الفسا  
 كذا في المضمرات + ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية + وفي الفتاوى رجل يقضى الفوائت  
 فانه يقضى التروان لم يستيقن انه هل بقي عليه وترا ولم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقبض ثم يقبض قد يشبهه  
 ثم يصلي ركعة اخرى فان كان وتر فقد اذاه وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعا ولا يصبره القبوت في التطوع وفي الحج  
 والاشتغال بالفوائت اولى واهم من التواقل الا السنن المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسبيح وصلوة التروية  
 في الاخبار فيها سور معدودة واذا كان معصودة فتلك بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في المضمرات + ولا يقضى  
 الفوائت في المسجد وانما يقضيهما في بيته كذا في الواحظ المذكور في الملتهق ولو امر الاب لابنه ان يقضى عنه  
 صلوات وصياما يامر لا يجوز عندنا كذا في التاتارخانية + اذ مات الرجل وعليه صلوات فاتته فاقضى بان يعطى  
 كفارة صلواته يعطى لكل صلوة نصف صاع من تمر ولو تروى نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك  
 ما لا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وشر  
 حتى يتم لكل صلوة ما ذكرنا كذا في الخلاصة + وفي الفتاوى الحجية وان لم يوص لورثته وتبيع بعض الورثة يجوز دفع  
 عن كل صلوة نصف صاع خنطة منوين ولو دفع جملة الى فقير واحد جازي خلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة  
 الافطار + وفي الواحظية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امناح لفقير واحد ومنا لفقير واحد اختار الفقيه انه  
 يجوز عن اربع صلوات ولا يجوز عن الصلوة الخامسة وفي البيهية سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن القدية  
 عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا + وسئل حمير الوبري وابو يوسف بن محمد عن الشيخ الفاني هل يجب  
 عليه القدية عن الصلوة كما يجب عليه من الصوم وهو حي فقال لا كذا في التاتارخانية في فتاوى اهل سمرقند  
 رجل صلى خمس صلوات ثم علم انه لم يقرأ في الاولين من احدى الصلوات الخمس ولا يعلمون تلك فانه يعيد الفجر  
 والمغرب احتياطا ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلوة تركها قالوا يعيدها في الفجر  
 والوتر + ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين يعيد صلوة الفجر والمغرب والوتر + ولو تذكر انه ترك القراءة في  
 اربع ركعات يعيد صلوة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط  
 تارك الصلوة عمدا لا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفوائت

**الباب الثاني عشر** في سجود السهو + وهو واجب كذا في التبئين هو الصحيح كذا في الهداية +  
 والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلوة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس  
 بعد السلام الاول سقط عنه السجود + وكذا اذا سها في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى احمرت + وكل ما يمنع البناء  
 اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في البحر الرائق + وفي القنية لوبني النفل على فرض سها فيه لم يسجد كذا في الفخر الفائق  
 وحله بعد السلام سواء كان من زيادة او نقصان ولو سجد قبل السلام جزاه عندنا هكذا رواية الاصول ويأتي  
 بتسليمتين هو الصحيح كذا في الهداية + والصلوات بان يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل  
 كذا في الكافي + ويسلم عن يمينه كذا في الزاهد في وكيفية ان يكبر بعد سلامه الاول سجدة وسجد في سجدة ثم

يفعل ثانياً كذلك ثم يثبته ثانياً ثم يسلم كما في المحيط + وياً في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في  
 قاعدة السهو هو الصحيح + وقيل يأتى بهما في القاعدة الأولى كذا في التبيين والإحوط أن يصلى في القعدتين كذا  
 في فتاوى قاضيان وحكم السهو في الفرض والنفل سواء كذا في المحيط + قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو  
 ليس بركن فانما امر بها بعد سجدة السهو ليقع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا يفسد صلواته كذا  
 قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج + وفي الولو الجية الاصل في هذا ان المتركة ثلاثة انواع فرض وسنة وواجبة  
 ففي الأولى ان امكنه التدارك بالقضاء يقضه + ولا يفسد صلواته + وفي الثانية لا يفسد لان قيامها باسرها  
 وقد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو + وفي الثالثة ان تركها ساهياً يجبر بسجدة السهو وان تركها عامداً الا كذا  
 في التاتارخانية + وظاهر كلام الجرم الغفير انه لا يجبر بالسجدة في العمد وانما يجبر لاعادة جبر لنقصانها كذا في البحر الرائق  
 ولا يجبر بالسجدة الا بترك واجب او تأخيرها او تأخير ركن او تقديمه او تكراره او تخيير واجب بان يجهر فيما يخافت في  
 الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي + ولا يجبر بترك التعوذ والبسملة في الأولى والثانية وتكبيراً  
 الانتقالات الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلوة العيد + ولا يجبر بترك رفع اليدين في العيد يرض غيرهما  
 ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال او لساهايا ولو ترك القومة ساهياً بان انحط من الركوع ساجداً ففي فتاوى قاضيان  
 ان عليه السجدة عند ابي حنيفة ومحمد هكذا في فتح القدير + ثم واجبات الصلوة انواع + منها ما قرأه الفاتحة والسورة  
 اذا ترك الفاتحة في الاوليين او احدهما يلزمه السهو + وان قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لا سهو عليه وان بقى  
 الاكثر كان عليه السهو ما ما كان او منفرح كذا في فتاوى قاضيان + وان تركها في الآخرين لا يجبر ان كان في الفرض  
 وان كان في النفل او التروجب عليه كذا في البحر الرائق + ولو كررها في الاوليين يجب عليه سجود السهو بخلاف  
 ما لو عادها بعد السورة او كررها في الآخرين كذا في التبيين ولو قرأ الفاتحة الاخرى او قرأ أكثرها ثم عادها  
 ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية + ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود  
 السهو كذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين ولو قرأ الفاتحة وأيتين فحزرا كذا ساهياً ثم تذكرها  
 او تمثلت آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية + ولو اخر الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو كذا في التبيين  
 ولو قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الاصح + ولو قرأ في ركوعه او سجده او في تشهدة يلزمه وهذا  
 اذا بدأ بالقرأة ثم بالتشها وان بدأ بالتشها ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في محيط الشريعة ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لا سهو  
 عليه في ظاهرها لرواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى + ولو لم يقرأ شيئاً من القران في الشفع الثاني ولم يسجد  
 بن حنيفة ح انه قال ان كان معتمداً فقد اساء وان كان ساهياً كان عليه سجود السهو + وروى ابو يوسف ح عن ابي حنيفة  
 انه لا حرج عليه في العمد ولا يسجد عليه في السهو وعليه الاحتياط كذا في فتاوى قاضيان وان ساء عن فاتحة الكتاب في الأولى او في  
 الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه ابو الليث ويلزمه سجود السهو  
 ان كان قرأ من السورة كذلك اذا نكبه الفلق من السورة او في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع فانها يأتى بالفاتحة ثم يعيد السورة  
 ثم يسجد للسهو + وفي الخلاصة اذا ركع ولم يقرأ السورة رفع رأسه وقرأ السورة واعاد الركوع وعليه السهو هو الصحيح  
 كذا في التاتارخانية + واذا قرأ في الركعة الأولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في  
 المحيط + وفي الولو الجية المصلة اذا تلا آية السجدة ونسى ان يسجد لها ثم ذكرها وسجد وجب عليه سجود السهو  
 لانه تارك للوصل وهو واجب قيل لا سهو عليه والاول اصح كذا في التاتارخانية + واذا اراد ان يقرأ في صلواته  
 سورة فاخطأ فقرأ سورة اخرى لا سهو عليه كذا في فتاوى قاضيان ومنها تعيين القراءة في الاوليين كذا في البحر الرائق  
 ومنها رعاية الترتيب في فعل مكره فلو ترك سجدة من ركعة فتذكرها في آخر الصلوة سجدها وسجد للسهو

لترك الترتيب فيه وليس عليه إعادة ما قبلها + ولو قدم الركوع على القراءة لزمه السجود لكن لا يعتد بالركوع  
 في فرض عادته بعد القراءة كذا في البحر الرائق + **ومنها** تعديل الأركان وهو الظاهر نية في الركوع والسجود وقد  
 اختلف في وجوب السجود بتركه بناء على انه واجب او سنة والمذهب لوجوبه ولزمه السجود بتركه ساهياً و  
 صحته في البدائع كذا في البحر الرائق + **ومنها** القعدة الاولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين +  
**ومنها** التشهد فاذا تركه في القعدة الاولى او الاخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا اذا ترك بعضه كذا في  
 التبيين + سواء كان في الفرض او النفل كذا في البحر الرائق + ولو قرأ التشهد في القيام امكن في الركعة الاولى ولا يلزم  
 شيء وان كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب كذا في الظهيرية + ولو تشهد في قيامه قبل قراءة  
 الفاتحة فلا سهو عليه وبعدها يلزمه سجود السهو وهو الاصح لان بعد الفاتحة محل قراءة السورة فاذا تشهد  
 فيه فقد اتم الواجب وقبلها محل التناء كذا في التبيين ولو تشهد في الاخرين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي  
 واذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو كذا في المحيط ولو كرر التشهد في القعدة الاولى فعليه السهو + وكذا لو زاد  
 على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين وسيله الفتوى كذا في المفصلات + واختلفوا في قلنا  
 الزيادة فقال بعضهم يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد  
 فالاول اصح + ولو كرر في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين واذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكر  
 عاد وتشهد وعليه السهو في قول ابي حنيفة وابي يوسف كذا في المحيط + ويجب اذا قعد فيما قام او قام فيما جلس  
 فيه وهو امامه ومنفرد اراد بالقيام اذا استتم قائماً او كان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة وهكذا في فتاوى قاضينا  
 ولو عاد الى القعود ففسد صلوته على الصحيح كذا في التبيين + وان لم يكن كذلك يقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضينا  
 وهو الاصح لهكذا في الهداية والتبيين ويعتبر ذلك بالصفحة الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا  
 كان الى القيام اقرب والا كذا في الكافي + وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو وليس يخفى فيه  
 القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد + وان رفع اليديه وركبته على الارض لم يضر فعليه السهو كذا في  
 عن ابي يوسف كذا في فتاوى قاضينا + وكذا اذا سجد في موضع السجود او ركع في موضع السجود او ركع ركعتين او قدام  
 الركن او اخره ففي هذه الفصول كلها يجب سجود السهو + وفي القدوري ومن ترك من صلوته فعلا وضع فيه  
 ذكر فعليه سجود السهو لان الفعل اذا وضع فيه ذكر فذلك اما ركونه مقصودا في نفسه فتمكن بتركه النقص  
 في صلوته فيجب جبره بسجدة السهو + وان كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع اليمين  
 على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود + واذا قعد المصلي في صلوته قدر التشهد ثم شك ان وصل ثلثا  
 او اربعا حتى شغله ذلك عن التسليم ثم استيقن انه صلى اربعا قام صلوته فعليه سجود السهو وان شك  
 في ذلك بعد ما سلم تسليمه واحدة فلا سهو عليه واذا حدث في صلوته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك  
 حتى شغله عن الوضوء ساعة فعليه سجود السهو كذا في المحيط + **ومنها** القنوت + فاذا تركه يجب عليه  
 السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع + ولو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجود السهو لا  
 بمنزلة تكبيرات العيد كذا في التبيين + **ومنها** تكبيرات العيدين + قال في البدائع اذا تركها  
 او نقص منها او زاد عليها او في بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق + وليستوى في الزيادة  
 والنقصان القليل والكثير فقد روي عن الحسن عن ابي حنيفة رح اذا سها الامام عن تكبيرة واحدة في صلوة  
 العيد يسجد للسهو كذا في الذخيرة وذكر في كشف الاسرار ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعود  
 الى القيام بخلاف المسبوق اذا ادرك الامام في الركوع فانه يركع بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق + ولو

ترك تكبير الركوع الثاني في صلوة العيد وجب عليه السهو لانها واجبة تبعا لتكبيرات العيد بخلاف تكبير الركوع  
 الاول لانها ليست ملحقه بها كذا في التبيين + السهو في الجمعة والعيد والمكتوبة والتطوع واحد الا ان مشائخنا  
 قالوا لا يسجد للسهو في العيد والجمعة لتلايقع الناس في دقتة كذا في المنفردات ناقلا عن المحيط **ومنها**  
**الجهر والاختفاء** + حتى لو جهر فيما يخافا وتماقت فيما يجهر به عليه سبوح السهو واختلقوا في مقدار  
 ما يجب به السهو منها قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما يجوز به الصلوة وطولها مع ولا فرق بين الفاتحة وغيرها المنفرد  
 لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لانها من خصائص الجماعات هكذا في التبيين وان الجهر بالتعويذ او بالتسمية  
 او بالتأمين لا سهو عليه كذا في فتاوى قاضخان **فصل** سهوا الاما امر يوجب عليه وعلى من خلفه السجود  
 كذا في المحيط ولا يشترط ان يكون مقديا به وقت السهو حتى لو ادرك الاما بعد ما سها يلزمه ان يسجد  
 مع الاما تبعا له ولو دخل معه بعد ما سجد سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يقضه الاولي وان دخل معه بعد  
 ما سجد بها لا يقضيها كذا في التبيين سهو المنيح لا يوجب السجدة ولو ترك الاما سبوح السهو فلا سهو على المأموم  
 كذا في المحيط والمسبوق يتابع الاما في سبوح السهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يعيد في اخصولته  
 واللاحق اذا سجد للسهو مع الاما لا يعتد به ويسجد في اخر صلواته + وينبغي للمسبوق ان يمكث ساعة  
 بعد سلام الاما ثم يجوز ان يكون على الامر سهوا كذا في محيط السرخسي + ولو لم يتابع  
 الاما في سبوح السهو وقام الى القعدة لا يستأمنه ويسجد في اخر صلواته + ولو سلم الاما فقام المسبوق فتم  
 تكبيرا لمام ان عليه سهوا فسجد قبل ان يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعلية ان يرضى ذلك ويعود الى مكانه  
 ثم اذا سلم الاما فقام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعيد الى متابعتها  
 ومضى على قنائه فانه يجوز صلواته ويسجد للسهو بعد فراغه استحسانا + ولو سجد الاما بعد ما قيد هذا المسبوق  
 الركعة بسجدة فانه لا يعوم فان عاد الى متابعتها فسدت صلواته كذا في السراج الوهاج + ولو سها الاما في صلوة الخوف  
 سجد للسهو وتابعه فيها الطائفة الثانية واما الطائفة الاولى فانها يسجدون بعد الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق  
 واللاحق لا يسجد للسهو فيما يقضه والمسبوق يسجد للسهو فيما يقضه + ولو سها امامه ولم يسجد المسبوق منه وسها هي  
 فيما يقضه يكفيه سجدتان + والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدتي السهو + الاما اذا سها ثم حدث  
 فقدم مسبوقا اشتمها الاسلام فانه يقدر على رجل ادرك اول الصلوة فيسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان  
 لم يكن فيهم من ادرك اول الصلوة قام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد للسهو في اخر صلواته هكذا في  
 محيط السرخسي لجل صلي الظهر خمس وقعد في الرابعة قدر التشهد ان تذكر قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة انما الخامسة  
 عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط + ويسجد للسهو كذا في السراج الوهاج + وان تذكر بعد ما قيد الخامسة بالسجدة فانها  
 الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة اخرى حتى يصير شفعا يشهد به يسلم هكذا في المحيط +  
 ويسجد للسهو استحسانا كذا في الهداية + وهو المختار كذا في الكفاية + ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط  
 والركعتان نافلة ولا تنويان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة + ولو ادى العصر لا يضم اليها سادسة  
 وقيل يضم وهو الاصح كذا في التبيين وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكون بعد ان يصرفا كان عن اختيار واما اذا لم يكن  
 عن اختيار فلا يكون كذا في فتاوى قاضخان وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد في التشهد وقيد لها بالسجدة  
 لا يضم اليها رابعة كذا في التبيين وصح في التجنيس باي الفتوى على رواية حشام عن عدم الفرق بين الصبح والعصر  
 في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق + واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه بترك القعود على الركعتين المتصل  
 قبل الفجر باكثر من ركعتي الفجر مكرهه بخلافه اذا قام الى الخامسة في العصر قبل ان يقعد في الرابعة وقيد لها بالسجدة

حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر ليس بركه هكذا في التبيين وان لم يقعد على رأس الرابعة حتى  
 قام الى الخامسة ان تذكر قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة ماد الى القعدة هكذا في المحيط + وفي الخلاصة المختار  
 ويشهد ويسلم ويسجد للسجدة كذا في التا تاريخانية + وان قيد الخامسة بالسجدة فسد ظهره عند تاكذ في  
 المحيط + وتحولت صلواته فقلا عند ابي حنيفة وابي يوسف ح ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شئ عليه  
 كذا في الهداية + ثم اختلف ابو يوسف ومحمد ح في وقت الفساد فقال ابو يوسف ح كما وضع رأسه للسجود وتفسد  
 صلواته وقال محمد ح لا تفسد صلواته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عند ابي يوسف ح يتأذى بوضع الرأس  
 وعند محمد ح بالوضع والرافع كذا في المحيط + قال فخر الاسلام في الجامع الصغير المختار للفتوى قول محمد ح كذا  
 في النهاية فائدة الاختلاف تظهر فيما اذا احدث في هذه السجدة عند ابي يوسف ح لا يمكنه اصلاحها وعند  
 محمد ح يمكن فيذهب ويتوضأ كذا في المحيط + ويقعد ويشبهه ويسلم كذا في فتح القدير + والاصح انه لا يسجد  
 للسجود كذا في النهاية + وان سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلوة ان يسجد للسجود الا  
 عندهما وهو الاصح وعند محمد ح وفرح هو فيها وان لم يسجد فبعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد ح  
 مطلقا وعندهما صح ان يسجد للسجود وان تهنئه انتقض لوضوء عنده خلافا لهما وصلواته تأمة اجماعا سقط  
 عنه سجود السهو + ولو نوى الاقامة انقلب فوضه اربعاً عنده ويسجد في اخر الصلوة وعندهما لا ينقلب اربعاً  
 وسقط عنه سجود السهو اذ ايجابه يوجب ابطاله كذا في شرح النقاية للشيخ ابي الكار + ومن صلى ركعتين تطوعاً  
 قسمها فيما وسجد للسهو ثم اراد ان يصل في اخرين ثم بين كذا في الهداية + ولو بنى مع بققاء التحريمه ويعيد سجود  
 السهو في المختار + وكذا المسافر لو نوى الاقامة بعد ما يسجد للسهو يلزمه اربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين  
 رجل صلى العشاء فسهوا فيها وقرا سجدة التلاوة فلم يسجد بها وترك سجدة من ركعة ثم سلم فالمسئلة على اربعة  
 اوجه الكان ناسياً لكل او عامداً لكل وناسياً للتلاوة عامداً المصلية او على العكس ففي الوجه الاول لا تفسد  
 صلواته بالاتفاق لان هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج عن حرمة الصلوة + وفي الوجه الثاني والثالث تفسد  
 صلواته بالاتفاق لان سلام العمدي يخرج عن حرمة الصلوة + وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلواته كذا  
 في المحيط + السهو في سجود السهو لا يوجب السهولة لا يتناهى كذا في التهذيب ولوسها في سجود السهو عمل بالتحريم  
 ولوسها في صلواته مما را يكفيه سجدتان كذا في الخلاصة + ولو امر في التطوع في الليل فحافت متعبها فقد اساء  
 وان كان ساهياً فعليه السهو كذا في فتاوى قاضيخان + وفي اليمامة اذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو  
 كذا في التا تاريخانية + اذا احدث الامام وقد سماها فاستخلف بجالس يخلقه للسجود بعد السلام ان سماها خليفته فيما يتم ايضاً كما ه سجدتان  
 سهوه وسهوا الاول كما لو سهاها الاول مرتين وان لم يكن الاول سهاها وانما سهاها الخليفة فلزم الاول سجود السهو  
 سهوه وخليفته ولو سهاها الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهوة شيئاً كذا في الذخيرة + وفي الاصل اذا سلم في الرابعة  
 ساهياً بعد قعدة مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه ان يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو  
 ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط + **ومما يتصل بذلك مسائل الشك في مقدار**  
**المؤدى** من شك في صلواته فلم يدرك ثلثاً صلوا ارباعاً وكان ذلك اول ما عرض له يستأنف الصلوة كذا  
 في السراج الوهاج - ثم الاستقبال لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام او الكلام او عمل آخر  
 مما ينافي الصلوة + والسلام قعداً اولى ومجرد النية يلغى لا يخرج من الصلوة كذا في التبيين ثم اختلف المشك  
 في معنى قوله اول ما عرض له قال بعضهم ان السهوليس بعبادة له لانه لم يسه في عمره وقال بعضهم معناه انه اول سهو  
 وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه كذا في المحيط وان كثر شكه تجزئ واخذ بالكبر رايه كذا في التبيين وان لم

بعض

حج عنده شئ بعد الطلوع انه يبنى على الاقل فجعلها واحدة فيما لو شك انها ثالثة وثانية ولو شك انها ثالثة وثالثة ولو شك انها رابعة  
وعنه البناء على الاقل يقعد في كل موضع يتوه منه محل قعود فرضا كان القعود واجباً كيلا يصير تارة كافر من القعدة  
واجبها فان وقع في رابعها الاولى او الثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصل ركعة اخرى ويقعد ثم  
يقوم فيصل ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم في رابعها الثالثة والرابعة وقد تان واجبتان كذا في  
البحر الرائق واذا شك بعد السلام او قبل السلام لكن بعدما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك  
كذاني الخلاصة + رجل شك في صلاته انه صلاها ام لا فان كان في الوقت فعليه ان يعيد وان خرب الوقت ثم شك  
فلا شئ عليه كذا في المحيط + ولو شك في صلوة الفجر هو في القيام انها الثالثة او الاولى لا يتعد ركعة بل يقعد  
قد راى التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصل ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب سورة ثم يشد ثم يسجد  
سجدة السهو وان شك في سجدة واحدة فان شك في الركعة الاولى والثانية فانه يحضرها سواء شك في السجدة الاولى والثانية لانها اثنان في  
نوم المصلي فيها وان كانت الثانية يلزمه التحليل او اذا فرغ رأسه من السجدة الثانية يقعد قد راى التشهد ثم يقوم فيصل  
ركعة + ولو شك في صلوة الفجر في سجدة انه صلى ركعتين او ثلثان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح  
صلوته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثالثة فيجزيه ولو كانت ثالثة من وجبه  
لا تصد صلوته عند محمد رحمه الله لانها لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة فصارت كأنها ركعتان كما لو سجدت في  
في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة ثم وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلواته  
ولو شك في الفجر انها ثالثة فان لم يقع تحريمه على شئ فان كان قائماً يقعد في الحال ثم يقوم ويصل  
ركعة ويقعد وان كان قاعداً والمسئلة يحلها تحريمه ان وقع تحريمه انها ثالثة مضمرة على صلوته وان وقع تحريمه  
انها ثالثة تحريمه في القعدة ان وقع تحريمه انه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلوته وان لم يقع تحريمه  
على شئ فسدت صلوته ايضاً وكذا في ذوات الاربع اذا شك انها الرابعة او الخامسة فله ان يركع الفجر في  
الى القعدة ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ثم يقوم فيصل ركعة اخرى ويقعد ويسجد للسهو + ولو شك في الركعة  
وهو قائم انها ثالثة ام ثالثة يتم تلك الركعة ويقعد فيها ويقعد ثم يقوم فيصل ركعة اخرى ويقعد فيها  
ايضاً هو المختار الى هنا عبارة الخلاصة ومما لا ينبغي اغفاله انه يجب سجود السهو في جميع صور الشك سواء  
عمل بالتحريم او بنى على الاقل كذا في البحر الرائق ناقلاً عن فتح القدير + واذا شك في صلوته فلم يدرك ثلثاً  
صلى امرسبعاً وتفكر في ذلك كثيراً استيقين ان صلى ثلاث ركعات فان لم يكن تفكره شغل عن اداء  
ركن يان يصلي ويتفكر فليس عليه سجود السهو وان طال تفكره حتى شغله عن ركعة او سجدة او يكون في ركوع  
او سجد فيطول تفكره في ذلك وتغير عن مكانه بالتفكر فعليه سجود السهو استحساناً هكذا في المحيط + ولو غلب على  
ظنه في الصلوة انه حدث او انه لم يحسب يتقن بذلك لا شك له فيه ثم يتقن بذلك لا شك له فيه ثم يتقن  
انه لم يحدث او انه قد مسح قال ابو بكر ان كان اذى دكنا سال اتيقن بالحدث او بعد المسح فانه يستقبل  
الصلوة ولا يصنع فيها كذا في فتاوى قاضي خان ولو علم انه اذى دكنا وشك انه ليس للاقتراح او لا او هل  
حدثت او لا او هل اصابك النجاسة ثوبه او لا او مسح رأسه لم لا يستقبل كان اول مرة ولاهض ولا يلزم الوضوء  
ولا غسل ثوبه كذا في فتح القدير وفي الفتاوى العتابية لو شك في صلوته انه مسافر او مقيم يصلي اربعاً  
ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في التاثير الثانية + رجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين سجدة السجدة الثانية  
شك انه صلى ركعة او ركعتين او شك في الرابعة والثالثة فلخط الى من خلفه ليعلم به ان قاموا  
وهو معهم وان قعد ويعمد بذلك فلا بأس به ولا سهو عليه كذا في المحيط - اذا شك الامام فاجزى

عدلان ياخذ بقوليهما + رجل صلى وحده جوبى ليقوم فلما سلموا خبره رجل عدل انك صليت الظهر اثلث  
 ركعات قالوا ان كان عند المصل انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط + وفي الظهيرية  
 قال محمد بن الحسن رح اما انا فاعيد بقول واحد عدل بكل حال كذا في التاتارخانية + وان شك المصل  
 في المخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد بن ابي اسحاق انه بعد الصلوة احتاطا وان شك في قول رجلين عدلين  
 اعاد صلوته وان لم يكن المخبر

### الباب الثالث عشر في سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر كذا في الهداية ما في اخر الاعراف

عند قوله **ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ٣** والورد عند قوله **والله  
 يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال ٣٣** والمحل عند قوله **والله يسجد ما في  
 السموات وما في الارض من ذابية والملكه وهم لا يستكبرون ٣٤** وبني اسرائيل عند قوله **ان الذين اوتوا العلم  
 من قبله اذ ابتلى عليهم بخرهون ولذا فان سجدا او يتولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ٥٥** وهو عند  
 قوله **اذ ابتلى عليهم ايات السرحمن حره واسجدا او بكتبا ١١** والاولى في الحج عند قوله **المر ان الله يسجد من في السموات  
 ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجان والانس والذوات وكثيرا من الناس وكثيرا من عليه العذاب ومن  
 ثمين الله فعالة من مكره ان الله يفعل ما يشاء ١٢** والفرقان عند قوله **واذا قيل لهم اسجدوا للرب وانما السجود  
 ان يسجد لربنا تاسوا واذكروا انهم نكروا ٨** والمنزل عند قوله **وليعلم ما يخفون وما يعلنون ٩** والمر تازيل عند قوله **انما  
 يقا من باياتنا الذين اذكروا وبها عرفوا اسجدا او يسجدوا لربهم وهم لا يستكبرون ١٠** وعن عند قوله **فاستغفر  
 ذبته وحره ركعا واتاب ١١** او وحده السجدة عند قوله **لا يسأون ١٢** والنجم عند قوله **فاستجدوا لله واعبدوا ١٣** واذ السجدة  
 اشقت عند قوله **فما لهم لا يؤمنون واذ اقرئ عليهم القرآن ان لا يسجدون ١٤** واقرا باسم ربك عند قوله **واسجد  
 واقرب هكذا في العينة + والسجدة واجبة في هذه المواضع على الثاني والسامع سواء القرآن او لم يقصد كذا في الهداية  
 رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة بترك الشفتين وانما تجب اذا صح الحرف وحصل صوت جمع هو او غيره  
 اذا قرب اذنه الى فمه كذا في فتاوى قاضيان - ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في اخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف  
 الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ اكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مخففه الج لوقرأ واسجد وسكت ولم يقبل  
 واقرب يلزمه السجود كذا في التبيين رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف فليس عليه ان يسجد لانه  
 لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضيان + والاصل في وجوب السجدة ان كل من كان من اهل وجوب الصلوة اما  
 اداء او قضاء كان اهلا لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة حتى لو كان التالى كافرا او مجنونا او صبيا  
 او عائضا او نفساء او عقيب لطهره من العشرة والاربعة لم يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاوية - ولو سمع منهم  
 مسلم عاقل بالغ يجب عليه السجدة ولو قرأ المحدث او المجنب او سمعها تجب عليه ما وكذا المريض ولا تجب اذا سمعها  
 من طير هو المختار + ومن النائم الصحيح انها تجب وان سمعها من الصبي لا تجب عليه كذا في الخلاصة + النائم اذا  
 اخبر انه قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه وفي النصاب هو الاصح كذا في التاتارخانية + ولو قرأها سكران  
 تجب عليه وعلى من سمعها كذا في محيط السرخسي المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلوتها ولم يسجد لها حتى ماضت  
 سقط عنها السجدة كذا في المحيط + مصلح التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم قدمت صلوته ووجب عليه  
 قضاء ما لا يلزمه اعادة تلك السجدة + وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعياء بالله ثم اسلم لم تجب  
 عليه تلك السجدة ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضيان اذا قرأ آية السجدة بالكتابة الرسمية  
 فعليه وعلى من سمعها السجدة فهو السامع الا اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعندهما ان كان السامع يعلم**

باب الثالث عشر

اذ يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة - وقيل يجب الاجماع هو الصحيح كذا في محيط السرخسي ولو قرأ بالعربية  
يلزمه مطلقا لكن بعد ما بالناخير ما لم يعلم + وان يلاها وهو صم فلم يسمع وجب عليه السجدة كذا في الخلاصة  
اذ قرأ آية السجدة بالهجاء لم يجب السجدة كذا في السحيرية واذا تلا الامام آية السجدة سجدها رسيها المأموم  
معه سواء سمعها منه ام لا وسواء كان في صلوة الجهر والنجاة لانه استحب ان لا يقرأها في صلوة الخافتة  
ولو سمعها من الامام اجنبى ليس معهم في الصلوة ولم يدخل معهم في الصلوة لزمه السجود كذا في الجوهرة السنية  
وهو الصحيح كذا في الهداية + سمع من امام قد دخل معه قبل ان يسجد يسجد معه وان دخل في صلوة الامام  
بعد ما سجدها الامام لا يسجدها وهذا اذا ذكره في اخر تلك الركعة اما لو اذركه في الركعة الاخرى يسجدها بعد الفراغ  
كذا في الكافي + وهكذا في النهاية + وان قلا المأموم لم يلزمه الامام ولا المأموم السجود لان الصلوة لا بعد الفراغ  
منها كذا في السراج الوهاج + ولو سمع المصل من اجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجده في الصلوة لا يجزيه ولا تفسد  
صلوته كذا في التذويت هو الصحيح كذا في الخلاصة + هذا اذا لم يقرأ المصل السامع غير المأموم في الصلاة  
او لا ثم سمعها يسجدها لم يعد ما في ظاهر الرواية + وان سمعها او لا ثم تلاها فقيهه روايات + وجزء في السراج بانه  
لا يسجد ما كذا في النهر الفائق + وان قرأ آية السجدة في الصلوة فان كانت في وسط السورة فلا فضل ان يسجد  
ليقوم ويختتم السورة ويركع ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة تجزيه قياسا وبه تأخذ ولو لم يركع ولو يسجد ثم السورة  
شركع ونوى السجدة لا يجزيه ولا يسقط عنه بالركوع + وعليه قضاءها بالسجود ما دامت في الصلوة + وذكر الشيخ الامام  
المشرف بنحو اخر انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلاث آيات ينقطع الفور ولا ينوب لركوع من السجدة وقال شمس  
الحواري لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث آيات كذا في فتاوى قاضيخان ولو كانت تختتم السورة فالأفضل ان يركع  
ولو سجده ولو يركع فلا بد من ان يقرأ شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود + ولو رفع وهو يقرأ شيئا وكه  
جاز ان لم يركع ولو يسجد وتجاوز انى موضع اخر ليس له ان يركع بها وعليه ان يسجد ما دام في الصلوة ولو كانت  
السجدة في اخر السورة وبعد ما آيات او ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجدها فاذا اراد ان يركع بها  
جاز له ان يختتم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام يختتم السورة ويركع فان وصل اليها شيئا اخر من سورة اخرى  
فهي افضل هكذا في المضمرات + واذا سجد ركع لها على حدة على الفور يعود الى القيام ويستحب ان لا يعقبه بالركوع  
بل يقرأ آيتين او ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصل لا مبرا لحاج ولو قرأ آية السجدة في الصلوة فالرادان  
يركع بها يحتاج الى النية عند الركوع فان لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزيه عن السجدة + ولو نوى في ركوعه  
اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجزيه وقال بعضهم لا يجزيه هكذا في المضمرات + ولا يظهر انه لا يجوز كذا في شرح  
ابن المكارم + وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس عن الركوع لا يجزيه بالاجماع كذا في البحر الرائق + ولو نواها  
في الركوع عقيبا لتلاوة ولم ينوها المقدمي لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم امامه ويعيد القعدة ولو تركها  
تفسد صلوته كذا في القنية + مجموعان سجدة التلاوة تتأذى بسجدة الصلوة فان لم ينو التلاوة كذا في الخلاصة  
المصلة اذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع او السجود او في القعدة فانه يجزى ساجدا ثم يعود  
الى ما كان فيه ويعيده استحبنا وان لم يعد جازت صلوته كذا في نظرية في فضل السجود اذا قرأ الامام آية  
السجدة وبعض القوم في الرحبة فكبر الامام بالسجدة وحسب من كان في الرحبة انه كتب للركوع فركعوا ثم قال الامام  
من السجدة فكبر فظن القوم انه رخص رأسه من الركوع فكثروا في ذلك ففعلوا في سمرقند لم يزيدوا على ذلك  
لم تفسد صلوتهم + المصل اذا سمع آية السجدة من غير وسجده مع المنادى ان تصد به اتباعه الثاني تفسد صلوته والمستحب  
في غير الصلوة ان يسجد السامع مع المنادى ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة + ومن استحب ان يتقدم المنادى ويصعد

القوم خلفه فيسجدون وذكره ليكران القراءة تصليها اماما للرجل فيها كذا في البحر الرائق + ومن حكم هذه السجدة واحدة وان اجتمع في حقها التلاوة والسماع + بشرط لتداخل اتجاه الآية واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس اتحدت الآية + او اتحد واختلفت الآية لا تتداخل كل كذا في المحيط + ولو تبدل مجلس السماع دون التالي يتكبر الوجوب عليه ولو تبدل مجلس لتالي دون السماع يتكبر الوجوب عليه لا على السماع على قول اكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العنابية + والمجلس واحد وان طال او اكل لقمة او شرب شرية او قام او مشى خطوة او خطوتين او انتقل مرتين او وثية البيت السجدة الى زاوية الا اذا كانت الذر كبيرة كدار السلطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكبر الوجوب وان انتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء يجعل كمكان واحد وسيل السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سيل الدابة اذا لم يكن راكبها في الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان وان اشتغل بالتسليم والتسهيل والقراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم ينقطع ايضا ولو قرأها في مسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طوليا ثم اعدت تلك السجدة لا تجب عليه اخرى ولو قرأها في مكان ثم قرأها في زاوية ثم قرأها مرة اخرى قبل ان تسير فعليه سجدة واحدة يسجد على الارض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة واحدة وكذا اذا قرأها واكبها ثم نزل قبل ان تسير فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجد على الارض كذا في الجوهر النيرة + واعتبر تبدل المجلس دون الاخر حتى لو قال لا اقرأ ثانيا ثم قرأ في مجلسه كفته سجدة + ويتكبر في سدوية الثوب والدياسة وكسب الارض هكذا في الكافي + وفي الانتقال من غصن الخوص في اصح الاقوال هكذا في المصنفات ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر او نهر عظيم - اما اذا كان يسبح في حوض عذير لم يمسد معلوم فانه صحيح انه يتكبر وكذا لو قرأها حول الرمي في الطاحونة الصحيح انه يتكبر وهكذا في الخلاصة + وان عمل عملا كثيرا بان اكل كثيرا او نكح مطبعا او باع او نحوه تجب استحسانا لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسما فصار مضافا اليها عرفا كذا في محيط السرخسي والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى حاج الصلاة كذا في السراجية + وهكذا في الكافي - ويكون اشما بتركها فكذا في البحر الرائق + هذا اذا لم يفسد ما قبل السجود فان افسد ما قبلها فاجزأها ولو بعد ما سجدها لا يعيد ما كذا في الصنية + ولو قرأ القرآن في الركوع او السجود لا يلزمه سجود التلاوة + قال رضي الله عنه وعندنا انها تجب في كل ركعة فيه كذا في الظهيرية + ولو قرأها في سجدة ثم اتمت الصلاة مكانه ثم قرأها ثانيا فعليه سجدة اخرى وان كان لم يسجد تلاموا عليه سجدة واحدة حتى لو لم يرد ما تسقط ولو تلاها في الركعة فسجدها ثم اعادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا كذا في محيط السرخسي المصطلح اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم اعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد تلاموا ليس عليه ان يسجدها وهو الاصح كذا في الخلاصة + ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم بكلمة ثم قرأها ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى اسلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضي خان قرأ انه السجدة في ركعة ثم احدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وسمعها من غيره عليه سجدة واحدة كذا في محيط السرخسي ولو تلا آية السجدة في الصلاة او سمعها من غيره فسجد لها ثم احدث فتوضأ وبني شمس معها منه وجبت عليه سجدة اخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم احدث فتوضأ وبني شمس تلك الآية لم تجب عليه سجدة اخرى كذا في الظهيرية + ولو تلاها في وقت مباح فسجدها في اوقات مكرهة لم تجز ولو تلاها في اوقات مكرهة فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نارا لاسم اصابه خوف فركب فسجد اجزأه في حالة الخوف ولا يجزيه في حالة الامن كذا في محيط السرخسي وشرايط هذه السجدة شرايط الصلاة الا التحريم + وركناتها وضع الجبهة على الارض او ما يقوم مقامه من الركوع او الائمة للمرض او الركوب على الدابة في السفر وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز

على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض ويفسد ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام والقصرة  
وعليه اعادة التمام وجدت في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في القهقهة معكذ احوال المرأة لا تفسد ما  
دونها فيها لا تنقض طهارته على الصحيح كذا في البحر الرائق + وسنتها التكبير ابتداء وانتهاء كذا في محيط السرخس +  
هو الظاهر كذا في التبيين فاذا اراد السجدة كبر لا يرفع يديه جهة تكبيره ورفع رأسه لا يشبه عليه تسلا كذا في الهداية + ويقول  
في سجدة سبحان ربى الاعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة + وهو الصحيح هكذا في فتاوى  
قاضيخان ولو لم يذكر فيها شيئا بخبره كما في المكتوبة كذا في الخلاصة + ويرفع صوته بالتكبير والمستحب انه اذا  
اراد ان يسجد للتلاوة يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد كذا في الظهيرية + ثم اذا اراد السجود  
ينويها بقلبه ويقول بلسانه اسجد لله تعالى سجدة التلاوة لله اكبر كذا في السراج الوهاج + وفي الغياتية واداعيها  
ليس على الفور حتى لو اذاعت في اي وقت كان يكون معذبا لا قاضيا كذا في التاتارخانية - هذا في غير الصلوات اما  
الصلواتية اذا اخرتها حتى ماتت القراءة تهاير فيها + القارئي اذا كان عنده قوة الخواص لا يسجد من  
المسبح ويقع في قلبه انه لا يشق عليه اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا وان كان واحدا في يظن ان غيره سيمعونه لا يسجد من  
او يشق عليه اداء السجدة ينبغي ان يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة او خارج الصلاة كذا في الخلاصة + يكره ان يقرأ  
تسودة ويدح اية السجدة وان قرأ اية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره + والمستحب ان يقرأ معها اية او التين كذا  
في فتاوى قاضيخان وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة + ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر وسجدة  
الشكر لا عبرة لها عند النبي حذيفة راجح وهي مكروهة عند لا يثاب عليها وتركها اولى وقال ابو يوسف ومحمد راجح هي قربة تبارك  
عليها وصورتها عند سلمان + تجددت عنده لغة ظاهرة اورزقه الله تعالى ولذا اوملا او وجد ضالة او اندفعت  
عنه نعمة او شفى مريض له او قد مر له غائب يستحب له ان يسجد شكرا لله تعالى مستقبل القبلة بحمد الله فيها ويسبغ  
شمر تكبير اخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج + قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر اما  
فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية + ويكره ان يسجد شكرا بعد الصلاة في الوقت الذي يكره  
فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية + واما اذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة  
سكروه لان الجاهل يعتقدونها سنة او واجبة وكل ما يوجب يؤدي اليه فمكروه هكذا في الزاهد +

**الباب العاشر عشر** في صلوة المريض اذا عجز المريض عن القيام صلى قائما يركع ويسجد كذا في الهداية  
واصح الاقوال في تفسير العجز ان يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدارلية + وكذلك اذا خاف زيادة  
المرض او ابطاء البرئ بالقيام او دوران الرأس كذا في التبيين او يجد وجعا لذلك فان لحقه نوع مشقة لم يجز ترك  
القيام هكذا في الكافي + ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه يوعى بان يقوم قدر ما يقدر حتى اذا كان  
قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان قادرا على القيام لبعض القراءة دون تمامها يجوز ان  
يكبر قائما ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد اذا عجز قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هو مذهب الصحيح  
ولو ترك هذا خفت ان لا تجزى صلواته كذا في الخلاصة + ولو قدر على القيام متكئا الصحيح انه يصلي قائما متكئا  
ولا يجزيه غير ذلك + وكذلك لو قدر على ان يثبت على عصا او على خادم له فانه يقوم ويبتكئ كذا في التبيين +  
المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج لا يستطيع اختلف المشايخ رحمهم الله في المختار ان يصلي في بيته قائما ويهتف هكذا في  
المختار ثم اذا صلى للمريض فاما ان يقعد الاصح ان يقعد يتبسط عليه كذا في السراج الوهاج + وهو الصحيح هكذا في العين  
شرح الهداية + واذ لم يقدر على القعود مستويا وقدر متكئا او مستندا الى حائط او انساني يجبان يصلي متكئا  
او مستندا كذا في الذخيرة + ولا يجزى له ان يصلي مضطجعا عن المختار كذا في التبيين وان عجز عن القيام والركوع والسجود

الباب العاشر عشر

وقدر على القعود يصلي قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضيان حتى لو شق لم يصح  
 كذا في البحر الرائق وكذا الوعظ من الركوع والسجود وقد روي القيام المستحب ان يصلي قاعدا بايماء وان صلى قائما بايماء  
 جاز عندنا هكذا في فتاوى قاضيان والموتى يسجد للسجود بايماء كذا في المحيط ويكثر الشحان يرضع اليه عودا او  
 سادة للسجود عليه فان فعل ذلك يتظر ان كان يخفض رأسه للركوع ثم للسجود اخفض من الركوع جازت صلواتك  
 الخلاصة ويكون صبيها هكذا في المضمرات وان كان لا يخفض رأسه لكن يوضع العود على جبهته لم يجز هو الاصح  
 الرسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلواتك اني الخلاصة وان كان بجبهته جرح لا يستطيع  
 السجود عليه لم يجز الايماء وعليه ان يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه واوما لم يجز صلواته كذا في الخبر  
 وان لقد ر القعود او ما بالركوع والسجود مستلقيا على ظهره وجعل رجله الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت رأسه  
 وسادة حتى يكون شبيه القاعدا يمكن من الايماء بالركوع والسجود وان اضطلع على جنبه ووجهه الى  
 القبلة واما جازوا اولى كذا في الكافي وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى الايسر كذا في السراج الوهاج  
 ووجهه الى القبلة كذا في القنية ولو شح صحيح في الصلوة قائما فحدث به مرض يمنعه من القيام صلى قاعدا بركوع  
 ويسجد وان لم يستطع فمق مطلقا فان لم يستطع فمضطجحا كذا في التبئين ومن صلى قاعدا بركوع ويسجد ثم صح  
 يني على صلواته قائما عند الشيخين رحمهما الله وان صلى بعض صلواته بايماء ثم قد ر على الركوع والسجود استأنف  
 عندهم جميعا كذا في الهداية وهذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح  
 له البناء كذا في الجوهرة النيرة واذا عجز المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يصح  
 الايماء بالعينين والحاجبين ثم اذا خفت مرضه هل يلزمه القضاء اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم  
 وليلة لا يلزمه القضاء وان كان ذلك يلزمه كما في الاغماء وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيان والفتوى عليه  
 كذا في الظهيرية فان مات من ذلك المرض لا شئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط رجل صلى اربع ركعات جالساً  
 فلما قعد في الركعة الرابعة منها قعد ركع قبل ان يتشهد فهو بمنزلة القيام ويحضر كذا في فتاوى قاضيان وفي الحواشي ويسجد  
 للسجود كذا في التاتارخانية ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية فوي القيام ولم يقرأ ثم عود ويتشهد  
 كذا في فتاوى قاضيان مريض صلى جالساً فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة ظن انها ثالثة فقرأ  
 وركع وسجد بايماء فسدت صلواته ولو كان في الثالثة وظن انها ثمانية فاحد في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود  
 الى التشهد بل يمس في قراءته ويسجد للسجود في اخر صلواته هكذا في المحيط وفي التجريد ويفعل المريض في صلواته  
 من القراءة والتسليم والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التاتارخانية ومفارقة المريض  
 الصحيح فيما هو ما جرح عنه فاما فيما يقدر عليه فهو كالصحيح فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع ان يتوجه الى  
 القبلة ولم يجد احد يحوله الى القبلة في ظاهر الرواية يصلي كذا ولا يصلي فان وجد احد يحوله الى القبلة ينبغي ان  
 يأمر حتى يحوله فان لم يأمر وصلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان على فراش نجس لا يجزى الا يجزى فراشا طاهرا  
 او يجزى لكن لا يجزى احد بجوده الى فراش طاهر يصلي على الفراش نجس ان كان يجد احد يحوله الى فراش طاهر ينبغي ان  
 يأمر حتى يحوله فان لم يأمر وصلى على الفراش نجس لا يجوز هكذا في المحيط مريض تحت ثياب نجسة ان كان بحال  
 لا يسط شئ الا ويتجنس من سادة يصلي على حاله وكذا اذا لم يتجنس الا في لكن يلحقه زيادة مشقة بالتحويل  
 كذا في فتاوى قاضيان ومن اغشى عليه خمس صلوات قشره ولو كثر لا يقصر والجنون كالانحاء وهو الصحيح ثم الكثرة  
 تعتبر من حيث الاوقات عند محمد وهو الاصح وهذا اذا دام الاغماء ولم يبق في المدة اما اذا كان يفيق ينظر  
 فان كان لا فاقته وقت معلوم مثل ان يخفت عنه المريض عند الصبح مثلا فيفيق قليلا ثم يأمره فيصلي عليه

تعتبر هذه الافاقه فبطل ما قبلها من حكم الاعضاء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فاقته وقت معلوم ولكنه  
 يفيق بغتة فيتكلم بسلام الاصحاء ثم يعنى عليه فلا صبره بهذه الافاقه كذا في التبيين ولو أتمى عليه يفرغ من سبع او اوقه  
 اكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو شرب البسج  
 او الداء حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط عند الشيخين كذا في الخلاصة + ولو نام اكثر من يوم وليلة يفتقر  
 لرجل ان صام في رمضان صلي قاعدا وان افطر يصلي قائما يصوم ويصلي قاعدا كذا في محيط السرخسي وان صلي المريض  
 قبل الوقت عمدا او خطأ فحاشا فان يشغله المريض عن الصلوة لم يجزه وكذلك لو صلي بغير قراءه او بغير وضوء لم يجزه ايضا فان  
 جاز عن القراءه يوجبى ايما بغير قراءه + رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى ان يوضئه ولو كان امرأه  
 مريضة ليس عليه ان يوضئها كذا في المحيط وكل من يقدر على اداء ركوع الا يحدث يسقط عنه ذلك الركن كذا في فتاوى  
 قاضيان + عني لو كان به جراحة لا يستطيع ان يسجد الا وتسيل جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك يقدر على الركوع  
 والقيام والقراءة يصلي قاعدا ويومئ ايما ولو صلي بالركوع وقعد او ما بالسج اجزاء والاول افضل لهكذا في المحيط  
 وكذا ان صلي قائما سلس بوله او سأل جرحه او لم يقدر على القراءة ولو صلي قاعدا لم يصبه شيء يصلي قاعدا كذا في السراجية  
 ومن خاف العدوان صلي قائما او كان في خبايا لا يستطيع ان يقبله صلبه فيه وان خرج لم يستطع ان يصلي من الطين  
 والمطريه قائما + المريض اذا فاتته الصلوة فقضها في حالة الضرورة ففعل كما يفعل الاصحاء ولو قضها كما فاتت لا يجوز  
 كذا في محيط السرخسي وان قضى في المرض فوائت الصحة قضها كما قد رقاعدا او مومثا كذا في السراجية + مصلي قعد  
 عند نفسه انسا فبغيره اذا سها عن ركوع او سجد يجزئه اذا لم يمكنه الا بهذا كذا في القنية + ويستحب للمريض ان  
 يوتر الصلوة الى ان يفرغ الامام من الصلوة المجمعه توان لم يوتر بركه وهو الصحيح كذا في المضاربات

عش  
 الباب الخامس

**الباب الخامس عشر** في صلاوة المسافر اقل مسافة تتغير فيها الاحكام مسيرته ثلثة ايام كذا في التبيين  
 هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاق الاحكام التي تتغير بالسفر هي قصر الصلوة وابطاح الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلثة  
 ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية وحرمة الخمر على حرة بغيره كذا في العتابية + والمعتبر المسير  
 الوسط كذا في السراجية + وهو سير الابل ومشى الاقدام في قصر ايام السنة كذا في التبيين وهل يشترط سير كل  
 يوم الى الليل اختلفوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكن في اليوم الاول ومشى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبت  
 فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذا في شمس في اليوم الثالث كذلك يصير مسافر الكذا في السراج الوهاج ولا معتبرا للفرج  
 هو الصحيح كذا في الهداية + ولا يعتبر السير البري بالسير البحر بالسير البري وانما يعتبر في كل موضع منهما  
 ما يليق بمجاله كذا في الجوهرة النيرة + وتعتبر المدة من اتي طريق اخذ فيه كذا في البحر الرائق + فاذا قصد بلدة والى  
 مقصده طريقان احدهما مسيرته ثلثة ايام ولياليها والاخر دونها فسلك الطريق الابعد كان مسافرا عنه تاخذ  
 في فتاوى قاضيان وان سلك الاقصر يتم كذا في البحر الرائق + ولو كان في موضع له طريقان احدهما في الماء وهي تقطع في  
 ثلثة ايام والثاني في البر هو يقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يقصر وفي البر لا يقصر + ولو كان اذا سار  
 في البر وصل في ثلثة ايام واذا سار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر + والمعتبر في البحر ثلثة ايام في  
 مستوية غير عالية ولا ساكنة كما في الجميل يعتبر فيه ايضا ثلثة ايام وان كان في السهل تقطع في اقل منها + ولو كانت  
 المسافة ثلثا بالسير المعتاد فسار اليها على الفرس جريا حثيثا فوصل في يومين او اقل قصر كذا في الجوهرة النيرة + ونص  
 المسافر في الرابعة ركعتان كذا في الهداية + والقصر واجب عندنا كذا في الخلاصة + فان صلي اربعا وقعد في  
 الثانية قدد تشهد اجزته والاخرى ان نافلة وبصير مسيئا لتأخير السلام وان لم يقعد في الثانية قد هابطت  
 كذا في الهداية + وكذا اذا ترك القراءة في الاولين او في ركعة منهما نفسد صلواته عندنا كذا في التاتارخانية

القصر ثابت في حق كل مسافر فسقط الطاعة والمعصية في ذلك سواء كان في المحيط + وكذا الرأكع الماشي هكذا  
 في التهذيب ولا قصر في السنن كذا في محيط السخسى + وبعضهم جوزوا والمسافر ترك السنن والمختار انه لا ياتي  
 بها في حال الخوف وياتي بها في حال القرار والا من هكذا في الوجيز للكومرى قال محمد بن يعقوب حين يخرج من مصر  
 ويخلف دور المصر كذا في المحيط + وفي الغياثية هو المختار وعليه الفتوى كذا في التارخانية + الصحيح ما ذكرناه تعتبر  
 بمجاورة عملان المصر لا غير الا اذا كان ثمة قرية او قرى متصلة بريف المصر بحيث يظن انها تعتبر بمجاورة القرى بخلاف  
 القرية التي تكون متصلة بقاء المصر فانه يقصر الصلوة وان لم يجاوز يليل القرية كذا في المحيط + وكذا اذا جاز  
 من سفر الى مصر لم يدخل العمرة ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد النية كذا في  
 محيط السخسى شهر المعتمد المجاوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاز وعمران المصر قصر وان كان بجذانه من  
 جانب الاخر بنية كذا في التبيين وان كان في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر وفي التقدير كانت متصلة  
 بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة كذا في الخلاصة + ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة  
 ايام او حتى يتوخى برخصة المسافرين والا لا يتوخى ابدا ولو طاف الدنيا جميعا بان كان طالب البق وغن يجر  
 نحو ذلك + ويكفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا في  
 التبيين ويعتبر ان يكون اهل النية حتى ان صبيا ونصرا نيا اذا اخرجوا الى سفر سارا يومين ثم يبلغ الصبي واسلم  
 النصر اتي فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا في الزاهدي + ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة او قرية  
 خمسة عشر يوما او اكثر كذا في الهداية + هذا اذا سار ثلاثة ايام او اياما اذا ايرثت اياما فغرضه الرجوع ونوى الاقامة  
 يصير مقيما وان كان في المفارقة رنية الاقامة اتت او تركت بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الاقامة وهو يسير لم يسه  
 الموضع حتى لو نوى الاقامة في براوج جزيرة لم يصح + واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالوأي هكذا في  
 معراج الداربية + قال شمس الائمة الحلواني عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا معهم اخليتهم وخبيا منهم فسايطهم  
 فنزلوا مفانة في الطريق ونصبوا الاخبية والفساطيط وعزموا فيها على اقامة خمسة عشر يوما لم يصير مقيمين لانها  
 حصوله وليس بمسكن كذا في المحيط + اختلف المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والاختيار في المفازات من  
 الاعراب والتراكمة هل صاروا مقيمين بالنية عن ابي يوسف فيه رأيتان في احدهما الا في الاخرى قال بصير  
 صقيمين وعليه الفتوى كذا في العياثية وان نوى الاقامة اقل من خمسة عشر يوما قصر هكذا في الهداية + ولو بقي في  
 الموضع سنين على عمرانه اذا قضى حاجته يخرج ولم ينو الاقامة خمسة عشر يوما قصر كذا في التهذيب الحاج اذا هلك  
 بغداد ولم ينو الاقامة وعزموا ان لا يخرجوا لامع القافلة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر  
 يوما محصا ما يتقون اربعا ولو نوى الاقامة خمسة عشر يوما في موضعين فان كان كل منهما اصلا بنفسه نحو مكة ومكة  
 والكوفة والحيرة لا يصير مقيما + وان كان احدهما تبعا للآخر حتى تجب الجمعة على سكاكته يصير مقيما ولو نوى الاقامة خمسة  
 عشر يوما بقريتين النهار في احدهما والليل في الاخرى يصير مقيما اذا دخل التي نوى البيوتوتة فيها هكذا في  
 محيط الشرحي ولا يصير مقيما بدخوله اولا في القرية الاخرى كذا في الخلاصة ذكر في كتاب المناسك ان الحاج اذا دخل  
 مكة في ايام العشر نوى الاقامة نصف شهر لا تقع لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كان  
 سبب تفقه عيسى بن ابيان هذه المسئلة وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث قال قد خلت مكة في اقل  
 العشر من ذي الحجة مع صاحبها وعزمت على الاقامة شهر فجلت اثر الصلوة فيقيد بعض اصحاب ابي حنيفة رح فقال  
 انطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى ابدا يصاحبان يخرج وعزمت على ان يصاحب وجعلت  
 القصر من الصلوة فقال لي صاحب ابي حنيفة رح انطأت فانك مقيم بمكة فما لو خرج منها لا يصير مسافرا فقلت

اخطأت في مسألة في موضعين في حلت على مجلس محملح واشتغلت بالفقه كذلك البحر الرائق حاصر قومه  
 مدنية في دار الحرب او اهل البني في دار الاسلام في غير مصر ونو والاقامة خمسة عشر يوما قصر والان حال الصوم  
 متردد بين قرار وفرا فلا تصح نيته ان تزولوا في بيوتهم كذا في الترتاشي ولهذا قال اصحابنا في تاجر دخل سنة  
 الحاجة نوى ان يقصر خمسة عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لانه متردد بين ان يقضى حاجته في جميع  
 وبين ان لا يقصر فيقيم فلا يكون نيته مستقرة وهذا الفصل جهة على من يقطع مرارا والمخرج الى مكان ويريد ان  
 الخرض برخص السفر ينوي مكانا بعد منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق ناقلا عن معراج الداية ومن دخل دار الحرب  
 يامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحته نيته كذا في الخلاصة + اذا اسلم الرجل من اهل الحرب في دارهم فعلموا  
 باسلامه وطلبوه ليقتلوه فخرجها ربا يريد مسيرة ثلاثة ايام فهو مسافر وان اقام في موضع مخفيا شهرا  
 او اكثر لانه صار محاربا لهم وكذا المستامن اذا عدل وطلبوه ليقتلوا واحدا من هؤلاء مقيما بمدينة من  
 دار الحرب فلما طلبوه ليقتلوه اختلف فيها فانه يتيم الصلوة لانه كان مقيما بخذه البلدة فلا يصير مسافرا ما لم يخرج  
 منها وكذلك لو كان اهل مدينة من اهل الحرب اسلموا فقاتلهم اهل الحرب وهم مقبضون في مديةتهم فانهم يقبضون  
 الصلوة وكذلك ان غلبهم اهل الحرب على مديةتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فانهم يتوزل الصلوة  
 وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة ايام قصر والصلوة فان عادوا الى مديةتهم ولم يكن المشركون عرضوا  
 لمديةتهم انصوا فيها الصلوة وان كان المشركون غلبوا على مديةتهم واقاموا فيها شهران المسلمين رجعا  
 اليها وغلب المشركون عنها فان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصارت دار الاسلام يتقون فيها  
 الصلوة وان كانوا لا يريدون ان يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام  
 يقبضون الصلوة فيها اذا في المحيط والاسير في دار الحرب اذا اتقلت منهم ووطن على الاقامة خمسة عشر  
 يوما في غارا ونحوه لم يصير مقيما كذا في الخلاصة + وفي التجنيس عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا  
 في المدينة ان اتخذوها دارا يتقون الصلوة وان لم يتخذوها دارا ولكن ارادوا الاقامة بها شهرا او اكثر  
 فانهم يقبضون كذا في البحر الرائق + وكل من كان تبعا لغيره يلزمه طاعته يصير مقيما باقامته ومسافرا بنبذته  
 وخرجته الى السفر كذا في محيط السرخسي فيصير المجتدي مقيما في الفيافي بديعة اقامة الامير في المصر كذا  
 في الكافي في ترافض الوضوء + الاصل ان من يمكنه الاقامة باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه  
 الاقامة باختياره لا يصير مقيما بنية نفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في سفر الرقيق مع مولاة والتبليغ  
 مع استاذة والاجير مع مستأجرة والمجتدي مع امير هؤلاء لا يصير من مقيمين بنية انفسهم في ظاهر الرواية  
 كذا في المحيط + ثم المرأة انما تكون تبعا للزوج اذا وافاها مهرها المعجل واما اذا لم يوف فلا تكون تبعا له قبل  
 الدخول والمجتدي انما يكون تبعا للامير اذا كان يرزق من الامير كذا في التبئين + اما اذا كان اسرا قصر  
 من اموال انفسهم فالعبرة لنيته كذا في الظهيرية + المحبوس بالدين والملازمة يعتبر فيه صاحب الدين  
 ان كان المطلوب معسرا وان كان موثرا يعتبر فيه نية المطلوب حتى لو عز من ان لا يقصر دينه فهو كالمعسر كذا  
 في المضرات + العبد اذا كان بين المولىين في السفر فتوى احدهما الاقامة دون الاخر فان كانا معا يالا في  
 خدمته فالعبد يتصرف يوم خدمته ويقصر يوم خدمته الاخر ان لم يكونا لها ياه قالوا ينبغي ان يصل اربعا احتسابا  
 للاصل ويقعد على رأس لو كعتين لا محالة احتياط كذا في الغياثية + ان لم يعلم التبع باقامة الاصل قبل يصير  
 مقيما وقيل لا يصير مقيما وهو الاصح لان في لسر وهو المحكوم قبل العلم به حرجا وضررا وهو مدفوع شرعا + العبد اذا  
 خرج مولاة سألته فان لم يخرجها اتصلت به وان صلى اربعا اياما ولم يقعد في الثانية شرعا خبره مولاة انه

تصد مسیره سفر حین خروج الاحم انه لا یعیدها لهما یبئنا کذا فی محیط الشرخسی اذا ام العبد موله ومعهم ما جماعه  
من المسافرین فلما صل ركعة نوى المولى الاقامة صحت نيته في صفة وفي حق العبد ولا يظهر في حق القوم وقول  
محمد رح فيصل العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرین یسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما  
صلوته اربعا ثم بما اذا يعلم العبدان المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى باراء العبد فنصب اصبعيه  
اولا ويشير باصبعيه ثم ينصب ربع اصابع ويشير باصابعه الاربعة كذا فی المحيط + ونوى المسافر الاقامة في  
الصلوة في الوقت انما منفرد كان او مقترنا مسبوقا كان او مدركا فان كان لاحقا فنوى الاقامة بعد فراغ  
اهامه لم يتبها بخلاف ما لو نوى الاقامة قبل فراغ الامام فان تكلم اللاحق بعد ما نوى الاقامة صلى اربعة  
ان كان في الوقت وان خرج الوقت صلى ركعتين كذا فی محیط الشرخسی + ولو خرج الوقت وهو في الصلوة فنوى الاقامة  
فانه لا يتحول فرضه الى الاربعة في حق تلك الصلوة كذا فی الخلاصة + المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه  
سره ولم يتم نيته في هذه الصلوة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سبوح السهوه في قول ابى حنيفة  
وابى يوسف ورحمهما الله لانه لو عاد الى سجود السهوه تصم نية الاقامة وينقلب فرضه اربعا وتصير السجدة في  
خلال الصلوة فيبطل وان سجد سهوه ثم نوى الاقامة تصم نيته وتصير صلواته اربعا سواء سجد سجدين  
او سجدة واحدة او نوى الاقامة في السجدة لانه لما سجد للسهوه كما حرمة الصلوة فصا كما او نوى الاقامة  
فيها + ولو كان مسافرا في اول الوقت ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى اقام  
في اخر الوقت ينقلب فرضه اربعا وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بغض الصلوة وان اقام بعد الوقت يقصر  
صلوة السفر كذا فی فتاوى قاضيان رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك السفر قبل  
غروب الشمس ثم ذكر انه صلى الظهر والعصر بغير وضوء يصلي الظهر ركعتين والعصر اربعا ولو صلى الظهر المعبر  
وهو مقبل ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلاهما بغير وضوء يصلي الظهر والعصر ركعتين كذا فی محیط الشرخسی  
مسافرا قوما مسافرين فاحدث واستخلف مسافرا فنوى الثاني الاقامة لا يتغير فرض من خلفه + وان نوى الامام  
الاقامة بعدما احداث قبل ان يخرج من المسجد يصير فرضه وفرض القوم اربعا كذا فی الظهيرية + مسافر اقتطعت  
مسافر فاحداث الامام فاستخلف مقيما لم يلزم المسافر الاقامة كذا فی محیط الشرخسی + وان اقتدى مسافر  
بمقيما اتم اربعا وان افسده يصلي ركعتين بخلاف ما لو اقتدى به بنية النقل ثم افسد حيث يلزم الاربعة كذا فی التبيين  
وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين ساء واتم المقيمون صلواتهم كذا فی الهداية + وهما رومانفردين كالسبوق  
الا نهم لا يقرؤن في الاصح هكذا في التبيين ويستحب للامام ان يقول اتفق اصلوكم فانا قوم سفر كذا في  
الهداية + الخليفة اذا سافر يصلي صلوة المسافرین كذا في الذخيرة + ولا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال  
وبعد ذلك ان كان يعلم انه لا يخرج من مصرة الا بعد مضي الوقت يلزمه ان يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل ذلك  
كذا في محیط الشرخسی لانه لا يكره اية بغير محرر ثلثة ايام وما فوقها + والسبى الذي لم يرد ركعة ليس محررا  
المعتوه + والشيخ الكبير الذي يعقل محرر هكذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكرامة + واذا دخل المسافر  
مصرة اتم الصلوة وان لم ينو الاقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار ودخله لغرض الحاجة كذا في الجوزة النيرة  
عبادة عامة المشايخ ان الاوطان ثلثة وطن اصل وهو سولد الرجل او البلد الذي تاهل به + ووطن سفر قد  
سمى وطن اقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الاقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر + ووطن سكنة وهو البلد  
الذي ينوي الاقامة فيه دون خمسة عشر يوما + وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن وطان وطن اصل  
ووطن اقامة ولم يعتبر ووطن السكنة وطان وهو الصحيح هكذا في الكفاية + ويبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل

اذا انتقل عن الاول باهله واما اذا المر انتقل يا هله ولكنه استحدث اهلا ببلدة اخرى فلا يبطل وطنه  
 الاول ويتم فيهما ولا يبطل الوطن الاصل بانشاء السفر ووطن الإقامة ووطن الإقامة يبطل لوطن الإقامة  
 وبانشاء السفر وبلوطن الاصل هكذا في التمييز ولو انتقل اهله ومثاله الى بلد ويقيم له دور وعقار في الاول  
 قيل بقي الاول وطنه واليه اشار محمد بن حريز في الكتاب كذا في الزاهد ثم تقدم السفر ليس بشرط الثبوت لوطن الاصل  
 بالاجماع كذا في المحيط وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه فيه روايتان احدتهما لا يكون الا بعد  
 السفر ثلاثة ايام والثانية يكون وطنا وان لم يتقدمه سفر لم يكن بينه وبين اهله ثلاثة ايام كذا في السراج  
 وهو ظاهر الرواية هكذا في العماليق وشرح منية المصلي لامير الحاج + المسافر اذا اخاف للصوم وقطاع الطريق  
 ولا ينتظر الرفقة جازله تاخير الصلاة لانه بعد منه كذا في فتاوى الغرث ومما يتصل بذلك  
**الصلاة على الدابة والسفينة** + يجوز التطوع على الدابة خارج المصر ويومئ حيث توجهت الدابة  
 كذا في محيط السرخسي فان صلى الى غير ما توجهت الدابة لا يجزئ كذا في السراج الوهاج + ولا يجوز في المصر عند  
 ابي حنيفة ج كذا في محيط السرخسي والصحيح ان المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر  
 حتى ان من خرج الى ضياعه جازله ان يصلي التطوع على الدابة وان لم يكن مسافرا كذا في المحيط + تكلموا في حد  
 خارج المصر والاصح انه مقدر بما يجوز للمسافر القصر فيه كذا في السراج الوهاج + وكيفية الصلاة على الدابة  
 ان يصلي بالايما كذا في الخلاصة + وفي الحجة ويصلي قاعدا على السرج او الاكاف ويقرأ ويكبر ويسجد ويشهد ويسلم  
 وهكذا في التاتارخانية + ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سائتة دابته او واقفة كذا في الخلاصة ولو سجد  
 على شيء وضع عنده او على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق + ويجوز ان يومئ على الدابة كذا في السراج الوهاج وليستوى الجواب عندنا  
 بين ان يفتح الصلاة مستقبل القبلة وبين ان يفتحها مستدبر القبلة كذا في المحيط + وفي الحجة هو المختار كذا في  
 التاتارخانية + ويصلون فلا ذي فان صلوا بجماعة فصلوة الامامة تامة وصلوة القوم فاسئلة كذا في الخلاصة +  
 واذا صلى على الدابة خارج المصر هل له ان يسوق الدابة ذكر شيخ الاسلام في شرح السيران المسئلة على التفصيل  
 ان كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له ان يسوقها فاما اذا كانت لا تنساق بنفسها فساقتها هل تفسد صلواته  
 قال ان كان معه سوط فييدها ونحسها به لا تنساق له عمل قليل كذا في الذخيرة والسنن الرواتب نوافل حتى يجوز  
 على الدابة كذا في التبيين افتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفلغ اكشهم على انه ينزل ويمتها  
 نازلا وهو لما خذ به كذا في الغياثية واذا افتح التطوع على الارض فامتها راكبا لم يجز ولو افتحها راكبا فامتها  
 نازلا جاز كذا في المتون + رجلان في محمل اقتداه احدهما يا اخر في التطوع اجزاهما وكذلك في الفرض حالة الضرورة  
 كذا في السراجية + سواء كان في شق او شقين لانه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء + فان كان كل واحد على اية  
 لم يخرج صلوة المقتدى لان بين الدابتين طريقا مستطرقا وانه مانع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي +  
 ولا يجوز المكتوبة على الدابة الا من عدل هكذا في فتاوى قاضيخان - وكذا الواجبات مثل التوترو والمنذر  
 والمشروع الذي افسده وصلوة الجنادة وسجدة التلاوة التي تليست على الارض هكذا في العينة شرح الكثر  
 ومن الاعتذار ان يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه او على ثيابه او دابته لصا او سبعا او عدا وان كانت  
 الدابة جموحا لو نزل عنها لا يمكنه الركوب لامعين او كان شيخا كبيرا لا يمكنه ان يركب ولا يجدهم من يركبه  
 او كان في طين وردغة لا يجد على الارض مكانا يابس هكذا في المحيط + هذا اذا كان الطين بحال يغيب وجهه  
 فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض ندية ومبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة + ولا يلزمه الاعادة اذا استطاع  
 النزول كذا في السراج الوهاج المعد وان امكنه ايقات الدابة يوقف ويصلي بالايما ولو لم يوقفه لا يجوز كذا في

المضهرات + واما الصلوة على العجالة فان كان طرفها على الدابة وهي تسيروا لا تسيروا فهي صلاوة على الدابة وقد مر حكماها وان لم يكن فهي بمنزلة السريفة كذا الوراء تحت المحمل نشية حتى يبقى قراره على الارض لا على الدابة يكون بمنزلة الارض كذا في التبيين ولا يضر النجاسة على الدابة وقيل ان كانت على الركابين تمنع وقيل ان كانت على الركابين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقا كذا في العيضة شرح الكنز + اما الصلوة في السفينة فالمستحب ان يخرج من السفينة للفريضة اذا قدر عليه كذا في محيط السخسي واذا صل على قاعد في السفينة وهي تجري مع القدر على القيام تجوز مع الكراهة عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجوز لا تجوز اجماعا كذا في التهذيب ولو صل فيها فان كانت مشدودة على الخد مستقرة على الارض فصلي قائما اجزاء وان لم يكن مستقرة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلوة فيها كذا في محيط السخسي وان كانت موثقة في جذ البحر وهو تضطرب فالاصح انه ان كان الريح تحركها تحركها كما شديدا فهي كالسائرة وان حركتها قليلا فهي كالواقفة في القرناشي اجمعوا انه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلوة فيها قاعدا كذا في الخلاصة + ويلزمه التوجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة كذا في الكافي في باب صلوة المريض وكلما دارت السفينة يحول وجهه اليها ولو ترك تحويل وجهه الى القبلة وهو قاصر عليه لا تجزيه ولو صل فيها بالاعياء وهو قاصر على الركوع والسجود لا تجز في قولهم جميعا كذا في المضهرات في باب صلوة المسافر ولا يصير مقيما بنية الاقامة فيها وكذا ذلك صاحب السفينة والملاح الا ان يكون السفينة يقرب من بلده او قريته فيكون مقيما باقامته الاصلية كذا في المحيط وفي الولاة حيث افتتح الصلوة في السفينة حالة اقامته في طرف البحر فنقلها الريح وهو في السفينة فتولى السفر يتم صلوة المقيم عند ابى يوسف رحمه الله وفي الحجاة الفتوى على قول ابى يوسف رحمه الله احتياطا + وفي التتائية ولو كان مسافرا وشرح في الصلوة في السفينة خارج المصنف فجزت السفينة حتى دخل المصنف يتوارعا كذا في التاتارخانية + ولا يجوز ان يأثروا من اهل السفينة بامام في السفينة الاخرى وان كانت السفينة مقرر وتبين يجوز كذا في الخلاصة وفي النوال اذا كان بحال يقدر ان يثب من احد لهما الى الاخرى من غير عنف فهما بمنزلة المقر وتبين ويجوز صلوة الطائفتين كذا في التاتارخانية + ومن اقتدى على الجذب بامام في السفينة او على العكس فانه ينظر ان كان بينهما طريق او طائفة من النهار لم يجز الاقتران وان كان على العكس يجوز واذا وقف على الاطلال يقضى بالامام في السفينة مع اقتداءه الا ان يكون امرا الامام كذا في المحيط + واذا استوثق السفينة وهو في الصلوة استقباله **الباب السادس عشر** في صلوة الجمعة + وهو فرض عين كذا في التهذيب ثم لو جوبها شر الطن في المصنف وهي الحرية والذكورة والاقامة والصحة كذا في الكافي + والقدرية على المشي كذا في البحر الرائق + والبصير هكذا في القرناشي حتى لا تجب الجمعة على البعيد والنساء والمسافرين والمرضى كذا في محيط السخسي ولا على العجز بالاجماع كذا في المحيط + وان وجد من جملة كذا في الزاهك ولا على الاعشى وان وجد قاعد كذا في السراجية + والشيم الكبير الذي ضعف لمحق بالاريض فلا تجب عليه والمطر الشديد والاشتفاء من السلطان الظالم مستقط كذا في فتح القدير والبولي ان يمنع عبده عن الجمعة والجمعة والعيد وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسع وليس على العبد المالك ولا على العبد الذي يؤدي للحرية بجمعة كذا في فتاوى قاضي خان وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه يحفظ الدابة خلافا لاصح انه يصل اذا لم يجز يحفظ دابته كذا في العيضة شرح الهداية + والمستاجر ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة ولهذا قول الامام ابي حفص رحمه الله قال ابو علي الدقاق ليس له ان يمنعه في المصروف لكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك المكان بعيدا او النكان قريبا لا يحط عنه شيء وليس للاجير ان يطالب من الحطوط بمقدار اشتغاله بالصلوة

باب السادس عشر

لهكذا في المحيط + والظاهر المتون يشهد للدقاق كذا في البحر الرائق + ومن لاجمعة عليه ان اذا ما جاز عن فرض  
الوقت كذا في الكفر + ولا داتها شرا لظ في غير المصلحة منها الصور هكذا في الكافي + والمصري في ظاهر الرواية الموضوع الذي  
يكون فيه مفت وقاض يقليم الحد ودي ينفذ الاحكام وبلغت ابليته ابنيه متى هكذا في الظهيرية وقتا و  
قاضيخان وفي الخلاصة + عليه الاعتماد كذا في التاتارخانية + ومعنى اقامة الحد والقدره عليها هكذا في القياثية  
وكما يجوز اداء الجمعة في المصر يجوز ادا في هاهنا في فناء المصر وهو الموضوع المعقد للمصانع المصر متصل بالبحر ومن كان  
مقيما بموضع بينه وبين المصر فرجة من المزاج والمراعي نحو القلاع بخارا لاجمعة على اهل ذلك الموضع وان كان النداء  
يبلغهم والغلو والميل والاميال ليس بشئ هكذا في الخلاصة + وهكذا روى الفقيه ابو جعفر عن ابى حنيفة والابن  
الجمهم الله وهو اختيار شمس الائمة الحلواني كذا في فتاوى قاضيخان القزويني اذا دخل المصر نوي ان يكتم  
يوم الجمعة لزمه الجمعة لانه صاير كواحد من اهل المصر حتى هذا اليوم وان نوي ان يخرج في يومه ذلك قبل  
دخول الوقت او بعد الدخول لاجمعة عليه ولو صلى مع ذلك كان ما جاز كذا في فتاوى قاضيخان والجنين والمحيط  
ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القري والبوادي لعل ان يصلوا الظهر بجاعة يوما الجمعة باذان واقامة واسائر  
اذا حضر واياهم الجمعة في مصر يصلون قرا دى وكذلك اهل المصر اذا قاتموا الجمعة واهل السجون والمرضى ويكره  
الجاعة كذا في فتاوى قاضيخان وجازت بجمع في الموسم للخليفة ولا ميراجح الا لامير الموم كذا في الوقاية + سواء كان  
امير الموم مقيما او مسافرا الا اذا كان مأذونا من جهة امير العراق او امير مكة وقيل ان كان مقيما يجوز ان كان  
مسافرا لا يجوز والصحيح الاول هكذا في البدائع ولا يجوز في غير هذا الايام كذا في المحيط السرخسي والجمعة بجزان  
اتفاقا كذا في الكافي - وتؤدى الجمعة في مصر واحد في مواضع كثيرة وهو قول ابى حنيفة ومحمد - وهو الاصح - وقيل  
الامام السرخسي انه الصحيح من مذهب ابى حنيفة رح دبه تاخذ هكذا في البحر الرائق + اذا اصاب الناس مطر  
شديدا يوم الجمعة فهم في سعة من تخلف كذا في الخلاصة + فتوى كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك  
في المصر او غير واقام اهل الجمعة ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة الريح ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة  
موقعها يخرج عن عمدة فرض الوقت بيقين كذا في الكافي + وهكذا في المحيط + ثم اختلفوا في نيتها قبل نيوى اخر  
ظهر عليه وهو اجسج والاحوط ان يقول نويت اخر ظهر اذ ركعت وقته ولم اصله بعد كذا في القنية + وفي  
فتاوى الاموي ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع الذي يصلى بعد الجمعة في حيا رنا كذا في التاتارخانية + ومنها  
السلطان عادة لا كان وجاز تراها كذا في التاتارخانية - قلا عن النصاب ومن امر السلطان وهو الامير والقاضي والخطباء  
كذا في العيني شرح الهداية حتى لا يجزى اقامتها بغير امر السلطان وامرنا كذا في محيط السرخسي رجل خطب من الجمعة  
بغير اذنه كذا في التاتارخانية ناعن جامع الجوامع + العبد اذا قل عمل ناحية فصل بهم الجمعة جاز كذا  
في الخلاصة + صلوة الجمعة خلف المنقلب الذي لا منشور له من الخليفة يجوز ان كان سيرته سيرا الامراء يحكم  
فيما بين رعيته بحكم الولاية + المرأة اذا كانت ساطنة يجوز امرها باقامة الجمعة لا قامتها هكذا في  
فتح القدير والصحيح في زماننا ان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي واقاضه لا يقيمون الجمعة لانهم  
لا يولون ذلك الا اذ جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشور هو كذا في القياثية + والى مصر بات فصل بجم خليفة  
الميت او صاحب الشرط والقاضي جاز ان لو يكن منه واحد منهم واجتمع الناس على رجل فصل بجم جاز كذا في  
السراجية + ولو تعذر الاستيدان من الامراء فاجتمع الناس على رجل يصل بها الجمعة جاز كذا في التهذيب  
ولو مات الخليفة وله ولاية وامراء على امور المسلمين فيهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم ينزلوا كذا في محيط السرخسي

اذان الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة + ولو قال ان خطبهم ولا تصل اجزاه  
ان يصل بهم كذا في الزاهدك + ولو استعمل صبي او نصراني على مصير فاسلم هذا او بلغ ذلك لا يقبلان الجمعة الا باصر  
جديلا اذا قال هما الخليفة اسلمت فصل اذا بلغت فصل كذا في التهذيب الخليفة اذا سافر فهو في القرية ليس له ان يجتمع  
بلائس لو مر بمصر من امصار ولا يته فجمع بها وهو مسافر جاز لان صلوة غير تجوز باذنه فصاوته او على  
ولو من اماما مصر مصر ثم نظر الناس عنه نحو عدوا وما اشبه ذلك شرعا واليه فانهم لا يجتمعون الا  
ياذن مستأنف من الامام + اذا منع اهل المصر ان يجتمعوا لم يجتمعوا قال الفقيه ابو جعفر في هذا اذا انها هو مجتمعا  
بسبب من الاسباب اراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مصر فاما اذا انها هو متعتنا واضرار بهم فلم ير ان  
يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية + الامام اذا عزل كان له ان يصل الجمعة بالناس الى ان  
يأتيه الكتاب بعزله او يقدر عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب بعزله او علم يقدر الامير صلواته باظلمة  
كذا في فتاوى قاضيخان + ولو افتتح الامام الجمعة ثم حضر وال اخر فانه يحضر في صلواته كذا في الخلاصة + بلاذ عليا  
ولاية كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين يجب عليهم ان يلتصوا واليك  
مسلم كذا في معارج الدراية + ومنها وقت الظهر حتى اخرج وقت الظهر في خلال الصلوة نفس الجمعة  
وان خرج بعد ما فقد قد التشره فكذا عند ابن حنيفة رحمه الله كذا في المحيط + وليس له ان يبني الظهر منها  
الاختلاف الصلواتين كذا في التبيين المقتضى اذا نام في صلوة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلواته  
ولو انتبه فلغ الامام والوقت قائماتها الجمعة كذا في المحيط + ومنها ان خطبة قبلها حتى لو صابوا بالخطبة  
او خطب قبل الوقت لم يخرج كذا في الكافي + الخطبة تشتمل على فرض وسنة + فالفرض شيان الوقت وهو ما بعد الزوال  
وقبل الصلوة حتى لو خطب قبل الزوال او بعد الصلوة لا يجوز هكذا في العيني شرح الهداية + والثاني ذكر الله تعالى  
كذا في البحر الرائق + وكفت تحميدا او تهليلة او تسمية كذا في المتون هذا اذا كان على قصد الخطبة اما اذا عطس  
فحمد الله او سبح او همل متعبا من شيء لا ينيب عن الخطبة اجماعا كذا في الجوهر النيرة خطب حده او بمحضرة  
انساء الصحيح انه لا يجوز هكذا في معارج الدراية + ولو حضر واحدا واثنان وخطب حتى بالثلاثة جاز كذا في  
الخلاصة + ولو خطب القوم بتمام او صغر جازت كذا في العيني شرح الهداية + اما سنتها فخمسة عشر اجدها  
الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب + ثانيها القيام هكذا في البحر الرائق + ولو خطب قاعدا او مضطجعا جاز  
هكذا في فتاوى قاضيخان + وثالثها استقبال القوم بوجهة + ورابعها التعوف في نفسه قبل الخطبة وخامسها  
ان يسمع القوم الخطبة + وان لم يسمع اجزاء + سادسها البداية بحمد الله + سابعها التناء عليه بما هو اهله  
+ ثامنها لشهادتان + تاسعها الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام + عاشرها العظة والتذكير  
الحادي عشر قراءة القرآن وتاركها مستهكذا في البحر الرائق + ومقدار ما يقرأ فيها من القرآن ثلث ايات قصار  
او اية طويلة كذا في الجوهر النيرة + والثاني عشر اعادة التمجيد والتناء على الله تعالى والصلوة على النبي عليه الصلوة  
والسلام في الخطبة الثانية والثالث عشر زيادة الدعاء للمسلمين المسلمات والرابع عشر تخفيف الخطبتين  
بقدر سورة من طوال المفصل ويكون التطويل والحامس عشر الجاوس بين الخطبتين هكذا في البحر الرائق + ومقدار  
الجاوس بينهما مقدار ثلث ايات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى + قال شمس الائمة  
الشريفي في تقديرا الجلسة بين الخطبتين انه اذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام  
من غير مكث ولبث كذا في التاتارخانية + والختار ما قاله شمس الائمة الشريفي كذا في الغياثية + والاحكام  
يكون مسيئا بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في القندية - والقعود قبل الخطبة سنة هكذا في العيني شرح الكنت

واما الخطيب في شرط فيه ان يتكفل للامامة في الجمعة كذا في الزاهد - ومن السنة ان يكون الخطيب على منبر قد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المستحب ان يرفع الخطيب صوته وان يكون الجهر في الثانية دون الاولى كذا في البحر الرائق  
ويبقى ان يكون الخطبة الثانية الحمد لله محمد الله نحمده ونستعينه ونح - وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء رضوان الله تعالى عليهم  
اجمعين مستحسن بذلك جرى التوارث كذا في التبيين فيكون للخطيب ان يتكلم في حلك الخطبة الا ان يكون من  
يعرف كذا في فتح القدير - ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب كذا في الكافي - واذا احدث الامام بعد الخطبة فاستخاف بجلا  
ان شهد الخليفة الخطبة جازا والا فلا - ولو احدث بعد الدخول في الصلوة جاز كيف ما كان كذا في التختيت و اذا  
خرج الامام فلا صلوة ولا تلاوة وقال لا بأس اذا خرج الامام قبل ان يخطب اذا فرغ قبل ان يشتغل بالصلوة كذا في  
الكافي - سواء كان كلف الناس والتسبيح او تشييت العاصم ورق السلام كذا في السراج الوهاج - واما دراسة الفقه  
والنظر في كتب الفقه وكتابتها فمن اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به واذا لم يتكلم بلسانه  
ولكنه اشار بيده او برأسه او بعينه نحو ان رأسي - تكلم من انسان فنهاه بيده واخبر بغيره فاشارة برأسه العياشي  
لا بأس به هكذا في المحيط - ويكره الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام كذا في شرح الطحاوي والناج عن الامام  
في اسما الخطبة كالقريب والانصات في حقه هو المختار كذا في جواهر الاطلاق وهو الاحوط كذا في التبيين وقيل يقرب  
القرآن وقيل يسكت هو الاصح كذا في محيط الشرحي ويحرم في الخطبة ما يحرم في الصلوة حتى لا ينبغي ان يكمل في  
والامام في الخطبة هكذا في الخلاصة - ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب بوجهه هذا اذا كان اماما لا منفرقا كان  
عن يمين الامام او عن يساره قريبا من الامام يعرف الى الامام مستعدا للسمع كذا في الخلاصة - والذى عليه  
عامه مشا مخنا ان على القوم ان يسمعوا الخطبة من اولها الى اخرها - والدائم من الامام افضل من التباعد عنه وهو  
الصحيح من الجواب من مشا مخنا هكذا في المحيط - ولا يتخطى رقاب الناس للدين من الامام - وذكر الفقيه او جعفر  
عن اصحابنا ان لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكبر اذا اخذ لان للمسلم ان يتقدم ويذوق  
من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل  
الاول فمضيق ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان واما من جاء والا ماحر  
خطب فعليه ان يستقر في موضع من المسجد لان مشيه وتقدمه على في حالة الخطبة كذا في فتاوى شيخنا  
فاما تحطى السؤال فيكفره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق - المختاران السائل اذا كان لا يمر ببيتك  
لا تتخطى رقاب الناس ولا يستل الناس المحافا ويسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء ولا يجمل  
اعطاء سؤال المسجد اذا لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز ليكره ري - اذا شهد الرجل عند الخطبة  
ان شاء جالس محبتا او متربعا او كما تيسر لانه ليس بصلوة عملا وحقيقة كذا في المضمار - ويستحب ان يقعد فيها  
كما يتعد في الصلوة كذا في معراج الدراية - الحان في النقل ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعد ما  
عند السركنين هكذا في الفتية - ويكره ان يخطب متكئا على قوس او عصا كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط - من  
ينقل الخطيب السيف في كل بلدة فحقت بالسيف كذا في شرح الطحاوي **ومنها** الجماعة - واقام ثلاثة سوى الامام  
كذا في التبيين ولا يشترط كونهم من حضر الخطبة كذا في فتح القدير - ولو خطب الامام يوم الجمعة ونظر الناس وجاء  
اخر ون صلى بهم الجمعة اجزاءهم كذا في محيط الشرحي - وشرط فيهما ان يكونوا صالحين للامامة اما اذا كانوا  
لا يصلحون لواء النساء والبيان لا تنهوا الجمعة كذا في الجوهرة النيرة - وتنعقد الجموع  
يا يتم العبيد والمسافرين والمرضى وكذا اباء الاثمين وانحس كذا في محيط الشرحي اذا كبر الامام الجمعة والفقير  
حضور ولم يشعروا معه ذكر في الاصل انهم اذا كبروا وقبل دفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة والاستتباب

ولم يذکر خلافاً في الغياثية + ولو كبر جامع الامام شرفه او خرجوا من المسجد شرفاً في او كبر واقبل سرف  
الامام وراسه من الركوع اجزاء الجمعة كذا في محيط الشريفي لاذكر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبر معه  
حتى احد ثوا شرفاء اخرين وذهب الاولون جازاً استحساناً + ولو كانوا محدثين فكبر شرفاء اخرين استقبال الكبير  
كذا في فتاوى قاضيخان ان نفر وابدع الافتتاح قبل التقييد بالسجدة لم يجتمع عند ابي حنيفة رح خلافاً لهما  
كذا في التمر تاشي وان نفر وابدع ما قيد الركعة بالسجدة صلى الجمعة عند علمائنا الثلثة كذا في المنصريات ومنها  
الاذن العام وهو ان تفتح ابواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة لواجتمعوا في الجامع وعلقوا ابواب المسجد  
على انفسهم وجمعوا الرميح + وكذا ذلك السلطان اذا اراد ان يجمع بمجتمه في داره فان فتح باب الدار واذن اذنا عاماً  
جازت صلواته شهدها العامة او لم يشهد بها كذا في المحيط + ويكبر كذا في التا تاريخانية + وان لم يفتح باب الدار  
واجلس البقابين عليها لم يجز هو الجمعة كذا في المحيط + ويجوز للمسافر والعبد والمرضى ان يؤموا في الجمعة كذا في  
القدوري ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كرم كذا في الكنت + ويسحب للمريض والمسافر اهل السج تايخر الظهر  
الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يفرغ حتى يكبر في الصحيح كذا في الوجيز الكنت حتى ان اذى الظهر ثم سعى الى الجمعة  
فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذوراً والمسافر والمريض والعبد او غيرهم وان لم يدركها فان خرج عن  
بيته والامام فرغ منها لا يبطل اجتماعا وان خرج من بيته والامام فيها تقبل ان يفرغ عنها بطل ظهره عند ابي حنيفة  
خلافاً لهما وان خرج لا يريد الجمعة لا يبطل اجاماً كذا في الكافي + وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارناً فلا يبطل  
له كذا في التبيين ولو صلى الظهر منزله ثم توجه اليها ولم يفرغها الا انه لا يريد جوارها كرها بعد المسافة  
يبطل ظهره في قول البلخيين وهو الصحيح فان توجه اليها ولم يصل الامام بعد رايه غير ذلك فاختلوا في بطلان ظهره الصحيح  
لا يبطل واختلوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم خرجوا قبل ان تمامها كالتامة الصحيح انه يبطل ظهره كذا في  
الكفاية + ثم المعتبر في السعي الانقصال عن ارضه فلا يبطل قبله على المختار كذا في فتح القدير + ولو كان جالساً في المسجد  
بعد ما صلى الظهر لا يبطل حتى يشرح مع الامام اتفاقاً كذا في البحر الرائق + والمرضى اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في  
بيته ثم راح الى الجمعة فصل الجمعة انتقض ظهره وانقلب نفل كذا في النهاية + ومن ادركها في التشهد وفي سجد السجود  
جمعة عند الشريفي رح وكرة في المصنوع المعدر وروغيره كالمسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام ويكبر جماعة الظهر  
لاهل المصرا اذا لم يجمعوا المانع + واما اهل القرى فلم يفرغوا بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضيني وغيره  
لهكذا في شرح المختصر الوقاية لابي المكارم + ويجب السعي بترك البيع بالاذان الاول + وقال الطحاوي يجب السعي ويكبره  
البيع عند اذان المنبر + وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المناداة والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال  
فمؤخر معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر او على الزوراء كذا في الكافي + وسرعة المشي وانعقد  
الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء + والختلف في استجابته بالاصح ان يشي على السكينة والوقار كذا في الغنية  
واذا جلس على المنبر اذن بين يديه واقام بعد تمام الخطبة + بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق وصلوة الجمعة  
ذكرتان يقرأ في كل ركعة بقائمة الكتاب اى سورة نشاء ويجهر بالقراءة فيها كذا في محيط الشريفي واذا كبر  
لم يستطع ان يسجد على الارض للرحامر فانه ينتظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة يسجد وان سجد على ظهره جازاً وان  
وان وجد فرجة ومع هذا يسجد على ظهره جازاً كذا في فتاوى قاضيخان + ولو وجد الناس فلم يستطع السجود  
فوقف حتى يسلم الامام فهو لا حق حتى يمضي في صلواته بغير قراءة كذا في البحر الرائق + لو سبق رجل يوم الجمعة  
شرفاً لم يقضه ما فانه كان بالخيار ان شاء جهر وان شاء خافت كالمنفر في صلوة الفجر كذا في الخواصة + ويستحب  
لمن حضر الجمعة ان يدهن ويمش طيباً ان وجداه ويلبس احسن ثيابه ان كان ويستحب ثياب ابيض ويجلس في

الصف الاول كذا في معراج الذرية

باب السابع عشر

الباب السابع عشر في صلاة العيدين وهي واجبة وهو الاصح

كذا في معراج الذرية وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي ويستحب يوم  
 الفطر الرجل الاغتسال والسواك ولبس احسن ثيابه كذا في القنية «جديد كان او غسلا كذا في محيط السرخسي» ويستحب التختيم  
 والنظيب والتكبير وهو سرعة الانتباه والانتباه والانتباه هو المسارعة الى المصلاة واداء صدقة الفطر قبل الصلوة «وصلاة الغداة  
 في مسجد حية والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق اخر كذا في القنية» ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين افضل في حق من يقدر  
 عليه كذا في الظهيرية «واستحب في عيد الفطر ان ياكل قبل الخروج الى المصلى تمرات ثلثا او خمسا او سبعا او اقل او اكثر بعد ان يكون  
 وتراولا ماشيا من اى حلوكان كذا في العيني شرح الكنترة ولولم ياكل قبل الصلوة الا ياتر ولولم ياكل بعده الى العشاء» بها يعاقب عليه  
 والاضحى كالنظر فيها الا انه يتراولا اكل حتى يصلى العيد كذا في القنية «وفي الكبرى الاكل قبل الصلوة يوم الاضحى اهل هو مكروه  
 فيه روايات والمختار انه لا يكره لكن يستحب له ان لا يفعل كذا في التاتارخانية» ويستحب ان يكون اول تناوله من لحم الاضاح  
 التي هي ضيافة الله كذا في العيني شرح الهداية «الخروج الى الجبابة في صلاة العيد سنة والمكان يسعهم المسجد الجامع على هذا عامة (٢)  
 المشائ وهو الصحيح هكذا في المصنوعات «ويجوز اقامة صلاة العيد في موضعين اما اقامتها في ثلاثة مواضع فعند محمد بن يعقوب وعند  
 ابى يوسف راجح لا يجوز كذا في المحيط «ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف المشائ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم  
 لا يكره وقال بعضهم يكره كذا في فتاوى قاضيان «والصحيح انه لا يكره كذا في الغرائب «ويستحب ان يخرج الناس الى المصلى على السكينة والوقار  
 مع غض البصر عما لا ينبغي ان يبصر كذا في المصنوعات «ويكبر في الطريق في الاضحى جهرا ويقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو لما اخذ به  
 وفي الفطر المختار من مذهبه انه لا يجزى وهو لما اخذ به كذا في الغياثية «ما سارتمستحب كذا في الجوهر النيرة تجب صلوة العيد (٣)  
 على كل من تجب عليه صلوة الجمعة كذا في الهداية «ويشترط للعباد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة «فانما سنة بعد  
 الصلوة ويجوز الصلوة بدونها وان خطب قبل الصلوة جائز يكره كذا في محيط السرخسي «ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في  
 فتاوى قاضيان «الاستحباب ان يصلى اربعا بعد الرجوع الى منزله كذا في الزاد «اذا قضا صلوة الفجر قبل صلوة العيد لا بأس به ولولم يصلى  
 صلوة الفجر لا يمنع جواز صلوة العيد وكذا يجوز قضاء الغلوات القديمة قبلها لكن لو قضا بعدها فهو واجب واولى هكذا في التاتارخانية  
 ناقلا عن الحجة «ووقت صلوة العيدين من حين تبيض الشمس الى ان تزول كذا في السراجية «وهكذا في التبيين «الافضل ان  
 يعجل الاضحى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة «ويصلى الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الحمد ثم يكبر تكبيرة الافتتاح  
 فاذا قام الى الثانية قرأ التكبيرة ثلثا وركع بالاربعه فتكون التكبيرات الزوائد ستا ثلثا في الاولى وثلاث في الاخرى وثلاث اصليات تكبيرة الافتتاح  
 وتكبيران للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤلى بين القرائتين وهذا رواية ابن مسعود وبها اخذ اصحابنا كذا في محيط السرخسي «و  
 يرفع يديه في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرة من مقدار ثلث تسبيحات كذا في التبيين «وبه ائقي مشائنا كذا في الغياثية «ويؤى  
 اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في الظهيرية «ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين كذا في الجوهر النيرة «ويجلس بينها جلسة خفيفة كذا  
 في فتاوى قاضيان «واذا اصعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيني شرح الهداية «ويخطب يوم الفطر بالتكبير والتسبيح والتحميل والتحميد والصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التاتارخانية «ويستحب ان يفتح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات تترى والثانية بتسبع  
 كذا في الزاهدي «ويعلم الناس صدقة الفطر واحكامها وهي خمسة على من تجب لمن تجب متى تجب وهم تجب مما تجب كذا في  
 الجوهر النيرة «وفي عيد الفطر يكبر الخطيب ويسبح ويعظ الناس ويعلمهم احكام الذبح والحرم والقربان كذا في التاتارخانية  
 ويعلم تكبير الشريق كذا في الزاد «واذا اكبر الامام في الخطبة تكبير القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلى الناس في انفسهم امثالا للامم السنة الانصاف كذا في التاتارخانية ناقلا عن الحجة «اذا اقتدى بجمن  
 الا ترى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالفة لسيرة فلا تخل بالمتابعة كذا في الغياثية «  
 قال محمد بن في الجامع اذا دخل الرجل مع الامام في صلوة العيد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود مرض قلبه

الامام غير ذلك تتبع الامام الا اذا كبر الامام تكبيراً لم يكبره احد من الفقهاء فخر لا يتابعه كذا في المحيط ولكن هذا اذا كان بقرب الامام يسمع التكبيرات منه فاما اذا كان يبعد منه يسمع من المكبرين باقياً فيجمع ما يسمع وان خرجه من اقاويل الصيامية لجواز ان يران الغاط من المكبرين فتكون له شيئاً منها بما كان المتزك ما اتى به الامام كذا في البدر الممتع . قال محمد بن جرير في الكبير ولوان رجل دخل مع الامام في صلوة العيد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام تكبيراً بن عباس رضي الله عنهما است تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبيراً بن مسعود رضي الله عنه فانه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حال ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الامام كذا في التاتارخانية . ولوان اتفق رجل الى الامام في الركوع في العيد فان يكبر للافتتاح قائماً فان امكته ان يأتى بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وان لم يمكنه ركع واشتغل بالتكبيرات عند ابى حنيفة ومحمد بن عكاذ في السراج الوهاج . ولا يرفع يديه اذا اتى بتكبيرات العيد في الركوع كذا في الكافي . ولو رفع الامام رأسه بعد ما ادى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام ويسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج . ولو ادرك في القومة لا يقضى فيها لانه يقضى الركعة الاولى مع التكبيرات . واللاحق يكبر برأى امامه ممن شجع مع الامام ونام قائمته يكبر برأى الامام لانه خلف الامام بخلاف المسبوق كذا في الكافي . اذا ادرك الامام في صلوة العيد بعد ما شهد الامام قبل ان يسلم وبعد ما سلم قبل ان يسجد للسهو وبعد ما سجد للسهو ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضى صلوة العيد ومن المشائخ من قال المذكور قول ابى حنيفة وابى يوسف رجعوا الى الله فاما على قول محمد بن جرير لا يصير مدركا كصلوة الجمعة وممنهم من قال هذا باذخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية . في الانفع تكبيرة الركوع في صلوة العيدين من الواجبات لانها من تكبيرات العيد وتكبيرات العيد واجبة . وفي المنافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجيب سجود السهو اذا قال الله اجل واعظم في صلوة العيد دون غيره ما واذا انسى الامام تكبيرات العيد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة او في الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التاتارخانية . وتؤخر صلوة عيد الفطر الى الغداة ممنعه من اقامتها عن ابن عمر عليهم السلام لانهم لما سجدوا في صلاة العيد بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال لوصولها في يوم غيم فظفر انها وقعت بعد الزوال . ولا تؤخر الى بعد الغداة والامام لو صلحها مع الجماعة وفانت عن بعض الناس لا يقضيهما من فانتتة خرج الوقت ولم يخرج هكذا في التبيين . واذا حدثت عن جمع من الصلوة في يوم الاضحية صلحها من الغداة وبعد الغداة ولا يصلحها بعد ذلك كذا في الجوهر النيرة . ثم العذرهم من النفي الكراهة حتى لو اخرها الى ثلثة ايام من غير عذر جازت الصلوة وقد ساقا وفي الفطر يجوز حتى لو اخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز هكذا في التبيين . ووقتها من الغد كوقتها من اليوم الاول كذا في التاتارخانية . امام صلى بالناس صلوة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعاد الصلوة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلح قائم لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج . وان كان ذلك في عيد الاضحية فعلم بعد الزوال وقد خرج الناس جاز في من ذبح وتخرج من الغد ويصلح . وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت تجز من الغد ويصلح ما لم تزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلح بعد ذلك فان علم يوم الفطر قبل الزوال فادى في الناس بالصلوة وجاز في من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس كذا في فتاوى قاضيان . وتقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة اذا اجتمعتا وتقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في القندية . والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبهاً بالواقفين بعرفة ليس بشئ كذا في التبيين . **وما يتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع الاول في صفة الثالث**

في عدده وما هيته **والثالث** في شروطه **والرابع** في وقته اما صفته فانه واجب . واما عدده وما هيته فيكون يقول مرة واحدة لله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد . واما شروطه فاقامة وهمرة ومكثوبة وجماعة مستحبة هكذا في التبيين . ولا تشترط الحربة والسلطان عند ابى حنيفة مخرج على الاصح هكذا في معراج الدماية . واما وقته فاوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة واخره في قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله عقيب صلوة العصر من اخر ايام التشريق هكذا في التبيين . والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما كذا في الزهدى . وينبغي ان يكبر متصلاً بالسلام . ولو تكلم واحداً منهم استقط كذا في التهنيت . ولا يكبر عقيب الوح وعقيب صلوة العيد . ومن تسمى صلوة من ايام التشريق فذكرها في ايام التشريق

من تلك السنة قضاها وكبر كذا في الخلاصة ، واذ افاضت صلوة قبل هذه الايام نقصتها فيها لا يكبر وكذا الوفاة صلوة في ايام التشريق فقضاها في غيرها ايام التشريق او قضاها في ايام التشريق من قبل لا يكبر عقبيه ، ولا اقتداء بجيب على المرأة والمسافة والمرأة تحافت بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قضى ما فات ، ولو ترك الامام التكبير ليكبر المقتدى وينظر المقتدى الامام حتى ياتي بشي يقطع التكبير وهي الاشارة التي تقطع البناء كما خرج من المسجد والحديث بعد الكلام كذا في التبيين ، واذ احدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاحزان يكبر ولا يخرج للظاهرة كذا في الخلاصة .

**الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف**

وهي سنة هكذا في الذخيرة ، واجمعوا انها تؤدى جماعة ، واختلغا في صفة اداؤها قال علماءنا يصلى ركعتين كل ركعة ركوع وسجدتين كسائر الصلوات يقرأ منهما ما احب كذا في المحيط هو افضل ان يطول القراءة فيه كما في الكافي ، ويؤدى بعد الصلوة حتى تجلي الشمس لا تجلاء كذا في السراج الوهاج ، ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتخفيف القراءة ، فاذ انقض احد هاتين الاضداد في الجوهرة النيرة جولا يصلى هذه الصلوة بجماعة الا الامام الذي يصلى الجماعة ، قال شمس الائمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلى الجماعة والعبدان فانهم يصطلون وحدها في مساجدهم الا اذا كان الامام لا اعظم الذي يصلى الجماعة والعبدان امرهم بذلك فحيثما يجوز ان يصلى بجماعة يؤتمر فيها امام جيبهم في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلوة الجماعة في كسوف الشمس في قول ابي حنيفة سرحه الله عليه كذا في المحيط ، والصحيح قوله كذا في الضمير ، وليس في هذه الصلوة خطبة ، وهذا من ذهبنا كذا في المحيط ، والموضع الذي يصلى فيه اجماعة او المسجد الجامع ، ولو صلوا في منزل اخرجوا من الاول افضل ، ولو صلوا وحدها في منازلهم جاز ، ولو اجتمعوا ودعوا من غير ان يصلى اجزاء كذا في خزنة المفتين ، ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التاتارخاني ، فلما كان في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم ، قال شمس الائمة الحلواني وهذا احسن ، ولو قام واعتمد على عصاه او على قوس له ودعا كان ذلك حسنا ايضا كذا في المحيط ، وان لم يصلى حتى تجلت لم يصلى بعد ذلك وان تجلى بعضها جاز ان يبتدئ الصلوة فان سترها سحاب او حائل وهي كاسفة صلي وان غربت كاسفة امسك عن الدعاء واشتغل بصلوة المغرب ، وان اجتمع الكسوف والجماعة بدأ بالجماعة وان كسفت في الاوقات المنتهى عن الصلوة فيها لم يصلى كذا في الجوهرة النيرة ، **وقيل يتصل بذلك الصلوة في خسوف القمر** ركعتين في خسوف القمر وحدها هكذا في محيط السرخسي ، كذا اذا اشتد الاحوال والافراج كالسريع اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا شيا او اجرت وانهم امر اذا اظلم وكذا اذا اعم المرض كذا في السراجية ، وكذا في الزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والخوف القاب من العدو ونحو ذلك كذا في التبيين ، وذكر في البدائع انهم يصطلون في منازلهم كذا في البحر السرائق .

الباب التاسع عشر

الباب التاسع عشر

**الباب التاسع عشر في الاستسقاء**

قال ابو حنيفة سرح ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة كذا في الهداية ، ولا خطبة فيه ولكنه دعاء واستغفار ، وان صلوا وحدها فلا بأس به كذا في الذخيرة ، وليس فيه قلب ردا ، وعند ابي حنيفة سرح هكذا في التبيين ، وقال لا يخرج الامام ويصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كذا في المفهرات افضل ان يقرأ سحر اسم ربك الا على في الكافي ، وهل اتك حديث الغاشية في الثانية كذا في العيني شرح الهداية ، ويجذب خطبتين بعد الصلوة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الارض الا على المنبر ويفصل بين الخطبتين بجملة وان شاء خطبة واحدة ويدعو الله ويسبح ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكى قوسا ، وانما مضى صدر من خطبته قلب ردا كذا في المفهرات ، وصفة قلب الرءا كان مربعا جعل اسفله اعلاه واعلاه اسفله وان كان ممدوا جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ولكن القوم لا يقبلون اذ يتهم هكذا في الكافي والمحيط والسراج الوهاج وفي النخبة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة ويقرب رءاه ثم يشتغل بدعاء الاستسقاء قائما والناس تعود مستقبلون ووجههم الى القبلة في الخطبة والدعاء ، فيدعو الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويخبر دون التوبة ويستغفرون ، ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك ذلك وشاربها صبيحة السبابة فحسن ، وكذا الناس يرفعون ايديهم ايضا لان السنة في الدعاء

باب العشرون

بسط اليدين كذا في المضمرات، وينصت القوم لمخاطبة الاستسقاء كذا في المحيط، ثم المستحب ان يخرج الامام بالناس ثلثة ايام متتابعات  
 كذا في الزاد، ولم يتقل اكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في ثياب خلق او غسيلة او مرقعة ممتد للين خاشعين متواضعين  
 لله عز وجل فاكسى رؤسهم ثم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهيرية، وفي التجريد وان لم يخرج الامام  
 امر الناس بالخروج وان خرجوا بغير اذنه جائز، ولا يخرج اهل الذمة في ذلك مع اهل الاسلام كذا في التاتارخانية، وان خرجوا مع أنفسهم  
 الى بيعة او الى كذا شههم او الى الصحراء لم ينعوا عن ذلك كذا في العيني شرح الهداية، وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم  
 اودية ولا انهارها باريشريون منها ويستقون مواشيهما ووزروهم او يكون ولا يكفي لهم ذلك، فاما اذا كانت لهم اودية وبار  
 وانهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء لانها انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط.

**الباب العشرون في صلوة الخوف** لا خلاف ان صلوة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه

وسلم اما بعده فعلى قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد، واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس  
 طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدوري، وصورة اشتداد الخوف ان يحضر العدو بحيث يرونه فخافوا ان  
 اشتغلوا جميعا بالصلوة يحل عليهم هكذا في الجوهرية النيرة، فلو رأى سوادا او ظنوا عداقا وصلوها فان تبين كما ظنوا اجازت وان ظهر  
 خلفه لم يجز الا اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلوة قبل ان يتجاوز الصفوف فان لهم ان يبنيوا استحسانا كذا في  
 فتح القدير، وهذا كراه في حق القوم واما الامام فصلوته جائزة بكل حال لعدم الفساد في حقه كذا في البحر الرائق، وكيفية صلوة الخوف  
 ان كان الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلوة خلفه فالأفضل للامام ان يجعل القوم طائفتين فإمام طائفة ليقوموا  
 بازاء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بازاء العدو ان يصلي معهم تمام صلوتهم ايضا  
 وان تنازع كل طائفة فقالوا انا نضلى معك يجعل القوم طائفتين يقف احدهما بازاء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم  
 تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيء الطائفة التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يتشهد  
 ويسلم ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو وتجيء الطائفة الاولى مكان صلوتهم فيصون ركعة بغير قراءة فاذا وصلوا ركعة  
 قد واقدرا لنشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو وتجيء الطائفة الاخرى مكان صلوتهم فيصون ركعة بقراءة، وان كان الامام والقوم  
 مقيمين والصلوة من ذوات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو وتبقي الصلوة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم  
 تذهب هذه الطائفة بازاء العدو وتجيء الطائفة الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم ركعتين ثم يتشهد  
 ويسلم ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو وتجيء الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون ويقفون بازاء العدو  
 وتجيء الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة، وان كان الامام مقيما والقوم مسافرين او مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا  
 كان الكل مقيمين، وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلوا بالطائفة الثانية  
 ركعة وسلم وتجيء الطائفة الاولى فيصلون تلك ركعات بغير قراءة لا تخم مدركون فاذا تمت الطائفة الاولى صلوتهم انصرفوا بازاء  
 العدو وتجيء الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم فيصلون تلك ركعات الاولى بقائمة الكتاب وسورة لا تخم مسبوقة فيها والاخر يسين  
 بقائمة الكتاب، وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت  
 الطائفة الثانية وصلوا بهم ركعة فمن كان مسافرا خلف الامام بقى الى تمام صلوته ركعة ومن كان مقيما بقى الى تمام صلوته تلك ركعات ثم  
 ينصرفون بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فمن كان مسافرا يصلي ركعة بغير قراءة لانه مدر برك اول الصلوة  
 ومن كان مقيما يصلي تلك ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا تمت الطائفة الاولى صلوتهم ينصرفون بازاء العدو وتجيء الطائفة  
 الثانية الى مكان صلوتهم فمن كان مسافرا يصلي ركعة بقراءة لانه مسبوقة ومن كان مقيما يصلي تلك ركعات الاولى بقائمة الكتاب  
 وسورة لانه كان مسبوقا فيها وفي الاخرين بقائمة الكتاب على الرديات كلها ولا فرق بين ان يكون العدو ومستقبل القبلة او  
 مستدبراها هكذا في المحيط، وتوصل بالاولى ركعة فانصرفوا بالثانية ركعة فانصرفوا بالاولى ركعة فانصرفوا بالثانية

ركعة فانصرفوا فصلوة الكل فاسدة وما وصله ان الاخراف في غير اوانه مفسد وترك في اوانه غير مفسد <sup>كف</sup> صلى هذا الوجه لهم اربع طواف  
فصل بكل طائفة ركعة فصلوة الاولى والثالثة فاسدة والصلوة الثانية والرابعة صحيحة وان عادت الطائفة الثانية صلوا الركعة  
الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلي ثلثا بقراءة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة و  
يقعدون ثم يقومون فيصلون اخرى بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفاتحة لا غير ويقعدون ويسلمون كما في  
السراج الواج <sup>س</sup> ومن دخل في قسم غير صريحه حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعدما فرغ من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى  
ركعتين وانصرفوا الى الرجل بقى حتى صلى الثالثة ثم انصرفت فصلوة تمامة لانه وان دخل في قسم الثامنة لكن لم يصومها لانه فرغ من قسمه كذا  
في محيط السرخسي <sup>س</sup> وفي المغرب يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة وانصرفوا بالثانية <sup>كعتين</sup>  
فسدت صلواتهم جميعا ولو صلى بالاولى ركعة وانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى الثالثة فصلوة الاولى فاسدة و  
صلوة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلث طوائف فصل بكل طائفة ركعة  
فصلوة الاولى فاسدة وصلوة الثانية والثالثة جائزة <sup>س</sup> وتقصى الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقضى  
ركعتين بقراءة كذا في الجوهر النيرة <sup>س</sup> ثم الخوف من العدو ومن سبيع سواء والخوف لا يوجب قصر الصلوة الا انه يباح له المشي في الصلوة كذا  
في المصنعات ولا يقاتلون في حال الصلوة فان قاتلوا بطلت صلواتهم لان القتال ليس من اعمال الصلوة <sup>س</sup> وكذا من ركب حال انصرافه  
كذا في الجوهر النيرة <sup>س</sup> سواء كان انصرافه عن القبلة الى العدو ومن العدو الى القبلة ولا يصلي سايقا في البحر ولا ماشيا كذا في المصنعات  
واذا كان ماشيا عاديا من العدو فخصرت الصلوة ولم يمكنه الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ماشيا عند ذليل يؤخره واذا سها في صلوة  
الخوف وجب عليه سجدة التسهوا كذا في المحيط <sup>س</sup> فان اشتد الخوف صلوا ركبا افرادى يؤمنون بالركوع والسجود الى اى جهة شاء واذا  
لم يقدر سوا على التوجه الى القبلة كذا في الهداية <sup>س</sup> واشتداد الخوف هذا ان لا يدعهم العدو بان يصلوا نازلين بل يهجمهم بالمحاربة  
كذا في الجوهر النيرة <sup>س</sup> ولا يصلون جماعة ركبا الا ان يكون الامام والمقتدى على دابة فيصير اقتداء المقتدى به <sup>س</sup> واذا صلى بالايما لم يزل  
الاعادة بعد نزول العذر في الوقت وخارج الوقت والرجل يؤمى اذا التقى على الركوع والسجود والركب اذا كان طالبا لا يصلي  
على الدابة وان كان مطلوب الا باس بان يصلي على الدابة كذا في المحيط <sup>س</sup> ثم كل من كان يمكنه ان ينزل فصل ركبا تنفس صلوة عند ذلك  
في المصنعات <sup>س</sup> ولو حصل الامن في وسط الصلوة بان ذهب العدو لا يجوز ان يقوا صلوة الخوف ولكن يصلون صلوة الامن ما بقى من صلواتهم  
ومن حول منهم وجهه عن القبلة بعد ما انصرف العدو وفسدت صلوة ومن حول منهم وجهه قبل انصرف العدو ولاجل الصلوة  
ثم ذهب العدو وبني على صلوته كذا في التاثير خاتمة <sup>س</sup> قال محمد راجح في الزيارات امام صلى الظهر بالناس صلوة الخوف وهم مقبوضون  
فلما صلى بطائفة ركعتين انصرفوا الا واحدا منهم لم تنفس صلوته ولكن لا يستحب له ذلك فان صلى مع الامام الركعة الثالثة فعلم انه  
اساء في ما صنع والخوف بعد الثالثة او بعد الرابعة قبل ان يقعد الامام قدر التشهد فصلوته صحيحة وكذلك لو انصرف بعد ما قعد  
مع الامام قدر التشهد قبل التسليم فصلوته تامة فان افتتح الامام بهم صلوة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة اقبل العدة  
والخريف طائفة من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى اتوا فصلواتهم تامة <sup>س</sup> اما صلوة من بقى مع الامام فظن  
واما صلوة من الخوف فلان هذا الاخراف في اوانه والضرورة متفقة <sup>س</sup> ولو افتتح الامام بهم صلوة الظهر وهم مقبوضون فاقبل العدو والخريف  
طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تنفس صلواتهم وان انصرفوا بعد ما صلوا ركعة فسد صلواتهم ولو حضرا بعد ما صلوا  
الظهر تلك ركعات وانصرفت طائفة ليقفوا بازاء العدو ولا ذكر لهذا الفصل في الكتاب <sup>س</sup> وقد اختلف المشايخ في قوله <sup>س</sup> وقال بعضهم  
لا تنفس صلواتهم لان بعد اداء الشطر الى ان يفرغ الامام وان الاخراف للطائفة الاولى كذا في المحيط <sup>س</sup> صلوة الخوف تجوز في الجمعة <sup>(ر)</sup>  
والعيدين كذا في السراجية <sup>س</sup> فاذا اقبل الامام العدو ويوم العيد في المصنف لادوان يصلوا بالناس صلوة الخوف يجعل الناس  
طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب ابن مسعود فاجتبه الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة  
الثانية في الركعة الثانية <sup>س</sup> وان كان يرى كل واحدة من الطائفتين خلاف رأى الامام الا اذا تبين خطأ الامام ولم يقبل باحد

باب الحادى والعشرون

من النسيان به فذا فرغ الامام من صلواته واخرقت الطائفة الثانية وجاءت الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقفوا قد قرأه  
الامام او قبل او اكثر ثم يكبرون الزوائد ويكونون بالركعة كما فعله الامام واذا اتوا الخوض وجاءت الطائفة الثانية ويقضون الركعة  
الاولى بقراءة ويبدون بالقراءة ثم بالتكبير رواية الثريا بان والجامع والسير الكبير واحدى راتى النوادر وهو الاستحسان كذا فى المحيط  
**الباب الحادى والعشرون فى الجنائز** وفيه سبعة فصول **الفصل الاول فى المختصر**  
اذا اخضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا فى الهداية «وهذا اذا الميثق عليه فاذا اشق ترك على حاله  
كذا فى الزهدى وعلامات الاحتضار ان يسترخى قدماءه فلا تتصبان ويتعرج انفه ويخشف صدغاه ويمتد جلدة الخشية كذا فى التبيين  
وعند جلدة وجهه فادى فيها تعطن هكذا فى السراج الوهاج «ولكن الشهادتين «وصورة التلقين ان يقال عنده فى حالة النزاع قبل التفرغ  
جهرا هو يسع شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ولا يقال له قل ولا يلج عليه فى قولها مخافة ان يظلم فاذ الملقن قالها مرة  
لا يعيد ما عليه الملقن الا ان يتكلم بكلام غيرها كذا فى الجوهر النيرة «وهذا التلقين مستحب بالاجماع «واما التلقين بعد الموت فلا يلحق  
عندنا فى ظاهر الرواية كذا فى العيني شرح الهداية ومعراج الدرارية «وتنعمل بها عند الموت وعند الدفن كذا فى المصنوع «ويستحب  
ان يكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه التحريك فى السراج الوهاج «وقالوا اذا اظهرت من المختصر كلمات توجب الكفر  
لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موفى المسلمين كذا فى فتح القدير «وحضور اهل الخير والصلاح مرغوب فيه «ويستحب قراءة سورة يس  
عنده كذا فى شرح منية المصلى لامير الحاج «ويحضر عنده من الطبيب كذا فى الزهدى «ولا بأس بحلوس الحائض والحجيب عنده  
وقت الموت كذا فى فتاوى قاضى خان «فاذا مات شد والحية وغضوا عينيه «وتولى اهل به اغراضه باسهل ما يقدر عليه و  
يشد لحياه بعصا بة عرضيه يشدها فى ناحية الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا فى الجوهر النيرة «ويقول مغضبه بسم الله وعلى مسألة  
رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعد به لبقاؤك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه كذا فى التبيين «و  
يلين مفاصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يمد يدهما ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يمد يده الى بطنه وساقيه الى فخذه  
ثم يمدها كذا فى الجوهر النيرة «ويستحب ان ينزع عنه ثيابه التى مات فيها ويحشى جميع بدنه بنوب ويترك على شئ مرتفع من لوح او سري للثلا  
يصيبه نذارة الارض فيتغير رجه ويجعل على بطنه حديدة او طين رطب ثلاثين نفرا كذا فى السراج الوهاج «ويستحب ان يعلم جيرانه و  
اصدقائه حتى يودوا حقه بالصلوة عليه والدعاء له كذا فى الجوهر النيرة «وكذا بعضهم النداء فى الاسواق والاصح انه لا بأس به كذا  
فى محيط السرخسى «ويستحب ايضا ان يساغ الى قضاء دينه وابرائه منه ويبادر الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجاءة ترك حق يتيقن  
بموته كذا فى الجوهر النيرة «ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا فى التبيين «امرأة ماتت والولد يضطرب فى بطنها قال محمد بن  
يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك كذا فى فتاوى قاضى خان **الفصل الثانى فى الغسل** غسل الميت من واجب  
على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا فى النهاية ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي كذا فى الكافي «والواجب هو الغسل  
مرة واحدة والتكرار سنة حتى لو اكتفى بغسلة واحدة او خمسة واحدة فى ماء حار جاز كذا فى البدائع «ويجوز الميت اذا اسرى  
غسله وهذا مذموم كذا فى الظهيرية «ويوضع على سريره حجر وتقبل وضع الميت عليه «وكيفيته ان يدار الحجر حوالى السرى امامه  
او ثلثا او خمسا ولا يراود عليها هكذا فى التبيين والعيني شرح الكفر وكيفية الوضع عند بعض اصحابنا الوضع طولا كما فى حالة الكفر  
اذا اسرد الصلوة بايماء «ومنهم من اختار الوضع كما يوضع فى القبر ولا صح انه يوضع كما تيسر كذا فى الظهيرية «ويستحب ان يستتر  
الوضع الذى يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله او من يعينه كذا فى السراج الوهاج «ويستعورته بحرقه من السرة الى الركبة  
كذا فى محيط السرخسى «وهو الصحيح كذا فى المحيط «ظاهر المذهب ان يستعورته الغليظة دون الخنزين كذا فى الخلاصة «هو  
الصحيح كذا فى الهداية «وكيستنى عند ابى حنيفة وعند جمهورنا الله كذا فى محيط السرخسى «وصورة استنجائه ان يلف الغاسل  
على يديه حرقا ويغسل السرة لان مس العورة حرام كالنظر اليها كذا فى الجوهر النيرة «ولا ينظر الرجل الى فخذ الرجل عند الغسل  
وكذا المرأة لا تنظر الى فخذ المرأة كذا فى التاثير خانية ثم يوضأ وضوء للصلوة الا اذا كان صغيرا لا يصلى فاذا يوضأ كذا فى فتاوى قاضى خان

(س)

(م)

(ا)

ويبدأ بغسل وجهه ولا يغسل اليدين كذا في الحديث ويبدأ باليمنى من اعتبارا بما لو اغتسل في حوته ولا يحضض ولا يستنشق كذا  
 في فتاوى قاضيان ومن العلماء من قال بجعل الغاسل على أصبعه خرقة رقيقة ويدخل الأصبع في فمه ويمسح بها أسنانه وشفتيه  
 ولهاقته ولثته وينقيها ويدخل في مخزبه أيضا هكذا في الظهيرية قال شمس لامة الحلوئي وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط والخلاف  
 في مسير رأسه والصحفان عيسر رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين والغسل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط وتغلي  
 الماء بالسدرا أو بالحوض فإن لم يكن فالماء الفراج كذا في الهداية ويغسل رأسه ولحيته بالمحطى وإن لم يكن فبالصابون ونحوه كذا  
 يعمل عمله هذا إذا كان في رأسه شعرًا اعتبارًا بالجملة المحيوة كذا في التبيين فإن لم يكن فكيفه الماء الفراج كذا في شرح الطحاوي ثم  
 يفيض على شفة الأيسر فيغسل بالماء والسدرا حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي الثغرت منه ثم يفيض على شفة الأيمن فيغسل  
 بالماء والسدرا حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي الثغرت منه لأن السنة هي البداية باليمنى ثم يجلسه وليسند يديه ويمسح  
 بطنه مسامحة ثم يقرأ عن تلويث الكفن فإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم يشقه بثوب كيلا يتبل  
 أكفانه ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعره كذا في الهداية ولا يقص شاربيه ولا نيف أبطه ولا يحلق  
 شعر أذنه ويذفن بجميع ما كان عليه كذا في محيط السنخى وإن كان ظفره منكسرًا فلا بأس بأن يأخذ من كذا في المحيط ولا بأس  
 بأن يجعل القطن على وجهه وإن يحشى به مخارقه كالدر والقليل والأذنين والغم كذا في التبيين أكملت إذا وجد في الماء الألبان (٢)

من غسله لأن الخطاب بالغسل نوجه على بقى آدم ولم يوجد من بقى آدم فعل إلا أن يحركه في الماء بنية الغسل عند الإخراج  
 كذا في التجنيس وهو هكذا في اليد الخ ومحيط السنخى ولو كان الميت متقسطًا يتعذر مسحه كفى صبب الماء عليه كذا في التاثرات  
 فأقلا عن العتابية وحكم المرأة في الغسل بحكم الرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها كذا في التاثرات خانية فأقلا عن شرح الطحاوي  
 ومن استهل بعد الولادة سمي وتغسل وصلى عليه وإن لم يستهل أدرج في خرقة ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الدراية (٣)

وهو المختار كذا في الهداية ولا يستهل ما يعينه به حيوة الوالد من صوت أو حركة ولو شهدت القابلة أو الأم على استمهال الوالد  
 فإن قولها مقبول في جواز الصلوة عليه هكذا في المصنوع المستقط الذي لم يتم أعضاء ولا يصل عليه باتفاق الروايات والمختار  
 أن يغسل ويذفن ملفوفًا في خرقة كذا في فتاوى قاضيان وتكون وجد أكثر البدن أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصلى عليه (٤)

كذا في المصنوع وإذا أصلى على الأكثر لم يصل على الباقي إذا وجد كذا في الإيضاح وإن وجد نصفه من غير الرأس أو وجد نصفه  
 مشقوقًا طولًا فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ويلف في خرقة ودفن فيها كذا في المصنوع ومن لا يدري أنه مسلم أو كافر فكان  
 عليه سيماء المسلمين أو في بقاع دار الإسلام يغسل والأفلاك في معراج الدراية موثق للمسلمين إذا اختلط بموتى الكفار أو  
 قتلى المسلمين بقتلى الكفار إن كان للمسلمين علامة يعرفون بها يميز بينهم وهو علامة المسلمين المختان والحضاب واللبس  
 السوداء فيصلى عليهم وإن لم تكن علامة الكانت الغلبة للمسلمين يصلى على الكل ويؤى بالصلوة الدعاء للمسلمين ويدفنون  
 في مقابر المسلمين وإكانت الغلبة للمشركين فإنه لا يصلى على الكل ولكن يغسلون ويكفنون ولكن لا على وجه غسل موتى المسلمين  
 وتكفينهم ويدفنون في مقابر المشركين وإن كانا سواء فلا يصلى عليهم أيضًا واختلف المشائخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين  
 وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذ لهم مقبرة على حدة كذا في المصنوع وإن سبى صبي مع أحد ابويه أو بعده ثم مات  
 لا يغسل حتى يقربه بالسلام وهو يعقل أو يسلم أحدهما في الأجداد اختلاف وإن سبى وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدى (٥)

وتومات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المصنوع ويصلى عليه ويثقل ويمحى في الحجر كذا في معراج الدراية ومن قتل  
 لبقى أو قطع طريق لا يغسل ولا يصلى عليهما وقيل هذا إذا قتل في حالة الحاربة قبل أن يوضع الحرب أو راعيًا إذا قتل بعد ثبوت  
 يد الإمام عليهما فإنهما يغسلان ويصلى عليهما وهذا أحسن أخذ به الكبار من المشائخ رحمهم الله ومن يقتل الناس خنقًا لا يغسل  
 ولا يصلى عليهم ومشائخنا رحمهم الله جعلوا حكم المقتولين بالعصبيه حكم أهل البغي على هذا التفصيل كذا في محيط السنخى وتو  
 المكابرون في المصير بالسلاح بالليل بمنزلة قطاع الطريق كذا في الذخيرة وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارت كذا في فتاوى قاضيان

(٤٠٤)

ولو كان الغاسل جنباً او حائضاً او كافراً اجاز ويكره كذا في معراج الدراية ولو كان محدثاً لا يكره لقافة هكذا في القنية ويجب  
لغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الامانة والورع كذا في الزاهدي يكتسب ان يكون الغاسل ثقة  
ليستوي الغسل ويكتم ما يرى من قبحه ويظهر ما يرى من جميله فان رأى ما يوجب من قتل وجهه وطيب رائحته واشباه ذلك يستعمل  
ان يحدث بهما للناس وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه وندن رائحته واتقلاب صورته وتغير اعضائه وغير ذلك لم يجز له ان  
يحدث به احد اذ اني الجوهر النيرة فان كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الغسل منه ما يكره فلا بأس بان يحدث به الناس  
يكون زجر الهمم عن البدعة كذا في السراج الوهاج ويستحب ان يكون يقرب الغاسل بمجرع فيها يجوز ان لا يظهر من الميت رائحة كريهة  
تضعف نفس الغاسل ومن عينه كذا في الجوهر النيرة ولا يفضل ان يغسل الميت جازاً وان ابتغى الغاسل الاجر فيمكن هذا وغيره  
يجوز اخذ الاجر ولا لم يجز هكذا في الظهيرية يغسل الرجال الرجال والنساء النساء ولا يغسل احدهما الاخر فلو كان الميت صغيراً لا يشترط  
جاز ان يغسله النساء وكذا اذا كانت صغيرة لا تشترط جاز للرجال غسلها والمحبوب والمحصى في ذلك كالحمل ويجوز للمرأة ان تغسل  
زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينونة من تقبيل ابن خروجه او ابويه وان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله ولو لما  
هو فلا يغسلها عند ذلك اذ في السراج الوهاج ولو طلقها رجعياً ثم مات عنها وهي معتدة تغسل هكذا في محيط السرخسي فان مات في اخر  
حدثها قبل الاغتصاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة ان تغسله كذا في شرح الطحاوي ولا يصل فيه ان كل من يجمل له وطئها لو كان حياً  
بالنكاح يجمل لها ان تغسله والا فلا كذا في التاتارخانية ناقلاً عن العنابية وهو اليهودية والتصانية كالمسلة في غسل زوجها لکنه  
يقبر كذا في الزاهدي اذا كان للمرأة محرم يتيمها باليد واما الاجنبى فيحرقه على يده ويغض بصره عن ذراعيها وكذا الرجل في امراته الا  
في غرض البصر ولا فرق بين الشاب والعمور كذا في فتاوى قاضيان ولو ماتت ام ولده او مدبرته او مكاتبته او جاريتها لا يغسلها  
المولى وكذا على العكس ولو ماتت رجل بين النساء يتيمه ذات رحم محرم منه او زوجته او امته بغير ثوب وغيرها ثوب كذا في  
معراج الدراية ولو ماتت الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافراً فمن يغسله الغسل ويغسل بينهما حتى يغسله وان لم يكن  
معهن رجل وكانت صبوية صغيرة تستحى واطاقت ان تغسله عامتها الغسل ويغسل بينهما حتى تغسله وان ماتت المرأة  
(۹) في السفر ومعها امرأة كافرة وصبي لم يبلغ حدا الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المصنوعات والمخنثي المشكل  
المراهق لا يغسل بجلد ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة ويقيم سراويله كذا في الزاهدي وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله  
ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة ويجفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والمحد ولا يوضع فيه  
بل يلقى كذا في الهداية ويبيح ان لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنته المسلم اذا مات بل يفعله المسلمون هكذا في النهاية  
في فصل الصلوة على الميت واذا مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر يقيم ويصلى عليه هكذا في المحيط بمرجل مات و  
لم يجدها ماء فتموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل ويصلى عليه ثانياً في قول ابى يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان  
(۱۰) **الفصل الثالث في التكفين وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير** كفن الرجل سنة الزاروقتيص ولقافة وكفاية اذ امر  
ولقافة وضربة ما وجد هكذا في الكفر والاخر من القرن الى القدم واللقافة كذلك والقيمص من اصل العنق الى القدم كذا في  
الهداية بلا جيب ودخريص وكفين كذا في الكافي وليس في الكفن عمامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسنها المتأخرون لمن  
كان عالماً ويجعل ذنبها على وجهه بخلاف حال الحيوة كذا في الجوهر النيرة وكفن المرأة سنة درج وانزار وخمار ولقافة وخرقة تربط  
بها ثديها وكفاية انزار ولقافة وخمار هكذا في الكفر وعرض الحرفة ما بين الشدى الى السرة هكذا في العيني شرح الكفر والتبيين  
الاولى ان تكون الحرفة من الثديين الى الفخذ كذا في الجوهر النيرة ويكره الاقتصار على ثوبين لها وكذا الرجل على ثوب واحد الا الضربة  
(۱۱) كذا في العيني شرح الكفر والصبى المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وادنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد  
(۱۲) ثوبان كذا في التبيين والمخنثي يكفن كما تكفن المرأة احتياطاً ويمتنع المحرم والمصفر المزعفر كذا في الجوهر النيرة ويكفن يكفن مثل  
وهوان ينظر الى مثل ثيابه في حجة الخروج العيدين وفي المرأة ينظر الى ما تلبس اذا خرجت الى زيارة ابويها كذا في الزاهدي ولا بأس

بالتصحيح

والكتان والقصب وفي حق النساء بالحجر والابريسيوم والمعصفر والمزغفر ويكره للرجال ذلك وأحب الأكتان الثياب البيض هكذا  
 في النهاية والمخاق والجدي في التكفين سواء كان في الجوهرة النيرة وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحيوة يباح تكفينه بعد الوفاة وما  
 لا يباح له لبسه حال الحيوة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كما في شرح الطحاوي «وان كان بالمال كثيرة وبالورثة قلة فكفن السنة اولى و  
 ان كان على لعكس فكفن الكفاية اولى كما في الظهيرية «وقد اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في  
 ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون كما في الجوهرة النيرة «وكيفية التكفين ان يبسط للرجل اللقافة ثم يبسط عليها ازار ثم يوضع الميت  
 على الاثرار ويقص ويوضع المحوط في رأسه وبعينه وسائر جسده كما في المحيط ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس في حق  
 الرجل كما في الايضاح «ويوضع الكافور على جبهته وانفه ويديه وركبتيه وقد مبه فربما يعطف الاثرار عليه من قبل اليسار ثم  
 من قبل اليمين ثم اللقافة كذلك كما في المحيط «وان عيقت انتشار الكفن يعقد بشئ كما في محيط السرخسي «واما المرأة تبسط  
 لها اللقافة والاثرار على نحو ما بينا للرجل ثم يوضع على الاثرار وتلبس الدرع ويجعل شعرها صفيحتين على صدرها فوق الدراع  
 ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف الاثرار واللقافة كما بينا في الرجل ثم تحرقه بعد ذلك تربط فوق الاكتان فوق الشدين  
 كما في المحيط «ويجوز الاكتان قبل ان يدرج الميت فيها وترا واحدة او ثلثا او خمسا ولا يزداد على ذلك كما في العيني شرح الكفاية «ويجوز  
 ما يجزئ الميت ثلاثة مواضع عند خروج سرحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجزئ خلفه كما في  
 التبيين «والحرم وغير المحرم في ذلك سواء يطيب ويغسل وجهه ورأسه ويجزئ الامة كما يجزئ الحرة هكذا في المحيط والكفن من  
 ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والاثرث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرضع والمبيع  
 قبل القبض والعبد المجاني هكذا في التبيين «ومن لم يكن له مال فالكفن على من يجب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد رح  
 وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان «ولو مات الزوج و  
 لم يترك مالا وله امرأة موصية فليس عليها كفته بالاجماع كما في المحيط «وان لم يكن له من يجب عليه نفقته فكفته في بيت المال فان لم يكن  
 فعل المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كما في الزاودي «وفي العتبية وان لم يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاذخر وفرن وجعل  
 على قبره ان التا تاريخانية «ترجل مات في مسجد قوم فقام احدهم وجمع الدراهم فقضيل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل سره عليه  
 وان لم يعرف كفن به فحاجا اخره لم يقدر على صرفه الى الكفن بتصدق به على الفقراء كما في فتاوى قاضيان «وان سرق كفته  
 وهو طري كفن كفتا ثانيا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغنماء واصحاب الوصايا ولو لم يقضيل التركة من الدين فان لم يقض  
 الغنماء ويوفهم بدأ الكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شئ وان تفنن كفاه ثوب واحد وان اكله السبع وبقي الكفن عاد الى التركة  
 ولو كفته اجنبي او قريبه من مال نفسه يعود الى المالك كما في معراج الدراية **الفصل الرابع في حمل الجنازة** سنن في  
 حمل الجنازة اربعة من الرجال كما في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم «اذا حموه على سرير اخذوه بقوائمها الا سربع به ورون السنة  
 كما في الجوهرة النيرة «ثمان في حمل الجنازة شديتين نفس السنة وكما لها ما نفس السنة في ان تأخذ بقوائمها الا ربع على  
 طريق التعاقب بان تحمل من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع واما كمال السنة فلا يتحقق الا في واحد وهو ان يبدأ  
 الحامل حمل يمين مقدم الجنازة كما في التا تاريخانية فيحمل على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على عاتقه الايمن ثم المقدم الايمن  
 على عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على عاتقه الايسر هكذا في التبيين «ويكره حملها بين العمودين بان يحملها رجلان احدهما مقدمها  
 والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما اشبه ذلك ولا بأس بان يأخذ السرير بيده او يضع على المنكب «ويكره له  
 ان يضع نصفه على المنكب ونصفه على اصل العنق هكذا في شرح الطحاوي «وذكر الاسبيعي ان الصبي ان الرضيع اوله العظيم  
 او فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بان يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على ايديهم ولا بأس بان يحمله على  
 يديه وهو راكب وان كان كبيرا يحمل على الجنازة كما في الجنازة «وتيسر بالميت وقت المشي بلا خبيث وخذ ان يسرع به بحيث  
 لا يضرب الميت على الجنازة كما في التبيين «الافضل للمشي للجنازة المشي خلفها ويجزئ ما معها الا ان يتباعد عنها او

(٥)

(١)

(٢)

یتقدم الكل فیکره ولا یجسی عن بیئها ولا عن شمالها کذا فی فتاوی القدری وفي حالة المشی بالجنائزۃ یتقدم الرأس کذا فی المضمرة و  
 اتباع الجنائزۃ افضل من النواقل اذا کان الجوارق قرابة او صلاح مشهور کذا فی الجوارق وکذا بأس بالکعب فی الجنائزۃ والمشی  
 افضل ویکره ان یتقدم الجنائزۃ راکبا کذا فی فتاوی قاضیان ویکره النوع والصبحا ویشق الجویب فی الجنائزۃ ومنتزل المیت  
 فأما البکاء من غیر رفع الصوت فلا بأس به فالصبر افضل کذا فی التاتارخانیة ولا یتبع بنا فی حجره ولا یشم کذا فی الجوارق  
 ولا یبغی للنساء وان یخرجن فی الجنائزۃ فإذا کان مع الجنائزۃ نائمة او صالحة ذبحت فان لم تنجز فلا بأس بان یشی معها لان  
 اتباع الجنائزۃ سنة فلا ینکره لبدعة من غیره ولا یقوم بالجنائزۃ الا ان یرید ان یشهد ها کذا فی الايضاح وتوکل اذا کان القوم  
 فی المصلی وجب الجنائزۃ قال به بعضهم لا یقومون اذا رأوها قبل ان توضع الجنائزۃ عن الاعناق وهو الصحیح کذا فی فتاوی قاضیان  
 وعلى متبعی الجنائزۃ الصمت ویکره لهم رفع الصوت بالذکر وقراءة القران کذا فی شرح الطحاوی فان اذاد ان یدکر الله بن کره فی نفسه  
 کذا فی فتاوی قاضیان واذ اوضعت الجنائزۃ علی الارض عند القبر فلا بأس بالجلوس وانما یکره قبل ان یوضع عن مناکب الرجال  
 کذا فی الخادصة والافضل ان لا یجلس مالم یسوا علیه التراب کذا فی محیط السرخسی واذ انزلوا به للصلوة یوضع عرضها  
 للقبلة کذا فی التاتارخانیة ویجوز الاستیارة علی حمل الجنائزۃ کذا فی فتاوی قاضیان **الفصل الخامس فی الصلوة**  
 علی المیت الصلوة علی الجنائزۃ فرض کفاية اذا قام به لبعض واحد کان او جماعة ذکر کان او انقی سقط عن الباقین واذ اترك  
 الكل اثموا هکذا فی التاتارخانیة والصلوة علی الجنائزۃ تتادی باء الا امام وحده لان الجماعة لیست بشرط الصلوة علی الجنائزۃ  
 کذا فی النهاية وشرطها اسلام المیت وطهارته ما دام التمسلم مکنا وان لم یتمکن بان دفن قبل الغسل ولم یتمکن اخراجه الا بالتمسک  
 بجوز الصلوة علی قبره للضرورة ولو وصلی علیه قبل الغسل ثم دفن یعاد الصلوة لفساد الاولی هکذا فی التبيين ووطها سنة  
 مکان المیت لیس بشرط هکذا فی المضمرة ویصلی علی کل مسلم مات بعد الولادة صغیرا کان کبیرا ذکر کان او انقی حر کان او  
 عبد الا البغاة وقطاع المریق ومن یمثل حالهم واذ مات حاله واذ مات حاله ولا دته فان کان خرج اکثره وصلی علیه وان کان اقله لم یصل علیه  
 وان خرج نصفه لم یدکر فی کتاب ویحیی ان یتوکل هذا علی قریاس ما ذکرنا من الصلوة علی نصف المیت کذا فی البدائع والصلی  
 اذا وقع فی ید المسلم من الجن فی دار الحرب وحده ومات وحده ومات شهیداً علی علیه الصلوة کذا فی محیط وقال ابو یوسف لا یصل علی  
 کل من یقتل علی متاع یاخذ هکذا فی الايضاح ومن قتل احدا بویه لا یصل علیه اعانة له کذا فی التبيين ومن قتل نفسه خطأ  
 بان ناول رجلا من العد ولیضریه بالسيف فاخطأ واصاب نفسه ومات غسل وصلی علیه وهذا بخلاف کذا فی الذخیرة  
 ومن قتل نفسه عمدا یصلی علیه عند ابی حنیفة ومحمد رحمهما الله وهو الاصح کذا فی التبيين ومن قتل بحق لیسلاح او غیره حکم فی  
 القود والرحم یغسل ویصلی علیه ویصنع به ما یصنع بالموتی کذا فی الذخیرة وقال الذی صلیه الامام عن ابی حنیفة شرح فیہ رایتان  
 روی ابوسلمین عنه انه لا یصلی علیه کذا فی فتاوی قاضیان واولی الناس بالصلوة علیه السلطان ان حضر فان لم یحضر  
 فالقاضي ثم امام الحی ثم الولی هکذا فی اکثر المتون فاذا ذکر الحسن عن ابی حنیفة شرح ان الامام الاعظم وهو الخلیفة اولی ان حضر فان  
 لم یحضر فامام المصرفان لم یحضر فالقاضي فان لم یحضر فصاحب الشرط فان لم یحضر فامام الحی فان لم یحضر فالاقرب من  
 ذوی قرابته وبهذه الروایة اخذ كثير من مشائخنا رحمهم الله کذا فی الكفاية والنهاية ومعراج الدراریة والعناية وکذا اولیاء علی  
 ترتیب العصبات الاقرب الا الاکابر فانه یتقدم علی الاکابر کذا فی خزانة المفتیین قبل هذا قول محمد بن جریر وعند الاکابر  
 والصلیة قول الكل کذا فی التبيين هکذا فی الغیة فی فتاوی القدری ولا حق للنساء فی الصلوة علی المیت ولا للصغار ولا اقرب  
 ان یتقدم علی الابعد من شاء فان الاقرب فی مکان تقوت الصلوة تجزئ ویراهن الا بعد اولی فان قدم الغائب غیره بکتاب کان للبعد  
 ان یمتد ووالمریض فی المصومین یراهن الصمیم یتقدم من یشاء ولیس للابعد ان یمتد فان تساوی ولیان فی درجته فاکبرهم سنا اولی  
 ولیس لاحدهما ان یتقدم غیر شریکة الا باذنه فان قدم کل واحد منهما رجلا کان الذی قدمه الاکبر اولی کذا فی الجوهر الذی  
 وفي الکبری المیت اذا وصی بان یصلی علیه فلان فالوصیة باطله وغلیب الفتوی کذا فی المضمرة عند مرات واختم فی الصلوة

(۱۳)

(۱۴)

(۱۵)

(۱۶)

(۱۷)

کتاب

عليه لعلى ولو العبد ولبنه وعمره ان فالولى احق بالصلاة عليه كذا فى المحيط وعليه الفتوى كذا فى المصنوعات ولا ولاية للزوج عندنا  
لا تقطع الوصلة بالموت كذا فى الجامع الصغير لقاضيان ، فان لم يكن الميت ولى فالزوج اولى ثم الميراث اولى من الاجنبى كذا فى  
التبيين ، ولو ماتت امرأة ولها من زوج وان عاقل بالغ منه فان ولاية للابن دون الزوج لكن يكره للابن ان يتقدم اياه وينبغي ان يتقدم  
فاما كان لها ابن من زوج اخر فلا بأس بان يتقدم لانه هو الولى وتغذية مزوج امه غير واجب عليه كذا فى البدائع وهو لا يصل على ميت (و)  
الامراة واحدة والتنفل بصلوة الجنائز غير مشروع كذا فى الايضاح ولا يعيد العلى ان صلى الامام الاعظم والسلطان او الوالى او القبا  
الامام الحى لان هو اولى منه والكان غير مؤلوا لانه ان يعيد كذا فى الخلاصة وان صلى عليه الولى لم يحز لاحدان يصل بعدده ولو  
اداء السلطان ان يصل عليه فله ذلك لان تقدم عليه ولو صلى عليه الولى والميت والياء اخر بترتة ليس له ان يعيد واذا  
الجوهرة الثيرة فان صلى غير العلى او السلطان اعاد العلى ان شاء كذا فى الهداية وتجل صلى صلوة الجنائز والولى خلفه ولم يرض به  
ان تابعه فصى منه جاز ولا يعيد العلى ، ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد ، وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة  
صحت صلوة الامام ولا تعاد الصلوة عليه كذا فى الخلاصة ، اذا صلى المريض على جنازة قاعد او هو وليها والقوم خلفه قيام جان  
رجل مات فى غير بلدة ثم جاء اهله فملوه الى منزله الكانت الصلوة باذن السلطان او القاضي لا تعاد كذا فى فتاوى قاضيان  
حضرت وقت صلوة المغرب جنازة تقدم صلوة الجنائز على سنة المغرب كذا فى القنية ، ولا يجوز الصلوة على الجنائز ركبا  
كذا فى المحيط ، وكل ما يعتبر شرط الصحة سائر الصلوة من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وستر العورة والنية  
يعتبر شرط الصحة صلوة الجنائز هكذا فى البدائع ، فالامام والقوم ينحون ويقولون نويت اداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى  
متوجها الى الكعبة مقتديا بالامام ، ولو تفكر الامام بالقلب انه يؤدى صلوة الجنائز يصح ، ولو قال المقتدى اقتديت بالامام  
يجوز كذا فى المصنوعات ، ومن الشتره لا حضور الميت ، ووضعوه ، كونه امام المصلى فلا يصح على غائب ولا على محمول على دابة و  
لا على موضع خلفه هكذا فى النهل لفاضى ، وتفسد صلوة الجنائز بما تفسد به سائر الصلوة الا اذا ذم المرأة كذا فى الزاهد  
اذا كان القوم سبعة قاموا ثلثة صفة وينتقدم واحد وثلثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدها كذا فى التاثيرا خانية ، يقوم للرجل و  
المرأة تجزء الصلوة ، وهذا احسن موافق الامام من الميت للصلوة عليه وان وقف فى غير جاز ، و صلوة الجنائز اربع تكبيرات (و)  
ولو ترك واحدة منها لم يجز صلواته هكذا فى الكافي ، تكبير الاول افتتاح ويقول سبحانك اللهم ثم يكبر اخرى ويصل على النبى صلى  
الله عليه وسلم ثم يكبر اخرى ويدعو للميت وجميع المسلمين وليس فيه بادعاء موقت ، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان  
يقول اللهم اغفر لحييتنا وميتتنا وشاهدينا وناجيتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا فاننا ان الله من احببتنا متنافا حيا على الاستلام ومن  
توفيتنا متنا فوقة على الايمان ، فان كان الميت صغيرا عن ابى حنيفة شرح انه يقول اللهم اجعله لنا فرط اللهم اجعله لنا ذخر  
اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا ، هذا اذا كان مجس ذلك فان كان لا مجس يأتى باى دعاء شاء ، ثم يكبر الرابعة ثم يسلم تسليمين  
وليس بعد التكبير الرابعة قبل السلام دعاء هكذا فى شرح الجامع الصغير لقاضيان ، وهو ظاهر المذهب هكذا فى الكافي ، ويخاف  
فى الكل الا فى التكبير كذا فى التبيين ، ولا يقرأ فيه القرآن ، ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به ، وان قرأها بنية القراءة لا يجوز  
لانها محل الدعاء دون القراءة كذا فى محيط السرخسى ، ولا يرفع يديه الا فى التكبير الاولى فى ظاهر الرواية كذا فى العيني شرح الكفر  
والامام والقوم فيه سواء كذا فى الكافي ، ولا يقوى الميت فى التسليمين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالثانية من عن شماله كذا  
فى السراج الوهاج ، وهكذا فى فتاوى قاضيان والظهيرية ، ولو تكبر الامام خمسا فالمقتدى لا يتابعه ثم ما يصنع فى رواية عن  
ابى حنيفة شرح يمكنك حتى يسلم معه ، وهو الاصح هكذا فى محيط السرخسى ، واذا جاء رجل وقد تكبر الامام التكبير الاولى ولم يكن  
حاضرا انتظر حتى يكبر الثانية ويكبر معه ، فاذا فرغ الامام كبر المسبوق التكبير التى فاتته قبل ان ترفع الجنازة ، وهذا اخول  
ابى حنيفة وعمل رحمهما الله ، فكذا ان جاء وقد تكبر الامام تكبيرتين او ثلثا كذا فى السراج الوهاج ، وان جاء رجل وقد تكبر الامام  
الرابعة ولم يسلم لا يدخل معه فى رواية عن ابى حنيفة شرح ، ولا يحم انه يدخل وعليه الفتوى كذا فى المصنوعات ، ثم يكبر ثلاثا

قبل ان ترفع الجنازة من ثابا لادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضينان \* ولو رفعت بالايدي ولم يوضع على الاكبان ذكره في  
ظاهر الرواية انه لا ياتي كذا في الظهيرية \* واكان مع الامام فتغافل ولم يكبر مع الامام او كان في النية بعد فاخر التكبير فان يكبر  
ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قولهم لانه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشارك كذا في شرح الجامع الصغير لقاضينان \*  
وان كبر مع الامام التكبير الاول ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرها ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضينان \* ولو سلم الامام بعد  
الثالثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم كذا في التاتارخانية \* ولو اجتمعت الجنازة بخير الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدته وان  
شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية \* وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء ووضعهم بالطول سطوح احدوا  
يقف عند افضلهم وان شاء ووضعهم واحد اوريا واحد الى جهة القبلة \* وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلواتهم  
خلفه حالة الحيوة فيقرب منه الافضل فالافضل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخنا في ثم النساء ثم المراهقات  
ولو كان الكل رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يوضع افضلهم واسنهم مما يلي الامام \* ولو اجتمع حرد عبد والمشهور  
تقديم الكرم على كل حال كذا في فتح القدير \* واذا كبر الامام على جنازة فيجئ باخري مضى على صلواته على الاولى \* فاذا فرغ استأنف على  
الثانية \* واكان لما وضعوا كبر التكبير الاخرى بنوعها مضى للاولى ايضا ولا يكون للثانية \* وان كبر الثانية ينوي الثانية  
وخذها فهي للثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلوة على الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولو واحد حدث الامام في صلوة  
الجنازة فقد تم غيره جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو وقف الميت قبل الصلوة او قبل الغسل فانه يصلى بقية الى ثلثة ايام \* و  
الصحيح ان هذا اللبن يندم ولا يدم بل يصلى عليه ما لم يعلم انه قد تمزق كذا في السراجية \* والصلوة على الجنازة في الجنان والا مكنة  
والدور سواء كان في المحيط \* وصلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه الجماعة مكروه \* سواء كان الميت والقوم في المسجد او كان  
الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد او الميت في المسجد  
والامام والقوم خارج المسجد هو المختار كذا في الخلاصة \* ولا يكبر بعد المطر ونحوه هكذا في الكافي \* ويكبر في الشارع و  
الاضي الناس كذا في المصنعات \* اما المسجد الذي بنى لاجل صلوة الجنازة فاديكبر فيه كذا في التبيين \* ولا ينبغي ان  
يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن اهل الجنازة قبل الدفن \* وبعد الدفن يسعه الرجوع  
بغير اذنتهم كذا في المحيط **الفصل السادس** في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر دفن الميت فرض على  
الكفاية كذا في السراج الوهاج \* والسنة هو اللحد دون الشق كذا في محيط السرخسي \* وصفة اللحد ان يحفر القبر تمامه ثم يحفر  
في جانب القبلة منه حفيرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط \* ويجعل ذلك كالبيت المستقف كذا في البحر الرائق \* فاكانت الارض  
رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضينان \* وصفة الشق ان تحفر حفيرة كالنهر وسط القبر يبنى جانبا به باللبن او غيره  
ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية \* ويبنى ان يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكلما  
زار فهو افضل كذا في الجوهرة النيرة \* وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه  
قدر نصف قامته كذا في المصنعات \* وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه جاوز التخاذ التابوت في بلادنا  
لرطوبة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت  
ويجعل اللبن الخفيف على عيين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة اللحد \* ويكبر الاجر في اللحد اذا كان يلي الميت كذا في فتاوى  
قاضينان \* ويكبر الدفن في الاماكن التي تسمى فساتي كذا في فتح القدير \* والمشفع كالوتر في من دخل كذا في الكافي \* ويستحب ان  
يكونوا اقوياء امناء وصلوا كذا في التاتارخانية \* ووالرحم الحرم اولى باذخال المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا اذا طأ  
غير الحرم اولى من الاجنبي فان لم يكن فلا بأس للجانب وضعا كذا في البحر الرائق \* ولا يدخل احد من النساء القبر كذا في  
محيط السرخسي \* ويدخل الميت مما يلي القبلة وذلك ان يوضع في جانب القبلة من القبر ويحجل الميت منه ويوضع في اللحد  
فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حالة الاخذ كذا في فتح القدير \* ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا في المتون

(٤)

(٥)

(٦)

ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة وتختل العقدة ويسوى اللبن والقصب الا الاخر والخشب  
ويكسب قبره بالاقدرة وينال التراب كذا في المتون ولا بأس بان يهيلوا بايديهم وبالمناسي وكل ما يمكن كذا في الجوهرة النيرة  
ويكره ان يناد على التراب الذي اخرج من القبر كذا في العيني شرح الكفر وكسب من شهد دفن الميت ان يخشى قبره تلك حثياً  
من التراب بيديه جميعاً ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الخشية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة  
ومنها نخرجكم تارة اخرى كذا في الجوهرة النيرة ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار يمكن كذا في السراج الوهاج وكسب من القبر  
قد الشبر ولا يبيع ولا يخلص ولا بأس برش الماء عليه ويكره ان يبي على القبر او يقعد او ينام عليه او يوطأ عليه او يقضى  
حاجة الانسان من بول او غائط او يعكم بعلامه من كتابة ونحوه كذا في التبيين واذا خربت القبور فلا بأس بتطبيخها كذا  
في جواهر الاخلاط ومن حفر قبر نفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التاثيرات راجية رجل حفر قبراً فادوا دفن ميت آخر  
فيه وكانت المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جازولكن يضمن ما انفق صاحبه فيه كذا في المضمرات والافضل الدفن  
في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويسحب اذا دفن الميت ان يجلس ساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما يخرج ورويق لم يحمها  
يتلون القرآن ويدعون للميت كذا في الجوهرة النيرة ثم مرة الفلن عند القبور عند محمد رحمه الله لا يكره ومثلاً نؤمنهم الله اخذنا  
بقوله وهل ينتفع والمخاراة ينتفع هكذا في المضمرات ويكره ان يبني على القبر مسجد او غيره كذا في السراج الوهاج ويكره عند  
القبر ما لم يعهد من السنة واليهود منها ليس الاشرارته والدعاء عنده قائماً كذا في البحر الرائق ولا يذفن اثنان او ثلاثة في قبر  
واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين  
حاجز من التراب كذا في محيا النسخي وان كانا رجلين يقدم في التمد افضلهما هكذا في المحيط وكذا اذا كانت امرأتين هكذا في  
التاثيرات راجية وقول يلى الميت وصار كذا ما دفن غيره في غيره وزرقة والبناء عليه كذا في التبيين ويستحب في القتل في  
الميت دفنه في المكان الذي مات في مفابر ذلك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدس رميل او ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة  
وكذا الوما في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا  
كانت الارض مفسورة او اخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضيان اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن مالكة فالملك بالخيار  
ان شاء امره باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في القندس ولو وضع الميت لغير القبلة او على شقة الايسر  
او جعل رأسه موضع رجلية واحبل عليه التراب لم يندبش ولو سوى عليه اللبن ولم يحل عليه التراب نزع اللبن وروعى  
السنة كذا في التبيين وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما اهلوا عليه الثواب يندبش كذا في فتاوى قاضيان قالوا  
لو كان اللال دسرها كذا في البحر الرائق ويكره قطع المحيط واخشيش من المقبرة فان كان لا بأس به كذا في فتاوى قاضيان  
والمشي في القابر بغير اذى كذا في السراج الوهاج **وهما يتصل بذلك** مسائل التعزية تصاحب المصيبة  
حسن كذا في الظهيرية وروى الحسن بن زياد اذا عزي اهل الميت مرة ولا ينبغي ان يعزبه مرة اخرى كذا في المضمرات وتوقتها  
من حين يموت الى ثلثة ايام ويكره بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى اليه عائلاً فلا بأس بهاء وهي بعد الدفن اولى منها  
قبله وهذا اذا لم يره من جمع شديد فان رأى ذلك قدمت التعزية وتوسخت ان يتم التعزية جميعاً اقرب الميت الكبار  
والصغار والرجال والنساء الا ان يكون امرأة شابة فلا يعزبها الا عمارتها في السراج الوهاج وتوسخت ان يقال لصاحب  
التعزية عفر الله تعالى الميتك ونجا وزعمه وتعد به رحمة ورسز قك الصبر على مصيبتك واخره على موته كذا في المضمرات  
فاقلا عن الحجة واحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما اخذ وزه ما اعطى وكل شئ عنده باجل  
مسمى ويقال في تعزية المسلم بالكافر اعظم الله اجره واحسن عزاءك وفي تعزية الكافر بالمسلم احسن الله عزاءك وغفر  
لميتك ولا يقال اعظم الله اجره وفي تعزية الكافر بالكافر اخذ الله عليك ولا تنقص عددك كذا في السراج الوهاج ويكره  
الاهل المصيبة ان يجلسوا في البيت او في مسجد ثلثة ايام والناس ياتونهم ويمزونهم ويكره ان يجلسوا على باب الدار

(٢)

وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارح الطرق من اقباح القبائح كذا في الظهيرية وفي خزانه الفتاوى والمجلوس للصيبة ثلاثة ايام خصه وتركه احسن كذا في معراج الدراية وما النوح العالي لا يجوز وبالكاء مع رخصة القلب لا بأس به وتكره للرجال استويد الثياب وتمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء واما استويد الخدود ولا يدي وشق الجيوب و خدش الوجوه ونشر المشعور ونثر التراب على الرأس والضرب على الفخذ والصدر وايقاد النار على القبور فمن رسوم الجاهل والباطل والغرور كذا في المصنوعات ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة ايام كذا في التاتار خانية **الفصل السابع** في الشهيد وهو في الشرع من قتله اهل الحرب والبغي وقطاع الطريق او وجد في معركة وبه جرح او يخرج الدم من عينه او اذنه او جوفه او به اثر الحرق او وطئته دابة العدو وهو الكلب او ساقطها او كذمته او صدمته بيدها او برجلها او نفره او ابته بضرب او زجر فقتلتا وطعنوه بالقوة في ماء او نار او رهوه من سور او اسقط عليه حائط او رموا نارافينا او هبت بهاريم البنا وجعلوها في طرف خشب رأسها عندنا او ارسلوا اليها ماء فاحترق او غرق مسلم او قتله مسلم ظلما ولم يجب به دية وكذا في الكافي وكذا ان قتله اهل الذمة او المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية وكو حبت الدية بصلح او بقتل الاب ابنه لا تستقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح او الشبهة كذا في العيني شرح الكنز ومن قتل مدافعا عن نفسه او ماله او عن المسلمين او اهل الذمة باي آلة قتل مجدي او حجر او خشب فهو شهيد كذا في محيط السرخسي ولو كان المسلمون في سفينة فرما هم العدو والنار فاحترقوا من ذلك وتعدى الى وسفينة اخرى فيها المسلمون فاحترقوا فهم كلهم يشهداء كذا في الخلاصة وحكمه ان لا يغسل ويصلى عليه كذا في محيط السرخسي ويدين بدمه وثيابه كذا في الكافي ولو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل كذا في العتابية وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والمجلود والفرج والحشو والخف والتلنسوة والسرويل ولم يذكر محمد رح السرويل الا في السير وكان الشيخ ابو جعفر الهندواني يقول الاشبه ان لا ينزع السرويل ووافقه في ذلك كثير من مشائخنا رحمهم الله هكذا في المحيط ويزاد حتى يتم الكفن وينقض ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي ويجعل المحنوط للشهيد كما في الميت كذا في البحر الرائق ويغسل ان قتل جنبا او صبيا او عجونا ابى حنيفة ترح هكذا في التبيين وكذا تغسل ان قتلت حائضا او نفساء او طهرتها او تمز لا تقطع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرءى حيا في الاصح هكذا في الكافي اما لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية ويغسل من ارتث وهو من صا دخلقا في حكم الشهادة لنيل مرفق الحيوة وهو ان ياكل او يشرب او يتام او يداوى او ينقل من المعركة حيا الا اذا حمل من مصرعه كيلا يطأ الخيول وقلوا واه فسطاط او خيمة او بقي حيا حتى مضى وقت الصلوة وهو يعقل فهو مرتث هكذا في الهداية ومن الارثث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وهذا اكله اذا وجد بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضاءها فلا يكون مرتثا كذا في التبيين ويغسل ان اوصى بامر دنياوى او قتل في المصروف ولم يعلم انه قتل مجدي ظلما كذا في العيني شرح الكنز وكذا الواقم من مكانه او تحول الى مكان اخر هكذا في الخلاصة وان انقلبت دابة مشرك وليس عليها احد فوطئت مسلما او رمى مسلما الى المشركين فاصاب مسلما او فطرت دابته من دابة مشرك فرمته او رمى المسلمون فالحكام الكفار الى نار او خندق او جعل المسلمون احسان حولهم فمشوا عليها واما ما يغسلون خلافا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي وان عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال فرمته به فقتلته غسل عند ابى حنيفة رح ولو رأت دواب المسلمين رايات المشركين ففطرت من ذلك دابة من غير تنفير المشركين ورممت صاحبها وقتلته غسل عند ابى حنيفة وعلم جميعهما الله وكذا ان المشركين تحصنوا في مدينة فصعد المسلمون بسورها فمالت رجل انسان منهم فوقع ومات غسل عندهم وكذلك لو افترم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلما وصاحبها عليها او ساق او قائد غسل وكذلك لو ان المسلمين نقبوا الحائط فوقع عليهم من نقيبهم غسلوا الاعلى قول ابى يوسف رح كذا في المحيط وكذا ان اذ حمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع وان تراى الفريقان ولم يتقاتلا غسل من وجد ميتا حتى يعلم انه قتل مجدي ظلما كذا في التاتار خانية

(١)

بصحة

ولو وجد في المعركة ولم يكن به اثر القتل من جراحة او خنق او ضرب او خروج دم لم يكن شهيداً وكذا لو خرج الدم من موضع يخرج منه من غير افة في الباطن كالانف والذکر والدبر وكذا لو خرج من فمه نازلاً من رأسه هكذا في البدائع والاصل ان كل من صار مقتولاً في قتال ثلث اهل الحرب او المغارة او قطع الطريق بمعنى مضاف الى العدو وسواء كان بالمباشرة او التسبب كان شهيداً او كل من صار مقتولاً بمعنى غير مضاف الى العدو ولا يكون شهيداً اذ اني المحيط

الباب الثاني والعشرون

**الباب الثاني والعشرون** السجودات مسأله مبنية على اصول منها السجدة متى اذيت في محلها تصح بغير النية ومتى فانت عن محلها لا تصح الا بالنية ثم انما تصير فائتة عن محلها اذا تحلل بينها وبين محلها ركعة تامة ومنها متى وقع الشك في ترك الركعة او السجدة فانه يجمع بينهما ليخرج عما عليه بيقين ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها فسدت صلواته ومنها انه ما ترد به بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً وما ترد به بين البدعة والسنة ترك ومنها انه ينظر الى المتركة من السجودات والى الموداة فايها اقل فالعبرة له لان اعتبار اقل اسهل كذا في محيط السرخسي والظهيرية من اجل صلى صلوة الفجر فتذكر في اخرها قبل السلام او بعده انه ترك منها سجدة فعلية ان يسجدها ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسجودات من الركعة الاولى وغالب رأيه ذلك ينوي القضاء وكذا لو لم يعلم انها من الاولى والثانية ولم يقع تحريمه على شيء وان علم انها من الثانية لا ينوي القضاء ولو تذكر انه ترك منها سجدة تين ان علم انه تركهما من الركعتين او من الركعة الاخيرة فعلية ان يسجدها ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسجودات ولو علم انه تركها من الركعة الاولى فعلية ان يصلي ركعة ولو لم يعلم انه كيف تركها يسجد سجدة تين ينوي القضاء من الاولى ثم يصلي ركعة ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون مدمركا لتلك الركعة لان السجدة تين تضمنان الى الركوع الاول هذا في رواية تضمنان الى الركوع الثاني فيصير مدمركا على هذه الرواية وان كان لا يعلم من ايها تركه فانه يسجد سجدة تين او لا ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد للسجودات ولو تذكر انه ترك منها ثلث سجودات فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يتشهد ولا ينوي القضاء في السجدة ولو تذكر انه ترك منها اربع سجودات فانه يسجد سجدة تين ويضم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى هكذا في خلاصة واذا صلى صلوة المغرب وترك منها سجدة تأتي بالسجدة وحدها وينوي ما عليه ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك سجدة تين منها يؤمر بالعمل بالتحريم ان لم يدركها من ركعتين او واحدة وان لم يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاحتياط ويسجد سجدة تين ينوي مجاميعاً ما عليه والقضاء ويتشهد بعد هاتين يصلي ركعة اخرى ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو ثم يتشهد ويسلم وان ترك ثلث سجودات يؤمر بالتحريم على ما بينها وان لم يقع تحريمه على شيء يسجد تلك سجودات ويجلس بعدها جلوساً مستحقاً لو تركه تفسد صلواته ثم يقوم فيصلي ركعة ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو بعد السلام وان ترك اربع سجودات ولم يدرك كيف تركهن من ركعتين او ثلث سجودات ويجلس جلسة مستحقة ثم يقوم فيصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك خمس سجودات فالأولى سجدة واحدة فيضيف اليها اخرى فتتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي الثالثة ويتشهد ثم يسجد سجدة في السهو قال شيخ الاسلام المعروف بنجواهر زادة هذا اذا نوى بها عن الركعة التي قيدها بالسجدة الواحدة حتى لا تلتحق ركوع اخر بعد تلك الركعة اما اذا سجد مطلقاً ولم ينو يجب ان تفسد صلواته وتحكم ذوات الاربع كحكم ذوات الاثنتين والثلث لو ترك واحدة اثنتين او ثلثاً هكذا في الظهيرية وان ترك اربع سجودات ولا يدري كيف ترك يسجد اربع سجودات ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلواته ثم يصلي ركعة ويقعد ويتشهد ثم يقوم ويصلي اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك خمس سجودات يسجد ثلثاً ولا يقعد بعدها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطاً وان ترك ستاً يسجد سجدة تين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة وان ترك سبعاً يسجد سجدة ويصلي ثلث ركعات قالوا هذا اذا نوى بالسجدة الركعة اي قيدها بالسجدة وان سجد بغير نية

سأهيا ثمرة كبريا في مسجدتين وينوي بأحدهما ما عليه حتى تلحق احدهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصار  
 مصليا لثنتين ثم اذا وصل الى ثلثا وثنى في الثانية من الثلث ثم صلى الرابعة جازت صلواته ولو ترك ثمانى سجداً مسجدتين  
 ويصلى ثلث ركعات ولو صلى الظهر ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية او قصد ترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت صلواته ولو ترك  
 مسجدتين ففيه قولان ولا يصح انها تفسد وكذلك لو ترك ثلث سجداً ولو ترك اربعا لا تفسد ويسجد مسجدتين ثم يقعد ثم يصل ركعة  
 ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة فسدت وكان لو ترك مسجدتين في الاصح او ترك ثلثا اربعا او خمسا ولو ترك ستا لم تفسد وهو كمن  
 صلى الظهر اربعا وترك اربع سجداً كما مر ولو ترك سبعاً لم تفسد ويسجد ثلث سجداً ويصل ركعتين ولو ترك ثمانى سجداً مسجد  
 مسجدتين ويصل ثلث ركعات كذا في محيط السرخسى وان ترك تسع سجداً ليسجد سجدة ثم يصل ركعة ثم يقعد وهذا القعدة سنة  
 ثم يصل ركعتين ويقعد مستحقاً وان ترك منها عشر سجداً ليسجد مسجدتين ثم يصل ثلث ركعات ويسجد للسهو هكذا في الظهيرية ولو صلى  
 المغرب اربعا تفسد صلواته ولو ترك مسجدتين ففيه قولان وكذلك لو ترك ثلثا اربعا ولو ترك خمسا لا تفسد ويسجد ثلث سجداً و  
 يصل ركعة ولو ترك ستا يسجد مسجدتين ويصل ركعتين كما وصل في المغرب ثلثا ويسجد مسجدتين كذا في محيط السرخسى

کتاب الزکوة

وفيه ثمانية ابواب

الباب الاول

**الباب الاول في تفسيرها واصفيتها وشرائطها** أما تفسيرها ففي تملك المال من فقير مسلم غيرها شمسى ولا مولاه بشرط  
 قطع المنفعة عن المملك من كل وجه الله تعالى هذا في الشرح كذا في التبيين **وأما** صفتها فهي ذبيحة محكمة يخرجا حداً وقيل  
 ما نعها هكذا في محيط السرخسى **وتجيب** على الفور عند تمام الحول حتى يات بمبتا خيرة من غير عذر وفي رواية المرزى على  
 التراضي حتى يات بموت والا اول اهم كذا في التمهيد **وأما** شرطها اثنان فنية مقابلة للاداء والجزل ما وجب هكذا  
 في الكثره فاذا نوى ان يؤدي الزكوة ولم يعزل شيئاً قبل ان يتصدق شيئاً فشيئاً الى اخر السنة ولم يحضره النية لم يحز عن  
 الزكوة كذا في التبيين **أذا** كان في وقت التصديق بحال لو سئل عما اذا نوى يمكنه ان يجيب من غير فكره فذلك يكون نية  
 منه ولو قال ما تصدقت الى اخر السنة فقد نويت عن الزكوة لم يحز كذا في السراجية **أذا** وكل في اداء الزكوة اجزء النية  
 عند الدفع الى الوكيل فان لم ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز كذا في البحرة النيرة **وتعتبر** نية الموكل في الزكوة دون  
 الوكيل كذا في معراج الدرارية **ولو** دفع الزكوة الى رجل وامره ان يدفع الى الفقراء فمدفوع ولم ينو عند الدفع جاز ولو دفعها الى  
 الذي ليدفعها الى الفقراء جاز وجود النية من الامر هكذا في محيط السرخسى **فان** تجدد للموكل نية اخرى بعد الدفع  
 الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير كان عانوى اخيراً حتى لو دفع اليه درهم يتصدق بها عن زكوة ماله فلم يدفع المأمور  
 حتى نوى الامر ان يكون عن نذره وقعت عن ذلك كذا في السراج الوجاج **ولو** قال ان دخلت هذه الدار فله على ان  
 تصدق بهذه المائة قد دخل وهو ينوي عند الدخول ان يتصدق بها عن الزكوة لم يحز **عن** الزكوة كذا في محيط السرخسى  
**واذا** اهلك الوديعه عند المودع قد دفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريد به الزكوة لا يجزيه كذا في ذئاب  
 قاضيان في فصل اداء الزكوة **وكذا** دفع الى الفقير بلا نية ثم نواه عن الزكوة فان كان المال قائماً في يد الفقير اجزاء والا فلا  
 كذا في معراج الدرارية والزهدي والجزالائق والعيني شرح الهداية **م** رجل ادى زكوة غيره عن مال ذلك الغير فجازها المالك  
 فان كان المال قائماً في يد الفقير جاز والا فلا كذا في السراجية **م** من تصدق بجميع نصابه ولا ينوي الزكوة سقط فرضها عنه  
 وهذا استحسن كذا في الزهدي **م** ولا فرق بين ان ينوي النفل او لم يحضره النية **م** ولو دفع جميع النصاب الى الفقير ينوي  
 به عن النذر او واجب اخر يقع عانوى وفيه من قد لا واجب **م** ولو وهب بعض النصاب من الفقير يسقط عنه زكوة  
 المودى عند محمد رح كذا في التبيين **م** وعن ابي حنيفة مرج مثله وهو الاشبه كذا في الزهدي **م** ولو كان له دين على فقير  
 فأبراه عنه سقط عنه زكوة نوى به عن الزكوة **اولا** لانه كالهلاك ولو أبراه عن البعض سقطت زكوة ذلك البعض لما قلنا

وذكره في الصلاة

وزكوة الباقي لا تنتقط ولو نوى به الاداء عن الباقي كذا في التبيين ، ولو كان من عليه الدين غنيا فوجهه منه بعد الحول ففي رواية  
 النجاشي يضمن قدر الزكوة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي ، ولو اقام فقيرا بقبض دين له على اخر ونواه عن زكوة عين عند جاسر  
 كذا في البحر الرائق ، ولو وهب دينه من فقير ونوى زكوة دين اخر له على رجل اخر ونوى زكوة عين له لم يخرج كذا في الكافي ، واداء  
 العين عن العين وعن الدين جائز واداء الدين عن العين وعن دين يقبض لا يجوز واداء الدين عن دين لا يقبض يجوز كذا في  
 محيط السرخسي ، واداء الرجل اداء الزكوة الواجبة قالوا الافضل الاعلان والاظهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاستسار  
 كذا في فتاوى قاضيان ، ومن اعطى مسكينا دراهم وسماها هبة او قرضا ونوى الزكوة فانها تجزيه وهو الاصح هكذا في البحر الرائق  
 ناقلا عن المبتغي او القنطرية ، واما شرط وجوبها فمئتها الحرة حتى لا تجب الزكوة على العبد وان كان مأذونا في التجارة وكذا  
 المدبر وام الولد والمكاتب ، واما المستنسي فحكمة حكم المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع ، ومنها الاسلام  
 حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع ، ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط لبقاء الزكوة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها  
 سقطت كما في الموت فابقي على ارتداده سنتين فيعد اسلامه لا يجب عليه شئ لتلك السنين كذا في معراج الدرارية  
 قال الصيرفي فيما اذا اسلام الكافر في دار الحرب واقام سدينا هذا في شرح الدين لم يكن للامام الاخذ منه لانه لم يكن  
 في ولايته وهل تجب عليه الزكوة حتى يفتى بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويقتى بالدفع وان لم يعلم لا تجب  
 عليه ولا يفتى بالدفع بخلاف الذي اذا اسلم في دارنا فانه تجب عليه الزكوة علم او لم يعلم كذا في السراج الوهاج ، ومنها  
 العقل والبلوغ فليس الزكوة على صبي ومجنون اذا وجد منه الجنون في السنة كلها هكذا في الجوهرة النيرة ، وقالوا في جزء  
 من السنة بعد ملك النصاب في اولها واخرها قل ذلك او اكثر يلزمه الزكوة كذا في العيني شرح الهداية ، وهو ظاهر لو وليه  
 هكذا في الكافي ، قال صدر الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم ، وهذا في الجنون العارض  
 بان جن بعد البلوغ اما في الاصل بان بلغ مجنون فعد ابي حنيفة رحمه الله بغير ابتداء الحول من وقت الاقامة كذا في الكافي  
 وكذا الصبي اذا بلغ بغير ابتداء الحول من وقت بلوغه هكذا في التبيين ، وتجب على المعفى عليه وان استوعب الاغناء حولا  
 كما مل كذا في فتاوى قاضيان ، ومنها كون المال نصبا فلا تجب في اقل منه هكذا في العيني شرح الكنز ، تجل ادى خمسة  
 من المائتين بعد الحول الى الفقير او الى الوكيل لاجل الزكوة ثم ظهر فيها درهم سوقة لم يكن تلك الخمسة زكوة لتقصان النصاب  
 واذا اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله ان يسترد من الوكيل ان لم يتجدد بها هكذا في فتاوى قاضيان  
 ومنها الملك التام وهو ما اجتمع فيه المالك واليد واما اذا وجد المالك دون اليد كالصداق قبل القبض او جديده  
 دون الملك كملك المكاتب والمديون لا يجب فيه الزكوة كذا في السراج الوهاج ، وقاما المبيع قبل القبض قيل لا يكون نصبا  
 والصحيح انه يكون نصبا كذا في محيط السرخسي ، ولا تجب على المولى في عبده المعد للتجارة اذا ابق كذا في شرح المجموع لابن  
 الملك ، ولا على الزوج لو خالها على الف ولم يقبضها سنتين هكذا في المقهلات ، ولا على الراهن اذا كان الرهن في يد المرهن  
 هكذا في البحر الرائق ، واما العبد الماذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكوة فيه على احد بالاتفاق وان لم يكن عليه دين  
 فكسبه لمؤاذه وعلى المولى زكوة اذا تم الحول كذا في معراج الدرارية ، قيل ينبغي ان يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح انه لا يلزمه  
 الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي ، وعلى ابن السبيل زكوة ماله لانه قادر على التصرف بناثبه كذا في فتاوى  
 قاضيان في فصل مال التجارة ، ومنها فروع المال عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث  
 المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة وكذا اطعام اهله وما يتجمل به من الادوات اذا لم يكن  
 من الذهب والفضة وكذا الجواهر واللؤلؤ والياقوت والبلخش والزهرم ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا الواشترى فلو استنقذ  
 كذا في العيني شرح الهداية ، وكذا كتب العلم ان كان من اهله والاثاث المحترفين كذا في السراج الوهاج ، هذا في الاالات التي  
 يتنفع بنفسها ولا يبقى اثرها في المعول ، واما اذا كان يبقى اثرها في المعول كما لو اشترى الصباغ عصفرا او زعفرانا الصباغ ثياب الناس

یا جرحاً بل علیہ الحول کان علیہ الزکوة اذ ابلغ نصاباً وکذا کل من اتباع عیناً ليعمل به ویقی اثره فی المول کالعص و الدهن  
لذی یجحد فی حال علیہ الحول کان علیہ الحول کان علیہ الزکوة وان لم یبق لذلك العین اثر فی المول کالصابون والحرض کالزکوة  
فیه کذا فی الکفایة **ومنها الفرائع** عن الدین قال اصحابنا رحمهم الله کل دین له مطالب من جهة العباد یمنع وجوب الزکوة  
سواء کان الدین للعباد کالقرض ثم المبیع وضمان المتلفات وارش الجراحة وسواء کان الدین من النقود والمکبل والموزن  
او الثیاب او حیوان وجب تجلعه او صلح عن دم عهد وهو حال او مؤجل اوله تعالی کدین الزکوة فاذا کان زکوة سائمة یمنع  
وجوب الزکوة بلا خلاف بین اصحابنا رحمهم الله سواء کان ذلك فی العین بان کان العین قائماً او فی الذمة باستهلاك النصاب  
واذا کان زکوة الاثمان وزکوة عروض التجارة ففیها خلاف بین اصحابنا فصد ابی حنیفة ومحمد رحمهما الله الجواب ذی الجواب  
فی السوائمة وکان الدین خارج ارض یمنع وجوب الزکوة بقدره وعهد اذا کان خراجاً یؤخذ بحق وکان تمام الحول بعد من  
الغلة واما اذا کان قبل ادائها کما فادوما یؤخذ بغیر حق لا یمنع وجوب الزکوة ما لم یؤخذ منه قبل الحول وكذلك الاارض  
العشرية اذا خرجت طعاماً واستهلكه وضمن مثله دیناً فی الذمة وذلك قبل تمام الحول علی الدرهم ثم الحول علی الدرهم  
فلیس علیہ الزکوة هکذا فی التاتارخانية **وکذلك للمهر یمنع مؤجلاً کان او مَجْزِلاً لانه مطالب به کذا فی محیط السرخسی**  
**وهو الصیحة علی ظاهر المذهب** و ذکر البردوی فی شرح الجامع الکبیر قال مشائخنا رحمهم الله فی رجل علیہ مهر مؤجل لامرأة  
وهو لا یريد ادائه لا یجعل مانعاً من الزکوة لعدم المطالبة فی العادة وانه حسن ایضاً هکذا فی جواهر الفتاوی **وقا مانفقات**  
**الزوجات** فمال المقتصر دیناً اما بفرض القاضی او بالتراضی لا تمتنع وتستقط اذا الم یوجد قضاء القاضی او التراضی وکذا انفقة الحمار  
اذا فرضها القاضی فی عدة تصبیرة نحو ما دون الشهر واما اذا كانت المدتیة طويلة فلا تصبیر دیناً بل تسقط کذا فی البدائع و  
هذا کله اذا کان الدین فی ذمته قبل وجوب الزکوة واما اذا الحقه الدین بعد وجوب الزکوة لم تسقط الزکوة هکذا فی الجوهرة النيرة  
**واما الدین المعارض فی خلال الحول ذکر فی العیون ان عند محمد رحمه الله یمنع وجوب الزکوة وعند ابی یوسف رحمه الله لا یمنع**  
**کذا فی محیط السرخسی** **رجل له عید للتجارة وعلی العید دین لا یجب علیہ زکوة العید بقدر الدین** **رجل له علی رجل الف**  
**درهم دین وکفل بها رجل باهر المدیون او غیر امره وکل واحد من الاصبیل والکفیل الف درهم فحال الحول علی مالهما**  
**الزکوة علی واحد منهما ولو اغتصب رجل نجا واخر اغتصب الالف من الغاصب واستهلكها وکل واحد منهما الف**  
**فحال الحول علی مال الغاصبین کان علی الغاصب الاول زکوة الفه ولا زکوة علی الغاصب الثاني هکذا فی فتاوی قاضینان**  
**رجل له الف درهم وعلیه الف درهم وله دار وخدام لغير التجارة وقيمته عشرة الاف درهم فلا زکوة علیہ لان الدین**  
**مصرف الی المال الذی فی یدیه فانه فاضل عن حاجته معد للقلب والتصرف فکان الدین مصرفاً الیه قاً ما الدار**  
**والخدام مشغولة بحاجته فلا یصرف الدین الیه وملك الدار والخدام لا یحرم علیہ اخذ الصدقة لانه لا یزیل حاجته**  
**بل یزید فیها وهو معنی قول الحسن البصری ان الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة الاف درهم قیل وكيف**  
**ذلك قال یكون له الدار والخدام والسلاح كانوا ینهون عن بیع ذلك وعن هذا قال مشائخنا رحمهم الله ان الفقیه اذا کان**  
**یملك من الکتب ما لیس اوی ما لا عظیماً ولكنه محتاج الیهما یجمل له اخذ الصدقة الا ان یملك فضلاً عن حاجته ما لیس**  
**ما تئى درهم هکذا فی شرح المبسوط للامام السرخسی **وقال فاضل عن حاجته من کل تصنیف شتمتان وقیل ثلث والمختار****  
**الاول هکذا فی فتح القدری** **وقا اذا سقط الدین کان ابراً الذم من علیہ الدین اعتبر ابتداء الحول من حین سقوطه وعند محمد**  
**شرح تجب الزکوة عند تمام الحول الاول کذا فی فتح القدری** **وهکذا فی الکافی** **وکل دین لا مطالب له من جهة العباد کدین**  
**الله تعالی من التذود والكفارات وصدقة الفطر ووجوب الحج لا یمنع کذا فی محیط السرخسی** **وضمان اللقطة لا یمنع و**  
**کذا ضمان الدرک قبل الاستحقاق لا یمنع کذا فی التاتارخانية** **وقا لو اوفى من ضمن الدرک فاستحق المبیع انه ان کان فی الحول**  
**یمنع وان استحق بعد الحول لا یمنع هکذا فی البدائع** **وقا کان له نصب کما اذا کان له درهم ودنانیر وعروض التجارة وسوا**

وعليه دين صرف الدين الى الدرهم والدنانير او لا فان فضل عنهما صرف الى العروض وان فضل عنها فالى السواثم فان كانت  
السواثم اجناسا مختلفة صرفت الى اقلها زكوة وان استوت فيها صرفت الى ايمانها هكذا في التبيين \* وهذا اذا حضر المصدق  
فان لم يحضره فالحكماء يوجبون المال ان شاء صرفت الدين الى السائمة وادى الزكوة من السائمة لان في حق صاحب المال مما سواها  
واتما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية ان يأخذ من السائمة دون الدرهم فلهذا صرفت الدين الى الدرهم واخذ الزكوة  
من السائمة كذا في شرح المنبسط للامام السرخسي \* له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واستفرض برذخا جرة وبقي  
لا تجب لان الدين صرفت الى النقود والمال الفارع وقال زفر فرج يجب صرف الدين الى الجندس كذا في الكافي \* **ومنتها**  
كون النصاب ناميا حقيقة بالنقد والتماسل والتجارة او تقديرا بان يتمكن من الاستئثار يكون المال في يده او في  
يدنا ثبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفعل في التبيين \* فالخلقي الذهب والفضة لانها لا يصح ان  
للا تفاع باعيا ثم في دفع الحوائج الاصلية فيجب الزكوة فيها فنوى التجارة او لم ينو اصلها ونوى النفقة \* والفعل ما سواها  
ويكون الاستئثار فيه بنية التجارة او الاسامة \* ونوى التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تنقل بفعل التجارة او الاسامة  
تسمية التجارة قد يكون صريحا وقد يكون دلالة فالصريح ان ينوي عند عقد التجارة ان يكون المملوك للتجارة سواء كان  
ذلك العقد شرا او اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود او العروض \* **واما الدلالة** فهي ان يشتري عينا من الاعيان  
بعروض التجارة او يواجره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في البداية  
الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكوة من الاصل انه للتجارة بلانية \* وفي الجامع ما يدل على  
التوقف على النية فكان في المسئلة سرفينين ومشألم بل كانوا يطعمون روية الجامع \* **واما ملكه** بعقد ليس فيه مبدلة  
اصلا كالهبة والوصية والصدقة وملكه بعقد هو مبدلة مال بتغير مال كالمهر وبدل الخلع والعلم عن دم العمد وبدل  
العق فان لا يصح فيه بنية التجارة وهو الاصل كذا في البحر الرائق \* ولو ورثه فنوى للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين \* **و**  
في السائمة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة او التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو واقل لا تجب كذا في محيط السر  
ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنها الزكوة كذا في الزا هدى \* ويشترى ان يتمكن من الاستئثار يكون  
المال في يده او يدنا ثبه فان لم يتمكن من الاستئثار فلا يكون زكوة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين \* وهو  
كل ما بقي اصله في ملكه ولكن زال عن يده زوالا لا يرجع عوده في الغالب كذا في المحيط \* **ومن مال الضمار** الدين المحجود  
والمغضوب اذا لم يكن عليهما بيتة فان كانت عليهما بيتة وجبت الزكوة الا في غصب السائمة فانه ليس على صاحبها  
الزكوة وكان الغاصب مقرا \* **ومنه المفقود** والابق والمأخوذ مضى حرة والساقط في الحجر والمدفون في الصخر والمنس  
مكانه \* **واما المدفون** في حرز ولودار وغيره اذا نسيه فليس منه كذا في البحر الرائق \* **وان كان مدفونا** في ارضه او قبره  
تقبل تجب الزكوة لان حفر جميع ارض المملوك له ممكن وقيل لا تجب لان حفر جميعها متعسر بخلاف البيوت والدار  
حق لو كانت الدار عظيمة لا ينعقد نصابا \* **وان كان الدين على جاحد** وعليه بينة غير عادلة قيل لا تجب والصحيح  
انها تجب كذا في الكافي \* **والدين المحجود** اذا لم يكن عليه بينة ثم صارت له بعد سنين بان اقر عند الناس لا يجب عليه  
الزكوة هكذا في التبيين \* **وان كان القاضي عالما بالدين** فعليه زكوة ما مضى \* **وفي مقبره** تجب مطلقا سواء كان عليها  
او معسلا ومفلسا كذا في الكافي \* **وان كان الدين على مفلس** فلسه القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكوة  
ما مضى في قول ابي خنيفة وابي يوسف رجمهما الله كذا في الجامع الصغير لقاضي بخان \* **وان كان المديون** يقرب السر  
ويجدي في العلانية لم يكن نصابا وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضي محمد وقامت عليه البينة ونقض زمان في تولد  
الشهود ثم عد لو اسقطت عنه الزكوة من يوم حجه عند القاضي الى ان عدل المشهود كذا في فتاوى قاضي خان \* **ولو ورث**  
غيره وهو يقدر على طلبه او التوكيل بذلك فعليه الزكوة وان لم يقدر فلا زكوة عليه كذا في محيط السرخسي \* **واما**

سائر الديون المقربها فخر على تلك مراتب عند ابي حنيفة رحمه الله ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعله لا بد لاهن شئ نحو الميراث او بفعله لا بد لاهن شئ كالوصية او بفعله بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم النعم والدية او بدل الكفاية للزكوة فيه عنده حتى يقبض نصابا ويجوز عليه الحول **ووسط** وهو ما يجب بدلا عن مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البذلة اذا قبض مائتين زكى لما مضى في رواية الاصل **ووقوى** وهو ما يجب بدلا عن سلع التجارة اذا قبض اربعين زكى لما مضى كذا في الزاهدى **ووهن** ما حولان اعول على المال العبرة في الزكوة للحول القمري كذا في القندية واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة كذا في الهداية **ولو** استبدل بمال التجارة والنقدين لجنسها او بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بجنسها او بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسى **ومن** كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول مالا من جنسه ضمه الى ماله ونزكاه سواء كان المستفادا من نمائه او لا وبأى وجه استفاد **وهه** سواء كان بميراث او هبة او غير ذلك **ولو** كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم هكذا في الجوهرة النيرة **فان** استفاد بعد حولان الحول فانه لا يضم ويستأنف له حول اخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوى **تم** لما يضم المستفاد عند ذاك الى اصل المال اذا كان الاصل نصابا فاما اذا كان اقل فانه لا يضم اليه وان كان يتكامل به النصاب وينعقد الحول عليهما حال وجود النصاب كذا في البدائع **ولو** كان معه نصاب من السائمة وحال عليه الحول فنزكاهها ثم باعها بدرهم ومعه نصاب من الدرهم قدمضى عليه نصف الحول فعند ابي حنيفة **حرم** ان لا يضم اليه ثمن السائمة بل يستأنف حولا جديدا وعندنا يضمه ويتركها جميعا وهذا اذا كان ثمن السائمة يبلغ نصابا بنظره اما اذا كان لا يبلغ نصابا ضمه بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة **واما** ثمن الطعام المعشور وثمر العبد الذي ادى صدقة فطرة فانه يضم اجماعا ولو باع الماشية قبل الحول بدرهم او بما شية ضم الثمن الى جنسه بالاجماع بان يضم له درهم الى الدرهم والماشية الى الماشية وان جعل الماشية بعد ما ذكرها علوقه ثم باعها ضم ثمنها اجماعا كذا في السراج الوهيج **ولو** كان له ارض فادى خرجهما ثم باعها ضم ثمنها الى اصل النصاب كذا في البدائع **قال** ابو حنيفة شرح لوادى زكوة الدرهم ثم اشتري بها سائمة وعندنا من جنسها سائمة لم يضمها اليه لانها بدل مال ادبت الزكوة عنه **ولو** وهب له الف ثم اذ شافه القابل الحول ثم رجع الوهاب في الهبة بقضاء فاض فلا زكوة عليه في الالف الفائدة حتى يقضى حول منده ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق المتبع **رجل** له مائة درهم فحال عليه ثلثة احوال الايام ثمانية وخمسة يزكى للحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث بدلين الزكوة كذا في محيط السرخسى **رجل** له غنم للتجارة تساوى مائتى درهم فماتت قبل الحول فسلخها وبيع جلدتها حتى بلغ جلدتها نصابا فذمت الحول كان عليه الزكوة **ولو** كان له عصير للتجارة فنخر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصابا فتم الحول لا زكوة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة منقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هناك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضي خان **ويجوز** تعجيل الزكوة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة **واما** يجوز التعجيل بثلاثة شرط احدها ان يكون الحول منعقد اعليه وقت التعجيل **والثاني** ان يكون النصاب الذي ادى عنه كاملا في اخر الحول **والثالث** ان لا يفوت اصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب او الفضة او اموال التجارة اقل من المائتين فجعل الزكوة ثم كمل النصاب او كانت له مائة درهم او عرض للتجارة يتمتها مائة درهم فتصدق بالخمسة عن الزكوة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص او كان النصاب كاملا وقت التعجيل لم يملك جميع المال صارا عاجلا به نظوما هكذا في شرح الطحاوى **وكما** يجوز التعجيل بعد ملك نصاب واحد يجوز عن نصاب كغيره كذا في فتاوى قاضي خان **ولو** كان عنده مائة درهم فجعل زكوة الف فان استفاد مالا او ربح حتى صار الف ثم اتم الحول وعندنا الف فانه يجوز التعجيل وسقط عنه زكوة الالف وان اتم الحول ولم يستفد شيئا ثم استفاد الف فبطل

(۵)

يجزى عن زكوتها فاذا اتم الحول من حين الاستفاد كان له ان يزكى كذا في البحر الرائق \* ويجوز التعميل لاكثر من سنة  
 حود السبب كذا في الهداية \* ولو عجل زكاة الفين وله الف فقال ان اصبحت الف اخرى قبل الحول ففيهما والا ففى عن  
 هذه الالف فى السنة الثانية اجزاء \* رجل له اربع مائة درهم فظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة فاعلم  
 ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا فى محيط السرخسى \* رجل له فضأبا ذهب وفضة عجل عن احد ما يقع عنهما  
 التبيين لغو لا تجد الجندس بدليل الضم وان هلك احدهما تعين الاخر كذا فى الكافى \* ولو ملك نصبا من حيوانا  
 ففعل زكاة البعض فهدك المودى عنه لا يقع عن الباقي كذا فى محيط السرخسى \* ولو عجل اداء الزكاة الى فقير ثم  
 سر قبل الحول ومات او ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا فى السراج الوهاج \* قال اصحابنا رحمه الله اذا مات من عليه الزكاة  
 سقطت الزكاة بموته كذا فى المحيط \*

السبب الثاني

**باب الثاني فى صدقة السوائم وفيه خمسة فصول الفصل الاول فى المقدمة تجب**

زكاة فى ذكورها وانثاها وتحتطهما \* والسائمة هى التى تشام فى البرارى لقصد الدر والسنل والزيادة فى الثمن والسمن  
 بقى لو اسميت اللحم والركوب لا للدر والسنل فلا زكاة فيها كذا فى محيط السرخسى \* وكذا لو اسميت للحم \* ولو اسميت  
 للتجارة ففيها زكاة التجارة دون السائمة هكذا فى البدائع \* فان كانت تشام فى بعض السنة وتغلت فى البعض وان اسميت فى  
 الزها فى سائمة والا فلا كذا فى محيط السرخسى \* حتى لو علمتها نصفت الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيه الزكاة كذا فى التبيين  
 ان كانت للتجارة فرماها ستة اشهر او اكثر لم تكن سائمة الا ان يتوهم ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد التجارة اذا اراد ان يخدمه سبعتين  
 مستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان يتوهم ان يخرجها من التجارة ويجعله للخدمة كذا فى الخلاصة \* وان اراد صاحب السائمة  
 يستعملها او يعاقبها فلم يفعل حتى حال عليه الحول كان فيها زكاة السائمة كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو اشتراها للتجارة ثم

**الفصل الثانى فى زكاة الابل**

قل من خمس \* وصدقة كذا فى الهداية \* ويجب فيما دون خمس وعشرين فى كل خمس شاة هكذا فى العيني شرح الكنت  
 للشاة من الغنم مائة سنة وطعنت فى الثانية كذا فى الجوهر النيرة \* فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهى التى  
 طعنت فى الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهى التى طعنت فى الثالثة الى خمس واربعين  
 فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة وهى التى طعنت فى الرابعة الى ستين واذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهى  
 التى طعنت فى الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين واذا كانت احدى  
 تسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين كذا فى الهداية \* ثم تجب فى كل خمس يزيد على مائة وعشرين شاة الى مائة  
 وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفى مائة وخمسين ثلث حقاى ثم تجب فى كل خمس يزيد على مائة وخمسين  
 ثاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث حقاى وبنت مخاض وفى مائة وست وثمانين ثلث حقاى وبنت لبون وفى  
 مائة وست وتسعين اربع حقاى الى مائتين هكذا فى العيني شرح الكنت \* ان شاء ادى عن المائتين اربع حقاى من كل  
 خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون عن كل اربعين بنت لبون هكذا فى فتاوى قاضيان \* ثم تستأنف

لغير ذبضة ابد كما تستأنف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين وهذا عندنا وبالجملة والعرب سواء كذا فى الهداية  
 يادى السن الذى يتعلق به وجوب الزكاة فى الابل السائمة بنت مخاض فصاعدا فى قول ابى حنيفة ومحمد جمعا الله  
 كذا فى شرح الطحاوى \* ومحسب الصغير والاعمى فى العدد ولا يؤخذان فى الزكاة \* ولا ياخذ الربى وهى المربية ولدها و  
 الاكولة التى تسمن للاكل والحامل والفحل وخيار السائمة ويؤخذ من اوساطها كذا فى محيط السرخسى \* وجب مسن و  
 م يوجد دفع اعلى منها واخذنا الفضل اودونها وورد الفضل اودفع القيمة الا ان فى الوجه الاول للمصدق ان لا ياخذ و  
 يطلب عين الواجب او قيمته لانه شراء ولا جبر على الشراء وفى الوجه الثانى يجبر حتى يجعل قابضا بخلية لانه لا بيع

**الفصل الثالث في زکوة البقر** ليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة  
 فانما كانت ثلاثين سائمة فقيرها تبیع او تبیعة وهي التي طعدت في الثانية كذا في الهداية كتم ليس في الزيادة شيء حتى يبي  
 المرعوب كذا في شرح الطحاوی وفي اربعين مسن او مسنة وهي التي طعدت في الثالثة فاذا ازادت على الاربعين وجبت  
 في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحدة الواحدة ربع عشرة مسنة وفي الاثنین نصف مسنة  
 مسنة وهذا رواية الاصل في الستين تبیعان او تبیعتان كذا في الهداية وبعد الستين بقدر الاربعة مسنة والثلاثة  
 يجیب في كل اربعين مسن وفي كل ثلاثين تبیع او تبیعة وفي سبعين مسن وتبیع وفي ثمانین مسنة وفي تسعين ثلثة التبیع  
 وفي مائة مسنة وتبیعتان هكذا في شرح الطحاوی وان احتمل قد ير المسنة والتبیعة فهو نحو كذا وعشرين مثلاً ان ثلث  
 ادى ثلث مسنات وان شاء ادى اربع تبیعة كذا في التبيين وقال الجا موس كالبقر وعند الاختلاط يجب ضم بعضها الى بعض  
 التكمیل المنصاب ثم يؤخذ الزکوة من اغلبها كان بعضها الاكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ اعلی الاذن في وادى الاعلى كذا  
 الجار الاثني وفي المنافع الذكر ولا نفي في هذا الباب سواء وفي الفتاوى العتبية الا فضل في البقر يؤدى عن الذكر التبیع  
 ومن الاثني التبیعة كذا في التاتار حانية ووادى السن الذي يتعلق به وجوب الزکوة في البقر تبیع في قول ابي حنيفة ومحمد حمها

**الفصل الرابع في زکوة الغنم** ليس في اقل من اربعين من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت اربعين  
 سائمة وحال عليها الحول ففيها ثمانية الى مائة وعشرين فاذا ازادت واحدة ففيها ثمانان الى مائتين فاذا ازادت فقيرها ثلثة  
 شياها فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياها ثم في كل مائة مائة مائة هكذا اورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وفي كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع ووادى السن الذي يتعلق به وجوب الزکوة في الغنم  
 الثني وعند ابي حنيفة ومحمد حمها الله كذا في شرح الطحاوی والمتولد بين الغنم والظباء يعتبر فيه الام في النكاح  
 غنما وجبت فيه الزکوة ويكمل به النصاب والا فلا وكن المتولد بين البقر الالهلى والوحشى كذا في محيط السرخسى **الفصل**  
**الخامس في ما لا تجب فيه الزکوة** كاشئ في الخيل وهذا عندها وهو الخيل للفتوى الا ان تكون للتجارة كذا في الكافي  
 فاذا كانت للتجارة فتحكم العرض يعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا سواء كانت سائمة او علوفة كذا في المصنفات والجمهور  
 البغال والفهد والكلب المعلم انما تجب فيها الزکوة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية تكيس في السحارن والفضلان والجمهور  
 صدقة عند ابي حنيفة رحمه الله وهو اخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله فاذا كان فيها واحد من المسنان جعل الكل تبی  
 له في انعقادها نصابا دون تأدية الزکوة كذا في الهداية حتى لو كان له اربعون حملا الا واحدة مسنة تجب شاة وسط  
 فان كانت المسنة وسطا او دونه اخذ وان هلك بعد الحول سقطت الزکوة عندها وكذا لو كان له خمسون فضيلا  
 الاحقة وسطا تجب هي فان هلك نصف الفضلان سقط نصف الحقة وتبقى نصفها كذا في الكافي ولا يجزيه اخذ واحدة  
 من الصغار كذا في الجوهر النيرة وليس في العوامل والجوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية

الباب الثالث

**الباب الثالث في زکوة الذهب والفضة والعروض** وفيه فضلان **الفصل الاول في**  
**زکوة الذهب والفضة** تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين متقال ذهب نصفون مثقال  
 مضره ويا كان او لم يكن مصوغا او غير مصوغ حليا كان للرجال او للنساء تبرا كان او سبيكة كذا في الخلاصة ويعتبر فيها  
 ان يكون المودى قدر الواجب وزنا ولا يعتبر فيه القيمة عند ابي حنيفة ترج وابي يوسف حتى لو ادى عن خمسة دراهم  
 جيا خمسة ليوفا قيمتها اربعة دراهم جيا دجا عند ابي حنيفة ولو ادى اربعة حيا اقيمة خمسة دراهم عن خمسة دراهم ولو كان  
 له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمته لصبيا غنة ثلثمائة ان ادى من العين يودى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف  
 وان ادى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو ادى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين وكذا في حق الوجوب  
 يعتبر ان يبلغ وزنها نصابا ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون وقيمتها مائتان

لا تجب فيها الزكوة كذا في العدي شيوع الكثرة في الميا سيعان كملت المراتب في العدد وبقصص في الوزن لا تجب قيمتها  
الزكوة وان قل النقصان كذا في الثالث خاتمة وتعتبر في ان من كثر من المتقابل في الدرهم وزن سبعة وثلاثون  
كل عشرة منها سبع مثاقيل كذا في فتاوى قاضينان في المثلثان هو الثمانون مثاقيل او اقل من درهم سبعة مثاقيل  
والقدراط خمس شعيرات كذا في التبيين كذا درهم اذا كانت معشوشة وكان الثاقب هو الفضة كذا في الدرهم الحامض و  
قلب الفس ثلثين والفضة كالسوية في نظر كانت راجحة او قوى التجارة اعمرت قيمتها فان بلغت ثمانين او اقل في الدرهم  
التي تجب فيها الزكوة وهي التي غلبت قيمتها وجبت فيها الزكوة والا فلا وان لم تكن اثنا عشر مثاقيل ولا سوية المتجارة ولا زكوة  
فيها الا ان يكون ما فيه من الفضة تبلغ مائتي درهم بان كانت كثيرة ويخلص من الفس فاكان ما فيها لا يتخلص من الفس  
عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا فيه اختلاف ولا خلاف في الخاتمة  
والخلاصة الوجوب احتياطا كذا في الجواهرات والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكوة  
الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكوة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالية واما اذا كانت  
مغلوبة فهو كونه ذهب الا انه اعزوا على قيمة كذا في التبيين واما الفلوس فلا زكوة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت  
للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكوة كذا في المحيط وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثاقيل الزكوة في قول  
ابي حنيفة شرح ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما او اربع مثاقيل كذا في فتاوى قاضينان ثم في كل اربعين درهما  
وفي كل اربعة مثاقيل فإرطاطان كذا في الهداية وتضم قيمة المروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة كذا في  
الكثرة حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكوة عند اختلافها ولو ملك مائة درهم وم  
عشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينار او خمسين درهما تضم اجماعا كذا في الكافي  
لو كان له مائة درهم وعشيرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم تجب الزكوة عنده وعند ابي حنيفة شرح اختلافوا فيه  
والصحيح انه يجب كذا في محيط السرخسي ولو فضل من النصابين اقل من اربعة مثاقيل واقل من اربعين درهما فان  
تضم احدى الزيادة تين الى الاخرى حتى يتم اربعين درهما او اربعة مثاقيل ذهب كذا في المضمرات ولو ضم حد النصابين  
الى الاخر حتى يؤدي كله من الذهب او من الفضة لا بأس به لكن يجب ان يكون التقويم بما هو انفع للتقويم قدما ورواجا والا  
فيؤدي من كل واحد ربع عشرة كذا في محيط السرخسي **الفصل الثاني في العروض الزكوة واجبة في عرض التجارة**  
كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب كذا في الهداية ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين وتعتبر القيمة  
عند حولان الحول بعد ان تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدرهم الغالب عليه الفضة كذا في المضمرات  
تقضى تقويم عرض التجارة التخيير يقوم باجها شاء من الدرهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدها نصابا لم تقم التقويم  
بما يبلغ نصابا هكذا في الجواهرات اذا كان له مائتا قفيز حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم فتم الحول ثم زاد السعر  
او انتقص فان ادى من عينها ادى خمسة اقفزة وان ادى القيمة يعتبر قيمتها يوما للوجوب لان الواجب احدها ولهذا  
يجب المصدق على قوله وعندهما يوم الاداء وكذا اكل مكيل او موزون او معدود وان كان الزيادة في الذات بان ذهبت  
رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضم وان كان النقصان ذاتا بان ابتلت تعتبر يوم الاداء  
عندهم كذا في الكافي ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بيعت عبد التجارة الى بلد اخر فمال الحول يعتبر قيمته  
في ذلك البلد ولو كان في مفازة يعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح القديرنا فلا عن الفتاوى وتضم  
بعض العروض الى بعض وان اختلف اجناسها قاما بالواقيت واللالى والمجاهر فلا زكوة فيها وان كانت حليا الا ان تكون  
للتجارة كذا في الجوهرية والديرة ولو اشترى قدورا من صفر فمسكها وبواجرها لا تجب فيها الزكوة كما لا يجب في بيوت الغلة  
ولو دخل من ارضه حنطة تبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوى ان يسكها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكوة

(١)

کذا فی فتاوی قاضیان ، وکون ناسا لیشتري دواب او بیعها فاشتری جلاجل او مقاد واد و سماع فایکان بیع هذا ولا شیء مع الذکر  
فیهما الزکوة وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زکوة فیها کذا فی الذخیره ، وكذلك المعطاة لو اشتری القواریر واولی الشتر  
حوائج بواجبها من الناس فلا زکوة فیها لانه اشترتها للغلة لا للمبایعة کذا فی محیط السرخسی ، وقاضیان انما اشتری حطب  
او ملأ الاجل انخیز فلا زکوة فیہ ، واذ اشتری سمسما یجعل علی وجه الخبز فقیه الزکوة کذا فی الذخیره ، سمسما رب ابراهیم عبد  
او نوبال وحمولة زکی کل بخلاف رب المال حیث لا یرک الثوب والحمولة لانه یملك الثمن لغير التجارة کذا فی الکافی ، ولو اشتری  
المضارب طعاما لتفقه عبیدا التجارة وحال ملکی الحول وجبت فیہ الزکوة ، واما مالک لو اشتری طعاما لتفقه عبیدا التجارة  
لا یمیب فیہ الزکوة کذا فی محیط السرخسی ، المال الذی یمیب فیہ الزکوة ان ادى زکوة من خلاف جنسه ادى قدر قیمت الوجوه  
اجزاء ، وکذا اذ ادى زکوة من جنسه وكان مما لا یمیری فیہ الربوا ، اما اذ ادى من جنسه وكان ربوا او اذ ادى حنیفة او ربوا  
سرخسی الله یمتحن القدر لا القيمة هكذا فی شرح الطحاوی **مسائل ثلثی** ولو شک رجل فی الزکوة فلم یدر اذکی اول یرک  
فانه یمید هالک فی محیط السراجیة ، والجمیر اثنان فاقل من الواقعات ، الزکوة عند ابی حنیفة وابی یوسف رحمهما الله فی  
النصاب دون العفو حتی او هلك العفو وبقي النصاب بقى کل الواجب لان العفو یتبع للنصاب ولهذا قال ابو حنیفة سرحه الله  
یصرون الهلاك بعد العفو الى النصاب الا غیر ذلک الذی ینبئ ان ینتفی عن هلك المال بعد وجوب الزکوة سقطت  
الزکوة وفی هلك البعض یسقط بقدره هكذا فی الهدایة ، ولو استتار النصاب لا یسقط هكذا فی السراجیة ، واستبدال  
مال التجارة بمال التجارة لیس استیصالا کما لا خلاف سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا انه اذا حان فیہ بما لا یتغایر  
الناس فی مثله فانه یضمن زکوة قدر الما باه ، واقراض النصاب بعد الحول لیس باستهلاك وان توی المال علی المستقرض کذا  
فی الجمیر اثنان ، وان حبس السائمة عن العلف والماء حتى هلكت فقیل هو استهلاك فیضمن وقیل لا یضمن ، ولو ازال ملک  
النصاب بعد الحول بغير عوض کالهدیة او بعوض لیس بمال کالما سأل لیس بمال الزکوة کعبید الخدمۃ صارت مستحکما ضامنا  
قدر الزکوة بقى العوض فی یده او لم یرق ، ولو رجع فی الهدیة بقضا ، وقض نزال الضمان وکذا بغير قضا ، علی الاصح کذا فی الزهد  
ویؤخذ من سائمة بنی تغلب ضعفت ما یؤخذ من المسلمین ولا یؤخذ من فقراءهم ولا من موالیهم الا انجزیة کذا فی محیط  
ولیس علی الضعیف من بنی تغلب فی سائمة شیء وعلی المرأة ما علی الرجل منهم کذا فی الهدایة ، قال فی کتاب لا یفرق  
بین مجتمع ولا یجمع بین متفرق کذا فی فتاوی قاضیان ، فاذا کان لرجل ثمانون شاة تجب فیها شاة ولا یفرق کانهما لرجلین  
فیؤخذ ثمانان وان کان لرجلین وجبت ثمانان ولا یجمع کانهما لرجل واحد فیؤخذ شاة واحدة هكذا فی محیط السرخسی  
الشیطان فی المواشی کثیر الخلیطین فاکان نصیب کل واحد منهما یبلغ نصابا وجبت الزکوة والا فلا سواء کان شریکتهما  
هنا اذ ومفاوضة او شركة ملک بالارث او غیره من اسباب الملك وسواء كانت فی مرعی واحد او فی مرعی مختلف فانما  
نصیب احد هما یبلغ نصابا ونصیب الاخر لا یبلغ نصابا وجبت الزکوة علی الذی ینبغ نصیبه نصابا دون الاخر فاذا  
احدهما من یجب علیه الزکوة دون الاخر فانها تجب علی من تجب علیه اذا بلغ نصیبه نصابا ولو کان بینه وبين ثمانین  
رجلا ثمانون شاة کل شاة بینه وبين رجل علی قدره نصا رله من کل شاة نصفها حتی صا رله اربعون شاة فعدد الخلیط  
ومحمد رحمهما الله لا شیء علیه وکذا اذا کان بینه وبين ستین رجلا ستون بقرة کذا فی السراج الوجاه ، وقا کان بین الخلیطین  
یتراجعان بالسویة فاذا کان بین الرجلین احدی وستون من الابل لاجد هما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون  
فاخذ المصدق منهما ینت تخاض وینت لیرن فان کل واحد یرجع علی شریکة بحصة ما اخذ السامعی من ملک زکوة شریکة  
هكذا فی فتاوی قاضیان ، الرجل اذا کان له سوائم فجاءه المصدق یرید اخذ الصدقة فقال لیس هی لی قال قول له  
مع الیمن کذا فی شرح الطحاوی ، ولو طلب الامام الزکوة فمنعه حتی هلك المال لا یضمن وهو الصیغیر وعلیه عامتهم کما فی  
التیبن ، فاذا اخذ الخواص الخراج وصدقة السوا لا ینفی علیهم کذا فی الهدایة ، حیث فی التحفة الواجب فی الابل الا نوثة

الاصح

حق لا يجوز سوى الأثاث ولا يجوز الذكور إلا بطريق القيمة كذا في التاتارخانية ويؤخذ من زكاة الغنم الذكور والأثاث  
 لأن اسم الشاة ينتظمها بخلاف الإبل لأن الاسم خاص وهو بنت محاض وبنت لبون كذا في السراج الوجاه \* و  
 يجوز دفع القيمة في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والندرك: في الهداية فتوادى ثلث شياه سمان  
 عن أربع وسطا وبعض بنت لبون من بنت محاض جائز كذا في فقه القدير وإذا كانت لرجل مائتا فغير حنطة قيمتهما مائة درهم فخصا  
 بالخيياران شاء أدى زكوتها من العين وهي خمسة اقنطرة حنطة وان شاء أدى زكوتها من القيمة كذا في شرح الطحاوي إذا باع  
 المسائمة فإن كان المصدق حاضرا فهو بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب من البائع وثم البيع في الكل وان شاء اخذ الواجب  
 من العين المشتراة وبطل البيع في القدر المأخوذ وان لم يكن حاضرا وقت البيع وحضر بعد التفريق عن المجلس فإنه لا يأخذ  
 من المشتري وإنما يأخذ قيمة الواجب من البائع ولو باع طعاما واجب فيه العشر فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ من البائع  
 وان شاء اخذ من المشتري سواء حضره قبل الافتراق او بعده كذا في الجرائق وشرح الطحاوي رجل اجاره ثلث  
 سنين كل سنة ثلثمائة درهم فحين مضى ثمانية اشهر ملكه مائتي درهمه فينقده عليه الحول فاذا مضى حول بعد  
 ذلك فعليه زكاة خمسمائة فاذا مضى حول يعد ذلك يزكي ثمان مائة الا ما وجب عليه من زكاة خمسمائة \* رجل له  
 الف درهم لا مال له غيرها استاجر بها دارا عشر سنين لكل سنة مائة فدفع الالف ولم يسكنها حتى مضت السنون  
 والدار في يد الاكبر يزكي الاجرة في السنة الاولى عن تسعمائة وفي الثانية عن ثمان مائة الا زكاة السنة الاولى  
 ثم يسقط كل سنة زكاة مائة اخرى وما وجب عليه بالسنتين الماضية ولا زكاة على المشتاجر في السنة الاولى  
 والثانية بتقصان نصابه في الاولى وعدم تمامه في الثانية ويزكي في الثانية ثلثمائة تغزير كل سنة مائة اخرى  
 وما استفاد قبلها الا انه يرفع عنه زكاة السنين الماضية ولو كان اجرا لدار تجارية للتجارة قيمتها الف والمسئلة  
 بحالها فلا زكاة على الاجر لان عين التجارة صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة الهلاك وعلى المشتاجر زكاة كما اصبنا  
 ولو كان الاجرة مكبلا او موزونا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان كان يعينه فهو بمنزلة التجارية ولو سلم الدار ولم يقبض  
 الاجرة ينقلب فيصير حكمه حكم المشتاجر حكم الموجه حكم المشتاجر كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا  
 للتجارة ليساوي مائتي درهم بمائتين ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على  
 البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري  
 كذا في فتاوى قاضيان \* باع عبدا الخدمه بالف فحال الحول على الثمن فرد بعيب بقضاء او رضاء زكي الثمن ولو باع يعرض  
 للتجارة فرد بعيب بعد حول بقضاء لم يزك البائع العرض والعبد ولم يزك المشتري العرض وزكي البائع العرض ان رد بلا قضاء  
 لانه كالبيع الجديد وان نوى الخدمه ضمن زكاة العرض لانه استهلك كذا في الكافي ولو اخر زكاة المال حتى مرض يؤدي  
 سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وازداد ان يستقرض لاداء الزكاة فان كان في الكبراية انه اذا استقرض وادى الزكاة وجب  
 لقضائه يذنه بقدره على ذلك كان الا فضل له ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرحم  
 ان يقضى الله تعالى دينه في الاجرة وان كان اكبر اياه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الا فضل له ان لا يستقرض  
 لان خصومة صاحب الدين كان اشده كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امه  
 فقال الحول عندها ثم علم انها كانت امه تزوجت نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف  
 ح انه لا زكاة على واحد منهما او كذا في رجل خلق لحية انسان فقبض عليه بالدية ودفع الدية فقال الحول ثم نبتت  
 لحيته وردت الدية لا زكاة على واحد منهما وكذا في رجل اقر لرجل بدين الف درهم ودفع الالف اليه ثم تضادقا  
 بعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على واحد منهما وكذا في رجل وهب لرجل الفاء ودفع الالف اليه ثم رجع في  
 الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على واحد منهما كذا في فتاوى قاضيان \* رجل وجبت عليه

زكوة المائتين فاخر خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا يسقط عنه الزكوة ولومات صاحب المال بعد ما افتر  
 كانت الخمسة مديانا عنه كذا في التاتارخانية ناقلا عن الظهيرية «وكوتزوج امرأة على اربعين شاة سائمة وقبضت وحال عليه  
 الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه زكوة النصف الباقي كذا في فتاوى قاضين خان في فصل مال التجارة «واذا وجبت الزكوة  
 على رجل وهو لا يؤدئها الا يحيل الفقير ان يأخذ من ماله بغير علمه وان اخذ كان لصاحب المال ان يسترد ان كان قائما وان كان هالكا  
 يفرض كذا في التاتارخانية «السلطان اذا اخذ الجبايات او مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكوة اختل  
 فيه والصحيح انه يسقط كذا قال الامام السرخسي هكذا في المضمون «وللبديل حكم المبدل حتى لو تقاضا عبد ابعد ولم ينوي  
 شيئا فان كان للتجارة فهما للتجارة وان كان للخدمة فهما للخدمة وان كان احدهما للتجارة والاخر للخدمة فبديل ما كان للتجارة وبديل  
 ما كان للخدمة للخدمة تقاضا عبد ابعد في نصف الحول وهما للتجارة وفيما احدهما الف وفيما الاخر مائتان وتم حولهما  
 فظهر بالاوكس عيب ينقصه مائة لم يترك واحد منها لعدم كمال النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء من كس  
 سيد الا فرغ لانه بقي في يده الف حولا ولم يترك الاخر لعدم النصاب فان رد المعبوب بلا قضاء لم يترك الراد وان حال الحول  
 بعد الشراء وركب المرود وعليه الف لانه بيع جديد فصار مستهلكا وان رد بقضاء ركني المرود ولو ظهر عيب بالا فرغ ينقص مائتين  
 بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالاخر فرد بقضاء او جضاء ركني الراد المرود وركب المرود وعليه الماخوذ كذا في  
 الكافي «تجلان دفع كل منها زكوة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخلط مالهما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت  
 الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضين خان «ولو وضع الزكوة على كفه فانتهمها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرغته فقير فرضيه  
 جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة»

الباب الرابع

**الباب الرابع فيمن يم على العاشي وهو من نصبة الامام على الطريق لياخذ الصدقات ويامن التجارة بمن**  
 اللصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في  
 الكافي «ويشترط في العامل ان يكون حراما مسلما غير هاشمي كذا في الجواهر ناقلا عن الغاية «وقاد امر عليه المسلم بال التجارة  
 اخذ منه ربع العشر على شرائط الزكوة من النصاب والحول ويضعه موضع الزكوة «وان مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر  
 ويضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية نأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه اكثر من مرة في الحول كذا في  
 السراج الوهاج «ومن مر على العاشر باقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان او ذميا او حربيا علم ان له مالا اخر  
 في منزله او لم يعلم كذا في محيط السرخسي «مر على العاشر بمال فقال لم يحل عليه الحول ولم يكن في يده مال اخر من جنس هذا  
 المال قد حال عليه الحول او قال علي دين مطالب من العباد او ادبها انا الى الفقراء قبل اخراجه الى السفر او ادبها  
 الى عاشر اخر وكان في تلك السنة عاشر اخر حلف صدق ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة وهو الاصح  
 فان لم يكن في تلك السنة مصدق اخر لا يصدق وكذا اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر هكذا في  
 الكافي «واذا اتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع يمينه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليس  
 بشرط كذا في البدائع «وان حلف انه ادى الى ساع اخر فظهر كذا به بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التاتارخانية «  
 ناقلا عن جامع الجوامع «وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكافي «ولا يمكن اجراؤه على عمومه فان  
 ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال ادبها انا لان فقراء اهل ذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له  
 ولاية الصون التي يستوفده وهو مصابح المسلمين «ولو قال في السوا ان ادبها انا الى الفقراء في المصالح لا يصدق بل يؤخذ  
 منه ثانيا وان علم الامام بامائه والزكوة هو الثاني والاو يقبل نقلا هو الصحيح هكذا في التبيين «وفي جامع التبيين  
 لو اجاز الامام اعطاه لم يمكن به ناس لانه لو اذن الامام في الابتداء ان يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا اجاز بعد اعطاه  
 كذا في الجواهر «تم نسوا او تقود فقال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج «مر على العاشر بمرض فقال ليست

الكتاب

هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي «ولو مائة حتى درهم بضاعة لم يعشها وكان المضاربة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه فصاها فيؤخذ منه لانه مالك له كذا في الهداية «وكذا الوصر عبد ما دون مال وان كان مال المولى لا يأخذ وان كان كسبه فكذلك وهو الصغير «وان كان مولاة معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد من يحيط بماله كذا في الكافي «ولو مر الذي بالخمر والخمر بنية التجارة وهما ليسا ويا ن ما نقي درهم فصاعدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعش الخمر بنى ظاهر الرواية وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج «وكلم يذكروا محمد رحمه الله حكم جلود الميتة اذا مر بها الذي على العاشق والواو ينبغي للعاشقان يعشوا هكذا في المحيط «وقا يأخذ من الحربى العشر الا ان يأخذ من تجارنا اكثر او اقل فيؤخذ منهم كذا وان لم يأخذ وامننا شيئا لم يأخذ منهم شيئا مجازاة لهم على صديعهم وان اخذوا منا جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى ما منه ولا يؤخذ من مكاتب الحربى وصبيبا فلهما الا اذا اخذوا من صبيبا نانا ومكاتبنا كذا في محيط السرخسى «ولا يصدق الحربى في شئ الا ان يدعى في الجوارى انهن امهات او لادى وفي الغلمان انهم اولاد لانه اقراره بالنسب وامومية الولد صحيح فانعدمت صفة المالية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التديبير لا يصح منه فان مر بخمسين درهما لم يؤخذ منه الا ان يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم هل يعشون بنا ام لا ونعلم ولكن لا نعلم قدر ما يأخذون منا اخذنا منهم لعشر كذا في السراج الوهاج «وان مر الحربى على العاشق فعشرة ثم مر مرة اخرى لم يعشوه حتى يحول الحول وان عشرة فوجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا كذا في الهداية «ولو مر حربى بعاشق ولم يعلم به العاشق حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى كذا في التبيين «ولو مر المسلم والذي على العاشق ولم يعلم بهما ثم علم في الحول الثاني يأخذ منهما كذا في محيط السرخسى والسراج الوهاج «ولو مر عليه باربعين شاة وقد حال عليها حولان اخذ منه للاول دون الثاني كذا في السراج الوهاج «ويؤخذ من بنى تغلب نصف العشر والمأخوذ منه عوض عن الجزية ولو مر حربى او امرأة من بنى تغلب بمال فليس على المصبي شئ وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج «ومن مر بعاشق الخواص وعشرا ثم مر على عاشر هل العدل عشرة ثانيا بخلاف ما اذا غلب الخواص على بلد واخذوا زكوة سواهم فانه لا شئ عليهم كذا في الكافي «مر على العاشق بما يتسارع اليه الفساد كالقواكه والرطاب والبقول واللبن وقيمتها نصاب لم يعشره عند ابي حنيفة ثم وعندها يعشره كذا في السراج الوهاج «وهكذا في محيط السرخسى والكافي «ولو مر بمواشى سائمة دون النصاب وفي بيته ما يكمل نصابا ياخذ منها الواجب لان الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج «

**الباب الخامس في المعادن والركان** ما يخرج من المعادن ثلاثة منقطع بالنار ومائع وما ليس بمنقطع ولا مائع

اما المنقطع كالذهب والفضة والحديد والبرصاص والنحاس والحجر فغيبه الخمس كذا في التهذيب «سواء اخرج حرا وعيدا او ذمى او صبى او امرأة وما بقى فلاخذ «والحربى المستامن اذا عمل بغير اذن الامام لم يمكن له شئ وان عمل باذنه فله ما شرطه وسواء وجد في ارض عشيرة او خارجية كذا في محيط السرخسى «اذا عمل رجلان في طلب الركن فاصابه احدهما كان للواجد واذا استاجرا حرا للعمل في المعدن فالمصايب للمستاجر كذا في الجواهر «وما مائع كالقير والنفط والملم وما ليس بمنقطع ولا مائع كالنورة والحصى والجواهر والياوقيت فلا شئ فيها كذا في التهذيب «ويجب الخمس في الزبيق كذا في محيط السرخسى «ولا يجب فيما وجد في دائرة وارضه من المعدن عند ابي حنيفة ثم وقال لا يجب كذا في التبيين «ومن وجد كذا في دار الاسلام في ارض غير مملوكة كالقلاة فان كان على ضرب اهل الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وان كان على ضرب اهل الجاهلية كالدراهم المنقوش عليها الصليب والصنم ففيه الخمس واربعة اخماسه للواجد كذا في محيط السرخسى «ولو اشتبه الضرب بان لم يمكن فيه شئ من العلامات يجعل جاهليا في ظاهر المذهب كذا في الكافي «وليس يتوى ان يكون الواجد صغيرا او كبيرا حرا وعيدا مسلما او ذميا وان كان حربيا مستائما منا لا يعطى له شئ الا ان يكون الحربى عمل باذن الامام وشرطه ومقاطعته فعليه ان يفي بالشرط كذا في المحيط

الكتاب الخامس

وان وجد في ارض مملوكة التفقوا جميعا على وجوب الخمس فيه واختلفوا في اربعة اقسامه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 صاحب الخطة كذا في شرح الطحاوي وفي الفتاوى العتابية اذا كان صاحب الخطة ذميا فلا شيء له فان لم يعرف الخطة له  
 ولا ورثته يصرف الى اتقى مالك في الاسلام يعرف له كذا في التاثير الخانية او لو ورثته كذا في الجواهر الرائق فاقلد عن المذاهب و  
 شرح الطحاوي ولا يكون لبنت المال كذا في محيط السرخسي ولو وجد مسلم يرا كان او معد نافي دال الحرف في ارض غير مملوكة  
 لاحد فهو للواحد والخمس فيه ولو وجد في ملك بعضهم فان دخل عليهم بما مان رده عليهم ولو لم يرد واخرجه الى  
 دار الاسلام يكون ملكا له الا انه لا يطيب له ولو باعه يجوز بيعه ولكن لا يطيب للمشتري ايضا كذا في شرح الطحاوي و  
 سبيله التصديق به كذا في الجواهر الرائق وان دخل بغير امان يكون له من غير خمس كذا في محيط السرخسي والمتاع من السلاح  
 والالات واثاث المنازل والقبوض والقماش في هذا كما ذكر حتى خمس كذا في التبيين ولا شيء فيما يستخرج من البحر  
 كالغنبر واللؤلؤ والسمك كذا في فتاوى قاضيمان والخاصة ولواخرج النقادين من الجواهر الرائق فيما كذا في التهذيب وليس  
 في الفيروز والخيال خمس كذا في الهداية

الباب السادس

**الباب السادس** في زكوة الزروع والثمار وهو فرض وسببه الارض الذاتية بالخارج حقيقة بخلاف الخراج فان  
 سببه الارض الذاتية حقيقة او تقديرا بالتمكن فلو تمكن ولم يخرج وجب الخراج دون العشرة ولو اصاب الزرع آفة  
 لم يجز وركنه التملك بشرط اذانه ما مضى في الزكوة بشرط وجوبه نوعان الاول شرط اهلية وهو الاسلام فانه شرط  
 ابتداء فلا يبتدأ الا على مسلم بلا خلاف والعلامة بالفرضية واما العقل والبلوغ فليس من شرائط الوجوب حتى يجب  
 العشر في ارض الصبي والمجنون لان فيه معنى المؤنة ولهذا جاز للامام ان يأخذ جبرا ويسقط عن صاحب الارض الا انه  
 لا ثواب له وكن الومارات من عليه العشر والطعام قائم يؤخذ منه بخلاف الزكوة وكان املك الارض ليس بشرط الوجوب  
 لوجوبه في الاراضي الموقوفة ويجب في ارض المأذون والمكاتب والنوع الثاني شرط الهلية وهو ان تكون عشيرة  
 فلا عشر في الخارج من ارض الخراج ووجود الخراج وان يكون الخراج منها ما يقصد بزراعته تمام الارض هكذا في الجواهر الرائق  
 فلا عشر في الحطب والمحشيش والقصب والطرشاء والسعف لان الاراضي لا تستثنى بهذه الاشياء بل تنفسد بها  
 حتى لو استثنى بقواتم الخلاف والمحشيش والقصب وغصون النخل او فيها دلب او صنوبر ونحوها وكان يقطعها و  
 يبيعه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي ويجب العشر عند ابي حنيفة رحمه الله في كل ما يخرج من الارض من الخطة  
 والشعير والدخن والارز واصناف الحبوب والبقول والربا حين والاوراد والرباط وقصب السكر والزبرية والبطيخ  
 والفتاء والخبثاير والبادنجان والعصفر واشباه ذلك مما له ثمرة باقية او غير باقية قل او اكثر هكذا في فتاوى قاضيمان  
 سواء ليسقي بماء السماء او يسقى في الوسق ولا يقع هكذا في شرح الطحاوي ويجب في الكتان وبذره لان كل واحد  
 منهما مقصود كذا في شرح الجمع ويجب في الجوز واللوز والكمون والكمون والكمون هكذا في المضمات ويجب العشر في العسل  
 اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الاخضر في ارضه كذا في خزانة المفتين وما يجمع من ثمار الاشجار  
 التي ليست بمملوكة كاشجار الجبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية ولا عشر فيما هو نافع للارض كالنخل والاشجار و  
 كل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في الجواهر الرائق ولا يجب في البذر والحق لا تصلم  
 الا للزراعة اوللتد اوى كبدر البطيخ والناخوة والشونيز كذا في المضمات ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن و  
 البادنجان والكندر والموز والتين هكذا في خزانة المفتين ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح الجمع  
 لابن الملك وما سقى بالمد والاب والذرية ففيه نصف العشر وان سقى سيما وبذرية يعتبر اكثر السنة وان استويا  
 يجب نصف العشر كذا في خزانة المفتين ووقته وقت خروج الزرع وظهور الثمر عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في الجواهر الرائق  
 فلو عمل عشر ارضه قبل الزرع لا يجوز ولو عمل بعد الزراعة بعد النبات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل النبات

فلا يظهره لا يجوز ولو عمل عشر لثما كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطيبري  
ويستقط بهلاك الخارج من غير صنعة وبهلاك البعض ويستقط بقدره وان استهلكه غير المالك اخذ الضمان منه وادى عشرة  
وان استهلكه المالك ضمن عشرة وصادقنا في ذمته ويستقط بالردة وبموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه هكذا  
في البحر الرائق تغلب له ارض عشرية عليه العشرة ضامعا وان اشتراها ذمي من تغلبي فهي على حالها عندهم وكذا اشتراها  
منه مسلم واسلم التغلبي عند ابي حنيفة سرح سواء كان التضيع اصليا او حادثا ولو كانت الارض مسلم باعها من ذمي  
غير تغلبي وقبضها تغلبي بالخارج عند ابي حنيفة سرح فان اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت على البائع لفساد البيع في عشيرة  
كما كانت وفي ارض الصبي والمرأة التغلبي ما في ارض الرجل وليس على الجوسي في داره ثمن هكذا في الهداية وان جعل مسلم  
داره بستانا فوثنته تدوم مع مائة فان سقاه بماء العشر فهو عشري وان سقاه بماء الخارج فهو خارجي بخلاف ما اذا جعل الذمي  
داره بستانا فحدث نجيب عليه الخارج كيف ما كان ودان حرة كذا في التبيين وكذا المتأبرك في البحر الرائق ولو ان المسلم والذمي  
سقاه حرة بماء العشر وصرف بماء الخارج فالمسلم احق بالعشر والذي بالخارج كذا في معراج الدراية ثم ما العشر ماء البئر التي  
حضرت في ارض العشر وماء العين التي تظهر في ارض العشر وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام عشري كذا في المحيط وما وانما  
سقطها بجم وماء بئر حضرت في ارض خراجية خراسي وامامنا سيون ودجلة والفرات فخارجي عند ابي حنيفة وابي يوسف  
سرحهما الله كذا في الكافي ولو اوجز ارض عشرية كان العشر على الاجر عند ابي حنيفة سرح وعندنا على المستأجر كذا في الخلاصة  
ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الاجر وان هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الاجر وعندنا لو هلك قبل الحصاد  
او بعده فانه يهلك بما فيه هكذا في شرح الطحاوي ولو اعارها من مسلم فزرعها فالعشر على المستعير ولو اعارها من كافر  
فالعشر على المبيع عند ابي حنيفة سرح وعندنا على الكافر ولكن عند محمد وعمر وعنه واحد وعند ابي يوسف ربحها الله عشران كذا  
في محيط السرخسي وفي المزارعة على قولهما العشر عليهم ابا حنيفة وعلى قوله على رب الارض لكن يجب في حصته في عينه  
وفي حصة المزارع يكون دينان في ذمته كذا في البحر الرائق ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عندنا وعند ابي حنيفة سرح  
قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه عشر حصة المزارع ويسقط في حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء  
قبل الحصاد او سرقة فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب على رب الارض عشر البديل وعندنا عليهما كذا  
في محيط السرخسي ولو غصب ارض عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزرعة فلا عشر على رب الارض وان نقصتها الزرعة  
كان العشر على رب الارض كذا في الخلاصة واذا باع الارض العشرية وفيها زرع قد ادرك مع زرعها او باع الزرع خاصة  
فعشره على البائع دون المشتري ولو باعها والزرع بقل ان فصله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى ادرك  
فعشره على المشتري كذا في شرح الطحاوي واذا باع الطعام المعشور فللمصدق ان يأخذ عشره من المشتري وان  
تفرقا وان شاء اخذ من البائع ولو باعها باكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق ان يأخذ عشر الطعام وان شاء  
اخذ عشر الثمن وان كان البائع جاني فيه بما لا يتغابن الناس فيه فليس للمصدق الا اخذ عشر الطعام وان استهلكه اخذ  
من البائع عشر طعامه الا ان يعطيه مقدرا قيمته من الثمن وان كان المشتري استهلكه فالمصدق بالخيار ان شاء من البائع  
وان شاء من المشتري مثل عشرة لان كل واحد منهما متلف حقه ولو باع العنب اخذ العشر من ثمنه وكذلك لو اخذ عصيرا  
شربا عه فله عشر ثمن العصير كذا في محيط السرخسي ولا ينسب اجرة العمال ونفقة البقر وكوي الاظهار واجرة الحافظ و  
غير ذلك فيجب اخراج الواجب من جميع ما اخرجته الارض عشر او نصف كذا في البحر الرائق ولا ياكل شيئا من طعام العشر حتى  
يؤدي عشره كذا في الظهيرية وان اذن العشر لغيره لاكل الباقي وقال ابو حنيفة سرح ما اكل من الثمرة او اطعم غيره ضمن عشره كذا  
في محيط السرخسي في باب ما يجتسب لصاحب الارض

الكتاب المسبب

الباب السابع في المصارف منها التقدير وهو من له ادنى شيء وهو ما دون النصاب وقد رخصنا غيره

وهو مستغرق في الحاجة فلا يخرج به عن الفقر ملك نصيب كغيره غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير التصديق  
 (۲) على الفقير العالم افضل من التصديق على الجاهل كذا في الزاهدی **ومنها** المسكين وهو من لا يفتخر له فيحتاج له في  
 المسئلة لقوته اوصا يوارى بدنه ويجعل له ذلك بخلاف الاول حيث لا يجعل المسئلة له فانها لا يجل لمن يملك قوت يوم  
 بعد سنتة بدنه كذا في فتح القدير **ومنها** العامل وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والشعور كذا  
 في الكافي ويعطيه ما يكفيه واعوانه بالوسط مدة ذهابهم وايهم بمقادير المال باقيا الا اذا استغرقت كفاية الزكوة فلا يزداد  
 على النصف كذا في المحررات **وان** حمل رجل زكوة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في الميئابيع **وي**  
 هكذا في محيط السرخسي ولا يجعل للعامل الهاشمي تغزيها القرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبيهة العوض وتخل  
 للفقير كذا في التبيين **وان** عمل الهاشمي عليها ورزق من غيرها لا بأس به هكذا في الخلاصة **ويؤ** لو هلك المال في  
 يد العامل اوضاع سقط حقه واجزاء عن الزكوة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج **وال** المصدق اذا اراد ان يجعل حق عمالته  
 قبل الوجوب جازله الاخذ والافضل ان لا يأخذ كذا في الخلاصة **ومنها** الرقاب هم المكاتبون **ويؤ** يوعا دون  
 في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي **ويؤ** يجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك ولم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي  
 (۳) ولا يجوز مكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقة بالحقبة كذا في محيط السرخسي **ومنها** الغارم  
 وهو من لزمه دين ولا يملك نصبا بافضلا عن دينه او كان له مال على الناس لا يمكنه اخذ **ويؤ** كذا في التبيين **وال** دفع الى  
 (۴) من عليه الدين اولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمات **ومنها** في سبيل الله وهم منقطع بقراءة الفقراء منهم  
 عند ابي يوسف **رح** وعند محمد **رح** منقطع الحاج الفقراء منهم كذا في التبيين **وال** الضمير قول ابي يوسف **رح** كذا في  
 (۵) المضمات **ومنها** ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع **ج**ازله الاخذ من الزكوة قدر حاجته  
 ولم يجعل له ان يأخذ اكثر من حاجته والحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلدة لان الحاجة هي المعتبرة ثم لا يلزمه  
 ان يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين **وال** الاستقراض لا بن السبيل  
 خير من قبول الصدقة كذا في الظهيرية **فهذه** جهات الزكوة والمالك ان يدفع الى كل واحد وله ان يقتصر على نصف  
 واحد كذا في الهداية **وله** ان يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير **وال** دفع الى الواحد افضل اذ يمكن المدفع  
 نصبا كذا في الزاهدی **ويؤ** ان يدفع الى رجل مائتي درهم فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية **وهذا** اذا لم يكن  
 الفقير مدبونا فان كان مدبونا فدفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء ويبقى دون المائتين لا بأس به **وكذا**  
 لو كان معيلا جاز ان يعطى له مقدار ما لو وضع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضي  
 وندب الاغناء عن السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين **وقا** ما اهل الذمة فلا يجوز صرف الزكوة اليهم بالاتفاق **و**  
 يجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلفوا في صدقة الفطر والذرة والكفارات قال ابو حنيفة **رح** ومحمد **رح**  
 يجوز الا ان فقراء المسلمين احب اليها كذا في شرح الطحاوي **واما** الحربى المستامن فلا يجوز دفع الزكوة والصدقة الواجبة  
 اليه بالاجماع **ويؤ** يجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج **ولا** يجوز ان ينفى بالزكوة المسجد وكن القناطير والسقايات  
 واصلام الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه **ولا** يجوز ان يكهن بها ميت ولا يقضى بها دين الميت  
 كذا في التبيين **ولا** يشتري بها عبد يمتق ولا يدفع الى ابيه وان علا وفرعه وان سفل كذا في الكافي **ولا** يعطى  
 للولد المنفى ولا الخلق من مائة بالزنا كذا في الثمرات **شيء** ولا يدفع الى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا دفع المرأة  
 الى زوجها عند ابي حنيفة **رح** كذا في الهداية **ولا** يجوز الدفع الى عبده ومكاتبه ومدبره وامواله **ولا** يعطى بعض  
 عند ابي حنيفة **رح** وصورة ان يعتقد مال ذلك الكمل جزأ نشأ نعامه او يعتقدك شريكه فيستسعيه الساكت فيكون  
 مكاتبه اما اذا اختار النضمين او كان اجنبيا عن العبد جازله ان يدفع الزكوة اليه لانه كحما كتب الغير كذا في التبيين

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصبا ياي مال كان وتذاويرا ودرهم اوسولتم وعرضه للتيان او لغير الثمانه فاصلا عن حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدي وقاله نظر ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية وهي مسكنه واثاث مسكنه و ثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط التمام اذ هو شرط وجوب الزكاة لا الهه ان كان في الكافي ويجوز دفعها الى من يملك اقل من النصاب وان كان صغيرا مكتسبا كذا في الزاهدي ولا يدفع الى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدناية ولا يجوز دفعها الى ولد الغني الصغير كذا في التبيين ولو كان كبيرا فقيرا جاز ويدفع الى امرأة غني اذا كانت فقيرة وكذا الى المبتة الكبيرة اذا كان ابوها غنيا لان قدر النفقة لا يغنيها ويغني الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي ويجوز صرفها الى الاب المعسر ان كان ابنه موسرا كذا في شرح الطحاوي ويجوز صرفها الى من لا يجلب له السؤال اذ الميملك نصبا وان كانت ككتبه تساوي مائتي درهم الا انه يحتاج اليها للتدريس والتفظ او التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه كذا في فتاوى قاضيان سواء كانت فقرا او حديثا او ادبا هكذا في محيط السرخسي وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو دينيا وي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا يجوز له اخذها وكذا لو كان له حوائيت او دارعة تساوي ثلثة ادين درهم وغلبها لا تكفي لفوته وقوت عماله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد بن ولو كان له ضيعة تساوي ثلثة الاف ولا يخرج مكي له ولعليه اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له اخذ الزكاة ولو كان له دارينها بستان وهو نيساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغسل وغيرها لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين وجعل على الانسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غيره وجعل فان كان من عليه الدين معسر يجوز له اخذ الزكاة في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترف لا يجلب له اخذ الزكاة وكذا اذا كان جا حدا وله على الدين بينة عادلة وان لم يكن بينة عادلة لا يجلب له اخذها ما لم يرفع الامر الى القاضي فيجلبه فاذا حلف وحلف بعد ذلك يجلب له اخذها هكذا في فتاوى قاضيان رجل له دار يسكنها يجلب له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصغير كذا في الزاهدي ولا يدفع الى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث بن عبد المطلب كذا في الهدى ويجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي لهب لانهم لم يناصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج هذا في الواجبات كالزكاة والذنر والعشر والكفارة فاما التطوع فيجوز الصرف اليهم كذا في الكافي وكذا لا يدفع الى موالهم كذا في العيني شرح الكافي ويجوز صرف خمس الزكوات والمعدن الى فقرا بني هاشم كذا في الجوهرة النيرة ولو كيل اذا اعطى ولده الكبير او الصغير وامراته وهم محايير جائز ولا يمسك شيئا كذا في الخلاصة اذا اشك وطهرى فوقع في اكبر رايه انه محل الصدقة فدفع اليه او سأل منه فدفع او سأل في صف الفقراء فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وما اذا ظهر انه غني او هاشمي او كافر ومولى الهاشمي او الوالدان او المولودون او الزوج والزوجة فانه يجوز ويسقط عنه الزكاة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ظهر انه عبده او صديقه او ام ولده او مكاتبه فانه لا يجوز عليه ان يعيدها بالاجماع وكذا السننسي عند ابي حنيفة شرح هكذا في شرح الطحاوي واذا دفعها ولم يخطبها له انه مصروف ام لا فهو على الجواز الا اذا تبين انه غير مصروف واذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتجرى وطهرى ولم يظهر له انه مصروف او غلب على ظنه انه ليس مصروف فهو على الفساد الا اذا تبين انه مصروف هكذا في التبيين ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قومهم لاجوج اليها من اهل بلده ولو نقل الى غيرهم اجزاء وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حديثها بان اخرجها بعد الحول اما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل ولا افضل في الزكاة والقطر والذنر والصرف اولا الى الاخوة والاخوان ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعانت ثم الى اولادهم ثم الى الاحوال والنحالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى اهل حرفته ثم الى اهل مصره او قريته كذا في السراج الوهاج ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد اخر يقرى في موضع المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان اولاده الصغار وعبده في الصحيح كذا في التبيين

وتعليه الفتوى كذا في المفهرات وما اخذ وظلمة زماننا من الصدقات والعشور والخزاج وانجابات والمصادرات فالاصح ان ينسقط  
 جميع ذلك من ارباب الاموال اذا نوا عند دفع الصدقة عليهم كذا في التاتارخانية في الفصل الثامن من الزكاة ولو قضى دين  
 التقدير بركوة ماله ان كان باعرا يجوز وان كان بغيره لا يجوز وسقط الدين ولو دفع اليه دار اليه سكها عن الزكاة لا يجوز كذا في الزاهد  
 نوى الزكاة بما يدفع لصبيان غرماؤه او لمن ياتيه بالعبادة او باق بالباكورة اجزاءه ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة و  
 لم يستاجر اجرة ان كان الخليفة جرحا لو لم يدفعه يعلم الصبيان ايضا اجزاءه والا فلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال و  
 النساء في الاعياد وغيرها بنية الزكاة كذا في معراج الدرارية فاذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها ويقبضها للفقير  
 من له ولاية عليه نحو الاب والوصي بقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة او من كان في عياله من الاقارب او الاجانب  
 الذين يعولون في المناقط يقبض للفقير ولو دفع الزكاة الى مجنون او صغير لا يعقل فدفع الى ابيه او وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع  
 على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز ولو قبض الصغير وهو ملحق جازم وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرى ولا يتدبر ولو دفع الى

فقير معنوه جازم كذا في فتاوى قاضيان **فصل** ما يوضع في بيت المال اربعة انواع **الاول** زكاة السوائم والعشور و

ما اخذه العاشر من تجار المسلمين الذين ميرت عليه ومحله ما ذكرنا من المصادرات **والثاني** خمس الغنائم والمعادن والركاز و

وتصون اليوم الى ثلاثة اصناف اليتامى والمساكين وابن السبيل **والثالث** الخزاج والخزبية وما صولح عليه بنو فخر من الحلج و

بنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذه العاشر من المستأمنين وتجار اهل الذمة كذا في السراج الوهاج وتصرف ذلك الى

عطايا المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون ثمه والى مرصد الطريق في دار الاسلام حتى يقع الامن عن قطع اللصوص الطرق و

الى اصلاح القناطر والمحسور كذا في محيط السرخسي والى كرى الاتهار العظام التي لا ملأك لاحد فيها كالبحون والفراخ ودجلة

كذا في شرح الطحاوي والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق وتخصيص ما يجاز عليه البثق والى ارباق الولاية واعوانهم القضاء

والفتن والمختصين كذا في محيط السرخسي والعلميين والمتعلمين كذا في السراج الوهاج وتصرف الى كل من تقلد شيئا من

امور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسي **والرابع** اللقطات هكذا في محيط السرخسي وما اخذ من

تمكة الميت الذي مات ولم يترك وارثا او تركه زورا ونزوحا وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى واوديةهم وهم فقراء والى كفن الموتى

الذين لا مال لهم والى اللقيط وعقل جنائنه والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من يجب عليه نفقته وما اشبه ذلك

كذا في شرح الطحاوي فعلى الامام ان يجعل بيت المال اربعة لكل نوع بيتا لان كل نوع حكمها يختص به لا يشتركه مال اخر فيه

فان لم يكن في بعضها شئ قللا ما ان يستقرض عليه ما فيه مال فان استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخزاج

فاذا اخذ الخزاج يقض المستقرض من الخزاج الا ان يكون المقاتلة فقرا لان لهم حظا فيها فلا يصير قرضا وان استقرض على

بيت مال الصدقات من بيت مال الخزاج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخزاج له حكم الفئ والغنيمات والفقراء

حظ فيها وانما لا يعطى لهم لا سنغناتهم بالصدقات كذا في محيط السرخسي والواجب على الائمة ان يوصلوا الحقوق الى

اربابها ولا يجلبونها عنهم ولا يجلب للامام واعوانه من هذه الاموال الا ما يكفيهم وعائلتهم ولا يجلبونها كقولهم

وما افضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الائمة في ذلك فوباله عليهم ولا افضل للامام والمصدق ان

لا يتعجل زرقه لشهران بل يأخذ زرقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج ولا شئ لاهل الذمة في بيت المال

الا ان يرى الامام ذميا يهلك جوعا فعليه ان يعطيه من بيت المال لانه من اهل دار الاسلام وكان عليه احياؤه كذا

في محيط السرخسي ومن له حظ في بيت المال فظرفها هو وجه لبيت المال فله ان يأخذ به زيادة وللا ما من الخبز في المنع

والاعطاء في الحكم كذا في القنية

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

الباب الثامن

الباب الثامن في صدقة الفطر وهي واجبة على كل مسلم المالك المقدر النصاب فاضلا عن حوائجه

الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار ولا يعبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية ووجوب

كتاب الزكاة

نفقة الاقارب هكذا في فتاوى قاضينان، وانما تجب صدقة الفطر من اربعة اشياء من الخطة والشعير والقمح والزرنيب  
 كذا في خزنة المفتين وشرح الطحاوي، وهي نصف صاع من بر او صاع من شعير او قمح، ودقيق الخطة والشعير وسويقهما مثلهما  
 والخبز لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح، وكما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند ابي حنيفة نزه لانه يؤكل  
 بجميع اجزائه، وروى عن ابي حنيفة نزه صاع وهو قولهما نزيل نحو اذوه باعتبار العين والاحوط ان يلغى فيه القيمة  
 هكذا في محيط السرخسي، ثم للدقيق اولى من البر والدرهما اولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من الحبوب لا يجوز الا  
 بالقيمة، وذكر في الفتاوى ان اداء القيمة افضل من عين المتخصص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهر النيرة، ولو ادى ربع صاع  
 من خطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها او نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع  
 عن نفسه وعليه تكميل الباقي وكذا لا يجوز ربع صاع من خطة عن صاع من شعير هكذا في محيط السرخسي، فان ادى  
 نصف صاع من شعير ونصف صاع من قمح او نصف صاع من تمر ومنا واحدا من الخطة او نصف صاع شعير وربع صاع  
 خطة جاز عندنا كذا في البحر الرائق، والصاع ثمانية ارطال بالبعدي ادى والرطل البغدادي عشرون استارا كذا في التبيين  
 والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوافية، ثم يعتبر نصف صاع من بر او صاع من غيره بالوزن فيما روي  
 ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كمرطلا وهو اجماع منهم بانه معتبر بالوزن  
 كذا في التبيين، ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب عليه الصدقة ومن ولد  
 او اسلم قبله وجبت ومن ولد او اسلم بعده لم تجب، وكذا الفقير اذا اليسر قبله تجب ولو اتقتر العنى قبله لم تجب كذا  
 في محيط السرخسي، ومن مات بعد طلوع الفجر فهي واجبة عليه، وكذا اذا اتقتر بعد يوم الفطر كذا في الجوهر النيرة، وان  
 قدمها على يوم الفطر جاز ولا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان اخرها من يوم الفطر لم يستقط وكان عليه  
 اخراجها كذا في الهداية، ولو لم يجز صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق، وفي تجنيس الملتقط  
 من سقط عنه يوم الشهر كبر او لم يرض لا يسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات، والمستحب للناس ان يخرجوا الفطرة  
 بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهر النيرة، واما وقت اداؤها فجميع العمر عند عامة مشائخنا  
 رحمهم الله كذا في البدائع، وتجب عن نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي، والمعنوة والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان المجنون  
 اصليا او عارضا وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط، ثم اذا كان للولد الصغير والمجنون مال فان الاب او وصيه  
 اوجبها او وصيه يخرج صدقة فطر انفسهما ورفيقهما من مالهما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يؤدي  
 عن الجنين لانه لا يعرف حيوته هكذا في السراج الوهاج، وليس على الاب ان يؤدي الصدقة عن مالك ابنه الصغير  
 من مال نفسه، وكذا المعنوة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وليس على الجد ان يؤدي الصدقة عن  
 اولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا، وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضينان، والولد بين الابوين  
 على كل واحد منهما صدقة تامة كذا في الظهيرية، وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا او ميتا فعلى الآخر صدقة  
 تامة ولا صدقة على واحد منهما الا لاجل ام هذا الولد كذا في الخلاصة، ونروج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها  
 اليه ثم جاز يوم الفطر لا يجب على الاب صدقة الفطر كذا في التاتارخانية، ويؤدي عن مملوكه للمقدمة مسلما كان  
 او كافرا ويجب عن مندبرته وامهات اولاده عندنا ويجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان  
 على العبد دين مستغرق، ولو كان العبد موصى بجد منته كان صدقة الفطر على مالك الرقبة، وكان عبد الغارية و  
 الوجة يعة والعبد المجاني عبد او خطأ لان ملك المالك انما يزول بالدفع الى العنى عليه مقصودا على الحال لا قبله  
 كذا في فتاوى قاضينان، وعن المرهون تجب في المشهور ان فضل بعد الدين قد انصأب وكذا بسببه تجب عليه  
 عن نفسه كذا في التبيين، ولا تجب عن عبده للتجارة عندنا ولا عن عبده المأذون كذا في فتاوى قاضينان.

ولا يخرج عن مكاتبه لتصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب ايضا عن نفسه لفقره ولا يخرج المولى عن رقيق مكاتبه ولا يخرج المكاتب  
ايضا عنه واما المتفق بعضه فعند ابى حنيفة رحم هو كما كتب فلا يلزم المولى فطرته وعند ما هو كرمديون فان كان غنيا وحيث  
عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* فاذا اخرج المكاتب وخرج الرق لا يجب على المولى زكوة السنين الماضية ولا صدقة الفطر  
اذا كان الخدمة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يجب عن عبيد او عبيد مشتركين بين اثنين ولو كان له عبيد ابق او ماسورا ومغضوب  
مجبور لا يجب على المولى فطرته ولا يجب عليه ايضا عن نفسه بسببهم كذا في التبيين \* فان عاد الابن عن الاباق او مرد المغضوب  
عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اشترى عبد اشترط الخيار للبائع والشتر  
اولها جميعا او شرط الخيار لغيره فمرد يوم الفطر في مدة الخيار فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسخ  
فعلى البائع \* ولو مرد المشتري على البائع بخيار روية او عيب ان مرده قبل القبض تجب على البائع وان مرده بعد القبض تجب  
على المشتري كذا في خزنة المفتين \* ولو اشترى بعقد بائع فمرد يوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان يقض وان مات العبد قبل  
القبض فلا تجب على احد منهما كذا في السراج الوهاج \* ولو كان العبد مبيعا فمرد يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم تبطل المشروطة واعتقد فالصدق  
على البائع وكذا اذا مرد يوم الفطر وهو مقبوض المشتري فمرد البائع وان لم يسترده البائع واعتقه المشتري فصدقة الفطر  
على المشتري كذا في فتاوى قاضيان \* وتجب عن عبدة المندوب والصدق كذا في التاثير الخانية \* والعبد المجهول مهره ان كان يعينه  
تجب على المرأة قبضته او لم تقبض لانها ملكته بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول بها فمرد يوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة  
على احد وان كان مقبوضا فكل على الاصح كذا في خزنة المفتين \* وان كان بغير عينه فلا صدقة على احد كذا في التاثير الخانية \* ولو قال  
لعبد اذ اجاب يوم الفطر فانت حر فمرد يوم الفطر عتق العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهر النيرة وفتاوى  
قاضيان \* ولا يؤدي عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله \* ولو ادى عنهم ما وعن زوجته بغير امرهم اجزأهم استحسانا  
كذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يجوز ان يعطى عن غير عياله الا بامر كذا في المحيط \* ولا يؤدي عن  
اجداد ووجداته ونوافله كذا في التبيين \* ولا يلزم الرجل الفطرة عن اميه وامه وان كانا في عياله لانه لا ولاية له عليهما  
كالاولاد الكبار كذا في الجوهر النيرة \* ولا يجب ان يؤدي عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضيان  
والاصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤنة فكل من كان عليه ولايته ومؤنته ونفقته فانه يجب عليه صدقة الفطر  
فيه والا فلا كذا في شرح الظواهر \* وتجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين او اكثر لم يخرج  
ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين \* واذا مات من عليه زكوة او فطرة او كفاية او نذر لم يؤخذ  
من تركه عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه \* وان اوصى بذلك يجوز وينفذ  
من ثلث ماله كذا في الجوهر النيرة \* المرأة اذا امرها زوجها باداء صدقة الفطر فخلطت حنطه بحنطته بغير اذن الزوج فدفعت  
الى الفقير جاز عنها لان الزوج عند ابى حنيفة رحمه الله كذا في الظهيرية \* ترجل له اولاد وامرأة فقال الحنطة لاجل كل واحد  
منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفعت الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم بوصف هذه الصدقة ما هو موصوف الزكوة كذا في الخلاصة

کتاب الصوم

وفيه سبعة ابواب

**الباب الاول** في تعريفه وتقسيمه وتسيده ووقته وشروطه اما تفسيره فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع  
(۱) من الصبح الى المغرب الشمس بنية التقرب من اهل كذا في الكافي \* وانواعه فرض وواجب ونقل وقال فرض نوعان معين  
(۲) كرمضان \* وغير معين كالكفارات وقضاء رمضان \* والواجب نوعان \* معين كالنذر المعين \* وغير معين كالنذر المطلق \*  
(۳) والنقل كله نوع واحد كذا في التبيين \* وتسيده مختلف في المنذور والنذر وفي صوم الكفاية اسبابها من الحنث والقتل و  
سبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا في غير القديرة واما سبب صوم رمضان فذهب القاضى الامام ابو زيد وغيره الى ان  
سبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا في غير القديرة واما سبب صوم رمضان فذهب القاضى الامام ابو زيد وغيره الى ان

الباب الاول

صوم الاكل

وصد راسلام ابو اليسر الى انه الجزء الاول الذي لا يقري من كل يوم كذا في الكشف الكبير قال في غاية البيان وهو الحق عندي و  
صحبه الامام الهندي كذا في النهر الفائق ، فاذا افاق في الليلة الاولى ثم اصبح مجنونا واستوعب الشهر كله ذكر شمس الائمة المحلواي  
لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق ، وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية ، وعلى هذا اذا افاق في ليلة في وسط الشهر ثم اصبح  
مجنونا لا قضاء عليه كذا في المحيط والجزء الثاني ، وقال افاقة بزوال جميع ما به من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا كذا  
في الزاهدي ، ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس وقد اختلف في ان العبارة (٣)  
لاول طلوع الفجر الثاني ولا استطارة وانتشاره فيه قال شمس الائمة المحلواي القول الاول احوط والثاني اوسع هكذا في المحيط  
واليه مال اكثر العلماء كذا في خزنة الفتاوى في كتاب الصلوة ، تنشر على ظن ان الفجر لم يطلع وهو طالع او اظفر على ظن ان الشمس  
قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لانه ما تعد الا فطرا كذا في محيط السرخسي ، اذا اشك في الفجر فالافضل ان يدع الاكل  
ولو اكل فصومه تام ما لم يتبين انه اكل بعد الفجر فيبقى حينئذ كذا في فتح القدير ، وان كان اكبر رايه انه نشر والفجر طالع فعليه قضاء  
عملا بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية ، وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج ، هذا اذا لم يظهر  
له شيء ولو ظهر انه اكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين ، واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد  
اثنان على انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق ، وتقبل الشهادة على الاتيات ولا يباينها  
الشهادة على النفي كما في حقوق العباد ، وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد اخر ان لم يطع فاكل ثم ظهر انه قد كان طالع  
لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع ليس بحجة تامة كذا في فتاوى قاضيان ، ولو دخل عليه جماعة وهو يتستر فقلوا  
الفجر طالع فقال الرجل اذا المص صام بما وصوت مفطر فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني  
بعد طلوع الفجر قال الحاكم ابو محمد ، ان كانوا جماعة وصد قهرا لا كفارة عليه وان كان واحدا فعليه الكفارة عدلا كان او غير عدلا  
لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة ، اذا قال الرجل لامرأته انظر الى ان الفجر طالع او لا فظنت ورجعت وقالت  
لم يطع فجا معها رجعا ثم ظهر ان الفجر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح انه لا كفارة عليه  
مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع هكذا في فتاوى قاضيان ، والخلاصة ، ولو شك في غروب الشمس لا يحل له  
الفطر كذا في الكافي ، ولو اكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان هكذا في التبيين ، ومختار الفقهاء  
ابي جعفر ، لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير ، وان تبين انه اكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة كذا في التبيين ، وان افطر وكبر  
ان الشمس لم تغرب لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار سكران ثابتا وقد انقم اليه الكبرايه فصارت بمنزلة اليقين كذا في فتاوى  
قاضيان ، سواء تبين انه اكل قبل الغروب او لم يتبين له شيء هكذا في التبيين ، واذا شهد اثنان ان الشمس غابت وشهد اخر ان  
انها لم تغرب فافطر ثم ظهر انها لم تغرب عليه القضاء ودون الكفارة بالاتفاق كذا في فتاوى قاضيان ، ولو اراد ان يتستر بالبحر  
فله ذلك اذا كان مجال لا يمكنه مطالعة الفجر بنفسه او غيره ، وذكر الشيخ شمس الائمة المحلواي ان من نشر باكب الواسع لا بأس  
اذا كان الرجل ممن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله ان يدع الاكل ، وان اراد ان يتستر بصوت الطبل السحري  
فان كثرت الصوت من كل جانب وفي جميع اطراف البلدة فلا بأس به ، وان كان يسمح صوتا واحدا فان علمه عد البتة يعتمد عليه وان  
لم يعرف حاله يحتاج ولا يأكل وان اراد ان يعتمد بصياح الديك فقد انكر ذلك بعض مشائخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان  
قد جربه مرارا وظهر له انه يصيب لوقت وذكر شمس الائمة المحلواي ان ظاهر مذهب اصحابنا رحمه الله في ظاهر الرواية انه  
يجوز الا فطرا بالبحر كذا في المحيط ، اما شرطه فثلاثة انواع ، شرط وجوبه اسلام والعقل والبلوغ ، وشرط وجوب الاداء الصحة (٤)  
والاقامة ، وشرط صحة الاداء النية والطهارة عن المحض والنفس كذا في الكافي والنهاية ، فالنية مغففة بقلبه ان يصوم كذا  
في الخلاصة ومحيط السرخسي ، والسنة ان يتلفظ بها كذا في النهر الفائق ، ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى  
قاضيان ، والتستر في رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي ، وكذا اذا تم لصوم اخر وان نشر على انه لا يصوم صامما لا يكون نية ولو نوى

من الليل ثم رجم عن نية قبل طلوع الفجر صوم رجوعه في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج، ولو قال نويت ان اصوم غدا  
ان شاء الله تعالى صححت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية، وان نوى ان يفطر غدا ادعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير  
صائما بهذه النية، وان اصبح في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان ذكر شمس الائمة الحاوي عن الفقيه  
ابي جعفر عن اصحابنا رحمهم الله في صيد وصرته صائما سوا وايتين والاظهران لا يصير صائما كذا في المحيط، اذا نوى الصائم الفطر  
ولم يحدث شيئا غير النية فصومه تام كذا في الايضاح الكرمانى، وتوقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا  
في محيط السرخسى، ولو نوى قبل ان تغيب الشمس ان يكون صائما غدا ثم نام او اغشى عليه او غفل حتى زالت الشمس من القدر  
المعجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة، جاز صوم رمضان والذم للمعين والنفل بنية ذلك اليوم او نية  
مطلق الصوم او بنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذکور في الجامع الصغير وذكر القدر ويرى ما بين  
وبين الزوال والصحيح الاول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم هكذا في التبيين، وقانما يجوز النية قبل الزوال  
اذ لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافى في الصوم واذا وجد قبله ما ينافى من الاكل والشرب والتجماع عامدا او ناسيا  
فلا يجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوى، وقاذا نوى من النهار ينوي انه صائم من اوله حتى لو نوى انه صائم  
من حين نوى لا يصير صائما كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج، ولو اغشى عليه في ليلة من رمضان او في يوم منه  
فان افاق قبل الزوال ونوى الصوم اجزاءه وكن المجنون كذا في محيط السرخسى، وكذا اذا ارتد رجل عن الاسلام اول يوم  
من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضيخان، والا فضل ان يبني النية  
في موضع يجوز نيته من النهار هكذا في الخلاصة، وان يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار، وقاذا نوى واجبا اخر في يوم  
رمضان يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة يترجم اذا صام المسافر  
بنية واجبا اخر يقع عنه، ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي والا صح انه يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسى  
واما المريض والصحيحان صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي، ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع عن رمضان كذا  
في محيط السرخسى، والنداء المعين اذا صامه بنية واجبا اخر كقضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء  
ما نذر كذا في السراج الوهاج، وهو الاصح كذا في الجواهر، وتشرط القضاء والكفارات ان يبني ويعين كذا في التقاية،  
وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج، ولو اوشنتبه على الماسور شهر رمضان فصام مقربا ان كان بعده ونوى  
من الليل سوى يوم العيد وايام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسى، ولا يشترط في القضاء وهو الصحيح لانه نوى  
ما عليه من صوم رمضان هكذا في البدائع، وقاذا وافق صومه شيئا فان كانا مملين او ناقصين فعليه قضاء  
يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين، وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يلزمه شيء  
ولو وافق صومه ذالحجة فان كانا مملين او ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام وان كان ناقصا وذالحجة كاملا فثلثة ايام  
وان كان كاملا وذالحجة ناقصا فخمسة ايام، وان وافق صومه ذالقعدة او شهر اخر فان كانا مملين او ناقصين او شهر  
الاخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والاخر ناقصا فيوم هكذا في السراج الوهاج، ولو صام رمضان في دار الحرب  
قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الاولى والثالثة  
قضاء عن الثانية قال الفقيه ابو جعفر ان نوى صوم رمضان منهما يجوز وان نوى عن الثانية مفسرا لا يجوز وهو الاصح  
هكذا في محيط السرخسى، اذا واجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي ان ينوي اول يوم واجب عليه  
قضاؤه من هذا الشهر رمضان وان لم يعين الاول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى  
القضاء لا يشترط ان لا يعين كذا في الخلاصة، واذا فطر رمضان متمدا وهو فقير فصام الحدي وستين يوما للقضاء  
والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه ابو الليث كذا في فتاوى قاضيخان، ومضى نوى اثنين مختلفين

متساويين في الولادة والنهضة ولا مرجحان لاحدهما على الآخر بطلا ومضى ترجح احدهما على الآخر ثبتت الراجح كذا في محيط السمر  
 فاذا نوى عن قضاء رمضان والذبح ركان عن قضاء رمضان استحسانا وان نوى الذبح للمعين والتطوع ليلا او نهارا او نوى  
 الذبح للمعين وكفارة من الليل يقع عن الذبح للمعين بالاجماع كذا في السراج الوهاج ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار  
 كان عن القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضيان وقد اذ نوى قضاء بعض رمضان والتطوع بغيره عن رمضان في قول ابى يوسف  
 رحمه وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه انه كذا في الذخيرة ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل او عن قضاء رمضان  
 وعن كفارة القتل يقع عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السمر ولو نوى عن كفارة وتطوع جاز عن الواجب استحسانا  
 كذا في الذخيرة ولو نوى المرأة في الحيض تطهرت قبل الحج صومه كذا في السراج الوهاج ولو نوى صوم القضاء وكفارة  
 لم يكن عن واحد منهما عند ابى يوسف رحمه للتعارض وعند محمد بن سليمان التتافي ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط وقد اذ نوى الصوم  
 للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا يصح نيته عن القضاء يصير شراعا في التطوع فان اقطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة

**الباب الثاني في زهوية الهلال** يجب ان يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب  
 فان راوه صاموه وان غموا اكملوه ثلثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار وكذا ينبغي ان يلتزموا هلال شعبان ايضا في حق  
 اتمام العدد وهل يرجع الى قول اهل الذخيرة العدول من يعرف علم النجوم الصحيح انه لا يقبل كذا في السراج الوهاج ولا يجوز  
 للبخيل ان يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدرارية وذكره الاشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية وقد اذ اراه الهلال  
 قبل الزوال او بعده لا يصام به ولا يفتل وهو من الليلة المستقبلة هو المختار كذا في الخلاصة ان كان بالسماء علة فشهادة الواحد  
 على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغ حرا كان او عبدا ذكر كان او انثى وكذا شهادة الواحد على شهادة آو  
 وشهادة المحمدي في القدر بعد التوبة في ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان وقد استور الحال فالظاهر انه لا تقبل  
 شهادته وقد روى المحسن عن ابى حنيفة رحمه انه تقبل شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط وبه اخذ الحلواني كذا في شرح النقاية  
 للشيخ ابى الكارم وتقبل شهادة عبدا على شهادة عبدا في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المراهق ولا يثبت  
 في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم  
 وظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال قال ابو بكر  
 انما تقبل اذا فسر بان قال رأيت خارج المصطفى في الصحراء وفي البلاد بين خلل السحاب وفي ظاهر الرواية انه تقبل بدون هذا  
 واذا رأى الامام اطلقه هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين ان ينصب من يشهد عنده وبين ان يأمر الناس بالصوم  
 بخلاف هلال الفطر ولا يخفى كذا في السراج الوهاج اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه ان يشهد بهما  
 في ليلة حرا كان او عبدا ذكر كان او انثى حتى الحامية الحديثة فخرج وتشهد بغير اذن مولاها والفاسيق اذا راها وحده  
 يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوجيز للكوبرى وهذا في المصروف اما في السواد اذا راى  
 احدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله بعد ان يكون عدلا اذا لم يكن هناك حاكم  
 يشهد عنده كذا في المحيط رحمه رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه ان يصوم وان اخطأ في ان  
 اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان اخطأ قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا يجب عليه الكفارة كذا في فتاوى  
 قاضيان ولو شهد فاسق وقبلها الامام وامر الناس بالصوم فافطر هو وواحد من اهل بلده قال عامة المشائخ يلزمه  
 الكفارة كذا في الخلاصة ولو اكل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الامام كذا في الكافي وان لم يكن بالسماء علة  
 لم تقبل الا شهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير تقدير وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار  
 وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج الوهاج وذكره الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا اجاز من خارج  
 المصروف وكذا اذا كان على مكان مرتفع كذا في الهداية وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المرغيناني وصاحبه القضية والفتاوى

الباب الثاني

(۲) لکن فی ظاہر الروایة لا فرق بین خارج المصر والمصر وکن فی معراج الدراریة «وعلی منس هلال شوال فی تاسع وعشیرین من رمضان من سنة  
 وحده لا یفطر أخذاً بالاحتیاط فی العبادة فان افطر قضاءه ولا کفارة علیه کن فی الاختیار شرح المختار تجل رأی هلال الفطر  
 وشهد ولم تقبل شهادته کان علیه ان یصوم فان افطر ذلك اليوم کان علیه القضاء دون الکفارة کن فی فتاوی قاضیان «وکن  
 هذا الرجل عند صدق له فاکل لا کفارة علیه ان صدقه کن فی فقه القدریة وقلو رأی الامام وحده او القاضی وحده هلال شوال  
 لا یخرج الی المصلی ولا یامر الناس بالخروج ولا یفطر لاسرا ولا یجمل کن فی السراج الوهاج «وان کان بالسما علة لا تقبل الشهادة  
 رجلین او رجل واحدین ولیشترط فیہ الحریة ولفظ الشهادة کن فی خزنة المفتین «واذا خبر رجلان فی هلال شوال فی السوا  
 والسما متغیمة ولیس فیہ وال ولا قاض فلا بأس للناس ان یفطر وکن فی الزاهدی «ولیشترط العدالة هکن فی النقایة «و  
 لا یشترط الدعوی ولا تقبل شهادة المحدود فی القذن وان تاب «واقانت مصحیة لا تقبل الا قول الجماعة کما فی هلال رمضان  
 کن فی خزنة المفتین «وهکن فی الکافی «وذكر شیخ الاسلام شهادة الاثنین تقبل ایضاً اذا جاء من مکان اخر هکن فی  
 الذخیرة «والاشیء کالفطر فی ظاہر الروایة وهو الاصح کن فی الهدایة «وکن اغیرها من الاهلة لا تقبل فیہ الا الشهادة  
 رجلین او رجل واحدین عدول احرام غیر محمد وین هکن فی البحر الرائق «آذ اصاموا بشهادة الواحد واکموا ثلاثین يوماً  
 ولم یروا هلال شوال لا یفطرون فیما روی الحسن عن ابی حنیفة رحمهما الله للاحتیاط وعن محمد بن ابراهیم یفطرون کن فی  
 التبیین «وفی غایة البیان قول محمد اصح کن فی النہار الفائق «وقال شمس الائمة المحلوا فی هذا الاختلاف فیما اذ المیروا  
 هادل شوال والسما مصحیة فاما اذا كانت متغیمة فانهم یفطرون بلا خلاف کن فی الذخیرة «وهو الاشبه هکن فی  
 التبیین «واذا شهد علی هلال رمضان شاهدان والسما متغیمة وقیل القاضی شهراً ذموا وصاموا ثلاثین يوماً فابرو  
 هلال شوال ان كانت السماء متغیمة یفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت مصحیة یفصرون ایضاً علی الصبح کن فی المحیط  
 واذا شهد الشهود علی هلال رمضان فی اليوم التاسع والعشیرین انهم مروا الهلال قبل صومک یوم ان كانوا فی هذا المصو  
 ینبغی ان لا تقبل شهادتهم لانهم ترکوا المحسبة وان جاوا من مکان بعید جائزت شهادتهم لا تنقضاء التهمة کن فی الخلاصة  
 ولا عبرة باختلاف المطالع فی ظاہر الروایة کن فی فتاوی قاضیان «وعلیه فتوی الفقیه ابی اللیث ویه کان یفصنه  
 شمس الائمة المحلوا قال لو رأی اهل مغرب هلال رمضان نجب الصوم علی اهل مشرق کن فی الخلاصة «ثم انما یلزم  
 علی متأخری الرویة اذا ثبت عندهم روایة اولئك بطریق موجب حتی لو شهد جماعة ان اهل بلدة قد رأوا هلال  
 رمضان قبلکم یوم فصاموا وهذا اليوم ثلثون نجس ابهم ولم یروا الهلال لا یباح فطرهم ولا یتک التواویح فی هذه اللیلة  
 لانهم لم یشهدوا بالرویة ولا علی شهادة غیرهم وانما حکوا روایة غیرهم ولو شهدوا ان قاضی بلدة کن اشهد عنده  
 اثنان برویة الهلال فی اللیلة کن او قضی بشهادتهم جاز لهذا القاضی ان یحکم بشهادتهما ان قضاء القاضی حجة و  
 قد شهدوا به کن فی فقه القدریة اذا صام اهل مصر شهر رمضان علی غیر روایة ثمانية وعشیرین يوماً ثم رأوا هلال شوال  
 ان غدوا شعبان برویته ثلاثین يوماً ولم یروا هلال رمضان قضا يوماً واحدا وان صاموا تسعاً وعشیرین يوماً ثم رأوا  
 هلال شوال لا قضاء علیهم فان عدوا هلال شعبان ثلاثین يوماً من غیر روایة هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضا  
 یومین کن فی الخلاصة «اذا صام اهل المصر تسعة وعشیرین يوماً للرویة و فیهم مرض لم یصم فعلیه القضاء تسعة  
 وعشیرین يوماً ثم ان لم یعلم هذا الرجل ما صنع اهل المصو صام ثلاثین يوماً لخرج عن العهدة بقیقین کن فی المحیط

**الباب الثالث** فیما یکره للصائم وما لا یکره یکره وضع العلك للصائم کن فی فتاوی قاضیان وهکن فی المنون  
 قال مشائخنا المستطیة علی التفصیل ان لم یکن العلك ملتصقاً بمصلی افطره وان کان مصلحاً ملتصقاً وان کان اسود فطره وان کان  
 ابض لم یفطره الا ان فی کتاب لم یفصل کن فی المحیط «وکره ذوق شیء ومضغته بلا عذر کن فی اکثره ومن العذر فی الاول  
 ما لو کان تزوج المرأة وسیدها سبی الخلق قد اذت المرقة ومن العذر فی الثاني ان لا یجد من یضع الطعام لصیبتها من حاض

الباب الثالث



هل صومه افضل ام الفطر قالوا ان كان صام شعبان او وافق صوما كان يصومه قصومه افضل كذا في الاختيار شرح المختار  
وكذا ان صام ثلثة ايام من اخر شعبان كذا في التبيين ، ولو لم يوافق اختلافوا فيه والمختار ان يفق بالتطوع في حق الخواص  
كذا في التهذيب ، ويفق العوام بالتلوم الى ما قبل الروال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار  
وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان ، والفاصل بين الخاصة والعامة هوان كل من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص  
والا فهو من العوام والنية ان ينوى التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فمن رمضان كذا  
في معارج الدرارية ، رجل اصبح يوم الشك متلوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى انه  
لا يجوز كذا في الظهيرية في باب النية ، ويكره صوم يوم العيدين وايام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا في  
فتاوى قاضيان ، ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم افطر كذا في الكنز ، هذا في ظاهر الرواية عن الثلثة وعن الشيخين وجوبه  
كذا في النهر الفائق ، ويكره صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة رحمه متفرقا كان او متتابعا وعن ابي يوسف رحمه كراهته  
متتابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا في البحر الرائق ، ولا حرج ان لا بأس به كذا في محيط السرخسي ، و  
يستحب الستة متفرقة كل اسبوع يوما ان كذا في الظهيرية في فضل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب ويكره صوم الو  
وهوان يصوم السنة كلها ولا يفطر في الايام المنهي عنها واذا افطر في الايام المنهية المختار انه لا بأس به كذا في الخلاصة  
يكره ان يصوم اياما لا يفطر فيهن ليلدونها هكذا في السراج الوهاج ، والا فضل ان يصوم يوما ويفطر يوما كذا في الخلاصة  
واما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الائمة الحلواني لا بأس به اذا كان لا يعتقد تعظيم ذلك اليوم كذا في  
الذخيرة ، ويكره صوم يوم النوروز والمهرجان اذا تعمد ، ولم يوافق صوما كان يصومه قيل ذلك اما الكلام في افضلية  
الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالفضل له ان يصوم والا فلا فضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم  
هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرية ، وهو المختار هكذا في محيط السرخسي ، ويكره صوم الصمت وهوان يصوم ولا ينكح  
كذا في فتاوى قاضيان ، ويكره ان تصوم المرأة تطوعا غير اذن زوجها الا ان يكون مرضيا او صائما او محرما لحج وعمرة وليس  
للعبد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كيف ما كان وكن المدبر والمدبرة وام الولد فان صام احد من هؤلاء  
فلزوج ان يفطر المرأة والمولى ان يفطر العبد والامة وتقضى المرأة اذن لها تزوجها او بانقضى العبد اذن  
له المولى واعتق قانما اذا كان الزوج مرضيا او صائما او محرما لم يمكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وان نكحها او  
ليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرية النيرة ، وكل صوم وجب على المملوك بسبب بالشرع  
كالطوع الا صوم الظهار كذا في الخلاصة ، ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه نصريه في الخدمة  
وان كان لا نصريه فله ان يصوم غير اذنه كذا في محيط السرخسي ، وام ابنت الرجل وامه واخته فيتطوع عن غير اذنه كذا في  
السراج الوهاج ، ويكره للمسافر ان يصوم اذا جهده الصوم فان لم يمكن كذلك فالصوم افضل اذا لم يكن سرفقا  
او عا متهم مفطرين فان كان رفقا او عا متهم مفطرين والنفقة مشتركة بينهما فلا فطر افضل كذا في الظهيرية ،  
واذا اصبح المسافر صائما فدخل مصر او مصر او حرقونى الاقامة كره له ان يفطر كذا في فتاوى قاضيان ، ولا يكره صوم  
التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معارج الدرارية ، ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس  
كذا في فتاوى قاضيان ، وصوم يوم الجمعة بانفراد مستحب عند العامة كالاثنين والخميس كذا في البحر الرائق ، و  
يستحب صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام ، والا شهر الحرام اربعة ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجب  
ثلثة سرد وواحد فرد ، ويستحب صوم تسعة ايام من اول ذى الحجة كذا في السراج الوهاج ، ويكره صوم عرفة للمسلم الاضعف  
كذا في البحر الرائق ، وكان اصوم يوم التروية لانه يجزى عن افعال الحج والمرغوبات من الصيام انواع اولها صوم الحرم والثاني  
صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من الحرم عند عامة العلماء والصحابة رضي كذا في الظهيرية

(۴)

(۵)

(۶)

(۷)

(۸)

(۹)

المستنون ان يصوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير وتذكره صوم عاشوراء في محيط السرخسي وصوم ايام الصيف لطولها وحرها ادب كذا في الظهيرية \*

الباب الرابع

الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد والمفسد على نوعين النوع الاول ما يوجب القضاء دون الكفارة \*

اكل الصائم او شرب او جامع فاسيا لم يفسد ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية \* ولو قيل لرجل يأكل اذ كان صائما وهو لا يتذكر فاصحح انه يفسد صومه هكذا في الظهيرية \* ثم رجل نظر الى صائم يأكل فاسيا ان رأى فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم الى الليل فالتفتار انه يكره وان لا يذكره وان كان يضعف في الصوم بان كان شيخا كبيرا ليسعه ان لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الاضرار المبيحة بلواكل مكرها او مخطئا عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان \* الخطي هو الذاكر للصوم غير القاصد للقطر اذا اكل او شرب هكذا في النهار لفاق \* والناسي عكسه هكذا في النهاية والجر الرائق \* وان تمضمض او استنشق فدخل الماء حرقه ان كان ذاك الصومه فسد صومه وعليه القضاء وان لم يكن ذاك لا يفسد صومه كذا في الخلاصة \* وعليه الاعتماد ولو رمى رجل الى صائم شيئا فدخل حلقه فسد صومه لانه بمنزلة المخطي وكذلك اذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج \* النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا ذهب العقل اذا نجا لم يتكلم ذبيحته و لو كل ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضيان \* واذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين \* ولو ابتلع حصاة او فؤاد او حجر او مدرا او قطنا او حشيشا او كاغذة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة \* ولا كفارة في السفر جل اذا المديرك ولم يكن مطبوخا ولا في ابتلاع الحوزة الرطبة هكذا في النهار لفاق \* ولو ابتلع حوزة يابسة او لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضة بقشرها او مهانة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة \* والفستق ان كان رطبا فهو بمنزلة الحوزة وان كان يابسا ان مضغه فعليه الكفارة اذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وان كان مشقوق الرأس فذلك عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى قاضيان \* وطوا قشر البطيخ ان كان يابسا او كان مجال يتقدر منه فلا كفارة عليه وان كان طريا مجال لا يتقدر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية \* ولو اكل الارز والجوارس لا يجب الكفارة كذا في الذخيرة \* ولا كفارة يأكل العدس والماش هكذا في الزاهد \* ولو اكل الطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه وان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية \* وان اكل ما بين اسنانه لم يفسد ان كان قليلا وان كان كثيرا يفسد والمحصاة وما فوقها كثير وما دونها قليل وان اخرجها واخذ به بيد ثم اكل يبيح ان يفسد كذا في الكافي \* وفي الكفارة اذا وبل قال الفقيه رحمه الله ولا يصح انه لا يجب الكفارة كذا في الخلاصة \* واذا ابتلعها سميمة بين اسنانه لا يفسد صومه لانه قليل وان ابتلع من الخارج ويفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انها تجب اذا ابتلعها ولم يعضنها كذا في الغياثية وفتاوى قاضيان \* وهو الخط كذا في محيط السرخسي \* وان مضغها لا يفسد الا ان يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغ كذا في فتح القدير \* ولو مضغ حبة خبطة لا يفسد صومه لانها تتلذذ كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المضغوغة لغيره كذا في الوجيز للكردي \* اذا بقيت لقمة السور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها واخذ كسرة خبز لياكلها وهوناس فلما مضغها ذكر انه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم ان ابتلعها قبل ان يخرجها عليه الكفارة وان اخرجها ثلثا عادها لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ابتلع بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة الا اذا كان بزاق صديقه فحيزومه الكفارة كذا في المحيط \* وان ابلع بزاق نفسه من يده فسد صومه ولا يلزمه الكفارة كذا في الوجيز للكردي \* ترتبط شفثاه بزاقه عند الكلام او غيره فابتلعه لا يفسد للضرورة كذا في الزاهدي \* ولو سأل لعنه من فيه الى ذوقه من غير ان ينقطع من داخل فمه ثم رده الى فيه وابتلعه لا يفسد لانه لا يتم الخروج بخلاف ما اذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات \* في الحجة رجل له علة يخرج الماء من فمه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في لنا \* و

ولو بقي بل بعد المضمضة فابتلعه مع البزاق لم يفطر، ولو دخل الخاط انفه من رأسه ثم استنشه فادخل حلقه عبد الباق  
 لانه بمنزلة سريقه كذا في محيط السرخسي، ولو اكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستنزه الطبع  
 كذا في الظهيرية، الدم اذا خرج من الاسنان ودخل حلقه اكانت الغلبة للبزاق لا يضرب وان كانت الغلبة للدم يفسد  
 صومه وان كانا سواء افسد ايضا استحسانا، فاصح ما عمل عمل الابريسي فادخل الابريسي فيه وخرجت منه خضرة الصبيغ او صفرته  
 او حمرة واختلف بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلعه وهو ذكروا صومه فسد صومه هكذا في الخلاصة، ولو لم يص  
 الهليلج فدخل البزاق حلقه لم يفسد ما لم يدخل عينه كذا في الظهيرية، ولو لم يص سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة  
 كذا في محيط السرخسي، وما ليس بمشهود بالاكل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب اذا وصل الى جوف الصائم لم يفطر، كذا  
 في ايضاح الكرماني، ولو اخذ الذباب واكله يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوي، ولو لوث ثياب فرج رأسه فوقع في  
 حلقه قطرة ما انصب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج، والمطر والتلج اذا دخل حلقه يفسد صومه وهو  
 الصحيح كذا في الظهيرية، ولو دخل حلقه غبار الطاحونة او طعم الادوية او غبار المهرس واشباهه او الدخان او ما سطع من غبار  
 التراب بالريح وبجوف الفم والاب واشباه ذلك لم يفطر، كذا في السراج الوهاج، الدموع اذا دخلت فم الصائم اكان قليلا كالقطرة  
 والقطرتين او نحوها لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ملوحته في جميع فمه واجتمع شيء كثير فابتلعه يفسد صومه وكذا  
 عرق الوجه اذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة، وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يفطر هكذا في شرح المجموع، ومن  
 اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطر، كذا في النهر الفائق، ولو اقطر شيئا من الدواء في عينه لا يفسد صومه عندنا و  
 ان وجد طعمه في حلقه، واذا بزق فرأى اثر التحمل ولو نه في بزاقه فامة الشاخر على انه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة، وهو  
 الاصح هكذا في التبيين، اذا فاء واستقاء ملا الفم ودونه عاد بنفسه او اعاد او خرج فلا يفطر على الاصح الا في الاعادة والاستقاء  
 بشرط ملا الفم هكذا في النهر الفائق، وهذا كله اذا كان القيء طعاما او ماء او شرابا فان كان بلغا فغير مفسد للصوم عند ابي حنيفة  
 وعبد رحمهما الله خلافا لابي يوسف، راجع اذا ملا الفم وقوله هذا احسن من قولهما هكذا في فتح القدير، ومن احتقن واستط  
 واقطر في اذنه دهنا فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية، ولو دخل الدهن بغير صفة فطر، كذا في محيط السرخسي، ولو اقطر  
 في اذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية، وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي، واذا اقطر في احليله لا يفسد صومه  
 عند ابي حنيفة وعبد رحمهما الله كذا في المحيط، سواء اقطر في الماء والدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المثانة وما اذا  
 لم يصل بالكل في قصبه الذكر بعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين، وفي الاقطار في اقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح  
 هكذا في الظهيرية، وفي دواء الجمافة والامة اكثر المشاخر على ان العبرة للوصول الى الجوف والدماع لا تكونه سربا او  
 يابسا حتى اذا علم ان اليابس وصل يفسد صومه ولو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية، واذا لم يعلم  
 احدهما وكان الداء رطبا فعند ابي حنيفة رحمه الله يفطر للوصول عادة وقال الاعمدة العلمية فلا يفطر بالشك وان كان  
 يابسا فلا يفطر اتفاقا هكذا في فتح القدير، ولو طعن برح او اصابه سهم ونقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لا يفسد  
 كذا في التبيين، ومن ابتلع لحم مبوطا على محيط ثم انزعه من ساعته لا يفسد وان زكه فسد كذا في البدائع، ولو ابتلع خشبة  
 وطرفها في يده ثم اخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها فسد صومه كذا في الخلاصة، ولو ادخل اصبعه في استواء المرأ  
 في فرجها لا يفسد وهو المختار الا اذا كانت مبتلة بالماء او الدهن فحينئذ يفسد لو وصول الماء والدهن هكذا في الظهيرية  
 هذا اذا كان ذكرا للصوم وهذا تنبيه حسن يجب ان يحفظ لان الصوم انما يفسد في جميع الفصول اذا كان ذكرا للصوم  
 الا فلا هكذا في الزاهدي، واذا خرج دبر وهو صائم لم ينبغي ان لا يقوه من مقامه حتى ينشف ذاك الموضع بخرقه كيلا  
 يدخل الماء جوفه فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء اذا كان صائما كذا في محيط السرخسي في باب الاستنجاء  
 والصائم اذا استنقى في الاستنجاء حتى يبلغ الماء مبلغ الحقنة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق، واذا جامع مكرها في نهار

رمضان عليه القضا ودون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان، وعليه الفتوى، وكذا الواكفته المرأة كذا في الخلاصة، وأما وجوب  
قبل طلوع الفجر قبلما خشى الصبح، أخرج وامنى بعد الصبح لا قضاء عليه، وان بدأ بالحج فاسياً أو أوجر قبل طلوع الفجر فطلوع الفجر والناسي  
تذكر ان نزع نفسه في فوسه لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضيان، وان بقي على ذلك فعليه القضاء  
والكفارة في ظاهر الرواية، يمكن في البدائع، وقاد انظر الى امرأة بثبوتها في وجهها أو فرجهما كرا لنظر ولا لا يفسد انزل كذا في  
نعم القدير، وكان لا يفسد بالفكر إذا امنى هكذا في السراج الوهاج، وقاد اقبل امرأته وانزل فسد صومه من غير كفارة كذا  
في المحيط، وكان في تقبيل الامه او الغلام وتقبيلها نزع وجهها اذا ركعت بلدا وان وجدت لذة ولم تر بل لا يفسد عندنا في تقبيل  
رحمه الله خلق والمخون رحمه الله كذا في الزاهدي، ولو قبل بهيمة فانزل لا يفسد كذا في المحيط، والمس والمباشرة والمصافحة  
والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق، ولو مس المرأة ورأى ثيابها فامنى فان وجد حرارة جلدتها فسد ولا فلا كذا في معراج الدنيا  
ولو مسست المرأة نزع وجهها حتى انزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك فقيهه اختلاف المشائخ كذا في المحيط، وان  
مس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج، وقاد اجامع بهيمة ومبينة او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل  
لا يفسد صومه وان انزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء ودون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان، انكصا ثم اغاها ليج ذكره  
حتى امنى عليه القضاء، وهو المختار، ربه قال عامة المشائخ كذا في البحر الرائق، وقاد اعالج ذكره بيد امرأته فانزل فسد صومه  
كذا في السراج الوهاج، ولو جومت النائمة او المحنونة جنونا عارضياً بعد نيتها حالة الافاقه يفسد صومه عند الثلاثة  
كذا في الخلاصة، فان عملت امرأتان بالسنخ ان انزلنا فطرنا ولا فلا كذا في السراج الوهاج، وكذا كفارة مع الانزال كذا في  
فخر القدير، النوع الثاني مما يوجب القضاء والكفارة من جامع عمدا في احد السبيلين فعليه القضاء والكفارة (٢٢)  
ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية، وقول المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة وان كانت مكروهة  
عليه القضاء ودون الكفارة، وكان اذا كانت مكروهة في الايد او شرطاً وعنده بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان، ولو  
مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى بها فعليه الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدي، اذا اكل متعمدا ما يتغذى به ويتداوى  
به يلزمه الكفارة وهذا اذا كان مما يؤكل للذم او اللذم او فاهما اذا لم يقصد لهما لا كفارة وعليه القضاء كذا في  
خزانة المفتين، قالوا اذا اكل الخنزير او الاطعمة او الاشربة او الاكادها ان او الالبان او اكل اهليلج او مسكا او زعفراناً  
او كافوراً او فالية عمليه القضاء والكفارة عندنا هكذا في فتاوى قاضيان، وكذا اذا اكل الخجل والمري وماء العصفور و  
ماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقثاء ماء الزرجون والنظر والثلج والبرد اذا تم ذلك، وكذا اذا اكل طينا  
يؤكل للدواء كالطين الارمني او الطين الذي يقلى فيؤكل او دقيق الدرة اذا نثره بسمن او ابتلع بطينة صغيرة، وكذا اذا اكل  
الحما غير مطبوخ او شربا غير مطبوخ على المختار كذا في خزانة المفتين، وان ابتلع شعيران كان مقبلاً يلزمه الكفارة وان كان غير مقبلاً  
لا يلزمه لان المقلى يؤكل عادة وغير المقلى لا كذا في محيط السرخسي، وفي دقيق الدرة اذا نثره بالسمن او اللدبس تجب الكفارة  
كذا لو اكل الحنطة هكذا في الخلاصة، وان اكل قوائم الدرة قال الزند ريسى انى ان عليه الكفارة لان فيها حلاوة وينتدبها  
كذا في السراج الوهاج، وان اكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وان كان مما لا يؤكل كورق الكرم  
اذا عظم فعليه القضاء ودون الكفارة كذا في البحر الرائق، وعلى هذا التفصيل النبأيات كلها كذا في التبيين، ولو اكل حبة  
عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن معها نثر في فاعليه القضاء والكفارة باه اتفاق وان كان  
معها نثر فما قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال ابو سهيل لا كفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية، ولو ابتلع لوزة برطية  
يلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي، ولو مضغ لوزة او جوزة برطية او يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدنيا، وفي السلم  
لا تجب الكفارة الا اذا اعتاد اكله وحده كذا في التبيين، ولو اكل الملح تجب الكفارة هو المختار كذا في الخلاصة، قال صدد الشهيد  
هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيرازي المكارم، **وهي يتصل** بذلك مسائل لو اكل او شرب او جامع فاسياً وظن ان ذلك فطره (٢٣)

فاكل متمم الكفاية عليه وان علم ان صومه لا يفسد بالنسيان عند اي حنيفة لم يزلومه هو الصحيح هكذا في الخلاصة ولو  
 ذرعه القى قطن انه يفطره واقطره الكفاية عليه وان علم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفاية كما في البحر الرائق وقاذا احتلم فظن ان  
 ذلك فطره فاكل بعد ذلك متمم الكفاية عليه هكذا في المحيط وان علم حكم الاحتلام كفر كما في الظهيرية واحتجهم فظن ان ذلك  
 يفطره ثم اكل متمم اعليه القضاء والكفاية الا اذا افتاه فقيه بالفساد ولو بلغه الحد يث واعتده فكذا عند محمد بن عمر بن ابي يوسف  
 رحمه خلاف ذلك وان عرف تاويله يجب الكفاية كما في الهداية واذا احتلم او ادهن نفسه او اشار به ثم اكل متمم اعليه الكفاية  
 الا اذا كان جاهلا فاقتى له بالفطر فلا يلزمه الكفاية هكذا في فتاوى قاضيان واذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول  
 شيئا ونوى الصوم ثم جامع متمم الكفاية عليه وكذا اذا افاى الجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج واذا  
 اذا اصبح غيرنا وللصوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فلا كفاية عليه كذا في الكشاف الكبير والصحيح اذا فطر ثم مرض مرضا لا يستطيع  
 معه الصوم يسقط الكفاية عند ذلك انى فتاوى قاضيان وهو الاصح هكذا في الظهيرية وقا اصل عندنا انه اذا اصرار  
 في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول اليوم يباح له الفطر يسقط عنه الكفاية كما في فتاوى قاضيان ولو استاك فظن ان  
 ذلك فطره فاكل بعد ذلك متمم اعليه القضاء والكفاية كما في الخلاصة ولو اغتاب انسانا فظن ان ذلك يفطره ثم اكل بعد ذلك  
 متمم اعليه الكفاية وان استغنى فقيها او تأول حديثا كذا في البدائع وقوله قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضيان ولو فطر  
 المرأة متممة ثم حاضت او مرضت يومها ذلك قضيت ولا كفاية عليها وكان الواظف ثم اغنى عليه كذا في محيط السرخسي ولو لوجرح  
 نفسه حتى صار مجال لا يقدر على الصوم قبل لا يسقط الكفاية وهو الصحيح كذا في الظهيرية ولو جامع بمهية او ميتة فظن  
 ان ذلك فطره فاكل متمم فعليه الكفاية ان كان عالما وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفاية وكذا لو ادخل اصبغ في دبره  
 او سلكه قد ابتلعها ولم يغيبها من يده ثم اكل بعد ذلك متمم او لو نظر الى عا من المرأة فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك  
 متمم فهو كالتى كذا في الخلاصة وان اكل ميتة قد تدودت فسد صومه ولا كفاية فان لم تدودت فعليه القضاء والكفاية  
 كذا في فتاوى قاضيان ولو ان رجلا قدم ليقتل في نهار رمضان فاستسقى رجلا فسقا فقتله ثم عفى عنه قال الشيخ الامام  
 ظهير الدين يجب علة الكفاية اذا جامع امرأته طوعا نهارا متمم ثم اكرهه السلطان على السفر في ظاهر الاصول لا يسقط

الكفاية هكذا في الظهيرية

الباب الخامس

**الباب الخامس في اعتبار التيمم الاطراف منها السفر الذي يعبر الفطر وهو ليسوعى في اليوم الذي انشاء السفر فيه**  
 كذا في الغياثية ولو سافر نهارا لا يباح له الفطر في ذلك اليوم وان افطره كفاية عليه بخلاف ما لو افطر ثم سافر كذا في محيط السرخسي  
 ولو اكل في اول النهار متمم اكرهه السلطان على السفر لا يسقط عنه الكفاية في ظاهر الرواية ولو سافر باختيار لا يسقط  
 عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى اهله ليحمل شيئا نسيه فاكل بمنزله ثم خرج القيا  
 ان تجب عليه الكفاية لانه رفض سفره قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الغياثية **ومنها** المرض المريض اذا خاف على نفسه  
 التلف او ذهاب عضو يفطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة وامتداده فكذا عندنا وعليه القضاء اذا فطر كذا في المحيط  
 ثم معرفة ذلك باجتهاد المريض ولا اجتهاد غيره مجزؤ الوهم بل هو غلبة ظن عن امارة او تجربة او اخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق  
 كذا في فتح القدير والصحيح الذي يجتنب ان يمرض بالصوم فهو كالمريض هكذا في التبيين ولو كان له نوبة الحمى فاكل قبل ان يظهر  
 الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير ومن كان له حمى غيب فلما كان اليوم المعتاد افطر على توهم ان الحمى يعاوده ويضعفه فاخاف الحمى  
 يلزمه الكفاية كذا في الخلاصة **ومنها** حبل المرأة وارضاعها والحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما او ولدهما اخطرتا وتضنا  
 ولا كفاية عليهما كذا في الخلاصة **ومنها** الحيض والنفاس واذا حاضت المرأة او نفست اخطرت كذا في الهداية ما رواه اذا فطر  
 على انه يوم الحيض ثم انه لم تحض في يومها ذلك الاظهر ان عليهما الكفاية كذا في الظهيرية ولو طهرت لم يلاصمت الغدان كان  
 ايام حيضها عشرة وكانت دونها فان ادمر كت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع الفجر مع فراغها

ف

من الغسل لا تصوم لان مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت ايامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي **ومنها** (٢٤)  
العطش والوجع كذلك اذا خيف منها الهلاك او نقصان العقل كالامة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا  
الذي ذهب به مؤكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة اذا خشى الهلاك او نقصان العقل كذا في فتح القدير **ومنها** (٢٥)  
لبن السنن والشجر الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفتطر ويصوم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية **والجواب** مثله  
كذا في السراج الوهاج وهو الذي كل يوم في نقص الى ان يموت كذا في الجواهر ائق **ثم** ان شاء اعطى الفدية في اول رمضان بموت  
وان شاء اخرها الى اخره كذا في النهر الفائق **ولو** قدر على الصيام بعد ما قدر بطل حكم الفداء الذي فداه حق يجب عليه  
الصوم هكذا في النهاية **ولو** كان صوم كفارة اليمين او صوم كفارة القتل فجزءه وصار شيئا فانيا فإراد ان يطعم عنه لم يجز  
والاصل فيه ان كل صوم اذا كان اصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جائزا لا طعام بدلا عنه اذا وقع الياس عن الصوم و  
كل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن اصلا بنفسه لم يجز الا طعام عنه وان وقع الياس عن الصوم ككفارة اليمين لان بدلا  
عن غيره فلا يجزى الا طعام عنه **واما** في كفارة الظهار وكفارة الاظفار في شهر رمضان اذا عجز عن الاعتاق للفقرة وعجز عن  
الصوم لكبره جائزه ان يطعم ستين مسكينا لان هذا صاير بدلا عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي **ولو** فات صوم  
رمضان بعذر المرض او السفر واستدام المرض والسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان اوصى بان يطعم عنه صحته وصحته  
وان لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فان برئ المريض او قدم المسافر وادرك من الوقت بقدر ما فاتة فيلزمه قضاء  
جميع ما ادرك فان لم يصم حتى ادركه الموت فعليه ان يوصى بالفدية كذا في البدائع **ويطعم** عنه ولديه لكل يوم مسكينا  
نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير كذا في الهداية **فان** لم يوص وتبرع عنه الورثة جائزا ولا يلزمهم من غير  
ايضا كذا في فتاوى قاضيخان **ولا** يصوم عنه الولي كذا في التبيين **فان** صلح المريض واقام المسافر فخره ما ازومه القضاة  
يقدر الصحة والاقامة وهذا قول جميعنا من غير خلاف هذا هو الصحيح كذا في السراج الوهاج **وان** جاء الرضا في الثاني  
ولم يقض الاول قدم الاداء على القضاء كذا في النهر الفائق **ذكر** الرازي عن اصحابنا ان الاظفار بغير عذري صوم التطوع  
لا يجز هكذا في الكافي وهو الاصح كذا في محيط السرخسي **وهو** ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق **والضيا** في فيما جرى عن (٢٦)  
ابي يوسف وعمرهما الله عنده وهو الاظهر هكذا في الكافي **قالوا** والصحيح من المذهب انه ان كان صاحب الدعوة ممن يرضى  
بغير حضوره ولا يتأذى بترك الاظفار لا يفطر وان كان يعلم انه يتأذى بترك الاظفار يفطر ويقضى **وقال** الشيخ الاجل شمس الدين  
الحواشي احسن ما قيل في هذا الباب انه ان كان يثق عن نفسه بالقضاء يفطر دفعا لاذى عن اخيه المسلم وان كان لا يثق  
من نفسه بالقضاء لا يفطر وان كان في ترك الاظفار اذى المسلمة هذا اذا كان الاظفار قبل الزوال قاما بعده فلا يفطر الا اذا  
كان في ترك الاظفار عقوق الوالدين كذا في المحيط **وتكون** عذرا في حق المضيف والضيف هكذا في شرح الوفاية **والضيا** في  
لديت يعذري في الصوم الواجب هكذا في النهاية **المجتون** اذا اتفق في بعض الشهر يلزمه قضاء ما مضى وان استوعب جنونه  
كل الشهر لم يقضه **وفي** ظاهر الرواية لم يفصل بين الجنون الطارئ على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي **ولو** اتفق  
بعد الزوال من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية **ولو** اغمى عليه رمضان كله  
قضاء وهذا اجماع كذا في معارج الدرارية **تأغمى** عليه ما وجن بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك اياما لم يقض يوم تلك  
الليلة لانه ان كان يعلم انه نوى الصوم فظاهروا لم يعلم فظاهروا حاله النية والعمل بظاهرها **واجب** حتى لو كان مسافرا  
او مبتهئا يعتاد الفطر في رمضان قضاءه لان ظاهر حاله لم يبدل على النية ولم يتوكل في الزاهاذي **النازي** اذا علم انه  
يقاتل العدو في رمضان وهو مجنون الضعيف فله ان يفطر كذا في محيط السرخسي **فان** لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لان في  
القتال يحتاج الى تقديرا لا فطر لتيقوى **ولا** كذلك المرض هكذا في الظهيرية في المقطعات **المحتجون** المحتاج الى نفقة علم انه  
لو اشتغل بغيره يلزمه ضرورة الفطر يحرم عليه الفطر قبل ان يمض كذا في الفدية

ص كسر السن

الباب السادس

الباب السادس في النذر الاصل ان النذر لا يصح الا بشرط احدها ان يكون الواجب من جنسه شرعا فلذلك

لم يصح النذر بعبادة المريض والكافي ان يكون مقصود الا وسيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة الندوة والثالث ان لا يكون واجبا في الحال وفي ثاني الحال فلم يصح بصلوة الظهر وغيرها من المفروضات هكذا في النهاية الرابع ان لا يكون المنذر ومعتبته (۱) باعتبار نفسه هكذا في الجرائد <sup>١</sup> فاذا قال الله على صوم يوم الحرافط وقضى وهذا النذر صحيح لانه مشروع بنفسه من غير وجوه وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى وان صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية ولا بد من شرط اخر وهو ان لا يكون مستقبلا لكون فلون من صوم امس لم يصح نذره كذا في الجرائد <sup>٢</sup> ولو قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما اكل او بعد ما حاضت لا يجب شئ في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضين <sup>٣</sup> وهو المختار كذا في السراجية <sup>٤</sup> وان قدم بعد الزوال لا يلزمه شئ في قول محمد رح ولا رواية فيه عن غيره كذا في الخلاصة <sup>٥</sup> ولو قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا لا يلزمه شئ ولو قدم قبل الزوال ولم ياكل صام كذا في محيط السرخسي <sup>٦</sup> ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ابد افقدم فلان في يوم قد اكل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج <sup>٧</sup> وهكذا في المحيط <sup>٨</sup> وان جعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يعان في فيه فلان ابد افصوفى فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده ابد الا شئ عليه غير ذلك كذا في المحيط <sup>٩</sup> اذا قال الله على ان اصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالا اجماع <sup>١٠</sup> ولو قال الله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال الله على ان اصوم يومين او ثلاثة او عشرة لزمه ذلك ويعين وقتا يؤدي فيه فان شاء فرق وان شاء تابع <sup>١١</sup> الا ان ينوى التتابع عند النذر فيلزمه متتابعا فان نوى فيه التتابع وانظر يوما فيه او حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج <sup>١٢</sup> ولو واجب على نفسه متفرقا فصام متتابعا جزأه كذا في فتاوى قاضين <sup>١٣</sup> ولو قال الله على ان اصوم عشرة ايام متتابعات فصام خمسة عشر يوما وافطر يوما لا يدرى ان يوم الافطار من الخمسة او من العشرة فانه يصوم خمسة ايام اخر متتابعات فيوجد عشرة متتابعة كذا في الظهيرية <sup>١٤</sup> ولو قال الله على ان اصوم يوما ويوما فعليه صوم يوم واحد الا ان ينوى بذلك الا بد ولو قال الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه ثلثة ايام الا ان ينوى الاكثر ولو قال صوم ايام كثيرة ولا نية له فعليه صوم عشرة ايام عند ابي حنيفة <sup>١٥</sup> وعند سبعة ايام كذا في السراج الوهاج <sup>١٦</sup> ولو قال الله على صوم ايام لا نية له فعليه صوم عشرة ايام وعند سبعة ايام كذا في السراجية <sup>١٧</sup> ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلثة عشر يوما كذا في فتح القدير <sup>١٨</sup> وكذا لو قال الله على ان اصوم كذا ايوما يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم احد وعشرين كذا في فتاوى قاضين <sup>١٩</sup> قال الله على صوم جمعة لزمه سبعة ايام الا ان ينوى يوم الجمعة خاصة والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج <sup>٢٠</sup> ولو قال صوم الجمع فعند ابي حنيفة <sup>٢١</sup> رح هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العشر ولو قال جميع هذا الشهر فعليه ان يصوم كل يوم جمعة <sup>٢٢</sup> في هذا الشهر قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية <sup>٢٣</sup> في المقطعات <sup>٢٤</sup> اذا قال الله على ان اصوم يوما خميس فهو على اربع خميس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس يأتي الا ان ينوى ذلك <sup>٢٥</sup> ولو قال الله على ان اصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان يصوم ستين وان قال سبعة ايام لزمه سبع سبوت لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج <sup>٢٦</sup> اذا نذر يصوم كل خميس يأتي عليه فافطر خميسا واحدا فعليه قضاءه كذا في المحيط <sup>٢٧</sup> ولو اخر الفضا حتى صار شيخا فانبا وكان النذر بصيام الا بد فعجز لذلك او باشتغاله بالعيشة لكون صناعته شاقة له ان يفطر ويظم لكل يوم مسكينا على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرتة يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم ولو لم يقدر لشدة الزمان كما كثر له ان يفطر ويتنظر الشتا فيقصر كذا في فتح القدير <sup>٢٨</sup> هذا الذي يمكن نذره بالايدي هكذا في الخلاصة <sup>٢٩</sup> ولو اراد ان يقول الله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوي فيه القصد وغيره <sup>٣٠</sup> اذا قال الله على صوم شهر لزمه ثلثون يوما وتعيين الشهر اليه ولا يلزم الاداء

(۲)

کتاب الصوم

عقب النذر حتى لا يأثم لتأخير كذا في السراج الوهاج ولو قال لله على ان اصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي هو فيه  
 واذا حوى شهر فهو على ما نوى كذا في المحيط ولو قال لله على ان اصوم شهرا متتابعاً بالزمن المتتابع وان اطلق يجبر وان عين  
 الشهر واكثر يوماً قضاها ولا يستقبل وان افطر كله يجبر في القضاء وبين الفرق والتتابع كذا في الزاهدي، ولو قال لله على صوم  
 شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه  
 صوم خمسة ايام يوم الفطر والاضحى وایام التشريق كذا في فتاوى قاضيان، ولو قال لله على صوم ثلاثة اشهر فعين للصوم  
 شوال وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة ايام  
 كذا في الخلاصة، ولو قال لله على ان اصوم شهراً مثل شهر رمضان ان نوى المماثلة في التتابع يلزمه صوم شهر متتابعاً  
 وان نوى المماثلة في العدد او لم يكن له نية يلزمه ان يصوم ثلاثين يوماً ان شاء صام متفرقاً وان شاء متتابعاً كذا في المحيط  
 وفي النوازل وبه تأخذ كذا في التاتارخانية، وكذا الواراد مثله في الوجوب له ان يفرق هكذا في فتاوى قاضيان، ولو  
 قال لله على صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وایام التشريق وقضاها كذا في الهداية، هذا اذا قال ذلك  
 قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر، وكذا لو قال بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وایام  
 التشريق كذا في فتح القدير فاقلع عن غاية البيان، ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهلة ويقضى خمسة (١٢)  
 وثلاثين يوماً مثلين يوماً لرمضان وخمسة ايام قضاء عن يوم الفطر والنحر وایام التشريق، ولو قال لله على صوم سنة  
 متتابعة فهو كقول الله على صوم هذه السنة يعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تجلو عن  
 شهر رمضان كذا في الخلاصة، واذا اوجبت المرأة على نفسها صوم سنة يعينها قضت ايام حيضها لان تلك السنة قد تجلو  
 عن ايام الحيض فصح الايجاب كذا في فتاوى قاضيان، ولو قال دهر فهو على ستة اشهر والدهر فعلى العمر كذا في فتح القدير (١٣)  
 وهكذا في فتاوى قاضيان، اذا علق النذر بالصوم بشرط واداه قبل وجوده لا يجوز اجماعاً واذا كان مضياً فالوقت واداه قبل  
 مجئ الوقت بان قال لله على ان اصوم رجباً فصام ربيع الاول مكانه فعلى قول ابى يوسف رجب يجوز وهو قول ابى حنيفة رجب، و  
 على قول محمد رجب لا يجوز كذا في المحيط، ولو قال ان عوفيت صمت كذا له يجب حتى يقول لله على وهذا قياس وفي الاستسكان (١٤)  
 يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياساً ولا استسكاناً كذا في الظهيرية، واذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل ان  
 شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه ان يوصى بذلك فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة سواء كان الشهر بعينه او غير  
 عينه نص عليه في باب الاعتكاف، المريض لو قال لله على ان اصوم شهراً فمات قيل ان يصوم لا يلزمه شئ ولو صح يوماً  
 لزمه ان يوصى بجميع الشهر وقال محمد رجب يلزمه الايضاً بقدر ما صح كذا في الخلاصة، ولو قال لله على ان اصوم يومين  
 متتابعين من اول الشهر فاحرقه كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضيان، ولو قال لله  
 على ان اصوم رجباً ثلثه صام عن كفارة ظهاره شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاء ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح  
 هكذا في الظهيرية في المقطعات \*

باب الاعتكاف

**الباب السابع في الاعتكاف**، لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه قدايه وتحاسنه وفسداته  
 وتحظوراته، اما تفسيره فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية، وينقسم الى واجب وهو المنذر وتخييراً (١٥) و  
 او تعليقاً والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب وهو ما سؤلها هكذا في فتح القدير، واما شروطه (١٦)  
 فمنها النية حتى لو اعتكف بالنية لا يجوز بالاجماع كذا في معراج البداية، ومنها مسجداً الجماعة فيصوم في كل مسجد له  
 اذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة، وفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة و  
 السلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في ما كان اهله اكثر واوفر كذا في التبيين، والمرأة تعتكف في مسجد بيتها  
 اذا اعتكفت في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الحاجة الانسان كذا في

شرح المبسوط للمام السرخسی، ولو اعتكف في مسجد الجماعة تجاز ويكوه هكذا في محيط السرخسی، والآول افضل ومسجد  
 حبه افضل لها من المسجد الاكظم ولها ان تعتكف في غير موضع صلواتها من بيتها اذا اعتكفت فيه كذا في التبيين، ولو لم يكن  
 في بيتها مسجد تجبل موضعها من مسجد فتعتكف فيه كذا في الزاهدي، ومنها الصوم وهو شرط الواجب منه رواية واحدا  
 وظاهر الرواية عن ابي حنيفة ترحم وهو قولهما ان الصوم ليس بشرط في التطوع، وليس لاقوله تقدير على الظاهر حتى لو دخل المسجد  
 ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه عمه هكذا في التبيين، ولو نوى الاعتكاف ليل فلو يوم قد اكل فيه لم يصح ولو قال لله على ان  
 اعتكف شهرا بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية، ويشترط وجود ذات الصوم كالصوم بجملة الاعتكاف  
 حتى ان من ذن سرياً اعتكاف رمضان صحته كذا في الذخيرة، فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه ان يقضى اعتكاف شهر  
 متتابعاً ويصوم فيه عكفاً في المحيط، وان لم يعتكف حتى دخل رمضان اخراً اعتكف فيه لم يجز، لان الصوم صارد دين في ذمته  
 لما فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود لا يتأذى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزى  
 ولو اظفر وقضى صوم الشهر مع الاعتكاف اجزاه لان القضاء مثل الاداء هكذا في محيط السرخسی والمخلصة، اذا اصبح الرجل  
 صائماً متطوعاً ثم قال في بعض الزمان لله على ان اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول ابي حنيفة، لان الاعتكاف  
 الواجب لا يصوم الا بالصوم الواجب والصوم في اول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله واجباً بعد ذلك كذا في المحيط ومنها  
 الاسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحبس والنفاس لان الكافر ليس من اهل العبادة والمجنون ليس من اهل النية والمجنون  
 والمخالف والنفساء ممنوعون عن المسجد، واما البلوغ فليس بشرط لصحة الاعتكاف فيصوم من الصبي العاقل ولا يشترط الذكورة  
 والكرية فيصوم من المرأة والعبد، باذن المولى والنزوح ان كان لها نزوح كذا في البدائع، فان اذن لها النزوح بالاعتكاف لم يكن له  
 ان يمنعه بعد ذلك وان منعها الا يصح منعه والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن عنه منعه ويكون مستأفياً في ذلك وللمالك ان  
 يعتكف بغير اذن المولى وليس للمولى ان يمنعه كذا في فتاوى قاضيان، وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزواج ان يمنعه عن ذلك  
 وكذلك العبد والامة اذا نذرت له فله المولى ان يمنعه كذا في المحيط، فاذا اعتق فعليه وان بانت قضت هكذا في فتح القدير، ذكر  
 في المنتقى ولو اذن لها في الاعتكاف شهر فاردت ان تعتكف متتابعاً فللزواج ان يأمرها بالتفريق ولو اذن لها في الاعتكاف شهر  
 بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له ان يمنعه كذا في محيط السرخسی، واما ادابه فان لا يتكلم الا بخير وان ميلازم بالاعتكاف  
 عشر من رمضان وان يختار افضل المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الحرام مع كذا في السراج الوهاج، ويلازم الندوة والشج  
 والعلم وتدريبه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبياء عليهم السلام واخبار الصالحين وكتابة موردين كذا في  
 فتح القدير، ولا بأس ان يتحدث ما لا اثم فيه كذا في شرح الطحاوي، واما محاسنة فظاهرة فان تسليم المعتكف كنية العبادة  
 تعالى في طلب الزلفى وتعبيد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف اوقاته  
 في الصلوة اما حقيقة او حكماً لان المقصد الاصلى من شرعيته انتظام الصلوة بالجماعات وتشبيه المعتكف نفسه على يصوم الله  
 ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالذين ليسمون الليل والنهار وهم لا يسامون ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم مضيق  
 تعالى هكذا في النهاية، واما فساد اعتكافه فانه في قول ابي حنيفة ترحم كذا في المحيط، سواء كان الخروج عامداً او ناسياً هكذا في فتاوى قاضيان  
 ولا يخرج المرأة من مسجد بيتها الى المنزل هكذا في محيط السرخسی، ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها ان ترجع الى بيتها  
 وتبقى على اعتكافها كذا في التبيين، ومن الاعذار الخروج للغائط والبول واداء الجمعة فاذا خرج لبول او غائط لا بأس بان  
 يدخل بيته ويخرج الى المسجد كما فرغ من الوضوء، ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند ابي حنيفة ترحم  
 كذا في المحيط، ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم  
 لا يجوز ان يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج، ولو كان خراج الحاجة الانسان له ان يمضي على

الاعتكاف

التؤدة كذا في النهاية تهكنا في العبادة بوما الأكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد فالصوم في الخروج كذا في الهداية ويخرج للجمعة حين تزول الشمس كان معتكفه قريبا من الجامع بحيث لو انظره قال الشمس لا يفوقه الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تفوقه لم ينتظر زوال الشمس لكنه يخرج في وقت يمكنه ان يأتي الجامع **فصل** اربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكنه ان يصلي اربع ركعات او ستاعل حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي فان مكث يوما وليلة او اتما اعتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج فان خرج من المسجد بعد ريان انهدم المسجد او اخرج مكرها فدخل مسجد الاخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسننا هكذا في البدائع وتوكله لو خاف على نفسه او ماله فخرج هكذا في التبيين ولو خرج لبول او غائط فحسبه الغريم ساعة فسد اعتكافه عند ابى حنيفة روج وعندهما لا يفسد قال الامام الشريفي قولهما ليس على المسلمين هكذا في الخلاصة ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق ولو خرج لحزالة يفسد اعتكافه وكذا الصلواتها ولو تعينت عليه او لاجاء الفريق او الحريق او الجهاد اذا كان الفقير عاما اولاداء الشهادة هكذا في التبيين وتوكله اذا خرج ساعة بعد المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية ولو شرط وقت الزوال لا التزام ان يخرج الى عيادة المريض صلوة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك كذا في التاتارخانية فاذا قلنا عن الجمعة ولو صعد المنذرة لم يفسد اعتكافه بلا خلاف وان كان باب المنذرة خارج المسجد كذا في البدائع والمؤذن وغيره فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضين ان ولا بأس ان يخرج رأسه الى بعض اهله ليغسله كذا في التاتارخانية وهذا اكله في الاعتكاف الواجب اما في النفل فلا بأس بان يخرج بعد روج غيره في ظاهر الرواية وفي الثقة لا بأس فيه بان يعود المريض ويشهد الجنائز كذا في شرح النقاية للشيخ ابى المكارم **ومنها** الجماع ودواعيه فيهم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل والممس والمعانقة والجماع فيما دون الفرج والليل والنهار في ذلك سواء الجماع عامدا او ناسيا ليلا او نهارا يفسد الاعتكاف انزل او لم ينزل وما سواها يفسد اذا انزل وان لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع ولو امكن بالتفكير والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين وتوكله ولو احتلم كذا في فتح القدير ثملن امكنه الاغتسال في المسجد من غير ان يتلوث المسجد فلا بأس به ولا يخرج ويغتسل ويعود الى المسجد ولو قضا في المسجد في انا فهو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضين ان **ومنها** الاعمال والجنون نفس الاعمال والجنون لا يفسد بلا خلاف حتى لا ينقطع التتابع وان اغنى عليه اياما او اصابه لمم يفسد اعتكافه وعليه اذا برئ ان يستقبل فان تطاول الجنون وبقي سنين ثم افاق يجب عليه ان يقضى هكذا في البدائع وان صار معتوها ثم افاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضين ان **وما** محظوراته فمنها الصمت الذي يعتقد عبادته (٩) فان يكره هكذا في التبيين **وما** اذا الم يعتقد قربة فلا يكره كذا في البحر الرائق **وما** الصمت عن معاصي اللسان فمن اعظم العبادات كذا في الجوهرية النية ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال كذا في الخلاصة **ما** اذا اكل المعتكف نهارا ناسيا لا يضره لان حرمة الأكل لاجل الصوم لاجل الاعتكاف كذا في النهاية **وما** لا يصلح ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالأكل والشرب كذا في البدائع **وما** لا بأس للمعتكف ان يبيع ويشترى الطعام وما لا بد منه واما اذا اراد ان يتخذ متبركا فيكره له ذلك هكذا في فتاوى قاضين **والذخيرة** وهو الصحيح هكذا في التبيين ويجوز للمعتكف ان يلزوم ويلازم كذا في الجوهرية النية **ويليس** المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة **وما** اذا اسكر المعتكف ليلا لم يفسد اعتكافه لانه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كما لو اكل مال الغير كذا في فتاوى قاضين **وما** افسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فان كان اعتكاف شهر يعينه اذا افطر يوما يقضى ذلك اليوم وان كان اعتكاف شهر بغير عينه يلزم الاستنفاة سواء افسد بصنعه من غير عن ترك الخروج والجماع والأكل في النهار وبعد ركعا اذا مرض فاحتاج الى الخروج او بغيره

کالحيض والمجنون والاعمال الطويل كذا في فتح القدير **وقما يتصل** بذلك مسائل اذا اراد ايجاب الاعتكاف على نفسه بدينه  
ان يدرك بلسانه ولا يكتفى لا يجزيه النية بالقلب ذكره شمس الائمة كذا في النهاية وهكذا في الخلاصة وهو هذا اصلان احدهما  
انه اذا ذكر الايام بلفظ الجمع والتثنية يتناول ما بازاها من الليالي وكذا الليالي يتناول ما بازاها من الايام كذا في الكافي وثالث  
اعتكاف ثلاثة ايام او اكثر او يومين او ثلث ليال او اكثر او ليلتين لزمه الايام بلياليها والليالي بايامها ان لم يكن له نية فان نية  
الايام الايام خاصة وبالليالي الليالي خاصة صحت نيته ويلزمه في الايام اعتكاف الايام دون الليالي ولا يفتى عليه في الليالي  
هكذا في البدائع وتكوند ساعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير وثانيهما انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل  
جازله التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً هكذا في البدائع فتكوند ساعتكاف شهر بعينه او غير عينه او اثنين  
يوماً لزمه متتابعاً ومتى شاء ان لم يعين الشهر كذا في الظهيرية ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتدأ يوم من الليل  
لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي فتلقوا قال به على ان اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس  
ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكتيبة يدخل قبل غروب الشمس  
هكذا في فتاوى قاضيخان وتكوند ساعتكاف يوم العيد قضاءه في وقت اخر وعليه كفاية العين ان نوى العيدين فلو اعتكف في  
احدهما طسأ كذا في الخلاصة وتكوند ساعتكاف الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم يخرج من المسجد لا يفتى عليه كذا في الظهيرية  
وتكوند ساعتكاف يوم او شهر معين فاعتكف قبله او نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في الجواهر  
وتكوند ساعتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في الجواهر في باب النذر بالصوم وتكوند ساعتكاف شهر ثم اراد ثم اسلم يلزم  
شيء كذا في محيط السرخسي وتكوند ساعتكاف شهر ثم مات اطعم كل يوم نصف صاع من براصعاً عام من ثمر او شعيران او صاع  
كذا في السراجية ويجب عليه ان يوصى هكذا في البدائع وان لم يوص واجازت الورثة جاز ذلك وتكوند ساعتكاف شهر  
هو مريض غير يبرأ حتى مات لا يفتى عليه وان صح يوماً ثم مات اطعم عنه من جميع الشهر كذا في السراجية والفتاوى رجل اخطأ  
في شهر رمضان سنة تسعين وخمسمائة فصام شهر ربيع الفضا عن الشهر الذي عليه وهو ربي سنة رمضان سنة احدى  
وتسعين وخمسمائة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى تجزئه فان صام شهر ربيع الفضا عن رمضان سنة احدى وتسعين و  
تسعمائة وهو ربي انه اخطأ ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضيخان وتكوند ساعتكاف  
المرحوب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلافه فالظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في الزاهد  
وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى علم بذلك او لم يعلم كذا في فتاوى قاضيخان في فصل روية الهلال وتكوند  
قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في اول النهار والصوم لا يجزي كذا في  
محيط السرخسي في باب من يلزمه الامساك وان بلغ الصبي قبل الزوال والاكل ونوى التطوع كان منطوعاً وعلى الصحيح هكذا  
في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج قال الرازي يوم الصبي اذا طاقه وذكر ابو جعفر اختلاف مشائخ بلخ فيه والاصح انه  
يوم وهذا اذا لم يضرب الصوم ببذنه فان اضرك لا يؤمر به واذ امر فلم يصم لا قضاء عليه وسئل ابو حفص ايضرب ابن عشرين  
سنتين على الصوم قال اختلفوا فيه والصحيح انه بمنزلة الصلوة هكذا في الزاهد وكل من كان له عذر في صوم رمضان  
في اول النهار مانع من الوجوب او مبيح للفطر ثم زال عذره وصار بحال لو كان عليه من اول النهار لوجب عليه الصوم كما يصح  
اذ بلغ في بعض النهار واسلم الكافر وانق المجنون وظهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك  
بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في اول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى في بيان فطر  
يشتم او اصبح يوم الشك ففطر ثم تبين انه من رمضان او لا يفتى على من ان الفطر لم يطعم ثم تبين انه طالع فانه يجب عليه  
الامساك في بقية اليوم تشبهاً بالصائم كذا في البدائع في فصل حكم الصوم الموقت وكذا الذي اكل وهو ربي ان الشمس  
قد غابت فظفر انها المقتب وكذا من اخطأ خطأ او مكرها هكذا في الخلاصة وتكوند ساعتكاف مستحب الا واجب والصحيح الوجوب

۱۱۱

ع

كذا في فتح القدير وجموعا على انه لا يجب التشبه بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كما في الخلاصة. وهذا على  
 الحائض سرا وجهها تيل سرا وقيل جهرا والمسافر والمريض الاكل جهرا رواية واحدة كذا في السراج الوهاج. ومن دخل  
 في الصوم التطوع ثم افسده قضاءه كذا في القديرة سواء حصل الفساد بصدقه او بغير صدقه حتى اذا افاضت لصائقا  
 المتطوعة يجب القضاء في احد الروايتين كذا في النهاية. اختلف اصحابنا في الصوم المضنون اذا افسده بان شريح في صوم  
 او صلوة على ظن انه عليه شريعتين انه ليس عليه فاقصروا تعدا قال اصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن لا افضل ان يضيف  
 وعلى هذا الخلل اذا اشرف في صوم الكفارة ثم افسده في خلال فاقصر متعديا كذا في البدائع. اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع  
 ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام السفي انه يصح وان افسد بغيره القضاء كذا في الخلاصة. ومن يتو  
 رمضان كله صوما ولا فطر فعليه قضاءه كذا في الهداية. ولا كفارة بافساد صوم غيره رمضان كذا في الكفاية <sup>بلفظ</sup> (١٤)  
 وكفارة الظهار واحدة وهي عتق رقبة مؤمنة او كفارة لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع  
 فعليه اطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من خنطة وانما يعتبر حال المكفر به  
 في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبها فان كان وقت الاداء معسرا يجزيه الصيام وان كان موسرا وقت الوجوب  
 كذا في الخلاصة. ولو جتمع صهران في ايام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة ولو جتمع وكفر ثم جتمع عليه  
 كفارة اخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير ولو افسد في يوم فاعتق ثم افسد في اليوم الثاني فاعتق ثم افسد في اليوم الثالث  
 فاعتق ثم استحققت الرقبة الاولى فلا شيء عليه وكذا الاستحققت الثانية ولو استحققت الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة  
 لان ما تقدم لا يجزى عما تأخر ولو استحققت الثانية ايضا فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثاني والثالث ولو استحققت الاولى  
 ايضا فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الاولى والثالثة اعتق رقبة واحدة لليوم الثالث. ولو جتمع في رمضانين ولم يكفر  
 للدول فعليه اكل جماع كفارة في الظاهر كذا في البدائع. اذا نوى الكفارة على السلطان وهو موسر بماله المحلل وليس عليه  
 بقية لاحد يفتق باعتاق الرقبة كذا في الجرائد. شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس ايضا  
 كان ذلك اليوم يوم عرفة الا في يوم الاضحية حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم يخرم  
 يوم صومكم لانه يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضيان في فصل رؤية الهلال <sup>بلفظ</sup> (١٥)  
 الصيامات اللازمة فربما ثلاثة عشر سبعة منها يجب فيه التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار و  
 كفارة اليمين وكفارة الاطاسر في رمضان والذنر المعين وصوم اليمين المعين وسنة لا يجب فيه التتابع وهي قضاء  
 رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة العلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بان قال والله لا اصوم  
 شهرا كذا في الجرائد. ثم اذا كان فحيرا في قضاء رمضان فالتابعة مستحبة مسارعة الى اسقاطه عن ذمته كذا في  
 السراج الوهاج. اعلم ان ليلة القدر يستحب طلبها وهي افضل ليالي السنة هكذا في معراج الدرارية. وعن ابى حنيفة <sup>بلفظ</sup> (١٦)  
 انها في رمضان ولا تدري اية ليلة هي وقد تقدم وتتاخر وعندنا كذا الا انها متعينة لا تتقدم ولا تتاخر هكذا  
 نقل عنهما في المنظومة وشرحه كذا في فتح القدير في باب الاعتكاف. حتى لو قال لعبد انت حر ليلة القدر فان قال  
 قبل دخول رمضان عتق اذا نسلم الشهر وان قال بعد مضى ليلة منه لم يعتق حتى ينسلم رمضان من العايم القابل عند  
 لجوارها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر الاق في الليلة الاخيرة وعندنا اذا مضى ليلة منه عتق  
 كذا في الكافي. وفي ملتقى الجار قول ابى حنيفة ترم سراج كذا في معراج الدرارية. وعليها الفتوى كذا في محيط السرخسي <sup>بلفظ</sup> (١٧)  
 النذر الذي يقع من اكثر العوام بان يأتي الى قبر بعض الصالحين ويرفع سترة فاذا لا يا سيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك  
 مني من الذهب مثلا كذا باطل اجماعا نعم لو قال يا الله اني نذرت لك ان شفيت من بطني او نحوه ان اطعم الفقراء الذي  
 بناب السيدة نفيسة او نحوها او اشترى حصيرا المسجدا او زيتها لوقودها او دراهم لمن يقوم يشعأ ثمها مما يكون في دفع الفقراء

والنذر لله وذكر الشيخ انما هو محل صرف النذر المستحق يجوز ان لا يجلب بصرفه الا الى الفقهاء لا الى ذي علم لعله ولا محاضري  
 الا ان يكون واحدا من الفقهاء واذا عرفت هذا فما يؤخذ من الدرهم ونحوها وينقل الى ضوائح الاولياء تقربا اليه ونحوها بالاجماع  
 ما لم يقصد بصرفها الفقهاء الاحياء وقولا واحدا وقد اجتبى الناس بذلك هكذا في المنها الفائق والجمهر الرائق وكسر مجاهدان  
 يقال جاء رمضان وذهب وقال لا ادري لعل رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل لقيه  
 بكرة فان محمد الميرد على عماد قوله واكتم انه لا يكره كذا في محيط السرخسي

### كتاب المناسك

وفيه سبعة عشر بابا

الباب الاول

### الباب الاول في تفسير الحج

وما تفسيره فهو انه عبارة عن الاعمال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته نحو ما بنيت الحج سابقا هكذا في فتح القدير  
 اما فرضيته فالج فريضة محكمة تثبت فرضيتها بدلائل مقطوعة حتى يكفر جا حدها وانه لا يجب في العمارة كذا في  
 محيط السرخسي وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التاخير بعد الامكان الى العام الثاني كذا في خزنة المقتنين  
 فاذا اخره وادى بعد ذلك وقع اداء كذا في البحر الرائق وعند محمد راجح يجب على التراخي والتجمل افضل كذا في الخلاصة  
 والخلاف فيما اذا كان غالب ظنه السلامة اما اذا كان غالب ظنه الموت اما بسبب الهم او المرض فانه ينضيق عليه الوجوب  
 اجامعا كذا في الجوهر النيرة وثمرة الخلاف تظهر في حق الماء ثم حتى يفسق وترد شهادته عند من يقول على الفور ولو حج في اخره  
 فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج الله بالاجماع كذا في النبيين واما وقته فاشهر معلومان والاشهر المعلومان شهر  
 ذو القعدة وعشر من ذي الحجة واذا عمل شيئا من اعمال الحج من طواف وسعى قبل اشهر الحج لا يجوز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهير  
 واما شرائط وجوبه فمنها الاسلام حتى لو ملك ما به الاستطاعة حال كفره ثم اسلم بعدما اتمها لا يجب عليه شيء  
 الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يحج حتى افتقر حيث يتقربا للحج في ذمته دينيا عليه كذا في فتح القدير ولو حج ثم ارتد  
 ثم اسلم لزمه اخرى اذا استطاع كذا في السراجية ومنها العقل فلا يجب على المجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق  
 ومنها البلوغ فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضيان ولوان الصبي اذا حج قبل البلوغ فلا يكون ذلك من حجة الاسماء  
 ويكون تطوعا ولو احرم ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد التلبية واستأنف الاخر  
 بعد الاشارة ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي وكذا المجنون اذا افاق والكافر  
 اذا اسلم قبل الوقوف بعرفة فحج الاحرام كذا في البدائع ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة  
 اجزاء عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لجزاة الميقات بغير احرام شئ كذا في فتاوى قاضيان ومنها الحربية  
 فلا حج على عبد ولو مدبرا او ام ولد او مكاتب او مضافا او مأذونا له في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق  
 ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزيه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا اعتق ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام  
 احرم حج اجزاء عن حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام كذا  
 في فتاوى قاضيان ومنها القدرة على الزاد والراحلة بطريق الملك او الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت  
 الاباحة من حجة من كامن له عليه كالوالدين والمولودين ومن غيرهم كالاجانب كذا في السراج الوهاج ولو ذهب له  
 مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب من يعتبر منته كالاجانب او لا يعتبر كالايون والمولودين كذا في فتح القدير  
 ونفسه يملك الزاد والراحلة ان يكون له مال فاضل عن حاجة وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته واثاث بيته  
 قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا ورجائيا كذا في الاماشيا وسوى ما يقضى به ديونه ويمسك لنفقة عياله ومهمة مسكنه  
 ونحوها الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسيط من غير تبذير ولا تقتير كذا في

(۱)  
(۲)

التبيين ووالعيال من يلزمه نفقته كذا في الخبر الرائق ولا يترك نفقة لما بعد اياه في ظاهر الرواية كذا في التبيين والراحلة  
تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه فمن قدر على رأس زاملة وامكنه السفر عليه وجب ولا فان كان مترافاً فلا بد من ان يتقدر  
على شق محل ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الاجير وهوان يكتري رجلان بعيرا واحداً يتعاقبان في الركوب يكسب احدهما محطمة  
او فرسخاً ثم يركبه الاخر وكذا لو وجد ما يكتري به محطمة ويمشى مرحلة لم يكن موسراً كذا في فتاوى قاضينان وفي البيان مع الخبر  
على اهل مكة ومن حولها من كان بينه وبين مكة اقل من ثلاثة ايام اذا كانوا قادرين على المشى وان لم يقدر او اعلى الراحلة ولكن  
لا بد ان يكون لهم من الطعام مقدار ما يكفيهم وعيال لهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج الفقير اذا جرم ماشياً  
ثم ليس الاجر عليه هكذا في فتاوى قاضينان اذا وجد ما يجز به وقد قصد التزوير ليجز به ولا يتزوج لان الجرح فيه اوجبها الله  
تعالى على عبده كذا في التبيين اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا يثبت به الاستطاعة  
وفي الخبر اذا كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فغلبه ان يبيعه ويجز به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعند  
دراهم يبلغ به الجرح ويبلغ عن مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الجرح فان جعلها في غير الجرح امكن اني الخلاصة وكذا من  
كان له ثياب لا يلبسها كان عليه ان يبيع ويجز بثمنها ان كان بثمنها وفاق الجرح ولو كان له منزل يكتفي بعضه لا يلزمه  
بيع الفاضل لاجل الجرح كذا في فتاوى قاضينان اذا كان له منزل يسكنه ويمكنه ان يبيع ويشترى بثمنه منزلاً او من  
ويجز بالفصل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط وان اخذ به فهو افضل كذا في الايضاح ولا يجب بيع مسكنه والاقتصار على السكنى  
بالاجارة اتفاقاً كذا في الخبر الرائق قالوا في كتب الفقه اذا كانت لفقيه وهو محتاج الى استعمالها لا يثبت بها الاستطاعة و  
اكانت لجاهل يثبت بها الاستطاعة وان كانت كتب الطب والنجوم يثبت الاستطاعة سواء كان محتاج الى استعمالها او  
النظر فيها ولا يحتاج كذا في المحيط قال بعض العلماء ان الرجل اذا جري عيش بالتجارة فملك مالا مقدار ما لو رفع منه  
الزاد والراحلة لذهابه واياه ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال  
الحق كانت تجز بها كان عليه الجرح والا فلا وكان محترفاً يشترط لوجوب الجرح ان يملك الزاد والراحلة ذهاباً واياه ونفقة عياله  
واولاده من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له الات حرفته وان كان صاحب ضيعة ان كان له من الضياع ما لو راع مقلد  
ما يكفي الزاد والراحلة ذاهباً وجائياً ونفقة عياله واولاده ويبقى له من الضيعة قدر ما يعيش بغلة الباقي فيفرض عليه الجرح  
والا فلا وان كان حرثاً اكارا فملك ما لا يكفي الزاد والراحلة ذاهباً وجائياً ونفقة عياله واولاده من خروجه الى رجوعه  
ويبقى له الات الحراثين من البقر ونحو ذلك كان عليه الجرح والا فلا كذا في فتاوى قاضينان ومنها العلم يكون الجرح فرضاً  
والعلم المذكور يثبت لمن في داد الاسلام بمجرد الوجود فيها سواء علم بالقرضية او لم يعلم ولا فرق في ذلك بين ان يكون  
نشأ على الاسلام ولا فيكون عالماً حكماً ولعن في دار الحرب باخبار رجلين او رجل وامرأتين ولو مستنيرين او واحد عدل  
وعندهما لا يشترط العدالة والبلوغ والحربة فيه كذا في الخبر الرائق ومنها سلامة البدن حتى ان المقعد والنزول  
المفلوج ومقطع الرجلين لا يجب عليهم حق لا يجب عليهم الا حجاج ان ملكوا الزاد والراحلة ولا الايصاء في المرض و  
كذلك الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة وكذلك المريض كذا في فتح القدير وهذا ظاهر المذهب عن ابي حنيفة رحمه وهو  
رواية عنهم وظاهر الرواية عنهما انه يجب عليهم فان اجوا اجزاهم مادام الجرح مستمراً بهم فان زال فعليهما الامادة  
بانفسهم وظاهر ما في التحفة اختياره فانه اقتصر عليه وكذا الاستيعاب وقواه المحقق في فتح القدير كذا في الخبر الرائق  
والحق بهما المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج الى الجرح وكذا الايجب الا حجاج عنهم كذا في  
النهار الفائق والاعص اذا ملك الزاد والراحلة ان لم يجد قائداً لا يلزمه الجرح بنفسه في قولهم وهل يجب الا حجاج  
بالمال فعند ابي حنيفة رحمه لا يجب وعندهما يجب وان وجد قائداً عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجب الجرح بنفسه  
وعن صاحبيه فيه روايتان كذا في فتاوى قاضينان ولو لم ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم يجز حتى صارت

او مفلوجا زومه الا حجاج بالمال بلا خلاف کذا في المحيط، ولو تكلف هو كراه الحج بانفسهم سقط منهم حتى لو صلوا بعد ذلك لا يجب عليهم الاداء هكذا في فتح القدير **ومنها** امن الطريق قال ابو الليث الكنانى الغالب في الطريق السلامة يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتقاد كذا في التبيين، قال الكرماني الكنانى الغالب في طريق الحج السلامة من ضيق جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح وسيون وجيون والقرنات ونيل انهار لا تجار كذا في فتح القدير، وكذا اجلة هكذا في فتاوى قاضيخان، **ومنها** الحرم للمرأة شابة كانت او عجوزة اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام هكذا في المحيط فان كان اقل من ذلك حجت بغير حرم كذا في البدائع، والحرم الزوج ومن لا يجوز منّا كحتها على التابيد بقرباها او مضاع او مصاهرة كذا في الخلاصة، ويشترط ان يكون ما مؤنا عاقلا بالغاجرا كان او عبدا كافر كان او مسلما هكذا في فتاوى قاضيخان، والحج اذا كان يعتقد اياحة منّا كحتها لا يسافر معها كذا في محيط السير خسي، والمواهيق كالبائع وعبد المرأة ليس حرم لها كذا في الجوهرة النيرة، وكذا عبرة الصبي الذي لا يجنم والمجنون الذي لا يفيق كذا في محيط السير خسي، ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها للحرم ليحرم بها وعند وجود الحرم كان عليها ان يحج بحجة الاسلام وان لم يأذن لها زوجها في النافلة لا يخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها حرم لا يجب عليها ان تزوج للحج كذا في فتاوى قاضيخان، ثم تكلموا ان امن الطريق وسلامة البدن على قول ابو حنيفة رهم ووجود الحرم للمرأة شرط لوجوب الحج ام لا، دانه بعضهم جعلوها شرطا للوجوب وبعضهم شرط الاداء وهو الصحيح، وفيه خلاف فيما اذا مات قبل الحج فعلى قول الاولين لا يلزمه الوصية وعلى قول الاخرين تلزمه كذا في النهاية، **ومنها** عدم قيام العدة في حق المرأة عدة وفات كانت او عدة طلاق والطلاق بائن او رجعي هكذا في شرح المطاوي، فلا تخرج المرأة الى الحج في عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينهما وبين مكة مسيرة سفرا لا تخرج من ذلك المصير ما لم تنقص عدتها كذا في فتاوى قاضيخان، وان لزمها العدة بعد الخروج الى الحج وهي مسافرة فان كان الطلاق رجعيا لم تغرق زوجها والا فضل لزوجها ان يرجعها وان كان الطلاق بائنا فهو كما لا يخفى كذا في السراج الوهاج، ثم ما ذكر من الشرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر بوجودها وقت خروج اهل بلدة الى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في اول السنة قبل شهر الحج وقيل ان يخرج اهل بلدة الى مكة فهو في سعة من صرف ذلك الى حيث احب واذا صرف ماله ثم خرج اهل بلدة لا يجب عليه الحج فاما اذا جاء وقت خروج اهل بلدة فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه الى غيره فان صرفه الى غير الحج اثم وعليه الحج كذا في البدائع، **واما** شرائط صحة ادائه فنلثه الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج، **واما** ركبه فشيئان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف اقوى من الطواف كذا في النهاية حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان، **واما** واجباته فخمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة وسرى الجمار والمحق او التقصير وطواف الصدر كذا في شرح المطاوي، **واما** سننه فطواف القدوم والرميل فيه اوفى الطواف الفرض والسعي بين الميدين الاخضرين والبيوتة بمق في ليالي ايام النحر والرفع من منى الى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة الى منى قبلها كذا في فتح القدير والبيوتة بمزدلفة سنة والتوتيب بين الجمار الثلث سنة هكذا في البحر الرائق، **واما** ما ادابه فانه اذا اراد الرجل ان يحج قالوا ينبغي ان يقضى ديونه كذا في الظهيرية، وتوينا وورد اى في سفره في ذلك الوقت كذا في نفس الحج فانه خير وكذا يستغفر الله تعالى في ذلك، وتوسنتها ان يصلى ركعتين لسبورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستقلال من خصومه ومن كل من عامله كذا في فتح القدير، وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والتقدم على تفریطه في ذلك والعزم الى عدم العود الى مثل ذلك كذا في البحر الرائق، ويغفر عن الرياء والسمعة والفخر ولا يكره بعض العلماء الركوب في الحمل وقيل لا يكره اذا تجرد عن قصد ذلك وتجهدي في تحصيل نفقة تحلال فانه لا يقبل الحج بالنفقة الحرام مع انه ليسقط الفرض معها وان كانت مغسوبة كذا في فتح القدير، اذا اراد الرجل ان يحج بمال حال فيه شبهة فانه يستبدل بالحج ويقضى دينه من ماله كذا في فتاوى قاضيخان

فتاوى

في القطعات ولا بد له من رفيق صالح يذكركه اذا انسى ويصبره اذا اجزع ويعينه اذا عجز وكونه من الاجانب اولى من الاقارب  
تبعدا من ساحة القطيعه تكون افي فم القديره وفي الينابيع ويترك نفقة عياله ويخرج بنفس طيبة ويتقي الله في طريقه و  
يكفر ذكر الله ويحتمل العصب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل السكينة والوقار تبرك ما لا يعينه كذا في التاتارخانية  
في تعليم اعمال الحج ويبرى المكاري ما يجله ولا يحمل اكثر منه كذا في فم القديره ويجتوز من تعميلها فوق ما تطيقه ومن  
تقليل علفها المعتاد بلا ضرر ولو ملوكة له ويحجز يد السقر من التجارة احسن ولو انجر لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق  
ولا يماكس في شراء الادوات ولا يشارك في الزاد واختتام الرفقة كل يوم على طعام احدهم احل ويستحب ان يجعل خروجه  
يوم الخميس اقتداء به عليه السلام ولا يفوم الا اثنين في اول النهار والشهر ويودع اهله واخوانه ويستحلمه ويطلب  
دعاءهم ويأتيهم لذلك وهم ياؤونه اذا قدم كذا في فم القديره ويحجز خروج الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل ان يخرج  
من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجت وبك اعتصمت  
وعليك توكلت اللهم لنت تقى وانت رجائي اللهم اكف ما اهنى وما لا اهتم به وما انت اعلم به مني عز جارك و  
لا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني الى الخير انما توجت اللهم ان اعوذ بك من وعاء السفر  
وكابة المنقلب والحوسر بعد الكور وسوء المنظر في الاهل والمال واذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم ونقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص بالمعوذ  
ثلاثين مرة كذا في الظهيرية والحج ركبا افضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات وفي النوازل والاختاران الطريق  
ان كان قريبا فالفضل ان يحج ماشيا وان كان بعيدا فالفضل ان يحرك بالركاب كذا في التاتارخانية في المتفرقات ويكره الحج على  
الحمار والجمل افضل كذا في فتاوى قاضيخان في المتفرقات واذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا  
وعلمنا القرآن ومن علمنا نحمد صلى الله عليه وسلم الحمد الذي جعلني في خيرامة اخرجت للناس سبحان الذي سخر لنا هذا  
وما كنا له مقرنين واذا الى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العلمين كذا في الظهيرية الاحسن للخارج ان يبدا ببنسكه فاذا  
بنسكه افي المدينة في الكبرى لو كان غير حجة الاسلام يبدا بما يشاء وان بدا بالمدينة مع هذا في الاول جائز كذا  
في التاتارخانية في الفصل الثالث من الحج ثم الركن لا يجزى عنه البدل ولا يتخلص عنه بالدم الا باتيان عينه والواجب  
يجزى عنه البدل اذا تركه ولو ترك السنن والاداب فلا شئ عليه وقد اساء كذا في شرح الطحاوي وقاما محظوراته (9)  
فبوعان احدهما مما يفعله في نفسه وذلك ستة الجماع والحلق وقلم الاظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه  
وليس الخيط والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصدى في الحبل والحرم وقطع شعر الحرم كذا في الجامع الصغير لقاضيخان  
والتحفة وغيره كذا في النهاية **وهما يتصل** بذلك مسائل ويكره الخروج الى الحج اذا كره احد ابويه ان كان الوالد محتاجا (10)  
الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في  
فتاوى قاضيخان في القطعات ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليها الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كره خروج  
زوجته واولاده او من سواهم من يلزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بان يخرج ومن لا يلزمه نفقته  
لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط ذكر في فتاوى الشيخ ابوالليث  
سرحه الله اذا كان الولد امر صبيح الوجه فلا بد ان يمنعه من الخروج حتى يلحق في الملتقطح الفرض اولى من طاعة الوالدة  
وطاعتها اولى من حج النفل وفي الكبرى لو كان السفر مخوفاً مثل الحج لا يخرج الابان والوالدين كذا في التاتارخانية  
ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال ما لم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل  
ان كفل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه وان كفل بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وحده وله ان يخرج بغير  
اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضيخان في المقطعات

الباب الثاني

**الباب الثاني في المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا نحو خمسة** لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام حجة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن ياجلمة وفائدة التأقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها كذا في الهداية فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو افضل اذا امن مواقيت المحظورات والا فتأخيرها الى الميقات افضل كذا في الجوهر وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ومن مر بها من غيرها لها كذا في التبيين ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم قفى ميقاتا اخر فاحرم منه اجزاه الا ان احرامه من ميقاته افضل كذا في الجوهر النبوية وهذا في غير اهل المدينة لان اهل المدينة اخص بوقته كذا في السراج الوهاج وكل من قصد مكة من طريق غير مسلك احرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسى ومن حج في الجرفوقه اذا حاذى موضعاً من البر لا يتجاوزها الا حرم كذا في السراج الوهاج وان سلك بين الميقاتين في الحج والبراجتهد واحرم اذا حاذى ميقاتاً منهما وابتعدهما اولى بالاحرام منه كذا في التبيين فان لم يكن بحيث يجازى فعلى مرحلتين الى مكة كذا في الجمر الرائق ومن كان اهله في الميقات او داخل الميقات الى الحرم فميقا تهم للحج والعمرة المحل الذي بين مكة والحرم ولو اخر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط ووقت المكي للاحرام بالحج المحرم والعمرة المحل كذا في الكافي فيخرج الذي يريد الى المحل من اي جانب شاء كذا في المحيط والتنعيم افضل كذا في الهداية ولا يجوز الا فاق ان يدخل مكة بغير احرام نوى النسك او لا ولو دخلها فعليه حجة او عمرة كذا في محيط السرخسى في باب دخول مكة بغير احرام ومن كان داخل الميقات كالبيستان له ان يدخل مكة لحاجته بلا احرام الا اذا المرء النسك والنسك لا يتأذى الا بالاحرام ولا يخرج فيه كذا في الكافي وكذلك المكي اذا خرج الى المحل للاخطاب او الاحتشاش ثم دخل مكة تباح له الدخول بغير احرام وكذلك الا فاق اذا صار من

اهل البيستان كذا في محيط السرخسى

الباب الثالث

**الباب الثالث في الاحرام** وله ركن وشرط فالركن ان يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوى احد هما قول بان يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة ويلزمه بتركه الاساءة كذا في محيط السرخسى ولو كان مكان التلبية تشبيهاً وتحميداً وتخليلاً او تعبيداً او ما تشبه ذلك من ذكر الله تعالى ونوى به الاحرام صار محرماً سواء كان نجس التلبية او لا نجسها بالاجماع وكذا اذا اتى بلسان اخر اجزاء سواء كان نجس العربية او لا نجسها كذا في شرح الطحاوى والعربية افضل ولو قال اللهم ولم يزد عليه فمن قال يصير به شاكاً في الصلوة يقول يصير محرماً وعلى قول من لا يصير به شاكاً في الصلوة لا يصير محرماً كذا في فتاوى قاضيان وقال الثاني فعل وهو ان يقلد بدنة وساقها وتوجه معها يريد الحج يصير محرماً وان لم يلبس سواء قلد بدنة نطوعاً او نذراً او جزءاً صبيداً او نحو وان بعث بها على يدي رجل ولم يتوجه معها ثم توجه لم يكن محرماً حتى يلحقها الاهدى متعة او قران فانه يصير محرماً حين توجه قبل ان يلحقها كذا في محيط السرخسى فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقترنت نيتة بعلم هو من خصائص الاحرام فيصير محرماً كما لو ساقها في الابتداء كذا في الهداية ولو اشترك قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فقلد احدهم باصمهم فقد احرموا وبغير اصمهم صار هو محرماً ونهم وضفة التقليد ان يربط على عنق بدنته قطعة نعل او عروة مزادة او الحاء شجر كذا في محيط السرخسى ولو قلد بدنة او قلد شاة ونوى بها الاحرام فوجه معها لم يصير محرماً كذا في الشعر بدنة ونوى به الاحرام في قولهم جميعاً كذا في المصنوعات وتيسر التجليل والتصديق بالحل والتقليد احب من التجليل كذا في فتح القدير والبدن من الابل والبقر كذا في الهداية قال اشعار ان يطعن في سنامها من الجانب الايسر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول ابى حنيفة حرم وقال هو حسن كذا في المصنوعات والتجليل ان يلبس بدنته الجل يمكن في شرح الطحاوى وما شرطه فالنية حتى لا يصير محرماً والتلبين بدون نية الاحرام كذا في محيط السرخسى ولا يصير بشارعاً مجرد النية ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها من الذكر وسوق الهدى او تقليد البدنة كذا في المصنوعات واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل الا ان هذا الغسل للتنظيف حتى يؤمر به الحائض كذا في الهداية وتيسر في حق النفساء والنسبي وتيسر كمال التنظيف من قص الاظفار والشارب

ص

وحلق الاطباخ والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال اذ اذناه ولا فتريجه واذالة الشعث والوسخ عنه وعن بدنه بفلسه بالخطي  
والاشنان ونحوها ومن المستحب عند اذادة الاحرام جماع زوجته او جاريتها ان كانت معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة هكذا  
في البحر الرائق **آ** وينزع الخيط والحف ولبس ثوبين اذا راوهم اجددين او غسيلين والجديد افضل كذا في فتاوى قاضيان  
ولو لبس ثوبا واحدا استغوثه جاز كذا في الاختيار شرح المختار والاذان من السرة الى ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكتفين  
والصدر وليشده فوق السرة وان غزظ فيه في اذانه فلا بأس به ولو غخله فخلال او مسلة او شدة على نفسه بحبل اساو ولا شيء  
عليه كذا في البحر الرائق **ب** ويدخل الرداء تحت يمينه ويلقبه على كتفه اليسوى ويبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في خزنة المفتين  
ويدهن باى دهن شاء مطيباً كان او غير مطيب واجموا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى عينه بعد الاحرام وان بقيت  
سراخته وكذا التطيب بما يبقى عينه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيان  
وهو الصبر هكذا في المحيط **ج** ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبقى عينه على قول الكل على احدى الروايتين عنهما فالواو به تأخذ  
كذا في البحر الرائق **د** ثم يصلي ركعتين ويقرأ فيهما بما شاء وان قرأ في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية  
بفاتحة الكتاب وقل هو الله احد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو افضل كذا في المحيط **هـ** وكثير من علمائنا  
يقرون بعد الفراغ من سورة قل يا ايها الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الاية وبعد الفراغ من سورة الاخلاص ربنا اتنا من لدنك  
رحمة وهي لنا من امرنا رشداً كذا في خزنة المفتين **و** ولا يصليها في الوقت المكروه ويجزيه المكتوبة كذا في البحر الرائق **ز** ثم  
اذا فرغ من صلواته يطلب من الله التيسير ويدعو اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني كذا في المحيط **ح** ثم يلي في دبر الصلوة  
او بعد ما استوت به راحلته والتلبية في دبر الصلوة افضل عندنا كذا في فتاوى قاضيان **ط** بوصفة التلبية ان يقول  
لبيك اللهم لبيبك لبيبك لا شريك لك لبيبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وقوله ان النعمة لك بروي بغير الالف  
وبكسرها وبالكسر صح قال الكوفي يأتي بها ولا ينقص منها كذا في المحيط **ي** وان زاد عليها فهو حسن بان يقول لبيك اللهم الخلق  
لبيبك غفار الذنوب لبيبك وسعدياك والخير كله بيدك والرجاء اليك كذا في محيط السرخسى **ث** واما النقص فمكروه اتفاقاً  
كذا في البحر الرائق **ج** ثم اذ ابى صلى على النبي المعلم للخيرات ودعا بما شاء الا انه يخفض صوته اذا صلى عليه كذا في فتح القدير  
ويكثر التلبية ما استطاع في اديار الصلوات كذا في المحيط **د** وهو طاهر الرواية وقال الطحاوي في اديار المكتوبات دون الفاتحة  
والنافلات هكذا في شرح الطحاوي **هـ** وكذا اكمل النبي ركبا او علا شرفا وهبط واديا واديا الاسما روحين استيقظ من منامه كذا  
في المحيط **و** واستعطف راحلته وعند كل ركوب ونزول كذا في التبيين **ز** وليس يجب في التلبية كلها رفع الصوت من  
غير ان يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير **ح** وفيما يتصل بذلك مسائل واذ ابى وهو يريد القران والا فلا فلهو كما نوه  
وان لم يتكلم بها في احرامه كذا في الايضاح **ط** عن محمد اذا خرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضوه النية قال هو  
مخبر قيل له فان خرج ولا نية له فاحرم ولم يتوشىئا قال له ان يجعله ما شاء ما لم يطف بالبيت كذا في فتاوى قاضيان  
فاذا طاف شوطا واحدا كان احرامه احرام عمرته كذا في محيط السرخسى **ي** وكذا لو لم يطف حتى جامع او احصر كانت عمرته  
لان القضاء قد وجب فاجبنا ما هو الاقل والمنتقن وهو العمرة كذا في الايضاح **ج** واذا احرم بحجة وعليه حجة الاسلام  
لم يتوشىئا ولا تنوعا فهي عن حجة الاسلام فتاوى عطافى النية كذا في الظهيرية **د** ولو احرم بحجتين عند الميقات او عند غيره  
لم يمتاه جميعا في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وكذا الواحرم بعمرتين عند الميقات او عند غيره لزمناه كذا في فتاوى  
قاضيان **هـ** احرم ولم يتوشىئا ولا حجة فالاولى عمرته وان احرم بعمرة فالاولى حجة وان لم يتوشىئا بالاحرام الثاني شيئا فهو قارن  
ولولبى بالحج وهو ينوي العمرة اولبى بالعمره وهو ينوي الحج فهو كما نوى ولولبى بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كان قارنا كذا في  
محيط السرخسى **و** واذا احرم الرجل بشى ونسبه يلزمه حجة وعمره وان احرم بشيئين ونسبهما في الاستحسان يلزمه  
حجة وعمره ويجل امره على القران كذا في فتاوى قاضيان **ز** ولو احرم بحجة ينصرف الى حجة هذه السنة كذا في محيط السرخسى **ح**

الباب الرابع

و کوا حرم نذرا و نقلا کان نقلا او نوى فرضا و تطوعا کان تطوعا عندہ و کذا عند ابی یوسف رحمہ فی الاصح کذا فی فتح القدیر  
**الباب الرابع** فیما یفعله المحرم بعد الاحرام و اذا الحرم یتقی ما نهى الله تعالى عنه من الروث و الفسوق و الجبال  
 و الروث الجراح و الفسوق فی المعاصی و الخروج عن طاعة الله تعالى و الجبال هی الخاضعة مع رفقاؤہ ہکذا فی محیط السیر  
 و لا یقتل صییدا کذا فی الهدایة و یتقی تعرض الصید باخذ او ایشا ستر او دلالة او اعانة و لا یلبس مخیطا قمیضا او قبا  
 او سراویل او عمامة او قلنسوة او خفا الا ان یقطع الخف اسفل من الکعبین کذا فی فتاوی قاضیخان و الکعب هنا المفصل  
 الذی فی وسط القدم عند معقد الشکر کذا فی التبین و یتقی ستر الرأس و الوجه و لا یخطی فاه و لا یتخطی فاه و لا یأخذ  
 بان یضع یدہ علی انفہ کذا فی الجبال و لا یلبس الجوریین کما لا یلبس الخفین کذا فی محیط السیر و الاحرام من لبس المخیط هو اللبس المعتاد  
 حتی وان تر بر القميص و السراویل او وضع القبا علی کتفه و ادخل منکبہ و لا یدخل یدہ لا بأس به کذا فی فتاوی قاضیخان  
 و لا بأس بشد الهمیان او المنطقة للمحرم سواء کان فی الهمیان نفقتہ او نفقة غیرہ و سواء کان شد المنطقة بالابریسیم  
 او بالسیور ہکذا فی البدائع و السراج الوہاج و لا یشد طلیسانہ بالزر او بالخل لانه یشبہ الخیط و لا یکرہ لبس الخمر و القصب  
 اذا لم یکن مخیطا کذا فی فتاوی قاضیخان و لا یلبس ثوبا مصبوغا بصفرا و زعفران او غیرہ الا ان یشد غسیلا حیث ینقض  
 فلا بأس بہ قیل فی النفض ان یتنا تر صبغة علی البدن و قیل لا یفوح رائحته و هو الاصح کذا فی محیط السرخسی و لا یحلق  
 رأسہ و لا یشر بیدہ و لیس توی فی ذلک الحلق بالموسی و النورة و القلع بالاسنان و غیرہ و لا یقص من لحیته کذا فی السلم الزہا  
 و لا یأخذ من ظفرہ شیدا کذا فی محیط السرخسی و لا یس طیباً بیدہ و ان کان لا یقصد بہ التطیب کذا فی فتاوی قاضیخان  
 و لا یدهن کذا فی الهدایة و لیس لہ ان یختضب بالحناء لانه طیب کذا فی الجوہرۃ النیرۃ و لا بأس بان یختل بحمل لیس فیہ  
 طیب و لا یقبل المحرم امرأته و لا یمسها بشهوة کذا فی فتاوی قاضیخان و لا یغسل رأسہ و لا لحیته یا الخیطی و لا یحک رأسہ  
 و اذا حک فلیرفق بحمکہ خوفا من تناثر الشعر و قتل القمل و هو ممنوع و ان لم یکن علی رأسہ شعرا و اذی فلا بأس بالحرک الشدان  
 کذا فی محیط السرخسی و لا بأس بان یشظل بالبيت و المحمل کذا فی الکافی و لا بأس بان یشظل بالفسطاط کذا فی فتاوی  
 قاضیخان و کذا لو دخل تحت ستر الکعبۃ حتی غطاه و الستر لا یصیب رأسہ و لا وجهہ لا بأس بہ فان کان یصیب رأسہ  
 او وجهہ کم ذلک لکن التغطية کذا فی محیط السرخسی و لا بأس للمحرم ان یختم و یقفض و یجبر الکسر و یختم کذا فی فتاوی قاضیخان و لا یقطع  
 شجر المحرم غیر الاذخر و کذا فی الحلال کذا فی شرح الطحاوی

الباب الخامس

**الباب الخامس** فی کیفیتہ اداء الحج و یشترک ان یغتسل لدخول مکة و هو مستحب للرائض و النساء و یدخل  
 مکة من الثنية العلیا و هی ثنية کداء من اعلی مکة علی درجہ العلی و لا یضوہ لیلادخلها او نهارا فی حجتہ و کذا فی عمرتہ  
 کذا فی التبین و یشترک ان یدخلها نهارا کذا فی فتاوی قاضیخان فاذا دخل مکة ابتداء المسجد بعد ما خط اقله کذا  
 فی الجوہرۃ النیرۃ و یشترک ان یرکب من لبیا فی دخوله حتی یأتی باب بنی شیبہ فیدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا  
 ملتبیا ملاحظا جلالة البقعة مع التلطف بالمراحم کذا فی الجبال و یدخل المسجد حافیا الا ان ینصوہ کذا فی الاختیار  
 و یقدم رجلہ الیمین فی دخوله و یقول بسم الله و الحمد لله و الصلوة علی رسول الله اللهم افقہ فی ابواب رحمتک و ادخلنی فیها  
 اللهم انی اسألك فی مقامی هذا ان تصلى علی سیدنا محمد و علی آلہ و صحبہ و ترحمنی و تقبل عاثری و تغفر ذنوبی و ترضع  
 عنی و زری کذا فی التبین فاذا عاين البيت کبر و هلل و یقول لا اله الا الله و الله اکبر اللهم انت السلام و منک السلام  
 و الیک یرجع السلام حیثا رہنا یا سلام اللهم زد بیتک هذا تعظیما و تشریفا و مہابة و زرد من تعظیمرہ و تشریفہ من حمہ  
 و اعتمہ تعظیما و تشریفا و مہابة کذا فی السراج الوہاج و یدعو بما بدأ لہ کذا فی التبین و تشدید أبا کح و لا یبدأ بغيرہ الا  
 ان یرکب القوم فی الصلوة فیدخل فی الصلوة کذا فی الظہیریة و یشترک ان یرکب یدہ کما یرکب الصلوة ثم یرسلهما  
 کذا فی فتاوی قاضیخان و فی البدائع و غیرہ و الصحیحة یرفع حذاء منکبہ کذا فی النہر الفائق و یشترک وصفة الاسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان امكده من غير ان يؤذى احد ويقول عند الاستلام به بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي فتاوى طه في طه في شرح احدى روى ويسرى في عوافى فيمن عافيت كذا في المحيط <sup>ب</sup> وقال مس الجرح بيده وقبل يده وان لم يستطع ذلك امس الجرح بشيء في يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي <sup>ب</sup> فان لم يستطع شيئاً من ذلك يستقبله ويضع يديه مستقبلاً باطنهما اياه ويكبر ويهمل ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في فتح القدير وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج <sup>ب</sup> ولا يجعل باطن كفيه الى السماء يفعل في سائر الادعية كذا في النهاية <sup>ب</sup> ويقول الله اكبر الله اكبر اللهم اعطني ايماناً ونصيدياً بكتابتك ووفاء بعهدك واتياً بالنبيك وسنة نبيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالجن والطاغوت كذا في المحيط <sup>ب</sup> ثم اخذ بما عن يمينه ما يلي باب الكعبة فيطوف سبعة اشواط وقد اضطجع قبل ذلك كذا في الكافي <sup>ب</sup> ويتبع ان يبداً بالطواف من جانب الحجر الذي يلي الركن اليماني فيكون ما را على جميع الحجر بجميع يده فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذلك عليه <sup>ب</sup> وتشرحه ان يقف مستقبلاً على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم عشى كذلك مستقبلاً حتى يجاوز الحجر فاذا جاوز انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع يتعلق بالطواف <sup>ب</sup> ولو اخذ عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج <sup>ب</sup> ولا اضطجاع هو ان يلقى طرف رداءه على كفته الايسر ويخرجه تحت اجطه الايمن ويلقى طرفه الاخر على كفته الايسر ويكون كفته الايمن مكشوفة واليسرى مقطوعة بطرف الرداء كذا في التبيين <sup>ب</sup> ثم للشوط من الحجر الاسود الى الحجر الاسود كذا في الكافي <sup>ب</sup> وافتتاح الطواف من الحجر الاسود سنة عند عامة مشائخنا حتى لو افتتح الطواف من غير الحجر جاز ويكبر كذا في محيط السرخسي ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية <sup>ب</sup> فيعيد الطواف وان اعاد على الحطيم وحده اجزاه كذا في الاختيار شرح المختار <sup>ب</sup> وكل امر بالجر في الطواف يستلزم ان استطاع من غير ان يؤذى احد او ان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل كذا في فتاوى قاضيهان <sup>ب</sup> ويجزئ الطواف بالاستلام كذا في الهداية <sup>ب</sup> وان افتتح الطواف بالاستلام الحجر وختمة وتترك الاستلام فيما بين ذلك اجزاه واذا ترك رأساً فقد اساء كذا في شرح الطحاوي <sup>ب</sup> ويستلزم للركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي <sup>ب</sup> وان تركه لا يضر ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي <sup>ب</sup> ويرمل في الثلاثة الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي <sup>ب</sup> وكذا في كل طواف بعده سعي فانه يرمل فيه كذا في فتاوى قاضيهان <sup>ب</sup> وتفسر الرمل ان يشرف في المشي ويهز كفته شبه المبارز <sup>ب</sup> يتختر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط <sup>ب</sup> فان راحمه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسكاً رمل كذا في محيط السرخسي <sup>ب</sup> لو ترك الرمل في الشوط الاول لا يرمل الا في الشوطين بعده <sup>ب</sup> وبشيانه في الثلاثة الاول لا يرمل في الباقي ولو رمل في الكل لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق <sup>ب</sup> ولا يرمل في طواف القدوم ان اخر السعي الى طواف الزيارة كذا في التبيين <sup>ب</sup> وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والنية واللقاء وليس على اهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي <sup>ب</sup> فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية <sup>ب</sup> واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقف على الصلوة في المقام بسبب المزاحمة يصلي حيث لا يصبر عليه من المسجد كذا في الظهيرية <sup>ب</sup> وان صلى في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضيهان <sup>ب</sup> وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد ولا يجزئيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدي <sup>ب</sup> ويستحب له ان يبعد صلواته خلف المقام بما يحتاج اليه من امور الدنيا والاخرة كذا في التبيين <sup>ب</sup> ويصلي ركعتي الطواف في وقت يباح له اداء الطوع فيه كذا في شرح الطحاوي <sup>ب</sup> ويستحب ان يأتي زهزم بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويتصلع ويفرغ الباقي في البئر ويقول اللهم اني استلك رزقا واسعا وعلماً نافعاً وشفاء من كل داء ثم ياتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير <sup>ب</sup> ثم اذا اراد ان يسبح بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين <sup>ب</sup> ان استطاع وان لم يستطع يستقل الحجر ويكبر ويهمل فان كان

لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضيان <sup>و</sup> ولا اصل في كل طواف  
 بعد سعي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف اما كل طواف ليس بعد سعي فلا يعود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية  
 ثم يخرج الى الصفا ولا افضل ان يخرج من باب الصفا وهو باب بني مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا  
 في الجوهر النيرة <sup>و</sup> ويقدم رجلاه اليسرى في الخروج كذا في التبيين <sup>و</sup> فيبدي ابا الصفا فيصعد عليها والصعود على الصفا والمروة سنة  
 حتى يكره ان لا يصعد عليهما كذا في محيط السرخسي <sup>و</sup> وانما يصعد بقدر ما يصير البيت يراى منه كذا في الهداية <sup>و</sup> ويستقبل البيت  
 ويرفع يديه ويكبر ثلثا كذا في الظهيرية <sup>و</sup> ويهلل ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لما حثه  
 كذا في محيط السرخسي <sup>و</sup> ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج <sup>و</sup> ثم يحيط منها نحو المروة ويمشي على هينته حتى ياتي  
 بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخضر يسعي في بطن الوادي سعيا حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه يمشي على هينته  
 حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهلل ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويفعل ما فعل على الصفا ويطوف بهما هكذا سبعة اشواط يبدي ابا الصفا ويختم بالمروة ويسعي في بطن الوادي في كل شوط  
 كذا في محيط السرخسي <sup>و</sup> والسعي من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية <sup>و</sup> وهو الصحيح  
 هكذا في شرح الطحاوي <sup>و</sup> اذا سعى معكوسا بان بدأ بالمروة فمن اصحابنا من قال يعتد به ولكن يكره والصحيح انه لا يعتد بالشوط  
 الاول كذا في الذخيرة <sup>و</sup> بشرط السعي ان يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف اعاد السعي ان كان بمكة ولو سعى بعد الاحلام  
 قبالا لجماع يجوز وكذا بعد الاشهر والحجيج والحنابلة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسي <sup>و</sup> ولا اصل ان كل عبادة  
 لا تؤدى في المسجد من احكام المناسك فالطهارة ليس شرطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ودرمى الجمار ونحوها  
 وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها والطواف يؤدى في المسجد كذا في شرح الطحاوي <sup>و</sup> المنفرد بالحج اذا اتى بطواف القدم  
 فالأفضل ان لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة <sup>و</sup> وروى عن ابي حنيفة <sup>و</sup> رجع انه اذا احرم بالحج يوم التروية  
 او قبله فان طاف وسعى قبل ان ياتي منى فهو افضل الا ان يكون اهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي <sup>و</sup>  
 ولو اقيمت للصلوة والرجل يطوف او يسعى يترك الطواف والسعي ويصلي ثم يبني بعد الفراغ من الصلوة واذا اقيمت الجمرات  
 خرج من سعبيه اليها فاذا فرغ وعاد يبني على ما كان هكذا في فتح القدير ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعي كذا  
 في التا دارخانية <sup>و</sup> واذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما الى يوم التروية ولا يجلب له  
 شئ من المحظورات فما دام بمكة يطوف بالبيت ما بداه له كل طواف سبعة اشواط كذا في فتاوى قاضيان <sup>و</sup> ولكنه  
 لا يسعى عقيب هذه الاطوفة في هذه المدة كذا في المحيط <sup>و</sup> ويصلي لكل اسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع  
 كذا في شرح الطحاوي <sup>و</sup> ويكره له الجمع بين الاسبوعين بغير صلوة بينهما في قول ابي حنيفة <sup>و</sup> محمد <sup>و</sup> نعم الله سواء انصرف  
 عن شفع او ترك كذا في السراج الوهاج <sup>و</sup> وطواف التطوع افضل من صلوة التطوع للغرباء ولاهل مكة الصلوة افضل كذا  
 في شرح الطحاوي والنجرات <sup>و</sup> وعند الطواف الذكر افضل من القراءة كذا في السراجية <sup>و</sup> واذا كان قبل يوم التروية  
 بيوم خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة وفي الحج ثلاث خطب اولها ما ذكرنا  
 والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم كذا في الهداية <sup>و</sup> كلها  
 خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس بينهما وكلها يخطب بعد الزوال بعد  
 ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل ان يصلي الظهر كذا في التبيين <sup>و</sup> ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية  
 بعد صلوة الفجر وطلع الشمس كذا في فتاوى قاضيان <sup>و</sup> وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلع الشمس جاز والاول اولى هكذا  
 في البدائع <sup>و</sup> ثم لا يترك التلبية في احواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره يلبى عند الخروج من مكة ويدعو بما شاء  
 ويهلل كذا في التبيين <sup>و</sup> ويبيت بمنى ويصلي ثمة صاوة الفجر يوم عرفة تغلس ثم يتوجه الى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية

الحج

بمكة ثم خرج منها ويات بمعنى الأباس به كذا في فتاوى قاضيخان بدولوبات بمكة وصل بها الفجر يوم عرفه ثم توجه الى عرفات ويميز  
بمعى اجزاء ولكن اسما يعبرك الا فتد اعبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة له ان يخرج  
الى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعدة لا يخرج ما لم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين  
انتهى الى عرفات يتزل في اي موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان وقربا لجبل افضل كذا في التبيين ولا ينزل على الطريق كيلا يصبوا المارة  
هكذا في المحيط بما اذا زالت الشمس اغتسل ان احب ويصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي وهو ظاهر المذهب  
وهو الصحيح كذا في البحر الرائق ثم يجتنب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي وقوان خطب  
قاعد اجزاء ولكن القيام افضل وان تركه واخطب قبل الزوال اجزاء وقد اساء كذا في الجوهرة النيرة ويوعلم الناس في الخطبة الوقت  
بعرفة والمردقة والا فاضرة ورمي جمرة العقبة في يوم النحر والذبح والحلق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من ايام النحر  
هكذا في غاية السرخسي شرح الهداية ثم ينزل فيصل الامام الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين ولا يجهر فيها كذا في محيط السرخسي  
ولا يطلع بين الصلوتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كره واذا اذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي وكذا اذا اشتغل  
بينهما عمل اخر من اكل او شرب هكذا في السراج الوهاج ثم لجواز الجمع اعني تقديم العصر على وقتها واداءها في وقت الظهر وشروط  
منها ان تكون مرتبة على ظهرها انما استحسن اذ كان في البدائع فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده اعاد  
الخطبة والصلوتين استحسن اذ كان في محيط السرخسي **ومنهما** الوقت وهو ان يكون يوم عرفه والكان وهو عرفات كذا في  
الكفاية **ومنهما** احرام الحج فالوا ينبغي ان يكون محرما بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر ومحرما بالحج  
عند اداء العصر ولا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضيخان ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام على وقت الجمع  
وفي اخرى يكفي بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة كذا في الهداية وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق **ومنهما** الجماعة  
عند ابى حنيفة مرجوع عند ما ليس بشرط من صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند ابى حنيفة مرجوع **وقد** لا يجمع بينهما المنفرد  
كذا في الهداية وهو الصحيح قول ابى حنيفة مرجوع الله كذا في الزاد بدولواته مع الامام او فاتته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز  
له تقديم العصر على قول ابى حنيفة مرجوع كذا في شرح الطحاوي ولا يشترط الامام لجميع اداء الظهر كذا في البحر الرائق فاذا ادرك  
مع الامام ركعة واحدة من الصلوتين او شيئا من الصلوتين جازا للجمع اجماعا كذا في الجوهرة النيرة ولونفر الناس عن الامام فصله  
وحده الصلوتين جاز ذكره مطلقا لكن ان كان بعد الشرع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشرع اختلفوا فيه قيل يجوز عندهما  
عند ابى حنيفة مرجوع لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط السرخسي ولو احدث الامام في الظهر فاستخلف غيره **المستخلف**  
بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين ولو احدث الامام  
بعد ما خطب وامر جلا بالصلوة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له ان يصل بجميع الصلوتين جميعا ولو لم يأمر احد لكن تقدم  
واحد من الناس وصل به جميعا لم يخرج في قول ابى حنيفة مرجوع الله لان المذهب عنده ان الامام ومن يقوم مقامه شرط  
لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرها اجزاهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي **ومنهما**  
ان يكون الامام هو الامام الاعظم ونائبه وهو شرط عند ابى حنيفة مرجوع كذا في الجوهرة النيرة فلو صلى الظهر جماعة لا يلاما  
والعصر مع الامام لم يخرج العصر عند ابى حنيفة مرجوع والصحيح قوله هكذا في البدائع ولومات الامام وهو الخليفة جمع نائبه ووصي  
شرطه ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطة صلوا كل واحد منهما في وقتها كذا في التبيين **وقد** افرغ الامام من العصر  
راح الى الموقف كذا في المحيط وعرفات كلها موقف الا لطن عرفة كذا في الدكتور ويوقف في اي موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان  
والوقوف شرطه شيئا واحدا كونه في ارض عرفات والثاني ان يكون في وقته وليس القيام من شرطه ولا من واجباته  
حتى لو كان جالسا جاز كذا النية ليست من شرطه هكذا في البحر الرائق **وقد** افضل ان يقف مستقبل القبلة هكذا في  
المحيط **وقد** اجبه الامتداد الى الغروب **وقد** اسنته فلا اغتسال والخطبتان والجمع بين الصلوتين وتجميل الوقوف عقبيهما

(٢٦)

(٢٧)

(٢٨)

وان يكون مفطرا وان يكون متوضعا وان يقف على راحلته وان يكون وراء الامام باقرب منه وان يكون حاضر القلب فارغاً عن  
الامور لشاغلة عن الدعاء وينبغي ان يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لئلا يبرع بهم وان ينقف عند الصخرات السوداء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في الجمرات وقوت الحائض والمجنوب ومن لم يصل الصلوات  
يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي ويرفع الايدي بسطاً ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع  
ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجتهد في الدعاء ويلبى في موقفه  
ساعة فساعة كذا في الكافي ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية ولا يزالون  
في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدم  
لحماجهما لغروب الشمس كذا في المظهرات وليس عن اصحابنا فيه دعاء صوت لان الانسان يدعوا بما شاء كذا في البدائع ويكثر  
عامته دعائه بعزوات الاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء  
قدير لا تغيب الا اياه ولا تعرف ربا سواه اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي  
امري اللهم هذا مقام المستجير العائد من الازاخر في من النار بعفوك وادخل الجنة برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم اذهب عني  
الاسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط والسنة ان يجنفي صوته بالدعاء كذا في الجوهرة النيرة  
ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول الحج فمن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها  
او جاهل او نائم او يقظان مفيقاً او مجنوناً او معني عليه فوقف بها او مرما ولم يقف صادراً مدركاً للحج ولا يجري عليه الفساد بعد  
ذلك كذا في شرح الطحاوي وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركاً الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة واكملوا  
ذال القعدة ثلاثين تسعين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم الحج جازاً استسماً اذا والقياس ان لا يجوز كما لو تبين ان يومهم كان  
يوم التروية كذا في فتاوى قاضي خان وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم الحج فقد فاته الحج وسقط عنه افعال الحج  
ويتحول احرامه الى العمرة فيأتي بافعال العمرة ويجل ويحج عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي والليالي كلها تابعة  
للديام المستقبلية لا للديام الماضية الا في الحج فانها في حكم ايام ماضية لا في حكم ايام مستقبلية ليلة عرفة تابعة ليوم التروية  
حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية وليلة الحج تابعة ليوم عرفة حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة  
وكذلك لا يجوز التضحية فيها كما لا يجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه  
على هيبته حتى ياؤها بمزدلفة كذا في الهداية واذا افضل ان يمشي على هيبته فاذا وجد فرجة اسرع كذا في التبيين وينبغي  
ان يدف مع الامام ولا يتقدم عليه الا اذا اناخ الامام عن غروب الشمس فيدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار  
شرح المختار ويكبر ويهلل ويحج ويلبى ساعة فساعة يكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين وان خاف الزحام فتجمل  
في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط واذا افضل ان يقف  
في مكانه كيلا يكون اخذ في الاداء وهو الافاضة قبل اوانه وكذا يكون مخالفاً للسنة كذا في التبيين ولو لم تكن قليلاً  
بعد غروب الشمس واقفاً امام نخوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية ولو وصل المغرب بعد غروب الشمس قبل ان يات  
المزدلفة فعليه ان يعيدها اذا اتى بمزدلفة في قول ابي حنيفة ونحو رحمة الله وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد  
دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل ان يعيدها بمزدلفة عادتها الى الجواز في قولهم جميعاً كذا في شرح الطحاوي ولو خشى طول الحج  
قبل ان يصل المزدلفة فصلاهما في الطريق جاز كذا في التبيين ولو لوقد ام العشاء بمزدلفة على المغرب يصل المغرب  
ثم يعيد العشاء فان لم يعيد العشاء حتى انقضى الصبح عاد العشاء الى الجواز كذا في الظهيرية ويستحب ان يدخل المزدلفة  
ما شياً كذا في التبيين واذا اتوا المزدلفة نزلوا حيث شاءوا ولا يتلون على قارعة الطريق كذا في محيط السرخسي  
والزوال بقرب الجبل الذي يقال له قمره افضل كذا في فتاوى قاضي خان فاذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقوم

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في الامام بهم صلوة المغرب في وقت صلوة العشاء ثم يصلي بهم صلوة العشاء بأذان واقامة واحدة في قول اصحابنا الثلاثة كذا في البدائع  
ولا يطوع بينهما ولو تطوع بينهما او اشتغل بشئ اعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند ابى حنيفة شرح هكذا في الكافي ومن  
صلى المغرب والعشاء وحده اجزاء لخلاف الصلواتين بعرفة على اصل ابى حنيفة زجر والا فضل ان يصلي مع الامام بالجماعة كذا في  
الايضاح مذكر الامام المحبوبي ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية وقاد افرغ من العشاء  
بيوت ثمة كذا في المحيط ويبنى ان يحى هذه الليلة بالصلوة والقراءة والذكر والدعاء والتضرع كذا في التبيين فان مر بها ما رعبدا  
طلوع الفجر من غير ان يبني بها فلا شئ عليه ويكون مستيا بتركه السنة كذا في البدائع فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس ليجلس ثم  
وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري ويقف الناس وراء الامام وحيث شاء وكذا في محبط السرخسي والا فضل ان يكون وقوفهم  
خلف الامام على الجبل الذي يقال له قرح كذا في شرح الطحاوي ويومئذ الله ويتنق عليه ويحليل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم كذا في الزيادة ويذبحه حاجته لأفعا يديه الى السماء كذا في المحيط والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسرة كذا في فتاوى قاضيخان  
وقاد ابلغ بطن محسرة سرح ان كان ما شيا وحرك دابته كان ركبا قدره فيه فكمه الكرماني وهو اجماع كذا في غاية السروجي شرح لهذا  
ثم وقت الوقوف فيهما من حين طلوع الفجر الى ان يسفر جدا فاذا طلعت الشمس خرج وقتها ولو وقف فيها في هذا الوقت او مر بها  
جانح كذا في الوقوف بعرفة وقبله او بعده لا يجوز كذا في التبيين ولو جاز والمزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف  
بها الا اذا كانت به علة او مرض او ضعف فخاف الزحام قدفع منها قليلا فلا شئ عليه كذا في السراج الوهاج فاذا اسفر جدا دفع منها  
قبل طلوع الشمس والناس صغره حتى يا قوامي كذا في الزيادة تروى عن محمد بن ابى حنيفة شرحهما الله انه حد الا سفار فقال اذا  
اسفر بحيث لم يبق الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلي ركعتين يذهب كذا في المحيط فان دفع بعد طلوع الشمس وقبل ان يصلي  
الناس الفجر فقد اساء ولا شئ عليه كذا في البدائع ثم يأتي حجر العقبة قبل الزوال فيرميها سبع حصيات في بطن الوادي من  
اسفل الى اعلى مثل حصاة الخذن ويكبر مع كل حصاة ولا يرمى يومئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها هكذا في شرح الطحاوي  
ولو جعل بدل التكبير تنبيها او تهليلا جاز ولا يكون مستيا كذا في البدائع ويقطع التلبية عند اول حصاة يرميها في الصبح  
من الهاية كذا في فتاوى قاضيخان ولا فرق بين المفرد والمتعم والقارن كذا في الجمر الرائق والمعتمر يقطع اذا استلم الجمر ذات الحج  
اذ التحل بالعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فان كان قارنا يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر اذا حج هديه  
ولو حلق الحاج قبل ان يرمى حجر العقبة قطع التلبية وان زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله  
كذا في محبط السرخسي ثم يرجع الى متى فالكان معه ذلجه وان لم يكن فلا يضرة لانه مفرد بالحج ولو كان قارنا او متعمرا فلا بد له  
من الذبح ثم يلقى او يقصر والحلق افضل كذا في شرح الطحاوي وهذا في غير المحصر فاما المحصر فالحلق عليه كذا في التمهيل لفاق ثم  
التخيير بين الحلق والتقصير اما هو عند عدم العذر فلو تعدد الحلق لعارض تعين التقصير او التقصير تعين الحلق كان لبد يصنع  
فلا يعمل فيه المقراض ومتى نقص تناثر بعض شعرة لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للحرم ان لا تشعه بغيرها كذا في الجمر الرائق والتقصير  
ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر ريع الرأس مقدرا لا امثلة كذا في التبيين وفي البدائع قالوا يجب ان يزيد في التقصير على  
قدرا لا امثلة اذا طراف الشعر غير منشاوية عادة فوجب ان يزيد على قدر الامثلة حتى ليستوفي قدر الامثلة في التقصير بيقين  
كذا في غاية السروجي شرح الهداية وحلق الكل افضل اتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي ثم الحلق موقت  
بايام الخمر هو الصبح وافضل هذه الايام اولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية فاذا اجاز وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر  
يان حلق قبل ذلك او بسبب اخذ ذكر في الاصل انه يحرم الموصى على رأسه لانه لو كان على رأسه شعر كان الماخوذ عليه حراما ولو  
وازاله الشعر فما عجز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه ثم اختلف المشائخ في اجراء الموصى انه واجب او مستحب والا حرامه واجب  
هكذا في المحيط قال محمد زجر لو كان برأسه قروح لا يستطيع معها ان يمس الموصى على رأسه ولا يصل الى تقصيره فقد حل بمنزلة  
من حلق رأسه لانه عجز عن الحلق والتقصير فسقط عنه والا حسن له ان يخرج الا حلال الى آخر الوقت من ايام الخمر وان لم يؤخر

الاشئ عليه وان لم يكن به قروح ولكنه خرج الى بعض الوادى ولا يجيد موسى او من يحلقه فلا يجزية الا الحلق او التقصير وليس  
 هذا بعد ذلك انى يحيط السرخس ولو حلق بالنورة اجزاء كذا فى السراج الوهاج ، ويعتبر فى سنة الحلق الابتداء بيمين الحائق  
 لا المخلوق ويبدأ بشقه الايسر كذا فى فتح القدير ، ويستحب دفن شعرة الذراع عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشعر  
 فلا بأس به وكراهه القائه فى الكنيف والمغسل كذا فى البحر الرائق ، ويستحب قص اظفاره وشاربه واستمداه بعد حلق رأسه  
 كذا فى غاية السروجى شرح الهداية ، ولا يأخذ من لحيته شيئاً ولا فعل لا يجب عليه شئ كذا فى التبيين ، ثم اذا حلق او قص وحل له  
 كل شئ حرم عليه بالاحرام النساء كذا فى فتاوى قاضيان ، وكان اتواع الوطى كاللس والقبلة لا يحل له كذا فى السراج الوهاج  
 ولا يحل الجماع فى مادون الفرج عندنا كذا فى الهداية ، ولو لم يحلق حتى طاف بالبیت لم يحل له شئ حتى يحلق كذا فى التبيين ، ثم  
 يطوف بالبیت فى يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع او من الغدا وبعد الغدا ولا يؤخر عن ذلك ويطوف سبعة اشواط ودار الحطيم  
 ويصلى بعد الطواف ركعتين كذا فى فتاوى قاضيان ، ويحلى له النساء بالحلق السابق لالطواف واذا طاف منه اربعة اشواط  
 حل له النساء لانها هى الورك وما زاد واجب بغيره بالدم وهو الصحيح هكذا فى التبيين ، ولو لم يطف اصلاً لم يحل للنساء وان طاف  
 ومضت بمنون وهذا اجماع كذا فى غاية السروجى شرح الهداية ، ولو طاف طواف الزيارة محدثاً او جنباً خرج عن احرامه ويحلى  
 له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد محله كذا فى فتاوى قاضيان ، واذا طاف بالبیت منكوساً بان اخذ عن يسار الكعبة و  
 طاف كذلك سبعة اشواط يعد بطوافه فى حق التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة ولو طاف منكشف العورة قدره الا يخرج الصل  
 معه اجزاء واذا طاف طواف الزيارة فى ثوب كله نجس فهذا او الموطان عربياً فاسواء فاذا كان من الثوب قدره ما يوارى عورتها طاهر  
 والباقي نجس اجاز طوافه ولا شئ عليه كذا فى الظهيرية ، ولو لم يحل طوافه من وراء الحطيم بل طاف فى وسطه فى الطواف  
 الواجب فان كان بمكة اعادة الطواف جميعه لياق به على تركه تبيها فان لم يفعل واعاده على الحطيم اجزاء عندنا كذا فى السراج الوهاج  
 وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الورك وطواف يوم النحر كذا فى فتاوى قاضيان ، وفى الحجمة ويقال له طواف الواجب  
 كذا فى التاتارخانية فان كان سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل فى هذا الطواف ولم يسبح ولا رمل وسعى كذا  
 فى الكافى ، ولا افضل تاخيرها طواف الورك ليصير تبعاً للقبض دون السنة كذا فى البحر الرائق ، ثم يعود الى منى فيقيم ببلوى الجمار  
 فى بقية الايام ولا يبیت بمكة ولا فى الطريق كذا فى غاية السروجى شرح الهداية ، وتكره ان يبیت فى غير منى فى ايام منى كذا فى  
 شرح الطحاوى ، فان بات فى غيره متعمداً فلا شئ عليه عندنا كذا فى الهداية ، سواء كان من اهل السقاية او غيره كذا فى السراج الوهاج  
 وعندنا لا اخطبة فى يوم النحر كذا فى غاية السروجى شرح الهداية ، فاذا زالت الشمس من اليوم الثانى من ايام النحر رعى الجمار الثالث  
 فيبدأ بالتي تلى مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم بما يليها وهو الجمرة الوسطى فيرميها بسبع  
 حصيات كذلك ثم يأتى جمرة العقبة فيرميها من بطن الوادى بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف  
 عند الجمرة الاولى والوسطى فى المقام الذى يقف فيه الناس كذا فى الكافى ، والمقام الذى يقوم فيه الناس اعلى الوادى كذا فى  
 المحيط ، كل رمى بعده رمى فانه يقف بعده وكل رمى ليس بعده رمى فانه لا يقف بعده لان العبادة قد انتهت كذا فى الجوهرية التى  
 ويطلب القيام ويتضرع كذا فى التبيين ، فيجد الله تعالى ويتنى عليه ويهتلى ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو  
 لحاجته ويرفع يديه ، حذا استكبيه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة فى الادعية وينبغى للمجاهر ان يستغفر للمؤمنين  
 فى دعائه فى هذه المواقف كذا فى الكافى ، فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر رعى الجمار الثالث كذا فى حين نزول الشمس  
 ثم ينظر ان احب فى يومه ذلك ويسقط عنه الرمي فى اليوم الرابع وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر  
 لا يمكنه ان ينفر فى هذا اليوم حتى يرمى بعد الزوال كذا فى فتاوى قاضيان ، وقال الكلام فى الرمي فى مواضع الاول فى  
 اوقات الرمي وله اوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من ايام التشريق اولها يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة انواع مكروه ومسنون  
 ومباح فما بعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى زوالها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس

بسم الله الرحمن الرحيم

الى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا في محيط السرخسي ، ولو رمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقا كذا في البحر الرائق ، واما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيها قبل الزوال الا ان ما بعد الزوال والغروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا مروى في ظاهر الرواية ثم واه اوقته في اليوم الرابع فعند ابي حنيفة ترجم من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسي ، الثالث في انه يجوز (٢) الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستحانة حتى لا يجوز بالفيروزية والياقوت كذا في السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعنابة ومطبخ الدراية ويجوز بالبحر والمدروا الطين والمغرة والنورة والورنيق والملم الجبلي والحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والطين واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في غاية السرخسي ثم الهداية في الثالث في مقدار الرمي به فنقول يرمى بالصغار مثل حصاة الخدات (٣) كذا في المحيط ، واختلافها في مقدارها والختار قدر الباقلاء ولو رمى بحجر كبير او اصغر جاز كذا في الاختيار شرح المختار ، وليس يجب كذا في التاتارخانية في الرابع في صفة المرعى به فنقول ينبغي ان تكون مغسولة كذا في السراج الوهاج ، ولو رمى بمنجسة يتقين كرهه واجزاه كذا في (٤) فتح القدير ، ويستحب ان يأخذ حصوا الجمار من المردفة او من الطريق ولا يرمى بحصاة اخذها من عند الجمرة فان رمى بها جاز وقد اساء كذا في السراج الوهاج ، ويكره ان يلتقط حجر واحد فيكسر سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير ، الخامس في (٥) كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي ابهامه وسبائمه كانه عاقد تلتين ويرميها كذا في المحيط ، وكتبه الولولجية وهو الاصح كذا في التاتارخانية ، قالوا وينبغي ان يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة اذرع فصاعدا وذكر في الاصل لوقام عند الجمرة ووضع الحصى عندها ووضعها لا يجزيه ولو طرحها طرحا اجزاء لكنه مسئى لمخالفته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط ، السادس في صفة الراي ، كل رمى بعده رمى فلا فضل ان يكون ماشيا او لا ، كذا في المتن ، السابع في محل الرمي فنقول (٦) محل رمي الجمار الثلث اولها نقي سبيل الخيول والوسطى التي تليها والاخيرة هي جمرة العقبة كذا في المحيط ، الثامن انه من اى موضع يرمى فنقول (٧) يرمى من بطن الوادي يعني من اسفل الى اعلاه هكذا في السراج الوهاج ، ثم قد جازية الا ان هكذا في شرح الطحاوى ، ولو رمىها من اعلاه جاز ولا اول السنة الا من عند كذا في غاية السرخسي ثم الهداية ، ويستقبل في الرمي جمرة العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمى موضع حصيات كذا في فتاوى قاضيخان ، التاسع في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي ان يقع الحصاة عند (٨) الجمرة او قريبا منها حتى لو وقعت بعيدا منها لم يجز كذا في المحيط ، ولو وقعت الحصاة على ظهر جبل او على جبل وتبنت عليه اعاد بها وان سقطت عن الحمل او عن ظهر الرجل في سنة ذلك اجزاء كذا في الظهيرية ، العاشر في عدة الحصاة فنقول يرمى كل جمرة بسبع حصيات (٩) وفي الينابيع يرميها بيمينه كذا في التاتارخانية ، ولو رمى احد الجمار بسبع حصيات رمية واحدة ففي جملة حصاة واحدة وكان عليه ان يرمى سنة اخرى كل واحدة برمية واحدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسي ، الحادي عشر انه يكره عند كل حصاة (١٠) فيقول بسم الله والله اكبر ثم للشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل محي مبرور او سعوى مشكور او ذنبى مغفور كذا في المحيط ، الثاني عشر انه في اليوم الاول يرمى جمرة العقبة لا يعرف في بقية الايام يرميها يداها الاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط ، وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرمها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ان اعاد الوسطى العقبة فحسب كذا في محيط السرخسي ، وجعل رمي في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة والرابعة الاولى فان رمى الاولى ثم اعاد على الثانية والثالثة وحسن من اعاد ترتيب وان رمى الاولى وحدها اجزاء عند (١١) هكذا في التاتارخانية ، فان رمى كل جمرة بثلاث اتمت الاولى باربع فصاعدا الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان رمى كل واحدة باربع اتمت كل واحدة بثلاث وان استقبل يرميها فهو افضل ، وفي مناسك الحسن اذا رمى بالجمرة الاولى بحصاة ثم رمى بالجمرة الوسطى بحصاة ثم رمى بالجمرة الاخيرة بحصاة ثم مرجع فرمتهن بحصاة حصاة حتى رمى كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لك فقد تم رمية على الجمرة الاولى ورمى اربع حصيات على الجمرة الوسطى فعليه ان يرميها برمي ثلث حصيات ورمى جمرة العقبة بحصاة فيتمها برمي ست هكذا في المحيط ، وعنه في رمي الجمار الثلث فاذا في يده اربع حصيات لا يدرى من ايتهن هي يرميها عن الالوية ويستقبل الجمرة التي الباقية بين ولو كان ثلثا اعادها على كل جمرة واحدة وكان ذلك لو كانت حصاة او حصيات بين

اعاد كل حصاة ويجزيه كذا في محيط السرخسي ويكره ان يقدم الرجل ثقلا الى مكة ويقدم حتى يرمى كذا في الهداية ثم ياتي  
المحصب وهو الاطعم فينزل فيه ساعة ولا يصح عندنا ان يسهل فيصير مسيئا بتركه ثم يدخل مكة ويطوف بالمسجد النبوي  
ولا دخل فيه كذا في الكافي وتسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الاضحية وطواف ابراهيم بالببيت وطواف الوداع  
كذا في التبيين قوله وقتان وقت الجواز وقت الاستسباب فالاول اوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف  
لذلك ثم طال الاقامة بمكة ولو سنة ولم ينو الاقامة بها ولا يقصد اذ اجاز طوافه واما الخيرة فليس بمؤقت مادام مقاما حتى يواف  
عاما لا ينوي الاقامة فله ان يطوف ويقع اذا وقع الثاني ان يوقعه عند اعادة السفر حتى يرمى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو طاف ثم اقام الى  
العشاء فاجب اليه ان يطوف طوافا اخر لئلا يكون قد بيع البيت ابراهيم عن مورخه كذا في العجوة الرائق وكذا يلزمه شيء بالتأخير عن ايام الفجر  
بالاجماع كذا في البدائع وطواف الصدر واجب على الحاج اذا اراد الخروج من مكة فليس على المعتمدين طواف الصدر ولا يجب على اهل مكة  
واهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح ولا يجب على الحائض والنفساء ولا على فائت الحج كذا في محيط السرخسي وكذا في فتح من  
افعال الحج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصدره على من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل ان يحل الفجر  
الاول والثقة الاول بعد يوم الفجر بيومين اما اذا عزم بعد فقد لزومه طواف الصدر ولا يبطل باختياره السكنى وهذا عند ابي حنيفة وعند  
جمهورهم انه هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر والشهيد حسام الدين كوفي حج اتخذ مكة دارا ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر  
لانه لما استوطنها صار من اهلها فيلحق بالكي والمكي اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر فكذا هذا مما تضمنت طهرت تبطل  
ان تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليهما ان تعودا وكذا اذا قطع دمها فماتت تغتسل  
ولم يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز  
الميقات فعليها الطواف كذا في محيط السرخسي ومن نفر ولم يطوف للصدر فانه يرجع مأمرا بجوار الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات  
لم يرجع فان رجع بعمره وان عاد بمرة ابتداء طوافها فاذا فرغ من عمرته طاف للصدر كذا في المساهم الوهاج قال الشيخ الامام الكرخي عن  
ابي حنيفة رحمه الله اذا فرغ من طواف الصدر راقى المقام وصل على عشرة ركعتين ثم اتي زمزم فيشرب من مائها كذا في الظهيرية وكذا في التبيين  
ان ياتي زمزم فيستقي بنمنه الماء فيشربه مستقبلا القبلة يتصلح منه ويتنفس فيه فحلت ويرفع بصوره في كل مرة وينظر الى البيت  
ويسببه وجهه ورأسه وجسده ويصعب عليان تسمى ويستحب ان ياتي البيت او لا يقبل العتبة ويدخل البيت حافيا ثم ياتي الملتزم  
كذا في التبيين وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يديه اليه الى عتبة الباب ويقول السائل بيا بك يسألك  
من فضلك ومعرفتك ويحور حمدك كذا في الظهيرية ويلازمه ساعة يبكي كذا في الكافي ويتشبت باسنان الكعبة ان كانت قريبة  
يجبت بين الها والاه و يضع يديه فوق رأسه مبسوطتين على الجدار قائمتين هكذا في العجوة الرائق ويلصق خده بالجدار ان تمكن من ذلك  
كذا في الكافي ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما جرت به سنة كذا في فتاوى قاضخان ثم يستلم الحجر  
يكبر الله تعالى فان امكته ان يدخل البيت فحسن وان لم يدخل حجره كذا في محيط السرخسي ثم ينصرف وهو عشي ورأه ووجهه الى البيت  
متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي واذا خرج من مكة فخرج من الثنية السفلى من اسفل مكة كذا في فتح القدير  
والمراد في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكتشف رأسها وتكتشف وجهها ولو اسدلت على وجهها وجافته عنه جاز ولا ترفع صوتها  
بالثنية كذا في الهداية بل تسمع نفسها لا غيرها لاجماع العلماء على ذلك كذا في التبيين وكذا تامل كاستسعى بين الميادين ولا تخلق رأسها  
ولكن تنصرف كذا في الهداية وتلبس من الخيط ما بدأ لها من الدرع والقميص والخمار والخف والقفازين ولكن لا تلبس المصوغ غورا  
ولا زعفران ولا عصفرا ان يكون قد غسل كذا في الكافية وكذا لباس المرأة الحرمه ان تلبس الخيط من حريرا وغيره وتلبس الخيل  
لا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع الا ان تجد الموضع خاليا كذا في الهداية وفي الحجوة وليس عليها ان تصعد الصفا والمسروة الا  
اذا وجدت خلوة كذا في التناظرانية والخنثى المشكل للمرأة في جميع ما ذكرنا احتياطا كذا في التبيين **فصل**  
**في المتفرقات** ومن اغنى عليه فاهل عنه رفقاه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز ولو امر انسانا بان يحرم عنه

اذا دعا عليه

اذا اغمى عليه او نام فاحرم للمأمو منه صح به اجماع حتى لو افاق او استيقظ واتى بافعال الحج جازك في الهداية ولا يلزم التائب التجرد عن المحيط حال احرامه عن المعنى عليه كذا في البحر الرائق باختلاف ما لو استمر غمى عليه الى وقت اداء الاعمال هل يجب ان يشهدوا بالمشاهدة في طواف ويسعى ويوقف ولا يلزم ما شره الرفقة لذلك عنه تجزيه فاخترنا طائفة الاول واخترنا اخرون الثاني وجعلنا في المبسوط الحكم كذا في فتح القدير وان احرم عنه او طاف به او رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجزئه عنده وقيل يجزئه كذا في محيط السرخسي في المنتقى عيسى بن بان عن محمد بن رجل احرم بالحج وهو صحيح فطاف به عنه ففقدى به اصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذلك سنين ثم افاق اجزاء ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح او مرض لا انه يعقل فاعنى عليه بعد ذلك فحمله اصحابه وهو معنى عليه طافوا به فلما افضوا الطواف او بعضه افاق وقد اعنى عليه ساعة من نهار ولم يتيم ذلك يوماً اجزاء ذلك عن طوافه كذا في المحيط وذكر الاستيعاب ومن طيف به عمولا اجزاء ذلك الطواف عن الحامل والمحمل جميعا سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمل او لم يتوا وكان الحامل طواف العمرة وللحمل طواف الحج او بالعكس ولو كان الحامل ليس بحج فالحمل لعمارة او جبه احرامه كذا في البحر الرائق وهو هكذا في شرح الطحاوى ثم يرض لا يستطيع الطواف فطاف به اصحابه وهو نام ان كان لم يرضوا بحجهم لا يجزئه وان كان امرهم ثم نام اجزاء و (٢) كذلك اذا دخلوا به الطواف او جبهه بخوفه فنام فطافوا به اجزاء هكذا في المحيط ثم يرض لا يستطيع الرمي فوضع الحصاة في كف يده او في يده او برمي عنه غيره باخرة كذا في محيط السرخسي في صفة الرمي ولو قال لبعض من عنده استأجرني من مجلني فيطوف بي ثم غلبت عيناي ونام ولم يحضر الذي امره بذلك من فوجوه بل تشغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما فانوه فملاوه وهو نام فطافوا به قال استحسن اذا كان في فوجوه ذلك انه يجوز فاما اذا اخطأ ذلك ونام فانوه واحتقوه وهو نام ثم لا يجزئه عن الطواف ولكن الاجزاء كذا في المحيط ثم استأجر (٣) رجلا فحمله المرأة فطافوا به او في الطواف اجزاء لهم وللمهله لاجرة واجزا للمرأة وان نوى الحاملون طلب عمره ليهو المحمل يعقل وقد نوى الطواف اجزاء المحمل دون الحاملين وان كان معنى عليه يجزئه كذا في فتح القدير به كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوا او عن غيره فالهزم حجة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعا كان للتقدم وان كان محرما بالعمرة فطوافه يكون للعمرة وان كان فاضوا فالا للعمرة ثم للحج وكذا الوطاف وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم يولد ذلك ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالب الغريب وهاهنا من العذر ولا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون وافقا وان لم يتوجه كذا في فتاوى قاضيان في فصل كيفية اداء الحج الاصبى واحرم بنفسه واحرم عنه صار محرم كذا في التبيين في الاصل الصبي الذي يحج به ابوه يقضى المناسك (٤) ويرى الحجاز اذا كان صبيلا لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط ولو ترك الحجار والوقوف بالمرادفة لا يلزمه شئ كذا في محيط السرخسي وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل ما يفعل البالغ ولو ترك بعض اعمال الحج نحو الرمي وما اشبه ذلك لم يكن عليه شئ فكلاب اذا احرم عن ابنه الصغير ولا تركب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شئ كذا في المحيط في الحج عن الغير وينبغي لمن احرم عن الصبيان ان يحج به ويلبسه ثوبين اذا اراد اداءه ويجنبه ما يجنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام كاشى عليه وكاعل عليه ولا حله ولو افسده لا قضاء عليه وكذلك اذا اصاب صيد في الحرم فلا شئ عليه كذا في شرح الطحاوى ولا ذبح الرجل باهله وولده الصغير والواحد من الصغرى من كان اقرب اليه حتى لو اجتمع والد واخ لم يحرم عنه الوالد دون الاخر كذا في فتاوى قاضيان في كيفية اداء الحج \*

الباب السادس

**الباب السادس في العمرة وهي في الشرح زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهو ان يكون مع الاحرام**  
 هكذا في محيط السرخسي في العمرة عند ناسنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة ووقتها جميع السنة الا خمستايا (١)  
 يكره فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضيان وهي يوم عرفة ويوم النحر واما التشريق ولا يظهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا لو اداه في هذه الايام صح ويقتى محرماتها فيها كذا في الهداية في المنتقى بشرح ابن يوسف رح في الاما بالرجال العمرة في اول العشر ثم قدم في ايام التشريق فاحب الى ان يؤخر الطواف حتى يضيء ايام التشريق ثم يطوف وليس عليه ان يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام اجزاء ولا دم عليه ولو اهل بعمرة في ايام التشريق فانه يومه بان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضى ايام التشريق ثم طاف

لها اجزاء ولا دم عليها كذا في المحيط **وقام** انكها فاعوان **وقام** واجباتها والسعي بين الصفا والمروة والحلق والتقصير كذا في محيط الشهر  
**وقام** اشهرها فشرط الحرام الا الوقت هكذا في البدائع **وقام** سنتها وادائها ما هو سنن الحج وادائها في الفراغ من السعي **وقام** ما فسد هاتين  
 قبل حوان الا اكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج فاذا فرغ من البدائع **والفرد** بالعمرة محرم للعمرة من الميقات او قبل الميقات في شهر الحج او  
 في غير اشهر الحج وينكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول لبيك بالعمرة او يقصد بقلبه ولا يذكرها بلسانه والذکر باللسان افضل  
 كذا في المحيط **ويجوز** بالحرم بالعمرة ما يجتنب بالحرم بالحج ويفعل في حرمه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاجر فاذا طاف و  
 سعى حلق يخرج عن حرام العمرة ويقطع التلبية كما استدل بالحج في صحاح الروايات كذا في الظهيرية

الباب السابع

**الباب السابع في القنن والتمتع والقارن** هو ان يجتمع بين حرامى الحج والعمرة من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها هكذا في معارج الذكر  
 سواء احرم بهما معا واحرم بالحجة وضاف اليها العمرة واحرم بالعمرة ثم اضاف اليها الحج الا انه اذا احرم بالحجة وضاف اليها العمرة فقد ساء  
 فيما صنع كذا في المحيط اذا اراد الرجل القنن يتأهب للاحرام كما يتأهب للمفرد يتوضأ ويغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام  
 اللهم اني اريد العمرة والحج ثم يلي فيقول لبيك بعمرة وحجة معا كذا في فتاوى قاضيخان **ويذكر**ها بلسانه عند التلبية مع قصد  
 بالقلب او يقصد هاتين التلبين ولا يذكرها باللسان والذكر باللسان افضل فاذا بوي على هذا الوجه يصير حراما باحرامين فينبغي في شهر الحج وقبلها  
 ويحرم من عامه ذلك كذا في المحيط في تعليم اعمال الحج **وياتي** القارن بافعال العمرة ثم ياتي بافعال الحج كذا في محيط السرخسي في طواف القارن  
 سبعة اشواط ويسمى كذا في الهداية **ولو طاف** بالحج والعمرة طوافين متواليين من غير ان يسمى بينهما ثم سعى سبعين جازوا ساء كذا في  
 التبيين **بما** اذا طاف القارن لعمرة ثلثة اشواط وسعى بهما ثم طاف بالحج كذا في ترويق عرفه فطواف للحجة تحسب من طواف  
 العمرة فيبقى شوطا واحدا وتم طواف العمرة ويعيد للسعي لهما بالحجة وجوبا وبالعمرة استحبها وهو وان كذا في محيط السرخسي **بما** طاف  
 القارن ويسمى ولا للحج ثم طاف ويسمى للعمرة فالاول للعمرة والثاني للحج كذا في الجوهر النيرة **قارن** طاف لعمرة وحجته ويسمى بوي ان  
 يكون للحجته كان سعيه عن العمرة كذا في المحيط **ولا** يحلق بين الحج والعمرة كذا في الهداية **بما** اذا رمى جمرة العقبة يوم النحر فحرم دم القارن  
 وهذا الدم نذير من المناسك كذا في فتاوى قاضيخان **ويحلق** بالحج عند ذكركه في الهداية **بما** اذا رمى جمرة العقبة يوم النحر فحرم دم القارن ساق الهدى  
 مع نفسه كان افضل ثم يحلق او يقصر كذا في فتاوى قاضيخان **بما** اذا رمى جمرة العقبة يوم النحر فحرم دم القارن ساق الهدى  
 اشهر الحج ثم يحرم بالحج **ويحرم** من عامه ذلك قبل ان يله يا هله بيها الما صحيحا هكذا في فتاوى قاضيخان **بما** سواء حل من احرامه الاول  
 او لا كذا في محيط السرخسي **وليس** من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بل ادائها فيها او اذا اكثر طوافها ولو طاف  
 ثلثة اشواط في رمضان ثم دخل شوال الاربعة الباقية ثم حج في عامه كان متمتعاً هكذا في فتح القدير **بما** لو طاف بالمتع اكثر طواف  
 عمرته قبل اشهر الحج **ويحرم** من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفردا بعمرة ومفردا بحجته ولا يجب عليه الهدى كذا في الظهيرية **بما** ولا يشترط ان يكون  
 من عام الاحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو احرم في رمضان واقام على احرامه الى شوال من العام القابل القابل ثم طاف لعمرة من القابل  
 ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق **بما** لا مالم يصح ان يرجع الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقا عليه كذا في المحيط  
**بما** لا مالم يصح انما يكون في المتمتع الذي لا يسوق الهدى اما اذا ساق الهدى فاما ما فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السرخسي **بما**  
**بما** اذا اعتمر في اشهر الحج ثم حل منها ورجع الى اهله ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً واذا اعتمر في اشهر الحج وطاف لثلاثة اشواط وحل  
 ورجع الى اهله ثم رجع الى مكة وقضى ما بقي عليه من عمرته وحل **ويحرم** من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان طاف اربعة اشواط ثم رجع و  
 المسئلة بجاهلها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي **بما** ولو اعتمر في اشهر الحج ثم عاد الى اهله قبل ان يحل منها ولم ياهل وهو محرم ثم عاد  
 بذلك الاحرام فاق عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو ما اذا طاف لعمرة ثلثة اشواط اقل ثم عاد الى اهله وهو  
 محرم ولو انه رجع الى اهله بعد ما طاف اكثر الطواف لعمرة واكمله فلم يحل والم ياهل حرمها ثم عاد واتم بقية عمرته **ويحرم** من عامه ذلك  
 فانه يكون متمتعاً في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجعا الله وفي قول محمد رحمه الله لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية **بما** التمتع على وجهين متمتع  
 يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة المتمتع الذي لا يسوق الهدى ان يتدري من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويوطئها

و يسعى ويخلق او يقصر وقد حل من عمرته كان في السراير الوهاج وقال الاحرام من الميقات ليس بشرط العروة ولا للتمتع حتى لو احرم بها من دويقة  
اهله وغيرها جاز وصار متمتعاً وكان الحلق بعد الفراغ منها ليس بجهد بل للمغنيا ان شاء تحلل وان شاء بقى محرماً حتى يحرم بالحج كما في  
التبيين ويقطع التلبية اذا ابتدأ الطواف وذلك عند استلام الحجر كما في السراير الوهاج يتم تقديم عكة حلا كما في الهداية متمتعاً وليس  
الاقامة بمكة شرط بل معناه انه اذا اراد ان يقدم للحج من عامه ذلك فليقم حلالاً الى وقت احرام الحج ولو اقام بمكة حراماً جاز كما في  
السراير الوهاج فتاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد والشيطان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلام كما في الهداية والمسجد  
افضل ومكة افضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير وهذه الوقت ليس بلام حتى لو احرم يوم عرفه جاز كما في الجوهرية النيرة  
ولو احرم قبل يوم التروية جاز وهو افضل كما في التبيين وكلما عمل فهو افضل كما في الجوهرية النيرة ويفعل ما يفعل الحاجر المفرد غير انه  
لا يطوف طواف النية ويرمل في طواف الزيارة ويسبغ ويحلق ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طواف القدوم وسعى لم يرمل  
في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم ولم يرمل ولا يسبغ بعدها هكذا في النهاية وفتح القدير ويجب الدم على المتمتع شكراً  
لما انعم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كما في فتاوى قاضيخان وهو لا يحلق رأسه حتى يذبح وان كان معسراً لا يجزئ عن الهدى فانه  
يصوم ثلثة ايام في الحج وانما يجوز له ان يصوم ثلثة ايام بعد احرام العسرة الى يوم عرفه ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفه <sup>فضل</sup> وقال  
ان يصوم هذه الايام الثلثة يوم عرفه ويوم التروية ويوما قبلها حتى يكون اخرها يوم عرفه كما في الظهيرية ولا يجوز صومها الا ابتداء  
من الليل كسائر الكفالات وهو مخير في الصوم ان شاء ابتداءه من شاء عرفه كما في الجوهرية النيرة فتاذا فعل ذلك شجوا يوم الحلق حلق  
او قصر ثم يصوم سبعة ايام بعد ما مضى ايام التشريق عندئذ كان في الظهيرية وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز عندنا كما  
في القدوري قال ابو حنيفة رحم ومن لم يصم الثلثة فليس عليه صوم السبعة كما في محيط السرخسي ولو قدر رمل على الهدى قبل ان يحل  
صوم ثلثة ايام او بعد ما أحل قبل ان يحلق او يحل وهو في ايام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدى ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل  
وقبل ان يصوم سبعة ايام صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلثة ايام ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى فصومه  
ما ضر ولا نسى عليه هكذا اراد الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله ولو لم يصم الايام الثلاثة لم يجزه الصوم بعد ذلك ولا يجزيه الا الله  
فان لم يجد هدياً وحل فصلية دم للمتعة ودم لاحلاله قبل ان يذبح ولا دم عليه لتزك الصوم كما في الظهيرية فتاذا عجز عن الاداء  
او مات او صي لم يجزه القدية تماماً بل يذبح الدم عندئذ في التارخانية ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقى الهدى الى يوم  
الذبح وان هلك قبل الذبح جاز كما في التبيين ورحم القان كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجد والصيام ان لم يقدر عليه  
كما في الظهيرية فتاذا اراد المتمتع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه كما في القدوري وهو افضل من الاول الذي لم يسوق  
كما في الجوهرية النيرة ولو كان ساق الهدى ومن نية التمتع فلا فرغ عن العروة بداله ان لا يتنع كان له ذلك ويفعل بهديه ما شاء  
(كان في غاية السروحي شروح الهداية بالقران في حق الافاق افضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه افضل من الافراد وهذا هو المذ  
في ظاهر الرواية هكذا في المحيط وليس لاهل مكة متمتع ولا قران وانما اللهم الافراد خاصة كما في الهداية وتكون لك اهل المواقيت  
ومن دونها الى مكة في حكم اهل مكة كما في السراير الوهاج فتاذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صحف قرانه ولو خرج الى الكوفة واهل العرة  
واعترفه لم يكن متمتعاً ولو ان المكي خرج الى الكوفة واحرام بعرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً وصح المأمة مع سوق الهدى بخلاف الكوفة  
كما في المحيط ولو احرم لعرة قبل شهر الحج فقتضاها وتحلل واقام بمكة فاحرم لعرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً فان كان حين فرغ من  
الاولى خرج فجاوز الميقات قبل اشهر الحج فاهل منه لعرة في اشهر الحج ورجع من عامه فهو متمتع وان كان جاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن  
متمتعاً الا اذا خرج الى اهل نواحيه ثم حج من عامه عند ابى حنيفة ثم حج وعندهما هو متمتع بما جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعد ما كان  
في محيط السرخسي ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج واقام بمكة او ببيروت ورجع من عامه ذلك صادم متمتعاً هكذا في المتن ولو اعتمر في  
اشهر الحج ثم افسد هاداً تمها على الفساد ورجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو قضى العروة الفاسدة ورجع من عامه ذلك ان قضاهما  
قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى

الى موضع لاهل المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة ووج من عامه ذلك قال ابو حنيفة سرح لا يكون متمعا الا ان يرجع الى اهل  
 ثم يعود معها بالعمرة كذا في فتاوى قاضيان \* ههنا اذا اعتمر في اشهر الحج وافسد هاولوا انه اعتمر قبل شهر الحج وافسد هانثا فتمها  
 على الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخل اشهر الحج وقضى عمرته في اشهر الحج ووج من عامه ذلك يكون متمعا بالاجماع ولو عاد  
 الى غير اهلها ولحق بموضع لاهل التمتع والقران ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج ووج من عامه ذلك ففي قول ابو حنيفة سرح ان رأى  
 هلال شوال خارج الميقات ولحقه اشهر الحج وهو من اهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج ووج من عامه ذلك يكون متمعا  
 وان رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقه اشهر الحج وهو ليس من اهل التمتع ونوجه اليه انه من التمتع فلا يرتفع عنه التمتع  
 حتى يلحق بأهله وعند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله يكون متمعا في الوجهين هكذا في شرح الطحاوى \* ومن اعتمر في اشهر الحج  
 ووج من عامه فاهما افسد مضي في مسقط دم المتعة كذا في الهداية ولو تمتع ونحى لم يخرج عن المتعة كذا في الكنز \*

باب الثامن

**الباب الثامن في الجنائيات وفيه خمسة فصول الفصل الاول**

كل شئ له رائحة مستلذة ويعده العقل طيبا كذا في السراج الوهاج \* قال اصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على  
 ثلاثة انواع \* نوع هو طيب محض معد للتطيب به كالمسك والكاثور والعنبر وغير ذلك تجب به الكفارة على وجه استعمال  
 حق قالوا وادوى عينه بطيب يجيب عليه الكفارة \* ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معقل الطيب ولا يصير طيبا بوجها  
 كالشحم فسواء اكل وادهن او جعل في شقاق الرجل لا يجيب الكفارة \* ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل  
 على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشيرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمال الادهان في  
 البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمال في ما كحل او شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع \* ولا فرق في المنع  
 بين بدنه وانزاعه وفراشه كذا في فقه القدير \* فاذا استعمال الطيب فان كان كثيرا فاحشا فقيه الدم وان كان قليلا فقيه  
 الصدقة كذا في المحيط \* واختلفت المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة بالعضو  
 الكبير نحو الفخذ والساق وبعضها اعتبروا الكثرة بربع العضو الكبير والشيخ الامام ابو جعفر اعتبروا القلة والكثرة في نفس  
 الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكفن من الغالية والمسك يقدم استكثره  
 الناس فهو \* وما الاقار والاصحمان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو لا للطيب حتى لو طيب به عضو كذا  
 يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه  
 دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين \* وهذا في البدن واما الثوب والفرش اذا الترقى به طيب اعتبر فيه القلة والكثرة  
 على كل حال وكان الفارق هو العرف والافما يقع عند المبتلى كذا في النهر الفائق \* وليس توى في وجوب الجزاء بالتطيب الذكر  
 والنسيان والطوع والكره والرجل المرأة هكذا في البدائع \* ولو طيب جميع اعضائه فعليه م واحد لا اتحاد الجنس كذا في  
 التبيين \* وان طيب كل عضو في مجلس على الحد تصدقها عليه لكل عضو كفارة وعند محمد سرح اذا كفر الاول فعليه م اخر الثاني  
 وان لم يكفر للاول كفارة دم واحد كذا في السراج الوهاج \* وان خضب رأسه بجماء نجيب الدم وهذا اذا كان متعا وان كان  
 ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم لتغطية الرأس كذا في الكافي \* ولو خضب رأسه بالوسمة لاشئ عليه وعن جرجان  
 سرح اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية  
 ولا يغسل رأسه ولحية ما خطى فان غسل فعليه دم في قول ابى حنيفة سرح ولو غسل الحرم باشتان فيه طيب فان كان من راسه سماء  
 شتا فان كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضيان في فصل ما يجب بلبس الخيط \* ولو مس  
 طيبا فلنق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب او لم يقصد وان كان اقل من ذلك فصدقة وان لم يلحق  
 به فلا شئ عليه عن محمد سرح فيمن اكل الخجل الخجل مطيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان فرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج  
 ولو كان اطيب في اعضائه متفردة تجز ذلك كله فان بلغ عضو كاملا فعليه دم ولا فصدقة ولو ادوى فرجة بدوا فيه

طيب ثم خرجت قرحة اخرى فداوها مع الاولي فليس عليه الكفارة ما لم ينزل الاولي كذا في البحر الرائق ولو كان الطيب في طعام طبخ  
وتغير فلا شيء على المحرم في اكله سواء كان يوجد رائحته او لا كذا في البدائع وان خلطه بما يوكل بلا طيب فان كان مغلوبا فلا شيء  
عليه غير ان كان وجدت معه الرائحة كره وان كان غالبا وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب فان كان غالبا قدم ولا قصد قلة الا  
ان يشرب مرارا فيجب دم هكذا في النهر الفائق وان اكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا وكان في البدائع  
لو دخل بيتا قد اجر فغلق بنوابة رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استنجم فيه فعلى بنوابة فان كان كثيرا فعليه  
دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه وان لم يعلق به شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي ولو ادخل (س)  
بدن فان كان الدهن مطيبا كره من الينفسيم وسائر الادهان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضو كما ملأ وان كان غيره طيب  
بان ادهن بزيت وبشيزج فعليه مائة في قول ابي حنيفة شرح كذا في البدائع واذا وجب الجزاء بالنظيب فلا بد من ان يذره من  
بدنه او ثوبه فلو لم يذره بعد ما كره له اختلقت في وجوب دم الخلقاقه واظهره المقولين الوجوب كذا في البحر الرائق وكذا في  
شيء يشتم الریحان والطيب والثمار الطبية مع كراهة شمه كذا في غاية السرخسي شرح الهداية ولو رطب مسكا او كافور  
او عنبر في ظروف اناسه اذ لم يكرهه اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا باس باكل النخبص للمحرم وهو الحلو المذفر  
او موضع يتبع فيه الا انه يكرهه اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا باس باكل النخبص للمحرم وهو الحلو المذفر  
كذا في السراج الوهاج ولو تطيب قبل الاحرام ثم انتقل بعده من مكان الى اخر من بدنه فانه لا شيء عليه اتفاقا كذا  
في البحر الرائق **الفصل الثاني** في اللبس اذ اللبس المحرم المخطط على لوجه المعتاد يوما الى الليل فعليه دم وان كان قتل (د)  
من ذلك قصد قلة كذا في المحيط سواء لبسه فاسيا او عامدا عالما او جاهلا فحتمارا او مكرها هكذا في البحر الرائق ما دخل  
منكبته القباء دون ان يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الضيلسان من غير ان يزره وان زير القباء والطيلسان  
يوما نومه دم بخلاف ما لو عقد الرداء او شد الازار مجبل يوما كره له ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير ولو لبس المحرم المخطط  
ايا ما فان لم يزره ليلا ولا نهارا يكفيه دم واحد بالاجماع وان ذبح الهدي ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم اخر بالاجماع  
لان الدوام عليه لبس مبتدأ الا ترى انه لو احرم وهو مشتمل على المخطط ودام على ذلك بعد الاحرام يوما كاملا فعليه دم  
ولو زعه وعنه على تركه ثم لبس ان كره للدول فعليه كفارة اخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارتان في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف رجمها الله وان كان يلبسه بالنهار ويزره بالليل من غير ان يزره على تركه فلا يجب عليه الا دم واحد بالاجماع  
هكذا في شرح الطحاوي ولو لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة  
كذا في محيط السرخسي ولو غطى المحرم رأسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة  
وكذا اذا غطاء ليلة كاملة سواء غطاء عامدا او فاسيا او نائما كذا في السراج الوهاج اذا غطى ريع رأسه فصا عدا يوما فعليه  
دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور وعن محمد بن ابي ابي قال لا يجب الدم حتى يعطى الاكثر من الرأس  
والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط ويكره له ان يعصب رأسه او وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوما كاملا فعليه صدقة  
كذا في شرح الطحاوي ولو عصب موضعا اخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لكنه يكره من غير علة كذا في فتح القدير  
ولو حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يعطى به الرأس كالطست والاجانة وعدل بر ونحوها فلا شيء عليه  
وان كان من جنس ما يعطى به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط واذا لبس المحرم محرما او حلالا مخطئا او عطفا  
بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فليس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة  
فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قميص واحد فلبس قميصين او قميصا وجبة او اضطر الى القلنسوة فلبس  
قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة والقلمسوة  
فليسهما مع القميص ولو يزره ذلك فعليه كفارتان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوبا للضرورة ثم زالت الضرورة

فداوم علی ذلك يوماً أو یومین فما دام فی شك من زوال الضمیرة لا یجب علیه الا كفارة الضرورة وان تيقن بزوال الضمیرة  
فعليه كفارتان كفارة ضرورة وكفارة اختيار هكذا فی البدائع والاصل فی جنس هذه المسائل ان الزيادة فی موضع  
الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدئة بل یجعل الكل للضرورة والزيادة فی غیر موضع الضرورة تعتبر جنابة مبتدئة كذلك فی  
المحیط والذخيرة والحرم اذا مرض او اصابه الحمی وهو یحتاج الی لبس الثوب فی وقت ولیستغفی عنه فی وقت فعليه  
كفارة واحدة ما لم یزل عنه تلك العلة وان زالت عنه تلك الحمی واصابته سمی اخرى او زال عنه ذلك المرض  
وجاء مرض اخر فعليه كفارتان فی قول ابی حنیفة وابی یوسف رحمهما الله هكذا فی شرح الطحاوی ولوحضو عدو  
فاحتاج الی لبس الثیاب فلبس ثم ذهب فنزع ثم عاد او كان العدو ولم یبرح مكانه فكان یلبس السلاح فیکفارتان بالثیاب  
ویبرح باللیل فعليه كفارة واحدة ما لم ینذهب هذا العذر والاصل فی هذه المسائل انه ینظر الی اثنان الی جهة  
واختلافها الی صورة اللبس كذا فی البدائع **الفصل الثالث** فی حلق الشعر وقلم الاظفار ان حلق رأسه  
من غیر ضرورة فعليه دم لا یخیزه غیره كذا فی شرح الطحاوی سواء حلق فی الحرم او غیره فی قول ابی حنیفة ثم وعده  
سرج وقال ابو یوسف سرج فی غیر الحرم لا شیء علیه كذا فی فتاوی قاضینان وكذلك اذا حلق ریح رأسه او ثلثه یجب  
عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا فی شرح الطحاوی واذا حلق ریح لحیته فصاعدا فعليه دم والنكاح  
اقل من الربع فصدقة كذا فی السراج الوهاج وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا فی الهدایة وان حلق عاتقه او ریح  
او نقهما او احدهما فعليه دم كذا فی السراج الوهاج وان حلق من احدی الاطین اكثرها یجب علیه الصدقة  
كذا فی شرح الطحاوی ولو حلق موضع الجمامة كان علیه الدم فی قول ابی حنیفة سرج كذا فی فتاوی قاضینان وان  
اخذ من شاریه ینظر ان هذا المأخوذ کم یكون من ریح اللحية فیجب علیه الطعام بحسب ذلك حق لو كان مثلاً مثل ربع  
الربع یلزمه ریح قيمة الشاة كذا فی الهدایة واذا حلق عضو او كاملا فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة  
اباد به الفخذ والساق ولا یط دون الرأس واللحية كذا فی المحیط وان نعت من رأسه او من انفه او لحیته شعرات  
ففی كل شعرة كف من الطعام كذا فی فتاوی قاضینان واصبع وشعرة اقل من الربع فعليه صدقة فی حلقه وان بلغ الربع  
فعليه دم كذا فی غایة السروجی شرح الهدایة واذا خبز الحرم فاذا حرق بعض شعرة تصدق له واذا حرك الحرم  
رأسه او لحیته فانتشر منها شعر فعليه صدقة كذا فی السراج الوهاج اذا حلق رأسه واخذ لحیته وابطیه  
وكل بدنه فان فعل ذلك فی مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شیء من ذلك فی مقام فعليه فی كل شیء من  
ذلك دم وهذا قول ابی حنیفة وابی یوسف رحمهما الله وان حلق رأسه فالراق لذلك دم وهو بعد فی مقام واحد  
ثم حلق لحیته فعليه دم اخر ولو حلق فی مجلس احد ریح رأسه و فی مجلس اخر ربعه ثم حلق حلق كله فی اربعة  
مجالس یلزمه دم واحد اتفاقاً ما لم یكفر للاول هكذا فی فتح القدر یحلق رأس عمم او حلال وهو عمم علیه صدقة  
سواء كان بامر او بغير امره طائفاً كان المحلوق رأسه او مكرهاً كذا فی غایة السروجی شرح الهدایة ولو حلق  
الحلال رأس عمم بامر او بغير امره كانت كفارة علی الحرم ولا یرجع بذلك علی الحالق كذا فی فتاوی قاضینان وعمل  
الحالق الحلال صدقة كذا فی غایة السروجی شرح الهدایة وان اخذ من شارب حلال وقلم اظفاره اطعم  
ما شاء كذا فی الهدایة من اخر الحلق حتى مضت اياماً لم یخرف علیه دم كذا القان والمتنع اذا اخر الذبح حتى مضت  
ایاماً لم یخرف فی المحیط فان حلق قبل الذبح فعليه دمان دم الحلق قبل الذبح ودم للقلن عند ابی حنیفة شرح  
هذا فی التبیین وليس للحرم یفرض اظفاره فاذا قص اظفار یرید واحدة او رجل واحدة من غیر ضرورة فعليه  
دم وكذلك اذا قلم اظفار یرید به ورجلیه فی مجلس احد یكفیه دم واحد ولو قلم ثلثة اظفار من بدن واحدة  
او رجل واحدة یجب علیه الصدقة وكل ظفر نصف صاع من خبطة الا ان ینتقض ما شاء

(۲)

و

ولو قلم خمسة اظافر من يده واحدة ولم يكفر ثم قلم اظافر يده الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزم  
دمان ولو قلم خمسة اظافر من يده واحدة في مجلس واحد وحلق ريع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد او مجالس مختلفة  
فعليه بكل جلس دم واحدة ولو قلم خمسة اظافر من الاعضاء الاربعه المتفرقة تجب الصدقة لكل ظهر نصف صاع في  
قول ابى حنيفة و ابى يوسف رحمهما الله وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربعه اظافر تجب عليه الصدقة وان كان  
جملتها ستة عشر في كل ظهر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شروح الطحاوي  
انكسر ظفر الحرم وتعلق واخذه فلا شيء عليه كذا في الكافي وحكم النتن والقص والاظفار بالوسرة والقلع بالاسنان حكم الحلق  
كذا في السراج الوهاج ومسائل تتعلق بالفصول السابقة في كل موضع اذا فعل محتمرا يلزمه الدم كما للبس والعلق  
والنظيب والقلم اذا فعل ذلك بعله او ضرره فعليه اي الكفارات شاء كذا في شروح الطحاوي وقد كان ايضا اللبس او  
الصدقة او الصوم فان اختار اللبس ذبح في الحرم كذا في المحيط وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا قصدت بلية  
على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي وان اختار الصوم صام  
ثلاثة ايام في اي مكان شاء كذا في المحيط وان شاء تابع وان شاء فرق كذا في شروح الطحاوي وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة  
حنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولا يفضل ان يتصدق على فقراء مسكته ولو تصدق على غير فقراء مسكته  
جاز كذا في المحيط ويجوز فيه التملك وطعام الاباحه على قول ابى حنيفة و ابى يوسف رحمهما الله وعند محمد بن ابي حنيفة  
فيه الا التملك كذا في البدائع والظهيرية وشرح الطحاوي **الفصل الرابع** في الجماع والجماع كما دون الفجر واللبس  
والقبلة لشهوة لا يفسد الحج والعمره انزل او لم ينزل وعليه دم كذا في محيط السنخسي وقد كان الوعاظ فيها بشهوة  
ولو اتى بهيمة فوجهها فلا شيء عليه الا اذا انزل فيجب عليه الدم ولا يفسد حجته ولا عمرته هكذا في شرح الطحاوي في  
باب الحج والعمره وان نظر الى فرج امرأه لشهوة فامنى لا شيء عليه كما لو تفكر فامنى كذا في الهداية وقد كان اطال النظر او  
كره كذا في غاية السريحي شرح الهداية وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا سوى الغسل وان استمنى بكفه فانزل فعليه دم  
عند ابى حنيفة رحمه كذا في السراج الوهاج اذا كان مفردا الحج وجامع امرأته قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسد حجتهما  
اذا التقى المختاران وغابت الحشفة وعليهما المصى والاثام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم ويحزى الشاة في  
ذلك وعليهما قضاء الحج من قابل ولا يجب عليهما العمرة كذا في شرح الطحاوي وقد يتوى فيه الوطئ عن نسيان وعمد و  
اكره ويوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط السنخسي ولو لو كان الزوج صبيا يباح مع مثله فسد جهادونه ولو كانت  
هي صبوية او مجنونة انعكس الحكم كذا في فتح القدير ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس احد  
لا يجب الا دم واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما دمان في قول ابى حنيفة رحمه و ابى يوسف رحمه  
لو جامع مرة بعد اخرى على وجه الرقص والاحلال فلا يلزمه لذلك اكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد او مجالس  
متعددة كذا في شرح الطحاوي ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه جامع ناسيا او عامدا كذا في فتاوى ضيبي  
وتجب على كل واحد منهما بدنة ولو جامعها مرة بعد اخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا بدنة واحدة وان كان  
في مجلس يجب عليه بدنة للاول وشاة للثاني في قول ابى حنيفة و ابى يوسف رحمهما الله كذا في شروح الطحاوي وان كان  
الجماع الثاني على وجه الرقص فادم عليه للثاني كذا في المحيط وان جامع بعد الملق فعليه شاة كذا في الكافي ولو جامع  
بعد ما طاف طواف الزيارة كله او اكثره لا شيء عليه ولو طاف لها ثلث اشواط تجب بدنة وحجته تامة كذا في شرح  
الطحاوي ولو لم يلق للزيارة ثم جامع قبل الملق فعليه شاة كذا في التبيين وان جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط  
فسدت عمرته فيمضون فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا يفسد عمرته  
كذا في الهداية وان جامع المعتمرة بعد اخرى في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا

الفصل الرابع

(۳) فی الايضاح « هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شئ عليه هكذا في شرح الطحاوي « وان كان قارنا وجامع قبل ان يطوف بعمرته فسد عمرته ووجنته ويمضي فيهما وعليه حجة وعمره من قابل وسقط دم القران كذا في المحيط « وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي « وان جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسد حجته ولم تنفس عمرته وعليه ضمان الحج من قابل وسقط عنه دم القران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته اربعة اشواط وان جامع بعد ما وقف بعمرته لا تنفس عمرته ولا حجته وعليه جزاء للحجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط « ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة او اكثره فلا شئ عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق او التقصير يجب عليه شاتان لبقاء الاحرام لهما جميعا ولو جامع مرة اخرى فان كان في المجلس الاول فادى عليه شئ غير ذلك وان كان في مجلس اخر فعليه دمان وتجزية شاتان هكذا في شرح الطحاوي وان كان متمتعاً فان لم يسبق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب في المفرد بالحج والمفرد بالعمره وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام وهو سقوط دم المتعة متى جامع قبل الطواف لعمرته او قبل الوقوف بعمرته ولزم الدمان من جامع بعد الوقوف بعمرته هكذا في المحيط « والمرأة والرجل في ذلك سواء وكان اذا جومت نائمة او مكهبة او معها صبي او محنون كذا في فتاوى قاضيان « **الفصل الخامس** في الطواف والسعي والرمل ورمي الجمار وطواف الزيارة محذوف عليه شاة وان كان جنباً فعليه بدنة وكان لو طاف اكثره جنباً او محذوفاً او لا فضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه والاصح ان يعيد في المحدث نذبا وفي الجنابة وجوبا ثم ان اعاده وقد طاف محذوفاً لا دم عليه وان اعاده بعد ايام التحريم وان اعاده وقد طاف جنباً في ايام النحر لا شئ عليه وان اعاده بعد ايام النحر يجب الدم عند ابى حنيفة شرح بالتأخير كذا في الكافي « ويسقط عنه البدنة كذا في السراج الوهاج « ولو رجع الى اهله وقد طاف جنباً يجب ان يعود ويعود باحرام جديد وان لم يعيد وبعث بدنة اجزاء الا ان العود هو الافضل ولو رجع الى اهله وقد طاف محذوفاً ان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاة فهو افضل كذا في التبيين « ومن ركع من طواف الزيارة ثلثة اشواط فزادونها فعليه شاة ولو رجع الى اهله اجزاء ان لا يعود وبعث لشاة كذا في الهداية « ولو طاف الاقل من طواف الزيارة محذوفاً ان رجع الى اهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغ قيمته دما فانه ينقص منها ما شاء ولو طاف اقله جنباً ورجع الى اهله تجب عليه الدم وتجزية الشاة وان كان بمكة فاعادها طاهراً سقط ما وجب عليه وعند ابى حنيفة شرح ان اعادها في ايام النحر سقط وان اعادها بعد ما يجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمره « ولو طاف طواف الزيارة في نوبة بغساة اكثر من قدر الدرهم اجزاء ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شئ كذا في المحيط « ومن طاف طواف الصدر محذوفاً فعليه صدقة وهذا هو الاصح وان طاف اقله محذوفاً فعليه صدقة في الروايات كلها ويسقط بالاعادة بالاجماع كذا في السراج الوهاج « ولو طاف طواف الصدر كله جنباً او اكثره يجب عليه الدم وتجزية الشاة ان كان رجع الى اهله وان كان بمكة فاعادها سقط ولا يجب عليه للتأخير شئ بالاتفاق ولو طاف اقله جنباً ان رجع الى اهله يجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة فاعادها سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمره « ولو ترك طواف الصدر او اكثره يجب عليه شاة ولو ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه ان يطعم ثلثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر كذا في الكافي اذا طاف للزيارة جنباً ووجب عليه الاعادة فان طاف للصدر في اخر ايام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة فصارتا كطواف الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا بلا خلاف ويجب عليه دم اخر لثا غير طواف الزيارة عند ابى حنيفة شرح كذا في المحيط « ولو طاف طواف الزيارة محذوفاً وطواف الصدر في اخر ايام التشريق طاهراً فعليه دم هكذا في التبيين « وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم الطواف الزيارة ودم الطواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو محرماً على النساء ابداً وعليه ان يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر

الفصل الخامس

(۲)

(۳)

والمسكين

وعليه دم لتاخير طواف الزيارة في قول ابى حنيفة سرح ولا شئ عليه لتاخير طواف الصدر لانه غير موقت. واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وتعليه لتركه طواف الصدر دم وان ترك من طواف الزيارة اكثر بان طاف ثلثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت اربعة اشواط من طواف الصدر والطواف الزيارة وعليه دم للتاخير في قول ابى حنيفة سرح ودم لترك اربعة اشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتاخير وصدقة لترك الثلثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منها اربعة اشواط صار الكل للزيارة وهي ستة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة دم ولترك طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتاخير وصدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطع للصدر يجوز بحجه عندنا وعليه شاة ان شاة لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث بها فيذبحان في العام الثاني بمعنى كذا في فتاوى قاضيهان، ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وان كان جنبا فعليه شاة كذا في السراج الوهاج، وذكروا في غاية البيان ان طواف محدثا وسعى وهرمل عقبيه فهو جائز ولا فضل ان يعيدهما عقيب طواف الزيارة وان طاف له جنبا وسعى وهرمل عقبيه فانه لا يعتد به ويجب عليه السعى عقيب طواف الزيارة ويصل فيه كذا في البحر الرائق، اذا طاف للمرة محدثا او جنبا فما دام بمكة يعيد الطواف فان رجع الى اهله ولم يعيد ففي المحدث يلزمه الشاة وفي الجنب يكفيه الشاة استحسانا وهكذا في المحيط، ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء فما دام بمكة يعيدهما فاذا اعادها لا شئ عليه فان رجع الى اهله قبل ان يعيد فعليه دم لترك الطواف فيه ولا يوم بالعود لوقوع التخلل باداء الركن وليس عليه في السعى شئ وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعيد السعى في الصلح كذا في الهداية، وان طاف للزيارة وعمرته مكشوفة اعاد ما دام بمكة ولن لم يعيد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار، ومن ترك السعى بين الصفا والمروة فعليه دم وحجه تام كذا في القدوري، وان سعى جنبا او حائضا او نفسا فسيب (٥) صحيح وكذا الوسعى بعد ما حل وجامع وكذا بعد الا شهر كذا في السراج الوهاج، ولو طاف راكبا او محمولا او سعى بين الصفا والمروة راكبا او محمولا ان كان ذلك من غير رجوع ولا يلزمه شئ وان كان من غير عذر فما دام بمكة فانه يعيد واذا رجع الى اهله فانه يبرق لذلك ما عندنا كذا في المحيط، ومن افاض من العرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم اما بعد الغروب فلا شئ عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لا في بيتان (٦) باختيار اوند به بغيره هكذا في السراج الوهاج، ومن ترك الوقوف مزدلفة فعليه دم كذا في الهداية، ولو ترك الجمار كلها او رمى واحد او حجرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك اقلها فصدقت لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار، ويجب شاة بتاخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق به سواء كان الحلق للجمرة او للعمرة عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله ويجب دمان عند ابى حنيفة سرح بتقديم القارن والمتنع الحلق على الذبح وعندنا يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق

**الباب التاسع في الصيد الصيد** هو الحيوان الممتع المتوحش في اصل المخالفة وهو نوعان برى وهو ما يكون قوالده فتناسله في البر ويحرم وهو ما يكون قوالده في الماء لان المولد هو الاصل والتعيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الاول على الحرم دون الثاني كذا في التبيين، ان قتل محرمة صيد اقلية كذا في المتن، مؤسستوى في ذلك العالم والناسي والخاطي والمبتدئ يقتل الصيد والعائد الى قتل صيد اخر هكذا في السراج الوهاج، والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين، المملوك والمباح سواء كذا في المحيط، والحجزة قيمة الصيد بان يقومه عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لا اختلاف القيم باختلاف الاماكن والا ذممة وان كان في بنية لا يباع فيها الصيد يعتبر اقرب المواضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين، ثم هو غير في القيمة ان شاء اشترى بها هديا وذبحه ان بلغت القيمة

الباب التاسع

هدیا وان شاء اشترى طعاما ونصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من تمر وشعير وان شاء صام كذا في الكافي وقان اختار الصوم قوم المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء صام عنه يوما وان شاء اخرج طعاما كذا في الايضاح وقان كان الواجب دون طعام مسكين فاما ان قدر الواجب او يصوم يوما كاملا كذا في الكافي وقان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء ويجوز له ان يبيع في اي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين وان ذبحها في الحل لم يجزه من الهدى وجزاه من الطعام اذا نصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من حنطة اذا بلغ قيمته ولا في كحل واذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيطه وقان اختار الهدى وفضل منه ثلثه لا يبلغ الهدى فهو بالخيار بالفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوما وان شاء نصدق به واتي كل مسكين نصف صاع وان شاء نصدق بالبعض ويصوم بالبعض وعلى هذا ولو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحها او نصدق بهما او صام عنهما او ذبح احدهما وادى بالآخرى الكفارات شاء او جمع بين الثلث كذا في التبيين ولو قتل الحرم صيدا في الحرم فعليه ما على الحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لاجل الحرم كذا في النهاية في التحليل اذا قتل صيدا في الحرم فحرمه على ما ذكر الا ان الصوم لا يجوز فيه والقارن اذا قتل صيدا فعليه جزاء ان كذا في شرح الطحاوي ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمتها شاء وان صال السبع على حرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا في السراج الوهاج الحرم اذا قتل بازيام معلما فانه يجب عليه قيمته بازيام معلما بالغلة ما بلغت لصاحبه ويجب عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد معلوم قدر الف والعلم فقتله يجب عليه قيمته معلما لصاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي وكذا لو اختلف حائل صيد معلوم كذا في الحرم معلما هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد فحرم صيد اذ لم يجرح صيدا فان مات منه يضمن قيمته وان برئ منه ولم يبق له اثر الا ضمن وان بقي له اثر يضمن النقصان وان لم يعلم انه مات او برئ في الاستفسان يلزمه جميع القيمة هكذا في محيط السرخسي في قتل الحرم الصيد وقان وجد جرح ميتا وعلم ان موقه كان سبب اخرض من الجرح فقط كذا في النهر الفائق ولو جرح صيدا او نبت شعرة او قطع عضو منه ضمن ما نقصه ولو نبت ريش طائر او قطع قوائم صيد فخرج من حين الامتناع قليلة قيمة كاملا كذا في الهداية فحرم كسبه بضمه من بيض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صبيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية وكذا اذا اشوى بيض الصيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي وتوجب صيد افكره قتلته كفراخرى ولو لم يكفر حتى قتله لزمه كفارة بالقتل ونقصان بالجرحة كذا في المحيط وقان ان قتل الصيد بعد ما اخرجته من حين الامتناع هل يجب عليه جزاء اخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل ان يؤخذ الجرح كذا في السراج الوهاج تحال جرح صيد الحرم ثلثة اذ ادت قيمته بشعرا وبدن فمات من الجرحة ضمن نقصان الجرحة وقيمته يوم مات وان انتقصت قيمته بشعرا فمات ضمن قيمته يوم جرح ولو ادى الجرحة ثم اذت قيمته في الحرم بشعرا وبدن ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير به فحرم صيدا في الحل ثم حل من الاحرام فزاد شعرا او بدنا ضمن النقصان وقيمته كما هي يوم مات وان فدى قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرما بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقبلة يوم مات حلالا فخرج صيد الحرم ولو لم يخرج من الصيدية وجرح حلال اخر مثل ذلك ومات منها فعلى الاول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فعليه نصفان فان قطع الاول يده او رجله واخرجه من الصيدية ثم قطع الاخر يده او رجله ضمن الاول قيمته كاملا مات او لا ضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان ما ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنائتان ولو زاد بينهما ضمن الاول ما نقصه جنائتيه غير زائدة وقيمته زائدة يوم مات وبه

(۲)

(۳)

(۴)

و...

الجناية الثانية وضمن الثاني ما نقصته جناية ذلك وتصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتل الثاني او قتل عينه  
ضمن كل قيمته وبه الجناية الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني قطع يده او رجله ومات منها ضمن الاول ما  
جنايته صحيحا ونصف قيمته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الاول مات او لا وكذا لو كان الحرمين الا في تصريف القيمة  
كذا في الكافي **الحرم** ان اذ اقتلا صيدا في الحرم او في الحرم فعلى كل واحد منهما جرحا كامل وكذلك لو اشتراك عشرة من الحرميين في قتل (٥)  
صيد فعلى كل واحد منهم جرحا كامل كذا في شرح الطحاوى ولو كان شريك الحرم صبيبا او كافرا لاشى على الصبي والكافر وعلى الحرم  
جرحا كامل حلالا ن قتل صيدا في الحرم بضره كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتل جماعة يقسم الحرم على عدد الرؤس وان  
ضربه احدها ثم ضربه الاخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه ثم على كل واحد منهما نصف قيمته مضر وباضربتين ولو كان شريك  
الحلال فمهما كان على الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضر وباضربتين بحلال صطا صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان  
على كل واحد حله كامل ويرجع الاخذة على القاتل بما عزم كذا في فتاوى قاضيان **ولو ان** حلالا قتلنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال  
نصف الجرح وعلى القاتل جرحا ولو ان حلالا ومفرا او قاتلا اشتراكا في قتل صيد في الحرم فعلى الحلال ثلث جرحا وعلى المفرد جرحا كامل  
وعلى القاتل جرحا وان وعلى هذا القياس يجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوى **ولو** يذبح الحلال وثقى للمفرد وثلث القاتل ومات  
فعلى الحلال ما نقصته جرحه صحيحا من قيمته وثلث قيمته وبه الجراحات الثلث وعلى المفرد ما نقصته جرحته وبه الجرح الاول  
وقيمنه وبه الجراحات الثلث وعلى القاتل ما نقصته جرحته وبه الاوليان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الاولى في قطع يده او رجل  
او كسر جناح والثانية فقفا العينين فعلى الاول قيمته صحيحا وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الاول وعلى القاتل قيمتان وبه الجنايتان  
كذا في غاية السرحى شرح الهداية **تحرم** بجره صيد اجرحه الا يستهلكه ثم اضاف اليها حجة ثم جرحه ايضا فمات من الكل فعليه  
للعمرة قيمته صحيحا وقيمنه للجرح وبه الجرح الاول ولو حل من العمرة ثم جرحه بالحجة ثم جرحه الثانية ضمن للعمرة قيمته وبه الجرح الثاني والجرح  
قيمنه وبه الجرح الاول ولو كان حين حل من العمرة ثخن نجحة وعمرة ثم جرح الصيد فمات ضمن للعمرة القيمة وبه الجرح الثاني وضمن القاتل  
قيمتين وبه الجرح الاول ولو كان الجرح الاول استهدا كان قطع يده والمسئلة بحالها عزم للاول قيمته صحيحا وعزم  
للقاتل قيمتين وبه الجرح الاول ولو كان الثاني ايضا قطع يده فمات والجرح الاول سواء كذا في محيط السرخسي **ممنوع** بجره (٦)  
جرح صيد او جرحه حلال ايضا ثم اضاف المفرد الى العمرة حجة ثم جرحه ايضا فمات الصيد من ذلك كله ضمن للعمرة قيمته و  
به جرح الحلال وقيمنه للجرح وبه الجراحات وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحات  
الثلث ولو حل من عمرته بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه فمات ضمن للعمرة قيمته وبه الجنايتان الاخرى وان  
للقاتل قيمتين وبه الجنايتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنايات مستهلكات كقطع يده او رجل وفقفا العينين  
فعليه للعمرة قيمته صحيحا وللقاتل قيمتان وبه الجنايتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرحه محروبا بالاول ونصف قيمته  
وبه الجراحات الثلث كذا في الكافي **ثم** اعلم ان الجرح يتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض احوامه  
كما صرح به في الاصل صاد الحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لاحامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصد  
الى التحليل لا الى جنابة على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في الجواهر **اذ** قتل الصيد تشبيها فان كان  
متعديا في التشبيب يضمن ولا فارقا فاذا نصب شبكة فتعلق بها صيد فمات او حفر حفرة للماء فوقع فيها صيد ومات  
لا شى عليه ولو اعان محرم محرما او حلالا على صيد ضمن كذا في البدائع **كما** يجرم على الحرم قتل الصيد يجرم عليه الدلالة  
على الصيد ويتعلق بهما من الجرح ما يتعلق بالقتل كذا في المحيط ووصفة الدلالة الموجبة للجرائم لا يكون المدلول  
عالمبا للصيد وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذب به وصدق غيره لا ضمان على المكذب وان يبقى الدال على احرامه حتى يقتله  
المدلول اما لو تحلل فقتله المدلول بعد ذلك لا شى ويأثم ولو ان يأخذ المدلول الصيد قبل ان ينفلت عن مكانه حتى انه  
لو انفلت عن مكانه ثم اخذته بعد ذلك فقتله لا شى على الدال كذا في السلم **الوصاح** **تحريم** مذكول محرما على صيد فعلى (٧)

کل واحد منهما جزءا مکرم دل حلالا فقتله المدلول فعلی الدال قیمته ولا شئ علی الحلال کذا فی المحیط حلال دل  
 محرما او حلالا علی صید الحرم فلا شئ علی الدال وعلی القاتل الجزء کذا فی محیط السرخسی واولوا اشار الیه فان کان المشار  
 یرى الصید او یعلم به من غیر اشارته فلا شئ علی المشیر الا انه بیکره ذلك هکذا فی البدائع واما الحرم محرما یقتل الصید  
 ودله علیه فامر اللتانی ثالثا بقتله فقتله فعلی کل واحد منهما جزءا مکرم واولوا خبر محرما بصید فلم یرى حتی اخبره  
 محرما اخر فلم یصدق الاول ولم یکن به ثم طلب الصید وقتله کان علی کل واحد الجزء واولوا رسل محرما محرما  
 الی محرما فقال قل له ان فلانا یقول لك فی هذا الموضع صید فذهب فقتله فعلی الرسول والمرسل والقاتل علی کل  
 واحد قیمة الصید وان کان المرسل الیه یراه و یعلم به فلا شئ علی احد الا القاتل فان علیه الجزء ولوان محرما اشار الی  
 صید فقال لرجل حد ذلك الصید من وکره والمشیر یرى صید او احد فانطلق ذلك الرجل واخذ ذلك الصید وصید  
 اخر کان فی الوکره فان علی الامر الجزء فی الذی امر فیه ولا شئ علیه فی الاخر لو رأى محرما صید فی موضع لا یقدر علیه بوجه  
 من الوجوه الا ان یرمیه فدله محرما علی قوس وشتاب ودفع ذلك الیه فرماه وقتله فعلی کل واحد منهما الجزء هکذا فی المحیط  
 وان استعار من محرما سکینا فقتل به صیدا او جزءا علی الحرم ویکره له ذلك هذا اذا قدر علی ذلجه بغيره وان لم یقدر علی ذلجه  
 بغيره فانه یضمن کذا فی محیط السرخسی محرما مؤن نزوا مکة بیئنا وفیه نواھض وحمام فامر ثلثة منهم رابعهم  
 باغلاق الباب فاغلقه وخرجوا الی منی فلما رجعوا وجدوا طیورا قد ماتت عطاشا فعلی کل واحد منهما الجزء کذا فی  
 غایة السروجی شرح الهدایة واما الحرم اذا اخذ الصید یجب علیه ارساله سواء کان فی یدہ او فی قفص معه او فی بیتہ  
 فان ارسله محرما من یدہ فلا شئ علی المرسل لان الصائد ما ملک الصید وان قتله فعلی کل واحد منهما جزءا ولا یأخذ  
 ان یرجع بما ضمن علی القاتل عند اصحابنا الثلثة ریح ولو اصاب الحلال صیدا ثم احرم ممسکا یا ایه بیدہ فعليه ارساله  
 فان لم یرسله حتی یهلك فی یدہ یضمن کذا فی البدائع ولا یزول ملكه بالارسال حتی لو ارسله واخذہ انسان یرتد به اذا  
 تحلل من احرامه کذا فی شرح الجمع لابن الماک ووان ارسله انسان من یدہ ضمن له قیمته فی قول ابی حنیفة وعند ابی یوسف  
 رح لا یضمن وان کان الصید فی قفص معه او فی بیئنا لا یجب علیه ارساله عندنا کذا فی البدائع وامن دخل الحرم بصید  
 فعليه ان یرسله فیه اذا کان فی یدہ حقیقة حتی اذا کان فی رجله او قفصه لا یجب علیه الا ارسال کذا فی الکفاية واولوا  
 فی یدہ صید فی قفص او احرم و فی قفصه صید ولم یدخله فی الحرم لا یجب علیه ارساله عندنا کذا فی شرح الطحاوی  
 وادخل الحرم معه بازیاء ارسله فقتل حمام الحرم فلا شئ علیه هکذا فی محیط السرخسی فی باب قتل الصید  
 حلال غصب من حلال صیدا ثم احرم الغاصب والصید فی یدہ یلزمه ارساله ویضمن قیمته لمالکہ وان دفعه  
 الی المغصوب منه یرئ من الضمان وقد ساء وعلیه الجزء کذا فی محیط السرخسی فی فصل ازالة الامن  
 عن الصید اذا باع الصید بعد ما دخل به الحرم یجب ربه بیعه ان کان باقیا فی یدہ وان کان فانما یجب کسب الحرم  
 الصید ولا فرق فی ذلك بین ان یربعه فی الحرم او بعد ما اخرجہ منه فباعه خارج الحرم واولوا تبايع الحلالان واما الحرم  
 والصید فی الحلال جائز عند ابی حنیفة رح وعند محمد رح لا یجوز وکان ذبح الحلال صید الحرم یتصدق بقیمته  
 ولا یجزیه صوم وواختلفوا فی حواز الذبح عنه فقیل لا یجزیه و فی ظاهر الروایة یتجزیه هکذا فی التبین الحلال  
 اذا ذبح صید فی الحرم لم یؤکل الحرم اذا ذبح صیدا فی الحلال او الحرم یصیر مینة وعلی الحرم الجزء کذا فی السراجیة  
 الحرم اذا رمی صیدا فقتله او ارسل کلبه او بازیه المعلم فقتله فلا یجوز اكله وعلیه جزءا ولو اکل من صید  
 ذبح بنفسه انکان قبل ان یتودی جزءا دخل ضمان ما اکل فی الجزء وعلیه جزءا واحد وان اکل بعد ما اذنه  
 الجزء فعليه قيمة ما اکل فی قول ابی حنیفة رح وقال ابو یوسف ومحمد رح ما الله لیس علیه الا الاستغفار  
 والتوبة وان اکل منه حلال او محرما اخر فلا شئ علیه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع کذا فی شرح الطحاوی

(۷)

ولا باس بان يأكل الحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذ المر يدل الحرم عليه ولا امره بين حجه ولا صيده كذا  
 في الهداية ولو كسر الحرم بيض صيد قادي جزاءه ثم شواه فاكله لا يلزمه شئ كذا في غاية السروجي ولو رمى  
 صيد ابعضه في الحبل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحبل  
 فهو من صيد الحرم وان كانت في الحبل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحبل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحبل فهو من  
 صيد الحرم احتياط وهذا اذا كان قائما اما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه لا لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم  
 وقوائمه في الحبل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحبل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحبل ولو كان على شجرة اصلها في الحرم وانعصمها  
 في الحبل وهو على الانعصمان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في السراج الوهاج ولو وجد حصل احد الطرفين في الحرم اما العامي  
 واما المرمي يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان عن الحرم من غير ان يجري سهمه في الحرم فلا شئ عليه اذا قتله وهو حلال  
 وكذلك البازي والكلب اذا رسلهما في الوالوجية ولو رماهما وهما في الحبل فدخل الصيد الحرم بعد ما جرحه فمات فيه  
 لم يكن عليه جزاءه ويكره اكله كذا في التارخانية واذ ارسل الحلال كلبه على صيد في الحبل فاتبه الكلب واخذ منه في الحرم (٩)  
 لم يكن على المرسل شئ ولكن لا يؤكل الصيد ولو رمى الحلال الى الصيد في الحبل فدخل الصيد الحرم واصاب به السهم في الحرم  
 لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط وفي الخانية قال عليه الجزاء في قول ابى حنيفة رحمه الله فيما اعلم كذا في التارخانية ولو ارسل  
 في الحرم كلبا على ثوب واصاب صيد او نصب شبكة للذئب ووقع فيها صيد لا شئ عليه كذا في فتاوى قاضين خان ولو نقر  
 بتدفيرة فوقع في بئر او صدم على شئ فعليه الجزاء وكان لو كان راكبا او سائقا فائدا فانلفت الدابة بيدها او رجليها او  
 فمها صيد فعليه الجزاء كذا في معارج الدرية ومن اخرج ظبية من الحرم فولدت او لاد فماتت هي واولادها فعليه جزاءه حتى  
 حلال اخرج ظبية من الحرم وجب عليه ارسالها وتكون مضمونة عليه الى ان تحصل الى الحرم فان ولدت او زادت  
 في بدنها او شعرها قبل وصولها الى الحرم فماتت قبل التكفير يرضى الكل وبعد التكفير يرضى الاصل دون الزيادة  
 ولو باعها فولدت في يد المشتري او زادت في بدنها او شعرها فماتت الكل ان لم يكن البائع ادى جزاءها ضمن لكل  
 وان كان ادى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا في غاية السروجي ومن قتل قملة (١٠)  
 فصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا اخذ القملة من بدنه او رأسه او ثوبه اما اذا اخذها من الارض فقتلها  
 لا شئ فيه سواء قتل القملة او القاها على الارض وان قتل قملتين او ثلثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك  
 نصف صاع من حنطة وكما لا يجوز ان يقتل القمل لا يجوز ان يدقعه الى غيره ليقبله فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز  
 له ان يثير القمل ولا ان يلقي ثيابه في الشمس لهيوت القمل ولا ان يغسل ثيابه لهيوت القمل فان التقي ثيابه  
 في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا فان التقي ثيابه في الشمس للتخفيف فمات منه شئ و  
 لم يكن ذلك من نبيته لا شئ عليه وان دفع ثوبه الى حلال ليقبل قملة فقتله فعلى الامر الجزاء ولو اشار الى قملة فقتلها  
 المدلول كان عليه جزاءها ولا شئ في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب الا يقع وما يأكل الجحيف اما ما  
 يأكل الزرع فهو صيد ولا شئ في الحمية والعقرب والفارعة والنرجوس والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض  
 والبرغوث والقراد والسحفاة ولا شئ في هوام الارض كالقنفذ والخنافس وهكذا في فتاوى قاضين خان وكذا الحلم  
 والاوتراع وصباح الليل كذا في السراج الوهاج والضبوع والثعلب الذي لا يتددى بالادى غالبا فله قتله و  
 لا شئ عليه كذا في غاية السروجي والحرم ممنوع عن قتل صيد البرا القواسق وهي التي تتددى بالادى كذا  
 في جامع الصغير لقاضين خان والحرم من شاة وبقرة وبعير ودجاجة ووطا هلي كذا في الكفر واعلم (١١)  
 ان شجر الحرم انواع اربعة: ثلث منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير جزاء وهي كل شجرة ابنته الناس وهو  
 جنس ما ينبت به الناس وكل شجرة ابنته الناس وهو ليس من جنس ما ينبت به الناس وكل شجرة ينبت بنفسه وهو

من جنس ما ينبت للناس وواحد منها لا يحل قطعا ولا الانتفاع بها فاذا قطعها رجل فعليه الجزاء وهو  
كل شجر نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت للناس ويستوى في هذا الواحد ان يكون مملوكا لانسان  
اولم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلا ن فقطعه انسان فعليه قيمته لما لكة وعليه قيمة اخرى  
لحق الشرح هكذا في المحيط اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع مخاطبا بالشرائع  
ان اشترى قيمته طعاما تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في اى مكان شاء وان شاء  
اشترى بها هديا ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سواء كان محرما او حلالا او قارنا فاذا ادى قيمته  
بكرة له الانتفاع بالمقوع ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان يابس من اشجار الحرم وخرج من  
حد النماء والزيادة فلا بأس بقلعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوى ولو قطع الشجرة بالمعتاد بلها دون  
انغصانها فان كان اصلها في الحرم وانغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الاصل في الحرم وبعضه  
في الحل فهو من شجر الحرم احتياطا ويجوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه اذا كان لا يضر بالشجر كذا في  
السرارج الوصاح ووقع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قلعتها ثانيا فلا شئ عليه لانه  
ملكها بالضمنان كذا في البحر الرائق ولو اشتراك في قطع شجرة الحرم محرما او حلالا او محرما وحلالا فعليه قيمة  
واحدة كذا في غاية السروجي وان احلش حشيش الحرم وهو رطب وجب عليه قيمته ولا شئ عليه في اخذ اليابس  
(٢٠)

الباب العاشر

**الباب العاشر في جواز الميقات بغير احرام اذا دخل الاقاضي مكة بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمرة فعليه**  
لدخول مكة اما حجة او عمرة فان احرم بالحج او العمرة من غير ان يرجع الى الميقات فعليه دم لتزك حق الميقات وان عاد  
الى الميقات واحرم فهدى اعلى وجهين فان احرم بحجة او عمرة عما الزمه فخرج عن الهدية وان احرم بحجة الاسلام وعمرة كانت عليه  
ان كان ذلك في عامه اجزاء عما الزمه لدخول مكة بغير احرام استحسانا كذا في المحيط وكن ان حج من عامه ذلك حجة  
ذرها هكذا في النهاية وان تحولت السنة وباقى المسئلة لم الهال يجوز له عما الزمه لدخول مكة بغير احرام كذا  
في المحيط في بيان مواقيت الاحرام ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمرة غير محرم فلا يخلو اما ان يكون احرم داخل الميقات  
او عاد الى الميقات ثم احرم فان احرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى علمه فان لا يود وعيضى في احرامه لم يرد دم وان كان  
لا يخاف فوت الحج فانه يعود الى الوقت واذا عاد الى الوقت فلا يخلو اما ان يكون حلالا او محرما فان عاد حلالا ثم احرم سقط عنه الدم  
وان عاد الى الوقت محرما قال ابو حنيفة رحمه الله ان لم يسقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط وعندنا يسقط في الوجهين وروى  
من جاوز وقتها غير محرم ثم اتى وقتها اخر قرب منه واحرم جاز ولا شئ عليه لو جاوز الميقات ويؤيد بستان بنى عامر دون مكة  
فلا شئ عليه كوفي جاوز الميقات بغير احرام واهل بعمرة ثم اهل بالحج فهدى اعلى اوجه اما ان يحرم بالعمرة او لانه بالحجة  
او احرم بالحجة او لانه بالعمرة من الحرم او قرن بينهما فان احرم بالعمرة ثم بالحجة او قرن بينهما فعليه دم واحد  
استحسانا وان احرم بالحجة او لانه بالعمرة من الحرم فعليه دم ان احدها التزك احرام الحج من الوقت والثاني لتزك  
احرام العمرة من الحل رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فافسد ما اذنته الحج فقطعها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت واذا  
جاوز العبد الميقات بغير احرام ثم اذن له مولاه ان يحرم فاحرم لزمه دم الوقت انا اعتق واما الكافر يذبح مكة ثم اسلم  
ثم يحرم فلا شئ عليه وكان الله الغلام يحوز ثم يحتمل والحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي ولو جاوز الميقات  
فاصد امكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمرة فان خرج من عامه ذلك الى الميقات فاحرم  
بالحجة الاسلام وغيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل الجاوزة الاخيرة ولا يسقط عنه  
ما وجب عليه لاجل الجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صلا ديننا فلا يسقط الا بتعيين النية كذا في شرح الطحاوى

بغير احرام

باب ذكر الحج والعمرة: مكي خرم من اللحم يريد الحج واحرم ولم يعد الى اللحم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يشتمغل  
 باعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد مليا سقط عنه الدم بلا خلاف وان عاد غير مليا لا يسقط عنه عند ابي حنيفة  
 خلا فالهما كان في التتاروخانية فان خرم المكي الى المحل للحاجة ثم احرم بالحج من المحل ووقف بعرفة فلا شئ عليه، والمتفق  
 اذا فرغ من عمرته ثم خرم من الحرم فاحرم بالحج من المحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم عمرها عندها وعمرها  
 مليا عند ابي حنيفة نرح سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم واهل منه قبل الاحرام فلا شئ عليه بالاتفاق كذا في غامية

السروحي شرح الهداية

### الباب الحادي عشر في صفة الاحرام الى الاحرام يجب ان يعلم بان الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة بدعة

ولكن اذا جمع بينهما للمناجاة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد رحمهم الله يلزمه احد منهما الا انه لا بد من فرض  
 احد منهما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فاذا فرغ من الاول في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني و  
 في فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء اعمال العمرة  
 على اعمال الحج بدعة واما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس بدعة حتى ان من احرم بحجة وطاف لها شوطا ثم يهمل  
 بعمرة يرضى العمرة هكذا في المحيط، ولزمه دم الرض وقضاء العمرة كذا في النهاية، ولو احرم بحجة ثم احرم بعمرة قبل ان  
 يطوف للحج شوطا فانه لا يرضى العمرة كذا في المحيط، قال ابو حنيفة نرح اذا احرم المكي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرم  
 بالحج فان يرضى الحج وعليه لرضه دم وعمره حجة وعمرة كذا في الهداية، ولو احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ  
 من افعال العمرة فانه يرضى العمرة اتفاقا هكذا في الكافي، فان طاف لعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج يرضى بخلاف  
 وعليه دم بالرض ايهما رفضه الا ان في رفض العمرة قضاؤها وفي رفض الحج قضاؤه وعمرة وان مضى عليهما اخذ  
 وعليه دم للحج بينهما كذا في الهداية، كوني احرم بالحج ثم احرم بعمرة لزمه ويصير بذلك فانما لكنه اساء فاوقف  
 لعمرة ولم يأت بافعال العمرة فهو يرضى لعمرة فان توجه اليها لم يرض حتى يقف فان طاف للحج للتحية ثم احرم لعمرة  
 لزمناه ولو مضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة كذا في الناسك وليست بانه يرضى عمرته كذا في الكافي  
 اذا احرم بالحج وفرغ منه ثم احرم بالحج اخر يومه لزمه الثاني ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالثاني فلا شئ عليه  
 وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني او لم يحلق كذا في التبيين، ومن فرغ من عمرته الا لتقصير  
 فاحرم باخرى فعليه دم لاجلها قبل الوقت وهو دم جبر وكفارة كذا في الهداية، الحج اذا اهل بعمرة في يوم النحر  
 او ايام التشريق لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها وان مضى عليها جاز وعليه دم  
 كفارة، واذا حلق للحج ثم احرم لا يرضى كذا في الاصل وقال مشايخنا يرضى وان فاته الحج ثم احرم بعمرة يرضى  
 وان احرم بالحج يرضى ايضا فاذا رضى لزمه الدم وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج عمرة حجة كذا في الكافي

كتاب الحج والعمرة

(٢)

كتاب التمتع

الباب الثاني عشر في الاحصاء المحصر من احرم ثم منعت عن مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من  
 العذو والمرض والحيس والكسرا والقرح وغيرها من الموانع من انما مما احرمه حقيقة او شرعا وهذا قول اصحابنا  
 رحمهم الله في الهداية، وحده المرض الذي يثبت به الاحصاء عند فان يقعد عن الذهاب والكوب الا الزيادة مرض العدم  
 ينظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج، لو سرفت نفقته او هلكت راحلته فان كان لا يقدر  
 على المشى فهو محصر وان كان يقدر على المشى فليس محصر واذا احرمت ولا زوج لها ومعها حرة فمات محرمها واحرمت  
 ولا محرم معها ولكن معها زوجها فماتت زوجها فانها محصرة هكذا في البدائع، واذا ماتت محرم المرأة في الطريق وبينها  
 وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا ففي منزلة المحصر، وكذا اذا حجت تطوعا بغير اذن زوجها فمنعها من الذهاب  
 ففي منزلة المحصر، وكذا العبد والامة اذا احرمما جازوا لولاها ان يجلبها ويكونا محصرين كذا في السراج الوهاج، وان حصر

بجدة الاسلام ولا حرم لها ولا تزوج فهي محصورة وان كان لها حرم ونزوح ولها استطاعة عند خروج اهل بلدها  
فليست محصورة وان كان لها نزوح ولا حرم معها فمنعها الزوج فهي محصورة وهل للزوج ان يحلها سروي عن  
ابن حنيفة سرح ان له ان يحلها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء وما حكما الاحصار فهو  
ان يبعث بالهدى او يبتذره لبشترى به هديا ويذبح عنه وما لم يذبح ولا يحل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند  
الاحصار الالهلال بغير ذبح عند الاحصار او لم يشترط ويجب ان يواعد يوما معلوما يذبح عنه فيحل بعد الذبح و  
لا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى يجب عليه ما يجب على الحرام اذا لم يكن محصورة و  
اما الحلق فليس بشرط للتحلل في قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وان حلق فحسن كذا في البدائع المحصر اذا كان لا يجد  
الهدى ولا ثمنه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في  
ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاجلاله قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الوعد جاز ان  
استخسنا كذا في غاية السروجي شرح الهداية ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمرة من  
قابل وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فاما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة كذا في المحيط  
ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه بذبح الاول منهما ويكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما  
كذا في البدائع ولو بعث بهدي واحد يتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما كذا في التبيين ولو  
بهديين ولم يعين احدهما للحج او للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسي وان دخل قارنا فطاف لعمرة وحجته فخرج  
فاحصر قبل ان يقف بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجة وليس عليه عمرة مكان عمرة وعليه  
دم لتقصيره في غير الحرم عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله والمحصر اذا قضى حجته في عامه فلا عمرة كذا في غاية السروجي  
شرح الهداية ولو احره بشئ لا ينوي حجة ولا عمرة ثم احصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة استخسنا ولو احره  
بشئ وسماه فنتسبه واحصر يحل بهدي واحد وعليه حجة وعمرة كذا في البدائع ولو احره بمجتدين او عمرتين ثم احصر  
يتحلل بدمين عند ابن حنيفة سرح وعندنا بهدي واحد كذا في غاية السروجي شرح الهداية ومن اهل بعمرتين  
وسال الى مكة ليوذبهما فان احصر يلزمه هدي واحد من عمرة واحدة ولو لم يسير حتى احصر يلزمه هديان عند  
ابن حنيفة سرح وعليه عمرتان عندهما خلافا لمحمد سرح <sup>محمدا</sup> وبعث بالهدى ثم زال الاحصار فان علم انه  
يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان علم انه لم يدركهما لا يلزمه وان علم انه يدرك احدهما فان كان  
يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه  
استخسنا كذا في محيط السرخسي واذا ادرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط المفرد بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصار  
عنه فاحره وحج من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا في غاية السروجي شرح الهداية سرح احصر  
بجدة او عمرة فبعث بهدي الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصارا اخر فان علم انه يدرك الهدى ونوى  
ان يكون للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم يفوح حتى يحل به كذا في محيط السرخسي ومن وقف بعرفة ثم  
احصر لا يكون محصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين قال المحصر  
هو الصائم هكذا في البدائع وان قدر على احدهما فليس محصر لانه اذا قدر على الوقوف امن عن الفوات واما اذا  
قدر على الطواف فلان فانت الحج يتحلل به هكذا في التبيين ومن احصر بعد الوقوف حق مضت ايام التشريق  
فعلية لتترك الوقوف بمزدلفة دم ولترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير دم ولتاخير الحلق دم  
(م) في قول ابن حنيفة سرح وعندنا ليس لتأخير الحلق والطواف شئ كذا في المحيط هدي الاحصار لا يجوز ذبحه  
الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعدة عند ابن حنيفة سرح وعندنا لا يجوز واجمعوا ان هدي الاحصار

مستند

(۳)

(۴)

(۵)

۵۰۱

من العرق يجوز ذبحه في اي وقت كان بعد ان كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

عشر الثالث  
الكتاب الثالث

### الباب الثالث عشر في فوات الحج من احرمه بالبحر فمضا كان او من ذر او تقوا فاصحهما كان او فاسدا سواء

طرا فسادا او انعقد فاسدا كما اذا احرم بحاجا وافته الوفوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد اذنه الحج وعليه ان يطوف وليسعي ويتيمم ويفضي من قابل ولا دم عليه كذا في الهداية فان كان فائت الحج قارنا فانه يطوف للعمرة وليسعي لها ثم يطوف طواف اخر لفوات الحج ويسعي له ويجلق او يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية اذا اذنه في الطواف الذي يتيمم به كذا في البدائع وان كان فائت الحج متمتعاً قد ساق الهدى بطل متعة ويصنع حينئذ ما شاء مكان في المحيط واختلاف اصحابنا فيما يتيمم به فائت الحج من الطواف انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمرة قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله باحرام الحج وقال ابو يوسف رحه باحرام العمرة وينقلب حرما له احرام العمرة كذا في البدائع وفائدة هذا الاختلاف تظهير فيما اذا احرم بحجة اخرى على قول ابي حنيفة رحه برفضها حتى لا يصير محمها بحجتين وعند ابي يوسف رحه لا يرفضها بل يمضي فيها كذا في المحيط وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيها

عشر الرابع  
الكتاب الرابع

### الباب الرابع عشر في الحج عن الغير الاصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صدقة

كان او صوما او صدقة او غيرها كالحج وقرائة القران والادكار وسائر قبور الانبياء وعليهما العبادات والسلام والشهد والاوليا والصلوات الحنين وتكفين الموتى وجميع انواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية والعبادات ثلثة انواع مالية محضرة كالزكاة وصدقة الفطر وصدقة العيدية فحضة كالصلوة والصوم ومركبة منهما كالحج والا نابة تجزي في النوع الاول في حالي الاختيار ولا يضطر له ولا تجزي في النوع الثاني وتجزي في النوع الثالث عند الحج كذا في الكافي ولجواز النيابة في الحج شرايط منها ان يكون المحجج عنه عاجزا عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادرا على الاداء بنفسه بان كان صحيح البدن وله مال او كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه ومنها

استدامة العجز من وقت الاحجاج الى وقت الموت هكذا في البدائع حتى لو اجم عن نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات اخراه وان تعاقب بطل وكذا لو اجم عن نفسه وهو محبوس كذا في التبيين فان اجم الرجل الصحيح عن نفسه رجلا ثم عجز لم يجز به الحجة كذا في السراج الوهاج وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا للنقل كذا في الكافي ففي الحج النقل يجوز النيابة بحالة القدرة لان باب النقل اوسع كذا في السراج الوهاج ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير امره الا الوارث الحج عن مورثه بغير امره فانه يجزيه ومنها انية المحجج عنه عند الاحرام ولا افضل ان يقول بلسانه لبيك عن فلان ومنها ان يكون حج المامور بماله المحجج عنه فان تطوع الحاج عنه بماله نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا اوصلى ان يحج بماله ومات فقطع عنه وارثه بماله نفسه كذا في البدائع فاذا دفع الى رجل مالا للحج عن ميت فانفق المامور شيئا من ماله نفسه فان كان في ماله ذاء بالنفقة لا يصير فحالا ويرجع بما انفق من مال الميت استحسانا ولا يرجع قياسا وان لم يكن في مال الميت ذاء بالنفقة فانفق شيئا من ماله ينظر ان كان اكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا الاستحسان والقياس ان لا يجوز هكذا في محيط السرخسي ومنها ان يحج بالكتاب حتى لو امره بالحج فحج ما شيا يضمن النفقة ويحج عنه بالكتاب كذا في البدائع ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجج عنه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المامور وهو حاج كذا في التبيين ولا افضل للانسان اذا اراد ان يحج رجلا عن نفسه ان يحج رجلا قد حج عن نفسه ومع هذا الواجب رجلا لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الامر كذا في المحيط وفي الكرماني الافضل ان يكون عالما بطريق الحج وافضل ويكون حرا عاقلا بالغاكذا في غاية السروجي شرح الهداية ولو اجم عنه امرأة او عبدا او امعة

بأذن السيد جاز وبكره هكذا في محيط السرخسي، وإذا امره رجلان كل واحد منهما أن يحج عنه حجة فاهل حجة واحدة  
 عنهما جميعا فهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهما ويضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعل عن أحدهما  
 بخلاف ما أجاز عن ابويه فإن له أن يجعله عن ابهما ابتداء وإذا ابهما لأحرام فجعاه عن أحدهما ولم يعين فإن مضى  
 على ذلك لأبهما مصادرها الفأوان عين أحدهما قبل المضى قال أبو يوسف رح هو مخالف ويقع الحج عن نفسه و  
 قال أبو حنيفة رح ومحمد رح يقع عن عينة وهذا بخلاف ما إذا ابهما لأحرام فلم يعين حجة أو عمرة فإن له أن يعين شيئاً  
 هكذا في شرح المجمع للصفوان أطلق بيان سكت عن ذكر الحجج عنه معيناً ومبهما قال في الكافي لانس فيه و  
 ينبغي أن يصح التعيين هذا إجماعاً لعدم المخالفة كذا في التبيين وإذا امره غيره بالأفراد بحجة أو عمرة فقرن فهو مخالف  
 ضامن في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف ومحمد رح والله يجزي عن الأمر استحساناً وهذا الخلاف فيما إذا قرن عن  
 الأمر ما لو نوى بأحدهما عن شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن بلا خلاف ولو امره بالحج فاعتمر ثم حج من مكة  
 فهو مخالف في قولهم جميعاً كذا في المحيط وقوف الخاتبة ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام كذا في التاتارخانية ولو امره  
 بالعمرة فاعتمر ولا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفاً وإن كان حجاً أو لا ثم اعتمر فهو مخالف في قولهم جميعاً كذا في المحيط و  
 لو أمره أحدهما بالحج والآخر بالعمرة ولم يأمره بالجمع فجمع يرد مالهما وإن امره بالجمع جاز كذا في محيط السرخسي  
 (هـ) (هـ) أما مور بالحج فينفق من مال الأمر أهياً وجائياً كذا في السراجية ولو أوجر رجلاً يؤدي الحج ويقدم مكة جاز ولا أفضل  
 أن يحج ويرجع وإذا فرغ المأمور بالحج من الحج ونوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً انفق من مال نفسه ولو انفق  
 من مال الأمر يضمن فإن أقام بها أياماً من غيرنية الإقامة قال أصحابنا أنه إن أقام إقامة معتادة مقداره ما يقبم  
 الناس بها عمادة فالنفقة في مال الحجج عنه وإن أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا إن كان في زمانهم  
 فإما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحادي والجماعة قليلة من مكة إلا مع القافلة فمادام منتظر الخروج القافلة  
 فنفتته في مال الحجج عنه وكذا في إقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والإياب على ذهاب القافلة وإياهم  
 فإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً حتى سقطت نفقته من مال الأمر ثم رجع بعد ذلك هل يعود نفقته  
 في مال الأمر ذكر القدوري في شرح مختصر الطحاوي أن على قول محمد رح يعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رح  
 لا يعود هذا إذا لم يكن اتخذ مكة داراً وإن اتخذ مكة داراً ثم عاد لا يعود النفقة في مال الأمر بلا خلاف كذا في البدائع  
 ولو خرج المأمور بالحج قبل إيام الحج ينبغي أن ينفق من مال الأمر إلى بغداد وإلى الكوفة ثم يقبم بها وينفق من مال  
 حتى جاء وإن الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الاتفاق في الطريق من مال الميت كذا في  
 محيط السرخسي ولو لون الحاج عن الغير شيئاً غل لجوائج نفسه حتى فاته الحج ضمن المال فإن حج عمال نفسه عن الميت من  
 عام قابل الجزاء وإن فات الحج بافة سماوية وسقط من البعير قال محمد رح لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه  
 في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج والمأمور بالحج إذا أخذ طريقاً آخر بعد وأكثر نفقة فإمكان الحاج يسلكه  
 فله ذلك كذا في محيط السرخسي

الباب الخامس عشر في الوصية بالحج

وان أحب الوارث أن يحج عنه حجاً وارثاً أن يجزيه ذلك إن شاء الله تعالى كذا في أبو حنيفة رح، وإن مات عن وصية  
 لا يسقط الحج عنه وإذا حج عنه يجوز عنه باستجماع شرائط الجواز وهي نية الحج وإن يكون الحج بمال الموصي أو بأكثره  
 لا يتوعا وإن يكون ركباً أو ماشياً ويجح عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث أو بصحى إن حج عنه بثلث ماله  
 أو أطلق بان أو صى بان يحج عنه هكذا في البدائع فإن لم يبين مكاناً يحج عنه من وطنه عند علمائنا وهذا إذا كان  
 ثلث ماله يكفي للحج من وطنه فإما إذا كان لا يكفي لذلك فإنه يحج عنه من حيث يمكن الإحجاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط

الباب الخامس عشر

منه

ولو لم يكن له وطن فانه يحج عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي ، واذ كان له اوطان شتى يحج  
عنه من اقرب اوطانه الى مكة بلا خلاف لان ابعداوطانه هكذا في التاتارخانية ، وان اوصى ان يحج عنه  
من موضع كذا من غير بلد يحج عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قري من مكة او بعد عنها وما  
في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرد على الورثة لا يستعنه ان يأخذ شيئا مما فضل  
هكذا في البدائع ، ولو اوج عنه من غير وطنه مع امكان الاحجاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصي يكون ضامنا  
ويكون المحل يحج عن الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي اوج عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه  
قبل الليل فح لا يكون ضامنا ولو اوج عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ ابعده  
فان الوصي يكون ضامنا ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون مخالفا  
ويرد الفضل على الورثة كذا في الظهيرية ، فان خرج من بلدة الى بلد اقرب من مكة فان خرج لغير الحج يحج عنه  
من بلدة في قولهم جميعا وان خرج للحج فمات في بعض الطريق واوصى ان يحج عنه فكذا في قول ابى حنيفة شرح  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحج عنه من حيث بلغ كذا في البدائع ، وفي الزاد والصحيح قول ابى حنيفة رح كذا  
في المصنفات ، واذ اخرج للحج واقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به واوصى بان يحج عنه يحج عنه من بلدته  
في قولهم جميعا كذا في غاية السروجي شرح الهداية ، واذ اوصى بان يحج عنه فمات الحاج في طريق الحج يحج عنه  
من منزله بثلث ما بقى من ماله وهذا عند ابى حنيفة رح كذا في التبيين ، وهذا اذا كان الثلث يكفي للحج من  
منزله فان لم يكن يحج عنه من حيث بلغ استخسنا كذا في النهر الفائق ، واوصى بالحج فاحج الوصي عنه رجل هلك  
النفقة او سرفت قبل الخروج او في الطريق او في يد الوصي قبل ان يدفع اليه قال ابو حنيفة رح من ثلث ما بقى  
من المال كذا في التمر تاشي وهكذا في التاتارخانية ، وان اوصى بالحج وماله يكفي للحج واحدة ولا يكفي للثانية يحج عنه  
واحدة وتورد الرابطة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية ، واذ اوصى ان يحج عنه بثلث ماله وثلثه  
يبلى حج فان قال الجوهري بثلث مالي حجة واحدة او قال حجة ولم يقبل واحدة يحج عنه حجة واحدة وان قال  
اجماعتى بثلث مالي ولم يرد على هذا يحج عنه بحج الى ان لا يبقى من ثلث ماله شيء والوصي بالخيار ان شاء حج  
عنه حج في سنة واحدة وان شاء حج رجلا في كل سنة مرة واحدة ولا اول افضل فان اوج الوصي بالثلث حج وبقى شيء قليل  
لا يفي للحج من وطنه وبقى للحج من اقرب المواقيت او من مكة او ما اشبه ذلك باقرب بلدك ولا يرد الباقي على الورثة  
هكذا في المحيط ، وان اوصى ان يحج عنه بثلث ماله في كل سنة حجة لم يذكر في الاصل مروى عن محمد رح انه  
كالتالي هكذا في غاية السروجي شرح الهداية ، ولو قال الميت للوصي ادفع المال الي من يحج عني لم يكن للوصي ان  
يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت ادفع المال  
الى وارث الميت للحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا الا يجوز ، واذ اوصى بان يحج عنه  
بماله فترجع عنه الوارث او الاجنبي لا يجوز واذ اوصى الرجل بان يحج عنه فان اوج الوارث رجلا من مال نفسه  
ليرجع في مال الميت جاز وله ان يرجع في مال الميت وكذا الزكوة والكفارة ولو فعل ذلك اجنبي لا يجوز ولو اوصى  
بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيان ، واذ  
اوصى الميت للحاج بما افضل في يده بعد الرجوع يجوز وصيته له ويجل له الفضل بالوصية وهو الاصل ولو اوصى  
بان يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا يخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر  
ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذا اذا اوصى بان يحج عنه بهمة المائة بعينها وقد هلك منها  
درهما او اكثر فانه يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوي ، ولو اوصى لرجل بالف وادفع



بالماء البار حتى يتقطع لبتها ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويضو ذلك بالبدنة يجلبها ويؤدق بمدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بمثل او بقيمتة كذا في الكافي وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق **٢٠٢** ان وكذا تصدق به او ذبحه معها وان باعة تصدق بثمنه كذا في التبيين فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هديا بخس كذا في البحر الرائق ومن ساق هديا فعطبت فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا اقام غيره مقامه وان اصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء كذا في الكافي وهذا اذا كان موصرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعا فخرها وصنع نعلها بدنها وضرب صفة سناها ولم يأكل هو منها شيئا ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك افضل من ان يتركه جزوا للسباع وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بهما ما شاء كذا في الكافي اذا بلغ هدى التطوع المحرم وعطبت فيه قبل يوم النحر وان كان قد تمكن فيها نقصان يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل منه وان كان النقصان المتمكن يسيرا بحيث لا يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه واكل وهذا بخلاف هدى المنعة فانه لو عطبت في الحرم قبل يوم النحر ذبحه ولا يجزيه واذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه اخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الاول فان خرها فهو افضل وان نخر الاول وباع الاخر اجزاء وان نخر الاخر وباع الاول فان كان قيمة الاخر مثل قيمة الاول او اكثر فلا شيء عليه وان كان اقل يتصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح **٢٠٣** كذا في الكافي وذبحه يوم النحر افضل كذا في التبيين ولا يجوز ذبح هدى المنعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجماعا وبعد كان تاركا للواجب عند اتمام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في الهداية ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم الا ان مساكين الحرم افضل الا ان يكون غيرهما حرم منهم كذا في الجوهر النبوة وكل دم يجوز له اكله لا يجب عليه التصدق به بعد الذبح بل يستحب ان يتصدق بالثلث وما لا يجوز له اكله يجب عليه التصدق به فلو هلك بعد الذبح لا ضمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح ان كان مما يجب عليه الصدقة به يغرم قيمته ويتصدق بها وان كان مما لا يجب عليه الصدقة به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز اكله او لا يجوز ويجب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج ويستحب لصاحبه ان يأكل من هدى التطوع اذا بلغ الحرم ومن هدى المنعة والقران هكذا في التبيين ويجوز له ان يطعم الغني ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا كدماء الكهات و والندور وهدى الاحصار والتطوع اذا يبلغ محله كذا في السراج الوهاج ولا يجب تعريف الهدى وهو ان يذبحه الى عرفات ولو عرف بهدى المنعة والقران فحسب ولا افضل في الجزور النحر وفي البقر والغنم الذبح ويحظر الابل قياما **٢٠٤** وله ان يضج بها والاول افضل ولا يذبح البقر والغنم قائما ويضجها واستحب للجهور استقبال القبلة ولا ولا ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان لحسن ذلك كذا في التبيين ويتصدق بحلالها وخطاها ولم يعط اجرة الجزر منه كذا في الكفر ويجوز ان يتصدق على الجزر منها سوى اجرته عند الاكثر وان اعطاه شيئا منها لجزرته ضمنه كذا في غاية السروجي شرح الهداية والخامس الذنر بالهدى ان قال لله على هدى فان نوى شيئا من الانواع الثلاثة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى الشاة عندنا وان قال لله على بدنة وان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فله ان يختار اي النوعين شاء كذا في المحيط بالبدنة اذا اوجبها بالندر فانه يجزها حيث شاء الا ان نوى ان يضج بمكة فلا يجوز نحرها الا بمكة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد بنهما الله وقال ابو يوسف حرر ارى ان يضج البدن بمكة ولو اوجب جزورا فهو من الابل خاصة كذا في البدائع ولو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم اتفاقا ولو نذر جزورا يجوز في غير الحرم اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك ولو قال لله على ان اهدي شاة

عشر  
الباب السابع

فاهدى جزورا اجازة واذا ادى مثل ما عينته في تذكرك وافضل منه او اهدى قيمته اجزاء هكذا في السبوط للامام السرخسي  
**الباب السابع عشر** في النذر بالجح كالحق كراهو واجب بايجاب الله تعالى ابتداء على من استخرج شرايط الوجوه  
وهو حجة الاسلام فقد يجب بايجاب الله تعالى بناء على وجود سبب الوجوب من العبد وهو بان يقول لله على حجة  
وكذا اوقال على حجة سواء كان النذر مطلقا او معلقا بشرط بان قال ان فعلت كذا فله على ان ايج حتى يلزمه الوفاء  
اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رح كذا في البدائع فاذا اعلق الجح بشرط لم يعلقه  
بشرط اخر ووجد الشرط ان يكفي حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الجح كذا في فتاوى قاضيان  
لو قال لله على احرام او قال على احرام حج فعليه حجة او عمرة والتعيين اليه وكذا اذا قال لفظا يدل على التزام الاحرام  
بان قال لله على المشى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة جاز وعليه حجة او عمرة كذا في البدائع وهو الاستحسان  
هكذا في محيط السرخسي فان عين حجة او عمرة كان عليه ان يجي او يعتمر ما شيا ثم اذا حج او اعتمر ما شيا متى بيد  
بالمشى ومتى يترك المشى ففي الجح يترك المشى متى طاف للزيارة وفي العمرة متى طاف وسعى وفي البداية اختلف  
المشاة بعضهم قالوا امشى من حيث يحرم ومنهم من قال يمشى حين يخرج من بيته كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا  
في فتاوى قاضيان فلو ركب اراق دما وكذا اذا ركب في اكثره وان ركب الاقل يجب عليه بجمه من الدم وفي  
الاصل خيرة بين الركوب والمشى قالوا الصحيح هو الاول كذا في التبيين ولو قال لله على المشى الى الحرم او الى المسجد  
الحرام لم يصح ولم يلزمه شئ في قول ابى حنيفة رح وعندنا يصح ويلزمه حجة او عمرة ولو قال الى الصفا والمروة  
لا يصح في قولهم جميعا ولو قال على ذهاب الى بيت الله او الخروج او السفر والاثنين لا يصح في قولهم ولو قال هذه  
الشاة هدى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى الحرم او الى المسجد الحرام او الى الصفا والمروة فالجواب فيه  
كالجواب في قوله لله على المشى الى بيت الله او الى مكة وكذا على الاتفاق والاختلاف كذا في البدائع ولو قال لله على  
حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شئ كذا في المحيط ولو قال لله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال  
على عشر حج في هذه السنة كان عليه عشر حج في عشر سنين وكذا الواجب على نفسه مائة حجة لزمته ولو قال لله  
على نصف حجة قال محمد رح يلزمه حجة كاملة وكذا لو قال لبيك بحجة الاطوف فيها طواف الزيارة ولا يقرب من  
يلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضيان اذا قال لله على ثلاثون حجة فاحج ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان ما  
قبل ان يحج وقت الحج جاز الكل وان جاء وقت الحج وهو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذا كل سنة يحج  
كذا في المحيط ولو قال المريض ان عافاني الله من مرضي هذا صلى حجة فبما لزمته حجة وان لم يقبل على حجة لا تكون الا لله  
ولو قال ان برئت صلى حجة فبما وجب جاز ذلك من حجة الاسلام ولو نوى غير حجة الاسلام صحبت نيته هكذا في الخلاصة  
(٢) مسائل شتى اهل عرفة وقفوا في يوم وشهد قوم منهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان تشهد وانهم وقفوا  
يوم التروية تقبل وعليهم الاعادة ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان تشهد وانهم وقفوا يوم التروية  
لا تقبل ويخرجهم محنتهم وهذا الاستحسان وان شهدوا يوم التروية ان هذا اليوم يوم عرفة فان امكن للامام  
ان يقف مع الناس واكثرهم فيها را قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا عشية فانهم الجح فان امكنه  
ان يقف معهم ليلا لانهارا فكذا استحسانا حتى اذا لم يقفوا فانهم الجح وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع اكثرهم  
لا تقبل شهادتهم ويا مرهم ان يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كواحد من الناس حتى لو وقفوا  
بما رأوا ولم يقفوا مع الناس فانهم الجح كذا في التبيين وعليهم ان يجلو بعمرة وعليهم الجح من قابل الشهود اذا  
شهدوا في زمان يمكنهم الوقوف بعرفة فانها لا تقبل شهادتها شاهدين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يمكنهم  
الوقوف بعرفة فانها لا تقبل شهادتها شاهدين عدلين لان الوقوف بعرفة لا يمكنهم

عشر

حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الاصل الظاهر كذا في المحيط والمحاصل ان في كل موضع لو قبلت  
الشهادة لفات الحج على الكل لا يقبل الامام الشهادة وان كثر اليهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على  
البعض دون البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية ما اذا احرمت بنبرجة الاسلام وكان معها محرم (٢٤)  
وان لم يكن لها زوج فانها تضي على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية وان كان لها زوج فاذا نكحها في الحج فاحرم  
بالحج قبل شهر الحج فله ان يجملها وان احرمت في شهر الحج فليس له ان يجملها وان كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل شهر الحج  
فاحرمت في وقت خروج اهل بلادها لم يكن له ان يجملها وان احرمت قبل ذلك كان له ان يجملها الا ان يكون احرامها قبل ذلك  
بأيام يسيرة هكذا في المحيط وان احرمت بغير اذن فلا وجهها ان يمنعها ويجعلها بغير هدى ولا يثبت التحليل بقول الزوج  
حللتك بل يفعل بها ادنى ما هو من محظورات الاحرام من قص ظفر او تقصير شعر او تطيب بها بطيب او تقبيلها او تعانقها  
فتحل بذلك وعليها هدى الاحصار وقضاء حجة وعمرة فاذا اذن لها تزوجها بالاحرام في عامها ذلك فاحرمت وتو  
القضاء او لم تنوي يكون قضاء وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها من الرضا الاول وان تحولت  
السنة فلا الا بنية وعليها حجة وعمرة ودم هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية ولو احرمت للحج فنفل ثم تزوجت  
فلا تزوج ان يجملها عندنا بخلاف ما اذا احرمت بالفرض فليس له ان يجملها ان كان لها محرم وان لم يكن لها فان له منعها كذا  
في البحر الرائق ولو جامع زوجته او امته المحرمة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلا وفسد حجها وان علمه كان تحليلا ولو  
ثم بدأ بان ياذن لها بعد مضى السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حلها فاحرمت فحلها فاحرمت هكذا امر الله سبحانه من عامها اجزا  
عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم يحج بعد التحليل استلزاما من قابل كان عليها لكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير العبد (٢٥)  
والامة اذا احرمها بغير اذن السيد له ان يمنعها ويجعلها بغير هدى وعلى كل واحد منهما هدى الاحصار وقضاء حجة وعمرة  
بعد العتق ولو اوصى العبد والامة بعد ما اذن السيد لهما كان للمولى ان يبعث عنه هديا فيذبح عنه في الحرم فيقبل  
هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية ولو اذن لعبد او امته جاز له ان يجملها مع الكراهة واذا اراد المولى ان يجعل  
عبده صانع به ادنى ما يحظره الاحرام من قص ظفر او تقصير شعر او تطيبه او غير ذلك لا يكون محلالا بالفتي فقط ولا يقو  
حللتك هكذا في السراج الوهاج اذا احرم العبد او الامة باذن السيد تمبا عهما يجوز البيع والمشتري ان يمنعهما  
ويجملهما عندنا كذا في شرح الطحاوي في باب الفدية ذكر الاسبيعي انه لا يجوز الاستيثار على الحج ولا على شئ من  
الطاعات والمعاصي ولو استوجر على الحج ودفع اليه الاجرة فحج عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة  
الطريق في الذهاب والحج في طعامه وشرايه وثيابه ومركوبه وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقصير فيما فضل  
في يده بعد رجوعه يرد على الورثة ولا يجمل له ان يأخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة بتزك الفاضل للحاج وهم  
من اهل التبرع حل له بتمليك الورثة آية هكذا في شرح الطحاوي في اوائل كتاب الحج المأمور بالحج عن الميت اذ رجع (٢٥)  
عن الطريق وقال منعت وقد انفق من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة الا ان يكون امر ظاهر  
يدل على صدق مقالته المأمور بالحج اذا قال حججت عن الميت وانكر الورثة او اوصى بالقول قوله مع عيئنه الا ان يكون  
لميت على المأمور دين فقال حج عنى بهذا المال حجة فحج عنه بعد موته فعليه ان يقيم البينة على انه حج به كذا في المحيط  
لا بأس باخراج حجارة الحرم وتزايه الى الحل عندنا وكذا اذا دخل تراب الحل الى الحرم وجمعوا على باحة اخراجه ما ذكره (٢٥)  
ولا يأخذ شيئا من استار الكعبة ولا يسقط منها يصرف الى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري متهم كذا في غاية السروجي  
شرح الهداية ولا يجوز اتخاذ المساويك من اركان الحرم وسائر شجره ولا يجوز اخذ شئ من طيب الكعبة الا للتبرك  
ولا لغيره ومن اخذ شيئا منه لزمه ردة اليها فان اراد التبرك اتى بطيب من عند نفسه بها فخذها كذا في  
السراج الوهاج حقاقة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال مشا نحن نخرج منها افضل المسند ويات (٢٥)

فی مناسک الفارسی وشرح المختار انها قریبة من الوجوب لمن لم یسعة واولی الحان فرضا فالاحسن ان یبدأ به ثم یتنه  
بالزیارة وان کان نفلان کان بالتحیار فاذا نوى زیارة القبر فلینومعه زیارة مسجد رسول الله صلی الله علیه وسلم فانه  
احد المساجد الثلاثة التي یشهد الیهما الرجال وفي الحديث لا یشد الرجال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدی <sup>هنا</sup>  
والمسجد الاقصى فاذا توجه الی الزیارة ینکر من الصلوة والسلام علی النبی صلی الله علیه وسلم مدة الطریق کذا <sup>(۸)</sup>  
فتح القدير ویصلى فی طریقہ فی المساجد التي بین مکة والمدینة وهو عشرون مسجدا ذکر ذک الکرمانی فی مناسک  
فاذا وقع بصره علی شجر المدینة زاد فی الصلوة والسلام علی النبی صلی الله علیه وسلم شرح الهدایة فاذا ما تن حیطان المدینة  
یصلی علیه ویقول اللهم هذا احرم نبيک فأجعله وقایة لی من النار واما ما من العذاب وسوء الحساب ویغتسل  
قبل الدخول وبعده ان امکنه ویطیب ویلبس احسن ثیابه ویدخلها متواضعا علیه السکينة والوقار کذا فی  
الاختیار شرح المختار وما یفعله بعض الناس من النزول بقرب من المدینة والمشي الی ان یدخلها حسن وكل ما کان  
ادخل فی الادب والاحلال کان حسنا کذا فی فتح القدير فاذا دخل المدینة یقول اللهم رب السموات وما اظلمن  
ورب الارضین وما اقلن ورب الرياح وما ذرین اسئلك خیر هذه البلدة وخیر اهلها وخیر ما فیها واعوذ بک  
من شرها وشر ما فیها وشر اهلها اللهم هذا احرم رسولک فأجعل دخولی فیہ وقایة لی من النار واما ما من العذاب  
وسوء الحساب کذا فی فتاوی قاضیان فاذا دخل المسجد فعل ما هو السنة فی دخول المساجد من تقدیم الیمنی کذا  
فی فتح القدير ویقول اللهم صل علی محمد وعلی آل محمد اللهم اغفر لی ذنوبی وافتح لی ابواب رحمتک اللهم اجعل لی یوم  
من اوجه من توجه الیک واقرب من تقرب الیک وانجح من دعالک وابتغی مرضاتک کذا فی فتاوی قاضیان ویقول  
دخوله المسجد من باب جبرئیل او غیره کذا فی غایة السروجی شرح الهدایة ویصلى عند منبره رکعتین یقف  
لجیث یتکون عمود المنبر یخضع لکبته الایمن وهو موقفه علیه السلام وهو بین قبره ومنبره ثم یتسجد شکرا لله  
تعالی علی ما وفقه ویدعو بما یحب فیهن بعض فیتوجه الی قبره صلی الله علیه وسلم فیقف عند رأسه مستقبل  
القباة ثم یرید نومه ثلاثة اذرع الی ربه ذکا یدنونه اکثر من ذلک ولا یضع یدیه علی جدار القبة فهو اهیب  
واغظم الشهمة ویقف کما یقف فی العمارة یمثل صورته الکریمة البهیة کانه قائم فی لحدہ عالم به لیسع کل امر  
کذا فی الاختیار شرح المختار ثم یقول السلام علیک یا نبی الله ورحمة الله وبرکاته اشهد انک رسول الله قد  
بلغت الرسالة وادیت الامانة وصحبت الامة وجاهدت فی امر الله حتی قبض وحک حمید المحمود افخرک الله  
عن صفیرنا وکبیرنا خیر الخیر وصلی علیک افضل الصلوة واذکامها واتم الخیة وانماها اللهم اجعل نبینا یوم <sup>لقیمتہ</sup>  
اقرب النبیین واستغنا من کاسه وانزقنا من شفاعته واجعلنا من رفقاءه یوم القيمة اللهم لا تجعل هذا  
اخر العهد یقبر نبینا علیه السلام وارزقنا العود الیه یا ذا الجلال والا کرام کذا فی المحيط فی اخر فصل تعلیم  
اعمال النبی ولا یفرغ من یومته ولا یقتصد کذا فی غایة السروجی شرح الهدایة ویبلغه سلام من اوصاه فیقول  
السلام علیک یا رسول الله من فلان بن فلان لیسنتشفع بک الی ربک فاشفع له ولجميع المسلمين ثم یقف عند  
وجهه مستدبر القبلة ویصلى علیه ما شاء ویقول قدر ذراع حتی یحاذی رأس الصدیق رضی الله تعالی  
عنه ویقول السلام علیک یا خلیفة رسول الله السلام علیک یا صاحب رسول الله فی النار السلام علیک  
یا رفیقہ فی الاصفی السلام علیک یا امین علی کسر رجزک الله عن افضل ما جزی ما ما عن امته نبیه ولقد خلفت باحسن خلف و  
سلك طریقہ وصنماجه خیر مسلک وقاتلت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الی رحام  
ولم تنزل قاتلک للحق ناصر الاهد حتی اذک الیقین والسلام علیک ورحمة الله وبرکاته اللهم امتنا علی حبه  
ولا یخیب سعینا فی زیارته برحمتک یا کریم ثم یقول حتی یحاذی قبر عمر رضی الله تعالی عنه فیقول السلام

(۸)

(۹)

کتاب

عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام عليك يا كبير الصلوات عليك يا افضل الخلق ورضي عن  
الاستخفافك فقد نظر للاسلام والمسلمين حيا وميتا فكفلت الاليتام ووصلت الالامام وقوى بك الاسلام وكتب  
للمسلمين اما ما مرضيا وها ديا مهديا جمعت شملهم واغنيت فقيرهم وجبرت كسيرهم فالسلام عليك ورحمة الله  
وبركاته ثم يرجع قد رضع ذراع فيقول السلام عليكم يا اجمعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيره  
ومشيره والمعانين له على القيا في الدين والقائمين بعده عصا لم المسلمين جزا كما الله احسن جزاء جينا كما اتق  
بكما الى رسول الله ليشفع لنا ويسأل ربنا ان يتقبل سعينا ويحيينا على ملتة ويميتنا عليها ويجشترنا في زمرة ثم يده  
لنفسه ولو الدية ولن اوصاه بالدعاء وللجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم  
انك قلت وقولك الحق ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك الآية وقد جئناك سامعين قولك طائعين امره مستشفعين  
بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
الآية سبحانه ربك رب العزة عما يصفون الى اخر السورة ويزيد في ذلك ما شاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضوه من  
الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة ابي لباية التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر  
والمذبر يصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الرخصة وهي كالحوض المربع وفيها يصل امام الموضع  
اليوم فيصل فيهما ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المذبر فيضع يده  
على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يديه عليها اذا خطب لبيانه بركة الرسول صلى الله عليه وسلم  
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة المحذارة وهي التي فيها  
بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المذبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه  
فسكن ويحتمد ان يحيى ليله مدة مقامه بقراءة القران وذكر الله والدعاء عند المذبر والقبر وبينهما سيروا وجهها كذا في  
الاختيار شرح المختار ويكثر الصلوة بالمدينة ما دام فيها كذا في المحيط في اخر فضل تعليم اعمال الحج ويستحب ان يخرج (١٠)  
بعد نهايته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والزارات خصوصا قبر سيد الشهداء ائمة رضي الله تعالى عنه و  
يزور في البقيع قبة العباس وفيها معه الحسن بن علي وزياد العابدين وابنه عمال لباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين  
عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثير  
من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين ويصلي في مسجد واحمة رضي الله تعالى عنها بالبقيع ويستحب ان يزور  
شهدا واحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعظم عقبي الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله  
بكم لاحقون ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان يأتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام  
ويدعو يا صريح المستصرخين ويا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين  
صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربى وحزنى في هذا المقام يا حنان يا منان  
يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا رحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار والوا ليس في هذه المواقف دعا  
موقت قباى دعاء عاجاز كذا في فتاوى قاضيبنان ويستحب له مدة مقامه بالمدينة ان يصلي الصلوات  
كلها بمسجد رسول الله عليه وسلم واذا اراد الرجوع الى بلده استحب له ان يودع المسجد بركعتين ويدعو  
بما يحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج



# غلاظنامة فتاوى عالمكبرى جلد اول

صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ
۲	عینین	عینہ	۱۱	فاغتقت	فاغتنقنا	۲۰
۳	غلسہ	غسلہ	۵	فانہ لایعوی	یععاد	۲۱
۴	یغی	بقی	۶	الركعة	الدکته	۲۲
۵	ظفارسہ	الظفارسہ	۱۰	الليلة	اللایة	۲۳
۶	الذخیر	الذخیرة	۱۱	وهو الاصح	والاصح	۲۴
۷	ضررہ	ضررہ	۱۲	متراً	تلا	۲۵
۸	لسقط	سقط	۱۳	رفعوا	رفعوا	۲۶
۹	غلتلقدری	علا القدری	۱۴	القیام	القیام	۲۷
۱۰	یامن	یأس	۱۵	احدا	احد	۲۸
۱۱	والقفقة	والقفقة	۱۶	صلاة	الصلوة	۲۹
۱۲	اسنا	اسنانه	۱۷	كانت	كان	۳۰
۱۳	مرأة	امراة	۱۸	او	او	۳۱
۱۴	والمیتة و	والمیتة و	۱۹	یسافر	لسافر	۳۲
۱۵	المصغیرة	المصغیرة	۲۰	اومبتلة	ومبتلة	۳۳
۱۶	الصف	الصف	۲۱	فاتتهم	فاتتهم	۳۴
۱۷	المقناة	القناة	۲۲	تحمیلة	تحمید	۳۵
۱۸	یتقاضاء	یتقاضاً به ولا یتقاضاً	۲۳	جمعه	جمعة	۳۶
۱۹	یطأ	الطأ	۲۴	قاضیان	قاضیان	۳۷
۲۰	ولا	بل	۲۵	فانها	فانما	۳۸
۲۱	جبا	جباغر	۲۶	اوتلجا او احمرت	تلیجا او احمرت	۳۹
۲۲	مجزیہ	مجزیہ ولا یفسد	۲۷	نزر وعهم	نزر وعهم	۴۰
۲۳	شهر	شهر مرة	۲۸	وظنوا	اوظنوا	۴۱
۲۴	قام	نام	۲۹	یحجمهم	یحجمونهم	۴۲
۲۵	الجمعات	الجمعات	۳۰	یعامل به	یعامل	۴۳
۲۶	اررد	اررد	۳۱	مع الدواب	مع الدواب	۴۴